

The Islamic University of Gaza
Deanship of Research and Graduate Studies
Faculty of Ossol Edin
PhD of Hadith and its sciences



الجامعة الإسلامية بغزة
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
كلية أصول الدين
دكتوراة الحديث الشريف وعلومه

الأشباه في العلل عند الإمام أبي حاتم الرازي في كتاب ابنه علل
الحديث "دراسة نقدية تطبيقية"

Similarities in the Flaws of Al-Imam Abi Hatem Al-
Razi in his Son's Book Ellal Al-Hadith. A Critical
Applied Study

إعدادُ البَاحِثِ
أنس إسماعيل سعيد رضوان

إشرافُ
الأستاذ الدكتور
طالب حماد خليل أبو شعر

قُدِّمَ هَذَا البَحْثُ اسْتِكْمَالًا لِمَتَطَلُّبَاتِ الحُصُولِ عَلَى دَرَجَةِ الدُّكْتُورَةِ
فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ وَغُلُومِهِ بِكُلِّيَّةِ أُصُولِ الدِّينِ فِي الأُجَامِعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ بِغَزَّةِ

يونيو/2019م - شوال/1440هـ

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

الأشباه في العلل عند الإمام أبي حاتم الرازي في كتاب ابنه
علل الحديث- دراسة نقدية تطبيقية

The similarities in the ills of Imam Abi Hatem Al-Razi in his son's book elall Al-Hadeeth " Applied Critical Study"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب
علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	أنس إسماعيل رضوان	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:	2019/ 6 /	التاريخ:

نتيجة الحكم على أطروحة دكتوراة

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ انس اسماعيل سعيد رضوان لنيل درجة الدكتوراة في كلية أصول الدين/ برنامج الحديث الشريف وعلومه وموضوعها:

الأشبهاء في العلل عند الإمام أبي حاتم الرازي في كتاب ابنه علل الحديث "دراسة نقدية"

The similarities in the ills of Imam Abi Hatem Al-Razi in his son's
"book Problems Al Hadith "Critical Study

وبعد المناقشة التي تمت اليوم السبت 18 شوال 1440 هـ الموافق 2019/06/22م الساعة الحادية عشرة صباحاً، في قاعة مؤتمرات مبنى طيبة اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....
.....
.....
.....
.....

مشرفاً ورئيساً

مناقشاً داخلياً

مناقشاً داخلياً

مناقشاً خارجياً

مناقشاً خارجياً

أ.د. طالب حماد أبو شعر

أ.د. هشام محمود زقوت

د. أحمد إدريس عودة

د. سالم أحمد سلامة

أ.د. عبد الله مصطفى مرتجى

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الدكتوراة في كلية أصول الدين/برنامج الحديث الشريف وعلومه.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. مازن إسماعيل هنية



التاريخ: 20١٩/7/11 الرقم العام للنسخة 3107605 اللغة العربية ☐ ماجستير ☒ دكتوراه

الموضوع/ استلام النسخة الإلكترونية لرسالة علمية



قامت إدارة المكتبات بالجامعة الإسلامية باستلام النسخة الإلكترونية من رسالة الطالب/ أبي إسحاق سعيد السويدي

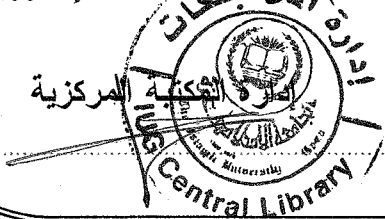
رقم جامعي: 76 76 2016/1 قسم: كردت شريف كلية: الدراسات الإسلامية
وتم الاطلاع عليها، ومطابقتها بالنسخة الورقية للرسالة نفسها، ضمن المحددات المبينة أدناه:

- تم إجراء جميع التعديلات التي طلبتها لجنة المناقشة.
 - تم توقيع المشرف/المشرفين على النسخة الورقية لاعتمادها كنسخة معدلة ونهائية.
 - تم وضع ختم "عمادة الدراسات العليا" على النسخة الورقية لاعتماد توقيع المشرف/المشرفين.
 - وجود جميع فصول الرسالة مجمعة في ملف (WORD) وآخر (PDF).
 - وجود فهرس الرسالة، والملخصين باللغتين العربية والإنجليزية بملفات منفصلة (PDF + WORD)
 - تطابق النص في كل صفحة ورقية مع النص في كل صفحة تقابلها في الصفحات الإلكترونية.
 - تطابق التنسيق في جميع الصفحات (نوع وخجم الخط) بين النسخة الورقية والإلكترونية.
- ملاحظة: ستقوم إدارة المكتبات بنشر هذه الرسالة كاملة بصيغة (PDF) على موقع المكتبة الإلكتروني.

والله ولي التوفيق،

توقيع الطالب

إدارة المكتبات المركزية



381

ملخص الرسالة باللغة العربية

الأشباه في العلل عند الإمام أبي حاتم الرازي في كتاب ابنه علل الحديث - دراسة
نقدية تطبيقية

هدف الدراسة:

بيان العلل الخفية في الروايات المُعلَّاة بلفظة "أشبه" عند الإمام أبي حاتم الرازي مع بيان الوجه الراجح.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي في جمع المادة العلمية من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم، والمنهج النقدي في الحكم على المرويات.

أهم نتائج الدراسة:

1- يُعد أبو حاتم الرازي إمامًا في علل الحديث، ويعد كتاب ابنه العلل من أجلِّ ما صُنِّف في هذا الفن.

2- إنَّ المنهج النقدي عند أئمة العللٍ منهج شامل للأسانيد والمتون.

3- إذا شكَّ الإمام أبو حاتم الرازي في رواية ترك وصلها ورجح الموقوف أو المرسل، وهذا ظاهر في صنيعه في كتاب العلل.

أهم توصيات الدراسة:

1- الاهتمام بعلم العلل وكتبه ومظان وجوده في الكتب المطبوعة والمخطوطة.

2- الاهتمام بكتب السنة بأنواعها، فهي مليئة بالروايات المفيدة في الترجيح عند الاختلاف.

3- الاستفادة من الدراسات والتحقيقات المعاصرة التي اعتنت بكتاب العلل لابن أبي حاتم.

الكلمات المفتاحية:

الأشباه - العلل - حاتم - ابنه - الحديث.

Abstract

Title of the study: Similarities in the Flaws of Al-Imam Abi Hatem Al-Razi in his Son's Book Ellal Al-Hadith. A Critical Applied Study

Objective of the study: Showing the hidden flaws in the flawed narratives of the Prophetic traditions, which are flawed because of the word 'similar to' by Al-Imam Abi Hatem Al-Razi, then showing the most likely narrative.

Research methodology: The researcher used the inductive method for the collection of research data from the book Al-Ellal for the son of Abi Hatem, and used the critical approach to judge the accuracy of the narratives.

The most important findings of the study:

1. Abu Hatem Al-Razi is considered a scholar in the flaws of Al-Hadith, and his son's book Alellal is one of the best in this field.
2. The critical approach of the imams of flaws is a comprehensive approach for the chain of narrators and the texts themselves.
3. Once Imam Abu Hatim Al-Razi doubts a narration, he leaves connecting its chain of narration and weighs the Hadith narrated by a companion (Mawqouf) or the hadith that doesn't have a companion in its chain of narration (Mursal). This is apparent in his work on the book Al-Ellal.

The most important recommendations of the study:

1. Paying attention to the science of flaws and books and its presence in printed books and manuscripts.
2. Increasing interest in Sunnah books because they are full of useful narratives in weighting when there is a difference.
3. Benefiting from contemporary studies and investigations that have taken care of the book of Al-Ellal written by the son of Abi Hatem.

Keywords:

Similarities - Al-Ellal - Hatem - Son - Hadith.

قال الله - سُبحَانَهُ وَتَعَالَى -:

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ
تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

(سورة هود: من الآية 88)

الإهداء

إلى إمام المتقين وقدوة الصالحين، وحبيب رب العالمين، رسول الله ﷺ إيمانًا به وتصديقًا.

وتوقيرًا إلى اللذين رباني صغيرًا، وعلماني كبيرًا، والدي ووالدتي، حفظهما الله تعالى، وأسبغ عليهما لباس الصحة والعافية ﴿رَبِّ أَرْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾

[الإسراء: 24].

إلى كل من عمل لنصرة دعوة الحق .. ممن قضوا نحبهم .. وممن ينتظر .. من شهداء .. ومجاهدين .. وأسرى .. وجرحى .. ودعاة .. وطلاب علم .. وكل من يجاهد لتعلو راية القرآن .. إلى رواد الفكر .. وأعلام الهداية .. ومصاييح الدجى .. وحملة القرآن .. وورثة الأنبياء .. أساتذتي ومشايخي الأعلام.

إلى زوجتي الغالية الوفية التي ناضلت وصبرت، وتحملت صعاب الطريق.

إلى ابنتي الحبيبة، ثمرة قلبي، وريحانتي "أمال"، جعلها الله من الصالحات.

إلى الذين طالما شجعوا وحثوا، وأعطوا وما بخلوا، وقدموا وما تأخروا.

أشقائي الأعزاء، وأخص بالذكر أخي الكبير سعيد.

إلى خالتي العزيزة أم محمود وأبنائها.

وإلى الأقارب والأنساب والأعمام

وإلى الأصدقاء الكرام

إليهم جميعًا أهدي هذا البحث.

راجيًا من الله النفع والقبول.

شكر وتقدير

انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾ [لقمان: 12].

واعترافاً مني بالفضل لأهله أتقدم بالشكر الجزيل وخالص التقدير لشيخني ومشرفي الأستاذ الدكتور/ "طالب حماد أبو شعر" حفظه الله، الذي حباني بكرمه، وأفادني بعلمه، وسددني بتوجيهه، ولم يبخل عليّ بوقته ونصحه؛ فأسال الله تبارك وتعالى أن يحفظه ويبارك له في علمه ويجزيه عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة الكرام الفضلاء الذين تفضلوا عليّ بقبول مناقشة هذه الرسالة وإثرائها بالملحوظات والتوجيهات:

فضيلة الدكتور/ سالم سلامة، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني.

فضيلة الأستاذ الدكتور/ عبد الله مرتجى، أستاذ الحديث الشريف وعلومه بجامعة الأزهر.

فضيلة الأستاذ الدكتور/ هشام زقوت، أستاذ الحديث الشريف وعلومه بالجامعة الإسلامية.

فضيلة الدكتور/ أحمد عودة، أستاذ الحديث الشريف وعلومه بالجامعة الإسلامية، وهو

شيخني ومشرفي في رسالة الماجستير الذي أعتر به كما أعتر بجميع أساتذتي حفظهم الله.

كما أتقدم بالشكر لمنارة العلم الجامعة الإسلامية بغزة، ممثلة برئيس مجلس الأمناء الدكتور/

نصر المزيني، ورئيس الجامعة أ.د. ناصر فرحات، وعمادة الدراسات العليا ممثلةً بدكتورها أ.د.

مازن هنية وعميد كلية أصول الدين أ.د. رياض قاسم، وجميع أساتذتي فيها وخاصة قسم الحديث

الشريف وعلومه، وإلى العاملين في المكتبات وإلى جميع القائمين على العمل بالجامعة الإسلامية بغزة.

كما أتقدم بالشكر لوالدي الكريمين العزيزين الغاليين، إلى الوالد الحبيب الأستاذ الدكتور/

إسماعيل سعيد رضوان، الذي ذلل لي الصعاب وهياً لي الأسباب وغرس فيّ حب العلم؛ فتعلمت

على يديه علم علل الحديث، وإلى والدتي الحنونة التي غمرتني بحبها ودعائها، فأسال الله تبارك

وتعالى أن يحفظهما ويبارك فيهما ويجزيهما عني خير ما جزى والدين عن ولدهما.

كما أتقدم بالشكر إلى إخواني، وأخص بالذكر منهم أخي الكبير الحبيب/ سعيد رضوان،

الذي ما بخل عليّ في جهد ودعم جزاه الله خيراً.

كما أشكر لزوجتي الغالية التي سهرت معي الليالي وتحملت المشاق.

كما أشكر لخالتي العزيزة التي وقفت معنا في مسيرة العلم والحياة.

والشكر موصول لكل من أسهم في تذليل الصعاب ودعم مسيرة العلم.

فهرس المحتويات

أ	إقرار
ت	ملخص الرسالة باللغة العربية
ث	Abstract
ح	الإهداء
خ	شكر وتقدير
د	فهرس المحتويات
1	المقدمة
10	التمهيد
11	المطلب الأول- تعريف العلة:
14	المطلب الثاني- أهمية علم العلل:
18	المطلب الثالث- أقسام العلة:
21	المطلب الرابع- طرق معرفة العلة:
23	المطلب الخامس- قرائن الترجيح:
28	الباب الأول- الإمام أبو حاتم الرازي: ترجمته والتعريف بكتاب علل الحديث والأشباه في العلل
29	الفصل الأول- ترجمة الإمام أبي حاتم الرازي والتعريف بكتاب علل الحديث
30	المبحث الأول- ترجمة الإمام أبي حاتم الرازي
30	المطلب الأول- حياة الإمام أبي حاتم الرازي الشخصية:
31	المطلب الثاني- حياة الإمام أبي حاتم الرازي العلمية:
35	المبحث الثاني- التعريف العام بكتاب علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي
38	الفصل الثاني- الأشباه في العلل
39	المبحث الأول- الأشباه: تعريفها وأهميتها
39	المطلب الأول- تعريف الأشباه في العلل:
40	المطلب الثاني- أهمية معرفة الأشباه في العلل:
42	المبحث الثاني- إطلاقات الأشباه عند العلماء
42	المطلب الأول- إطلاقات الأشباه عند العلماء عامة:
45	المطلب الثاني- إطلاقات الأشباه عند الإمام أبي حاتم الرازي:
46	المبحث الثالث- الأشباه في العلل أسبابها وأنواعها ووسائل الكشف عنها

46	المطلب الأول- أسباب الأشباه في العلل: -----
53	المطلب الثاني- أنواع الأشباه في العلل: -----
54	المطلب الثالث- وسائل الكشف عن الأشباه في العلل: -----
60	الباب الثاني- الدراسة التطبيقية التي أعدها أبو حاتم الرازي بقوله: "أشبهه" في كتاب علل الحديث -----
62	باب الطهارة-----
221	باب الجمعة -----
246	باب الزكاة والصدقات-----
274	باب مناسك الحج وآدابه -----
300	باب الغزو والسير -----
353	باب البيوع-----
360	باب النكاح-----
387	باب الطلاق-----
396	باب العِدَد-----
400	باب النذور والإيمان -----
411	باب الحدود-----
427	باب الأحكام والأقضية -----
434	باب الشفعة-----
437	باب اللباس-----
440	باب الأطعمة-----
443	باب الأشربة-----
447	باب الأضاحي والذبائح-----
453	باب الصيد-----
455	باب الفرائض-----
458	باب القرآن وتفسير القرآن -----
476	باب الزهد-----
512	باب الإيمان -----
523	باب ثواب الأعمال-----
531	باب الدعاء-----
553	باب البر والصلة-----
556	باب العرض والحساب -----
566	باب الآداب والطب -----
608	باب الفضائل -----

629	باب دلالات النبوة-----
636	باب الأمراء والفتن-----
651	باب العتق-----
654	باب العمرى-----
657	باب الإجازات-----
660	الخاتمة -----
667	المصادر والمراجع -----
692	الفهارس العامة -----
693	فهرس الآيات القرآنية-----
694	فهرس الأحاديث النبوية والآثار-----
702	فهرس الرواة والأعلام-----

المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستغديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، وصفيه من خلقه وخليله، بَلَّغَ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وتركها على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها لا يضل عنها إلا هالك، اللهم صلِّ وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعد:

فإنَّ علم الحديث النبوي هو من أجل العلوم وأشرفها، وحق له أن يكون كذلك؛ لأنَّه يتعلق بالحديث المنسوب إلى سيد الخلق وأفضلهم محمد ﷺ.

والحديث النبوي هو المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، وقد سخر الله ﷻ لحفظه علماء أجلاء، عملوا في شتى علومه، بل وأدقها ألا وهو علم "علل الحديث"، هذا العلم الذي لا يقدر عليه، ولا يتقنه إلا الجهابذة، أمثال: أبو حاتم الرازي وغيره من العلماء الأجلاء؛ لأنه يكشف الأسباب الغامضة والخفية، التي تقدح في صحة الحديث، وهو علم برأسه، قال الحاكم النيسابوري: "معرفة علل الحديث، وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل"⁽¹⁾. ميدانه أحاديث الثقات، وغايته كشف ما يعتري هؤلاء الثقات من الخطأ والوهم، وهذا العلم ذو فنون وشعب، ومن أوعرها مسلکًا، وأدقها نظرًا، الأشباه في علل الحديث، وقد وضع لها ابن رجب الحنبلي قاعدة في شرحه لعلل الترمذي فقال: "حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل منهم لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان"⁽²⁾، والاشتغال به يُورثُ الباحثَ دقَّةً في النظر، وعمقًا في البحث، ودرايةً في العلل القادحة، ورويةً في الحكم على الرجال والأحاديث.

وانطلاقًا من ذلك، تناولت في بحثي موضوع:

(1) الحاكم، معرفة علوم الحديث (ص174).

(2) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (1/ 55).

"الأشباه في العلل عند الإمام أبي حاتم الرازي في كتاب ابنه علل الحديث- دراسة نقدية تطبيقية".

أسأل الله- سُبحَانَهُ وَتَعَالَى- أن يلهمني رُشدي، ويعصمني من شرِّ تحريف الكلم، أو الوقوع في الوهم، ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: 88].

أولاً- أهمية الموضوع وبواعث اختياره:

تكمن أهمية هذا الموضوع في النقاط الآتية:

- 1- إنَّ معرفة العلل أَجَلُ أنواع علوم الحديث وأدقُّها، وثمرته الرئيسة حفظ السُّنة النبوية وصيانتها، وتمييز ما قد يدخل على ثقات رواتها من الخطأ والوهم.
- 2- إنَّ التعرف على مباحث علم العلل وأدواته، والاطلاع على أقوال الأئمة الجهابذة في الكشف عن علل الأحاديث، مع الممارسة العملية والتطبيق يورث الباحث خبرة ودراية في هذا العلم الدقيق.
- 3- إنَّ الإمام أبا حاتم الرازي كان فريد عصره وإمام وقته في معرفة علل الحديث، وأجوبته على سؤالات ابنه عبد الرحمن في كتاب علل الحديث، أكبر دليل على ذلك.
- 4- إن الأشباه نوع من أنواع العلل، فدراستها وإبراز منهج الإمام أبي حاتم الرازي فيه يقدم خدمة جليلة لعلم العلل.

لأجل ما تقدّم، ولما وجدته من رغبة عندي في الاشتغال بعلم العلل بتشجيع من والدي فضيلة الأستاذ الدكتور إسماعيل سعيد رضوان "حفظه الله"، وشيخي فضيلة الأستاذ الدكتور طالب حماد أبو شعر "حفظه الله"، واستشارة فضيلة الأستاذ الدكتور همام سعيد "حفظه الله"، اخترت الكتابة في هذا الموضوع.

ثانياً- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يأتي:

- 1- بيان العلل الخفية في الروايات المُعلَّلة بلفظة "أشبه" عند الإمام أبي حاتم الرازي.
- 2- تمييز الروايات الراجحة من غيرها التي أطلق عليها أبو حاتم الرازي بقوله "أشبه".

3- الوقوف على طرق الحديث التي لم يذكرها الإمام أبو حاتم الرازي بما يسهم في معالجة العلة.

4- بيان مكانة الإمام أبي حاتم الرازي الحديثية.

5- بيان مراد الإمام أبي حاتم الرازي من إطلاقه حكم "أشبه" على الأحاديث من خلال الدراسة التطبيقية العملية للروايات التي حكم عليها لإزالة الالتباس وسوء الفهم لها.

ثالثاً - الدراسات السابقة:

تبين للباحث بعد البحث بوسائل متعددة، والسؤال للشيخ والأساتذة الكرام، عدم وجود دراسة مستقلة تناولت موضوع "الأشباه في العلل عند الإمام أبي حاتم الرازي في كتاب ابنه علل الحديث-دراسة نقدية تطبيقية"، وغاية ما وجدت رسالة علمية بعنوان: الأشباه في العلل دراسة نظرية وتطبيقية، للطالب/ أبي السعود رامي بن محمد مصطفى، إشراف: د. حمزة المليباري، الجامعة الأردنية، 1996م.

والطابع العام على الرسالة هو الجانب النظري التأصيلي، وقد اكتفى بذكر بعض النماذج من كتب العلل للتدليل على دراسته النظرية.

وأما رسائل الدكتوراة، فتعود لكلٍ من:

الدكتور/ تركي الغميز، الذي اشتغل في "149" رواية عند ابن أبي حاتم، وليس فيها سوى خمس أو ست روايات فيها حكم "أشبه". والدكتور/ علي الصياح الذي اشتغل في "137" رواية عند ابن أبي حاتم، وليس فيها سوى روايتين فيها حكم "أشبه". أما عملي في رسالتي البالغ عدد مروياتها 212 رواية فله طريقة ومنهجية مختلفة عن ذلك.

رابعاً - منهج البحث وطبيعة عمل الباحث فيه:

اتبعت المنهج الاستقرائي في جمع المادة العلمية من خلال كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم، والبحث خاص فيما حكم عليه أبو حاتم الرازي بقوله "أشبه"، ثم استعنت بالمنهج النقدي الاستنباطي في الحكم على المرويات، واتبعت منهجاً تفصيلياً خلال عملي في البحث يتمثل في النقاط الآتية:

1- منهجي في ترتيب الدراسة:

- رتبت أحاديث الدراسة على الأبواب الفقهية، حسب ورودها في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم.
- رقت أحاديث الدراسة ترقيمًا تسلسليًا.
- ابتدأت دائمًا بوضع عنوان يحمل رقم الحديث المراد دراسته: [الحديث...].
- ذكرت السؤال عن الحديث، ومن ثم سردت كلام أبي حاتم الرازي المتعلق بالحديث بقوله "أشبهه"؛ فإن كان الحديث قصيرًا ذكرته بتمامه، وإن كان طويلًا اختصرته، وذكرت منه ما يدل عليه موضع الدراسة.
- وضعت عنوان "الروايات المعلة"، أعدد فيه الروايات التي ذكرها أبو حاتم الرازي ورجح بينها بقوله "أشبهه".
- ثم وضعت عنوان "تخريج الروايات المعلة"، وخرّجت فيه الروايات المعلة بـ"أشبهه" بحسب الحديث المراد دراسته، كما بينت في منهجي في تخريج الأحاديث.
- ثم وضعت عنوان "دراسة الروايات المعلة"، درست فيه حال رواة تلك الروايات، كما بينت في منهجي لدراسة الرواة.
- ثم وضعت عنوان "الرواية الراجعة"، رجّحت فيه بين الروايات التي ذكرها أبو حاتم الرازي بحسب الحديث، وذلك حسب قرائن الترجيح عند أهل العلم، ومن أهم قرائن الترجيح عند العلماء: ترجيح الأحفظ والأقوى، فإن استوى الرواة في ذلك، فبالأكثر، فإن استووا فبقرائن أخرى، كأن تكون الرواية في الصحيحين، أو بالأكثر ملازمة، أو بمراعاة بلد الراوي، أو أنه لم يسلك طريق الجادة بخلاف من وقع بها، ونحوها.
- ثم وضعت عنوان "الحكم على الرواية الراجعة"، بينت فيه الحكم على الرواية الراجعة.

2- منهجي في تخريج الحديث:

- توسعت في تخريج الحديث بأوجهه المختلفة حسب الأصول العلمية بما يكفل بيان حاله.
- إذا لم أجد تخريجًا لرواية ذكرها الإمام أبو حاتم الرازي، اكتفيت بنسبتها إليه.

3- منهجي في الترجمة للرواة:

- ترجمت للراوي الذي له علاقة بالعلة فقط، بذكر اسمه، ونسبته، وكنيته، ولقبه، وتاريخ مولده، ووفاته، ومن أخرج له إن وجد؛ فإن كان الراوي متفقاً على توثيقه، أو تضعيفه، اكتفيت بذكر خلاصة القول فيه، أما إذا كان مختلفاً فيه، فتوسعت فيما يتعلق في الجرح والتعديل - بقدر الحاجة - بما يساعد في الوقوف على خلاصة القول فيه، ورتبت الأقوال حسب سني الوفاة.
- إذا تكرر ورود الراوي المترجم له مرة أخرى، أحلت على ترجمته، بذكر رقم الحديث فحسب، ثم ذكرت فيه حكماً موجزاً لاقتضاء المقام.
- وافقتُ ابنَ حجرٍ العسقلاني في خلاصة حكمي على الرواة في أغلب مواضع الرسالة، وجاءت مخالفتي له في مواضع قليلة جداً.

رموز الرسالة في تراجم الرواة⁽¹⁾:

- البخاري في صحيحه (خ)، فإن كان حديثه عنده معلّقاً (خت)، وللبخاري في الأدب المفرد (بخ)، وفي خلق أفعال العباد (عخ)، وفي جزء القراءة (ر)، وفي رفع اليدين (ي)، ولمسلم (م). [ولمقدمة صحيحه مق]، ولأبي داود (د)، وفي المراسيل له (مد)، وفي فضائل الأنصار (صد)، وفي الناسخ (خد)، وفي القدر (قد)، وفي التفرد (ف)، وفي المسائل (ل)، وفي مسند مالك (كد). وللترمذي (ت)، وفي الشمائل له (تم)، وللنسائي (س)، وفي مسند علي له (عس)، وفي مسند مالك (كن). [وفي كتاب العمل اليوم والليلة (سي)، وفي خصائص علي (ص)]، ولابن ماجه (ق)، وفي التفسير له (فق). فإن كان حديث الرجل في أحد الأصول الستة، أكتفي برقمه، ولو أخرج له في غيرها. وإذا اجتمعت فالرقم (ع)، وأما علامة (4) فهي لهم سوى الشيخين. ومن ليست له عندهم رواية مرقوم عليه: (تميز)، إشارة إلى أنه ذكر ليميز عن غيره.

4- منهجي في خدمة الحديث:

- ضبطت الكلمات التي تحتاج إلى ضبط من مظانها.
- بينت غريب الحديث من كتب الغريب واللغة.

(1) استعملت الرموزَ نفسها التي استعملها ابنُ حجرٍ في تقريب التهذيب. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب (ص75-76).

5- منهجي في التوثيق:

اكتفيت بالعزو إلى المصادر باختصار خلال التخرّيج، والتراجم، وذلك في متن الرسالة، مع ذكر اسم المصنف أو ما اشتهر به، والجزء، والصفحة، ورقم الحديث إن وجد، ثم ذكرت معلومات الكتاب كاملة في قائمة المراجع.

خامسًا - خطة البحث:

تتكون خطة البحث من مقدمة، وتمهيد، وبابين، وخاتمة وفهارس. المقدمة: وتشتمل على أهمية الموضوع، وبواعث اختياره، وأهداف البحث، ومنهج البحث وطبيعة عملي فيه، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

التمهيد: تعريف العلة، وأهميتها، وأقسامها، وطرق معرفتها، وقرائن الترجيح.

وفيه خمسة مطالب:

- المطلب الأول- تعريف العلة.
- المطلب الثاني- أهمية علم العلل.
- المطلب الثالث- أقسام العلة، وفيه:
 - أولًا- العلة باعتبار محلها.
 - ثانيًا- العلة باعتبار جنسها.
- المطلب الرابع- كيفية معرفة العلة.
- المطلب الخامس- قرائن الترجيح.

الباب الأول:

الإمام أبو حاتم الرازي: ترجمته، والتعريف بكتاب علل الحديث، والأشباه في العلل

ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول:

ترجمة الإمام أبي حاتم الرازي، والتعريف بكتاب علل الحديث

وفيه مبحثان:

المبحث الأول- ترجمة الإمام أبي حاتم الرازي، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول- حياة الإمام أبي حاتم الرازي الشخصية: (اسمه، نسبه، لقبه، كنيته، مولده، وفاته).
- المطلب الثاني- حياة الإمام أبي حاتم الرازي العلمية: (حياته، شيوخه، تلاميذه، أقوال العلماء فيه، مؤلفاته).

المبحث الثاني- التعريف بكتاب علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول- التعريف بكتاب علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي.
- المطلب الثاني- منهج ابن أبي حاتم الرازي العام في كتابه علل الحديث.

الفصل الثاني:

الأشباه في العلل

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول- تعريف الأشباه في العلل، وأهميتها، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول- تعريف الأشباه في العلل.
- المطلب الثاني- أهمية معرفة الأشباه في العلل.

المبحث الثاني- إطلاقات الأشباه عند العلماء، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول- إطلاقات الأشباه عند العلماء عامة.
- المطلب الثاني- إطلاقات الأشباه عند أبي حاتم الرازي.

المبحث الثالث - أسباب الأشباه في العلل، وأنواعها، ووسائل الكشف عنها، وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول - أسباب الأشباه في العلل.
- المطلب الثاني - أنواع الأشباه في العلل.
- المطلب الثالث - وسائل الكشف عن الأشباه في العلل.

الباب الثاني:

الدراسة التطبيقية للأحاديث التي أعلها أبو حاتم الرازي بقوله "أشبه" في كتاب علل الحديث:

- باب الطهارة، وفيه (47) رواية.
- باب الجمعة، وفيه (9) روايات.
- باب الزكاة والصدقات، وفيه (9) روايات.
- باب مناسك الحج وآدابه، وفيه (9) روايات.
- باب الغزو والسير، وفيه (19) رواية.
- باب البيوع، وفيه (3) روايات.
- باب النكاح، وفيه (11) رواية.
- باب الطلاق، وفيه (3) روايات.
- باب العدد، وفيه (1) رواية.
- باب النذور والأيمان، وفيه (3) روايات.
- باب الحدود، وفيه (4) روايات.
- باب الأحكام والأقضية، وفيه (3) روايات.
- باب الشفعة، وفيه (1) رواية.
- باب اللباس، وفيه (1) رواية.
- باب الأطعمة، وفيه (1) رواية.
- باب الأشربة، وفيه (2) روايتان.
- باب الأضاحي والذبائح، وفيه (2) روايتان.
- باب الصيد، وفيه (1) رواية.
- باب الفرائض، وفيه (1) رواية.
- باب القرآن وتفسير القرآن، وفيه (7) روايات.

- باب الزهد، وفيه (14) رواية.
- باب الإيمان، وفيه (4) روايات.
- باب ثواب الأعمال، وفيه (4) روايات.
- باب الدعاء، وفيه (10) روايات.
- باب البر والصلة، وفيه (1) رواية.
- باب العرض والحساب، وفيه (4) روايات.
- باب الآداب والطب، وفيه (18) رواية.
- باب الدعاء، وفيه (1) رواية.
- باب الفضائل، وفيه (8) روايات.
- باب دلالات النبوة، وفيه (4) روايات.
- باب الأمراء والفتن، وفيه (7) روايات.
- باب العتق، وفيه (1) رواية.
- باب العمرى، وفيه (1) رواية.
- باب الإجازات، وفيه (1) رواية.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس: وتتضمن فهارس متنوعة: قائمة المصادر والمراجع، فهرس الآيات القرآنية، فهرس الأحاديث النبوية والآثار، فهرس الرواة والأعلام المترجمين.

وختامًا، فإنني قد بذلت جهدي المستطاع في إتمام هذا البحث دراسة وتدقيقًا، وعرضًا للأقوال، وإثراء بالمراجع، ووصولًا إلى النتائج والتوصيات حتى كان بهذه الصورة؛ ولكن الإنسان لا يأمن على نفسه الخطأ والنسيان، فما أنا إلا طالب علم يتطلع إلى المعرفة، ويسعى لتأهيل نفسه في علم الحديث الشريف، فإن وُفِّقت فالحمد لله، وإن تكن الأخرى، فَأَسْتَغْفِرُ الله، وحسبي أنه عمل بشر.

فإن وقفت قدرتي دون همتي *** فمبلغ علمي والمعاذير تُقبل

وصلّى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان وسلّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

التمهيد

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول - تعريف العلة.

المطلب الثاني - أهمية علم العلل.

المطلب الثالث - أقسام العلة.

المطلب الرابع - كيفية معرفة العلل.

المطلب الخامس - قرائن الترجيح.

التمهيد

المطلب الأول - تعريف العلة:

أولاً - العلة لغة:

تُطلق العلة في اللغة على عِدَّة معانٍ، وقد أوضح هذه المعاني ابن فارس فقال: "العين واللام أصول ثلاثة صحيحة: أحدها تَكَرَّرَ أو تَكَرَّيْرٌ، والآخر عَائِقٌ يَعُوقُ، والثالث ضَعُفٌ في الشيء".

فالأول: العَلَلُ، وهي الشَّرْبَةُ الثانية. ويُقال: عَلَلَّ بَعْدَ نَهْلٍ. والفِعْلُ يَعْلُونُ عَلًّا وَعَلَلًا، والإِبِلُ نَفْسُهَا تَعْلُ عَلًّا... ويُقال: أَعَلَ الْقَوْمُ، إِذَا شَرِبَتْ إِبِلُهُمْ عَلًّا. قال ابن الأعرابي: في المَثَلِ: (ما زيارتك إِيَّانا إِلَّا سَوْمٌ عَالَّةٌ) أَي مِثْلُ الإِبِلِ الَّتِي تَعْلُ. و(عَرَضَ عَلَيْهِ سَوْمٌ عَالَّةٌ). وإنما قِيلَ هَذَا لِأَنَّهَا إِذَا كُرِّرَ عَلَيْهَا الشُّرْبُ كَانَ أَقَلَّ لِشُرْبِهَا الثَّانِي.

والأصل الآخر: العَائِقُ يَعُوقُ. قال الخليل⁽¹⁾: العِلَّةُ حَدَثٌ يَشْعَلُ صَاحِبَهُ عَنْ وَجْهِهِ. ويُقال: اغْتَلَّهُ عَنْ كَذَا، أَيِ اغْتَاقَهُ. قال: فَاعْتَلَّهُ الدَّهْرُ وَلِلدَّهْرِ عِلَلٌ.

والأصل الثالث: العِلَّةُ: المَرَضُ، وصاحبُها مُعْتَلٌّ. قال ابن الأعرابي: عَلَّ الْمَرِيضُ يَعِلُّ عِلَّةً فَهُوَ عَلِيلٌ. وَرَجُلٌ عِلَّةٌ، أَيِ كَثِيرُ الْعِلَلِ⁽²⁾.

وقد ذهب كل من ابن سِيَدَه⁽³⁾، وابن الصَّلَاح⁽⁴⁾، والفيروزآبادي⁽⁵⁾، والنَّوَوِي⁽⁶⁾، إلى تَخْطِئَةِ استعمال لفظ (معلول) للحديث الذي فيه علة؛ لأنَّ الْمَعْلُولَ فِي اللُّغَةِ اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنْ (عَلَّ) إِذَا

(1) الخليل، العين (88/1).

(2) ابن فارس، مقاييس اللغة (12/4)، وما بعدها.

(3) انظر: ابن منظور، لسان العرب (471/11). وابن سِيَدَه: هو عَلِيٌّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، أَبُو الْحَسَنِ الْمُرْسِيِّ اللَّغَوِيُّ، توفي سنة 458هـ. الذهبي، تاريخ الإسلام (99/10).

(4) انظر: ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح (ص 89).

(5) انظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط (ص 1035).

(6) انظر: النووي، التقريب والتيسير (ص 43).

سَقَاهُ السَّقِيَّةَ الثَّانِيَةَ؛ لَكِنْ وَقَعَ ذَلِكَ فِي كَلَامِ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ، كَالْبُخَارِيِّ⁽¹⁾ وَالتِّرْمِذِيِّ⁽²⁾ وَالدَّارَقُطْنِيِّ⁽³⁾ وَالْحَاكِمِ⁽⁴⁾ وَالْخَلِيلِيِّ⁽⁵⁾ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ.

ونقل طاهر الجزائري عن ابن القوطيَّة⁽⁶⁾ قوله: "عَلَّ الْإِنْسَانُ مَرِيضَ وَالشَّيْءَ أَصَابَتْهُ الْعِلَّةُ فَيَكُونُ اسْتِعْمَالُهُ بِالْمَعْنَى الَّذِي أَرَادَهُ غَيْرَ مُنْكَرٍ؛ بَلْ قَالَ بَعْضُهُمْ: اسْتِعْمَالُ هَذَا اللَّفْظِ أَوْلَى لَوْقُوعِهِ فِي عِبَارَاتِ أَهْلِ الْفَنِّ مَعَ ثُبُوتِهِ لُغَةً وَمِنْ حِفْظِ حُجَّةٍ عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ"⁽⁷⁾.

وقال الفيومي: "أَعْلَهُ اللَّهُ فَهُوَ مَعْلُولٌ قِيلَ: مِنَ النَّوَائِرِ الَّتِي جَاءَتْ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ مِنْ تَدَاخُلِ اللَّغَتَيْنِ، وَالْأَصْلُ: أَعْلَهُ اللَّهُ فَعُلَّ فَهُوَ مَعْلُولٌ أَوْ مِنْ عِلَّةٍ، فَيَكُونُ عَلَى الْقِيَاسِ وَجَاءَ مُعَلٌّ عَلَى الْقِيَاسِ لَكِنَّهُ قَلِيلُ الْإِسْتِعْمَالِ"⁽⁸⁾.

يقول الدكتور همام سعيد: "الراجح في هذه المسألة أن (معْلُول) موافق للغة ومنسجم مع قواعدها ... ولما كان من معاني (عَلَّ) في أصل اللغة الشربة الثانية، كما ذكر ابن فارس في معنى هذه المادة، فيكون هذا الاستعمال لا غبار عليه، لا في اللغة ولا في الاصطلاح، وتكون العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي أن العِلَّةَ ناشئة عن إعادة النظر في الحديث مرة بعد مرة. وكما يقال: (معْلُول) بهذا المعنى فإنه يقال: (مُعَلٌّ) لِمَا دَخَلَ عَلَى الْحَدِيثِ مِنَ الْعِلَّةِ بِمَعْنَى الْمَرَضِ، وَأَمَّا اسْتِعْمَالُ (مُعَلٌّ) فَلَا تَمْنَعُهُ الْقَوَاعِدُ إِذَا كَانَ مُشْتَقًّا مِنْ (عَلَّلَهُ) بِمَعْنَى أَلْهَاهُ بِهِ وَشَغَلَهُ، وَيَكُونُ مَعْنَى الْحَدِيثِ الْمَعْلُولِ: هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي عَاقَبَتْهُ الْعِلَّةُ وَشَغَلَتْهُ فَلَمْ يَعِدْ صَالِحًا لِلْعَمَلِ بِهِ"⁽⁹⁾.

(1) انظر: الترمذي، علل الترمذي الكبير (ص206)، قال البخاري: "هُوَ عِنْدِي حَدِيثٌ مَعْلُولٌ".

(2) انظر: الترمذي، سنن الترمذي (1/162/97)، حيث قال: "وَهَذَا حَدِيثٌ مَعْلُولٌ"، و(3/419)، حديث (1119) حيث قال: "حَدِيثٌ عَلَيَّ وَجَابِرٍ حَدِيثٌ مَعْلُولٌ".

(3) انظر: الدارقطني، التتبع (ص120)، قال: "ابتداء ذكر أحاديث معلولة...".

(4) انظر: الحاكم، المستدرک (1/40)، والحاكم، معرفة علوم الحديث (ص59)، والحاكم: هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْدَوَيْهِ بْنِ نُعَيْمِ بْنِ الْحَكَمِ الصَّبِيِّ الطُّهْمَانِيِّ النَّيْسَابُورِيِّ الْحَافِظِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ الْمَعْرُوفُ صَاحِبُ الْمُسْتَدْرَكِ، تَوَفِيَ سَنَةَ 405 هـ. انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام (9/89)، وفي هذا البحث إذا قُلْتُ: (الحاكم) فقط، كان المقصود أبا عبد الله الحاكم هذا.

(5) انظر: الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (1/157، 321 حديث 57).

(6) هو أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْأَنْدَلُسِيِّ الْقُرْطُبِيِّ النَّحْوِيُّ، تَوَفِيَ سَنَةَ 367 هـ. انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (16/219).

(7) الجزائري، توجيه النظر (2/598).

(8) الفيومي، المصباح المنير، (ص253).

(9) ابن رجب، شرح علل الترمذي، مقدمة تحقيق أ.د. همام سعيد (1/20).

ثانيًا - تعريف العلة اصطلاحًا:

قال ابن الصلاح عن علل الحديث: "وهي عبارة عن أسبابٍ خَفِيَّةٍ غامضةٍ قادحةٍ فيه. فالحديثُ المَعْلَلُ هو الحديثُ الذي أُطْلِعَ فيه على عِلَّةٍ تَقْدَحُ في صحَّته، مع أنَّ ظاهِرَهُ السَّلامَةُ منها. وَيَتَطَرَّقُ ذلك إلى الإسنادِ الذي رِجَالُهُ ثِقَاتٌ، الجامعِ شروطَ الصِّحَّةِ من حيث الظَّاهِرِ"⁽¹⁾.

وقال النُّوويُّ: "العِلَّةُ عبارة عن سببٍ غامضٍ قادحٍ مع أنَّ الظاهرَ السَّلامَةُ منه، ويتطرق إلى الإسناد الجامع شروط الصحة ظاهرًا"⁽²⁾.

وقال زين الدين عبد الرحيم العراقي: "العِلَّةُ عبارة عن أسبابٍ خَفِيَّةٍ غامضةٍ، طرأت على الحديث، فأنثرت فيه، أي: قدحت في صحته"⁽³⁾.

وقال ابن حجر فيما نقله عنه البقاعيُّ في تعريف المعلول: "هو خبرٌ ظاهره السَّلامَةُ اُطْلِعَ فيه بعدَ التفتيشِ على قادحٍ"⁽⁴⁾.

وبعدما ناقش البقاعيُّ⁽⁵⁾ تعريف ابن حجر اختار تعريفًا فقال: "هو خبرٌ ظاهره السَّلامَةُ اُطْلِعَ فيه على قادحٍ"⁽⁶⁾.

والذي أَرَجَّحُهُ هو تعريف ابن حجر كونه جامعًا مانعًا، فلاستخدامه لفظَ "التفتيش" أَكَّدَ على صعوبة الوصول إلى العلل، بخلاف ما ذهب إليه البقاعي. أما تعريف ابن الصلاح والنُّووي فقصرًا وقوع العِلَّةِ في سند الحديث دون متنه. وأما تعريف العراقي فقد تكررت ألفاظه، وقوله: (طرأت) يوحي بأن الحديث كان في الأصل صحيحًا ثم أصبح معلولًا بعد اكتشاف العِلَّةِ، ولا يلزم ذلك، بل قد يكون الحديث في الأصل معلولًا⁽⁷⁾.

(1) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح (ص90).

(2) النُّووي، التقریب والتيسير (ص44).

(3) العراقي، شرح التبصرة والتذكرة (1/274).

(4) البقاعي، النكت الوفية بما في شرح الألفية (1/501).

(5) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(6) البقاعي: هو برهان الدين البقاعي، توفي 855هـ.

(7) للتوسع انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي، مقدمة تحقيق أ.د. همام سعيد (1/21).

المطلب الثاني - أهمية علم العلل:

تعددت أقوال علماء الحديث في بيان أهمية علم العلل، وشرفه، ودقته، فمن أقوالهم:

1- قول الإمام عبد الرحمن بن مهدي: "لأن أعرف علة حديث - هو عندي - أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي"⁽¹⁾، وقوله: "إنكارنا للحديث عند الجهال كهانة"⁽²⁾.

2- وقول علي بن المديني: "ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة"⁽³⁾.

3- وقول عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: "سمعتُ أبي يقول: جَرَى بَيْنِي وَبَيْنَ أَبِي زُرْعَةَ يَوْمًا تَمَيِّزُ الْحَدِيثَ وَمَعْرِفَتَهُ، فَجَعَلَ يَذْكُرُ أَحَادِيثَ وَيَذْكُرُ عِلْلَهَا، وَكَذَلِكَ كُنْتُ أَذْكُرُ أَحَادِيثَ خَطَأً وَعِلْلَهَا وَخَطَأَ الشُّيُوخِ، فَقَالَ لِي: يَا أَبَا حَاتِمٍ قُلْ مَنْ يَفْهَمُ هَذَا! مَا أَعَزُّ هَذَا! إِذَا رَفَعْتَ هَذَا مِنْ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ فَمَا أَقَلَّ مَنْ تَجِدُ مَنْ يُحْسِنُ هَذَا وَرَبَّمَا أَشْكُ فِي شَيْءٍ أَوْ يَتَخَالَجُنِي شَيْءٌ فِي حَدِيثٍ فَإِلَى أَنْ أَلْتَقِيَ مَعَكَ لَا أَجِدُ مَنْ يَشْفِينِي مِنْهُ، قَالَ أَبِي: وَكَذَلِكَ كَانَ أَمْرِي"⁽⁴⁾، وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ أَيْضًا: "سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: الَّذِي كَانَ يَحْسُنُ صَحِيحَ الْحَدِيثِ مِنْ سَقِيمِهِ وَعِنْدَهُ تَمَيِّزُ ذَلِكَ وَيَحْسُنُ عِلْلَ الْحَدِيثِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَبَعْدَهُمْ أَبُو زُرْعَةَ كَانَ يَحْسُنُ ذَلِكَ، قِيلَ لِأَبِي: فَغَيْرُ هَؤُلَاءِ تَعْرِفُ الْيَوْمَ أَحَدًا؟ قَالَ: لَا"⁽⁵⁾.

وقال ابنُ أبي حاتم قال: "سمعتُ أبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: جَاءَنِي رَجُلٌ مِنْ جِلَّةِ أَصْحَابِ الرَّأْيِ مِنْ أَهْلِ الْفَهْمِ مِنْهُمْ، وَمَعَهُ دَفْتَرٌ فَعَرَضَهُ عَلَيَّ، فَقُلْتُ فِي بَعْضِهَا: هَذَا حَدِيثٌ خَطَأٌ قَدْ دَخَلَ لِصَاحِبِهِ حَدِيثٌ فِي حَدِيثٍ، وَقُلْتُ فِي بَعْضِهِ: هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ، وَقُلْتُ فِي بَعْضِهِ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَقُلْتُ فِي بَعْضِهِ: هَذَا حَدِيثٌ كَذِبٌ، وَسَائِرُ ذَلِكَ أَحَادِيثُ صَحَاحٍ، فَقَالَ: مَنْ أَيْنَ عَلِمْتَ أَنَّ هَذَا خَطَأٌ، وَأَنَّ هَذَا بَاطِلٌ، وَأَنَّ هَذَا كَذِبٌ، أَخْبِرْكَ رَاوِي هَذَا الْكِتَابِ بِأَنِّي غَلَطْتُ وَأَنِّي كَذَبْتُ فِي حَدِيثٍ كَذَا؟ فَقُلْتُ: لَا مَا أَدْرِي هَذَا الْجُزْءُ مِنْ رِوَايَةٍ مَنْ هُوَ، غَيْرَ أَنِّي أَعْلَمُ أَنَّ هَذَا خَطَأٌ، وَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ بَاطِلٌ، وَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ كَذِبٌ، فَقَالَ: تَدَّعِي الْغَيْبَ؟ قَالَ قُلْتُ: مَا هَذَا ادِّعَاءُ الْغَيْبِ، قَالَ: فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى مَا تَقُولُ؟ قُلْتُ: سَلْ عَمَّا قُلْتُ مَنْ يَحْسُنُ مِثْلَ مَا أَحْسَنَ فَإِنْ اتَّفَقْنَا عَلِمْتَ أَنَّ لَمْ نَجَازِفْ

(1) ابن أبي حاتم، مقدمة علل الحديث (10/1)، وعنده بلفظ (أكتب حديثاً ليس عندي) -، والحاكم، معرفة علوم الحديث (ص140)، والخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (294/2).

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث، الصفحة نفسها.

(3) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، (257/2).

(4) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (ص316).

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (23/2).

ولم نقله إلا بفهم، قَالَ: من هو الذي يُحسن مثل ما تُحسن؟ قلت: أبو زُرعة، قَالَ: ويقول أبو زُرعة مثل ما قلت؟ قلت: نعم، قَالَ: هذا عجب. فأخذ فكتب في كاغذ⁽¹⁾ ألفاظي في تلك الأحاديث، ثم رجع إليّ وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زُرعة في تلك الأحاديث فما قلت إنه باطل قَالَ أبو زُرعة: هو كذب، قلت: الكذب والباطل واحد، وما قلت إنه كذب قَالَ أبو زُرعة: هو باطل، وما قلت إنه منكر قَالَ: هو منكر كما قلت، وما قلت إنه صحاح قَالَ أبو زُرعة: هو صحاح، فقال: ما أعجب هذا تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما، فقلت: فقد علمت أنا لم نجازف، وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا، والدليل على صحة ما نقوله بأن ديناراً نَبْهَرَجاً⁽²⁾ يحمل إلى الناقد فيقول هذا دينار نبهرج، ويقول لدينار: هو جيد، فإن قيل له: من أين قلت إن هذا نبهرج؟ هل كنت حاضراً حين بهرج هذا الدينار؟ قَالَ: لا فإن قيل له فأخبرك الرجل الذي بهرجه أنني بهرجت هذا الدينار؟ قَالَ: لا، قيل: فمن أين قلت إن هذا نبهرج؟ قَالَ: علماً رزقت، وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك، قلت له: فتحمل فصّ ياقوت إلى واحدٍ من البُصْرَاء من الجوهريين فيقول: هذا زُجاج، ويقول لمثله: هذا ياقوت، فإن قيل له: من أين علمت أن هذا زجاج وأن هذا ياقوت هل حضرت الموضع الذي صُنع فيه هذا الزجاج؟ قَالَ: لا، قيل له: فهل أعلمك الذي صاغه بأنه صاغَ هذا زُجاجاً، قَالَ: لا، قَالَ: فمن أين علمت؟ قَالَ: هذا علم رُزقت، وكذلك نحن رُزقنا علماً لا يتهيأ لنا أن نُخبرك كيف علّمنا بأنّ هذا الحديث كذب وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه⁽³⁾.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْكَلِيلِي⁽⁴⁾: "سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: مَا الْحُجَّةُ فِي تَعْلِيلِكُمُ الْحَدِيثَ؟ قَالَ: الْحُجَّةُ أَنْ تَسْأَلَنِي عَنْ حَدِيثٍ لَهُ عِلَّةٌ فَأَذْكُرَ عِلَّتَهُ ثُمَّ تَقْصُدُ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ بْنِ وَارَةَ، وَتَسْأَلُهُ عَنْهُ، وَلَا تَخْبِرُهُ بِأَنَّكَ قَدْ سَأَلْتَنِي عَنْهُ فَيَذْكُرَ عِلَّتَهُ، ثُمَّ تَقْصُدُ أَبَا حَاتِمٍ فَيُعَلِّلُهُ، ثُمَّ تَمِيزُ كَلَامَ كُلِّ مَنَّا عَلَى ذَلِكَ الْحَدِيثِ، فَإِنْ وَجَدْتَ بَيْنَنَا خِلَافًا فِي عِلَّتِهِ، فَاعْلَمْ أَنَّ كَلَامَنَا تَكَلَّمَ عَلَى مُرَادِهِ، وَإِنْ وَجَدْتَ الْكَلِمَةَ مُتَّفَقَةً، فَاعْلَمْ حَقِيقَةَ هَذَا الْعِلْمِ، قَالَ: فَفَعَلَ الرَّجُلُ، فَاتَّفَقَتْ كَلِمَتُهُمْ عَلَيْهِ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ الْإِهَامُ"⁽⁵⁾.

(1) كاغذ: ويلفظ كاغد، معربة، وهو نوع من الورق. انظر: آن دوزي، تكملة المعاجم العربية (439/4).

(2) النبهرج: هو الباطل، والرديء من الشيء، ابن منظور، لسان العرب (217/2).

(3) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (ص315).

(4) مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الرَّازِيُّ الْكَلِيلِيُّ الْوَرَّاقُ. أبو بكر الإسماعيلي، معجم أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (422/1).

(5) الحاكم، معرفة علوم الحديث (113)؛ والخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (255/2-256).

4- وَقَالَ الحاكم أبو عبد الله: "ذكر النوع السابع والعشرين من علوم الحديث هذا النوع منه معرفة علل الحديث، وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل... فَإِنَّ معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم"⁽¹⁾.

5- وَقَالَ الخطيب البغدادي: "معرفة العلل أجل أنواع علم الحديث"⁽²⁾، وَقَالَ أَيْضًا: "فمن الأحاديث ما تخفى علته فلا يُوقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومضي الزمن البعيد"⁽³⁾.

6- وَقَالَ أبو عبد الله الحُمَيْدِي: "ثلاثة كتب من علوم الحديث يجب الاهتمام بها: كتاب العلل، وأحسن ما وضع فيه كتاب الدَارْقُطَنِي، والثاني: كتاب المؤتلف والمختلف، وأحسن ما وضع فيه الإكمال للأمير ابن ما كولا، وكتاب وفیات المشايخ، وليس فيه كتاب"⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

7- وَقَالَ ابنُ الصلاح: "اعلم أَنَّ معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب"⁽⁶⁾.

8- وَقَالَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية -عن أهل الحديث أنهم-: "يُضَعَفُونَ من حديث الثقة الصدوق الضابط أشياء تَبَيَّنَ لهم أنه غَلَطَ فيها بأمور يستدلون بها ويسمون هذا "علم علل الحديث" وهو من أشرف علومهم بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابطٌ وغَلَطَ فيه وغَلَطَ فيه عُرف"⁽⁷⁾.

9- وَقَالَ ابن قيم الجوزية: "ومعرفة هذا الشأنٍ وعلله ذوقٌ ونورٌ يقذفه الله في القلبٍ يقطعُ به من ذاقه ولا يشك فيه، ومن ليس له هذا الذوق لا شعور له به، وهذا كنفد الدراهم لأربابه فيه ذوق ومعرفة ليستا لكبار العلماء، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ: إِنَّ مَعْرِفَةَ الْحَدِيثِ إِلَهَامٌ، قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: صَدَقَ لَوْ قُلْتَ لَهُ: مِنْ أَيْنَ قُلْتَ؟ لَمْ يَكُنْ لَهُ جَوَابٌ"⁽⁸⁾.

(1) الحاكم، معرفة علوم الحديث (ص140، 148).

(2) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (294/2).

(3) المرجع السابق، (257/2).

(4) مراد الحُمَيْدِي بقوله: وليس فيه كتاب يريد كتابًا جامعًا وشاملاً لجميع الوفيات - بيّن ذلك ابنُ الصلاح، والذهبي -، وإلا فقد ألفت كتب كثيرة في معرفة الوفيات.

(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء (124-125).

(6) ابن الصلاح، مقدمة في علوم الحديث (ص52).

(7) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (13/352، 353).

(8) ابن القيم، الفروسية (ص235).

10- وَقَالَ العَلَّائِيُّ: "وهذا الفنُّ أَغْمَضُ أنواعِ الحديثِ، وأدقُّها مَسَلَكًا، ولا يقومُ بهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللهُ فَهَمًا غَائِصًا، واطِّلاَعًا حَاطِيًا، وإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرِّوَاةِ، ومَعْرِفَةً ثَابِقَةً، ولهذا لم يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ أئِمَّةُ هَذَا الشَّانِ وَحِذَاقُهُمْ كَابِنِ المَدِينِيِّ، والبَخَارِيِّ، وأَبِي زُرْعَةَ، وأَبِي حَاتِمٍ وَأَمْثَالُهُمْ"⁽¹⁾.

11- وَقَالَ ابْنُ رَجَبِ الحَنْبَلِيِّ: "فَالجِهَابُذَةُ النِّقَاذُ العَارِفُونَ بِعِلَلِ الحَدِيثِ أَفْرَادٌ قَلِيلٌ مِنْ أَهْلِ الحَدِيثِ جَدًّا، وَأَوَّلُ مَنْ اشْتَهَرَ فِي الكَلَامِ فِي نَقْدِ الحَدِيثِ ابْنُ سِيرِينَ، ثُمَّ خَلَفَهُ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، وَأَخَذَ ذَلِكَ عَنْهُ شُعْبَةُ، وَأَخَذَ عَنْ شُعْبَةَ: يَحْيَى القَطَانُ وَابْنُ مَهْدِيٍّ، وَأَخَذَ عَنْهُمَا: أَحْمَدُ وَعَلِيُّ بْنُ المَدِينِيِّ وَابْنُ مَعِينٍ، وَأَخَذَ عَنْهُمْ مِثْلُ: البَخَارِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ وَأَبِي زُرْعَةَ وَأَبِي حَاتِمٍ، وَكَانَ أَبُو زُرْعَةَ فِي زَمَانِهِ يَقُولُ: قَلَّ مَنْ يَفْهَمُ هَذَا! مَا أَعَزَّ هَذَا! إِذَا رَفَعْتَ هَذَا مِنْ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ فَمَا أَقَلَّ مَنْ تَجِدُ مِنْ يَحْسُنُ هَذَا، وَلَمَّا مَاتَ أَبُو زُرْعَةَ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: ذَهَبَ الَّذِي كَانَ يَحْسُنُ هَذَا المَعْنَى، يَعْنِي: أَبَا زُرْعَةَ مَا بَقِيَ بِمِصْرَ وَلَا بِالعِرَاقِ وَاحِدٌ يَحْسُنُ هَذَا، وَقِيلَ لَهُ بَعْدَ مَوْتِ أَبِي زُرْعَةَ: يَعْرِفُ اليَوْمَ وَاحِدٌ يَعْرِفُ هَذَا؟ قَالَ: لَا، وَجَاءَ بَعْدَ هَؤُلَاءِ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ النُّسَائِيُّ والعُقَيْلِيُّ وَابْنُ عَدِيٍّ وَالدَّارِقُطَنِيُّ، وَقَلَّ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ مَنْ هُوَ بَارِعٌ فِي مَعْرِفَةِ ذَلِكَ حَتَّى قَالَ أَبُو الفَرَجِ ابْنُ الجَوْزِيِّ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ المَوْضُوعَاتِ: قَلَّ مَنْ يَفْهَمُ هَذَا بَلْ عُدِمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"⁽²⁾.

وَقَالَ أَيْضًا: "وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي كِتَابِ العِلْمِ أَنَّهُ عِلْمٌ جَلِيلٌ، قَلَّ مَنْ يَعْرِفُهُ مِنْ أَهْلِ هَذَا الشَّانِ، وَأَنَّ بَسَاطَتَهُ قَدْ طَوِيَ مِنْذُ أَزْمَانٍ"⁽³⁾. وَقَالَ أَيْضًا: "ذَكَرْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ العِلْمِ شَرَفَ عِلْمِ العِلَلِ وَعِزَّتَهُ، وَأَنَّ أَهْلَهُ المَتَحَقِّقِينَ بِهِ أَفْرَادٌ يَسِيرَةٌ مِنْ بَيْنِ الحِفَاطِ وَأَهْلِ الحَدِيثِ، وَقَدْ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَنَدَةَ: إِنَّمَا خَصَّ اللَّهُ بِمَعْرِفَةِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ نَفَرَ يَسِيرٍ مِنْ كَثِيرٍ مِمَّنْ يَدَّعِي عِلْمَ الحَدِيثِ"⁽⁴⁾. وَقَالَ أَيْضًا-بَعْدَ ذِكْرِهِ حَدِيثَ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ؟ يَنَامُ وَهُوَ جُنُبٌ وَلَا يَمْسُ مَاءً: "وَهَذَا الحَدِيثُ مِمَّا اتَّفَقَ أئِمَّةُ الحَدِيثِ مِنَ السَّلَفِ عَلَى إِنكَارِهِ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ، وَأَمَّا الفُقَهَاءُ المَتَأَخَّرُونَ: فَكَثِيرٌ مِنْهُمْ نَظَرُوا إِلَى ثِقَةِ رِجَالِهِ فَظَنُّوا صِحَّتَهُ، وَهَؤُلَاءِ يَظُنُّونَ أَنَّ كُلَّ حَدِيثٍ رَوَاهُ ثِقَةٌ فَهُوَ صَحِيحٌ وَلَا يَتَقَطَّنُونَ لِدَقَائِقِ عِلْمِ عِلَلِ الحَدِيثِ"⁽⁵⁾.

12- وَقَالَ ابْنُ حَجَرَ: "المُعَلَّلُ: وَهُوَ مَنْ أَغْمَضَ أَنْوَاعَ عِلْمِ الحَدِيثِ وَأَدَقَّهَا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ رَزَقَهُ اللهُ فَهَمًا ثَابِقًا، وَحِفْظًا وَاسِعًا، وَمَعْرِفَةً تَامَةً بِمَرَاتِبِ الرِّوَاةِ، وَمَلَكَةً قَوِيَّةً بِالْأَسَانِيدِ وَالمَتُونِ،

(1) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح (777/2).

(2) ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم (ص256).

(3) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (208/2).

(4) المرجع السابق، (115/2).

(5) ابن رجب الحنبلي، فتح الباري في شرح صحيح البخاري (362/1-363).

ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن؛ كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبه، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني⁽¹⁾.

وكلام الأئمة والنقاد في أهمية هذا العلم، وشرفه، وعزته ودقته كثيرٌ جدًّا، ولعل ما تقدم فيه الكفاية لبيان ذلك.

المطلب الثالث - أقسام العلة، وفيه:

يمكن تقسيم العلة باعتبار محلها وقدها، وباعتبار جنسها، وهذا ما سنوضحه في هذا المطلب.

أولاً - العلة باعتبار محلها:

تقع العلة في إسناد الحديث وفي متنه؛ لكن وقوعها في الإسناد أكثر منه في المتن، وإذا وقعت في الإسناد فقد تقدح فيه وحده، وأحياناً تقدح في المتن معه، وقد لا تقدح أصلاً، وهذا ينطبق على المتن أيضاً⁽²⁾.

وبناءً عليه يمكن تقسيم العلة باعتبار محلها وقدها إلى ستة أقسام:

- 1- أن تقع العلة في الإسناد وتقدح فيه وحده: مثاله: إبدال راوٍ ثقة بآخر ثقة⁽³⁾.
- 2- الثاني: أن تقع العلة في الإسناد وتقدح فيه وفي المتن معه: مثاله: إبدال راوٍ ضعيف بآخر ثقة، مع عدم وجود طرق أخرى للحديث تقويه⁽⁴⁾.

(1) ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص226).

(2) انظر: ابن حجر، النكت (746/2).

(3) انظر: المرجع السابق، (747/2).

(4) انظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها. لم يميز ابن حجر هذا القسم -كما فعلت- وإنما ذكره في معرض حديثه عن القسم الثالث، فقد قال: "ومثال ما وقعت العلة فيه في الإسناد وتقدح فيه دون المتن ما مثل به المصنف - يقصد ابن الصلاح- من إبدال راوٍ ثقة براوٍ ثقة، وهو بقسم المقلوب أليق، فإن أُبدل راوٍ ضعيف براوٍ ثقة وتبين الوهم فيه استلزم القدح في المتن أيضاً، إن لم يكن له طريق أخرى صحيحة. انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

3- أن تقع العلة في الإسناد، ولا تقدح فيه ولا في المتن: مثاله: كأن يُروى حديث عن مدلسٍ بالنعنة، فيتوقف في قبوله، ثم توجد طريق أخرى صرح فيها بالسماع، فيُقبل الحديث⁽¹⁾.

4- أن تقع العلة في المتن وتقدح فيه وحده: مثاله: ما انفرد مسلم بإخراجه في حديث أنس⁽²⁾. من اللفظ المصرح بنفي قراءة: "بسم الله الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ"، فعلل قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه: فكانوا يستفتحون القراءة "بالحمد لله رب العالمين" من غير تعرض لذكر البسملة، وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في الصحيح⁽³⁾، ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له، ففهم من قوله: "كانوا يستفتحون بالحمد لله"؛ أنهم كانوا لا يبسمون، فرواه على فهم وأخطأ؛ لأن معناه أنَّ السورة التي كانوا يفتتحون بها من السور هي الفاتحة، وليس فيه تعرض لذكر البسملة⁽⁴⁾.

5- أن تقع العلة في المتن وتقدح فيه مع الإسناد: مثاله: أن يروي راوٍ حديثاً بالمعنى فيخطئ ويخالف المعنى الحقيقي للحديث، فيقدح ذلك في المتن والإسناد معاً⁽⁵⁾.

6- أن تقع العلة في المتن، ولا تقدح فيه ولا في الإسناد: مثاله: ما وقع من اختلاف ألفاظ كثيرة من أحاديث الصحيحين إذا أمكن رد الجميع إلى معنى واحد، فإن القدح ينتفي عنها⁽⁶⁾.

ثانياً- العلة باعتبار جنسها:

عَدَّ أبو عبد الله الحاكم في كتابه "معرفة علوم الحديث" عشرة أجناس للعلة، وذلك من خلال أمثلة ساقها لكل جنس، ثم قال: "بقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلناها مثالا لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم"⁽⁷⁾.

(1) انظر: ابن حجر، النكت (747/2).

(2) [مسلم: صحيح مسلم 299/1: رقم الحديث 399].

(3) [البخاري: صحيح البخاري 149/1: رقم الحديث 743]؛ و[مسلم: صحيح مسلم 299/1: رقم الحديث 399].

(4) انظر: ابن حجر، النكت (748/2)؛ ومحفوظ الرحمن، مقدمة تحقيق علل الدارقطني (41/1).

(5) ابن حجر، النكت (748/2).

(6) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(7) الحاكم، معرفة علوم الحديث (ص118).

ثم جاء بعده البُلْقِينِي⁽¹⁾، والسِّيُوطِي⁽²⁾ فنقلا تلك الأمثلة، ووضحا ما تدل عليه من أجناس العلة.

وسأذكر هذه الأجناس العشرة مختصرة⁽³⁾:

- 1- أن يكون السند ظاهره الصحة، وفيه من لا يُعرَف بالسماع ممن روى عنه.
- 2- أن يكون الحديث مُرسلاً من وجهٍ رواه الثقاتُ الحُفَاط، ويسنده من وجهٍ ظاهره الصحة، ولكن له علة تمنع من صحة السند.
- 3- أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي، فيُروى عن غيره لاختلاف بلادِ رواته، كرواية المدنيين عن الكوفيين.
- 4- أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي، فيُروى عن تابعي يقع الوهمُ بالتصريح بما يقتضي صُحبتَه؛ بل ولا يكون معروفاً من جهته، وربما وقع وهم آخر في إسناده.
- 5- أن يكون الحديث رُويَ بعنينة سقط منها رجلٌ دلَّ عليه طريق آخر محفوظ.
- 6- أن يُخْتَلَفَ على رجل بالإسناد وغيره، ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد، فيكون ذلك علة في المسند.
- 7- الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله.
- 8- أن يكون الراوي عن شخصٍ أدركه وسمع منه؛ لكن لم يسمع منه أحاديثٌ مُعَيَّنة، فإذا رواها عنه من غير ذكر واسطة تبينت علثها ببيان أنه لم يسمعها منه.
- 9- أن يكون طريقه معروفة، يروي أحدُ رجالها حديثاً من غير تلك الطريق؛ فيقع من رواه من تلك الطريق بناءً على الجادة - في الوهم.
- 10- أن يُروى الحديث مرفوعاً من وجهٍ، وموقوفاً من وجه آخر.

(1) البلقيني، محاسن الاصطلاح مع مقدمة ابن الصلاح (ص263-268).

(2) السيوطي، تدريب الراوي (1/139-141).

(3) للتفصيل انظر: الحاكم، معرفة علوم الحديث، (ص113-118)؛ والبلقيني، محاسن الاصطلاح مع مقدمة ابن الصلاح، الصفحة نفسها؛ والسيوطي، تدريب الراوي، الصفحة نفسها؛ ومحفوظ الرحمن، مقدمة تحقيق علل الدارقطني (1/43-46).

المطلب الرابع - طرق معرفة العلة.

لمعرفة العلة لا بد من الأخذ بجملة من الأمور أهمها:

أولاً- جمع طرق الحديث: وقد أشار أئمة الحديث النقاد إلى ذلك، فقال علي بن المديني: "الباب إذا لم تُجمع طرقُه لم يَتَبَيَّنْ خَطُّهُ"⁽¹⁾.

وقال أحمد بن حنبل: "الحديث إذا لم تَجْمَعْ طُرُقَهُ لم تَفْهَمْهُ"⁽²⁾.

وقال الخطيب البغدادي: "السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يُجْمَعَ بين طُرُقِهِ..."⁽³⁾.

ثانياً - المقارنة بين طرق الحديث المختلفة، والنظر في حال روايتها وبلدانهم، وتحديد مدار الخلاف.

قال ابن المبارك: "إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض"⁽⁴⁾.

وقال الخطيب البغدادي: "السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يُجْمَعَ بين طرقه، ويُنظَر في اختلاف رواته..."⁽⁵⁾.

وقال ابن حجر: أن يجمع طرقه، فإن اتفقت رواته واستوتوا ظهرت سلامته، وإن اختلفوا أمكن ظهور العلة، فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف"⁽⁶⁾.

ثالثاً - الترجيح بين الرواة: كما قال الخطيب: "... ويُنظَر في اختلاف رواته ويُعَدُّ بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط"⁽⁷⁾.

كل ذلك بفهم ومعرفة، كما قال الحاكم: "الحجة فيه عندنا الحفظ، والفهم، والمعرفة لا غَيْرُ"⁽⁸⁾.

(1) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح (ص91).

(2) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي (212/2).

(3) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(4) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(5) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(6) ابن حجر، النكت (710/2).

(7) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي (295/2).

(8) الحاكم، معرفة علوم الحديث (ص113).

ولا يكون الترجيح إلا بناءً على القواعد والطرائق والقرائن التي استخدمها أئمة نقاد الحديث، قال ابن الصلاح: "يُستعان على إدراكها -أي العلة- بتقرُّد الراوي وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضمُّ إلى ذلك تُنبِّه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم وإهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكّم به، أو يتردّد فيتوقّف فيه. وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه"⁽¹⁾.

رابعاً- لا يجوز مطلقاً إغفال أحكام نقاد الحديث، الذين منحهم الله تعالى حفظاً دقيقاً، وفهماً عميقاً، وإطلاً شاملاً، وإدراكاً ثاقباً لمراتب الرواة وأحوالهم، حتى إن لم يصرحوا بسبب تعليل الحديث، فقد قال ابن حجر: "وقد تقصر عبارة المعلّ منهم، فلا يفصح بما استقر في نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى، كما في نقد الصيرفي سواء، فمتى وجدنا حديثاً قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم - بتعليقه - فالأولى إتباعه في ذلك، كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه"⁽²⁾.

خامساً- كما لا يجوز التسرع في إطلاق الأحكام على الأسانيد والروايات، ولا الاغترار بظواهرها، فقد كان الأئمة النقاد يتوقفون السنين الطويلة في الحكم على حديث ما، إلى أن يتبين لهم حاله، قال علي بن المديني: "ربّما أدركتُ علة حديث بعد أربعين سنة"⁽³⁾، وقال الخطيب: "فمن الأحاديث ما تحقّى علته فلا يُوقف عليها إلّا بعد النظر الشّدِيد ومُضي الرّمن البعيد"⁽⁴⁾.

فإذا داوم الحاذق الحافظ العارف على ممارسة ما ذكّر من أمور أصبح لديه فهم خاص، ومَلَكة فريدة في تعليل الأحاديث، كما قال ابن رجب: "حُذِّقُ النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم، والمعرفة، التي خُصّوا بها عن سائر أهل العلم"⁽⁵⁾.

(1) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح (ص90).

(2) ابن حجر، النكت، (711/2).

(3) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي (257/2).

(4) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(5) ابن رجب، شرح علل الترمذي (163/1).

وقال السَّخَاوِيُّ⁽¹⁾ عن تلك المَلَكَةِ: "أمرٌ يَهْجُمُ على قلوبهم لا يُمكنهم رُدُّه، وهَيئَةٌ نَفْسَانِيَّةٌ لا مَعْدِلَ لهم عنها، ولهذا تَرَى الجامعَ بين الفقه والحديث كَابْنِ خُرَيْمَةَ، والإسماعيليِّ، والبيهقيِّ، وابن عبد البرِّ لا يُنْكَرُ عليهم، بل يُشَارِكُهُمْ وَيَحْذُو حَذْوَهُمْ، وَرُبَّمَا يُطَالِيُهُمُ الْفَقِيهُ أَوْ الْأُصُولِيُّ الْعَارِي عن الحديثِ بِالْأَدَلَّةِ، هذا مع اتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ على الرجوعِ إليهم في التَّعْدِيلِ والتَّجْريحِ، كما انْتَفَقُوا على الرجوعِ في كُلِّ قَنْ إِلَى أَهْلِهِ، وَمَنْ تَعَاطَى تَحْرِيرَ قَنٍْ غَيْرِ فَتَنِهِ فَهُوَ مُتَعَنٍّ، فَاللَّهُ تَعَالَى بِلَطِيفِ عَنَانِيهِ أَقَامَ لَعْلَمِ الْحَدِيثِ رَجَالًا نَقَادًا تَفَرَّغُوا لَهُ، وَأَفْنَوْا أَعْمَارَهُمْ فِي تَحْصِيلِهِ، وَالبَحْثِ عن غَوَامِضِهِ، وَعِلَلِهِ، وَرَجَالِهِ، وَمَعْرِفَةِ مَرَاتِبِهِمْ فِي الْقُوَّةِ وَاللَّيْنِ، فَتَقْلِيدُهُمْ، وَالْمَشْيُ وَرَاءَهُمْ، وَإِمْعَانُ النَّظَرِ فِي تَوَالِيْفِهِمْ، وَكَثْرَةُ مَجَالِسَةِ حِفَاطِ الْوَقْتِ مع الفهمِ، وَجُودَةُ التَّصَوُّرِ، وَمُدَاوِمَةُ الْإِشْتَغَالِ، وَمُلَازِمَةُ التَّقْوَى وَالتَّوَاضُعِ يُوجِبُ لَكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَعْرِفَةَ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ"⁽²⁾.

المطلب الخامس - قرائن الترجيح:

قرائن الترجيح: هي الركائز التي يعتمد عليها الناقد في ترجيح رواية على أخرى حال اختلفت تلك الروايات⁽³⁾.

بالنسبة لتقسيم القرائن فقد قسمها د. ماهر الفحل في كتابه "الجامع في العلل والفوائد" إلى قسمين: "أساسية وفرعية"، وذكر خلال القرائن الفرعية القرائن التي ذكرها الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية. وقد قسمها صاحب كتاب "قواعد العلل وقرائن الترجيح" إلى⁽⁴⁾: "قرائن أغلبية وقرائن خاصة".

قرائن الترجيح بين الروايات المعلة:

أولاً - قرائن مشهورة "أساسية".

وهذه القرائن التي يعود إليها الترجيح في أغلب الروايات⁽⁵⁾:

(1) السَّخَاوِيُّ: بفتح السين المهملة والخاء المعجمة، وبعدها ألف، هذه النسبة إلى سَخَا، وهي بليدة بالغربية من أعمال مصر. ابن خلكان، وفيات الأعيان (3/341).

(2) السخاوي، فتح المغيبي (1/274).

(3) ماهر الفحل، الجامع في العلل والفوائد (1/132).

(4) عادل بن عبد الشكور بن عباس الزرقى، قواعد العلل وقرائن الترجيح (ص 55-112).

(5) بتصرف، ماهر الفحل، الجامع في العلل والفوائد (1/133-138).

1- **الحفظ والإتقان:** قال أحمد بن حنبل: "كان قتادة أحفظ أهل البصرة لا يسمع شيئاً إلا حفظه وقرأ عليه صحيفة جابر مرة واحدة فحفظها، وكان سليمان التيمي وأيوب يحتاجون إلى حفظه يسألونه وكان من العلماء"⁽¹⁾.

2- **العدد:** وهي تعدُّ من أقوى القرائن المسلوكة للتَّرجيح بين الروايات المختلفة. واعتمدها كثير من الحفاظ السابقين، ونصَّ عليها الشافعي فقال: "والعدد أولى بالحفظ من الواحد"⁽²⁾.

3- **الإجماع:** والمقصود به إجماع المحدثين على أمر ما، كأن يجمعوا على تضعيف راو أو يجمعوا على تضعيف حديث، وإن كان ظاهره الصحة فالحكم لما أجمعوا عليه، قال أبو حاتم: "واتفاق أهل الحديث على شيء يكون حجة"⁽³⁾.

ثانيًا - قرائن فرعية⁽⁴⁾:

1- أن يكون أحد الخبرين مرويًا في تضاعيف قصة مشهورة عند أهل النقل؛ لأن ما يرويه الواحد مع غيره أقرب مما يرويه الواحد عارياً عن قصة مشهورة.

2- أن يقول راويه "سمعت فلاناً" ويقول الآخر "كتب إلي فلان".

3- أن يكون أحدهما منسوباً إلى النبي ﷺ والآخر مختلفاً فيه، فيروى تارة مرفوعاً وأخرى موقوفاً.

4- أن يكون أحدهما قد اختلف النقلة على راويه، فمنهم من يرويه عنه (الحديث) في حكم عن النبي ﷺ ومنهم من يرويه عنه في نفي ذلك الحكم، والآخر لم تختلف نقلته في أنه روى أحدهما.

5- أن يكون راوي الخبر هو صاحب القصة والآخر ليس كذلك.

6- أن يوافق مسند المحدث مرسل غيره من الثقات.

7- أن يطابق أحد المتعارضين عمل الأمة.

8- أن يكون أحد الخبرين بياناً للحكم والآخر ليس كذلك.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (7/ 135).

(2) الشافعي، اختلاف الحديث (ص127).

(3) ابن أبي حاتم، المراسيل (ص192) 703.

(4) بتصرف، ماهر الفحل، الجامع في العلل والفوائد (1/ 133-138).

9- أن يكون رواته فقهاء؛ لأن عناية الفقيه بما يتعلق من الأحكام أشد من عناية غيره بذلك.

10- اختلاف المجلس المقصود بذلك: أن يروي المُحدِّث حديثاً ما في مكان ما ثم يرويهِ مرة أخرى مخالفاً روايته الأولى إما بإرسال موصول أو رفع موقوف أو غير ذلك، ودليل ذلك ما قاله الترمذي: قال جميع من روى عن أبي إسحاق الحديث فإن رواية هؤلاء عندي أشبه؛ لأن شعبة والثوري سمعا هذا الحديث من أبي إسحاق في مجلس واحد.

11- غرابة السند المقصود بهذه القرينة: أن يعتمد الراوي إلى إسناد مشهور فتكون نهايته مخالفة لهذا الإسناد، كي يعتمد إلى إسناد مثل الزهري عن عروة عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أو مالك عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فيروي الزهري عن عروة عن صالح بن حسان، أو يقول مالك عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإنما كانت غرابة السند من قرائن الترجيح؛ لأن ذلك الإسناد لو كان على جدته لكان أسهل حفظاً على الراوي؛ ولكن هذه القرينة إنما تقبل من الراوي الموصوف بالحفظ المشهور بالرواية المقبول منه تعدد الأسانيد، ومن لوازم كثرة المرويات الإغراب وتقرّد الراوي بما ليس عند غيره.

12- رواية الراوي عن أهل بلده: يكون كثير من الرواة ثقات قليلي الخطأ إذا رَوَوْا عن أهل بلدهم، ويكونون على النقيض من ذلك في حال الرواية عن غيرهم كإسماعيل بن عياش، قال ابن رجب الحنبلي لا يضبط حديث الحجازيين فحديثه عنهم فيه ضعف، وأيضاً على العكس مما ذكرنا يدخل في هذه القرينة رواية الراوي في غير بلده؛ لأن المعتاد لما يحدث في بلده يكون بين شيوخه وكتبه، فيكون ذلك أقرب إلى الصواب قد يسافر الراوي فيكون بعيداً عن كتبه أو بعيداً عن محفوظاته ومذكراته فيحدث من حفظه فيقع في الغلط، كما حصل لمعمر بن راشد، قال ابن رجب: "معمر بن راشد حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير وحديثه في اليمن جيد".

13- أن تكون رواية الراوي عاضدة لعمله.

14- الترجيح بقرينة الزيادة: قال ابن أبي حاتم: "قلت لأبي لم حكمت برواية ابن لهيعة وقد عرفت ابن لهيعة وكثرة أوهامه، قال أبي في رواية ابن لهيعة زيادة رجل ولو كان نقصان رجل كان أسهل على ابن لهيعة في حفظه".

15- الترجيح بقرينة العمل بالحديث: الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ: كثير الاستعمال لهذه القرينة بل في بعض الأحيان تجد الحديث ظاهر الضعف ثم يقول الترمذي: و"العمل على هذا عند أهل العلم".

قال د. همام سعيد⁽¹⁾: "والحكم بصيغة "أشبه" يكون ذلك عند مقارنة إسنادين، أو رواية رجلين، ويكون أحدهما أقرب إلى الصحة من الآخر.

وكثيراً ما تكون هذه العبارة مبررة بقرينة تؤيدها. وفيما يأتي عبارات من (العلل لابن أبي حاتم، ومن العلل الكبير للترمذي) فيها مثل هذا التبرير:

- قال أبو زرعة: محمد بن يزيد أشبه عن أبيه؛ لأنه أفهم لحديث أبيه.

- حديث عنبة وعمرو أشبه عندي. إذ اتفق عليه النفسان، وهما الرواة عن الزبير بن عدي.

- قال أبو زرعة: عبد الله بن الربيع، عن أبي بردة، عن الربيع بن خيثم أشبه، الرواية من طريق الثوري.

- "قال أبي: ابن عباس أشبه؛ لأن أيوب أشبههم وأحفظهم". أي الرواية التي تنتهي بابن عباس أشبه من الرواية الأخرى؛ لأن رواية ابن عباس جاءت من طريق أيوب.

- "لم يسمع يحيى بن أبي كثير من نوف شيئاً، إنما روى عن زيد بن سلام عن أبي سلام عن نوف وهو أشبه"، أي أن الرواية الثانية سليمة من الانقطاع، خلافاً للأولى.

- قال أبي، حديث منصور أشبه؛ لأن حديث أبي هاشم رواه حجاج بن دينار، عن أبي هاشم وحجاج ليس بالقوي، وفي حديث الربيع بن أنس دونه مصعب بن حيان، عن مقابل بن حيان. قال أبو زرعة: حديث منصور أشبه؛ لأن الثوري رواه وهو أحفظهم.

- حديث أبي معمر أشبه من حديث عبد الصمد بن عبد الوارث؛ لأن ابن بريدة يروي عن ابن عمر في حديث عبد الصمد، قلت لأبي: ابن بريدة أدرك ابن عمر؟ قال: أدركه ولم يبين سماعه منه.

- وهيب أشبه، وهيب أنقن وأوثق من أبي معاوية.

- وحديث إسرائيل أشبه، إذ كان هو أحفظ.

- وهو أشبه عندي؛ لأن الثوري أحفظهم.

(1) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (173/1-175).

- قال أبي: لا يحتمل عندي أن يكون من حديث ابن عمر، عبد الله بن عمرو أشبه. وذلك في حديث: كل مسكر حرام، وهو مشهور عن ابن عمرو، وتشابه عمر وعمرو يوقع في مثل هذا الوهم، فقال أبو حاتم "بابن عمرو أشبه".

- قيل لأبي: أيهما أصح؟ قال: المسعودي أفهم بحديث عون، وهو أشبه. وقال د. همام سعيد أيضًا⁽¹⁾: "ولما كان التمييز بين الأسانيد بهذه العبارة" يحمل ما يبرره، فلا بأس أن نقول: إننا نعرف أن سندًا ما هو أشبه بالصواب، لأحد الأسباب الآتية:

1 - أشبه؛ لأنه أضبط، أو أتقن، أو أوثق، أو أثبت في شيخ ما، أو أفهم بحديث أبيه أو شيخه أو قطرة.

2 - أشبه؛ لأن رواته أكثر.

3 - أشبه؛ لأنه سمع وغيره لم يسمع، أو أدرك وغيره لم يدرك.

4 - أشبه؛ لأن هذا الحديث مشهور عنه وغريب عن غيره.

5 - أشبه؛ لأن غيره لزم الطريق.

6 - أشبه؛ لأن غيره خلاف ما يروى عن النبي ﷺ.

وهكذا فقد دلنا استقراء هذه العبارة في كتب العلل أنها تعني الأسلم والأقرب إلى الصواب. وينبغي أن أنبه إلى أن هذا لا يعني دائمًا صحة الإسناد في اصطلاح المحدثين؛ إذ قد يكون الإسناد أشبه بالصواب، ويكون مرسلاً أو معضلاً والله أعلم.

(1) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (176/1-177).

الباب الأول

الإمام أبو حاتم الرازي: ترجمته، والتعريف بكتاب علل الحديث، والأشباه في العلل

ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول - ترجمة الإمام أبي حاتم الرازي، والتعريف بكتاب علل الحديث.

الفصل الثاني - الأشباه في العلل.

الفصل الأول

ترجمة الإمام أبي حاتم الرازي، والتعريف بكتاب علل الحديث

وفيه مبحثان:

المبحث الأول - ترجمة الإمام أبي حاتم الرازي. وفيه مطلبان:

- المطلب الأول - حياة الإمام أبي حاتم الرازي الشخصية: (اسمه، نسبه، لقبه، كنيته، مولده، وفاته).
- المطلب الثاني - حياة الإمام أبي حاتم الرازي العلمية: (حياته، شيوخه، تلاميذه، أقوال العلماء فيه، مؤلفاته).

المبحث الثاني - التعريف العام بكتاب علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي.

المبحث الأول

ترجمة الإمام أبي حاتم الرازي

المطلب الأول - حياة الإمام أبي حاتم الرازي الشخصية: (اسمه، نسبه، كنيته، مولده، وفاته):

اسمه، ونسبه، وكنيته:

هو الإمام الحافظُ الناقدُ شيخُ المحدثين أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن

مهران الحنظلي⁽¹⁾ الرازي⁽²⁾.

مولده:

سَنَةُ حَمْسٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةً⁽³⁾.

(1) عُرِفَ بِالْحَنْظَلِيِّ لِأَنَّهُ كَانَ يَسْكُنُ فِي دَرْبِ حَنْظَلَةَ، بِمَدِينَةِ الرَّيِّ. الذهبي، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (13/247).

(2) أبو زرعة الدمشقي، التاريخ: (78، 79، 116)، 327؛ وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 1 / 349 - 375، 7 / الترجمة 1133؛ وابن حبان، الثقات (9 / 137)؛ والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (2 / 73)؛ والخطيب البغدادي، السابق واللاحق (ص323)؛ والجواني، شيوخ أبي داود (الورقة 90)، والمعجم المشتمل، الترجمة 755؛ وابن الجوزي، المنتظم (5 / 107 - 108)؛ وابن الأثير، الكامل في التاريخ (7 / 439)؛ والذهبي، سير أعلام النبلاء (13 / 247)؛ والذهبي، تذكرة الحفاظ (2 / 567)؛ والذهبي، الكاشف (3 / الترجمة 4778)، والذهبي، تذهيب التهذيب (3 / الترجمة 182).

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (13/247).

وفاته:

وكانت وفاته في شعبان⁽¹⁾ بالري⁽²⁾ سنة خمس وسبعين ومئتين⁽³⁾، وقيل مات سنة سبع وسبعين ومئتين⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

المطلب الثاني - حياة الإمام أبي حاتم الرازي العلمية: (حياته ورحلاته، شيوخه، تلاميذه، أقوال العلماء فيه، مؤلفاته):

حياته ورحلاته:

قال الذهبي: "وَأَوَّلُ كِتَابِهِ لِلْحَدِيثِ كَانَ فِي سَنَةِ تِسْعٍ وَمِائَتَيْنِ، وَهُوَ مِنْ نُظَرَاءِ الْبُخَارِيِّ، وَمِنْ طَبَقَتِهِ، وَلَكِنَّهُ عُمَرَ بَعْدَهُ أُرِيدَ مِنْ عَشْرِينَ عَامًا"⁽⁶⁾.

قال ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل⁽⁷⁾:

"ما ذكر من رحلة أبي في طلب العلم، قال سمعت أبي يقول: أول سنة خرجت في طلب الحديث أقمت سبع سنين أحصيت ما مشيت على قدمي زيادة على ألف فرسخ: لم أزل أحصي حتى لما زاد على ألف فرسخ تركته، ما كنت سرت أنا من الكوفة إلى بغداد فما لا أحصي كم مرة ومن مكة إلى المدينة مرات كثيرة وخرجت من البحرين من قرب مدينة صلا إلى مصر ماشيًا ومن مصر إلى الرملة [ماشيًا] ومن الرملة إلى بيت المقدس، ومن الرملة إلى عسقلان ومن الرملة

(1) قاله ابن المنادي.

(2) الرِّي بفتح أوله وتشديد ثانيه، وهي مدينة مشهورة من أمهات البلاد وأعلام المدن كثيرة الفواكه والخيرات وهي محط الحاج على طريق السابلة وقصبة بلاد الجبال بينها وبين نيسابور مائة وستون فرسخًا وإلى قزوين سبعة وعشرون فرسخًا ومن قزوين إلى أبهر اثنا عشر فرسخًا ومن أبهر إلى زنجان خمسة عشر فرسخًا. ياقوت الحموي، معجم البلدان - الفكر (3/ 116).

(3) قاله أبو سعيد بن يونس.

(4) قاله أحمد بن محمد بن صبيح، وأبو الحسين ابن المنادي، وأبو حاتم بن حبان، وأبو نعيم الحافظ.

(5) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (24/ 390).

(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (13/ 247).

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (1/ 359-361).

إلى طبرية ومن طبرية إلى دمشق ومن دمشق إلى حمص ومن حمص إلى أنطاكية ومن أنطاكية إلى طرسوس ثم رجعت من طرسوس إلى حمص، وكان بقي على شيء من حديث أبي اليمان فسمعت، ثم خرجت من حمص إلى بيسان ومن بيسان إلى الرقة ومن الرقة ركبت الفرات إلى بغداد، وخرجت قبل خروجي إلى الشام من واسط إلى النيل ومن النيل إلى الكوفة، كل ذلك ماشياً، كل هذا في سفري الأول وأنا ابن عشرين سنة أجول سبع سنين، خرجت من الري سنة ثلاث عشرة ومئتين، قدما الكوفة في شهر رمضان سنة ثلاث عشرة والمقرئ حي بمكة، وجاءنا نعيه ونحن بالكوفة ورجعت سنة إحدى وعشرين ومائتين، وخرجت المرة الثانية سنة اثنتين وأربعين ورجعت سنة خمس وأربعين أقيمت ثلاث سنين وقدمت طرسوس سنة سبع عشرة أو ثمانين عشرة وكان واليها الحسن بن مصعب، وكنت إلى الحسن كأنه محدث أحمر الرأس واللحية عليه قلنسوة حبرة وكنت أشبهه بسنيد بن داود، وربما رأيت الوالي فأظن أنه سنيد وربما اجتمعا فلا أميز بينهما، وفي هذه السنة فتحت لؤلؤة وأنا بطرسوس.

وقال سمعت أبي يقول حجبت سنة الأولى سنة خمس عشرة ومئتين، والحجة الثانية سنة خمس وثلاثين، والثالثة سنة اثنتين وأربعين، والرابعة سنة خمس وخمسين وفيها حج عبد الرحمن ابني".

شيوخه:

كان شيوخه "عبيد الله بن موسى، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، والأصمعي، وقبيصة، وأبا نعيم، وعفان، وعثمان بن الهيثم المؤذن، وأبا مسهر الغساني، وأبا اليمان، وسعيد بن أبي مريم، وزهير بن عبادة، ويحيى بن بكير، وأبا الوليد، وأدم بن أبي إياس، وثابت بن محمد الزاهد، وأبا زيد الأنصاري النحوي، وعبد الله بن صالح العجلي، وعبد الله بن صالح الكاتب، وأبا الجماهر محمد بن عثمان، وهودبة بن خليفة، ويحيى الوحاطي، وأبا توبة الحلبي، وخلفا كثيرا، وينزل إلى: بُندار، وأبي حفص الفلاس، والربيع المزدي، ثم إلى ابن وارة، ومحمد بن عوف، ويتعذر استقصاء سائر مشايخه، فقد قال الخليلي: قال لي أبو حاتم اللبان الحافظ: قد جمعت من روى عنه أبو حاتم الرازي، فبلغوا قريبا من ثلاثة آلاف" (1).

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (13 / 247).

تلاميذه:

"وَلَدَهُ الْحَافِظُ الْإِمَامُ؛ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، وَالرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُؤَدِّنُ شَيْخَاهُ، وَأَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ رَفِيقُهُ وَقَرَابَتُهُ، وَأَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ، وَأَحْمَدُ الرَّمَادِيُّ، وَمُوسَى بْنُ إِسْحَاقَ الْأَنْصَارِيِّ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي الدُّنْيَا، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيُّ - فِيمَا قِيلَ - وَأَبُو دَاوُدَ، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ فِي (سُنَنِهِمَا)، وَابْنُ صَاعِدٍ، وَأَبُو عَوَانَةَ الْإِسْفَرَايِينِيُّ، وَحَاجِبُ بْنُ أَرْكَانٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْكِنَانِيُّ، وَزَكَرِيَّا بْنُ أَحْمَدَ الْبَلْخِيُّ، وَالْقَاضِي الْمَحَامِلِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ الْعَطَّارُ، وَأَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْقَطَّانُ، وَأَبُو عَمْرٍو مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَكِيمٍ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَزِيدَ الْقَامِي، وَالْقَاسِمُ بْنُ صَفْوَانَ، وَأَبُو بَشِيرٍ الدُّوَلَابِيُّ، وَأَبُو حَامِدٍ بْنُ حَسَنَوَيْهِ، وَخُلِقَ كَثِيرٌ"⁽¹⁾.

أقوال العلماء فيه:

قال أبو حاتم⁽²⁾: "قَالَ لِي أَبُو زُرْعَةَ: مَا رَأَيْتُ أَحْرَصَ عَلَى طَلَبِ الْحَدِيثِ مِنْكَ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنِي لَحَرِيصٌ، فَقَالَ: (مَنْ أَشَبَّهَ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ)"، وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيُّ⁽³⁾: "سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: جَرَى بَيْنِي وَبَيْنَ أَبِي زُرْعَةَ يَوْمًا تَمَيِّزَ الْحَدِيثِ وَمَعْرِفَتِهِ، فَجَعَلَ يَذْكُرُ أَحَادِيثَ وَيَذْكُرُ عَلَّهَا، وَكَذَلِكَ كُنْتُ أَذْكُرُ أَحَادِيثَ خَطَأً وَعَلَّهَا خَطَأً الشُّيُوخَ، فَقَالَ لِي: يَا أَبَا حَاتِمٍ قَلَّ مَنْ يَفْهَمُ هَذَا! مَا أَعَزَّ هَذَا! إِذَا رَفَعْتَ هَذَا مِنْ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ فَمَا أَقَلَّ مَنْ تَجِدُ مَنْ يَحْسُنُ هَذَا! وَرَبَّمَا أَشْكَ فِي شَيْءٍ أَوْ يَتَخَالَجَنِي شَيْءٌ فِي حَدِيثٍ، فَإِلَى أَنْ أَلْتَقِيَ مَعَكَ لَا أَجِدُ مَنْ يَشْفِينِي مِنْهُ، قَالَ أَبِي: وَكَذَلِكَ كَانَ أَمْرِي"، وَقَالَ أَيْضًا⁽⁴⁾: "سَمِعْتُ مُوسَى بْنَ إِسْحَاقَ الْقَاضِي يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ أَحْفَظَ مِنْ ذَلِكَ"، وَقَالَ الْخَطِيبُ⁽⁵⁾: كَانَ أَبُو حَاتِمٍ أَحَدَ الْأَيْمَةِ الْحَفَاطِ الْأَثْبَاتِ ... أَوَّلُ سَمَاعِهِ سَنَةَ تِسْعٍ وَمِائَتَيْنِ، وَقَالَ الْخَلِيلِيُّ⁽⁶⁾: "الْإِمَامُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ، بِالْحِجَازِ، وَالشَّامِ، وَمِصْرَ، وَالْعِرَاقِ، وَالْجَبَلِ، وَخُرَاسَانَ بِلاَ مُدَافَعَةٍ... وَكَانَ عَالِمًا بِاخْتِلَافِ الصَّحَابَةِ وَفَقِهِ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (13 / 248).

(2) أبو هلال العسكري، جمهرة الأمثال (2 / 244)؛ ومجمع الأمثال (2 / 300)؛ والزمخشري في المستقصى (2 / 352).

(3) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (ص 356).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (7 / 204) 1133.

(5) الخطيب، تاريخ بغداد (2 / 73).

(6) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (2 / 682).

الْفُقَهَاءِ"، وقال الذهبي⁽¹⁾: "كَانَ مِنْ بُحُورِ الْعِلْمِ، طَوَّفَ الْبِلَادَ، وَبَرَعَ فِي الْمَثَنِ وَالْإِسْنَادِ، وَجَمَعَ وَصَنَّفَ، وَجَرَحَ وَعَدَّلَ، وَصَحَّحَ وَعَلَّلَ".

مؤلفاته:

- 1- كتاب الزهد، تحقيق: منذر سليم الدومي، عام 1421هـ-2000م، دار أطلس للنشر والتوزيع، الرياض - السعودية.
- 2- كتاب العلل -رواية محمد بن إبراهيم الكتاني-، نقل عنه ابن ناصر الدين محمد بن عبد الله (ت842هـ)، في كتابه "توضيح المشتبه" انظر: (1/225، 5/285، 7/174).
- 3- ونسب إليه كتاب الوجدان، ونقل عنه أبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة (1/187).
- 4- كتاب تفسير القرآن الكريم.
- 5- كتاب الجامع في الفقه.
- 6- كتاب زينة، نحو أربعمئة ورقة.
- 7- كتاب دلائل النبوة.

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (13/ 247).

المبحث الثاني

التعريف العام بكتاب علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي

ذكر اسم الكتاب في نسخة أحمد الثالث "كتاب العلل"، وفي النسخة التيمورية "كتاب علل الحديث"، وفي نسخة فيض "كتاب العلل وبيان ما وقع من الخطأ والخلل في بعض طرق الأحاديث المروية في السنة النبوية".

وأغلب من ذكر اسم الكتاب في التراجم أو الفهارس سماه "العلل"⁽¹⁾، وتسمية "علل الحديث" قريبة أيضاً من الاسم الأول؛ لكن الاسم الذي في نسخة "فيض"، فربما يكون من النساخ لتبيين موضوع الكتاب؛ لأن هذا الاسم غير مشهور ولم يذكره أحد من المتقدمين والمتأخرين⁽²⁾.

قال ابن كثير⁽³⁾: "ومن أحسن كتاب وضع في ذلك وأجله وأفحله "كتاب العلل" لعلي بن المديني شيخ البخاري. وسائر المحدثين بعده، في هذا الشأن على الخصوص. وكذلك "كتاب العلل" لعبد الرحمن بن أبي حاتم، وهو مرتب على أبواب الفقه".

قال أ.د. همام سعيد⁽⁴⁾: وترجع أهمية هذا الكتاب إلى مادته الغزيرة في العلل والرجال، وإلى إمامة الرجلين العظيمين، أبي زرعة وأبي حاتم، وإلى تبويبه الذي يجعل الحصول على المبتغى منه أقرب من غيره من كتب العلل الأخرى.

وقال أ.د. همام سعيد⁽⁵⁾ أيضاً: "أما مادة هذا الكتاب: فهي أسئلة عبد الرحمن بن أبي حاتم لأبيه وأبي زرعة، أو سماعاته منهما، وكلها تدور على الأحاديث المعللة والأسانيد التي يعتريها الخلل والخطأ. وعبارته تأتي بأحد الأشكال الآتية: سألت أبي، سألت أبا زرعة، سألت أبي وأبا زرعة، سمعت أبي، سمعت أبا زرعة وقولهما قد يسبق بعبارة: "قالا" أو يذكر رأي أحدهما ثم رأي الآخر، والجدير بالذكر أن اتفاقهما هو السائد والغالب في هذه الأجوبة. وهذا يشهد لهذا العلم

(1) منهم: ابن حجر في المعجم المفهرس (ص158)، وحاجي خليفة في كشف الظنون (2/1440)، والبغدادي في هدية العارفين (5/513)، والكتاني في الرسالة المستطرفة (ص148)، وغيرهم.

(2) تحقيق جزء من علل ابن أبي حاتم (1/35).

(3) ابن كثير، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (ص64).

(4) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (1/86).

(5) المرجع السابق (1/85).

بوحدة منطقة ومنهجية"، وهنالك أحاديث أجاب عنها غيرهما، وفي بعض الأحاديث يعرض عبد الرحمن بن أبي حاتم رأيه الخاص في الرجال أو المتن.

وقال أيضًا⁽¹⁾: "فهذا الكتاب أول كتاب في العلل لقي عناية كبيرة من المصنف فرتبه على أبواب الفقه، بدءًا بباب الطهارة، ثم الصلاة، وانتهاءً بباب النذر؛ ولكن رغم هذا الترتيب إلا أن اتساع أبوابه تجعل من الصعوبة بمكان الوصول إلى المطلوب منه ولا بد من تقسيم أبوابه إلى فروع تسهل على الباحثين الرجوع إلى الأحاديث، أو أن تفهرس مادة هذا الكتاب فهرسة مستقلة في آخره ترشد إلى الأحاديث فيه، وفي هذا الكتاب ثلاثة آلاف حديث ذكرت عللها، وهذه العلل متنوعة وكثيرة، فمنها العلل الخفية كاكشاف الإرسال والانقطاع، وأخرى بالقوادح الظاهرة كالمنكر والموضوع الضعيف. وأما مادة الرجال فهي مبثوثة خلال الكلام عن الأحاديث والأسانيد".

طباعات الكتاب:

قال محققو علل ابن أبي حاتم⁽²⁾: وقد طُبِعَ هذا الكتابُ أَوَّلَ مَرَّةٍ سنةَ (1343هـ) بتحقيق الأستاذِ مُحِبِّ الدِّينِ الحَظِيْبِ؛ في المطبعةِ السَّلَفِيَّةِ التي كان أنشأها، مُعْتَمِدًا في تحقيقه على نُسخَتَيْنِ، لكنَّ إحداها منقولةٌ عن الأخرى كما سيأتي بيانهُ، وفيهما أسقاطٌ وتصحيقاتٌ، لكنَّهُ وَفَّى بإثباتِ النَّصِّ على حَسَبِ استطاعَتِهِ.

ثم عَمَدَ الأُخُ نَشَأْتُ بَنُ كَمَالِ المِصْرِيِّ، فَحَقَّقَ الكتابَ اعتمَادًا على النُّسخِ الخَطِيَّةِ الأخرى، وَطُبِعَ الكتابُ بتحقيقه في (4 مجلدات/ 1423هـ/ ط الفروق الحديثة-القاهرة)، وقد قَدَّمَ له مصطفى العدوي، غيرَ أَنَّهُ وَقَعَ في أخطاءٍ نَبَّهَ عليها الأُخُ مُحَمَّدُ بَنُ صالحِ الدَّبَاسِيِّ الذي قام بتحقيقِ الكتابِ وإخراجه في (3 مجلدات/ 1424هـ/ مكتبة الرشد/الرياض، وقد قدم له د. إبراهيم اللاحم)، على وجهِ أَفْضَلٍ مِنْ سابِقِيهِ؛ فجزى الله الجميعَ خيرَ الجزاءِ.

ثم أتت بعدها طبعة (مطابع الحميضي، الأولى، 1427 هـ - 2006 م، 7 (6 أجزاء ومجلد فهارس)، إعداد فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي). وهي من أفضل الطباعات وأكثرها جودةً.

(1) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (1/ 86).

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (1/ 7+6)، فريق من الباحثين بإشراف د. سعد الحميد، ود. خالد الجريسي.

بعض من حَقَّق ودرس جزءاً من كتاب العلل:

- د. علي الصياح، رسالة الدكتوراة - تحقيق جزء من علل ابن أبي حاتم: بعض الجنائز، البيوع كاملاً، جزء من النكاح، من أول المسألة رقم (1089) إلى نهاية المسألة رقم (1239).

- تركي بن فهد بن عبد الله الغُمَيْر، إشراف فضيلة الشيخ الدكتور: عبد الله بن عبد العزيز الغصن، من أول المسألة رقم (787)، إلى نهاية المسألة رقم (937) تحقيقاً وتخریجاً ودراسة، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في السنة وعلومها، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالقصيم، 1423/1424هـ.

- سامي بن محمد بن جاد الله، تقديم: فضيلة الشيخ المحدث عبد الله بن عبد الرحمن السعد، تعلیقة على العلل لابن أبي حاتم، الناشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2003 م، عدد الأجزاء: 1.

وقد اعتمدتُ في دراستي النسخة التي حققها د. سعد الحميد ود. خالد الجريسي، ط1، مطابع الحميضي، 1427هـ/2006م.

الفصل الثاني

الأشباه في العلل

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول- تعريف الأشباه في العلل، وأهميتها:

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول- تعريف الأشباه في العلل.
- المطلب الثاني- أهمية معرفة الأشباه في العلل.

المبحث الثاني- إطلاقات الأشباه عند العلماء:

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول- إطلاقات الأشباه عند العلماء عامة.
 - المطلب الثاني- إطلاقات الأشباه عند أبي حاتم الرازي خاصة.
- المبحث الثالث- أسباب الأشباه في العلل، وأنواعها، ووسائل الكشف عنها:

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول- أسباب الأشباه في العلل.
- المطلب الثاني- أنواع الأشباه في العلل.
- المطلب الثالث- وسائل الكشف عن الأشباه في العلل.

المبحث الأول

الأشباه: تعريفها وأهميتها

المطلب الأول- تعريف الأشباه في العلل:

أولاً- تعريف الأشباه لغة:

قال ابن فارس:

(شَبَهَ) الشَّيْنُ وَالْبَاءُ وَالْهَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يُدُلُّ عَلَى تَشَابُهِ الشَّيْءِ وَتَشَاكُلِهِ لَوْناً وَوَصْفاً. يُقَالُ شَبَهُهُ وَشَبَّهَ وَشَبَّيْهُ. وَالشَّبَّهُ مِنَ الْجَوَاهِرِ: الَّذِي يُشَبِّهُ الذَّهَبَ. وَالْمُشَبَّهَاتُ مِنَ الْأُمُورِ: الْمُشْكِلَاتُ. وَاشْتَبَهَ الْأَمْرَانِ، إِذَا أَشْكَلَا⁽¹⁾.

والشَّبَّهُ، بالكسرِ والتَّحْرِيكِ وكَامِيرٍ: المِثْلُ، أَشْبَاهٌ، كَجِذْعٍ وَأَجْدَاعٍ وَسَبَبٍ وَأَسْبَابٍ وَشَهِيدٍ وَأَشْهَادٍ⁽²⁾.

وشَابَهَهُ وَأَشْبَهَهُ: ماثَلَهُ، ومنه: مَنْ أَشْبَهَ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ؛ وَيُرْوَى:

وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ، وَأَشْبَهَ الرَّجُلُ أُمَّهُ: إِذَا عَجَزَ وَضَعُفَ؛ عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ؛ وَأَنْشَدَ: أَصْبَحَ فِيهِ شَبَّةٌ مِنْ أُمِّهِ ... مِنْ عِظَمِ الرَّأْسِ وَمِنْ خُرْطَمِهِ، وَتَشَابَهَا وَاشْتَبَهَا: أَشْبَهَ كُلُّ مَنِهَا الْآخَرَ حَتَّى التَّبَسَّ؛ وَمِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِّهٍ﴾⁽³⁾، وَشَبَّهَهُ إِيَّاهُ وَبِهِ تَشْبِيهًا: مَثَلَهُ، وَأُمُورٌ مُشْتَبِهَةٌ وَمُشَبَّهَةٌ، كَمُعْظَمَةٍ: أَيُّ مُشْكِلَةٍ مُلْتَبِسَةٍ يُشَبِّهُ بَعْضُهَا بَعْضًا؛ قَالَ: وَاعْلَمْ بِأَنَّكَ فِي زَمَانٍ مُشَبَّهَاتٍ هُنَّ هُنَّ، وَالشَّبَّهَةُ، بِالضَّمِّ: الِاتِّبَاسُ؛ وَأَيْضًا: المِثْلُ. تَقُولُ: إِنِّي لَفِي شُبَّهَةٍ مِنْهُ، وَشُبَّهَةٍ عَلَيْهِ الْأَمْرُ تَشْبِيهًا: لَيْسَ عَلَيْهِ وَخُلِطَ.

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة (3/ 243).

(2) الفيروزآبادي، القاموس المحيط (ص1247)؛ والزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (19/ 51).

(3) [الأنعام: 99].

ثانيًا - اصطلاحًا:

الأشباه في العلل: هي حكم الناقد على الحديث المختلف فيه بلفظ يدل على الوجه الأقرب للصواب⁽¹⁾.

الألفاظ هي التي تحمل في طياتها معنى الأشباه، يحكم بها الناقد على وجه من الوجوه أنه هو الراجح من خلال خبرته وبراعته في علم الرواية، وأنه هو الوجه الصحيح للسند المستخدم في الحديث، أو أنه لا يجزم بذلك ويذكر أنه أقرب إلى الصحيح.

المطلب الثاني - أهمية معرفة الأشباه في العلل:

للأشباه في العلل أهمية كبيرة يجب أن يتعرف عليها طالب العلم، ولشدة أهميته فقد جعل لها ابن رجب الحنبلي قاعدة مهمة في نهاية كتابه شرح علل الترمذي فقال: "حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان فيعللون الأحاديث بذلك. وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم، والمعرفة، التي خصوا بها عن سائر أهل العلم، كما سبق ذكره في غير موضع"⁽²⁾، فدل هذا الكلام على عظيم شأنها، وشدة أهميتها، ودقة مسلكها.

ومن أهم ثمرات معرفة الأشباه في العلل:

1- القدرة على الحكم على الأحاديث التي ظاهرها الصحة بالضعف أو الإللال، فربما يكون السند صحيحًا في الظاهر؛ ولكن من خلال إطلاق أبي حاتم الرازي لفظة "أشبه" عليه يتبين أن فيه علة تعوق العمل به، وتجعل الحديث في جملة الأحاديث الضعيفة، مع أنه يبدو ظاهرًا للوهلة الأولى أنه صحيح.

فإن الله عز وجل هيا لهذه السنة من يحفظها فلو لم يصدر الإمام أبو حاتم الرازي لفظة "أشبه" لما تبين لنا وجود علة خفية تقدر فيه، ولحكمنا عليه بالصحة ظاهرًا.

(1) وقد توافقت مع مشرفي فضيلة أ.د. طالب أبو شعر على هذا التعريف.

(2) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (1/ 163).

ومن المعلوم أن ثمرة علم علل الحديث وغايتها معرفة الصحيح الثابت عن النبي ﷺ وتمييز الصحيح من السقيم.

2- التعرف على منهج الإمام أبي حاتم الرازي في تعليل الأحاديث، وهو يعد من كبار النقاد المتقدمين؛ لأن علم علل الحديث قل طلابه، وقل اهتمام العلماء المتأخرين في تحرير كلام النقاد فيه، مع الاهتمام بعلم الجرح والتعديل وغيره من علوم الحديث المتنوعة، فأصبح هناك فجوة بيننا وبين النقاد المتقدمين في هذا العلم.

وإن علم الأشباه من أدق وأبرز وأوعر علوم العلل، فالنظر فيها ومعرفة أحكام النقاد ودراساتها، وتتبع خفايا هذا العلم لهو أعظم أسلوب، وأفضل وأسلم طريقة لمعرفة منهج العلماء المتقدمين في تعليل الأحاديث في العموم و"الأشباه" في الخصوص.

ولا يستطيع أحد من طلاب العلم معرفة مناهجهم إلا بطريقة التطبيق العملي والدراسة.

3- التعرف على مقصد الإمام أبي حاتم الرازي من إطلاق لفظة "أشبه"، وإزالة الالتباس وسوء الفهم لها.

فكثير من الألفاظ التي أطلقها على الأحاديث لم يتبين معناها ولا تفصيلها؛ فجاء هذا البحث "من خلال التطبيق العملي ودراسة الأحاديث المعلة" لتبيين وتوضيح معانيها قدر الاستطاعة حتى يفهم كلام أبي حاتم الرازي على الوجه الصحيح، وإن الاشتغال بالأشباه أمر صعب متشعب كثيرًا؛ فقد قال أ.د. همام سعيد بعد دراسته المعمقة لحديث قد أطلق عليه لفظة الأشباه: "وبالرغم من أنني حاولت جهدي أن أسهل وأوضح، إلا أن الأمر يبقى على جانب من الصعوبة. وذلك لما في هذه الأسانيد من التداخل؛ إذ إنها تلتقي في راو وتفترق عند آخر، وتبدو وكأنها جهاز دقيق الآلات، تتشابك بداخله الخيوط والأسلاك؛ ولكنه لا يعدم من يعرف أجزائه ويتابع أسلاكه وخیوطه"⁽¹⁾. والله الموفق.

(1) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (1/ 168).

المبحث الثاني

إطلاقات الأشباه عند العلماء

المطلب الأول- إطلاقات الأشباه عند العلماء عامة:

وتحدثت في هذا المطلب عن الألفاظ التي يطلقها العلماء على الأحاديث أو الطرق التي يدل فيها على حكمه بالترجيح له، وليست هذه الألفاظ التي ذكرتها على سبيل الحصر، إنما ذكر نماذج:

أولاً- إطلاقات الأشباه عند ابن حبان:

1- (إنما هو من حديث فلان):

مثاله، قال ابن حبان: "مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ الطَّائِفِيُّ شَيْخٌ يَرْوِي عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ رَوَى عَنْهُ أَبُو عَتَبَةَ أَحْمَدُ بْنُ الْفَرَجِ الْحِمَصِيُّ يَرْوِي عَنِ الثَّقَاتِ مَا لَيْسَ مِنْ أَحَادِيثِهِمْ لَا يَحِلُّ الْإِخْتِجَاجُ بِهِ بِحَالٍ رَوَى عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَيْسَ عَلَى أَهْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَشَّةٌ فِي قُبُورِهِمْ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِمْ إِذَا انْقَلَبَتِ الْأَرْضُ عَنْهُمْ يَقُولُونَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَالنَّاسُ تَبَعٌ لَهُمْ" رَوَاهُ عَنْهُ أَبُو عَتَبَةَ الْحِمَصِيُّ وَهَذَا خَبَرٌ بَاطِلٌ إِنَّمَا يُعْرَفُ هَذَا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَمْرِو فَقَطْ"⁽¹⁾.

2- (يلزق براو ليس من حديثه):

مثاله، قال ابن حبان: "حَمَّادُ بْنُ الْوَلِيدِ الْأَزْدِيُّ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ يَرْوِي عَنِ الثَّوْرِيِّ رَوَى عَنْهُ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ يَزِيدٍ الصَّدَائِيُّ وَأَهْلُ الْعِرَاقِ، يَسْرِقُ الْحَدِيثَ وَيَلْزُقُ بِالثَّقَاتِ مَا لَيْسَ مِنْ أَحَادِيثِهِمْ"⁽²⁾.

(1) ابن حبان، المجروحين (2/ 268) 953.

(2) المرجع السابق، (1/ 254) 247.

3- (يسرق الحديث من راوٍ ويحدث به عن راوٍ آخر):

مثاله، قال ابن حبان: "جَعْفَرُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْهَاشِمِيُّ مِنْ وَلَدِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ، وَكَانَ عَلَى قِصَاءِ الشَّغَرِ، يَرْوِي عَنِ الْعِرَاقِيِّينَ حَدِيثًا رَوَى عَنْهُ أَهْلُ الشَّغَرِ كَانَ مِمَّنْ يَسْرِقُ الْحَدِيثَ وَيَقْلِبُ الْأَخْبَارَ، يَرْوِي الْمَتْنَ الصَّحِيحَ الَّذِي هُوَ مَشْهُورٌ بِطَرِيقِ كَوَاحِدٍ يَجِيءُ بِهِ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ حَتَّى لَا يَشْكُ عَنِ الْحَدِيثِ صِنَاعَتَهُ أَنَّهْ كَانَ يَعْمَلُهَا، وَكَانَ لَا يَقُولُ حَدَّثَنَا فِي رِوَايَتِهِ، كَانَ يَقُولُ قَالَ لَنَا فُلَانٌ بْنُ فُلَانٍ"⁽¹⁾.

4- (يقلب الأسانيد):

مثاله، قال ابن حبان: "إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَبِيبَةَ الْأَشْهَلِيِّ مَوْلَى بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، كَانَ يَقْلِبُ الْأَسَانِيدَ وَيَرْفَعُ الْمَرَاثِيلَ"⁽²⁾.

ثانيًا - إطلاقات الأشباه عند ابن عدي:

1- (إنما يعرف من رواية فلان):

مثاله، قال ابن عدي: "حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الصُّوفِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَخَنَّمُ فِي يَمِينِهِ. قَالَ الشَّيْخُ: وَهَذَا إِنَّمَا يَعْرِفُ مِنْ رِوَايَةِ عِبَادِ بْنِ الْعَوَامِ عَنْ سَعِيدٍ وَيُرْوَاهُ عَنْ عِبَادِ مُوسَى بْنِ دَاوُدَ، وَأَمَّا عَنْ خَالِدٍ عَنْ سَعِيدٍ مِنْكَ لَا يُرْوَاهُ عَنْ خَالِدٍ غَيْرَ مُحَمَّدِ ابْنِهِ هَذَا"⁽³⁾.

2- (وكان هذا الطريق أسهل عليه):

مثاله، قال ابن عدي: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الشَّوْطِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلَا يَدْخُلْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا.

⁽¹⁾ ابن حبان، المجروحين (1/ 215) 185.

⁽²⁾ المرجع السابق، (1/ 109) 20.

⁽³⁾ ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 527).

قَالَ الشَّيْخُ: وَهَذَا قَدْ زَلَّ فِيهِ سَفِيَانُ بْنُ وَكَيْعٍ أَوْ لَقْنُ أَوْ تَعَمَّدَ حَيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ وَكَانَ هَذَا الطَّرِيقُ أَسْهَلَ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا يَرْوِيهِ ابْنُ وَهْبٍ هَذَا، عَنِ ابْنِ لَهْيَعَةَ وَجَابِرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْحَضْرَمِيُّ عَنْ عَقِيلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ⁽¹⁾.

ثالثًا - إطلاقات الأشباه عند الدارقطني:

1- (يشبه أن يكون):

مثاله: "وسئل الدارقطني عن حديث ابن المسيب، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: الْإِحْصَانُ إِحْصَانَانِ: إِحْصَانُ عَفَافٍ، وَإِحْصَانُ نِكَاحٍ. فَقَالَ: يَرْوِيهِ مُبَشَّرُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا، وَمُبَشَّرُ مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ، يُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ الزُّهْرِيِّ، بَلْ هُوَ مَحْفُوظٌ عَنْ عَقِيلٍ، وَمَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَوْلَهُ وَرَأْيُهُ"⁽²⁾.

2- (أشبه بالصواب):

مثاله: "وسئل الدارقطني عَنْ حَدِيثِ آخَرَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿الْمَغْلَبَةِ الرُّومِ﴾ ... الْحَدِيثُ، فِي مُرَاهَنَتِهِ لِقُرَيْشٍ.

فَقَالَ: يَرْوِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُمَحِيُّ، مِنْ وَلَدِ عَامِرِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، مُتَّصِلًا. وَغَيْرُهُ يَرْوِيهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ مُرْسَلًا. وَعَبْدُ اللَّهِ الْجُمَحِيُّ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَالْمُرْسَلُ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ"⁽³⁾.

وهناك ألفاظ كثيرة عند الدارقطني مثل: (والصواب عن فلان - هو من كلام فلان - وحديث فلان أشبه...).

(1) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 481).

(2) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (9/ 133) 1677.

(3) المرجع السابق، (1/ 212) 19.

المطلب الثاني- إطلاقات الأشباه عند الإمام أبي حاتم الرازي.

سأكتفي بذكر إطلاقات الأشباه عند أبي حاتم الرازي من غير تمثيل؛ لأنني قمت بالتطبيق العملي على قول أبي حاتم الرازي "أشبه" في هذه الأطروحة.

"(يشبه أن يكون من حديث فلان)-(يشبه حديث فلان)-(يشبه أن يكون فلان أخذه من فلان)-(يشبه حديثه حديث فلان)-(يشبه أن يكون من كلام فلان)-(إنما هو من حديث فلان)-(هذا الإسناد لا يجيء، إنما هو من حديث فلان)-(يشبه القصاص) وقد قالها مرة واحدة فقط-(حديث فلان أشبه)-(هذا أشبه)-(عن فلان أشبه)-(وهو بحديث فلان أشبه)-(هذا لا يشبه حديث فلان)-(لا يشبه أن يكون عن النبي ﷺ)-(لا يشبه أن يكون من كلام رسول الله ﷺ)-(أدخل على فلان)-(سرقه من فلان)-(قلب الإسناد)-(فلان لزم الطريق)-(حفظ هذا أسهل عليه)"⁽¹⁾.

وللعلم يشترك أبو زرعة الرازي معه في أغلب هذه الألفاظ بشكل عام تقريبًا.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد الحميد ود. خالد الجريسي.

المبحث الثالث

الأشباه في العلل أسبابها وأنواعها ووسائل الكشف عنها

المطلب الأول - أسباب الأشباه في العلل:

إذا روى الراوي حديثاً فإنما يرويه كما سمعه، وإما أن يخطئ بذلك بأن يرويه خلاف ما سمعه. وإذا أخطأ الراوي خطأ ما -كالأشباه- مثلاً فإنما يكون له سبب مثل: التوهم أو تعدد الكذب أو التدليس أو التلقين والإدخال على الشيوخ، وإذا كان سببه التوهم فهذا يقع من الثقة ومن الضعيف، فالثقة قد يهيم في حديث ما، كما أن الضعيف يهيم أيضاً، فيقع التوهم من الثقة والضعيف إذا أخطأ؛ ولكن تعدد الكذب لا يقع إلا من ضعيف فلا يقع به الثقة إنما يقع من الوضاعين والكذابين وهم من جملة الضعفاء. وبناءً على ذلك قُسمت أسباب الأشباه إلى عدة أقسام رئيسة:

السبب الأول - الرواية على التوهم:

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: "سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه محمد بن عمر عن أبي سلمة عن أبي هريرة: "أن النبي ﷺ حَطَبَ بِالْحَزْوَرَةِ⁽²⁾ فَقَالَ: إِنَّكَ أَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَيَّ، وَلَوْلَا أَنِّي أُخْرِجْتُ، مَا خَرَجْتُ مِنْهُ".

فقالوا: هذا خطأ، وهم فيه محمد بن عمر.

ورواه الزهري، عن أبي سلمة، عن عبد الله بن عدي بن الحمراء، عن النبي ﷺ، وهو الصحيح".

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 239).

(2) بالفتح ثم السكون، وفتح الواو، وراء، وهاء، وهو في اللغة الرابية الصغيرة، وجمعها حزاور، وقال الدارقطني: كذا صوابه والمحدثون يفتحون الزاي ويشددون الواو وهو تصحيف، وكانت الحزورة سوق مكة وقد دخلت في المسجد لما زيد فيه، وفي الحديث: وقف النبي ﷺ، بالحزورة فقال: يا بطحاء مكة ما أطيبك من بلدة وأحبك إلي ولولا أن قومي أخرجوني منك ما سكنت غيرك. ياقوت الحموي، معجم البلدان (2/ 255).

لم أجد من خلال التطبيق العملي سبباً يختص بالثقات لا يشاركهم فيه الضعفاء؛ لأن كل سبب يدخل فيه الثقة في الأشباه وفي التوهم فقد دخل فيه الضعيف؛ ولكن يكون الضعيف أكثر غفلة ووهماً وتخليطاً من الثقة؛ لأجل ذلك لا يوجد أسباب يختص بها الثقة وحده دون الضعيف. وهناك أسباب أخرى تختص بمن ساء حفظه وفحش غلطه ليخرج بذلك عن دائرة الثقة، ومن أشد هذه الأسباب وأهمها سوء الحفظ، وسوء الحفظ هو جامع لأمر كثيرة تتعلق بالخطأ، وهو مختص بالضعفاء دون الثقات لأنه لا يتصف به إلا من كثر غلطه وغلب ذلك على حديثه. إذا أخطأ الثقة يقال له وهم ولا يقال له سيئ الحفظ؛ لأن سوء الحفظ في الغالب يطلق على الضعيف الذي كثر خطؤه وصارت الصفة ملازمة له.

مثال ذلك: قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: "وَسُئِلَ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ زَائِدَةُ، عَنْ ابْنِ عَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ الْمُقَدَّمُ. وَرَوَاهُ زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ ابْنِ عَقِيلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟

فَقُلْتُ لِأَبِي: أَيُّهُمَا أَصَحُّ؟

قَالَ: هَذَا مِنْ تَخَالِيطِ ابْنِ عَقِيلٍ؛ مِنْ سُوءِ حِفْظِهِ؛ مَرَّةً يَقُولُ هَكَذَا، وَمَرَّةً يَقُولُ هَكَذَا، لَا يُضَبِّطُ الصَّحِيحُ أَيُّمَا هُوَ".

وهناك أسباب كثيرة أيضاً للأشباه منها:

أولاً - الاختلاط:

وهو سبب طارئ على الراوي يؤثر في روايته وضبطه فيقع في الخطأ وربما يكثر منه، مثال ذلك قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: "وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ بِأَخَرَةٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: فِي الصَّبِّ، وَقِصَّةِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ؟

قَالَ أَبِي: هَذَا خَطَأٌ؛ إِنَّمَا هُوَ: الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 152) 278.

(2) المرجع السابق، (4/ 357+358+359) 1482.

قُلْتُ لِأَبِي: وَفِي حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ كَلَامٌ: قَالَ: فَأُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِإِنَاءٍ، فَشَرِبَ، وَعَنْ يَمِينِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَعَنْ يَسَارِهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَتَأْذُنُ لِي أَنْ أَسْقِيَ خَالِدًا؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَا أُحِبُّ أَنْ أُؤَثِّرَ بِسُؤْرِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى نَفْسِي. فَتَنَاولَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَشَرِبَهُ؟ قَالَ أَبِي: لَيْسَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَلَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ؛ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ بَعْضُ هَذَا الْكَلَامِ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ أَطْعَمَهُ اللَّهُ طَعَامًا فَلْيُقِلِّ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ، وَارْزُقْنَا خَيْرًا مِنْهُ، وَمَنْ سَقَاهُ اللَّهُ لَبَنًا فَلْيُقِلِّ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ، وَزِدْنَا مِنْهُ؛ فَإِنِّي لَا أَعْلَمُ يُجْزَى مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ إِلَّا اللَّبَنُ؟

قَالَ أَبِي: لَيْسَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ؛ إِنَّمَا هُوَ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ بْنِ جُدْعَانَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَرْمَلَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ أَبِي: وَأَخَافُ أَنْ يَكُونَ قَدْ أُدْخِلَ عَلَى هِشَامِ بْنِ عَمَّارٍ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَبُرَ تَغَيَّرَ.

ثَانِيًا - سلوك الجادة ولزوم الطريق:

قال ابن رجب الحنبلي⁽¹⁾: "قال أبو حاتم: مبارك لزوم الطريق. يعني أن رواية ثابت، عن أنس سلسلة معروفة مشهورة، تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلوها من قل حفظه بخلاف ما قاله حماد بن سلمة، فإن في إسناده ما يستغرب فلا يحفظه إلا حافظ، وأبو حاتم كثيرًا ما يعلل الأحاديث بمثل هذا".

ومثال ذلك: قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: "وسألت أبي عن حديث رواه ابن أبي ذئب، عن أسيد بن أبي أسيد، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن جابر، عن النبي ﷺ: قَالَ: مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثًا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، فَقَدْ طُبِعَ عَلَى قَلْبِهِ؟

قَالَ أَبِي: وَرَوَاهُ الدَّرَاوَرْدِيُّ، عَنْ أُسَيْدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قُلْتُ: فَأَيُّهُمَا أَشْبَهُ؟

قَالَ: ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ أَحْفَظُ مِنَ الدَّرَاوَرْدِيِّ، وَكَأَنَّهُ أَشْبَهُ، وَكَأَنَّ الدَّرَاوَرْدِيَّ لَزِمَ الطَّرِيقَ."

(1) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (1/ 146).

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 550+551) 582.

هنا وهم جابر في هذا الحديث وروى عن ابن أبي قتادة عن أبيه وهو السند المشهور؛ لكنه في هذا الحديث لم يروه عن أبيه فتوهم الداروردي أنه عن أبيه فرواه بالطريق المشهور وهو عن أبيه؛ ولكن تبين خطؤه عندما رواه من هو أضبط منه للإسناد وهو ابن أبي ذئب فبين أنه ليس عن أبيه وإنما هو عن جابر رضي الله عنه.

ثالثاً - أسهل للحفظ:

وهو وصف للراوي الذي يكون حفظه أقل ضبطاً مقارنة مع راوٍ آخر، ومثال ذلك قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: "وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَمِّهِ يَزِيدَ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْقُبُورِ.

رَوَاهُ مَخْرَمَةٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مِقْسَمٍ، عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟

قَالَ أَبِي: حَدِيثُ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ أَشْبَهُ؛ لِأَنَّ حِفْظَ «زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ» أَسْهَلُ مِنْ «يَزِيدَ بْنِ ثَابِتٍ»، لَوْ كَانَ كَذَلِكَ، وَهَذَا يَزِيدُ بْنُ ثَابِتٍ أَخُو زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ".

و درست هذا الحديث في هذا البحث، انظر حديث [93].

رابعاً - إدخال حديث في حديث:

وهو أن يحمل حديث رجل على رجل آخر فيدخل حديث أحدهما في حديث الآخر، مثال ذلك: "قال عباس الدوري⁽²⁾: سَمِعْتُ يَحْيَى وَسُئِلَ عَنْ قَيْسِ بْنِ الرَّبِيعِ فَقَالَ قَالَ عَفَّانُ أَتَيْنَاهُ فَكَانَ يَحْدُثُ قُرْبَمَا أَدْخَلَ حَدِيثَ مُغِيرَةَ فِي حَدِيثِ مَنْصُورٍ"، وهذه من أهم أسباب العلة أن يروي أحاديث المغيرة عن منصور ويدخلها في أحاديثه وهذا يدل على خفة الضبط.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 534+535) 1065.

(2) ابن معين، التاريخ - رواية الدوري (3/ 445) 2184.

خامسًا - تصحيف أسماء رواة السند وتحريفها:

وهو ما غير نَقْطَه أو شكله لا أحرف محرف، وإذا أرجع الناقد الحديث إلى راويه الذي ترجح للناقد أنه صاحبه عدّ ذلك من "الأشباه في العلل"؛ لأن شروط الأشباه قد توافرت به مثال ذلك: وسئل الدارقطني عن حديث جُبَيْرِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَأَاهُ واقفًا عَلَى قَرْحٍ.

فَقَالَ: يَرْوِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ فَأَخْتَلَفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ الْمُنْكَدِرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ وَخَالَفَهُ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ فَرَوَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرْبُوعٍ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ.

وَقَوْلُ ابْنِ عُيَيْنَةَ أَصَحُّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ وَهَمَ فِي قَوْلِهِ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرْبُوعٍ، وَإِنَّمَا هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ يَرْبُوعٍ⁽¹⁾.

سادسًا - قلب الأسانيد:

وهو أن يؤخذ إسناد متن فيركب على متن آخر وبالعكس، ومنه ما هو ناتج عن الوهم والتوهم، ومنه ما هو ناتج عن تعمد الكذب، وهنا نأخذ الناتج عن التوهم مثال ذلك: "قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألت أبا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اشْرَبُوا فِي الظُّرُوفِ، وَلَا تَسْكُرُوا؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: فَوَهَمَ أَبُو الْأَحْوَصِ، فَقَالَ: عَنْ سِمَاكٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، قَلَبَ مِنَ الْإِسْنَادِ مَوْضِعًا، وَصَحَّفَ فِي مَوْضِعٍ؛ أَمَّا الْقَلْبُ: فَقَوْلُهُ: «عَنْ أَبِي بُرْدَةَ»، أَرَادَ: عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، ثُمَّ اخْتِجَ أَنْ يَقُولَ: «ابْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ»، فَقَلَبَ الْإِسْنَادَ بِأَسْرِهِ، وَأَفْحَشَ فِي الْخَطَا. وَأَفْحَشُ مِنْ ذَلِكَ وَأَشْنَعُ: تَصْحِيفُهُ فِي مَتْنِهِ: اشْرَبُوا فِي الظُّرُوفِ، وَلَا تَسْكُرُوا".

السبب الثاني - تعمد الكذب.

وهو أن يروي الراوي ما ليس له أصل من حديث راوٍ آخر، فهذا قد تعمد فيه الكذب وتعمد أن يؤدي خلاف ما تلقى وسمع، ويندرج تحت هذا السبب مجموعة من الأسباب التي تتفق في أمر واحد، ألا وهو أن الراوي حين يروي ما سمع ويتعمد الكذب في روايته خلافاً لما سمع، وأسباب ذلك:

(1) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (1/ 272) 64.

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 438+439+440) 1549.

أولاً - سرقة الحديث:

مثال ذلك، قال ابن حبان⁽¹⁾: "حمّاد بن الوليد الأزدي، من أهل الكوفة، يزوي عن الثوري، روى عنه الحسين بن علي بن يزيد الصّدائقي وأهل العراق، يسرق الحديث، ويلزق بالثقات ما ليس من أحاديثهم، لا يجوز الاختجاج به بحال روى عن الثوري عن حمّاد بن سوفة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ: "مَنْ عَزَى مُصَابًا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ". ثَنَا ابن زُهَيْرٍ ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يُونُسَ بْنِ مِهْرَانَ الرِّيَاضُ ثَنَا حَمَّادُ بْنُ الْوَلِيدِ وَإِنَّا هُوَ حَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ سَوْفَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَقَدْ سَرَقَهُ عَبْدُ الْحَكِيمِ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْهُ، فَرَوَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَوْفَةَ أَيْضًا، فَأَمَّا الثَّوْرِيُّ فَإِنَّهُ مَا حَدَّثَ بِهَذَا قَطُّ، وَحَمَّادٌ هَذَا سَرَقَهُ مِنْ عَلِيِّ بْنِ عَاصِمٍ فَأَلْزَقَ بِالثَّوْرِيِّ وَحَدَّثَ بِهِ وَجَعَلَ مَكَانَ الْأَسْوَدِ عُلُقَمَةَ، وَرَوَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا غَابَ الْهَلَالُ قَبْلَ الشَّفَقِ فَهُوَ لِلَّيْلَةِ وَإِذَا غَابَ بَعْدَ الشَّفَقِ فَهُوَ لِللَّيْلِ". أَنَبَاهُ الْفَضْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَطَّارُ بِأَنْطَاكِيَةَ ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى النَّجَّارُ ثَنَا حَمَّادُ بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ. وَهَذَا خَبَرٌ لَا أَصْلَ لَهُ وَقَدْ رَوَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ الْوَلِيدُ بْنُ سَلَمَةَ وَالْوَلِيدُ يَسْرِقُ الْحَدِيثَ وَيُظْفِرُ عَلَيْهِ".

والمثال السابق يوضح أن عبد الحكيم سرق سند علي بن عاصم ونسبه إلى الثوري وهو ليس من حديث الثوري.

ثانيًا - وضع الحديث على فلان:

هو أن يروي الراوي حديثًا وينسب سنده لراوٍ لم يروه إطلاقًا، مثل ما فعل حسين بن علوان ووضع الحديث على هشام بن عروة. قال عبد الله بن أحمد⁽²⁾: "قلت لأبي بلغني أن ابن الجُمَانِي حَدَّثَ عَنْ شَرِيكِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعْجِبُهُ النَّظَرُ إِلَى الْحَمَامِ" فَأَنْكَرُوهُ عَلَيْهِ فَرَجَعَ عَنْ رَفْعِهِ وَقَالَ عَنْ عَائِشَةَ مُرْسَلًا. فَقَالَ أَبِي: "هَذَا كَذِبٌ إِنَّمَا كُنَّا نَعْرِفُ بِهِ حُسَيْنَ بْنَ عَلْوَانَ وَيَقُولُونَ إِنَّمَا وَضَعَهُ عَلَى هِشَامٍ"، قلت له: "إن بعض أصحاب الحديث زعم أن أبا زكريّا السيلحيني رواه عن شريك" قَالَ: "كذب هذا على السيلحيني، السيلحيني لا يحدث بمثل هذا، هذا حديث باطل".

(1) ابن حبان، المجروحين (1/ 254+255) 247.

(2) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (2/ 44) 1499.

ثالثاً - قلب الأسانيد:

سبق وقد تحدثت عن قلب الأسانيد الناتج عن التوهم والوهم؛ ولكن هنا سنتحدث عن قلب الأسانيد الناتج عن تعمد الكذب، ومثاله: "قال ابن حبان⁽¹⁾: "إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدِ الْمَصِّيصِيِّ يَرْوِي عَنْ حَاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَوَكَيْعِ بْنِ الْجَرَّاحِ وَالْحَارِثِ بْنِ عَطِيَّةٍ يُسَوِّي الْحَدِيثَ وَيَسْرِقُهُ وَيَرْوِي عَنِ الثَّقَاتِ مَا لَيْسَ مِنْ أَحَادِيثِهِمْ يَقْلِبُ حَدِيثَ الزُّبَيْدِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَلَى الْأَوْزَاعِيِّ وَحَدِيثَ الْأَوْزَاعِيِّ عَلَى مَالِكٍ وَحَدِيثَ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ عَلَى يَعْقُوبَ بْنِ عَطَاءٍ وَمَا يَشْبَهُ هَذَا".

السبب الثالث - التدليس.

التدليس من أكثر الأسباب التي تنتج عنها الأشباه، بالأخص تدليس التسوية وتدليس العطف وما يندرج تحت هذين النوعين، لم أدرج التدليس في السببين السابقين لأنه رأس بذاته ولا وجه لدخوله في أحدهما، فهو لا يدخل تحت توهم الراوي كما أنه ليس هو من باب تعمد الكذب، ومثاله: قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في قاعدة الأشباه: "ومن ذلك -أي من الأشباه- ما ذكر البرذعي قال: "قال لي أبو زرعة خالد بن يزيد المصري وسعيد بن أبي هلال صدوقان وربما وقع في قلبي من حسن حديثهما، قال: "وقال لي أبو حاتم أخاف أن يكون بعضها مراسيل عن ابن أبي فروة وابن أبي سمعان"⁽²⁾.

ومعنى ذلك أنه عرض حديثهما على حديث ابن أبي فروة وحديث ابن سمعان فوجده يشبهه ولا يشبه حديث الثقات الذين يحدثان عنهم فخاف أن يكونا أخذوا حديث ابن أبي فروة وابن أبي سمعان ودلساه عن شيوخهما.

السبب الرابع - التلقين والإدخال على الشيوخ.

وفيه شقان، الشق الأول: ما يتعلق بالملقن: وهو الذي يقصد ويتعمد تلقين الشيخ وهذا يدخل تحت تعمد الكذب.

الثاني: ما يتعلق بالملقن: وهو الشيخ الذي يُلقَّن ويكون إدخال ذلك من باب الغفلة والتوهم وليس من باب الكذب، ومثاله: "قال ابن أبي حاتم⁽³⁾: وسألتُ أَبِي عَنِ حَدِيثِ رَوَاهُ أَبُو عَقِيلٍ بْنُ

⁽¹⁾ ابن حبان، المجروحين (1/ 116) 31.

⁽²⁾ ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (1/ 169).

⁽³⁾ ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 539) 1627.

حاجب، عن عبد الرزاق، عن سَعِيدِ بْنِ قُمَازِينَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُبْشٍ؛ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا تَطْرُقُوا الطَّيْرَ فِي أَوْكَارِهَا؛ فَإِنَّ اللَّيْلَ أَمَانٌ لَهَا؟

قَالَ أَبِي: يُقَالُ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مِمَّا أُدْخِلَ عَلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ؛ وَهُوَ حَدِيثٌ مُضَوَّعٌ.

المطلب الثاني - أنواع الأشباه في العلل:

النوع الأول - الأحاديث التي حكم عليها النقاد بأنها تشبه أحاديث راو آخر:

مثل قول الناقد: (هذا الحديث لا يشبه حديث فلان إنما يشبه حديث فلان آخر) أو قوله: (يشبه أن يكون فلان قد أخذه من فلان) أو (هذا خطأ إنما هو من حديث فلان) أو (يشبه أن يكون من كلام فلان) (الصحيح أن فلاناً قد أخذه من حديث فلان)... إلخ.

وهذا النوع من أنواع الأشباه هو أن يروي الراوي أحاديث تشبه أحاديث راو آخر علاقته بها ظاهرة جداً؛ لأن الناقد حين يقول هذا الحديث يشبه حديث فلان إنما يشبه حديث فلان فإن هذه اللفظة تحتوي على أمور عدة، وهي: وقوع استبدال أحد الرواة في السند، ونفي الناقد أن يكون الحديث من حديث أحد الرواة الموجودين في السند، وأرجع الناقد الحديث إلى صاحبه التي ترجح له أنه استبدل من السند.

النوع الثاني - الأحاديث التي حكم عليها الناقد أنها تشبه حديث القصاص أو الكذابين أو الصالحين:

مثل قول الناقد: (حديث فلان يشبه حديث القصاص) (حديث فلان يشبه وضع القصاص) (حديث فلان يشبه حديث الصالحين) ... إلخ.

فهذا النوع من أنواع الأشباه علاقته بالأشباه علاقة ظاهرة وجليّة لتوافر شروط الأشباه فيه، سواء كانت من وقوع استبدال أو كون الحديث لا أصل له من حديث فلان وأنه يرجع في الحقيقة إلى جماعة معينة (القصاص أو الكذابين).

القصاص بشكل عام ليسوا جميعاً ضعفاء، فهناك بعض القصاص والوعاظ والزهاد من الثقات مثل: وهب بن منبه، والحسن البصري، وحميد الطويل؛ لكن ضابط ذلك أن القاص إذا

كان مع ذكره قصص بني إسرائيل واشتغاله بها كان مهتمًا برواية الحديث ولا يخطئ فيه ولا يقلب الأسانيد ولا يدخل حديثًا بآخر ولا يروي الحديث بالمعنى؛ بل يأتي بألفاظ قوية ولا يأتي بألفاظ ركيكة لا تشبه كلام النبي ﷺ بل يأتي بألفاظ قوية مضبوطة، فهذا يعد ثقة يحتج بأحاديثه، والقاص الضعيف هو الذي يروي عن شيخه ما لا يشبه أحاديثه إنما يشبه حديث القصاص أو الكذابين أو الصالحين؛ لأن الناقد حين أطلق القول إنه يشبه أحاديث القصاص هذا يبين أن الراوي يروي ما لا أصل له من حديث شيخه، ولم يتابعه عليه الثقات وأسلوبه ضعيف، وتكون ألفاظه ركيكة؛ لأجل ذلك قال إنما أخذه من القصاص

-وهناك أنواع أخرى من أنواع الأشباه كإطلاق لفظ (أشبه) أو الأشباه بشكل عام، ولا يخصص بأنه يشبه حديث فلان أو القصاص أو الكذابين؛ فهذا التعليل الظني يحتاج إلى بحث وإلى تطبيق عملي، حتى يعرف القارئ مقصد الناقد حين أطلق لفظ الأشباه بشكل عام، وهناك أيضًا أنواع أخرى قال فيها النقاد (أشبه بالصواب) أي أقرب إلى الطريق الصحيحة.

المطلب الثالث - وسائل الكشف عن الأشباه في العلل:

الوسيلة الأولى - المخالفة:

ومثال ذلك: أن أصحاب الزهري رَوَوْا عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ في قصة (المجامع في رمضان).
ورواه هشام بن سعد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. فحكم الأئمة بأنه وهم في ذلك".

وقال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: "وسألتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ حَاتِمُ بْنُ وَرْدَانَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَلْيُعَذِّ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ فَذَبَحَهُمَا، وَأَنْكَفَأَ النَّاسُ إِلَى غُنَيْمَةٍ، فَتَوَزَّعُوا؟
قال أبي: الكلام الأولُ تَابَعَهُ عَلَيْهِ ابْنُ عُلَيَّةَ.

وقصة ذبح النبي ﷺ الكبشَيْنِ الْأَمْلَحَيْنِ، فَإِنَّ عَبْدِ الْوَهَّابِ النَّعْفِيَّ خَالَفَهُ؛ فَقَالَ: عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 507+508) 1602.

قلتُ: فأيهما أشبه؟

قال: حديث عبد الوهاب أشبه، والله أعلم".

الوسيلة الثانية - التفرد:

التفرد من أهم الدلائل على العلة عند النقاد المتقدمين وعلى رأسهم الدارقطني، ولقد وصف الحافظ ابن رجب كيفية استعمال المتقدمين لدلالة التفرد فقال: "وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد - وإن لم يرو الثقات خلاله - : إنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستتكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضًا، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه"⁽¹⁾.

فالتفرد ليس علة في ذاته، وإنما يدل على وجود خلل ما في الخبر أو الرواية، وقد يحدث ذلك من الثقة أو الضعيف على السواء، قال الإمام مسلم بن الحجاج: "فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا - وإن كان من أحفظ الناس وأشدّهم توقيًا وإتقانًا لما يحفظ وينقل - إلا الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله"⁽²⁾.

ذكر ابن رجب الحنبلي في قاعدة الأشباه قول أبي حاتم الرازي لابنه: "تعلم صحة الحديث بعدالة ناقله، وأن يكون كلامًا يصلح أن يكون مثله كلام النبوة ويعرف سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته"⁽³⁾.

قال ابن أبي حاتم: "وسمعتُ أبي وذكرَ حديثًا رواه مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: عَلَيْكُمْ بِقِيَامِ اللَّيْلِ؛ فَإِنَّهُ دَأْبُ الصَّالِحِينَ قَبْلَكُمْ، وَإِنَّ قِيَامَ اللَّيْلِ تَكْفِيرٌ لِلْسَّيِّئَاتِ...

قال أبي: هو حديث منكر؛ لم يروه غير مُعَاوِيَةَ، وأظنُّهُ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ الشَّامِيِّ الْأَزْدِيِّ؛ فَإِنَّهُ يَرْوِي هَذَا الْحَدِيثَ هُوَ بِإِسْنَادٍ آخَرَ"⁽⁴⁾.

(1) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (2/ 582).

(2) مسلم، التمييز (ص170).

(3) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (2/ 872).

(4) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 241+242) 346.

الوسيلة الثالثة - النكارة في المتن:

وهو أن يكون المتن لا يشبه كلام النبي ﷺ؛ بل يشبه كلام القصاص أو الزهاد أو الفقهاء أو الفلاسفة ونحوهم.

قال ابن رجب الحنبلي: "ومن ذلك -أي الأشباه- قول ابن المديني في حديث الفضل بن عباس عن النبي ﷺ في خطبة الوداع الذي رواه القاسم بن يزيد بن عبد الله بن قسيط، عن أبيه، عن عطاء، عن الفضل: إنه يشبه أحاديث القصاص، وليس يشبه أحاديث عطاء بن أبي رباح. ومنه قول أبي أحمد الحاكم، في حديث علي الطويل في الدعاء، لحفظ القرآن: إنه يشبه أحاديث القصاص"⁽¹⁾.

وقال أيضًا: "الفقهاء المعتنون بالرأي حتى يغلب عليهم الاشتغال به لا يكادون يحفظون الحديث كما ينبغي، ولا يقيمون أسانيده، ولا متونه، ويخطئون في حفظ الأسانيد كثيرًا، ويروون المتن بالمعنى، ويخالفون الحفاظ في ألفاظه. وربما يأتون بألفاظ تشبه ألفاظ الفقهاء المتداولة بينهم، وقد اختصر شريك حديث رافع بن خديج في المزارعة، فأتى به بعبارة أخرى فقال:

"من زرع في أرض (قوم) بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته".

وهذا يشبه كلام الفقهاء.

وكذلك روى حديث أنس "أن النبي ﷺ كان يتوضأ برطين من ماء".

وهذا ما رواه بالمعنى الذي فهمه، فإن لفظ الحديث: أنه كان يتوضأ بالمد، والمد عند أهل الكوفة رطلان"⁽²⁾.

(1) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (2/ 868+869).

(2) المرجع السابق، (2/ 833).

الوسيلة الرابعة - سلوك الجادة ولزوم الطريق أو المجرة:

قال ابن رجب الحنبلي: "فإن كان المنفرد عن الحفاظ، مع سوء حفظه قد سلك الطريق المشهور، والحفاظ يخالفونه، فإنه لا يكاد يرتاب في وهمه وخطئه؛ لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيرًا. فيسلكه من لا يحفظ"⁽¹⁾.

وقال أيضًا: "ومن ذلك أن حصين بن عبد الرحمن روى عن عمرو بن مرة، عن علقمة بن وائل، عن أبيه، عن النبي ﷺ حديث رفع اليدين في الصلاة، ورواه شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي البختري، عن عبد الرحمن اليحصبي، عن وائل بن حجر، عن النبي ﷺ.

وسئل عن ذلك أحمد، فقال: شعبة أثبت في عمرو بن مرة من حصين. القول قول شعبة. من أين يقع شعبة عن أبي البختري، عن عبد الرحمن اليحصبي عن وائل؟ يشير إلى أن هذا إسناد غريب لا يحفظه إلا حافظ، بخلاف علقمة بن وائل، عن أبيه، فإنه طريق مشهور"⁽²⁾.

الوسيلة الخامسة - شهرة الحديث عن فلان وأنه يعرف من طريقه:

مثاله: "قال ابن عدي في ترجمة -مُحَمَّد بن عَبْدِ السَّلَام بن النعمان- حَدَّثَنَا مُحَمَّد، حَدَّثَنَا هُدْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ جُنْدُبٍ عَنْ خَدِيجَةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَذِلَّ نَفْسَهُ قِيلَ وَكَيْفَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ يَتَعَرَّضُ لِمَا لَا يَطِيقُ مِنَ الْبَلَاءِ.

قَالَ الشَّيْخُ: وَهَذَا أَيْضًا لَيْسَ عِنْدَ هُدْبَةَ إِنَّمَا يَعْرِفُ هَذَا بِعَمْرِو بْنِ عَاصِمٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ"⁽³⁾.

الوسيلة السادسة - كون الحديث لا يعرف من حديث فلان:

أي إنه لا أصل له من حديث فلان، فيعيده الناقد إلى المصدر الذي ترجح له.

مثاله: "وَسُئِلَ الدَّارِقُطْنِيُّ عَنْ حَدِيثِ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ عَمِّهِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: الْحَجُّ جِهَادٌ، وَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ.

(1) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (2/ 841).

(2) المرجع السابق، (2/ 843).

(3) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 570).

فَقَالَ: يَرْوِيهِ الْحَارِثُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ، عَنْ إِسْحَاقَ، وَوَقَعَ فِيهِ وَهْمٌ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ إِسْحَاقَ بْنَ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَمِّهِ عَيْسَى بْنِ طَلْحَةَ لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَيْسَ مِنْ حَدِيثِ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، وَلَا يَنْبُتُ عَنْ مُعَاوِيَةَ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ مِنْ رِوَايَةِ مُعَاوِيَةَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَمَّتِهِ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، وَمِنْ حَدِيثِ حَبِيبِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ⁽¹⁾.

الوسيلة السابعة- اتفاق حديث الرجلين في المتن:

قال ابن رجب الحنبلي عن الثقات الذين في حديثهم عن بعض شيوخهم ضعف، بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم: "ومنهم مَعْقِلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْجَزْرِيُّ، ثقة، كان أحمد يضعف حديثه عن أبي الزبير خاصة ويقول: يشبه حديثه حديث ابن لهيعة.

ومن أراد حقيقة الوقوف على ذلك فليُنظر إلى أحاديثه عن أبي الزبير، فإنه يجدها عند ابن لهيعة يرويها عن أبي الزبير كما يرويها معقل سواء.

ومما أنكر على (معقل) بهذا الإسناد حديث "الذي توضأ وترك لمعة لم يصبها الماء"⁽²⁾. وقال أيضًا: ⁽³⁾ "قد سبق قول الإمام أحمد أن حديثه عن أبي الزبير يشبه حديث ابن لهيعة. وظهر مصداق قول أحمد إن أحاديثه عن أبي الزبير مثل أحاديث ابن لهيعة سواء، كحديث "اللمعة في الوضوء" وغيره.

وقد كانوا يستدلون باتفاق حديث الرجلين في اللفظ على أن أحدهما أخذه عن صاحبه. كما قال ابن معين في مطرف بن مازن: إنه قابل كتبه عن ابن جريج ومعمر، فإذا هي مثل كتب هشام بن يوسف سواء.

وكان هشام يقول: لم يسمعها من ابن جريج ومعمر، إنما أخذها من كتبي.

قال يحيى: فعلمت أن مطرفاً كذاب.

يعني علم صدق قول هشام عنه.

(1) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (71 / 7) 1224.

(2) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (2 / 793+794).

(3) المرجع السابق، (2 / 866-868).

ومن ذلك قول أحمد وأبي حاتم في أحاديث الدراوردي، عن عبيد الله بن عمر: إنها تشبه أحاديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

ومن ذلك ما ذكر البرذعي، قال: قال لي أبو زرعة: خالد بن يزيد المصري، وسعيد بن أبي هلال صدوقان، وربما وقع في قلبي من حسن حديثهما.
قال: وقال لي أبو حاتم: أخاف أن يكون بعضها مراسيل عن ابن أبي فروة وابن سمعان، انتهى.

ومعنى ذلك أنه عرض حديثهما على حديث ابن أبي فروة وابن سمعان فوجده يشبهه ولا يشبه حديث الثقات الذين يحدثان عنهم، فخاف أن يكونا أخذًا حديث ابن أبي فروة وابن سمعان ودلساه عن شيوخهما".

الوسيلة الثامنة - كون الراوي ابتلي بصفة معينة:

مثاله: قال ابن حبان في ترجمة -أحمد بن عبد الله بن أخت عبد الرزاق الصنعاني:-
"يروى عن عبد الرزاق كان يدخل على عبد الرزاق الحديث فكل ما وقع في حديث عبد الرزاق من المناكير التي لم يتابع عليها كان بليته فيها ابن أخت هذا"⁽¹⁾.
فعرف ابن أخته بالإدخال على الشيوخ خاصة خاله عبد الرزاق الصنعاني.

الوسيلة التاسعة - كون أحد الرواة أحفظ أو أثبت:

مثاله: قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي عن حديث رواه حصين، عن هلال بن يساف، عن زياد بن أبي الجعد، عن وابصة: أن رجلاً صلى خلف الصف وحده، فأمره النبي ﷺ أن يُعيد. ورواه عمرو بن مرة، عن هلال بن يساف، عن عمرو بن راشد، عن وابصة، عن النبي ﷺ.

قلت لأبي: أيهما أشبه؟

قال: عمرو بن مرة أحفظ"⁽²⁾.

(1) ابن حبان، المجروحين (1/ 142) 69.

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 142+143) 271.

الباب الثاني

الدراسة التطبيقية للأحاديث التي أعلّها أبو حاتم الرازي بقوله: "أشبهه" في كتاب علل الحديث

وفيه:

- باب الطهارة، وفيه (47) رواية.
- باب الجمعة، وفيه (9) روايات.
- باب الزكاة والصدقات، وفيه (9) روايات.
- باب مناسك الحج وآدابه، وفيه (9) روايات.
- باب الغزو والسير، وفيه (19) رواية.
- باب البيوع، وفيه (3) روايات.
- باب النكاح، وفيه (11) رواية.
- باب الطلاق، وفيه (3) روايات.
- باب العدد، وفيه (1) رواية.
- باب النذور والأيمان، وفيه (3) روايات.
- باب الحدود، وفيه (4) روايات.
- باب الأحكام والأقضية، وفيه (3) روايات.
- باب الشفعة، وفيه (1) رواية.
- باب اللباس، وفيه (1) رواية.
- باب الأطعمة، وفيه (1) رواية.
- باب الأشربة، وفيه (2) روايتان.

- باب الأضاحي والذبائح، وفيه (2) روايتان.
- باب الصيد، وفيه (1) رواية.
- باب الفرائض، وفيه (1) رواية.
- باب القرآن وتفسير القرآن، وفيه (7) روايات.
- باب الزهد، وفيه (14) رواية.
- باب الإيمان، وفيه (4) روايات.
- باب ثواب الأعمال، وفيه (4) روايات.
- باب الدعاء، وفيه (10) روايات.
- باب البر والصلة، وفيه (1) رواية.
- باب العرض والحساب، وفيه (4) روايات.
- باب الآداب والطب، وفيه (18) رواية.
- باب الدعاء، وفيه (1) رواية.
- باب الفضائل، وفيه (8) روايات.
- باب دلالات النبوة، وفيه (4) روايات.
- باب الأمراء والفتن، وفيه (7) روايات.
- باب العتق، وفيه (1) رواية.
- باب العمرى، وفيه (1) رواية.
- باب الإجازات، وفيه (1) رواية.

باب الطهارة

حديث [1]

قال ابن أبي حاتم: وسألتُ أبا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ حَسَنُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم؛ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ ⁽¹⁾.

ورواه ابنُ فَضِيلٍ، وَجَرِيرٌ، وَعَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، فَقَالُوا: عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِيهِ ⁽²⁾، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

وَرَوَاهُ خَالِدُ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ يَزِيدٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِيهِ -أَوْ عَنْ عَمِّهِ- عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه.

فَأَيُّهُمَا الصَّحِيحُ؟

قَالَا: عَاصِمٌ مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ أَحْفَظُ مِنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ وَمِنْ شَرِيكِ؛ وَهُوَ أَشْبَهُ ⁽³⁾.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

الوجه الثاني- عَاصِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

الوجه الثالث- عَاصِمٍ، عَنْ أَبِيهِ -أَوْ عَنْ عَمِّهِ- عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

ثانياً- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ فِي مُسْنَدِهِ (1/ 122/233)، وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ (1/ 387/446)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ (1/ 1873/163)، وَفِي جُزْءِ مُحَمَّدِ بْنِ عَاصِمٍ النَّقْفِيِّ (ص: 20/97)، وَابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي تَارِيخِهِ -السَّفَرُ الثَّانِي (2/ 2842/680)، مِنْ طَرِيقِ حَسَنِ بْنِ صَالِحٍ عَنْهُ بِهِ.

(1) قَالَ الْبَزَارُ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ يَحْيَى قَالَ: نَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: نَا الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم مَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ» الْبَزَارُ فِي الْمُسْنَدِ (1/ 122/233).

(2) وَهُوَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه.

(3) ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَلِلَ الْحَدِيثَ (1/ 409+410/11).

الوجه الثاني- عاصم، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أحمد في مسنده (1/ 216/341)، من طريق شريك عنه به.

الوجه الثالث-عاصم، عَنْ أَبِيهِ -أَوْ عَنْ عَمِّهِ -عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه البزار في مسنده (1/ 263/387)، من طريق يزيد بن أبي زياد عنه به.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول-عاصم بن عُبَيْد الله، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عنه: الحسن بن صالح.

الحسن بن صالح: هو الحسن بن صالح بن صالح بن حي وهو حيان بن شُفِي [بضم المعجمة] بالمعجمة والفاء مصغر -الهمداني- بسكون الميم- الثوري من السابعة، مات سنة تسع وستين، وكان مولده سنة مائة بخ م⁽¹⁾.

قال الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ⁽²⁾: رَأَيْتُ حَسَنَ بْنَ صَالِحٍ فِي الْجُمُعَةِ قَدْ شَهِدَهَا مَعَ النَّاسِ ثُمَّ اخْتَفَى يَوْمَ الْأَحَدِ إِلَى أَنْ مَاتَ وَلَهُ يَوْمَئِذٍ اثْنَتَانِ أَوْ ثَلَاثٌ وَسِتُّونَ سَنَةً وَكَانَ ثِقَةً صَحِيحَ الْحَدِيثِ كَثِيرُهُ وَكَانَ مُتَشَبِّهًا، وَقَالَ أَيْضًا⁽³⁾: دَخَلَ الثَّوْرِيُّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ بَابِ الْفِيلِ فَإِذَا الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ يَصْلِي قَالَ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ خَشَوِعِ النِّفَاقِ وَأَخَذَ نَعْلَيْهِ فَتَحَوَّلَ إِلَى سَارِيَةِ أُخْرَى، وَقَالَ أَيْضًا⁽⁴⁾: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ وَمَا كَانَ دُونَ الثَّوْرِيِّ فِي الْوَرَعِ وَالْفَقْهِ، وَقَالَ أَيْضًا⁽⁵⁾: كَتَبْتُ عَنْ ثَمَانَ مِئَةَ مُحَدَّثٍ فَمَا رَأَيْتُ أَفْضَلَ مِنَ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ، وَقَالَ أَيْضًا⁽⁶⁾: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا وَقَدْ غَلَطَ فِي شَيْءٍ غَيْرِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص1250/161).

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى ط دار صادر (6/ 375).

(3) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 144).

(4) المرجع السابق (3/ 147).

(5) المرجع نفسه (3/ 147).

(6) المرجع نفسه (3/ 147).

وقال يحيى بن معين⁽¹⁾: يكتب رأي حسن بن صالح... وهؤلاء ثقات، وقال أيضًا⁽²⁾: لم يكن بالسكة، وقال: ثقة مستقيم الحديث، وقيل له: فعلي بن صالح أحب إليك أو الحسن بن صالح؟ فقال: كلاهما مأمونان ثقتان، ثقة.

وقال أحمد بن حنبل⁽³⁾: حسن بن صالح أثبت في الحديث من شريك بن عبد الله، وقال أيضًا⁽⁴⁾: ثقة، وقال أيضًا⁽⁵⁾: صحيح الرواية يتفقه صائن لنفسه في الحديث والورع.

وقال العجلي⁽⁶⁾: وكان ثقة، ثبًا، متعبداً، وكان يتشيع، وكان حسن الفقه، إلا أن ابن المبارك كان يحمل عليه بعض الحمل لحال التشيع، ولم يرو عنه شيئاً.

وقال أبو زرعة⁽⁷⁾: اجتمع فيه إتقان وفقه وعبادة وزهد، وقال أبو حاتم⁽⁸⁾: الحسن بن صالح ثقة متقن حافظ، وقال النسائي⁽⁹⁾: ثقة، وقال أحمد بن يونس⁽¹⁰⁾: لو لم يولد الحسن بن صالح كان خيراً له يترك الجمعة ويرى السيف جالسته عشرين سنة فما رأيته رفع رأسه إلى السماء، ولا ذكر الدنيا.

قال ابن عدي⁽¹¹⁾: وللحسن بن صالح قوم يحدثون عنه بنسخ فعند سلمة بن عبد الملك العوصي عنه نسخة... وأبو نعيم عنه روايات وغيرهم قد روى عنه أحاديث صالحة مستقيمة ولم أجد له حديثاً منكراً مجاوز المقدار، وهو عندي من أهل الصدق، وقال أيضًا⁽¹²⁾: وكان شريك لا يجيز شهادته، ولا شهادة أصحابه وأما الثوري فما كلمه حتى مات، وكان إذا استقبله في طريق يعرض بوجهه عنه، وقيل لعبد الله بن داود الحربي إنك لكثير الحديث، عن ابن حي قال⁽¹³⁾:

(1) ابن معين، التاريخ - رواية الدوري (3/ 446).

(2) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 144).

(3) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (2/ 2665/374).

(4) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 144).

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/ 18).

(6) العجلي، الثقات ط الباز (ص 281/115).

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/ 18).

(8) المرجع السابق (3/ 18).

(9) الذهبي، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (7/ 367).

(10) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 144).

(11) المرجع السابق (3/ 157).

(12) المرجع نفسه (3/ 145).

(13) المرجع نفسه (3/ 145).

أقضي به ذمام أصحاب الحديث لم يكن بشيءٍ لم يكن بشيءٍ، وقال أبو غسان⁽¹⁾: الحسن بن صالح خير من شريك من هنا إلى خراسان، وقال زائدة⁽²⁾: إن ابن حيّ هذا قد استصلّب مذ زمان، وما يجد أحدًا يصلبه.

وقال الذهبي⁽³⁾: ثقة لئس به بأس، وقال أيضًا⁽⁴⁾: الفقيه شيعي يرى السيف قال ابن عدي ولم أجد له حديثًا منكرًا مجاوز المقدار، وقال ابن حجر⁽⁵⁾: ثقة فقيه عابد رمي بالتشيع.

قلت: ثقة فقيه عابد رمي بالتشيع، والآراء السلبية تجاهه لبدعته ولا طعن في حديثه، فأغلب أحاديثه صحيحة حسان مقبولة.

الوجه الثاني-عاصم، عن أبيه، عن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه: يزيد بن أبي زياد، وشريك النخعي.

يزيد بن أبي زياد: هو يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولا هم الكوفي من الخامسة، مات سنة ست وثلاثين خت م 4⁽⁶⁾.

قال شعبة⁽⁷⁾: كان يزيد بن أبي زياد رفاعًا، وقال ابن المبارك⁽⁸⁾: يزيد بن أبي زياد أزم به، وقال يحيى بن معين⁽⁹⁾: لئس بالقوي، وقال أيضًا⁽¹⁰⁾: لئس بذلك وله أخ يقال له برد بن أبي زياد، وقال⁽¹¹⁾: ولا يحتج بحديث يزيد بن أبي زياد. وقال ابن الجنيّد عن يحيى بن معين⁽¹²⁾: كأنه يضعف الحديث، وقال أيضًا⁽¹³⁾: قلت ليحيى: يزيد بن أبي زياد حجة؟ قال: لا، ليس بحجة،

(1) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 147).

(2) العقيلي، ضعفاء (التأصيل) (1/ 445).

(3) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات (ص 194/59).

(4) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق ت أمير (ص 87/68).

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 1250/161).

(6) المرجع السابق (ص 7717/601).

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (9/ 265).

(8) العقيلي، الضعفاء الكبير (4/ 380).

(9) ابن معين، التاريخ - رواية الدارمي (ص 250/93).

(10) ابن معين، التاريخ - رواية الدوري (3/ 1752/361).

(11) المرجع السابق، (4/ 3144/59).

(12) ابن معين، سؤالات ابن الجنيّد (ص 278).

(13) المرجع السابق، (ص 883/488).

ضعيف الحديث، وقال أيضًا⁽¹⁾: قلت ليحيى: يزيد بن أبي زياد ما اسم أبيه؟ قال: «لا أدري»، قلت: هو ضعيف؟ قال: «نعم». قال أحمد بن حنبل⁽²⁾: لم يكن يزيد بن أبي زياد بالحافظ، وقال أيضًا⁽³⁾: يزيد بن أبي زياد وحديثه ليس بذلك، فصعفه وحرك رأسه⁽⁴⁾. وقال ابن سعد⁽⁵⁾: كان ثقة في نفسه إلا أنه اختلط في آخر عمره فجاء بالعجائب، وقال علي بن المديني⁽⁶⁾: ضعف أمره، وذكره ابن حبان في المجروحين وقال⁽⁷⁾: وكان يزيد صدوقًا إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير فكان يتلقن ما لقن فوق المناكير في حديثه من تلقين غيره إياه وإجابته فيما ليس من حديثه لسوء حفظه فسمع من سمع منه قبل دخوله الكوفة في أول عمره سماع صحيح وسماع من سمع منه في آخر قدومه الكوفة بعد تغير حفظه وتلقنه ما يلقي سماع ليس بشيء. وقال البخاري⁽⁸⁾: يزيد بن أبي زياد صدوق إلا أنه تغير بأخرة، وقال الجوزجاني⁽⁹⁾: سمعته يضعفون حديثه، وذكره العجلي في الثقات وقال⁽¹⁰⁾: جائز الحديث، وكان بأخرة يلقي. وقال أبو زرعة⁽¹¹⁾: كوفي لين يكتب حديثه ولا يحتج به، قال أبو داود⁽¹²⁾: ثبت، لا أعلم أحدًا ترك حديثه، وغيره أحب إلي منه، وقال أبو حاتم⁽¹³⁾: ليس بالقوي، وقال عثمان بن أبي شيبة⁽¹⁴⁾: سألت جريرا عن ليث وعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد فقال: يزيد أحسنهم استقامة في الحديث، ثم عطاء قال عبد الله بن أحمد بن حنبل وسألت أبي عن هذا فقال: أقول كما قال جرير. وقال النسائي⁽¹⁵⁾: كوفي ليس

(1) ابن معين، سؤالات ابن الجنيد (ص 890/491).

(2) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (1/ 368).

(3) المرجع السابق (2/ 3180/484).

(4) ابن حبان، المجروحين (3/ 101).

(5) ابن الكيال، الكواكب النيرات (ص 509).

(6) العقيلي، الضعفاء الكبير (4/ 380).

(7) ابن حبان، المجروحين (3/ 100).

(8) الترمذي، العلل الكبير = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص 391).

(9) الجوزجاني، أحوال الرجال (ص 135/151).

(10) العجلي، الثقات ط الباز (ص 1843/479).

(11) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (9/ 265).

(12) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص 158).

(13) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (9/ 265).

(14) المرجع السابق (9/ 265).

(15) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 651/111).

بِالْقَوِيِّ، وقال ابن عدي⁽¹⁾: يَزِيدُ مِنْ شِيعَةِ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَمَعَ ضَعْفِهِ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وقال ابن شاهين⁽²⁾: ثَقَّةٌ لَا يُعْجِبُنِي قَوْلُ مَنْ يَتَكَلَّمُ فِيهِ، وقال الدارقطني⁽³⁾: لَا يَخْرُجُ عَنْهُ فِي الصَّحِيحِ ضَعِيفٌ يَخْطِئُ كَثِيرًا (ويتلقن إذا لقن)، وقال الذهبي⁽⁴⁾: شيعي عالم فهم صدوق رديء الحفظ لم يترك، وقال⁽⁵⁾: صدوق ساء حفظه، وقال ابن حجر⁽⁶⁾: ضعيف كبر فتغير وصار يتلقن وكان شيعيًا.

قلت: ضعيف كبر فتغير وصار يتلقن وكان شيعيًا، فسماع من سمع منه قبل دُخُولِهِ الْكُوفَةَ فِي أَوَّلِ عَمْرِهِ سَمَاعٌ صَحِيحٌ وَسَمَاعٌ مِنْ سَمِعَ مِنْهُ فِي آخِرِ قَدُومِهِ الْكُوفَةَ بَعْدَ تَغْيِيرِ حِفْظِهِ وَتَلْقَنَهُ مَا يَلْقَنُ سَمَاعٌ لَيْسَ بِشَيْءٍ.

شريك النخعي: هو شريك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي بواسط ثم الكوفة، أبو عبد الله، من الثامنة، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين خت م⁽⁷⁾4.

قال ابن المبارك⁽⁸⁾: ليس حديثه بشيء، وقال يحيى بن معين⁽⁹⁾: شريك ثقة إلا أنه كان لا يتقن ويغلط ويذهب بنفسه على سفيان وشعبة، وقال أيضًا⁽¹⁰⁾: صدوق ثقة، إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه، وقال أحمد بن حنبل⁽¹¹⁾: حسن بن صالح أثبت في الحديث من شريك بن عبد الله، وقال أيضًا⁽¹²⁾: كَانَ عَاقِلًا صَدُوقًا مُحَدِّثًا عِنْدِي، وقال الجوزجاني⁽¹³⁾: شريك بن عبد الله سيئ الحفظ مضطرب الحديث مائل، وقال العجلي⁽¹⁴⁾: ثقة وكان حسن الحديث، وقال

(1) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (9/ 166).

(2) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات (ص 256).

(3) الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني ت القشيري (ص 561/72).

(4) الذهبي، الكاشف (2/ 382).

(5) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص 441).

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 7717/601).

(7) المرجع السابق، (ص 2787/266).

(8) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 11).

(9) المرجع السابق، (5/ 12).

(10) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(11) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (2/ 2665/374).

(12) العجلي، الضعفاء الكبير (2/ 194).

(13) الجوزجاني، أحوال الرجال (ص 134/150).

(14) العجلي، الثقات ط الباز (ص 217).

ابن أبي حاتم⁽¹⁾: سألت أبا زرعة عن شريك يحتج بحديثه، قال كان كثير الحديث صاحب وهم، يغلط أحياناً، فقال له فضل الصائع: إن شريكاً حدث بواسط بأحاديث بواطيل فقال أبو زرعة: لا تقل: بواطيل، وقال أبو حاتم⁽²⁾: صدوق وقد كان له أغاليط، وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري⁽³⁾: أخطأ شريك في أربع مئة حديث، وقال سبط بن العجمي⁽⁴⁾: كذا رأيته في ثقات ابن حبان ولفظه فيها كان في آخر عمره يخطئ فيما يروي تغير عليه حفظه فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا بواسط ليس فيه تخليط مثل يزيد بن هارون وإسحاق الأزرق وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام، وقال الذهبي⁽⁵⁾: عَلَى لَيْنٍ مَا فِي حَدِيثِهِ. تَوَقَّفَ بَعْضُ الْأَئِمَّةِ عَنِ الْاِخْتِجَاجِ بِمَقَارِيذِهِ، وقال ابن حجر⁽⁶⁾: صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع.

قلت: صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا بواسط ليس فيه تخليط وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام.

الوجه الثالث-عاصم، عَنْ أَبِيهِ -أَوْ عَنْ عَمِّهِ -عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عنه: يزيد بن أبي زياد، وعاصم بن عبيد الله.

يزيد بن أبي زياد: سبق ترجمته في الحديث [1] وهو: ضعيف كبر فتغير وصار يتلقن وكان شيعياً، فسماع من سمع منه قبل دُخُولِهِ الْكُوفَةَ فِي أَوَّلِ عَمْرِهِ سَمَاعٌ صَحِيحٌ وَسَمَاعٌ مِنْ سَمِعَ مِنْهُ فِي آخِرِ قَدُومِهِ الْكُوفَةَ بَعْدَ تَغْيِيرِ حِفْظِهِ وَتَلَقُّنِهِ مَا يَلْقُنَ سَمَاعٌ لَيْسَ بِشَيْءٍ.

عَاصِمُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ: هو عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي المدني من الرابعة، مات في أول دولة بني العباس سنة اثنتين وثلاثين ع 4⁽⁷⁾.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (4/ 367).

(2) المرجع السابق، (4/ 367).

(3) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 12).

(4) سبط ابن العجمي، الاعتبار بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص 170).

(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء ط الحديث (7/ 246).

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 2787/266).

(7) المرجع السابق، (ص 3065/285).

قال عبد الرحمن بن مهدي⁽¹⁾: ينكر حديث عاصم بن عُبَيْد الله أشد الإنكار، وقال يحيى بن مَعِين⁽²⁾: ضعيف الحديث، وقال أيضًا⁽³⁾: لا يحتج بحديثه، وقال ابن سعد⁽⁴⁾: كان كثير الحديث لا يحتج به، وقال ابن حبان⁽⁵⁾: وَكَانَ سَيِّئَ الْحِفْظِ كَثِيرَ الْوَهْمِ فَاحْشَ الْخَطَأِ فَتَرَكَ مِنْ أَجْلِ كَثْرَةِ خَطْئِهِ، وقال الجوزجاني⁽⁶⁾: ضعيف الحديث، وقال العجلي⁽⁷⁾: لا بأس به، وقال أبو زرعة⁽⁸⁾: عاصم منكر الحديث في الأصل وهو مضطرب الحديث، وقال أبو حاتم⁽⁹⁾: منكر الحديث مضطرب الحديث ليس له حديث يعتمد عليه، وقال النسائي⁽¹⁰⁾: عاصم بن عُبَيْد الله ضعيف، وقال ابن عدي⁽¹¹⁾: وَهُوَ مَعَ ضَعْفِهِ يَكْتَبُ حَدِيثَهُ، وقال الدارقطني⁽¹²⁾: وَالْإِضْطِرَابُ فِي هَذَا مِنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ سَيِّئَ الْحِفْظِ، وقال أيضًا⁽¹³⁾: وَلَمْ يَكُنْ بِالْحَافِظِ، وقال الذهبي⁽¹⁴⁾: ضَعْفُهُ مَالِكٌ وَابْنُ مَعِينٍ، وقال ابن حجر⁽¹⁵⁾: ضعيف.

قلت: ضعيف سيئ الحفظ كثير الوهم فاحش الخطأ، وهو مضطرب الحديث.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - عاصم بن عُبَيْد الله، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 387).

(2) المرجع السابق (6/ 388).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (6/ 347).

(4) ابن سعد، الطبقات الكبرى ط العلمية (5/ 373).

(5) ابن حبان، المجروحين (2/ 127).

(6) الجوزجاني، أحوال الرجال (ص 236/237).

(7) العجلي، الثقات ط الباز (ص 740/241).

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (6/ 348).

(9) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(10) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 389).

(11) المرجع السابق (6/ 393).

(12) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (2/ 22).

(13) المرجع السابق، (1/ 90).

(14) الذهبي، المغني في الضعفاء (1/ 321).

(15) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 3065/285).

الرواية من هذا الوجه راجحة، وهي الأقرب إلى الروايات من طرق إسنادها صحيح؛ ولأن حسن بن صالح ثقة فقيه عابد وهو أثبت وأحفظ في الحديث من شريك ويزيد، قال أبو حاتم: والحسن بن صالح أحفظ من يزيد بن أبي زياد ومن شريك، وقال أحمد بن حنبل⁽¹⁾: حسن بن صالح أثبت في الحديث من شريك بن عبد الله.

الوجه الثاني-عاصم، عن أبيه، عن عمر^{رضي الله عنه}، عن النبي^{صلى الله عليه وسلم}.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد رواه شريك وهو صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه.

الوجه الثالث-عاصم، عن أبيه -أو عن عمه- عن عمر^{رضي الله عنه}، عن النبي^{صلى الله عليه وسلم}.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة؛ لأن يزيد بن أبي زياد ضعيف وكان يتلقن، وأما عن الاختلاف في السند "عن أبيه -أو عن عمه-" فلعل الصحيح أن يكون "عن عمه سالم"؛ لأن عاصم روى عن عمه سالم في رواية الحسن بن صالح وهي الأصوب.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الوجه الراجح -الأول-، وإسناده ضعيف؛ لأن فيه عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف سيئ الحفظ كثير الوهم فأحش الخطأ، وهو مضطرب الحديث، قال أبو حاتم وأبو زرعة⁽²⁾: "عاصم مضطرب الحديث"، وقال الدارقطني⁽³⁾: "والإضطراب في هذا من عاصم بن عبيد الله؛ لأنه كان سيئ الحفظ".

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

أبو حاتم عند قوله "أشبهه" عن الوجه الذي رواه حسن بن صالح عن عاصم -وهو الوجه الأول-، بعد أن سأله ابنه عبد الرحمن عن حديث عاصم بن عبيد الله عن المسح على الخفين. كان مقصده في ذلك أي أنه أفضل الطرق، وأثبت التلاميذ الذين يروونه عن عاصم هو طريق حسن بن صالح؛ لأنه حافظ ثبت مع علمه أن عاصمًا مضطرب؛ ولكن ذكر أفضل طريق عن عاصم بن عبيد الله لحديث المسح على الخفين؛ لأنه يُدعى بطريق عاصم بن عبيد الله، مع العلم أن هناك طرقًا صحيحة رويت من غير طريق عاصم في المسح على الخفين. والله أعلم.

(1) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (2/ 2665/374).

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (1/ 409+410/11).

(3) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (2/ 22).

حديث [2]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه الأنصاري، عن بهز بن حكيم، عن زُرارة، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن النبي ﷺ: أنه كان يوضع له وضوءه⁽²⁾ وسواكه⁽³⁾ من الليل. ورواه حماد بن سلمة، عن بهز، عن سعد بن هشام، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن النبي ﷺ. أيهما أصح؟

قال أبي: إن كان حفظ حماد، فهذا أشبه.

أولاً - الروايات المعلة:

الوجه الأول - بهز بن حكيم، عن زُرارة، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني - بهز بن حكيم، عن سعد بن هشام، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن النبي ﷺ.

الوجه الثالث "جديد"⁽⁴⁾ - بهز بن حكيم، عن زُرارة بن أوفى، عن سعد بن هشام، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أن النبي ﷺ.

ثانياً - تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول - بهز بن حكيم، عن زُرارة بن أوفى، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن النبي ﷺ.

أخرجه أبو داود في سننه (2/ 1346/42)، من طريق ابن أبي عدي، و(2/ 1347/42) من طريق يزيد بن هارون، و(2/ 1348/42) من طريق مروان بن معاوية، وأحمد في مسنده (1/ 25987/177) من طريق يزيد بن هارون، ثلاثتهم عن بهز به.

الوجه الثاني - بهز، عن سعد بن هشام، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن النبي ﷺ.

تفرد بذكره أبو حاتم في علله.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (1/ 424+21/425).

(2) "الوضوء" بالفتح الماء يتوضأ به، وبالضم الفعل. الحموي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (ط العصرية) (ص342).

(3) عود الأراك والجمع "سوك" بالسكون والأصل بضمين. المرجع السابق، (ص154).

(4) لم يذكره ابن أبي حاتم.

الوجه الثالث "جديد" - بَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

أخرجه أبو داود في سننه (1/ 56/15)، و(2/ 1349/43)، والطبراني في المعجم الأوسط (1/ 502/160)، وابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (1/ 342/365) من طريق حماد بن سلمة.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - بَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويّه عنه: محمد بن إبراهيم بن أبي عدي، ومروان بن معاوية، ويزيد بن هارون.

ابن أبي عدي: هو محمد بن إبراهيم بن أبي عدي وقد ينسب لجدّه، وقيل هو إبراهيم أبو عمرو البصري ثقة، من التاسعة، مات سنة أربع وتسعين [ومائة] على الصحيح ع⁽¹⁾.

الوجه الثاني - عَنْ بَهْزٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويّه عنه: حماد بن سلمة.

حماد بن سلمة: حماد بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة من كبار الثامنة، مات سنة سبع وستين خت م⁽²⁾ 4.

وثقه ابن معين⁽³⁾، والذهبي⁽⁴⁾، وقال ابن حجر⁽⁵⁾: ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بأخرة.

قلت: هو ثقة تغير بأخرة⁽⁶⁾.

الوجه الثالث "جديد" - بَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 5697/465).

(2) المرجع السابق، (ص 178) 1499.

(3) الذهبي، الكاشف (1/ 349).

(4) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 178) 1499.

(6) سبط ابن العجمي، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص 96).

يرويه عنه: حماد بن سلمة.

حماد بن سلمة: سبق ترجمته في الحديث نفسه وهو: هو ثقة تغير بأخرة⁽¹⁾.

من دار عليه الإسناد: بهز بن حكيم.

بهز بن حكيم: هو بهز بن حكيم بن معاوية القشيري أبو عبد الملك، من السادسة، مات قبل الستين خت 4⁽²⁾.

قال يحيى بن معين⁽³⁾⁽⁴⁾: ثقة، وقال علي بن المديني⁽⁵⁾: ثقة، وقال ابن حبان⁽⁶⁾: كَانَ يَخْطِئُ كَثِيرًا فَأَمَّا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَحْتَجَانِ بِهِ وَيُرَوِّيان عَنْهُ وَتَرَكَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أُنْمَتَنَا وَلَوْلَا حَدِيثُ إِنَّا أَخَذُوهُ وَشَطَرَ إِبْلَهُ عَزَمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ رَبِّنَا لَأَدْخَلْنَاهُ فِي الثَّقَاتِ وَهُوَ مِمَّنْ أَسْتَخِيرُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ، وقال أبو زرعة⁽⁷⁾: صالح ولكنه ليس بالمشهور، وقال أبو حاتم⁽⁸⁾: شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن عدي⁽⁹⁾: روى عنه جماعة من الثقات وأرجو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ فِي رِوَايَاتِهِ وَلَمْ أَرْ أَحَدًا تَخْلَفُ فِي الرِّوَايَةِ مِنَ الثَّقَاتِ وَلَمْ أَرْ لَهُ حَدِيثًا مُنْكَرًا وَأَرْجُو أَنَّهُ إِذَا حَدَّثَ عَنْهُ ثَقَّةٌ فَلَا بَأْسَ بِحَدِيثِهِ، وقال أحمد بن بشر⁽¹⁰⁾: أتيت البصرة في طلب الحديث فأُتيت بهز بن حكيم فوجدته مع قوم يلعب بالشطرنج، وقال الدارقطني⁽¹¹⁾: لا بأس به، وقال الحاكم⁽¹²⁾: من ثقات البصريين ممن يجمع حديثه وإنما أسقط من الصحيح روايته عن أبيه عن جده لأنها شاذة لا متابع لها في الصحيح، وقال الذهبي⁽¹³⁾: صدوق فيه لين وحديثه حسن، وقال

(1) سبط ابن العمري، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص 96).

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 772/128).

(3) ابن معين، التاريخ - رواية الدارمي (ص 199/82).

(4) ابن معين، التاريخ - رواية الدوري (4/ 3500/124).

(5) ابن المديني، العلل (ص 89).

(6) ابن حبان، المجروحين (1/ 142/194).

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (2/ 431).

(8) المرجع السابق، (2/ 431).

(9) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 254).

(10) المرجع السابق، (2/ 252).

(11) الدارقطني، سؤالات السلمي للدارقطني (ص 71/131).

(12) الحاكم، سؤالات السجزي للحاكم (ص 148+147).

(13) الذهبي، المغني في الضعفاء (1/ 116).

أيضاً⁽¹⁾: صدوق مشهور وثقه غير واحد ولينه بعضهم وقال ابن عدي لم أر له حديثاً منكراً، وقال ابن حجر⁽²⁾: صدوق.

قلت: صدوق.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - بهز بن حكيم، عن زرارة، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة؛ لأن بهزاً قد قصر بها فلم يذكر "سعد بن هشام"، فقد ذكر الدارقطني في علله اختلاف الحديث على زرارة فذكر طريق قتادة التي يذكر فيها "سعد بن هشام"، ثم أتبع بعد ذلك بقوله: "وخالفه بهز بن حكيم، فرواه عن زرارة بن أوفى، عن عائشة، لم يذكر سعد بن هشام، وقول قتادة أصح"⁽³⁾.

الوجه الثاني - عن بهز، عن سعد بن هشام، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة تفرد بها أبو حاتم.

الوجه الثالث "جديد" - بهز بن حكيم، عن زرارة بن أوفى، عن سعد بن هشام، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد نشط فيها بهز بن حكيم وذكر تمام السند بذكره "سعد بن هشام" وزيادة "زرارة" بين "بهز" و"سعد"، وهذا أقرب إلى الصواب لأن حماد بن سلمة تفرد بهذا الوجه عن بهز، ولكن تابعه قتادة⁽⁴⁾ في هذا الوجه، وقال الدارقطني: "وقول قتادة أصح"⁽⁵⁾، أي لأنه ذكر الزيادة في السند وهم "زرارة وسعد".

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الوجه الرابع - الثالث -، وإسناده حسن لأن فيه بهز بن حكيم "صدوق" وبقية رجاله ثقات.

(1) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق ت أمير (ص55).

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص772/128).

(3) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (14/ 316).

(4) الطبراني، المعجم الأوسط (4/ 350) 4404.

(5) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (14/ 316).

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

هنا في هذا الحديث خالفت أبا حاتم في حكمه: (أن الوجه الثاني هو الأشبه أي الأقرب للصحة)؛ لأن حماد بن سلمة قصر في هذا الوجه؛ لكن وجدت وجهًا آخر قد نشط فيه حماد بن سلمة وذكره بتمامه وهو (الوجه الثالث) فرجحته وذكرت القرائن الدالة على ذلك. وربما هذا هو مقصد أبي حاتم حين عرض عليه ابنه عبد الرحمن الوجه الذي فيه إسقاط زرارة عن حماد - الثاني - فقال: "إِنْ كَانَ حَفِظَ حَمَّادٌ فَهَذَا أَشْبَهُ"، وهذا يدل على أن أبا حاتم كان يشك في الوجه الذي ذكره له ابنه عن حماد وكأنه يقصد عند قوله: "إِنْ كَانَ حَفِظَ حَمَّادٌ" أي أن هناك خللاً أو مشكلة في الوجه الذي ذكره ابنه، وكأنه يلمح أن هناك وجهًا صحيحًا عن حماد غير الذي ذكره ابنه وهذا هو - الوجه الثالث - الذي رجحته حسب القرائن. والله أعلم.

حديث [3]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ اللَّجْلَاجِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: رَأَيْتُ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ ...، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ فِي إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ وَنَحْوِهِ؟

قَالَ أَبِي: هَذَا رَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَصَدَقَهُ، عَنِ ابْنِ جَابِرٍ⁽²⁾؛ قَالَ: كُنَّا مَعَ مَكْحُولٍ، فَمَرَّ بِهِ خَالِدُ بْنُ اللَّجْلَاجِ، فَقَالَ مَكْحُولٌ: يَا أَبَا إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا، فَقَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَائِشٍ الْحَضْرَمِيُّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ أَبِي: وَهَذَا أَشْبَهُ، وَقَتَادَةُ يُقَالُ: لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي قِلَابَةَ إِلَّا أَحْرَفًا؛ فَإِنَّهُ وَقَعَ إِلَيْهِ كِتَابٌ مِنْ كِتَابِ أَبِي قِلَابَةَ، فَلَمْ يَمَيِّزُوا بَيْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِشٍ، وَبَيْنَ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبِي: وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ جَهْضَمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْيَمَامِيُّ، وَمُوسَى بْنُ خَلْفٍ الْعَمِّي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَامٍ، عَنْ جَدِّهِ مَمْطُورٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّكْسَكِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ يَخَامِرٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ أَبِي: وَهَذَا أَشْبَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ جَابِرٍ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (1/ 433+434+26/435).

(2) هو عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ.

أولاً- الروايات المعللة:

الوجه الأول- معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن أبي قلابه، عن خالد بن اللجلاج، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني- الوليد بن مسلم، وصدقة، عن ابن جابر؛ قال: كنا مع مكحول، فمر به خالد بن اللجلاج، فقال مكحول: يا أبا إبراهيم، حدثنا، فقال: حدثني ابن عايش الحضرمي، عن النبي ﷺ.

الوجه الثالث- جهم بن عبد الله اليمامي، وموسى بن خلف العمي، عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن جده مطور، عن أبي عبد الرحمن السكسكي، عن مالك بن يخامر، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول- معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن أبي قلابه، عن خالد بن اللجلاج، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ.

أخرجه أحمد في مسنده مخرجا (4/ 2580/350)، و(4/ 2634/386)، وأخرجه هبة الله بن الحسين بن منصور الطبري اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (3/ 897/567)، وابن أبي عاصم في السنة (1/ 433/188)، والآجري في الشريعة (3/ 1033/1542)، والدارقطني في رؤية الله (ص: 345+346+347/264+265+267)، وابن الأعرابي في معجمه (1/ 405/226)، من طريق قتادة عن عكرمة عن ابن عباس به.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (10/ 11473/276)، من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس به.

وأخرجه الترمذي في سننه ت شاكر (5/ 3234+3233/367+366)، وابن خزيمة في التوحيد (2/ 56/538)، والدارقطني في رؤية الله (ص: 328+329/242+243)، والطبراني في الدعاء (ص: 1420/420)، وابن أبي عاصم في السنة (1/ 469/204)، والآجري في الشريعة (3/ 1039/1547)، من طريق قتادة عن أبي قلابه عن خالد بن اللجلاج عن ابن عباس به.

وأخرجه الترمذي في سننه ت شاكر (5/ 3233/366)، وأحمد في مسنده مخرجا (5/ 3484/437)، وابن خزيمة في التوحيد (2/ 57/540)، والدارقطني في رؤية الله (ص: 328+329+331/243+244+245)، وعبد الرزاق في تفسيره (3/ 2612/126)، من طريق أيوب عن أبي قلابة عن ابن عباس به.

وأخرجه الآجري في الشريعة (3/ 1040+1039/1549+1547)، من طريق أيوب عن أبي قلابة عن خالد اللجلاج عن ابن عباس به.

الوجه الثاني- الوليد بن مسلم، وصدقه، عن ابن جابر؛ قال: كنا مع مكحول، فمر به خالد بن اللجلاج، فقال مكحول: يا أبا إبراهيم، حدثنا، فقال: حدثني ابن عايش الحضرمي، عن النبي ﷺ.

أخرجه الترمذي في العلل الكبير (ص: 660/356)، وابن خزيمة في التوحيد (2/ 57/540)، والطبراني في الدعاء (ص: 1418/420-1419)، من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن خالد اللجلاج عن عبد الرحمن بن عائش عن النبي ﷺ.

الوجه الثالث- جهضم بن عبد الله اليمامي، وموسى بن خلف العمي، عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن جده ممطور، عن أبي عبد الرحمن السكسكي، عن مالك بن يخامر، عن معاذ بن جبل، عن النبي ﷺ.

أخرجه الترمذي في سننه ت شاكر (5/ 3235/368)، من طريق يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن أبي سلام "ممطور"، عن عبد الرحمن بن عائش الحضرمي، أنه حدثه عن مالك بن يخامر السكسكي، عن معاذ بن جبل ﷺ عن النبي ﷺ، وأخرجه ابن خزيمة في التوحيد (2/ 540)، بسنده نفسه؛ ولكن أسقط منه أبو سلام "ممطور".

ثالثا - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول- معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن أبي قلابة، عن خالد بن اللجلاج، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

وفيه: قتادة-أيوب.

قتادة السدوسي: هو قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي أبو الخطاب البصري ثقة ثبت، يقال ولد أكمه وهو رأس الطبقة الرابعة، مات سنة بضع عشرة ع⁽¹⁾.

أيوب السختياني: وهو أيوب بن أبي تميمة: كيسان السختياني، أبو بكر البصري، مولى عنزة، ويقال مولى جهينة، ولد عام 66 هـ، من الخامسة، وتوفي عام 131 هـ، ع⁽²⁾. قال عنه الذهبي: "الإمام، قال شعبة: ما رأيت مثله، كان سيد الفقهاء"⁽³⁾، وقال عنه ابن حجر: "ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد"⁽⁴⁾.

قلت: ثقة حجة عابد.

الوجه الثاني- الوليد بن مسلم، وصدقته، عن ابن جابر؛ قال: كنا مع مكحول، فمر به خالد بن اللجلاج، فقال مكحول: يا أبا إبراهيم، حدثنا، فقال: حدثني ابن عايش الحضرمي، عن النبي ﷺ.

وفيه: عبد الرحمن بن عائش الحضرمي.

عبد الرحمن بن عائش الحضرمي: هو عبد الرحمن بن عائش بتحتانية ومعجمة الحضرمي أو السكسكي يقال له صحبة وقال أبو حاتم من قال في روايته سمعت النبي ﷺ فقد أخطأ ت⁽⁵⁾.

الوجه الثالث- جهم بن عبد الله اليمامي، وموسى بن خلف العمي، عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن جده مطور، عن أبي عبد الرحمن السكسكي، عن مالك بن يخامر، عن معاذ بن جبل، عن النبي ﷺ.

وفيه: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر.

عبد الرحمن بن يزيد بن جابر هو: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي أبو عتبة الشامي الداراني ثقة، من السابعة، مات سنة بضع وخمسين ع⁽⁶⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص5518/453).

(2) انظر: المرجع السابق، (117).

(3) الذهبي، الكاشف (260/1-261).

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب (117).

(5) المرجع السابق، (ص3911/343).

(6) المرجع نفسه، (ص4041/353).

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن أبي قلابه، عن خالد بن اللجلاج، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجعة، قال الدارقطني⁽¹⁾: "وَهُوَ غَلَطٌ وَالْمَحْفُوظُ أَنَّ خَالِدَ بْنَ اللَّجْلَاجِ رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِشٍ وَوَهْمٌ فِي قَوْلِهِ: ابْنُ عَبَّاسٍ"، وقال أيضاً⁽³⁾: "والصحيح: عن ابن عائش"، وقال أبو حاتم: "وقتاده يُقال: لم يسمع من أبي قلابه إلا أحرفاً؛ فإنه وقع إليه كتاب من كتب أبي قلابه، فلم يميزوا بين عبد الرحمن بن عائش، وبين ابن عباس"، وقال أبو زرعة الدمشقي⁽⁴⁾: "قلت لأحمد: ابن جابر يحدث عن خالد فذكره، ويحدث به قتادة عن أبي قلابه فذكره. فقال: القول ما قال ابن جابر".

الوجه الثاني - الوليد بن مسلم، وصدقة، عن ابن جابر؛ قال: كنا مع مكحول، فمر به خالد بن اللجلاج، فقال مكحول: يا أبا إبراهيم، حدثنا، فقال: حدثني ابن عائش الحضرمي، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه بالمقارنة مع الوجه الأول أقرب إلى الصواب ولكنها مضطربة أيضاً، قال أبو زرعة الدمشقي⁽⁵⁾: "قلت لأحمد: ابن جابر يحدث عن خالد فذكره، ويحدث به قتادة عن أبي قلابه فذكره. فقال: القول ما قال ابن جابر"، وقال الدارقطني⁽⁶⁾: "وَالْمَحْفُوظُ أَنَّ خَالِدَ بْنَ اللَّجْلَاجِ رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِشٍ"، قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ خَزِيمَةَ⁽⁷⁾: "رَوَايَةُ يَزِيدَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ".

(1) ابن الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (20 / 1).

(2) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (136 / 12).

(3) المرجع السابق، (240 / 12).

(4) المزي، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (383/4).

(5) المرجع السابق.

(6) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (136 / 12).

(7) ابن خزيمة، التوحيد (57/540 / 2).

حتى وإن رجح العلماء هذا الوجه على الوجه السابق إلا أن أبا حاتم قال⁽¹⁾:
 "عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَائِشٍ لَيْسَتْ لَهُ صُحْبَةٌ" أي أنه لم يسمع من النبي ﷺ، وقال الدارقطني⁽²⁾⁽³⁾:
 "وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ يَخَامِرَ عَنْ مُعَاذٍ"، وقال
 الترمذي⁽⁴⁾: "سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَائِشٍ لَمْ يُدْرِكِ النَّبِيَّ ﷺ.
 وَحَدِيثُ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ غَيْرُ صَحِيحٍ".

الوجه الثالث - جَهْضُمُ بن عبد الله اليمامي، وموسى بن خلف العمي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي
كَثِيرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَامٍ، عَنْ جَدِّهِ مَمْطُورٍ، عَنْ أَبِي عبد الرحمن السَّكْسَكِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ يَخَامِرٍ،
عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة وذكره "أبي عبد الرحمن السكسكي" وَإِنَّمَا أَرَادَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ،
 وَهُوَ ابْنُ عَائِشٍ" كما قال الدارقطني⁽⁵⁾، وقال البخاري⁽⁶⁾: "وَالْحَدِيثُ الصَّحِيحُ مَا رَوَاهُ جَهْضُمُ بْنُ
 عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ حَدِيثُ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ هَذَا"، وقال الدارقطني⁽⁷⁾: "وروى هذا الحديث
 يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، فَحَفِظَ إِسْنَادَهُ".

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الوجه الرابع - الثالث - وإسناده حسن؛ لأن فيه جهضم بن عبد الله وهو صدوق⁽⁸⁾. وقال
 الترمذي⁽⁹⁾: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: «هَذَا
 حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»، ولكن لا أعلم مقصد ابن الجوزي بقوله⁽¹⁰⁾: "أَصْلُ هَذَا الْحَدِيثِ وَطُرُقُهُ
 مُضْطَرِبَةٌ"، قال الدارقطني⁽¹¹⁾: "كُلُّ أَسَانِيدِهِ مُضْطَرِبَةٌ لَيْسَ فِيهَا صَحِيحٌ قَالَ وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ أَنَسٍ

(1) ابن أبي حاتم، المراسيل (ص124).

(2) ابن الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (1/ 20).

(3) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (12/ 240).

(4) الترمذي، العلل الكبير = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص356).

(5) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (6/ 57).

(6) الترمذي، العلل الكبير = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص356).

(7) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (6/ 56).

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص982/143).

(9) الترمذي، سنن الترمذي ت شاكر (5/ 369).

(10) ابن الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (1/ 20).

(11) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (6/ 57).

وَرَوَى عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْجَلَّاجِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ غَلَطٌ، وَالْمَحْفُوظُ أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْجَلَّاجِ رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِشٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ يَخَامِرٍ عَنْ مُعَاذٍ وَقَالَ أَبُو بَكْرِ النَّيْهَقِيُّ⁽¹⁾ قَدْ رُوِيَ مِنْ أَوْجِهٍ كُلِّهَا ضِعَافٌ".
وحكم عليه الألباني بالصحة⁽²⁾.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

قول أبي حاتم أشبهه عن "الوجه الثاني" أي مقارنة بالوجه الأول أي أقرب إلى الصواب وهو ليس بالصواب لأن فيه اضطراباً، وقوله عن "الوجه الثالث" أشبهه أي بالمقارنة مع الوجه الثاني الذي رجحه على الوجه الأول فهو الأقرب إلى الصواب؛ بل لعله أن يكون هو الصواب والله أعلم، ولكن الدارقطني حكم على جميع الوجوه بأنها مضطربة.

حديث [4]

قال ابن أبي حاتم⁽³⁾: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبد الله بن رجاء، وأبو نُعَيْمٍ؛ قالَا: حَدَّثَنَا ربيعة بن عُبَيْدِ الكِنَانِي، عَنِ الْمُنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو؛ قَالَ: حَدَّثَنَا زُرُّ بْنُ حُبَيْشٍ؛ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ، فَسَأَلَهُ عَنْ وُضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ ثَلَاثًا، وَذَكَرَ أَنَّهُ مَسَحَ بِرَأْسِهِ حَتَّى أَلَمَ أَنْ يَقْطُرَ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا كَانَ وُضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟
قَالَ أَبِي: إِنَّمَا يُرَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الْمُنْهَالِ، عَنْ أَبِي حَيَّةِ الْوَادِعِيِّ، عَنْ عَلِيِّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَهُوَ أَشْبَهُ.

أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ؛ قَالَ: ثنا به أبي؛ قَالَ: حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ يَمَانَ؛ قَالَ: نا عَمْرُو بْنُ ثَابِتٍ، عَنِ الْمُنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي حَيَّةِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
قلتُ أنا: أما عبد الله بن رجاء: فحدَّثني أبي عنه؛ قال: نا ربيعة بن عُبَيْدٍ، عَنِ الْمُنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو.

وأما أبو نُعَيْمٍ: فحدَّثنا أبي؛ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ؛ قَالَ: ثنا ربيعة الكِنَانِي، عَنِ الْمُنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو.

(1) ابن الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (1/ 20).

(2) الألباني، صحيح وضعيف سنن الترمذي (7/ 3235، 3236).

(3) ابن أبي حاتم، علل الحديث (1/ 437+438+439/ 28).

فَسَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: هُوَ رَبِيعَةُ بْنُ عُبَيْدٍ.

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: رَبِيعَةُ بْنُ عُثْبَةَ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- المنهال بن عمرو؛ قَالَ: حَدَّثَنَا زُرُّ بْنُ حُبَيْشٍ؛ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَسَأَلَهُ عَنْ وُضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

الوجه الثاني- المنهال بن عمرو، عَنْ أَبِي حَيَّةِ الْوَادِعِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- المنهال بن عمرو؛ قَالَ: حَدَّثَنَا زُرُّ بْنُ حُبَيْشٍ؛ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَسَأَلَهُ عَنْ وُضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

أخرجه أبو داود في سننه ت الأرئوط (1/ 114/82)، وأحمد في مسنده ط الرسالة (2/ 873/221)، والبخاري في مسنده (2/ 561/183)، والطبراني في المعجم الأوسط (4/ 3736/110)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 352/121)، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان (1/ 267)، من طريق ربعة عنه به.

الوجه الثاني- المنهال بن عمرو، عَنْ أَبِي حَيَّةِ الْوَادِعِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (4/ 228)، وذكره الدارقطني في أطراف الغرائب والأفراد-ت السريع (1/ 442/116)، من طريق عمرو بن ثابت عنه به.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- المنهال بن عمرو؛ قَالَ: حَدَّثَنَا زُرُّ بْنُ حُبَيْشٍ؛ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَسَأَلَهُ عَنْ وُضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

يرويه عن المنهال: ربعة بن عُبَيْدٍ الْكِنَانِي.

ربعة بن عُبَيْدٍ الْكِنَانِي هو: ربعة بن عتبة ويقال ابن عبيد الكِنَانِي الكوفي، من السادسة د عس⁽¹⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص1912/207).

قال يحيى بن معين⁽¹⁾: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾، وقال العجلي: ثقة⁽³⁾، وقال أبو حاتم⁽⁴⁾: شيخ، وقال الذهبي⁽⁵⁾: ثقة، وقال ابن حجر⁽⁶⁾: صدوق.

قلت: صدوق.

الوجه الثاني- المنهال بن عمرو، عَنْ أَبِي حَيَّةِ الْوَادِعِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن المنهال: عمرو بن ثابت.

عمرو بن ثابت: وهو ابن أبي المقدام الكوفي مولى بكر بن وائل من الثامنة، مات سنة اثنتين وسبعين د فق⁽⁷⁾.

قال أبو داود⁽⁸⁾: من شرار الناس، وقال يحيى بن معين⁽⁹⁾: عمرو بن ثابت بن أبي المقدام، ليس بثقة ولا مأمون، وقال ابن حجر⁽¹⁰⁾: ضعيف رمي بالرفض.

قلت: ضعيف.

من دار عليه الإسناد: المنهال بن عمرو.

المنهال بن عمرو الأسدي مولاهم الكوفي، من الخامسة خ 4⁽¹¹⁾.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/ 478).

(2) ابن حبان، الثقات (8/ 13222/240).

(3) العجلي، الثقات ط الباز (ص158).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/ 478).

(5) الذهبي، الكاشف (1/ 1551/393).

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص1912/207).

(7) المرجع السابق، (ص419) 4995.

(8) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الأجرى للإمام أبي داود السجستاني - ط الفاروق (ص73) 333.

(9) ابن معين، التاريخ والعلل عن يحيى بن معين رواية الدوري - ط الفاروق الحديثة (1/ 377) 2552.

(10) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص419) 4995.

(11) المرجع السابق، (ص547) 6918.

قال ابن معين⁽¹⁾: ثقة، وقال ابن عدي⁽²⁾: أتى شُعْبَةُ المنهال بن عمرو فسمع صوتاً فتركه يعني الغناء، وذكره الذهبي⁽³⁾ في من تكلم فيه وهو موثق، وقال: وثقه ابن معين وغيره وغمره شعبة وغيره، وقال الجوزجاني⁽⁴⁾: سيئ المذهب، وقال ابن حجر⁽⁵⁾: صدوق ربما وهم.

قلت: صدوق ربما وهم.

رابعاً- الرواية الراجعة:

الوجه الأول- المنهال بن عمرو؛ قال: حدثنا زرُّ بن حُبَيْش؛ قال: جاء رجلٌ إلى عليّ بن أبي طالب، فسأله عن وُضوءِ رسولِ الله ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة؛ لأن هذا السند تفرد به المنهال عن غيره وخالف فيه الثقات، ورواه عن زر، ولم يثبت هذا الإسناد، قال البزار⁽⁶⁾: "وَلَا نَعْلَمُ رَوَى الْمِنْهَالُ، عَنْ زِرِّ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ حَدِيثًا مُسْنَدًا إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ"، والعلة هنا ليست من تلميذ المنهال "ربيعه" لأنه صدوق، لكن المشكلة هي من المنهال بن عمرو نفسه فقد وهم في هذا الحديث ورواه عن زر، والصحيح ما روي عن أبي حية كما سأوضح في الوجه الثاني.

الوجه الثاني- المنهال بن عمرو، عَنْ أَبِي حَيَّةِ الْوَادِعِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، وإن كان "عمرو بن ثابت" ضعيفاً، فهي أقرب إلى رواية الثقات الذين رووه بإسناد أفضل عن "أبي حية"، وذكر الدارقطني في علله وجوهاً عديدة من الاختلاف في رواية هذا الحديث، ثم قال: "وأصحها كلها قول من قال: عن أبي حية عن علي أنه توضأ ثلاثاً ثلاثاً"⁽⁷⁾.

(1) ابن معين، التاريخ والعلل عن يحيى بن معين رواية الدوري - ط الفاروق الحديثة (1/ 308) 1987.

(2) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (8/ 41).

(3) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق ت أمير (ص182) 345.

(4) الجوزجاني، أحوال الرجال = التراجم (ص73).

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص547) 6918.

(6) البزار، مسند البزار = البحر الزخار (2/ 561/183).

(7) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (4/ 192).

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثانية، وإسنادها ضعيف لتقرد "عمرو بن ثابت" وهو ضعيف.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

أي إن رواية "عمرو بن ثابت عن المنهال عن أبي حية" وإن كان عمرو "ضعيفاً"؛ إلا أنها هي الأقرب إلى الروايات الصحيحة والمشهورة، وأن رواية المنهال عن زر هي غير ثابتة.

حديث [5]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي وأبا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ شَيْبَانُ النَّحْوِيُّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ⁽²⁾؟
قَالَ أَبِي: هَذَا خَطَأٌ؛ إِنَّمَا هُوَ: قَتَادَةُ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛
وهذا أشبه.

أولاً - الروايات المعلّة:

الوجه الأول - قَتَادَةُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

الوجه الثاني - قَتَادَةُ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانياً - تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - قَتَادَةُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

أخرجه النسائي في سننه (1/ 180) 347، وأحمد في مسنده مخرجاً (43/ 401)
26393، والطبراني في المعجم الأوسط (9/ 126) 9316، وابن الأعرابي في معجمه (3/ 1041) 2239، أربعتهم من طريق شيبان عنه به.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (1/ 460+461/ 41).

(2) قال الخطابي: وأما المَدُّ فهو رُبْعُ الصَّاعِ ويقال إنه مُقَدَّرٌ بِأَنْ يُمَدَّ الرَّجُلُ يَدَيْهِ فَيَمْلَأُ كَفَّيْهِ طَعَامًا؛ وَلِذَلِكَ سُمِّيَ مُدًّا. الخطابي، غريب الحديث (1/ 248).

الوجه الثاني - قَتَادَةُ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أبو داود في سننه (1/ 23) 92، وابن ماجه في سننه ت الأرنبوط (1/ 180) 268، وأحمد في مسنده مخرجا (41/ 385+384) 24898+24897، (43/ 123) 25975، (43/ 147) 26019، ثلاثتهم من طريق همام عنه به.

وأخرجه النسائي في سننه (1/ 179) 346، من طريق سعيد عنه به.

وأخرجه أحمد في مسنده مخرجا (41/ 385) 24898، (43/ 222) 26120، من طريق أبان، وفي (43/ 30) 25836، من طريق حماد بن سلمة، وفي (43/ 123+122) 25974+25975+25976، من طريق سعيد. ثلاثتهم عنه به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول: قَتَادَةُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

يرويه عن قتادة: شيبان النحوي.

شيبان بن عبد الرحمن التميمي مولاهم النحوي: أبو معاوية البصري نزيل الكوفة صاحب كتاب، يقال إنه منسوب إلى نحوه بطن من الأزدي لا إلى علم النحو، من السابعة، مات سنة أربع وستين ع⁽¹⁾.

قال ابن سعد⁽²⁾: وَكَانَ ثِقَةً كَثِيرَ الْحَدِيثِ، وقال أبو حاتم⁽³⁾: حسن الحديث صالح الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أحمد بن حنبل⁽⁴⁾: شيبان ثبت في المشايخ كلهم، صاحب كتاب صحيح، حديثه صالح، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾، وقال الذهبي⁽⁶⁾: ثقة حجة، قال أبو حاتم وحده يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أيضاً⁽⁷⁾: الإمام، الحافظ، الثقة، وقال ابن حجر⁽⁸⁾: ثقة.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص269) 2833.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى ط دار صادر (6/ 377).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (4/ 356).

(4) المرجع السابق، (4/ 356).

(5) ابن حبان، الثقات - ط العلمية = التراجم (ص2).

(6) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق ت أمير (ص101) 162.

(7) الذهبي، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (7/ 406).

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص269) 2833.

قلت: ثقة.

الوجه الثاني - قتادة، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن قتادة: همام وأيوب وسعيد وأبان.

أيوب السخثياني: وهو أيوب بن أبي تميمة: كيسان السخثياني، أبو بكر البصري، مولى عنزة، ويقال مولى جهينة، ولد عام 66 هـ، من الخامسة، وتوفي عام 131 هـ، ع⁽¹⁾. قال عنه الذهبي: "الإمام، قال شعبة: ما رأيت مثله، كان سيد الفقهاء"⁽²⁾، وقال عنه ابن حجر: "ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد"⁽³⁾.

قلت: ثقة حجة عابد كبير القدر.

همام بن يحيى بن دينار العوذلي: بفتح المهملة وسكون الواو وكسر المعجمة [المحملي مولاهم] أبو عبد الله أو أبو بكر البصري من السابعة، مات سنة أربع أو خمس وستين ع⁽⁴⁾.

ذكره العقيلي في الضعفاء وقال⁽⁵⁾: "قيل ليزيد بن زريع، ما تقول في همام؟ فقال: كتابه صالح، وحفظه لا يسوى شيئاً، وقال عبد الرحمن بن مهدي، يقول: إذا حدث همام، من كتابه فهو صحيح، وكان يحيى لا يرضى كتابه، ولا حفظه، وقال: سمعت عفان قال: فكان همام لا يكاد يرجع إلى كتابه، ولا ينظر فيه، وكان يخالف فلا يرجع إلى كتابه، وكان يكره ذلك، قال: ثم رجع بعد فنظر في كتبه، فقال: يا عفان، كنا نخطئ كثيراً، فنستغفر الله، حدثنا عبد الله قال: وسمعت أبي يقول: ما رأيت يحيى بن سعيد أسوأ رأياً في أحد منه في حجاج بن أرطاة، ومحمد بن إسحاق، وليث، وهمام، لا يستطيع أحد أن يراجعهم فيهم".

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (117).

(2) الذهبي، الكاشف (260/1-261).

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (117).

(4) المرجع السابق، (ص 574) 7319.

(5) العقيلي، الضعفاء - ت السرساوي (300-303).

وقال يحيى بن معين⁽¹⁾: ثقة صالح، وقال أحمد بن حنبل⁽²⁾: ثبت في المشايخ كلهم، وقال علي بن المديني⁽³⁾: ثقة، ثبت، وقال العجلي⁽⁴⁾: ثقة، وقال أبو زرعة⁽⁵⁾: بصري لا بأس به، وقال أبو داود⁽⁶⁾: "سمعتُ القَعْنَبِيَّ قَالَ: رَأَيْتُ هَمَّامًا كَانَ رَجُلًا صَالِحًا، لَمْ أَرَوْ عَنْهُ شَيْئًا، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ⁽⁷⁾: ثَقَّةٌ صَدُوقٌ فِي حِفْظِهِ شَيْءٌ، وَهُوَ فِي قِتَادَةِ أَحَبِّ إِلَيَّ مِنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ وَمِنْ أَبَانَ الْعِطَارِ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ⁽⁸⁾: سَأَلَ أَبِي عَنْ هَمَامٍ وَأَبَانَ الْعِطَارِ: مَنْ تَقَدَّمَ مِنْهُمَا؟ قَالَ: هَمَامٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مَا حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ، وَإِذَا حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ فَهُمَا مُتَقَارِبَانِ فِي الْحِفْظِ وَالْغُلْطِ"، وقال ابن حجر: "ثقة ربما وهم".

قلت: ثقة فيما حدث به من كتابه، ويهم إذا حدث من حفظه.

سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري: مولا هم أبو النضر البصري ثقة حافظ له تصانيف [لكنه] كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة من السادسة، مات سنة ست وقيل سبع وخمسين ع⁽⁹⁾.

أبان بن يزيد العطار البصري: أبو يزيد ثقة له أفراد، من السابعة مات في حدود الستين خ م د ت س⁽¹⁰⁾.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - قَتَادَةُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه شاذة، فقد تفرد بها شيبان النحوي وخالف الثقات في إسنادها.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (9/ 108).

(2) المرجع السابق، (9/ 108).

(3) ابن المديني، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني - ط الفاروق (ص34) 34.

(4) العجلي، الثقات ط الباز (ص461) 1751.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (9/ 109).

(6) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص256) 342.

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (9/ 109).

(8) المرجع السابق، (9/ 109).

(9) المرجع نفسه، (ص239) 2365.

(10) المرجع نفسه، (ص87) 143.

الوجه الثاني- قَتَادَةُ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة فقد رواها الثقات الأثبات عن قتادة فقد قال ابن المبارك⁽¹⁾: "همام ثبت في قَتَادَةَ"، وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسُ⁽²⁾: "الأثبات من أصحاب قتادة: ابن أبي عَرُوبَةَ، وهشام، وشعبة، وهمام"، وقال ابن حجر عن سعيد بن أبي عروبة⁽³⁾: "وكان من أثبت الناس في قتادة"، وذكر الدارقطني في علله أوجه الاختلاف على هذا الحديث ثم قال: "وَالْقَوْلُ قول من قال: عن قتادة، عن صفية بنت شيبة، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا"⁽⁴⁾.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة -الثانية، وإسنادها صحيح رجالها ثقات.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم في هذا الحديث إسناد "قتادة عن صفية بنت شيبة عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا" على الإسناد الذي تفرد به "شيبان" مع أنه ثقة؛ فيعد إسناد شيبان -شاذاً- لأنه خالف الثقات، وأثبت الناس عن قتادة مثل: "همام وابن أبي عروبة".

حديث [6]

قال ابن أبي حاتم⁽⁵⁾: وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ، وَحَرَمِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: اسْتَنْزَهُوا مِنَ الْبَوْلِ؛ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ؟

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: قَالَ أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، بِهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا؛ وَهَذَا أَشْبَهُهُ عِنْدِي.

(1) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (8/ 443).

(2) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (30/ 308).

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص239) 2365.

(4) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (12/ 132).

(5) ابن أبي حاتم، علل الحديث (1/ 461+462/ 42).

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: الْمَحْفُوظُ: عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ، وَقَصَّرَ أَبُو سَلَمَةَ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- حمّاد بن سَلَمَةَ، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

الوجه الثاني- حمّاد، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- حمّاد بن سَلَمَةَ، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

تفرد بذكره أبو حاتم الرازي في العلل.

الوجه الثاني- حمّاد، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا.

تفرد بذكره أبو حاتم الرازي في العلل.

ثالثًا- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- حمّاد بن سَلَمَةَ، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

تفرد بذكره أبو حاتم الرازي في العلل.

الوجه الثاني- حمّاد، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا.

تفرد بذكره أبو حاتم الرازي في العلل.

رابعًا- الرواية الراجعة:

الوجه الأول- حمّاد بن سَلَمَةَ، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

هذا الوجه غير راجح فقد تفرد بذكره أبو حاتم الرازي.

الوجه الثاني- حمّاد، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا.

الرواية من هذا الوجه أقرب للصواب وهي الراجعة؛ ولكنّ أبا حاتم تفرد بها، والدارقطني

"روى عن قتادة عن أنس وقال المَحْفُوظُ مُرْسَلٌ"⁽¹⁾.

(1) الدارقطني، السنن (1/ 231) 459.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثانية، وإسنادها ضعيف فهو إسناد مرسل.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

أراد أبو حاتم في قوله أشبهه أي أنه أقرب إلى الروايات الصحيحة، وهي رواية قتادة عن أنس مرسلاً كما ذكر الدارقطني في سننه، فقد رجح المرسل على الموصول.

حديث [7]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ سَهْلُ بْنُ حَمَّادٍ أَبُو عَتَّابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: إِذَا وَقَعَ الدُّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ، فَلْيَغْمِسْهُ فِيهِ؛ فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءً، وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ؟

فَقَالَ أَبِي وَأَبُو زُرْعَةَ جَمِيعًا: رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.
قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: وَهَذَا الصَّحِيحُ.

وَقَالَ أَبِي: هَذَا أَشْبَهُ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَلَزِمَ أَبُو عَتَّابٍ الطَّرِيقَ؛ فَقَالَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه.

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هَذَا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى، أَخْطَأَ فِيهِ عَبْدِ اللَّهِ؛ وَالصَّحِيحُ: ثُمَامَةُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

أولاً - الروايات المعللة:

الوجه الأول - ثُمَامَةُ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

الوجه الثاني - ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

ثانيًا - تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول - ثُمَامَةُ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (1/ 467+468/46).

أخرجه البزار في مسنده = البحر الزخار (13 / 500) 7323، من طريق أبي عتاب عن عبد الله بن المثني عنه به.

الوجه الثاني - ثَمَامَة بن عبد الله، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

أخرجه أحمد في مسنده ط الرسالة (13 / 19) 7572، و(14 / 295) 8657، و(15 / 9036)، والدارمي في مسنده ت الزهراني (2 / 664) 2060، كلهم من طريق حماد بن سلمة عنه به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - ثَمَامَة، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

يرويّه عن ثَمَامَة: أبو عتاب عن عبد الله بن المثني.

سهل بن حماد أبو عتاب: بمهملة ومثناة ثم موحدة الدلال البصري من التاسعة، مات سنة ثمان ومائتين وقيل قبلها م⁽¹⁾4.

قال أحمد بن حنبل⁽²⁾: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات⁽³⁾، وقال العجلي⁽⁴⁾: ثقة، وقال أبو زرعة وأبو حاتم⁽⁵⁾: صالح الحديث، وقال الذهبي⁽⁶⁾: صدوق، وقال ابن حجر⁽⁷⁾: صدوق.

قلت: صدوق.

عبد الله بن المثني بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري أبو المثني البصري من السادسة خ ت ق⁽⁸⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص257) 2654.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (4 / 196).

(3) ابن حبان، الثقات (8 / 290) 13500.

(4) العجلي، الثقات ط الباز (ص209) 632.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (4 / 196).

(6) الذهبي، الكاشف (1 / 469).

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص257) 2654.

(8) المرجع السابق، (ص320) 3571.

قال يحيى بن معين⁽¹⁾: صالح، وقال العجلي⁽²⁾: ثَقَّةٌ، وقال أبو زرعة⁽³⁾: صالح، وقال أبو داود⁽⁴⁾: لا أخرج حديثه، وقال أبو حاتم الرازي⁽⁵⁾: صالح، ثم قال: شيخ، وقال العقيلي⁽⁶⁾: لا يتابع على أكثر حديثه، وقال: وكان ضعيفًا، منكر الحديث، وقال ابن حجر⁽⁷⁾: صدوق كثير الغلط.

قلت: صدوق كثير الغلط.

الوجه الثاني - ثُمَامَةُ بن عبد الله، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ  .

يُرويه عن ثُمَامَةَ: حماد بن سلمة.

حماد بن سلمة: سبق ترجمته في الحديث [2]، وهو ثقة تغير بأخرة.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - ثُمَامَةُ، عَنْ أَنَسٍ  ، عن النبي  .

الرواية من هذا الوجه غير راجحة فقد تفرد بها أبو عتاب "سهل بن حماد" عن عبد الله بن المثنى عن ثُمَامَةَ، ولزم أبو عتاب في هذه الرواية الطريقَ وسلك الجادة، فبذل أن يرويها عن ثُمَامَةَ عن أبي هريرة روى الإسناد المشهور والأسهل وهو ثُمَامَةُ عن أنس، وعبد الله بن المثنى صدوق كثير الخطأ.

الوجه الثاني - ثُمَامَةُ بن عبد الله، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ  .

الرواية من هذا الوجه راجحة؛ لأنها أقرب إلى الروايات الصحيحة التي تروى عن أبي هريرة مثل الرواية التي أخرجها الطحاوي⁽⁸⁾ يرويها حماد عن حبيب بن الشهيد...، وحماد هنا أضبط من عبد الله بن المثنى الذي أخطأ في إسناده، قال الدارقطني⁽⁹⁾: وَقَوْلُ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ،

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (5/ 177).

(2) العجلي، الثقات ط الدار (2/ 57) 960.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (5/ 177).

(4) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص 232).

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (5/ 177).

(6) العقيلي، الضعفاء (التأصيل) (2/ 411) 885.

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 320) 3571.

(8) الطحاوي، شرح مشكل الآثار (8/ 341) 3292.

(9) الدارقطني، علل الدارقطني = علل الواردة في الأحاديث النبوية (8/ 279) 1566.

علمًا أن ثمامة لم يسمع من أبي هريرة؛ لكن هذا الحديث روي من طريق أبي هريرة وهي الرواية الأشهر، ويحتمل أن يكون روي من طريق أنس كما قال الدارقطني⁽¹⁾: والقولان محتملان.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة -الثانية، وإسنادها ضعيف؛ لأن ثمامة لم يسمع من أبي هريرة، قال أبو حاتم⁽²⁾: "وروى عن أبي هريرة، مُرسلاً".

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

مقصد أبي حاتم من لفظة أشبهه في هذا الحديث، أن حديث "أبي هريرة" الذي يرويه "ثمامة" هو الأقرب إلى الطريق الصحيح، وأن حديث "أنس" ليس صحيحًا؛ لأن "أبا عتاب" سلك فيه الطريق السهل، وقال فيه: "ثمامة عن أنس" لشهرة هذا الطريق.

حديث [8]

قال ابن أبي حاتم⁽³⁾: وسألت أبي عن حديث رواه أحمَدُ بْنُ عَبْدِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ كَثِيرٍ - قَالَ أَبِي: وَهُوَ وَالِدُ كَثِيرِ بْنِ يَحْيَى بْنِ كَثِيرٍ، وَكُنْيَتُهُ: أَبُو النَّضْرِ، وَلَيْسَ بِالْعَنْبَرِيِّ - عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: تَوَضَّؤُوا مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ، وَلَا تَوَضَّؤُوا مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ؟

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: كُنْتُ أَنْكَرُ هَذَا الْحَدِيثَ؛ لَتَفَرُّدِهِ، فَوَجَدْتُ لَهُ أَصْلًا:

حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُصَفَّى، عَنْ بَقِيَّةٍ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي فُلَانٌ -سَمَاهُ- عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ مُحَارِبِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِهِ.

قال: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدِ الزُّهْرِيِّ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمِّي يَعْقُوبُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ؛ حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ النَّقْفِيُّ: أَنَّهُ سَمِعَ مُحَارِبَ بْنَ دِثَارٍ يَذْكُرُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، بِنَحْوِ هَذَا، وَلَمْ يَرْفَعْهُ.

(1) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (12/ 44) 2391.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (2/ 466).

(3) ابن أبي حاتم، علل الحديث (1/ 469+470+471/48).

قَالَ أَبِي: حَدِيثُ ابْنِ إِسْحَاقَ أَشْبَهُ، مَوْقُوفٌ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- عطاءُ بْنُ السَّائِبِ، عَنْ مُحَارِبٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- عطاءُ بْنُ السَّائِبِ، عَنْ مُحَارِبٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ. مَوْقُوفٌ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- عطاءُ بْنُ السَّائِبِ، عَنْ مُحَارِبٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه ابن ماجه في سننه ت الأرنؤوط (1/ 312) 497، والطرسوسي في مسند عبد الله بن عمر (ص: 23) 11، من طريق خالد بن يزيد عنه به.

وأخرجه الجرجاني في تاريخ جرجان (ص: 477) 956، من طريق عُبيدُ أَوْ عُتْبَةُ بْنُ قَيْسٍ الْهَاشِمِيُّ عنه به.

الوجه الثاني- عطاءُ بْنُ السَّائِبِ، عَنْ مُحَارِبٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ. -مَوْقُوفٌ-.

وأخرجه ابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (1/ 139) 32، من طريق محمد بن إسحاق بن يسار عنه به.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- عطاءُ بْنُ السَّائِبِ، عَنْ مُحَارِبٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويّه عن عطاء: خالد بن يزيد، وعُبيدُ أَوْ عُتْبَةُ بْنُ قَيْسٍ الْهَاشِمِيُّ.

خالد بن يزيد بن عمر بن هُبَيْرَةَ الْفَزَارِيِّ الْكُوفِيِّ، من الثامنة ق⁽¹⁾.

قال الذهبي⁽²⁾: روى عن عطاء بن السائب وعنه بقية ليس إلا ففيه جهالة، وقال ابن حجر⁽³⁾: مجهول الحال معروف النسب.

قلت: مجهول الحال.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص191) 1689.

(2) الذهبي، ميزان الاعتدال - العلمية (2/ 435).

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص191) 1689.

عُبَيْدٌ أَوْ عُثْبَةُ بْنُ قَيْسٍ الْهَاشِمِيُّ: لَا أَعْرِفُهُ وَلَمْ أَجِدْهُ.

الوجه الثاني - عطاءُ بنُ السائب، عن مُحارب، عن ابنِ عُمر. - لم يرفعه.

يرويه عن عطاء: محمد بن إسحاق.

محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلبى مولا هم المدني نزيل العراق إمام المغازي، من صغار الخامسة، مات سنة خمسين ومائة ويقال بعدها خت م⁽¹⁾ 4.

قال شعبة بن الحجاج: محمد بن إسحاق أمير المحدثين بحفظه⁽²⁾، وقال أبو عبد الله البوشنجي: هو عندنا ثقة ثقة⁽³⁾، ووثقه: ابن سعد⁽⁴⁾، وابن معين⁽⁵⁾، والعجلي⁽⁶⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁷⁾، وزاد ابن معين: "ولكنه ليس بحجة"⁽⁸⁾، وقال مرة: "وكان حسن الحديث"⁽⁹⁾، وقال ابن البرقي: لم أر أهل الحديث يختلفون في ثقته وحسن حديثه وروايته وفي حديثه عن نافع بعض الشيء⁽¹⁰⁾، وقال يعقوب بن شيبه: سألت علي بن المديني قلت: كيف حديث محمد بن إسحاق عندك صحيح؟ فقال: نعم، حديثه عندي صحيح⁽¹¹⁾، وقال البخاري: "رأيت علي بن عبد الله يحتج بحديث ابن إسحاق" ثم قال: "وقال علي عن ابن عيينة: ما رأيت أحداً يتهم ابن إسحاق"⁽¹²⁾، وقال صالح بن أحمد بن حنبل: عن علي بن المديني: سمعت سفيان وسئل عن محمد بن إسحاق قيل له: لم لم يرو أهل المدينة عنه؟ قال سفيان: جالست ابن إسحاق منذ بضع وسبعين سنة وما يتهمه أحد من أهل المدينة ولا يقول فيه شيئاً، قلت لسفيان: كان ابن إسحاق جالس فاطمة بنت المنذر؟ فقال: أخبرني ابن إسحاق أنها حدثته، وأنه دخل عليها⁽¹³⁾، وقال عبد الله بن أحمد بن

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 467) 5725.

(2) المزي، تهذيب الكمال (417/24).

(3) ابن حجر، تهذيب التهذيب (9/46).

(4) انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (321/7).

(5) الدوري، تاريخ يحيى بن معين (225/3).

(6) انظر: العجلي، الثقات (232/2).

(7) المرجع السابق، (380/7).

(8) انظر: الدوري، تاريخ يحيى بن معين (225/3).

(9) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (7/2).

(10) ابن حجر، تهذيب التهذيب (9/46).

(11) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (228-229/1).

(12) المرجع السابق، (231/1).

(13) قال الذهبي رحمه الله معلقاً: هو صادق في ذلك بلا ريب. الذهبي، سير أعلام النبلاء (37/7).

حنبل: حدثنا أبو بكر بن خالد الباهلي، قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: سمعت هشام بن عروة يقول: يحدث ابن إسحاق عن امرأتي فاطمة بنت المنذر والله إن رآها قط⁽¹⁾!، قال عبد الله بن أحمد: فحدثت أبي بحديث ابن إسحاق فقال: ولم ينكر هشام، لعله جاء فاستأذن عليها فأذنت له، أحسبه قال: ولم يعلم⁽²⁾، وقال شعبة بن الحجاج في موضع آخر، وابن معين، وأبو زرعة، والذهبي: "صدوق"⁽³⁾، وقال الإمام أحمد: "هو حسن الحديث"⁽⁴⁾، وقال ابن المديني: "صالح وسط"⁽⁵⁾، وقال محمد بن عبد الله بن نمير: "إذا حدث عن من سمع منه من المعروفين فهو حسن الحديث صدوق، وإنما أتى من أنه يحدث عن المجهولين أحاديث باطلة"⁽⁶⁾. وقال ابن معين: "لم يزل الناس يتقون حديث محمد بن إسحاق، وقال مرة أخرى يقول ليس بذاك هو ضعيف"⁽⁷⁾، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه⁽⁸⁾، وقال في موضع آخر: "محمد بن إسحاق ليس عندي في الحديث بالقوي ضعيف الحديث وهو أحب إلي من أفلح بن سعيد يكتب حديثه"⁽⁹⁾، وقال النسائي: "ليس بالقوي"⁽¹⁰⁾، وقال الدارقطني: "لا يحتج به، وإنما يعد به"⁽¹¹⁾، وقال حماد بن سلمة: "لولا الاضطراب ما حدثت عن محمد بن إسحاق"⁽¹²⁾. وقال أحمد بن حنبل: "إما في المغازي وأشباهه فيكتب، وإما في الحلال والحرام فيحتاج إلى مثل هذا - ومد يده وضم أصابعه"⁽¹³⁾، وقال الشافعي: "من أراد

(1) قال الذهبي رحمه الله معلقاً: هشام صادق في يمينه، فما رآها قط، ولا زعم الرجل أنه رآها، بل ذكر أنه حدثته، وقد سمعنا من عدة نسوة وما رأيتهن، وكذلك روى عدة من التابعين، وما رأوا لها صورة أبداً. الذهبي، سير أعلام النبلاء (37/7).

(2) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (222/1-223).

(3) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (192/7)؛ والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (7/2)؛ والذهبي، الكاشف (156/2).

(4) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (223/1).

(5) ابن أبي شيبة، سؤالات ابن أبي شيبة (ص 89).

(6) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (7/2).

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (194/7).

(8) المرجع السابق، (192/7).

(9) المرجع نفسه، (194/7).

(10) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 90).

(11) البرقاني، سؤالات البرقاني (ص 58).

(12) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (193/7).

(13) البرقاني، سؤالات البرقاني (ص 58).

أن يتبحر في المغازي فهو عيال على محمد بن إسحاق⁽¹⁾. وقال مالك عنه: "دجال من الدجاجة"⁽²⁾؛ لأنه لم يكن أحد أعلم بأنساب الناس وأيامهم من محمد بن إسحاق وكان يزعم أن مالك مولى ذي صبح، وكان مالك يزعم من أنفسهم فلما صنف مالك الموطأ قال انتوني به فإني بيطاره فتكلم مالك فيه، ثم عزم محمد بن إسحاق على الخروج إلى العراق فتصالحا حينئذ فأعطاه مالك عند الوداع خمسين ديناراً نصف ثمرته تلك السنة، وكان مالك لم يقدر به من أجل الحديث إنما قدح به من أجل أنه يتتبع غزوات النبي ﷺ من أبناء اليهود⁽³⁾. وقال أبو زرعة: "ذاكرت دحيماً قول مالك، يعني فيه، فرأى أن ذلك ليس للحديث إنما هو لأنه اتهمه بالقدر"⁽⁴⁾، وقال يحيى بن سعيد القطان قلت لهشام بن عروة: إن ابن إسحاق يحدث عن فاطمة بنت المنذر، قال كان يصل إليها؟ فعلق عليه ابن أبي حاتم هذا الذي قاله ليس مما يجرح به الإنسان في الحديث؛ لأن الأسود وعلمة من أهل العراق حدثا عن عائشة، ولم يروها ولكن سمع صوتها وكذلك ابن إسحاق سمعه منها وبينهما ستار⁽⁵⁾. وقال أبو حفص الفلاس: "كنا عند وهب بن جرير فأنصرفنا من عنده فمررنا بيحيى بن سعيد القطان فقال أين كنتم؟ قلنا كنا عند وهب بن جرير يعني يقرأ علينا كتاب المغازي عن أبيه عن ابن إسحاق، قال تتصرفون من عنده بكذب كثير"⁽⁶⁾؛ لأنه كان يتتبع غزوات النبي ﷺ من أبناء اليهود⁽⁷⁾، وقال إبراهيم بن منذر: "إنه ابن عيينة قال: ما يقول أصحابك في محمد بن إسحاق؟ قال قلت يقولون إنه كذاب قال لا تقل ذلك"⁽⁸⁾، وقال حنبل بن إسحاق: سمعت أبا عبد الله يقول: ابن إسحاق ليس بحجة⁽⁹⁾، وقال هشام بن عروة: ذاك كذاب⁽¹⁰⁾، وقال أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد: سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل وسأله رجل عن محمد بن إسحاق، فقال له: كان أبي يتبع حديثه فيكتبه كثيراً بالعلو والنزول ويخرجه في المسند، وما رأيته

(1) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (7/2).

(2) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (193/7).

(3) ينظر: ابن حبان، الثقات (382/7).

(4) المزي، تهذيب الكمال (417/24).

(5) ينظر: ابن حبان، الثقات (381/7).

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (193/7).

(7) ينظر: ابن حبان، الثقات (382/7).

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (193/7).

(9) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (230/1).

(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (193/7).

أنفى حديثه قط، قيل له: يحتج به؟ قال: لم يكن يحتج به في السنن⁽¹⁾، وقال ابن حجر: إمام المغازي، صدوق يدلّس ورمي بالتشيع والقدر⁽²⁾.

قلت: إمام في المغازي، صدوق حسن الحديث إن شاء الله، وممن رماه بالتدليس الإمام أحمد⁽³⁾ وغيره⁽⁴⁾؛ لذلك ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من طبقات المدلسين⁽⁵⁾، التي لا بدّ من التصريح فيها بالسماع لقبول حديثها، وأما بدعته فلا تضر؛ لأنه لم ينص أحد على دعوته لبدعة.

رابعاً- الرواية الراجعة:

الوجه الأول- عطاء بن السائب، عن مُحارب، عن ابنِ عُمَرَ، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة؛ لأن الرواة عن عطاء بن السائب مجهولون فلا يصح وصله.

الوجه الثاني- عطاء بن السائب، عن مُحارب، عن ابنِ عُمَرَ. -لم يرفعه-.

الرواية من هذا الوجه راجحة؛ لأن الراوي عن عطاء هو محمد بن إسحاق وقد صرح فيها بالتحديث فزالت علة تدليسه.

خامساً- الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة-الثانية، وإسنادها حسن لوجود محمد بن إسحاق وهو صدوق مدلس من الرابعة لكنه صرح بالتحديث.

قال ابن المنذر⁽⁶⁾: "وَهَذَا قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ صَاحِبِ الْمَغَازِي، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو خَيْثَمَةَ وَيَحْيَى، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: فِيهِ حَدِيثَانِ صَحِيحَانِ حَدِيثُ الْبَرَاءِ وَحَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: قَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ".

(1) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (230/1).

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص467).

(3) العقيلي، الضعفاء (4/1200).

(4) انظر: أبو زرعة العراقي، المدلسين (ص81) رقم 51؛ والسبط ابن العجمي، التبيين لأسماء المدلسين (ص47)

رقم 60؛ والسيوطي، أسماء المدلسين (ص81) رقم 45.

(5) ابن حجر، طبقات المدلسين (ص51) رقم 125.

(6) ابن المنذر، الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (1/139)

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

أي أن الرواية الموقوفة هي الراجحة؛ لأن في الرواية الأولى راويين مجهولين، أما الثانية ففيها ابن إسحاق عن عطاء وقد صرح بالسماع.

حديث [9]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ؛ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ قَوْمًا يَكْرَهُونَ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ بِالْعَائِطِ، فَقَالَ: حَوِّلُوا مَقْعَدَتِي إِلَى الْقِبْلَةِ؟

قَالَ أَبِي: فَلَمْ أَزَلْ أَقْفُو أَثَرَ هَذَا الْحَدِيثِ، حَتَّى كَتَبْتُ بِمَصْرِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ بَكْرِ بْنِ مُصَرٍّ - أَوْ غَيْرِهِ - عَنْ بَكْرِ بْنِ مُصَرٍّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، مَوْقُوفًا؛ وَهَذَا أَشْبَهُ.

أولاً - الروايات المعللة:

الوجه الأول - عِرَاكِ بْنُ مَالِكٍ؛ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ.

الوجه الثاني - عِرَاكِ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ. مَوْقُوفًا.

ثانيًا - تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول - عِرَاكِ بْنُ مَالِكٍ؛ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ.

أخرجه الترمذي في العلل الكبير = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص: 24) 6، وابن ماجه في سننه (1/ 117) 324، وأحمد في مسنده مخرجا (42/ 329) 25511، و(43/ 31) 25837، و(43/ 75) 25899، و(43/ 151) 26027، والدارقطني في سننه (1/ 95) 167، و(1/ 95) 166، وابن أبي شيبة في مصنفه (1/ 140) 1613، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 150) 441، وأبو داود الطيالسي في مسنده (3/ 128)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (2/ 507+508)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (4/ 234) 6595، وابن شاهين في ناسخ

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (1/ 472/50).

الحديث ومنسوخه (ص: 84) 83، وابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (1/ 326) 261، من طريق خالد بن أبي الصلت عنه به.

وأخرجه الترمذي في العلل الكبير = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص: 24)، والدارقطني في سننه (1/ 94) 163+164+165+166، وإسحاق بن راهويه في مسنده (2/ 507)، والباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز (ص: 184) 95، من طريق خالد بن مهران الحذاء. وأخرجه الدارقطني في سننه (1/ 96) 168، وابن أبي شيبه في مصنفه (1/ 140) 1612، وقال فيه "خالد الحذاء عن رجل"، فلعله خالد بن أبي الصلت كما في الروايات الأخرى.

الوجه الثاني - عراك بن مالك، عن عروة، عن عائشة. موقوفاً.

أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (4/ 234) 6598، من طريق خالد بن أبي الصلت عنه به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - عراك بن مالك؛ قال: سمعت عائشة تقول: سمع النبي ﷺ.

يروي عن عراك بن مالك: خالد الحذاء، خالد بن أبي الصلت.

خالد بن مهران أبو المنازل بفتح الميم وقيل بضمها وكسر الزاي البصري الحذاء بفتح المهملة وتشديد الذال المعجمة قيل له ذلك؛ لأنه كان يجلس عندهم، وقيل لأنه كان يقول أخذ على هذا النحو وهو ثقة يرسل من الخامسة، [وقد] أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم من الشام وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان ع⁽¹⁾، وبالنسبة لوصفه بالتدليس قال أبو حاتم: "مَا أَرَى خَالِدًا الْحَذَاءَ سَمِعَ مِنَ الْكُوفِيِّينَ مِنْ رَجُلٍ أَقْدَمَ مِنْ أَبِي الضَّحِّيِّ وَقَدْ حَدَّثَ عَنِ الشَّعْبِيِّ وَمَا أَرَاهُ سَمِعَ مِنْهُ"⁽²⁾.

خالد بن أبي الصلت البصري مدني الأصل كان [عاملاً] من جهة عمر بن عبد العزيز بواسط، وهو مقبول من السادسة ق⁽³⁾.

الوجه الثاني - عراك بن مالك، عن عروة، عن عائشة. موقوفاً.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص191) 1680.

(2) ابن أبي حاتم، المراسيل (ص54) 190.

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص188) 1643.

يرويه عن عراك بن مالك: جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، وخالد بن أبي الصلت.

جعفر بن ربيعة بن شرحبيل بن حسنة الكندي أبو شرحبيل المصري، ثقة من الخامسة، مات سنة ست وثلاثين ومائة ع⁽¹⁾.

خالد بن أبي الصلت: سبق ترجمته في الوجه الأول من الحديث نفسه، وهو مقبول.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - عِرَاكُ بْنُ مَالِكٍ؛ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، وهذا الوجه رواه "خالد الحذاء" عن "عراك"، وهذا لا يستقيم لقول الدارقطني⁽²⁾: "بَيْنَ خَالِدٍ وَعِرَاكٍ خَالِدُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ"، وفي رواية أخرى "أبهم" خالد الحذاء الذي روى عنه فقال عن "رجل"، وفي بعض الروايات نشط "خالد الحذاء" فرواه عن "خالد بن أبي الصلت"، وخالد بن أبي الصلت لم يضبط إسناده فأسقط الواسطة التي بين عِرَاكٍ وعائشة وهو "عروة"، قال ابن القَيِّم⁽³⁾ رَحِمَهُ اللهُ فِي تَأْكِيدِهِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ: "وَقَالَ بَعْضُ الْخُفَّاطِ: هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ، وَلَهُ عِلَّةٌ لَا يَدْرِكُهَا إِلَّا الْمَعْتَنُونَ بِالصَّنَاعَةِ، الْمُعَانُونَ عَلَيْهَا؛ وَذَلِكَ أَنَّ خَالِدَ بْنَ أَبِي الصَّلْتِ لَمْ يَحْفَظْ مَتْنَهُ، وَلَا أَقَامَ إِسْنَادَهُ".

الوجه الثاني - عِرَاكُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ. موقوفاً.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فرواية عائشة الموقوفة رواها جعفر بن ربيعة وهو صاحب عراك قال ابن القيم⁽⁴⁾: "وَقَالَ بَعْضُ الْخُفَّاطِ: هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ، وَلَهُ عِلَّةٌ لَا يَدْرِكُهَا إِلَّا الْمَعْتَنُونَ بِالصَّنَاعَةِ، الْمُعَانُونَ عَلَيْهَا؛ وَذَلِكَ أَنَّ خَالِدَ بْنَ أَبِي الصَّلْتِ لَمْ يَحْفَظْ مَتْنَهُ، وَلَا أَقَامَ إِسْنَادَهُ خَالَفَهُ فِيهِ الثَّقَةُ الثَّبَتِ، صَاحِبُ عِرَاكِ بْنِ مَالِكِ الْمُخْتَصُّ بِهِ، الضَّابِطُ لِحَدِيثِهِ: جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ الْفَقِيه، فرواه عن عراك، عن عروة، عن عائشة وجعفر بن ربيعة هو الحجة في عراك بن مالك"، وقال الترمذي⁽⁵⁾: وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ، وَالصَّحِيحُ عَنْ عَائِشَةَ

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص140) 938.

(2) الدارقطني، السنن (1/ 94) 163.

(3) السيد، ابن قيم الجوزية وجهوده في خدمة السنة النبوية وعلومها (2/ 87).

(4) المرجع السابق، (2/ 87).

(5) الترمذي، العلل الكبير = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص24) 6.

قَوْلُهَا"، وأشار البخاري رَحِمَهُ اللهُ إِلَى هذه الرواية في (التاريخ الكبير)، ثم قال (1): "وهذا أصحُّ". وكذا رَجَّحَ رواية الوقف ابن عساكر (2).

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة-الثانية، وإسنادها ضعيف؛ لأن فيها خالد بن أبي الصلت وهو مقبول ولم يتابع.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

إن الرواية المستقيمة هي الثانية -الموقوفة- لأن عراك رواها عن عروة وهو الواسطة بينه وبين عائشة، والرواية الأولى غير راجحة لسقوط الواسطة بين عراك وعائشة، وعراك لم يسمع عائشة.

حديث [10]

قال ابن أبي حاتم (3): وسمعتُ أَبِي ذَكَرَ حَدِيثًا رَوَاهُ عَبْدُ الْوَارِثِ، عن عبد العزيز بن صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ لَهُ خِرْقَةٌ يَتَمَسَّحُ بِهَا. فقال: إني رأيتُ في بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: عَنْ عبد العزيز: أَنَّهُ كَانَ لِأَنَسٍ بَنٍ مَالِكٍ خِرْقَةً... وَمَوْقُوفٌ أَشْبَهَهُ، وَلَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُسْنَدًا.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- عبد العزيز بن صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

الوجه الثاني- عبد العزيز: أَنَّهُ كَانَ لِأَنَسٍ. موقوفًا.

(1) البخاري، التاريخ الكبير بحواشي المطبوع (3/ 156).

(2) ابن عساكر، تاريخ دمشق (16/ 118).

(3) ابن أبي حاتم، علل الحديث (1/ 473+474/ 51).

ثانيًا - تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - عبد العزيز بن صهيب، عن أنس: أن النبي ﷺ.

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى وفي ذيله الجوهري النقي - ط دائرة المعارف (1/ 185)، والطوسي في مختصر الأحكام = مستخرج الطوسي على جامع الترمذي (1/ 230)، من طريق إسماعيل بن عُلَيَّة عنه به.

الوجه الثاني - عبد العزيز: أنه كان لأنس. موقوفًا.

لم أجده تفرد به أبو حاتم.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - عبد العزيز بن صهيب، عن أنس: أن النبي ﷺ.

يرويه عن عبد العزيز: إسماعيل بن عُلَيَّة، وعبد الوارث بن سعيد.

إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم أبو بشر البصري المعروف بابن عُلَيَّة، ثقة حافظ من الثامنة، مات سنة ثلاث وتسعين وهو ابن ثلاث وثمانين ع⁽¹⁾.

عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العنبري مولاهم أبو عبيدة التتوري بفتح المثناة وتشديد النون البصري ثقة ثبت رمي بالقدر، ولم يثبت عنه من الثامنة، مات سنة ثمانين ومائة ع⁽²⁾.

الوجه الثاني - عبد العزيز: أنه كان لأنس. موقوفًا.

لم أجده، تفرد به أبو حاتم.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - عبد العزيز بن صهيب، عن أنس: أن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجعة، فقد رواها الثقات عن عبد العزيز عن أنس، ولم أجد من تكلم فيها غير أبي حاتم الرازي، وهناك روايات من طرق أخرى⁽³⁾ ترونها موصولة إلى النبي ﷺ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص105) 416.

(2) المرجع السابق، (ص367) 4251.

(3) الترمذي، السنن ت بشار (1/ 107).

الوجه الثاني - عبد العزيز: أنه كان لأنس. موقوفاً.

الرواية من هذا الوجه راجحة، مع تفرد الدارقطني؛ إلا أن هناك حديثاً أخرجه ابن المنذر "يرويه عبيد الله بن أبي بكرة عن أنس موقوفاً"⁽¹⁾، فهذا يساند ما قاله أبو حاتم من وقف الحديث على أنس.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الروايات الراجحة - (الأولى والثانية)، وإسناد الأولى حسن لوجود راوٍ صدوق، وأما الثانية فأتوقف عن الحكم عليها لتفرد أبي حاتم بها.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

أراد أبو حاتم في هذا الحديث إثبات أن رواية أنس الموقوفة هي الأقرب إلى الروايات الصحيحة؛ لكنه تفرد بهذا الإسناد ولم أجد من أخرجه، فرجّحتُ كلا الإسنادين، وأسباب الترجيح ذكرتها في بند "الرواية الراجحة".

حديث [11]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألتُ أبي عن حديثِ رواه ابن أبي العشرين، عن الأوزاعي، عن عبد الواحد بن قيس، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ كان إذا توضأ، عرك عارضيه⁽³⁾، وشبك بين لحييه؟

قال أبي: روى هذا الحديث الوليد، عن الأوزاعي، عن عبد الواحد، عن يزيد الرقاشي وقتادة؛ قالوا: كان النبي ﷺ ... وهو أشبهه.

(1) ابن المنذر، الأوسط - دار الفلاح (2/ 63).

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (1/ 484+485) 58.

(3) العارض من اللحية: ما ينبت على عرض اللحي فوق الدقن. وقيل: عارض الإنسان: صفحتا خديه. وخفّتهما كناية عن كثرة الذكر لله تعالى وحركتهما به. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (3/ 212)، وقال المقري: "اللحي" عظم الحنك وهو الذي عليه الأسنان، وهو من الإنسان حيث ينبت الشعر وهو أعلى وأسفل". المقري، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (ط العصرية) (ص 284).

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- الأوزاعي، عن عبد الواحد بن قيس، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ.

الوجه الثاني- الأوزاعي، عن عبد الواحد، عن يزيد الرقاشي وقتادة؛ قالوا: كان النبي ﷺ.

الوجه الثالث- الأوزاعي، عن عبد الواحد بن قيس، عن نافع، عن ابن عمر. موقوفاً.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- الأوزاعي، عن عبد الواحد بن قيس، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ.

أخرجه ابن ماجه في سننه (1/ 149) 432، وأخرجه الدارقطني في سننه (1/ 189) 375، و(1/ 277) 555، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (1/ 91) 249، من طريق عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين عنه به.

الوجه الثاني- الأوزاعي، عن عبد الواحد، عن يزيد الرقاشي وقتادة؛ قالوا: كان النبي ﷺ.

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (1/ 91) 250، من طريق الوليد بن مسلم عنه به.

وأخرجه الطبري في تفسيره = جامع البيان ت شاكر (10/ 41) 11416، من طريق أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج عنه به.

الوجه الثالث- الأوزاعي، عن عبد الواحد بن قيس، عن نافع، عن ابن عمر. موقوفاً.

وأخرجه الدارقطني في سننه (1/ 277) 556 موقوفاً، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (1/ 92) 251 موقوفاً، من طريق أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج عنه به.

وأخرجه الدارقطني في سننه (1/ 189) 374 موقوفاً من طريق عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين عنه به.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- الأوزاعي، عن عبد الواحد بن قيس، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ.

يرويه عن الأوزاعي: عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين.

عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين الدمشقي أبو سعيد كاتب الأوزاعي ولم يرو عن غيره من التاسعة خت ت ق⁽¹⁾.

قال يحيى بن معين⁽²⁾: ليس به بأس، وقال أحمد بن حنبل⁽³⁾: كان بالشام رجل من أصحاب الأوزاعي يقال له ابن أبي العشرين وكان ثقة وكان أبو مسهر يرضاه، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾، وقال: كاتب الأوزاعي يروي عن الأوزاعي روى عنه هشام بن عمار وأهل الشام رُبما أخطأ، وقال البخاري⁽⁵⁾: كاتب الأوزاعي الشامي من أهل بيروت أبو سعيد، سمع الأوزاعي، سمع منه هشام بن عمار، ربما يخالف في حديثه، وقال العجلي⁽⁶⁾: لا بأس به، وسأل دحيم⁽⁷⁾ ابن أبي العشرين أحب إليك أو الوليد بن مزيد؟ فقال ابن أبي العشرين كاتب الأوزاعي أحب إليّ، قيل له ابن أبي العشرين كان صاحب حديث؟ فأوماً برأسه أي لا، وقال أبو زرعة⁽⁸⁾: دمشقي ثقة حديثه مستقيم وهو من المعدودين في أصحاب الأوزاعي، وقال أبو حاتم⁽⁹⁾: كان كاتب ديوان لم يكن صاحب حديث، وقال النسائي⁽¹⁰⁾: ليس بالقوي، وقال ابن عدي⁽¹¹⁾: تفرد عن الأوزاعي بغير حديث لا يرويه غيره، وهو ممن يكتب حديثه، قال ابن حجر⁽¹²⁾: صدوق ربما أخطأ.

قلت: صدوق ربما أخطأ.

الوجه الثاني - الأوزاعي، عن عبد الواحد، عن يزيد الرقاشي وقتادة؛ قال: كان النبي ﷺ.

يرويه عن الأوزاعي: الوليد بن مسلم، وأبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص333) 3757.

(2) ابن معين، سؤالات ابن الجنيد (ص306) (135).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (6/ 11).

(4) ابن حبان، الثقات (8/ 400) 14083.

(5) البخاري، التاريخ الكبير بحواشي المطبوع (6/ 45) 1652.

(6) العجلي، الثقات ط الباز (ص286) 923.

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (6/ 11).

(8) المرجع السابق (6/ 11).

(9) المرجع نفسه (6/ 11).

(10) النسائي، الضعفاء والمتركون (ص72) 398.

(11) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 12).

(12) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص333) 3757.

الوليد بن مسلم القرشي مولاهم أبو العباس الدمشقي من الثامنة، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين 4⁽¹⁾، من المرتبة الرابعة في المدلسين⁽²⁾، قال الخلال⁽³⁾: "قال مروان بن محمد: كان الوليد بن مسلم عالماً بحديث الأوزاعي"، وَقَالَ صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَسَدِيِّ الْحَافِظِ⁽⁴⁾: "سمعت الهيثم بن خارجة يَقُول: قلت للوليد بن مسلم: قد أفسدت حديث الأوزاعي. قال: كيف؟ قلت: تروي عن الأوزاعي، عَنْ نَافِعٍ وَعَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَعَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَغَيْرِكَ يَدْخُلُ بَيْنَ الْأَوْزَاعِيِّ وَبَيْنَ نَافِعِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ الْأَسْلَمِيِّ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الزُّهْرِيِّ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْوَةَ وَغَيْرُهُمَا، فَمَا يَحْمِلُكَ عَلَى هَذَا؟ قَالَ: أَنْبَلُ الْأَوْزَاعِيِّ أَنْ يَرُوي عَنْ مِثْلِ هَؤُلَاءِ. قلت: فَإِذَا رَوَى الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ هَؤُلَاءِ، وَهَؤُلَاءِ ضَعْفَاءُ، أَحَادِيثُ مَنَاقِيرَ، فَأَسْقَطْتَهُمْ أَنْتَ، وَصِيرْتَهَا مِنْ رِوَايَةِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنِ الثَّقَاتِ، ضَعَفَ الْأَوْزَاعِيُّ. فلم يلتفت إلى قولِي"، وقال ابن حجر⁽⁵⁾: ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية.

قلت: ثقة يدلّس ويسوي أحاديث عن شيخه الأوزاعي فيسقط الضعفاء .

عبد القدوس بن الحجاج الخولاني أبو المغيرة الحمصي ثقة من التاسعة، مات سنة اثنتي عشرة ع⁽⁶⁾.

الوجه الثالث - الأوزاعي، عن عبد الواحد بن قيس، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو. موقوفًا.

يروي عن الأوزاعي: عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ حَبِيبٍ بْنُ أَبِي الْعَشْرِينَ، وأبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج.

عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين: سبق ترجمته في الحديث [11]، وهو صدوق ربما أخطأ.

أبو المغيرة عبد القدوس بن حجاج: سبق ترجمته في الحديث [11]، وهو ثقة.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص584) 7456.

(2) ابن حجر، طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص51).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (9/ 17).

(4) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (31/ 97).

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص584) 7456.

(6) المرجع السابق، (ص360) 4145.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - الأوزاعي، عن عبد الواحد بن قيس، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ. الرواية من هذا الوجه غير راجحة؛ لأن العلماء رجحوا الرواية الموقوفة، قال البيهقي⁽¹⁾: "تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ قَيْسٍ، وَاخْتَلَفُوا فِي عَدَالَتِهِ، فَوَثَّقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَأَبَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ، وَأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ الْفَقِيه، أَنَا أَبُو الْحَسَنِ الدَّارِقُطْنِيُّ".

الوجه الثاني - الأوزاعي، عن عبد الواحد، عن يزيد الرقاشي وقتادة؛ قالوا: كان النبي ﷺ. الرواية المرسلة من هذا الوجه أقرب إلى الرواية الراجعة ولكنها ليست الراجعة، فقد رجح العلماء الرواية الموقوفة، وربما هي من مراسيل عبد الواحد بن قيس لأنه صدوق له أوهام ومراسيل كما قال ابن حجر⁽²⁾.

الوجه الثالث: الأوزاعي، عن عبد الواحد بن قيس، عن نافع، عن ابن عمر. موقوفاً. الرواية من هذا الوجه راجحة، قال الدارقطني عن رواية أبي المغيرة: "تَحَوَّلَ ابْنُ أَبِي الْعَشْرِينَ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَرْفَعْهُ وَهُوَ الصَّوَابُ"⁽³⁾، وقال أيضاً⁽⁴⁾: "مَوْقُوفٌ وَهُوَ الصَّوَابُ".

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة -الثالثة، وإسنادها ضعيف لأن فيها عبد الواحد بن قيس، وهو "صدوق له أوهام ومراسيل"⁽⁵⁾، وقد تفرد بهذه الرواية ولم يتابع.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

قصد أبو حاتم بقوله "أشبهه" أي أنها -الرواية المرسلة- أقرب إلى الرواية الصحيحة، ولكنها ليست الرواية الصحيحة، فالرواية الصحيحة هي التي جاءت موقوفة.

(1) البيهقي، السنن الكبرى (1/ 91) 249.

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص367) 4248.

(3) الدارقطني، السنن (1/ 189) 374.

(4) المرجع السابق (1/ 277) 556.

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص367) 4248.

حديث [12]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ، عن ابنِ المُنْكَدِرِ، عَنْ حُمْرَانَ: أَنَّ عُثْمَانَ رضي الله عنه أَكَلَ خُبْزًا وَلَحْمًا، فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

وَرَوَاهُ رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ رضي الله عنه؟
فَقَالَ أَبِي: حَدِيثُ أَبَانَ أَشْبَهُ.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- محمد بن المنكدر، عَنْ حُمْرَانَ: أَنَّ عُثْمَانَ رضي الله عنه.

الوجه الثاني- مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ رضي الله عنه.

ثانياً- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- محمد بن المنكدر، عَنْ حُمْرَانَ: أَنَّ عُثْمَانَ رضي الله عنه.

لم أجده، تفرد به ابن أبي حاتم.

الوجه الثاني- مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ رضي الله عنه.

لم أجده، تفرد به ابن أبي حاتم.

وإنما وجدت من تابع ابن المنكدر في الرواية عن أبان: فقد أخرجه مالك في الموطأ ت عبد الباقي (1/ 26) 22، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 243) 730، وابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (1/ 221) 114، من طريق ضَمْرَةَ بْنِ سَعِيدٍ الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبَانَ عَنْ عُثْمَانَ موقوفًا.

وأخرجه البزار في مسنده = البحر الزخار (2/ 22) 361+362+363+364+365، من طريق نبيه بن وهب عن أبان عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأخرجه البزار في مسنده = البحر الزخار (2/ 22) 360، من طريق محمد بن أبي أمامة عن أبان عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (1/ 494+495) 64.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - محمد بن المنكدر، عَنْ حُمْزَانَ: أَنَّ عُثْمَانَ رضي الله عنه.

يرويه عن ابن المنكدر: عثمان بن حكيم.

عثمان بن حكيم بن ذُبْيَان الأودي أبو عمر الكوفي مقبول من كبار العاشرة، مات سنة تسع عشرة س⁽¹⁾.

الوجه الثاني - مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ رضي الله عنه.

يرويه عن ابن المنكدر: روح بن القاسم.

روح بن القاسم التميمي العنبري، أبو غياث -بالمعجمة والمثلثة- البصري، ثقة حافظ من السادسة، مات سنة إحدى وأربعين أرخه ابن حبان خ م د س ق⁽²⁾.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - محمد بن المنكدر، عَنْ حُمْزَانَ: أَنَّ عُثْمَانَ رضي الله عنه.

الرواية من هذا الوجه غير راجعة فقد تفرد بها أبو حاتم الرازي ولم أجد لها تخريجاً.

الوجه الثاني - مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ رضي الله عنه.

الرواية من هذا الوجه راجعة، فقد تابع ضمرة بن سعيد وهو "ثقة"⁽³⁾، ابن المنكدر في هذه الرواية، ومن تابعه أيضاً.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة -الثانية، وإسناد موطأ مالك "ضمرة عن أبان" صحيح رجاله ثقات.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص382) 4460.

(2) المرجع السابق، (ص211) 1970.

(3) ضمرة بن سعيد بن أبي حنة بمهملة ثم نون وقيل موحدة الأنصاري المدني ثقة من الرابعة م4، المرجع السابق، (ص280) 2989.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

إن رواية أبان هي الأقرب إلى الطريق الصواب، فقد تابع ضمرة بن سعيد "ابن المنكدر" في رواية أخرى وهو ثقة.

حديث [13]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ليثُ بنُ أبي سليم، عن عاصم، عن أبي المُستَهَلِّ، عن عمر، عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلُهُ، فَأَرَادَ أَنْ يَعُودَ، فَلْيَغْسِلْ فَرْجَهُ؟ قَالَ أَبِي: هَذَا يَرَوْنَ أَنَّهُ: عَاصِمٌ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَهُوَ أَشْبَهُ.

أولاً - الروايات المعللة:

الوجه الأول - عاصم، عن أبي المُستَهَلِّ، عن عمر، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني - عاصم، عن أبي المُتَوَكِّلِ، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ.

ثانياً - تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول - عاصم، عن أبي المُستَهَلِّ، عن عمر، عن النبي ﷺ.

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (311 / 7) 14090، والترمذي في العلل الكبير = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص: 61) 79، وابن كثير في مسند الفاروق (1 / 127)، والدارقطني في علله = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (2 / 240) 242، وابن حبان في الثقات (5 / 571) 6309، كلهم من طريق ليث بن أبي سليم عنه به.

وقد أوردها ابن حجر في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (2 / 475) 181، وبذل أن يقول أبو المستهل قال أبو المُشْمَعِلِ، وهذا خطأ.

⁽¹⁾ ابن أبي حاتم، علل الحديث (1 / 497+498) 67.

الوجه الثاني - عاصم، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّل، عَنْ أَبِي سَعِيد، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه مسلم في صحيحه (1/ 249) 27 - (308)، والترمذي في العلل الكبير = ترتيب
علل الترمذي الكبير (ص: 61) 79، من طريق (حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ وَابْنُ أَبِي زَائِدَةَ وَمَرْوَانَ بْنِ
مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيِّ) عنه به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - عاصم، عَنْ أَبِي الْمُسَنِّهَل، عَنْ عَمْرِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن عاصم: لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ.

الليث بن أبي سليم، واسم أبي سليم زياد مولى معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وأما الحافظ بن
حجر العسقلاني رحمه الله فقد أخطأ في جمع راويين في اسم واحد، وهما (الليث بن أبي سليم،
وليث بن أنس بن زعيم الليثي)، وقد ذكرت كليهما في هذه الرواية احتياطاً.

الليث بن أبي سليم بن زعيم بالزاي والنون مصغر واسم أبيه أيمن وقيل أنس وقيل غير
ذلك من السادسة، مات سنة ثمان وأربعين خت م 4⁽¹⁾.

قال يحيى بن معين⁽²⁾: ليث بن أبي سليم ليس بذاك القوي، وقال أحمد بن حنبل⁽³⁾:
مُضْطَرَبُ الْحَدِيثِ وَلَكِنْ حَدَّثَ عَنْهُ النَّاسُ، وقال أيضاً⁽⁴⁾: لَيْسَ هُوَ بِذَلِكَ، وقال ابن حبان⁽⁵⁾:
اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عَمْرِهِ حَتَّى كَانَ لَا يَذَرِي مَا يَحْدُثُ بِهِ فَكَانَ يَقْلِبُ الْأَسَانِيدَ وَيَرْفَعُ الْمَرَاسِيلَ وَيَأْتِي
عَنِ النَّقَاتِ بِمَا لَيْسَ مِنْ أَحَادِيثِهِمْ كُلِّ ذَلِكَ كَانَ مِنْهُ فِي اخْتِلَاطِهِ، وقال البخاري⁽⁶⁾: صَدُوقٌ، وقال
أيضاً⁽⁷⁾: صَدُوقٌ إِلَّا أَنَّهُ يَغْلَطُ، وكان ابنُ عُيَيْنَةَ يُضَعِّفُ لَيْثَ بْنَ أَبِي سُلَيْمٍ⁽⁸⁾، وكان يحيى القطان

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص464) 5685.

(2) ابن معين، سؤالات ابن الجنيّد (ص403) 553.

(3) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (2/ 379) 2691.

(4) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروزي وغيره ت صبحي السامرائي (ص70) 130.

(5) ابن حبان، المجروحين (2/ 231).

(6) الترمذي العلل الكبير = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص293).

(7) المرجع السابق، (ص390).

(8) العقيلي، الضعفاء الكبير (4/ 15).

لا يحدث عن الليث⁽¹⁾، وقال جرير بن حازم عند مقارنة الليث بالمختلطين⁽²⁾: ليث أكثرهم تخليطاً، وقال أبو زرعة⁽³⁾: لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث، وقال أبو حاتم وأبو زرعة⁽⁴⁾: ليث لا يشتغل به هو مضطرب الحديث، وقال ابن أبي حاتم⁽⁵⁾: يحدث فيضطرب، وقال الدارقطني⁽⁶⁾: صاحب سنة يخرج حديثه، ثم قال أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاوس ومجاهد حسب، وقال ابن حجر: صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك.

قلت: ضعيف مختلط مضطرب.

الوجه الثاني - عاصم، عن أبي المنوكل، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ.

يرويه عن عاصم: حفص بن غياث، وابن أبي زائدة، ومروان بن معاوية الفزاري.

حفص بن غياث بمعجمة مكسورة وياء ومثلثة بن طلق بن معاوية النخعي أبو عمر الكوفي القاضي ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر، من الثامنة، مات سنة أربع أو خمس وتسعين وقد قارب الثمانين ع⁽⁷⁾.

يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمداني بسكون الميم، أبو سعيد الكوفي ثقة متقن من كبار التاسعة، مات سنة ثلاث أو أربع وثمانين ومائة وله ثلاث وستون سنة ع⁽⁸⁾.

مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزاري، أبو عبد الله الكوفي، نزيل مكة ودمشق من الثامنة، مات سنة ثلاث وتسعين ع⁽⁹⁾.

(1) العقيلي، الضعفاء الكبير (4/ 16).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (7/ 178).

(3) المرجع السابق، (7/ 179).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (7/ 179).

(5) ابن أبي حاتم، علل الحديث (1/ 414).

(6) الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني ت القشيري (ص 58) 421.

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 173) 1430.

(8) المرجع السابق، (ص 590) 7548.

(9) المرجع نفسه، (ص 526) 6575.

قال ابن حجر: "ثقة حافظ وكان يدلس أسماء الشيوخ"⁽¹⁾، وقال أيضاً: "من أتباع التابعين كان مشهوراً بالتدليس وكان يدلس الشيوخ أيضاً وصفه الدارقطني بذلك، وهو في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين"⁽²⁾.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - عاصم، عَنْ أَبِي الْمُسْتَهَلِّ، عَنْ عَمْرِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة وهي رواية مضطربة، فقد انفرد بها الليث بن أبي سليم، وهو مختلط مضطرب، قال ابن كثير⁽³⁾: "هذا حديث غريب من هذا الوجه، وأبو المستهل هذا: لا أعرفه، ولم يذكره ابن أبي حاتم"، وقال البخاري⁽⁴⁾: "هُوَ خَطَأٌ وَلَا أَدْرِي مَنْ أَبُو الْمُسْتَهَلِّ"، وقال الدارقطني⁽⁵⁾: "رَوَاهُ لَيْثُ بْنُ أَبِي سَلِيمٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي الْمُسْتَهَلِّ، عَنْ عُمَرَ، وَوَهُمَ فِيهِ".

الوجه الثاني - عاصم، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الثقات الأثبات عن عاصم، وأخرجها الإمام مسلم في صحيحه. قال البيهقي⁽⁶⁾: "وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ كِفَايَةٌ"، وقال الدارقطني⁽⁷⁾: "وَرَوَاهُ الثَّقَاتُ الْحَقَّاطُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِي، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ. مِنْهُمْ: شُعْبَةُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَجَرِيرٌ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا، وَعَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَمَرْوَانُ الْقُرَاشِيُّ، وَغَيْرُهُمْ".

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة-الثانية، وإسنادها صحيح ورجالها ثقات، وقد أخرجها الإمام مسلم في صحيحه.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص526) 6575.

(2) ابن حجر، طبقات المدلسين = تعريف أهل النقد بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص45).

(3) ابن كثير، مسند الفاروق ت إمام (1/ 142).

(4) الترمذي، العلل الكبير = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص61) 79.

(5) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (2/ 240) 242.

(6) البيهقي، السنن الكبرى (7/ 311) 14090.

(7) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (2/ 240) 242.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

إن رواية عاصم التي فيها "عن أبي المتوكل" هي الصواب والمحفظة، ورواية من روى "عن أبي المستهل" رواية مضطربة.

حديث [14]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه إسحاق الفزوي، عن ابن أبي الموالى، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر، عن النبي ﷺ أنه قال: لولا أن أشق على أمتي، لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة؟

فقال أبي: حدثنا به أبو زرعة، عن الفزوي.

فقال أبي: ليس بمحفوظ؛ حدثنا به حرمة، عن ابن وهب، عن ابن أبي الموالى، عن ابن عقيل، عن النبي ﷺ، مرسلاً.

قال أبي: والمرسل أشبه.

أولاً - الروايات المعلّة:

الوجه الأول - ابن أبي الموالى، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر، عن النبي ﷺ.

ﷺ.

الوجه الثاني - ابن أبي الموالى، عن ابن عقيل، عن النبي ﷺ، مرسلاً.

ثانيًا - تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - ابن أبي الموالى، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر، عن النبي ﷺ.

ﷺ.

أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 500)، وابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك (ص: 147) 511، وابن دقيق العيد في الإمام في معرفة أحاديث

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (1/ 502) 70.

الأحكام - ت آل حميد (1/ 362)، وابن حجر في تغليق التعليق (3/ 161) كلهم من طريق إسحاق بن محمد الفروي عنه به.

الوجه الثاني - ابن أبي المَوَالِي، عَنْ ابن عَقِيل، عن النبي ﷺ، مُرْسَلًا.
لم أجده، تفرد بذكره أبو حاتم الرازي.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - ابن أبي المَوَالِي، عن عبد الله بن مُحَمَّد بن عَقِيل، عَنْ جَابِر، عن النبي ﷺ.

يرويه عن ابن أبي الموالى: إسحاق بن محمد الفروي.

إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة الفروي المدني الأموي مولاهم، من العاشرة، مات سنة ست وعشرين خ ت ق⁽¹⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾، وقال أبو حاتم⁽³⁾: "كان صدوقًا ولكنه ذهب بصره فربما لقن الحديث، وكتبه صحيحة"، وقال النسائي⁽⁴⁾: "لَيْسَ بِثِقَّةٍ"، وقال الدارقطني⁽⁵⁾: "ليس بثقة"، وقال أيضًا⁽⁶⁾: "ضَعِيفٌ"، وقد رَوَى عنه الْبُخَارِيُّ، وَيُؤَبِّخُونَهُ فِي هَذَا"، وقال أبو الوليد الباجي⁽⁷⁾: "فَيَحْتَمَلُ عِنْدِي أَنَّهُ يَتَّهَمُ لِكَثْرَةِ خَطْئِهِ بِقَلَّةِ التَّحَرِّيِّ وَاللَّهِ أَعْلَمُ"، قال ابن حجر⁽⁸⁾: "صدوق كف فساء حفظه".

قلت: كان صدوقًا ولكنه ذهب بصره فربما لقن الحديث.

الوجه الثاني - ابن أبي المَوَالِي، عَنْ ابن عَقِيل، عن النبي ﷺ، مُرْسَلًا.
لم أجده، تفرد بذكره أبو حاتم الرازي.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص102) 381.

(2) ابن حبان، الثقات (8/ 114) 12495.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (2/ 233).

(4) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص18) 49.

(5) الدارقطني، سؤالات أبي عبد الله بن بُكَيْر البغدادي للإمام أبي الحسن الدارقطني - ط الفاروق (ص43) 3.

(6) الدارقطني، سؤالات حمزة بن يوسف السهمي لأبي الحسن الدارقطني - ط الفاروق (ص138) 214.

(7) أبو الوليد الباجي، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (1/ 377).

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص102) 381.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - ابن أبي المَوَالِي، عن عبد الله بن مُحَمَّد بن عَقِيلٍ، عَنْ جَابِرٍ، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة؛ لأن إسحاق بن أبي فروة تفرد به وكان قد عمي فصار يتلقن وساء حفظه.

الوجه الثاني - ابن أبي المَوَالِي، عَنْ ابن عَقِيلٍ، عن النبي ﷺ، مُرْسَلًا.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، لم أجدها تفرد بها أبو حاتم الرازي.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

لا يوجد رواية راجحة. والله أعلم.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

لا يوجد رواية راجحة، ولكن ربما أراد أبو حاتم في هذا الحديث أن يبين أن الرواية الموصولة غير صحيحة، وأن الرواية المرسلة هي الصحيحة؛ ولكني لم أجد هذه الرواية فربما تفرد بها عن غيره، ولا أستبعد هذا عن أبي حاتم؛ فكان يرتحل ويبحث وينقب عن الأحاديث وطرقها ورجالها ويتحرى وهو أعلم وأدرى منا، فلعله وجد إسنادًا لم أقف عليه.

حديث [15]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: سألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ ثور بن يَزِيدَ، عَنْ رجاء بن حَيَّوَةَ، عَنْ كاتب المغيرة بن شُعْبَةَ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عن النبي ﷺ؟⁽²⁾.
فقالا: رواه الوليدُ هكذا! ورواه غيره، ولم يذكر المغيرة، وأفسدَ هَذَا الحديثُ حديثَ الوليدِ؛ وهذا أشبهه، والله أعلم.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (1/ 514+515+516) 78.

(2) قال محققو كتاب العلل: "يعني حديث: أن رسول الله ﷺ مسح أعلى الخف وأسفلَه"، ابن أبي حاتم، علل الحديث (1/ 514).

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة بن شعبة، عن المغيرة بن شعبة، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني- ثور، قال: حدّث عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن النبي ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة بن شعبة، عن المغيرة بن شعبة، عن النبي ﷺ.

أخرجه ابن ماجه في سننه (1/ 183) 550، والدارقطني في علله = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (7/ 110) 1238، وابن أبي حاتم في علل الحديث (1/ 602) 135، وأبو داود في سننه (1/ 42) 165، والترمذي في سننه ت شاكر (1/ 162) 97، وفي العلل الكبير = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص: 56) 70، وأحمد في مسنده مخرجا (30/ 134) 18197، والبيهقي في السنن الصغير (1/ 58) 128، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (5/ 176)،

والطبراني في مسنده الشاميين (3/ 217) 2118، وابن الجارود في المنتقى (ص: 32) 84، كلهم من طريق الوليد بن مسلم عنه به.

وأخرجه الدارقطني في علله = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (7/ 110) 1238، من طريق مُحَمَّد بن عيسى بن سُمَيْع عنه به.

الوجه الثاني- ثور، قال: حدّث عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن النبي ﷺ.

وأخرجه الدارقطني في علله = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (7/ 110) من طريق ابن المُبَارَك عنه به.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة بن شعبة، عن المغيرة بن شعبة، عن النبي ﷺ.

يرويه عن ثور بن يزيد: الوليد بن مسلم، ومُحَمَّد بن عيسى بن سُمَيْع.

الوليد بن مسلم: سبق ترجمته في الحديث [11]، ثقة يدلّس من المرتبة الرابعة، ويسوي أحاديث عن شيخه الأوزاعي فيسقط الضعفاء.

محمد بن عيسى بن القاسم بن سميع - بالتصغير - الدمشقي الأموي مولاهم، من التاسعة، مات سنة أربع وقليل ست ومائتين وله نحو من تسعين سنة د س ق⁽¹⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال⁽²⁾: **مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ** إِذَا بَيَّنَّ السَّمَاعَ فِي خَبْرِهِ، وقال أبو حاتم الرازي⁽³⁾: شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن عدي⁽⁴⁾: لا بأس به، وله أحاديث حسان عن عُبيد الله وروح، وجماعة من الثقات، وهو حسن الحديث، والذي أنكر عليه حديث مقتل عثمان أنه لم يسمعه من ابن أبي ذئب، وقال الحاكم أبو أحمد⁽⁵⁾: مستقيم الحديث، وذكر المزي في تهذيب الكمال عن⁽⁶⁾: "...عَنْ يَزِيدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ أَنَّهُ قَالَ: مُحَمَّدٌ بْنُ عِيْسَى شَيْخٌ ثَبَتٌ. وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ بْنُ شَاهِينَ: مُحَمَّدٌ بْنُ عِيْسَى بْنُ سَمِيعٍ شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ ثَقَّةٌ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الَّذِي أَسْقَطَهُ ضَعِيفٌ"، وقال ابن حجر⁽⁷⁾: صدوق يخطئ ويدلس ورمي بالقدر، وهو من المرتبة الرابعة في المدلسين⁽⁸⁾.

قلت: صدوق، ووصفه بالخطأ والتدليس هو عن ابن أبي ذئب في رواية مقتل عثمان.

الوجه الثاني - ثور، قال: حَدَّثْتُ عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيَوَةَ، عَنْ كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن ثور بن يزيد: عبد الله بن المبارك.

عبد الله بن المبارك المروزي مولى بني حنظلة ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد جمعت فيه خصال الخير، من الثامنة، مات سنة إحدى وثمانين وله ثلاث وستون ع⁽⁹⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص501) 6209.

(2) ابن حبان، الثقات (9/ 43).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (8/ 38).

(4) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال - الفكر (6/ 246) 1723.

(5) أبو أحمد الحاكم، الأسامي والكنى (5/ 121).

(6) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (26/ 257).

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص501) 6209.

(8) ابن حجر، طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص51).

(9) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص320) 3570.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة بن شعبة، عن المغيرة بن شعبة، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، قال أبو حاتم الرازي (1): "لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ"، وقال الترمذي (2): "وَهَذَا حَدِيثٌ مَعْلُومٌ، لَمْ يُسْنَدْهُ عَنْ ثَوْرٍ بْنِ يَزِيدَ غَيْرُ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ، وَمُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَا: "لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ ابْنَ الْمُبَارَكِ رَوَى هَذَا عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ رَجَاءٍ، قَالَ: حَدَّثْتُ عَنْ كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ، مُرْسَلٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ الْمَغِيرَةُ"، وقال الترمذي أيضاً (3): "سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: لَا يَصِحُّ هَذَا، رَوَى عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ ثَوْرٍ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: حَدَّثْتُ عَنْ رَجَاءٍ بْنِ حَيَوَةَ، عَنْ كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا وَضَعَفَ هَذَا. وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ فَقَالَ: نَحْنُو مِمَّا قَالَ مُحَمَّدٌ بْنُ إِسْمَاعِيلَ"، وقال الدارقطني (4): "وَحَدِيثُ رَجَاءٍ بْنِ حَيَوَةَ الَّذِي فِيهِ ذَكَرَ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلُهُ لَا يَثْبُتُ لِأَنَّ ابْنَ الْمُبَارَكِ رَوَاهُ عَنْ ثَوْرٍ بْنِ يَزِيدَ مُرْسَلًا"، وقال أنو نعيم (5): "غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ رَجَاءٍ، لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ إِلَّا ثَوْرٌ".

الوجه الثاني - ثور، قال: حَدَّثْتُ عَنْ رَجَاءٍ بْنِ حَيَوَةَ، عَنْ كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، وقد رجحها الترمذي، والدارقطني، قال الترمذي (6): "ابْنُ الْمُبَارَكِ رَوَى هَذَا عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ رَجَاءٍ، قَالَ: حَدَّثْتُ عَنْ كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ، مُرْسَلٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ الْمَغِيرَةُ"، وقال الدارقطني (7): "ابْنُ الْمُبَارَكِ رَوَاهُ عَنْ ثَوْرٍ بْنِ يَزِيدَ مُرْسَلًا".

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثانية، وإسنادها مرسل ضعيف.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (1/ 602) 135.

(2) الترمذي، السنن ت شاكر (1/ 162) 97.

(3) الترمذي، العلل الكبير = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص 56) 70.

(4) الدارقطني، العلل = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (7/ 110).

(5) أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (5/ 176).

(6) الترمذي، سنن ت شاكر (1/ 162) 97.

(7) الدارقطني، العلل = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (7/ 110).

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

أراد أبو حاتم في هذا الحديث أن يبين أن الحديث الذي رواه الوليد بن مسلم ووصله هو حديث ضعيف لا يصح وصله من هذه الطريق، وأن الإرسال هو الطريق الصحيح الذي ورد به وذلك ما رجحه الدارقطني والترمذي أيضاً، أشبه أي أنها هي الرواية الأصح.

حديث [16]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ: فَقُلْتُ: إِنَّهُ يَقُولُ: عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ، فَقَالَ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ⁽²⁾، لَمْ يُجَسِّسْهُ شَيْءٌ؟

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: ابْنُ إِسْحَاقَ لَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يَقْضَى لَهُ.

قُلْتُ لَهُ: مَا حَالُ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ؟

فَقَالَ: صَدُوقٌ.

فَقُلْتُ لِأَبِي: إِنَّ حَجَّاجَ بْنَ حَمْرَةَ حَدَّثَنَا عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، فَقَالَ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟

فَقَالَ أَبِي: مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ ثَقَّةٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ ثَقَّةٌ، وَالحديثُ لِمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَشْبَهُ.

أولاً - الروايات المعللة:

الوجه الأول - محمد بن جعفر بن الزبير، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (1/ 544+545+546) 96.

(2) وَالْقُلَّتَانِ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِي اللُّغَةِ اسْمُ قُلَّتَيْنِ، صَغُرَتَا أَوْ كَبُرَتَا، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْقُلَّةَ الَّتِي تَسَعُ عَشْرَةَ أَرْطَالٍ مَاءٍ تُسَمَّى عِنْدَ الْعَرَبِ قُلَّةً. ابن حزم، المحلى بالآثار (1/ 157).

الوجه الثاني- محمد بن جعفر بن الزبير، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

الوجه الثالث- محمد بن عباد بن جعفر، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

ثانيًا- تخریج الروایات المعلّة:

الوجه الأول- محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

أخرجه الترمذي في سننه ت شاكر (1/ 97) 67، وابن ماجه في سننه (1/ 172) 517، وأحمد في مسنده ط الرسالة (8/ 211) 4605، مخرجا (8/ 422) 4803، مخرجا (9/ 22)، والدارقطني في سننه (1/ 15) 16، و(1/ 18) 17، والدارمي في سننه (1/ 569) 758، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 394) 12341+1240، وأبو يعلى في مسنده (9/ 438) 5590، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (7/ 64) 2646، (1/ 15) 25+26+27، كلهم من طريق محمد بن إسحاق عنه به.

وأخرجه النسائي في سننه (1/ 175) 328، والدارقطني في سننه (1/ 14) 15، والدارمي في سننه (1/ 569) 759، وابن أبي شيبة في مصنفه (7/ 281) 36094، وابن خزيمة في صحيحه (1/ 49) 92، وابن حبان في صحيحه - مخرجا (4/ 63) 1253، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 15) 24، كلهم من طريق الوليد بن كثير عنه به.

أخرجه ابن الجارود في المنتقى (ص: 23) المنتخب من مسند عبد بن حميد ت صبحي السامرائي (ص: 259) 45، من طريق عيسى بن يونس عنه به.

الوجه الثاني- محمد بن جعفر بن الزبير، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

أخرجه أبو داود في سننه (1/ 17) 63، والنسائي في سننه (1/ 46) 52، والدارقطني في السنن (1/ 5)، و(1/ 10)، وابن أبي شيبة في مصنفه (1/ 133) 1526، وابن حبان في صحيحه - مخرجا (4/ 58) 1249، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 393) 1231، و(1/ 393) 1232، و(1/ 394) 1233، وفي السنن الصغير (1/ 84) 193، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (1/ 224) 458، و(1/ 226) 461، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (7/

(63) 2644، و(7/ 64) 2645، وابن الأعرابي في معجمه (2/ 695) 1408، كلهم من طريق الوليد بن كثير عنه به.

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (1/ 133) 1525، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (1/ 226) 462، من طريق محمد بن إسحاق عنه به.

الوجه الثالث - مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ بن جَعْفَرٍ، عن عبد الله بن عبد الله بن عُمرَ، عَنِ ابْنِ عُمرَ، عن النبي ﷺ.

أخرجه الدارقطني في السنن (1/ 9)، (1/ 10)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 394) 1234، وفي السنن الصغير (1/ 84) 193، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (1/ 225) 459، (1/ 225) 460، (1/ 226) 461، وابن الأعرابي في معجمه (1/ 56) 65، من طريق الوليد بن كثير عنه به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عُمرَ، عَنِ ابْنِ عُمرَ، عن النبي ﷺ.

يرويه عن محمد بن جعفر: محمد بن إسحاق، الوليد بن كثير، عيسى بن يونس.

محمد بن إسحاق: سبق ترجمته في الحديث [8]، وهو صدوق مدلس من الرابعة.

الوليد بن كثير المخزومي أبو محمد المدني ثم الكوفي صدوق عارف بالمغازي رمي برأي الخوارج، من السادسة، مات سنة إحدى وخمسين ع⁽¹⁾.

عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي بفتح المهملة وكسر الموحدة أخو إسرائيل كوفي نزل الشام مرابطاً ثقة مأمون، من الثامنة، مات سنة سبع وثمانين وقيل سنة إحدى وتسعين ع⁽²⁾.

الوجه الثاني - محمد بن جعفر بن الزبير، عن عبد الله بن عبد الله بن عُمرَ، عَنِ ابْنِ عُمرَ، عن النبي ﷺ.

يرويه عن محمد بن جعفر: محمد بن إسحاق، الوليد بن كثير.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص583) 7452.

(2) المرجع السابق (ص441) 5341.

محمد بن إسحاق سبق ترجمته في الحديث [8]، وهو صدوق مدلس من الرابعة.

الوليد بن كثير سبق ترجمته في الحديث [16]، وهو صدوق.

الوجه الثالث - مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ،
عن النبي ﷺ.

يرويه عن محمد بن جعفر: الوليد بن كثير.

الوليد بن كثير سبق ترجمته في الوجه الأول من الحديث نفسه، وهو صدوق.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عَنِ ابْنِ عُمَرَ،
عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواه الأثبات عن محمد بن إسحاق، قال الدارقطني⁽¹⁾:
"وَكَذَلِكَ رَوَاهُ إِبرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَيَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ
نُمَيْرٍ، وَعَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ،
وَأَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ الْوُهَيْيُّ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ أَخُو حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، وَزَائِدَةُ بْنُ قُدَّامَةَ، عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ"، وهي رواية محفوظة قال الدارقطني⁽²⁾: "والمحفوظ: عن ابن إسحاق،
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ"، وقال أيضًا⁽³⁾:
"والصواب: عن ابن إسحاق، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ،
عن أبيه".

الوجه الثاني - محمد بن جعفر بن الزُّبَيْرِ، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عَنِ ابْنِ
عُمَرَ، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، قال الدارقطني⁽⁴⁾: "فَوَجَدْنَا شُعَيْبَ بْنَ أَيُّوبَ قَدْ رَوَاهُ، عَنْ أَبِي
أَسَامَةَ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ عَلَى الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ ثُمَّ أَتْبَعَهُ، عَنْ

(1) الدارقطني، السنن (1/ 15) 16.

(2) المرجع السابق (1/ 15) 16.

(3) الدارقطني، العلل = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (12/ 373).

(4) الدارقطني، السنن (1/ 11).

مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ بْنِ جَعْفَرٍ فَصَحَّ الْقَوْلَانِ جَمِيعًا عَنْ أَبِي أُسَامَةَ وَصَحَّ أَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ كَثِيرٍ رَوَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادٍ بْنِ جَعْفَرٍ جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ، وقال أيضًا⁽¹⁾: "صح القولان عن أبي أسامة، بهذه الرواية"، وقال البيهقي⁽²⁾: "قَالَحَدِيثُ مَحْفُوظٌ عَنْهُمَا جَمِيعًا" أي -محمد بن جعفر ومحمد بن عباد-.

الوجه الثالث - مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ بْنِ جَعْفَرٍ، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، قال أبو داود⁽³⁾: "...عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادٍ بْنِ جَعْفَرٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ"، قال الدارقطني⁽⁴⁾: "قَوَّجَدْنَا شُعَيْبُ بْنُ أَيُّوبَ قَدْ رَوَاهُ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ عَلَى الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ ثُمَّ أَتْبَعَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادٍ بْنِ جَعْفَرٍ فَصَحَّ الْقَوْلَانِ جَمِيعًا عَنْ أَبِي أُسَامَةَ وَصَحَّ أَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ كَثِيرٍ رَوَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادٍ بْنِ جَعْفَرٍ جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ"، وقال أيضًا⁽⁵⁾: "صح القولان عن أبي أسامة، بهذه الرواية"، وقال البيهقي⁽⁶⁾: "قَالَحَدِيثُ مَحْفُوظٌ عَنْهُمَا جَمِيعًا" أي -محمد بن جعفر ومحمد بن عباد-.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجحة:

الأوجه كلها راجحة، **الوجه الأول -** إسناده حسن، ورجاله ثقات، وفيه محمد بن إسحاق صدوق مدلس من الرابعة؛ ولكنه صرح بالتحديث في رواية الدارقطني⁽⁷⁾.

الوجه الثاني - إسناده صحيح ورجاله ثقات.

الوجه الثالث - إسناده صحيح ورجاله ثقات.

(1) الدارقطني، العلل = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (12/ 434) 2872.

(2) البيهقي، السنن الكبرى (1/ 394) 1863.

(3) أبو داود، السنن (1/ 17) 63.

(4) الدارقطني، السنن (1/ 11).

(5) الدارقطني، العلل = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (12/ 434) 2872.

(6) البيهقي، السنن الكبرى (1/ 394) 1863.

(7) الدارقطني، السنن (1/ 18) 17.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

قصد أبو حاتم أن يرجح الحديث من رواية محمد بن عباد، ولكن من خلال دراستي تبين لي أن الأوجه كلها راجحة ومحفوظة.

حديث [17]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسمعتُ أبي وذكرَ حديثاً رواه عُمَرُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسٍ؛ قَالَ: جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ - وَهِيَ جَدَّةُ إِسْحَاقَ - إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْمَرْأَةُ تَرَى مَا يَرَى الرَّجُلُ فِي الْمَنَامِ؛ بَأَنَّ زَوْجَهَا جَامِعُهَا، أَتَغْتَسِلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا وَجَدْتَ الْمَاءَ، فَلْتَغْتَسِلْ.

وَرَوَى الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ جَدَّتِهِ أُمِّ سُلَيْمٍ؛ قَالَتْ: دَخَلْتُ أُمَّ سُلَيْمٍ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ لَهُ أُمُّ سُلَيْمٍ: أَرَأَيْتَ إِذَا رَأَتْ الْمَرْأَةُ...؟ قَالَ أَبِي: إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أُمِّ سُلَيْمٍ، مُرْسَلٌ، وَعِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ رَوَى عَنْ إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ ... وَحَدِيثُ الْأَوْزَاعِيِّ أَشْبَهُ مُرْسَلًا مِنَ الْمُوَصَّلِ.

أولاً - الروايات المعلة:

الوجه الأول - إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسٍ؛ قَالَ: جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ...

الوجه الثاني - إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ جَدَّتِهِ أُمِّ سُلَيْمٍ.

ثانياً - تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول - إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسٍ؛ قَالَ: جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ...

أخرجه مسلم في صحيحه (1/ 250) 29 - (310)، وأبو عوانة في مستخرجه (1/ 243) 831، والدارقطني في علله = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (12/ 9) 2342، من طريق عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ عنه به.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (1/ 637+638+639) 163.

وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه (1/ 244) 832، والدارمي في سننه (1/ 591) 791، والدارقطني في علله = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (12/ 9) 2342، من طريق الأوزاعي عنه به.

الوجه الثاني - إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عَنْ جَدَّتِهِ أُمِّ سُلَيْمٍ.

أخرجه الدارقطني في علله = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (12/ 9) 2342، من طريق الأوزاعي، وهمام، ويحيى بن أبي كثير وَحُسَيْنُ الْمُعَلِّمِ عنه به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عَنْ أَنَسٍ؛ قَالَ: جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ...

يرويها عن إسحاق بن عبد الله: عَكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، والأوزاعي.

عكرمة بن عمار العجلي أبو عمار اليمامي أصله من البصرة صدوق، من الخامسة، مات قبيل الستين خت م 4⁽¹⁾.

عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي أبو عمرو الفقيه ثقة جليل، من السابعة، مات سنة سبع وخمسين ع⁽²⁾.

الوجه الثاني - إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عَنْ جَدَّتِهِ أُمِّ سُلَيْمٍ.

يرويها عن إسحاق بن عبد الله: الأوزاعي.

الأوزاعي: سبق ترجمته في الوجه السابق من الحديث نفسه، وهو ثقة جليل.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عَنْ أَنَسٍ؛ قَالَ: جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ...

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد أخرجها الإمام مسلم في صحيحه ورواها الثقات، حتى وإن رجح أبو حاتم والدارقطني الرواية المرسلة، فهذه أيضاً راجحة؛ لأن راويها ربما نشط فرواها وزاد أنس في إسنادها. والله أعلم.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص396) 4672.

(2) المرجع السابق (ص347) 3967.

الوجه الثاني - إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عَنْ جَدَّتِهِ أُمِّ سُلَيْمٍ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، قال الدارقطني⁽¹⁾: "ورواه عبد الله بن عبد الله بن أبي طلحة أخو إسحاق، عن أم سليم والمرسل أشبه بالصواب".

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الروایتان راجحتان، وإسناد الأولى صحيح فقد أخرجه مسلم في صحيحه، والأخرى ضعيفة لأنها مرسلة.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

أراد أبو حاتم أن يبين لنا أن الرواية التي أسقط فيها أنس هي الأقرب إلى أن تكون هي الصواب؛ لكن وجدت الرواية التي فيها أنس قد أخرجها مسلم في صحيحه فرجحتها أيضاً لجلالة الإمام مسلم.

حديث [18]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألتُ أبي عن حديثٍ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، واخْتَلَفَ فِي الرِّوَايَةِ عَلَى يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ:

فروى عبد الله بن وهب، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ بن شَرْحِبِيلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَدْخُلِ الْحَمَامَ إِلَّا بِمُتَرٍّ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْ نِسَائِكُمْ، فَلَا تَدْخُلَنَّ الْحَمَامَ.

وروى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَعَمْرُو بْنُ الرَّبِيعِ بن طارق، كلاهما عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ بن شَرْحِبِيلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُوَيْدٍ الْخَطَمِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ؛ غَيْرَ أَنَّ اللَّيْثَ زَادَ فِي الْإِسْنَادِ رَجُلًا؛ رَوَى اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ بن

(1) الدارقطني، العلل = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (12 / 9) 2342.

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2 / 29+30+31) 192.

شُرْحَبِيلُ الْقُرَشِيِّ - مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ - أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سُؤَيْدٍ الْخَطْمِيَّ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟

فَسَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: عَبْدَ اللَّهِ بْنُ سُؤَيْدٍ أَشْبَهُهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَالَّذِي عِنْدِي - وَاللَّهِ أَعْلَمُ -: أَنَّ الْأَصَحَّ عَلَى مَا رَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْقُوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ الْخَطْمِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ بْنِ شُرْحَبِيلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

الوجه الثاني- يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ بْنِ شُرْحَبِيلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُؤَيْدٍ الْخَطْمِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثالث- يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ بْنِ شُرْحَبِيلِ الْقُرَشِيِّ - مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ - أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سُؤَيْدٍ الْخَطْمِيَّ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

الوجه الرابع- يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ بْنِ شُرْحَبِيلِ الْقُرَشِيِّ - مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ - أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ الْخَطْمِيَّ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ بْنِ شُرْحَبِيلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (7/ 504) 14807، مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ الرَّبِيعِ عَنْهُ

بِهِ.

الوجه الثاني- يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ بْنِ شُرْحَبِيلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُؤَيْدٍ الْخَطْمِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه ابن حبان في صحيحه - مخرجًا (12/ 409) 5597، والبيهقي في شعب الإيمان (10/ 202) 7379، وابن حجر في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (2/ 472) 180، من طريق عمرو بن الربيع بن طارق عنه به.

الوجه الثالث - يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ شَرْحَبِيلِ الْقُرَشِيِّ - مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ - أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سُوَيْدٍ الْخَطْمِيَّ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

لم أجده، انفرد به أبو حاتم الرازي.

الوجه الرابع - يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ شَرْحَبِيلِ الْقُرَشِيِّ - مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ - أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ الْخَطْمِيَّ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (8/ 287) 8658، وفي المعجم الكبير (4/ 124) 3873، وفي مكارم الأخلاق (ص: 390) 221، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (4/ 321) 7783، والبيهقي في شعب الإيمان (10/ 202) 7379، من طريق الليث بن سعد عنه به.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ شَرْحَبِيلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

يرويه عن يحيى بن أيوب: عمرو بن الربيع بن طارق.

عمرو بن الربيع بن طارق الكوفي نزل مصر ثقة، من كبار العاشرة، مات سنة تسع عشرة خ م د⁽¹⁾.

الوجه الثاني - يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ شَرْحَبِيلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُوَيْدٍ الْخَطْمِيَّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن يحيى بن أيوب: عمرو بن الربيع بن طارق.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص421) 5030.

عمرو بن الربيع سبق ترجمته في الوجه الأول من هذا الحديث، وهو ثقة.

الوجه الثالث - يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ شَرْحِبِيلِ الْقُرَشِيِّ - مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ - أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سُوَيْدٍ الْخَطْمِيَّ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

لم أجده، انفرد به أبو حاتم الرازي.

الوجه الرابع - يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ شَرْحِبِيلِ الْقُرَشِيِّ - مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ - أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ الْخَطْمِيَّ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

يرويه عن يحيى بن أيوب: الليث بن سعد.

الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، من السابعة، مات في شعبان سنة خمس وسبعين ع⁽¹⁾.

مدار الإسناد: يحيى بن أيوب الغافقي بمعجمة ثم فاء وقاف، أبو العباس المصري من السابعة، مات سنة ثمان وستين ع⁽²⁾.

قال يحيى بن معين⁽³⁾: "كَانَ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ يَقَعُ فِي لَيْثِ بْنِ سَعْدٍ"، وقال أيضًا⁽⁴⁾: "وَكَانَ ثِقَّةً"، وقال⁽⁵⁾: "صَالِحُ الْحَدِيثِ"، وقال أحمد بن حنبل⁽⁶⁾: "وَكَانَ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ يَجْلِسُ إِلَى اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَكَانَ سَيِّئَ الْحِفْظِ"، وقال ابن سعد⁽⁷⁾: "كَانَ مِنْكَرَ الْحَدِيثِ"، وقال العجلي⁽⁸⁾: "ثِقَّةٌ"،

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص464) 5684.

(2) المرجع السابق، (ص588) 7511.

(3) ابن معين، معرفة الرجال للإمام أبي زكريا يحيى بن معين رواية ابن محرز - ط الفاروق (ص224) 846.

(4) المرجع السابق، (ص338) 1384.

(5) المرجع نفسه، (ص53) 120.

(6) أحمد بن حنبل، العلال ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (3/ 52).

(7) ابن سعد، الطبقات الكبرى ط العلمية (7/ 357).

(8) العجلي، الثقات ط الباز (ص468) 1791.

وقال أبو داود⁽¹⁾: "صَالِح"، وقال أبو حاتم⁽²⁾: "سَيِّئُ الْحَفْظِ"، وقال الدارقطني⁽³⁾: ليس بذاك القوي، وقال ابن حجر⁽⁴⁾: " صدوق ربما أخطأ".

قلت: صدوق يخطئ أحياناً.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ شَرْحَبِيلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: وَالَّذِي عِنْدِي - وَاللَّهِ أَعْلَمُ -: أَنَّ الْأَصَحَّ عَلَى مَا رَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْقُوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْخَطْمِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ⁽⁵⁾.

الوجه الثاني - يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ شَرْحَبِيلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُؤَيْدِ الْخَطْمِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها عمرو بن الربيع عن يحيى وهو ثقة، وقال ابن حبان في ترجمة عبد الله بن سويد "يُرْوَى عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِتِ بْنِ شَرْحَبِيلٍ"⁽⁶⁾، وقال أبو حاتم⁽⁷⁾: عبد الله بن سويد أشبه.

الوجه الثالث - يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ شَرْحَبِيلِ الْقُرَشِيِّ - مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ - أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ سُؤَيْدِ الْخَطْمِيِّ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد تفرد بها أبو حاتم الرازي ولم أجدها.

(1) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني - ط الفاروق (ص231) 1527.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (9/ 128).

(3) الدارقطني، سؤالات أبي عبد الله بن بكير البغدادي للإمام أبي الحسن الدارقطني - ط الفاروق (ص98) 28.

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص588) 7511.

(5) انظر الحديث.

(6) ابن حبان، الثقات (5/ 47) 3787.

(7) انظر الحديث.

الوجه الرابع - يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ يَغْثُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ بْنِ شَرْحِبِيلٍ الْقُرَشِيِّ - مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ - أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ الْخَطْمِيَّ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الليث بن سعد عن يحيى وهو ثقة، قال الطبراني (1): "لَا يُرَوَّى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَقَرَّرَ بِهِ: اللَّيْثُ"، وقال الحاكم (2): " هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ".

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الروايات الراجحة-الأولى والثانية والرابعة، وإسنادها ضعيف، لوجود يحيى بن أيوب وهو سيئ الحفظ.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

أراد أبو حاتم أن يبين لنا أن الرواية الراجحة هي رواية من قال عبد الله بن سويد وليس عبد الله بن يزيد، فوجدت أن الثقات رووها عن كليهما، ورجح ابنه عن عبد الله بن يزيد، فكلاهما راجحتان. والله أعلم.

حديث [19]

قال ابن أبي حاتم (3): وسألتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا قَالَ الْمُؤَدِّنُ، فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ؟ فَقَالَ: رَوَاهُ جَمَاعَةٌ - مَالِكٌ وَغَيْرُهُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ - عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَهُوَ أَشْبَهُهُ.

أولاً - الروايات المعلّة:

الوجه الأول - الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ.

(1) الطبراني، المعجم الأوسط (8/ 287) 8658

(2) الحاكم، المستدرک على الصحيحين (4/ 321) 7783.

(3) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 60) 216.

الوجه الثاني - الزُّهري - عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانيًا - تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - الزُّهري، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ.

أخرجه البخاري في القراءة خلف الإمام (ص: 38) 98، والترمذي في سننه ت شاكر (1/ 407) 208، والنسائي في السنن الكبرى (9/ 20) 9778، والطبراني في الدعاء (ص: 157) 448، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 144) 883، والعقيلي في الضعفاء الكبير (2/ 321)، من طريق عبد الرحمن بن إسحاق عنه به.

الوجه الثاني - الزُّهري، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه البخاري في صحيحه (1/ 126) 611، ومسلم في صحيحه (1/ 288) 10 - (383)، وأبو داود في سننه (1/ 144) 522، والنسائي في سننه (2/ 23) 673، وفي السنن الكبرى (2/ 250) 1649، و(9/ 20) 9779، والترمذي في سننه ت شاكر (1/ 407) 208، وابن ماجه في سننه (1/ 238) 720، وأحمد في مسنده مخرجا (17/ 64)، و(18/ 73) 11504، و(18/ 269) 11742، ومالك في موطئه ت عبد الباقي (1/ 67) 2، وابن خزيمة في صحيحه (1/ 215) 411، وابن حبان في صحيحه (4/ 583) 1686، والشافعي في السنن المأثورة (ص: 134) 38، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (2/ 406) 1189، وعبد الرزاق في مصنفه (1/ 478) 1842، وابن أبي شيبة في مصنفه (1/ 205) 2358، والطبراني في الدعاء (ص: 156) 446، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 601) 1925، وأبو عوانة في مستخرجه (1/ 281) 986، و(1/ 281) 988، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (3/ 378)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 143) 876، وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص: 81) 90، كلهم من طريق مالك بن أنس عنه به.

وأخرجه أحمد في مسنده مخرجا (18/ 366) 11860، والدارمي في سننه (2/ 767) 1237، وأبو داود في مسنده الطيالسي (3/ 665) 2328، وابن خزيمة في صحيحه (1/ 215) 411، والطبراني في الدعاء (ص: 157) 447، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 143) 876، كلهم من طريق يونس بن يزيد عنه به.

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (1/ 478) 1842، وأبو عوانة في مستخرجه (1/ 281) 987، و(1/ 281) 988، من طريق ابن جريج عنه به.

وأخرجه الطبراني في الدعاء (ص: 156) 446، من طريق معمر عنه به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - الزُّهري، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ.

يرويه عن الزهري: عبد الرحمن بن إسحاق.

عبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث الواسطي أبو شيبه ويقال كوفي ضعيف، من السابعة د ت (1).

الوجه الثاني - الزُّهري، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن الزهري: مالك بن أنس، ويونس بن يزيد، وابن جريح، ومعمر.

مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي أبو عبد الله المدني الفقيه إمام دار الهجرة رأس المتقنين وكبير المتثبتين، من السابعة، مات سنة تسع وسبعين وكان مولده سنة ثلاث وتسعين، وقال الواقدي بلغ تسعين سنة ع (2).

يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي بفتح الهمزة وسكون التحتانية بعدها لام، أبو يزيد مولى آل أبي سفيان ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً وفي غير الزهري خطأ، من كبار السابعة، مات سنة تسع وخمسين على الصحيح وقيل سنة ستين ع (3) قلت: وقد زال هذا الوهم بمتابعة الإمام مالك له في الرواية عن الزهري.

معمر بن راشد الأزدي مولاهم أبو عروة البصري نزيل اليمن ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش [وعاصم بن أبي النجود] وهشام بن عروة شيئاً وكذا فيما حدث به بالبصرة، من كبار السابعة، مات سنة أربع وخمسين وهو ابن ثمان وخمسين سنة ع (4).

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص336) 3799.

(2) المرجع السابق، (ص516) 6425.

(3) المرجع نفسه، (ص614) 7919.

(4) المرجع نفسه، (ص541) 6809.

عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل، من السادسة، مات سنة خمسين أو بعدها وقد جاوز السبعين وقيل جاوز المائة، ولم يثبت ع⁽¹⁾، قلت: لا حاجة لدراسته في هذا الحديث، أكتفي بإثبات هذا الوجه بأن رواه الإمام مالك.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - الزهري، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة؛ لأن الإمام مالك خالف في الرواية الثانية، رواية عبد الرحمن بن إسحاق، وعبد الرحمن ضعيف، قال النسائي: "خَالَفَهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، رَوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ".

الوجه الثاني - الزهري - عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة ومحفوظة، فقد رواها الأثبات عن الزهري وعلى رأسهم الإمام مالك بن أنس، وأخرجها أصحاب كتب السنة على رأسهم البخاري ومسلم في صحيحيهما، قال البخاري⁽²⁾: "وَهَذَا مُسْتَفِيدٌ عَنْ مَالِكٍ، وَمَعْمَرٍ، وَيُونُسَ وَغَيْرِهِمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ"، وقال الترمذي⁽³⁾: "وَرَوَاهُ مَالِكٌ أَصَحُّ"، وقال النسائي⁽⁴⁾: "الصَّوَابُ حَدِيثُ مَالِكٍ، وَحَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ خَطَأٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ هَذَا يُقَالُ لَهُ: عَبَادُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَهُوَ لَا بَأْسَ بِهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ يَزُودُ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ"، وقال الدارقطني⁽⁵⁾: "يَزُودُهُ الزُّهْرِيُّ وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَخَالَفَهُ مَالِكٌ، وَمَعْمَرٌ، وَغَيْرُهُمَا فَرَوَوْهُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَهُوَ الصَّحِيحُ"، وقال العقيلي⁽⁶⁾: "وَأَصْحَابُ الزُّهْرِيِّ يَقُولُونَ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوُهُ وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ أَوْلَى".

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص363) 4193.

(2) البخاري، القراءة خلف الإمام (ص38) 98.

(3) الترمذي، السنن ت شاكر (1/ 407) 208.

(4) النسائي، السنن الكبرى (9/ 20) 9779.

(5) الدارقطني، العلل = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (7/ 272) 1344.

(6) العقيلي، الضعفاء الكبير (2/ 321).

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثانية، وإسنادها صحيح ورجاله ثقات، وقد أخرجها البخاري ومسلم في صحيحيهما.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

يقصد هنا أن الرواية التي قال عنها أشبهه أنها هي الرواية الثابتة والمحافظة والراجعة.

حديث [20]

قال ابن أبي حاتم: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يزيدُ بنُ سنان الرُّهاوي، عن يحيى بن أبي كثير، عن ابن شهاب الزُّهري، عن عباد بن أوس، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: تَقْضَلُ صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمِيعِ ...؟

قال أبي: يرويه معاوية بن سَلَام، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن عباد بن أوس، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. قال أبي: وَهَذَا أَشْبَهُهُ⁽¹⁾.

أولاً - الروايات المعلّة:

الوجه الأول - يحيى بن أبي كثير، عن ابن شهاب الزُّهري، عن عباد بن أوس، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني - يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن عباد بن أوس، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ثانياً - تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - يحيى بن أبي كثير، عن ابن شهاب الزُّهري، عن عباد بن أوس، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه أبو حاتم في علله (2/ 366) 440، من طريق يزيد بن سنان عنه به.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 64) 218.

الوجه الثاني- يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثَوْبَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أحمد في مسنده مخرجا (13/ 210) 7801 من طريق معمر عنه به.

وأخرجه البزار في مسنده = البحر الزخار (15/ 23) 8208، والسراج في مسنده (ص: 227) 667، من طريق الأوزاعي عنه به.

وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (4/ 98) 2841، من طريق مُعَاوِيَةَ بْنِ سَلَامٍ عنه به.

وأخرجه ابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك (ص: 36) 89، والسراج في مسنده (ص: 227) 668، من طريق شَيْبَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عنه به.

ثالثاً- دراسة الروايات المعللة:

الوجه الأول- يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يُرويه عن يحيى بن أبي كثير: يزيد بن سنان.

يزيد بن سنان بن يزيد التميمي [الجزري] أبو فروة الرهاوي ضعيف، من كبار السابعة، مات سنة خمس وخمسين وله ست وسبعون ت ق⁽¹⁾.

الوجه الثاني- يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثَوْبَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يُرويه عن يحيى بن أبي كثير: معمر، والأوزاعي، ومُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ، وشَيْبَانَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

معمر بن راشد: سبق ترجمته في الحديث [19]، وهو ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش [وعاصم بن أبي النجود] وهشام بن عروة شيئا وكذا فيما حدث به بالبصرة.

الأوزاعي: سبق ترجمته في الحديث [17]، وهو ثقة جليل.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص602) 7727.

معاوية بن سلام بالتشديد بن أبي سلام، أبو سلام الدمشقي، وكان يسكن حمص، ثقة، من السابعة، مات في حدود سنة سبعين ع⁽¹⁾.

شيبان بن عبد الرحمن التميمي مولا هم النحوي أبو معاوية البصري نزيل الكوفة ثقة صاحب كتاب يقال إنه منسوب إلى نحوه بطن من الأزد لا إلى علم النحو، من السابعة، مات سنة أربع وستين ع⁽²⁾.

يحيى بن أبي كثير الطائي مولا هم أبو نصر اليمامي من الخامسة، مات سنة اثنتين وثلاثين وقيل قبل ذلك ع⁽³⁾.

قال أبو حاتم⁽⁴⁾: إمام لا يُحدّث إلا عن ثقة، قال ابن حجر⁽⁵⁾: "ثقة ثبت لكنه يدلّس ويرسل"، وذكره في المرتبة الثانية⁽⁶⁾ من المدلسين أي أن تدليسه لا يضر إن لم يصرح بالسماع، قال الذهبي⁽⁷⁾: من أهل البصرة سكن اليمامة لا يصح له عن أنس بن مالك ولا غيره من الصحابة سماع وتلك كلها أخبار مدلسة.

قلت: ثقة ثبت، وعلة إرساله أنه يروي عن أنس بن مالك والصحابة وهنا لا يروي عن صحابة فانتفت العلة، وهو في المرتبة الثانية من المدلسين ولا يضر تدليسه وإن لم يصرح بالسماع.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - يحيى بن أبي كثير، عن ابن شهاب الزهري، عن عباد بن أوس، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص538) 6761.

(2) المرجع السابق، (ص269) 2833.

(3) المرجع نفسه، (ص596) 7632.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (9/ 142).

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص596) 7632.

(6) ابن حجر، طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص36) 63.

(7) الذهبي، مشاهير علماء الأمصار (ص304) 1537.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد تفرد يزيد بن سنان الضعيف عن يحيى بن أبي كثير، في هذا الحديث ولم يتابع، قال أبو حاتم الرازي⁽¹⁾: "إِنَّمَا هُوَ: يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ؛ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ حَدَّثَهُ؛ أَنَّ عَبَّادَ بْنَ أَوْسٍ أَخْبَرَهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا زُهْرِي".

الوجه الثاني- يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عَنْ عَبَّادِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الأثبات الثقات عن يحيى بن أبي كثير، وهذا هو الحديث الوحيد الذي رواه عباد بن أوس عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال البزار⁽²⁾: "ولا نعلم روى عباد بن أوس، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ"، وقال الدارقطني⁽³⁾: "وهو الصواب".

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة -الثانية، وإسنادها صحيح رجالها ثقات، ومن قال إن معمر قد رواها عنه وهو بصري ورواية معمر عن البصريين مضطربة، قلت تابعه فيها الأوزاعي⁽⁴⁾ وشيبان وهما من أجل الناس عن يحيى بن أبي كثير.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح هنا أبو حاتم الرازي رواية الأثبات عن يحيى بن أبي كثير وأنها هي الصواب، وأن الرواية التي تفرد بها يزيد الضعيف لا تثبت.

حديث [21]

قال ابن أبي حاتم: وسألتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَحَيُّوَةُ بْنُ شَرِيحٍ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيُّوَةَ، عَنْ وَرَّادٍ، عَنْ الْمَغِيرَةِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَلَّمَ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ....

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 366) 440.

(2) البزار، المسند = البحر الزخار (15/ 23) 8208.

(3) الدارقطني، العلل = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (9/ 29) 1623.

(4) قال يحيى: لَيْسَ أَحَدٌ فِي يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ مِثْلَ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَعَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ بَعْدَ هَؤُلَاءِ. ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (4/ 180) 3825.

وَرَوَاهُ مُبَشِّرُ بْنُ مُكْسَرٍ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ وَرَّادٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ؟
قَالَ أَبِي: حَدِيثُ رَجَاءِ بْنِ حَيَّوَةَ أَشْبَهُهُ عِنْدِي⁽¹⁾.

أولاً- الروايات المعللة:

الوجه الأول- ابنُ عَجْلَانَ، عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيَّوَةَ، عَنْ وَرَّادٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
الوجه الثاني- ابنُ عَجْلَانَ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ وَرَّادٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول- ابنُ عَجْلَانَ، عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيَّوَةَ، عَنْ وَرَّادٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (20/ 395) 937، وفي الدعاء (ص: 222) 700،
وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (3/ 205) 1559، من طريق سليمان بن بلال عنه به.
وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (20/ 396) 938، وفي الدعاء (ص: 222) 701،
من طريق القاسم بن معن عنه به.
وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (5/ 176) من طريق عمر بن علي
عنه به.

الوجه الثاني- ابنُ عَجْلَانَ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ وَرَّادٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (20/ 394) 933، وفي الدعاء للطبراني (ص: 222)
702، من طريق مُبَشِّرِ بْنِ مُكْسَرٍ عنه به.

ثالثاً- دراسة الروايات المعللة:

الوجه الأول- ابنُ عَجْلَانَ، عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيَّوَةَ، عَنْ وَرَّادٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
يرويه عن ابن عجلان: سليمان بن بلال، والقاسم بن معن، وعمر بن علي.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 80) 227.

سليمان بن بلال التيمي مولاهم، أبو محمد، وأبو أيوب المدني، ثقة، من الثامنة، مات سنة سبع وسبعين ع⁽¹⁾.

القاسم بن معن -بفتح الميم وسكون المهملة- ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود المسعودي الكوفي، أبو عبد الله القاضي، ثقة فاضل من السابعة، مات سنة خمس وسبعين دس⁽²⁾.

عمر بن علي بن عطاء بن مقدم بقاف وزن محمد بصري أصله واسطي ثقة وكان يدلس شديداً، من الثامنة، مات سنة تسعين وقيل بعدها ع⁽³⁾، وهو من الطبقة الثالثة في المدلسين عند ابن حجر⁽⁴⁾.

الوجه الثاني- ابن عجلان، عَنْ مَكْحُول، عَنْ وَرَّاد، عَنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن ابن عجلان: مُبَشِّرُ بْنُ مُكَبَّرٍ.

مُبَشِّرُ بْنُ مَكْسَرٍ⁽⁵⁾ يَكْنَى أَبَا بَشْرٍ، وَهُوَ بَصْرِي⁽⁶⁾.

قال يحيى بن معين⁽⁷⁾: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَقَالَ أَيْضاً⁽⁸⁾: "صَوِيلِح"، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ⁽⁹⁾: لَا بَأْسَ بِهِ، وَقَالَ ابْنُ شَاهِينَ⁽¹⁰⁾: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

قلت: لا بأس به.

رابعاً- الرواية الراجعة:

الوجه الأول- ابن عجلان، عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيَّوَةَ، عَنْ وَرَّاد، عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص250) 2539.

(2) المرجع السابق، (ص452) 5497.

(3) المرجع نفسه، (ص416) 4952.

(4) ابن حجر، طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص42) 90.

(5) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات (ص235) 1439.

(6) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (4/ 94) 3321.

(7) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (8/ 343).

(9) المرجع السابق، (8/ 343).

(10) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات (ص235) 1439.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الثقات الأثبات -سليمان والقاسم- عن ابن عجلان، قال الدارقطني⁽¹⁾: "وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ رَجَاءُ بْنُ حَيَّوَةَ، عَنْ وَرَّادٍ، حَدَّثَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ، فَرَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ الْقَاسِمُ بْنُ مَعْنٍ، وَسَلِيمَانُ بْنُ بِلَالٍ، وَعَبَّادُ بْنُ صُهَيْبٍ، فَأَمَّا عَبَّادٌ فَأُغْرِبَ بِإِسْنَادٍ آخَرَ، فَقَالَ: عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيَّوَةَ، وَعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ وَرَّادٍ، وَلَمْ يَرْوِهِ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ غَيْرُهُ، وَهُوَ صَحِيحٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْمَلِكِ، حَدَّثَ بِهِ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ مِنْهُمْ: شَيْبَانُ، وَعُبَيْدَةُ بْنُ أَبِي رَاسَةَ، وَعُبَيْدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ".

الوجه الثاني- ابن عجلان، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ وَرَّادٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، وهي رواية شاذة؛ لأن مبشر بن مكرس قد تفرد بها عن غيره ورواها عن ابن عجلان عن مكحول، وخالف الثقات في ذلك.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة الأولى، وإسنادها حسن؛ لأن فيها محمد بن عجلان فهو صدوق⁽²⁾.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

مقصد أبي حاتم من ترجيح الرواية الأولى أنها هي الراجحة؛ لأن الثقات رووها عن ابن عجلان، بينما في الرواية الثانية انفرد مبشر بن مكرس عن ابن عجلان فيها فهي رواية شاذة.

حديث [22]

قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رَوَاهُ عُثْمَانُ بْنُ عُثْمَانَ الْعَطَفَانِي، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ أَبِي بَرْزَةَ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ؛ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّوْمِ قَبْلَ الْعِشَاءِ، وَالْحَدِيثُ بَعْدَهُ.

ورواه عبد الوهاب الثقفي، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟

(1) الدارقطني، العلل = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (7/ 122).

(2) محمد بن عجلان المدني صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، من الخامسة، مات سنة ثمان وأربعين خت م 4". ابن حجر، تقريب التهذيب (ص496) 6136. والحديث هنا ليس عن أبي هريرة" فانتمت العلة.

قال أبي: حديث عبد الوهاب أشبه، ولا أعلم أحداً روى عن المغيرة بن أبي برة إلا علي بن زيد بن جُدعان⁽¹⁾.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- خالد الحذاء، عن المغيرة بن أبي برة، عن أبي برة؛ قال: نهى رسول الله ﷺ.

الوجه الثاني- خالد الحذاء، عن أبي المنهال، عن أبي برة، عن النبي ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- خالد الحذاء، عن المغيرة بن أبي برة، عن أبي برة؛ قال: نهى رسول الله ﷺ.

أخرجه البزار في مسنده = البحر الزخار (9/ 299) 3852، و(9/ 307)، والطبراني في المعجم الأوسط (3/ 162) 2806، والرويان في مسنده (2/ 339) 1318، من طريق عثمان بن عثمان عنه به.

الوجه الثاني- خالد الحذاء، عن أبي المنهال، عن أبي برة، عن النبي ﷺ.

أخرجه البخاري في صحيحه (1/ 118) 568، وأحمد في مسنده مخرجا (33/ 25) 19781، وابن خزيمة في صحيحه (2/ 290) 1339، والرويان في مسنده (2/ 25) 765، والدولابي في الكنى والأسماء (1/ 52) 130، وأبو عوانة في مستخرجه (1/ 306) 1080، من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عنه به.

والبزار في مسنده = البحر الزخار (9/ 299) 3853، من طريق شعبة عنه به.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- خالد الحذاء، عن المغيرة بن أبي برة، عن أبي برة؛ قال: نهى رسول الله ﷺ.

يرويه عن خالد الحذاء: عثمان بن عثمان.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 91+92+93) 235.

عثمان بن عثمان الغطفاني، أبو عمرو القاضي البصري، صدوق ربما وهم، من الثامنة م د س⁽¹⁾.

الوجه الثاني - خَالِدُ الْحَذَاءِ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ، عَنْ أَبِي بَرَزَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن خالد الحذاء: عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِيُّ، وشعبة.

عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثَّقَفِيُّ أبو محمد البصري ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين من الثامنة، مات سنة أربع وتسعين عن نحو من ثمانين سنة ع⁽²⁾.

شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري، ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتن بالعراق عن الرجال وذب عن السنة، وكان عابداً، من السابعة، مات سنة ستين ع⁽³⁾.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - خَالِدُ الْحَذَاءِ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ أَبِي بَرَزَةَ، عَنْ أَبِي بَرَزَةَ؛ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة؛ لأن عثمان بن عثمان تفرد بها وهو صدوق ربما وهم، وقد خالف الأثبات في الرواية عن خالد الحذاء، قال البزار⁽⁴⁾: "أَحْسَبُ وَهَمَ فِيهِ عُثْمَانُ بْنُ عُثْمَانَ، وَالصَّوَابُ خَالِدُ الْحَذَاءِ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ، عَنْ أَبِي بَرَزَةَ. وَأَبُو الْمُنْهَالِ، وَاسْمُهُ سَيَّارُ بْنُ سَلَامَةَ".

الوجه الثاني - خَالِدُ الْحَذَاءِ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ، عَنْ أَبِي بَرَزَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، وهي محفوظة، فقد رواها الثقات عن خالد الحذاء، وأخرجتها كتب السنة وعلى رأسها صحيح الإمام البخاري، قال البزار: "وَالصَّوَابُ خَالِدُ الْحَذَاءِ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ، عَنْ أَبِي بَرَزَةَ. وَأَبُو الْمُنْهَالِ، وَاسْمُهُ سَيَّارُ بْنُ سَلَامَةَ"، وقال الدارقطني⁽⁵⁾: "يُرويه خالد الحذاء، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ، عَنْ أَبِي بَرَزَةَ، قَالَ ذَلِكَ عَنْهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَشَرِيكٌ. وَرَوَاهُ عُثْمَانُ بْنُ

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص385) 4500.

(2) المرجع السابق، (ص368) 4261.

(3) المرجع نفسه، (ص266) 2790.

(4) البزار، المسند = البحر الزخار (9/ 307).

(5) الدارقطني، العلل = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (6/ 306) 1157.

عُثْمَانُ الْعُطْفَانِيُّ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، فَقَالَ: عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ أَبِي بَرَزَةَ، عَنْ أَبِي بَرَزَةَ، وَالصَّوَابُ عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ، وَحَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ أَبِي بَرَزَةَ عَنْ أَبِيهِ، إِنَّمَا هُوَ أَسْلَمٌ، سَأَلَهَا اللَّهُ.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة -الثانية، وإسنادها صحيح، ورجالها ثقات، فقد رواه الإمام البخاري في صحيحه.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

مقصده هنا أن رواية خالد عن ابن المنهال محفوظة وراجعة؛ لأنه قد رواها الأثبات وذكرها البخاري في صحيحه.

حديث [23]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه يزيد بن عطاء، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أخيه، عن أبيه، عن أبي ذر؛ قال: سألت النبي ﷺ، فلم أترك شيئاً، حتى سألتُه عن مسح الحصى وأنا في الصلاة، فقال بيده هكذا على الحصى: امسح واجدّه، أو ذر.

وروى هذا الحديث محمد بن ربيعة، ووكيع، عن ابن أبي ليلى، عن هلال، عن حذيفة: سألت النبي ﷺ... فأيهما أصح؟

فقال: ابن أبي ليلى في حديثه مثل هذا كثير، هذا من ابن أبي ليلى؛ مرة يقول كذا، ومرة يقول كذا.

وقد تابع يزيد بن عطاء: الثوري في روايته عن ابن أبي ليلى، عن أخيه، عن أبيه، عن أبي ذر؛ وهو أشبه.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أخيه، عن أبيه، عن أبي ذر؛ قال: سألت النبي ﷺ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 132) 263.

الوجه الثاني - ابنُ أبي ليلى، عَنْ هلال، عَنْ حُذَيْفَةَ: سألتُ النبي ﷺ.

ثانيًا - تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عَنْ أَخِيهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ؛ قال: سألتُ النبي ﷺ.

أخرجه أحمد في مسنده ط الرسالة (351 / 35) 21446، وعبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (39 / 2) 2403، والبزار في مسنده = البحر الزخار (9 / 416) 4021، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان (2 / 156)، من طريق سفيان الثوري عنه به.

وأبو داود الطيالسي في مسنده (1 / 377) 472، من طريق مُجَاهِد عنه به.

وابن أبي شيبة في مصنفه (2 / 176) 7824، من طريق عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ عنه به.

الوجه الثاني - ابنُ أبي ليلى، عَنْ هلال، عَنْ حُذَيْفَةَ: سألتُ النبي ﷺ.

أخرجه أحمد في مسنده ط الرسالة (38 / 309) 23275، من طريق وكيع عنه به.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عَنْ أَخِيهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ؛ قال: سألتُ النبي ﷺ.

يرويه عن ابن أبي ليلى: سفيان الثوري، وعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، وَمُجَاهِد.

سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، من رؤوس الطبقة السابعة، وكان ربما دلس، مات سنة إحدى وستين وله أربع وستون ع⁽¹⁾.

عبد الله بن نُمَيْرٍ - بنون مصغر - الهمداني أبو هشام الكوفي ثقة صاحب حديث من أهل السنة، من كبار التاسعة، مات سنة تسع وتسعين [ومائة] وله أربع وثمانون ع⁽²⁾.

مجاهد بن موسى الخوارزمي وهو الخُتْلِي بضم المعجمة وتشديد المثناة المفتوحة، أبو علي، نزيل بغداد، ثقة، من العاشرة، مات سنة أربع وأربعين وله ست وثمانون م⁽³⁾ 4.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص244) 2445.

(2) المرجع السابق، (ص327) 3668.

(3) المرجع نفسه، (ص520) 6483.

الوجه الثاني - ابن أبي ليلى، عن هلال، عن حذيفة: سألت النبي ﷺ.

يرويه عن ابن أبي ليلى: وكيع.

وكيع بن الجراح بن مليح الرُّؤاسي -بضم الراء وهمزة ثم مهملة-، أبو سفيان الكوفي ثقة حافظ عابد، من كبار التاسعة، مات في آخر سنة ست و [أو] أول سنة سبع وتسعين [ومائة] وله سبعون سنة ع⁽¹⁾.

محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي القاضي، أبو عبد الرحمن، من السابعة، مات سنة ثمان وأربعين 4⁽²⁾.

قال شُعْبَة⁽³⁾: أفادني ابن أبي ليلى أحاديث فإذا هي مقلوبة، قال أيضًا⁽⁴⁾: ما رأيت أحدًا أسوأ حفظًا من ابن أبي ليلى، وقال يحيى بن معين⁽⁵⁾: «ما كان يثبت في الحديث، وقال أيضًا: ليس بذاك⁽⁶⁾، وقال أحمد بن حنبل⁽⁷⁾: ضَعِيف، وقال أيضًا⁽⁸⁾: كان سيئ الحفظ مضطرب الحديث وكان فقه ابن أبي ليلى أحب إلينا من حديثه، حديثه فيه اضطراب، وقال العجلي⁽⁹⁾: صدوق، ثقة، وقال أبو زرعة⁽¹⁰⁾: صالح ليس بأقوى ما يكون، وقال أبو حاتم⁽¹¹⁾: محله الصدق كان سيئ الحفظ شغل بالقضاء فساء حفظه، لا يهتم بشيء من الكذب، إنما ينكر عليه كثرة الخطأ يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال الجوزجاني⁽¹²⁾: واهي الحديث سيئ الحفظ، وقال ابن حجر⁽¹³⁾: صدوق سيئ الحفظ جدًّا.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 581) 7414.

(2) المرجع السابق، (ص 493) 6081.

(3) البخاري، التاريخ الكبير بحواشي المطبوع (1/ 162).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (7/ 322).

(5) ابن معين، سؤالات ابن الجنيد (ص 291).

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (7/ 323).

(7) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية المروزي وغيره ت وصي الله عباس (ص 245).

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (7/ 323).

(9) العجلي، الثقات ط الباز (ص 407) 1476.

(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (7/ 323).

(11) المرجع السابق، (7/ 323).

(12) الجوزجاني، أحوال الرجال (ص 108) 86.

(13) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 493) 6081.

قلت: صدوق سيئ الحفظ جدًا.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أخيه، عن أبيه، عن أبي ذر؛ قال: سألت النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة فقد رواها الثقات عن ابن أبي ليلى، قال البزار⁽¹⁾: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي ذر إلا من حديث ابن أبي ليلى عنه"، وله طرق أخرى غير طريق ابن أبي ليلى أقوى.

الوجه الثاني - ابن أبي ليلى، عن هلال، عن حذيفة: سألت النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد تفرد بها وكيع مع جلالته إلا أنه خالف الثقات، وفيه "هلال"⁽²⁾ وهو مجهول لا أعلمه.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الأولى، وإسنادها ضعيف؛ لأن مدارها على محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو صدوق سيئ الحفظ جدًا⁽³⁾، ولم يتابع.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

أي أن الرواية التي رواها الثقات عن ابن أبي ليلى وفيها - عن أبي ذر - هي الراجعة والأقرب إلى الروايات الصحيحة، وأما الرواية التي فيها - عن حذيفة - فهي غير راجحة.

(1) البزار، المسند = البحر الزخار (9/ 416) 4021.

(2) قال ابن حجر: هلال عن حذيفة وعنه ابن أبي ليلى لا أعرفه، قلت هو مولى ربي وهو من رجال التهذيب. ابن حجر، تعجيل المنفعة (2/ 337) 1146.

(3) محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي القاضي، أبو عبد الرحمن، صدوق سيئ الحفظ جدًا، من السابعة، مات سنة ثمان وأربعين 4. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص493) 6081.

حديث [24]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثِ رَوَاهُ حُصَيْنٌ، عَن هَلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَن زِيَادِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَن وَابِصَةَ: أَنَّ رَجُلًا صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُعِيدَ. وَرَوَاهُ عَمْرُو بْنُ مُرَّةٍ، عَن هَلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَن عَمْرُو بْنِ رَاشِدٍ، عَن وَابِصَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي: أيُّهما أشبه؟

قال: عَمْرُو بْنُ مُرَّةٍ أَحَقُّ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- هلال بن يساف، عن زياد بن أبي الجعد، عن وابصة: أن رجلاً صلى خلف الصف وحده، فأمره النبي ﷺ.

الوجه الثاني- هلال بن يساف، عن عمرو بن راشد، عن وابصة، عن النبي ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- هلال بن يساف، عن زياد بن أبي الجعد، عن وابصة: أن رجلاً صلى خلف الصف وحده، فأمره النبي ﷺ.

أخرجه الترمذي في سننه ت شاكر (1/ 445) 230، وأحمد في مسند مخرجا (29/ 529) 18002، و(29/ 534) 18007، والدارمي في سننه (2/ 815) 1322، والحميدي في مسنده (2/ 135) 908، وابن حبان في صحيحه - مخرجا (5/ 577) 2200، والطبراني في المعجم الكبير (22/ 141) 376+378+379، والبيهقي في السنن الكبرى (3/ 148) 5208، وابن أبي شيبة في مسنده (2/ 259) 751، و(2/ 11) 5887، وابن الجارود في المنتقى (ص: 88) 319، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (2/ 289) 1051، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 393) 2304، والدولابي في الكنى والأسماء (2/ 858) 1508، من طريق حصين عنه به.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 142) 271.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (22/ 141) 375، وعبد الرزاق في مصنفه (2/ 59) 2482، من طريق منصور عنه به.

الوجه الثاني - هلال بن يساف، عن عمرو بن راشد، عن وابصة، عن النبي ﷺ.

أخرجه أبو داود في سننه (1/ 182) 682، والترمذي في سننه ت شاكر (1/ 448) 231، وأحمد في مسنده مخرجا (29/ 524) 18000، و(29/ 532) 18005، وابن حبان في صحيحه - مخرجا (5/ 575) 2198، و(5/ 576) 2199، وابن أبي شيبة في مسنده (2/ 260)، والطبراني في المعجم الكبير (22/ 140) 371+372+373، وأبو داود الطيالسي في مسنده (2/ 525) 1297، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (5/ 2725) 6505، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (2/ 289) 1050، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 393) 2303، من طريق عمرو بن مرة عنه به.

ثالثا - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - هلال بن يساف، عن زياد بن أبي الجعد، عن وابصة: أن رجلا صلى خلف الصف وحده، فأمره النبي ﷺ.

يرويه عن هلال: حصين، ومنصور.

حصين بن عبد الرحمن السلمي أبو الهذيل الكوفي، ثقة تغير حفظه في الآخر، من الخامسة، مات سنة ست وثلاثين وله ثلاث وتسعون ع، وممن يقال له حصين بن عبد الرحمن أيضا سبعة⁽¹⁾.

منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي، أبو عتاب - بمثناة ثقيلة ثم موحدة -، الكوفي، ثقة ثبت وكان لا يدلس، من طبقة الأعمش، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة ع⁽²⁾.

الوجه الثاني - هلال بن يساف، عن عمرو بن راشد، عن وابصة، عن النبي ﷺ.

يرويه عن هلال: عمرو بن مرة.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص170) 1369.

(2) المرجع السابق، (ص547) 6908.

عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق الجملي بفتح الجيم والميم المرادي، أبو عبد الله الكوفي الأعمى ثقة عابد، كان لا يدلس ورمي بالإرجاء، من الخامسة، مات سنة ثمانى عشرة ومائة وقيل قبلها ع⁽¹⁾.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - هلال بن يساف، عن زياد بن أبي الجعد، عن وابصة: أن رجلاً صلى خلف الصف وحده، فأمره النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، ورواها ثقتان عن هلال وهما - حصين ومنصور -، ومن العلماء من أخذ بهذا الوجه، قال الدارمي⁽²⁾: "كَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يُثَبِّتُ حَدِيثَ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ وَأَنَا أَذْهَبُ إِلَى حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ زِيَادٍ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ"، قال الترمذي⁽³⁾: "فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي هَذَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ هَلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ وَابِصَةَ بْنِ مَعْبَدٍ أَصَحُّ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: حَدِيثُ حُصَيْنٍ، عَنْ هَلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ وَابِصَةَ بْنِ مَعْبَدٍ أَصَحُّ. وَهَذَا عِنْدِي أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ حَدِيثِ هَلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ وَابِصَةَ بْنِ مَعْبَدٍ".

الوجه الثاني - هلال بن يساف، عن عمرو بن راشد، عن وابصة، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رجحها أبو حاتم بقوله: "عمرو بن مرة أحفظ" أي من - حصين - ولكن شارك حصين في الرواية السابقة منصور بن المعتمر وهو ثقة، قال الدارمي⁽⁴⁾: "كَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يُثَبِّتُ حَدِيثَ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ".

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الروايتان راجحتان، وإسناد الأولى حسن لغيره لأن فيه زياد بن أبي الجعد وهو "مقبول"⁽⁵⁾، تابعه في الرواية الأخرى عمرو بن راشد وهو مقبول أيضاً.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص426) 5112.

(2) الدارمي، السنن (2/ 815) 1322.

(3) الترمذي، السنن ت شاكر (1/ 445) 230.

(4) الدارمي، السنن (2/ 815) 1322.

(5) زياد بن أبي الجعد رافع الكوفي مقبول، من الرابعة ت. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص218) 2062.

وإسناد الثانية حسن لغيره لأن فيه عمرو بن راشد وهو "مقبول"⁽¹⁾، وتابعه في الرواية الأخرى زياد بن أبي الجعد وهو مقبول أيضًا.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم رواية "عمرو بن مرة" على رواية "حصين" لأنه أحفظ منه، ولكنني وجدت من تابع حصينًا في روايته وهو منصور بن المعتمر ومنصور ثقة، ومن العلماء من أخذوا برواية حصين، فرجحت كليهما.

حديث [25]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألت أبي وأبا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِي، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: بَيْنَ الْعَبْدِ وَالْكَفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هَذَا خَطَأٌ؛ رَوَاهُ بَعْضُ الثَّقَاتِ مِنْ أَصْحَابِ حَمَّادٍ؛ فَقَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ - أَوْ حَدَّثْتُ عَنْهُ - عَنْ جَابِرٍ، مَوْقُوفًا.

قُلْتُ لِأَبِي زُرْعَةَ: الْوَهْمُ مِمَّنْ هُوَ؟

قَالَ: مَا أَدْرِي؟ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَدَّثَ حَمَّادٌ مَرَّةً كَذَا، وَمَرَّةً كَذَا.

قُلْتُ: فَبَلَّغَكَ أَنَّهُ تُوبِعَ أَبُو الرَّبِيعِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؟

فَقَالَ: مَا بَلَّغَنِي أَنَّ أَحَدًا تَابَعَهُ.

وَقَالَ أَبِي: رَوَاهُ بَعْضُهُمْ مَرْفُوعًا بِلا شَكٍّ، وَهُوَ أَبُو الرَّبِيعِ، وَبَعْضُهُمْ بِالشَّكِّ غَيْرَ مَرْفُوعٍ، وَكَانَ بِالشَّكِّ غَيْرَ مَرْفُوعٍ أَشْبَهُ.

أولًا - الروايات المعللة:

الوجه الأول - حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني - حَمَّادٌ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ - أَوْ حَدَّثْتُ عَنْهُ - عَنْ جَابِرٍ، مَوْقُوفًا.

(1) عمرو بن راشد الأشجعي، أبو راشد الكوفي، مقبول، من الثالثة د. ت. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 421) 5027.

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 178) 298.

ثانيًا - تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول - حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن جابر، عن النبي ﷺ.

أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده (3/ 318) 1783، وفي المعجم (ص: 161) 179، والطبراني في المعجم الصغير (1/ 231) 374، والبيهقي في السنن الكبرى (3/ 511) 6498، والآجري في الشريعة (2/ 644) 265، والقضاعي في مسنده (1/ 181) 266، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (2/ 876) 892، من طريق أبي الربيع سليمان بن داود الزهراني عنه به.

الوجه الثاني - حماد؛ قال: حدثنا عمرو بن دينار - أو حدثت عنه - عن جابر، موقوفًا. لم أجده، وقد ذكره الدارقطني⁽¹⁾ في علله.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن جابر، عن النبي ﷺ.

يرويه عن حماد بن زيد: أبو الربيع سليمان بن داود الزهراني.

سليمان بن داود العتكي، أبو الربيع الزهراني البصري، نزيل بغداد، ثقة، لم يتكلم فيه أحد بحجة، من العاشرة، مات سنة أربع وثلاثين خ م د س⁽²⁾.

الوجه الثاني - حماد؛ قال: حدثنا عمرو بن دينار - أو حدثت عنه - عن جابر، موقوفًا. لم أجده.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن جابر، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، وربما أن حماد بن زيد كان إذا شك في حديث وقفه؛ ولكن في رواية أبي الربيع عن حماد لم يروه بالشك فرواه مرفوعًا، والذي يثبت أن الحديث مرفوع أن الثوري⁽³⁾ تابع حماد بن زيد في الرواية عن عمرو بن دينار بالرفع كما ذكر الدارقطني.

(1) الدارقطني، العلل = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (13/ 365) 3253.

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص251) 2556.

(3) الدارقطني، العلل = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (13/ 365) 3253.

وهنا أبو زرعة وأبو حاتم كلاهما تحيرا في الترجيح، فقال أبو زرعة⁽¹⁾: "يحتمل أن يكون حماد حدّث مرة كذا ومرة كذا، وقال أيضًا: "إن أبا الربيع لم يتابع". ولكن أنقل قول الدارقطني⁽²⁾: "قال أحمد بن إبراهيم الموصلي عن حماد، عن عمرو، أو بلغني عنه، عن جابر، ورفع، أي أنه ربما توبع من أحمد الموصلي. وكذلك قال أبو حاتم⁽³⁾: "رواه بعضهم مرفوعًا بلا شك، وهو أبو الربيع، وبعضهم بالشك غير مرفوع، وكان بالشك غير مرفوع أشبه".

قال ابن أبي حاتم⁽⁴⁾: "فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هَذَا خَطَأٌ؛ رَوَاهُ بَعْضُ الثِّقَاتِ مِنْ أَصْحَابِ حَمَّادٍ؛ فَقَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ - أَوْ حَدَّثْتُ عَنْهُ - عَنْ جَابِرٍ، مَوْقُوفًا. قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: "قُلْتُ لِأَبِي زُرْعَةَ: الْوَهْمُ مِمَّنْ هُوَ؟ قَالَ: مَا أَدْرِي؟ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَدَّثَ حَمَّادٌ مَرَّةً كَذَا، وَمَرَّةً كَذَا. قُلْتُ: فَبَلَّغَكَ أَنَّهُ تُوبِعَ أَبُو الرَّبِيعِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؟ فَقَالَ: مَا بَلَغَنِي أَنَّ أَحَدًا تَابَعَهُ، وَقَالَ أَبِي: رَوَاهُ بَعْضُهُمْ مَرْفُوعًا بِلا شَكٍّ، وَهُوَ أَبُو الرَّبِيعِ، وَبَعْضُهُمْ بِالشَّكِّ غَيْرَ مَرْفُوعٍ، وَكَانَ بِالشَّكِّ غَيْرَ مَرْفُوعٍ أَشْبَهُ".

الوجه الثاني - حماد؛ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ - أَوْ حَدَّثْتُ عَنْهُ - عَنْ جَابِرٍ، مَوْقُوفًا.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، لم أجدها في كتب السنة، وغاية ما وجدت ذكر الدارقطني⁽⁵⁾ لها في علله عند الحديث عن أوجه الاختلاف عن حماد بن زيد.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الأولى، وإسنادها صحيح، ورجاله ثقات⁽⁶⁾.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبه":

رجح أبو حاتم هنا الرواية الموقوفة على الشك وليس على التيقن؛ لأنه قال: "وكان بالشك غير مرفوع أشبه"؛ ولكن رجحت الموقوفة للقرائن التي ذكرتها سابقًا.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 178) 298.

(2) الدارقطني، العلل = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (13/ 365) 3253.

(3) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 178) 298.

(4) المرجع السابق، (2/ 178) 298.

(5) الدارقطني، العلل = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (13/ 365) 3253.

(6) اعتمدت سند معجم أبي يعلى الموصلي.

حديث [26]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أباي عن حديثِ رواه أبو حذيفة، عن الثوري، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يَصَلِّي حَتَّى تَوَرَّمَتْ قَدَمَاهُ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ... الحديث؟

قال أبي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قال أبي: ومُرْسَلٌ أشبهه.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- الثوري، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ؓ، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني- الثوري، عن الأعمش، عن أبي صالح؛ قال رسول الله ﷺ. مُرْسَلًا.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- الثوري، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ؓ، عن النبي ﷺ.

أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (7/ 86)، وتما في فوائده (2/ 65) 1156، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (1/ 241) 226، من طريق أبي حذيفة موسى بن مسعود عنه به.

الوجه الثاني- الثوري، عن الأعمش، عن أبي صالح؛ قال رسول الله ﷺ. مُرْسَلًا.

لم أجده⁽²⁾.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 202) 310.

(2) لكن وجدت في مصنف عبد الرزاق أن الأعمش قال عن بعض أصحابه...، وربما المقصود بأصحابه ليس أصحاب الأعمش؛ بل أصحاب النبي ﷺ. والله أعلم.

قال عبد الرزاق عن الثوري، عن الأعمش، عن بعض أصحابه قال: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي حَتَّى تَوَرَّمَتْ قَدَمَاهُ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَفْعَلْ هَذَا وَقَدْ تَوَرَّمَتْ قَدَمَاكَ وَاللَّهُ تَعَالَى قَدْ غَفَرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ؟ قَالَ: «أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا؟» عبد الرزاق الصنعاني، المصنف (3/ 50) 4747.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - الثوري، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن الثوري: أبو حذيفة موسى بن مسعود.

موسى بن مسعود النّهدي -بفتح النون-، أبو حذيفة البصري، من صغار التاسعة، مات سنة عشرين أو بعدها وقد جاوز التسعين، وحديثه عند البخاري في المتابعات خ د ت ق⁽¹⁾.

قال ابن معين⁽²⁾: قيل ليحيى بن معين بن دار يقع فيه قال يحيى بن معين هو خير من بن دار ومن ملء الأرض مثله، وذكره ابن حبان في الثقات⁽³⁾ وقال: "يخطئ"، وقال العجلي⁽⁴⁾: "صدوق، ثقة"، وقال الترمذي⁽⁵⁾: "ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ"، وقال سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ بَشَّارٍ، يَقُولُ: «مُوسَى بْنُ مَسْعُودٍ ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ» قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: «وَكُنْتُ كَثِيرًا عَنْ مُوسَى بْنِ مَسْعُودٍ ثُمَّ تَرَكْتُهُ»، وقال العجلي⁽⁶⁾ شَبَّهَ لَا شَيْءَ، وقال أبو حاتم⁽⁷⁾: صدوق معروف بالثوري، كان الثوري نزل بالبصرة على رجل وكان أبو حذيفة معهما، فكان سفيان يوجه أبا حذيفة في حوائجه، ولكن كان يصحف، وروى أبو حذيفة عن سفيان بضعة عشر ألف حديث، وفي بعضها شيء، وقال الدارقطني⁽⁸⁾: "تُكَلِّمُ فِيهِ"، وقال الذهبي⁽⁹⁾: "صدوق إن شاء الله، يهم"، وقال ابن حجر: "صدوق سيئ الحفظ وكان يصحف".

قلت: صدوق يهم.

الوجه الثاني - الثوري، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. مُرْسَلًا.

لم أجده.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص554) 7010.

(2) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (1/ 78).

(3) ابن حبان، الثقات (9/ 160) 15766.

(4) العجلي، الثقات ط الباز (ص445) 1664.

(5) الترمذي، السنن ت شاكر (5/ 78).

(6) العجلي، الضعفاء الكبير (4/ 167).

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (8/ 163).

(8) الدارقطني، سؤالات السلمي (ص298).

(9) الذهبي، ميزان الاعتدال (4/ 221).

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - الثوري، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد تفرد بها أبو حذيفة موسى بن مسعود، وهو صدوق يهمل ويصحف.

الوجه الثاني - الثوري، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. مُرْسَلًا.

لم أجده.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

لم أرجح أيًا من الروايات؛ لكن الثوري روى من طريق أخرى عن "عاصم بن كليب" غير طريق "الأعمش"، عن النسائي⁽¹⁾ وإسنادها حسن.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرواية المرسلة على الموصولة؛ لكنني لم أجد المرسلة عن الثوري.

حديث [27]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألت أبي عن حديث رواه حاتم بن إسماعيل، عن ابن عجلان، عن رجاء بن حيوة، عن وراذ، عن المغيرة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا فَرَّغَ مِنْ صَلَاتِهِ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

وَرَوَاهُ مُبَشِّرُ بْنُ مُكْسِرٍ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ وَرَّادٍ، عَنِ الْمَغِيرَةِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

فَقِيلَ لِأَبِي: أَيُّهُمَا أَشْبَهُ؟

قَالَ: لَا أَعْلَمُ رَوَى مَكْحُولٌ عَنْ وَرَّادٍ.

قَالَ أَبِي فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: حَدِيثُ رَجَاءِ بْنِ حَيَوَةَ أَشْبَهُ.

(1) النسائي، السنن الكبرى (2/ 127) 1328.

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 209) 317.

هذا الحديث سبقت دراسته في الحديث [21].

حديث [28]

قال ابن أبي حاتم: وسألتُ أبي عن حديثِ رواه همام، عن محمد بن جُحادة، عن أبي مسعر، عن سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ؛ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيَّ وَأَنَا أُصَلِّي يَوْمَ الْعِيدِ، وَأَنَا غُلَامٌ لِي دُؤَابَّةٌ⁽¹⁾؟

قال أبي: رواه عبد الوارث، عن مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ، عن أبي مَعْشَرٍ⁽²⁾، عن سعيد بن جُبَيْرٍ... الحديث.

قلتُ لأبي: أيُّهما أشبه بالصَّواب؟

قالَ أبي: حديثُ عبد الوارث أشبه، ولسنا نعرفُ أبا مِسْعَرَ.

قلتُ: فأبو مَعْشَرٍ هَذَا من هُو؟

قالَ: صاحبُ إِبْرَاهِيمَ⁽³⁾.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- محمد بن جُحادة، عن أبي مِسْعَرَ، عن سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ.

الوجه الثاني- مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ، عن أبي مَعْشَرٍ، عن سعيد بن جُبَيْرٍ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- محمد بن جُحادة، عن أبي مِسْعَرَ، عن سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ.

أخرجه البيهقي في الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه ت النحال (4/ 102)، من طريق همام بن يحيى عنه به.

(1) الشَّعْرُ الْمُضْفُورُ مِنْ شَعْرِ الرَّأْسِ، وَدُؤَابَةُ الْجَبَلِ: أَعْلَاهُ، ثُمَّ اسْتُعِيرَ لِلْعَزِّ وَالشَّرَفِ وَالْمُرْتَبَةِ: أَيِ لَسْتُ مِنْ أَشْرَافِهِمْ وَذَوِي أَقْدَارِهِمْ. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (2/ 151).

(2) زياد بن كُليب: الحنظلي، أبو معشر الكوفي ثقة، من السادسة، مات سنة تسع عشرة أو عشرين م د ت س. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 220) 2096.

(3) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 220) 325.

الوجه الثاني- مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ.

أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى ط دار صادر (6/ 256)، والذهبي في سير أعلام النبلاء ط الحديث (5/ 194)، من طريق همام بن يحيى عنه به.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول- محمد بن جُحَادَةَ، عَنْ أَبِي مِسْعَرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ.

يرويهِ عن محمد بن جحادة: همام بن يحيى.

همام بن يحيى سبق ترجمته في حديث [5]، وهو ثقة فيما حدث به من كتابه، ويهم إذا حدث من حفظه.

الوجه الثاني- مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ.

يرويهِ عن محمد بن جحادة: همام بن يحيى.

همام بن يحيى سبق ترجمته في حديث [5]، وهو ثقة فيما حدث به من كتابه، ويهم إذا حدث من حفظه.

رابعاً- الرواية الراجعة:

الوجه الأول- محمد بن جُحَادَةَ، عَنْ أَبِي مِسْعَرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ.

الرواية من هذا غير راجحة، ولعل همام بن يحيى وهم فيها وقال: "أبو مسعر"، بدلاً من "أبي معشر"، قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: "سمعت أبا زرعة وسئل عن أبي مسعر الذي روى عنه محمد بن جحادة فقال: ما أعرفه"، وقال البيهقي⁽²⁾: "قَالَ يَعْقُوبُ: هَكَذَا قَالَ أَبُو مِسْعَرٍ، وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ نَحْوَهُ، وَقَالَ: وَجَدْتُ فِي مَوْضِعٍ: عَنْ أَبِي مِسْعَرٍ، وَفِي مَوْضِعٍ: عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ. وَهَذَا إِسْنَادٌ مَجْهُولٌ".

الوجه الثاني- مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (9/ 446) 2258.

(2) البيهقي، الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه ت النحال (4/ 102).

الرواية من هذا الوجه راجحة؛ لأن أبا معشر له روايات كثيرة عن سعيد بن جبير، وقد ذكرها ابن سعد والذهبي في كتابيهما بقولهما أبا معشر، ورجحها أبو حاتم الرازي وأبو زرعة وقالوا عن "أبي مسعر" أنهما لا يعرفانه.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

أقول كما قال البيهقي هذا إسناد مجهول.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

أراد هنا في ترجيحه رواية أبي معشر أن يبين أنها عنه وليست عن أبي مسعر، وربما وقع همام بن يحيى في الوهم في الرواية فرواها عن أبي مسعر.

حديث [29]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثِ رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عن أَبِي نَعَامَةَ⁽²⁾، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ⁽³⁾، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ⁽⁴⁾، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ صَلَّى فِي نَعْلَيْهِ، ثُمَّ خَلَعَ نَعْلَيْهِ، فَخَلَعَ النَّاسُ ... وَذَكَرَ الْحَدِيثَ؟

فَقَالَ أَبِي: رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي نَعَامَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ... مُرْسَلًا.

قَالَ أَبِي: أَيُّوبُ أَحْفَظُ، وَقَدْ وَهَنَ أَيُّوبُ رَوَايَةَ هَذَا الْحَدِيثِ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ حَجَّاجِ الْأَحْوَلِ، عَنْ أَبِي نَعَامَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَالْمَتَّصِلُ أَشْبَهُ؛ لِأَنَّهُ اتَّقَى اثْنَانِ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 225) 330.

(2) أبو نعامه السعدي: اسمه عبد ربه وقيل عمرو، ثقة، من السادسة م د ت س. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 679) 8415.

(3) المنذر بن مالك بن قطعة: بضم القاف وفتح المهملة العبدى العوقى بفتح المهملة والواو ثم قاف، البصري، أبو نضرة بنون ومعجمة ساكنة مشهور بكنيته، ثقة، من الثالثة، مات سنة ثمان أو تسع ومائة خت م 4. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 546) 6890.

(4) هو أبو سعيد الخدري.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- أبو نَعَامَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- أبو نَعَامَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- أبو نَعَامَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أبو داود في سننه (1/ 175) 650، وأحمد في مسنده مخرّجاً (17/ 242) 11153، و(18/ 379) 11877، والدارمي في سننه (2/ 867) 1418، وأبو داود الطيالسي في مسنده (3/ 612) 2268، وابن خزيمة في صحيحه (2/ 107) 1017، وابن حبان في صحيحه - مخرّجاً (5/ 560) 2185، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (2/ 381) 1149، و(2/ 409) 1194، وابن أبي شيبة في مصنفه (2/ 181) 7890، والبيهقي في السنن الكبرى (2/ 563) 4086+4087، و(2/ 604) 4249، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (1/ 391) 955، وابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (2/ 164) 732، و(5/ 65) 2398، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 511) 2915، والطحاوي في معرفة السنن والآثار (3/ 352) 4888، وعبد بن حميد في المنتخب من مسند عبد بن حميد ت صبحي السامرائي (ص: 278) 880، وإبراهيم الحربي في غريب الحديث (3/ 1052)، من طريق حماد بن سلمة عنه به.

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (1/ 384) 786، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان (1/ 361)، من طريق الْحَجَّاجِ بْنِ الْحَجَّاجِ عنه به.

الوجه الثاني- أبو نَعَامَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (2/ 563) 4087، من طريق أيوب السخيتاني.

وقال ابن عبد البر⁽¹⁾: "وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ مُرْسَلًا".

ثالثاً- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- أبو نَعَامَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (22/ 242).

يرويه عن أبي نعمة: حماد بن سلمة، والحجاج بن الحجاج.

حماد بن سلمة، سبق ترجمته في الحديث [2]، وهو ثقة تغير بأخرة.

حجاج بن حجاج الباهلي البصري الأحول [وهو غير حجاج بن أبي زياد الأسود القسطلبي زق العسل] ثقة، من السادسة خ م د س ق⁽¹⁾.

الوجه الثاني - أبو نعمة، عن أبي نضرة: أن النبي ﷺ.

يرويه عن أبي نعمة: أيوب السختياني.

أيوب السختياني سبق ترجمته في الحديث [3]، وهو ثقة حجة عابد.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - أبو نعمة، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ.

الرواية الموصولة من هذا الوجه راجحة، وهي رواية محفوظة، وقد اتفق اثنان⁽²⁾ عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ، قال البيهقي⁽³⁾: " هَذَا الْحَدِيثُ يُعْرَفُ بِحَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي نَعَامَةَ عَبْدِ رَبِّهِ السَّعْدِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْخَزَّازِ، عَنْ أَبِي نَعَامَةَ وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ وَرُوِيَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ غَيْرِ مَحْفُوظٍ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ⁽⁴⁾: " وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي نَعَامَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ مُرْسَلًا. وَرَوَاهُ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي نَعَامَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَهُوَ الصَّوَابُ".

الوجه الثاني - أبو نعمة، عن أبي نضرة: أن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، وهي رواية شاذة، خالف فيها أيوب الثقات، قال البيهقي⁽⁵⁾: "وَرُوِيَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ غَيْرِ مَحْفُوظٍ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ".

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الأولى، وإسنادها صحيح، رجالها ثقات.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص152) 1123.

(2) حماد بن سلمة، وحجاج بن حجاج.

(3) البيهقي، السنن الكبرى (2/ 563) 4087.

(4) الدارقطني، العلل = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (8/ 112).

(5) البيهقي، السنن الكبرى (2/ 563) 4087.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية الموصولة وهي الصواب كما قال الدارقطني والبيهقي، والرواية الأخرى المرسلّة التي رواها أيوب قال البيهقي إنها "غير محفوظة"، فهي مخالفة للصواب. والله أعلم.

حديث [30]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمّاد بن سَلَمَة، عن الحجاج، عن القاسم بن عبد الرحمن؛ أنّ عبد الله بن عمرو قال: إذا جعلت المشرق عن يسارك، والمغرب عن يمينك، فما بينهما قبلة؟

قال أبي: روى هذا الحديث المسعودي، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن عمرو؛ وهذا أشبه.

أولاً - الروايات المعلّة:

الوجه الأول - القاسم بن عبد الرحمن؛ أنّ عبد الله بن عمرو.

الوجه الثاني - القاسم بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن عمرو.

ثانياً - تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - القاسم بن عبد الرحمن؛ أنّ عبد الله بن عمرو.

لم أجده.

الوجه الثاني - القاسم بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن عمرو.

أخرجه ابن أبي شيبّة في مصنفه (2/ 140) 7434، من طريق عبد الرحمن المسعودي عنه به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - القاسم بن عبد الرحمن؛ أنّ عبد الله بن عمرو.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 229) 332.

لم أجده.

الوجه الثاني - القاسم بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن عُمَرَ.

يرويه عن القاسم: عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي.

عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفي المسعودي، من السابعة، مات سنة ستين وقيل سنة خمس وستين خت 4⁽¹⁾.

قال يحيى بن معين⁽²⁾: "ثقة ولكنه كان يغلط إذا حدث عن عاصم وسلمة بن كهيل وكان حديثه صحيحاً عن القاسم ومعن بن عبد الرحمن"، وقال ابن سعد⁽³⁾: "كان ثقة كثير الحديث إلا أنه اختلط في آخر عمره"، وقال أبو داود⁽⁴⁾: "كان المسعودي يخطئ في الحديث"، وقال أبو زرعة⁽⁵⁾: "أحاديثه عن غير القاسم وعون مضطربة، يهم كثيراً"، وقال الدارقطني⁽⁶⁾: "المسعودي إذا حدث عن أبي إسحاق وعمر بن مرة والأعمش، فإنه يغلط، وإذا حدث عن معن والقاسم وعون، فهو صحيح؛ وهؤلاء هم أهل بيته"، وقال أبو حاتم⁽⁷⁾: "تغير بأخرة قبل موته"، وقال ابن حجر: "صدوق اختلط قبل موته وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط".

قلت: صدوق اختلط قبل موته، ولكن سماعه من القاسم صحيح.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - القاسم بن عبد الرحمن؛ أن عبد الله بن عمرو.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، لم أجدها في كتب السنة.

الوجه الثاني - القاسم بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن عُمَرَ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص344) 3919.

(2) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (3/ 333) 1607.

(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى ط العلمية (6/ 346).

(4) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص162) 148.

(5) أبو زرعة، سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ومعه كتاب أسامي الضعفاء له - ط الفاروق (ص151).

(6) الدارقطني، سؤالات السلمي للدارقطني (ص255) 277.

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (5/ 251).

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها عبد الرحمن المسعودي عن القاسم قبل الاختلاط وسماعه منه صحيح، وإسناد ابن عمر موجود من طريق آخر صحيح في كتب السنة⁽¹⁾، وهذا يدعم هذه الرواية على أنها من رواية ابن عمر وليس ابن عمرو.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة-الثانية، وإسنادها صحيح ورجالها ثقات.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم رواية المسعودي لأنها هي الموجودة كما عند ابن أبي شيبة، والمسعودي سماعه صحيح من القاسم، وهذا صحيح لأنني لم أجد الرواية الثانية، وهذا يدل على أن رواية المسعودي هي الصواب. والله أعلم.

حديث [31]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمادُ بنُ سلمة، وخالدُ الواسطي، والأنصاري، ومُعْتَمِرُ بنُ سُلَيْمَانَ، كُلُّهُمْ رَوَوْهُ عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ صَلَّى فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ.⁽³⁾

وروى يَحْيَى بنُ أَيُّوبَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي: أَيُّهُمَا أَصَحُّ؟

(1) الدارقطني، السنن (5/2) 1060.

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/229) 333.

(3) قال الطحاوي: "قال أحمد: فهذا يدلُّ على أنَّ الصَّلَاةَ الَّتِي صَلَّاهَا خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ هِيَ آخِرُ صَلَاةٍ صَلَّاهَا وَآخِرُ صَلَاةٍ صَلَّاهَا هِيَ صَلَاةُ الصُّبْحِ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، وَهُوَ الْيَوْمُ الَّذِي مَضَى فِيهِ لِسَبِيلِهِ ﷺ، ثُمَّ هَذَا الْحَدِيثُ لَا يُخَالِفُ مَا ثَبَتَ عَنِ الرَّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ فِي صَلَاتِهِمْ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، وَكُشِفَ النَّبِيُّ ﷺ سَتْرَ الْحُجَرَةِ وَنَظَرَهُ إِلَيْهِمْ وَهُمْ صُفُوفٌ فِي الصَّلَاةِ، وَأَمَرَهُ إِيَّاَهُمْ بِإِنْتِمَائِهَا، ثُمَّ إِرْحَائِهِ السَّتْرَ، فَإِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا كَانَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى، ثُمَّ إِنَّهُ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ خِفَةً، فَخَرَجَ فَأَذْرَكَ مَعَهُ الرَّكْعَةَ الثَّانِيَةَ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِمَا قَالَ فِي رِوَايَةِ ثَابِتٍ". الطحاوي، معرفة السنن والآثار (4/144) 5702.

قَالَ: يَحْيَى قَدْ زَادَ رَجُلٌ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ [عَنْ] حُمَيْدٍ: سَمِعْتُ أَنَسًا، وَلَا: حَدَّثَنِي أَنَسٌ، وَهَذَا أَشْبَهُ؛ قَدْ زَادَ رَجُلٌ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- حُمَيْد، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- حُمَيْد، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- حُمَيْد، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أحمد في مسنده مخرّجاً (21/ 155) 13510، و(21/ 263) 13702، وابن حبان في صحيحه - مخرّجاً (6/ 104) 2335، وأبو داود الطيالسي في مسنده (3/ 599) 2254، وأبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبي ﷺ (2/ 181) 297، والحاarith في مسند الحارث= بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (1/ 259) 137، من طريق حماد بن سلمة عنه به.

وأخرجه النسائي في سننه (2/ 79) 785، وفي السنن الكبرى (1/ 421) 862، وأحمد في مسنده مخرّجاً (20/ 69) 12617، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (6/ 389) 3734، و(6/ 474) 3884، والآجري في الشريعة (4/ 1841) 1304، من طريق إسماعيل بن جعفر عنه به.

وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة مخرّجاً (7/ 192)، من طريق محمد بن جعفر عنه به.
وأخرجه أحمد في مسنده مخرّجاً (19/ 12) 11945، من طريق هشيم عنه به.
وأخرجه أحمد في مسنده مخرّجاً (20/ 460) 13260، من طريق سفيان عنه به.
وأخرجه أحمد في مسنده مخرّجاً (21/ 117) 13444، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان (1/ 218)، من طريق عبد الوهاب عنه به.
وأخرجه أحمد في مسنده مخرّجاً (21/ 181) 13556، من طريق علي بن عاصم عنه به.

وأخرجه الآجري في الشريعة (4/ 1841) من طريق أنس بن عياض عنه به.

وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (4/ 387) 4509، من طريق عمران أبي العوام عنه به.

وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده (6/ 399) 3751، من طريق معتمر بن سليمان عنه به.

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (1/ 350) 1367، من طريق عبد الله بن عمر عنه به.

الوجه الثاني - حُمَيْد، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه الترمذي في سننه ت شاكر (2/ 197) 363، من طريق محمد بن طلحة عنه به.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه - مخرجا (5/ 496) 2125، وأبو نعيم في دلائل النبوة للبيهقي مخرجا (7/ 192)، من طريق سليمان بن بلال عنه به.

وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة مخرجا (7/ 192)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (10/ 406) 4213، و(14/ 321) 5649، وفي شرح معاني الآثار (1/ 406) 2358، وفي معرفة السنن والآثار (4/ 144) 5702، من طريق يحيى بن أيوب عنه به.

ثالثا - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - حُمَيْد، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن حميد: حماد بن سلمة، وإسماعيل بن جعفر، ومحمد بن جعفر، وهشيم بن بشير، وسفيان، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، وعلي بن عاصم، وأنس بن عياض، وعمران أبو العوام، والمعتمر بن سليمان، وعبد الله بن عمر.

أكتفي بذكر ترجمة بعض منهم لأنهم ثقات:

حماد بن سلمة سبق ترجمته في حديث [2]، وهو ثقة تغير بأخرة.

إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزرقى، أبو إسحاق القارئ ثقة ثبت، من الثامنة، مات سنة ثمانين ع⁽¹⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص106) 431.

محمد بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري مولا هم المدني، أخو إسماعيل وهو الأكبر، ثقة من السابعة ع⁽¹⁾.

معتمر بن سليمان التيمي أبو محمد البصري، يلقب بالطفيل، ثقة من كبار التاسعة، مات سنة سبع وثمانين [ومائة] وقد جاوز الثمانين ع⁽²⁾.

أنس بن عياض بن ضمرة أو عبد الرحمن الليثي أبو ضمرة المدني، ثقة من الثامنة، مات سنة مائتين وله ست وتسعون سنة ع⁽³⁾.

الوجه الثاني - حميد، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يروي عن حميد: سليمان بن بلال، ويحيى بن أيوب، ومحمد بن طلحة.

يحيى بن أيوب سبق ترجمته في حديث [18]، وهو صدوق يخطئ أحياناً.

سليمان بن بلال سبق ترجمته في حديث [21]، وهو ثقة.

محمد بن طلحة بن مُصَرِّف اليامي كوفي صدوق له أوهام وأنكروا سماعه من أبيه لصغره، من السابعة، مات سنة سبع وستين خ م د ت ع س ق⁽⁴⁾.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - حميد، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، لوجود سقط في الإسناد ففي الرواية الثانية بانث الواسطة بين حميد وأنس وهو "ثابت البناني"، وفي رواية أخرى الواسطة هي "أيوب"، قال عبد الوهاب الخفاف تلميذ حميد⁽⁵⁾: "قُلْتُ أَسَمِعْتُهُ مِنْ أَنَسٍ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ حَدَّثَنَاهُ أَيُّوبُ"، وفي رواية أحمد بن حنبل⁽⁶⁾: "وَعَنْ أَنَسٍ - فِيمَا يَحْسَبُ حُمَيْدٌ - عَلَى الشَّكِّ، أَيْ أَنَّ هُنَاكَ وَاسِطَةً بَيْنَهُمَا.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص471) 5784.

(2) المرجع السابق، (ص539) 6785.

(3) المرجع نفسه، (ص115) 564.

(4) المرجع نفسه، (ص485) 5982.

(5) أبو نعيم، تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان (1/ 218).

(6) أحمد، المسند مخرجا (21/ 263) 13702.

الوجه الثاني - حُمَيْد، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رجحها أبو حاتم الرازي، وأثبت فيها الوساطة بين حميد وأنس وهو "ثابت البناني"، قال الترمذي⁽¹⁾: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَهَكَذَا رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ ثَابِتٍ، وَمَنْ ذَكَرَ فِيهِ عَنْ ثَابِتٍ فَهُوَ أَصَحُّ".

وجملة أحاديث حميد هي عن ثابت والتي سمعها عن أنس قليلة جدًا: "قال حماد بن سلمة⁽²⁾: عامة ما يحدث به حميد الطويل، عَنْ أَنَسٍ سمعته من ثابت، وقال شعبة⁽³⁾: لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثًا. "والباقي سمعها من ثابت"، وقال يحيى بن معين⁽⁴⁾: ثقة، وقال ابن سعد⁽⁵⁾: وَكَانَ حُمَيْدٌ ثَقَّةً، كَثِيرَ الْحَدِيثِ، إِلَّا أَنَّهُ رُبَّمَا دَلَّسَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ⁽⁶⁾، وقال العجلي⁽⁷⁾: تابعي ثقة، وقال أبو حاتم⁽⁸⁾: ثقة لا بأس به".

قلت: ثقة روى عن أنس بضعة أحاديث قليلة ويدلس عنه، ولكن أغلب أحاديثه عن ثابت عن أنس ﷺ.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة -الثانية، وإسنادها صحيح ورجالها ثقات.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرواية الموصولة؛ لأن حميدًا حين رواها عن أنس رواها بالشك، وحين سئل حميد في موضع ذكر أنه سمعها من "أيوب"، وفي مواضع أخرى رواها عن ثابت عن أنس.

(1) الترمذي، السنن ت شاكر (2/ 197) 363.

(2) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 66).

(3) العجلي، الثقات ط الباز (ص136) 345.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/ 219).

(5) ابن سعد، الطبقات الكبرى ط دار صادر (7/ 252).

(6) ابن حبان، الثقات (4/ 148) 2217.

(7) العجلي، الثقات ط الباز (ص136) 345.

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/ 219).

حديث [32]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثِ رَوَاهُ أصحابُ مُجَاهِدٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ؛ قَالَ: كَانَ شَرِيكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَحَكَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يُمَارِي وَلَا يُدَارِي، فَمَنْ هَذَا الشَّرِيكَ؟ قَالَ أَبِي: رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ السَّائِبِ؛ قَالَ: كُنْتُ شَرِيكَاً لِلنَّبِيِّ ﷺ....

وَرَوَاهُ سَيْفُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ مُجَاهِدٍ؛ قَالَ: كَانَ السَّائِبُ بْنُ أَبِي السَّائِبِ شَرِيكَاً لِلنَّبِيِّ ﷺ....

وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ أَبِي الْوَضَّاحِ الْمُؤَدَّبِ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، صَلَّى. وَرَوَاهُ مَنْصُورُ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ؛ قَالَ: كُنْتُ شَرِيكَاً....

وَرَوَى هَلَالُ بْنُ خَبَّابٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ: فِي كَذَا. وَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُهَاجِرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ مَوْلَاهُ: السَّائِبِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فِي: صَلَاةِ الْقَاعِدِ عَلَى التَّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ.

قَالَ أَبِي: مَنْ قَالَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ، فَهُوَ: ابْنُ السَّائِبِ بْنُ أَبِي السَّائِبِ، وَمَنْ قَالَ: قَيْسُ بْنُ السَّائِبِ، فَكَأَنَّهُ يَعْنِي: أَخَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ، وَمَنْ قَالَ: السَّائِبُ بْنُ أَبِي السَّائِبِ، فَكَأَنَّهُ أَرَادَ: عَبْدَ اللَّهِ بْنَ السَّائِبِ، وَهَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ مَوَالِي مُجَاهِدٍ مِنْ فَوْقِ.

قُلْتُ لِأَبِي: فَحَدِيثُ الشَّرِكَةِ مَا الصَّحِيحُ مِنْهَا؟

قَالَ أَبِي: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ السَّائِبِ لَيْسَ بِالْقَدِيمِ، وَكَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثًا، وَالشَّرِكَةُ بِأَبِيهِ أَشْبَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- مُجَاهِدٌ، عَنْ قَيْسِ بْنِ السَّائِبِ.

الوجه الثاني- مُجَاهِدٌ؛ قَالَ: كَانَ السَّائِبُ بْنُ أَبِي السَّائِبِ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 246) 350.

الوجه الثالث - مُجاهد، عن عبد الله بن السائب.

ثانيًا - تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - مُجاهد، عن قيس بن السائب.

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (2/ 144) 1522، وفي المعجم الكبير (18/ 363) 929، والبيهقي في السنن الكبرى (4/ 451) 8322، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (4/ 2319) 5711، وفي حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (9/ 48)، والقاسم بن سلام في الناسخ والمنسوخ - مخرجًا (ص: 56) 93، من طريق إبراهيم بن ميسرة عنه به.

وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (6/ 188) 2400، من طريق ابن نجيح عنه به.

الوجه الثاني - مُجاهد؛ قال: كان السائب بن أبي السائب.

أخرجه أحمد في مسنده مخرجًا (24/ 258) 15500، و(24/ 261) 15502، وابن أبي شيبة في مسنده (2/ 350) 855، والطبراني في المعجم الكبير (5/ 273) 5309، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (3/ 1369) 3456، و(3/ 1226) 3076 وزاد فيه عن زيد بن السائب عن السائب، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (1/ 358) 480، من طريق إبراهيم بن مهاجر عنه به.

وأخرجه الدولابي في الكنى والأسماء (1/ 147) 296296، وأبو داود في سننه (4/ 260) 4836 وزاد فيه عن قائد السائب عن السائب، من طريق إبراهيم بن ميسرة عنه به.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (9/ 125) 10071، وأحمد في مسنده مخرجًا (24/ 263) 15505، وابن أبي شيبة في مصنفه (7/ 409) 36948، والطبراني في المعجم الكبير (7/ 139) 6618، والبيهقي في السنن الكبرى (6/ 129)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (3/ 1226) 3076، وابن قانع في معجم الصحابة (1/ 301)، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (2/ 69) 2357، وابن سعد في الطبقات الكبرى - متمم الصحابة - الطبقة الرابعة (ص: 347) 156، من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم عنه به.

الوجه الثالث - مُجاهد، عن عبد الله بن السائب.

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (1/ 268) 871، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (3/ 1675) 4195، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (2/ 33) 708، وابن أبي الدنيا في الصمت (ص: 107) 145، من طرق الأعمش عنه به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - مُجاهد، عن قيس بن السائب.

يرويه عن مجاهد: إبراهيم بن ميسرة، وابن نجيح.

إبراهيم بن ميسرة الطائفي سبق ترجمته في حديث [32] وهو ثبت حافظ.

عبد الله بن أبي نجيح يسار المكي أبو يسار الثقفي مولاهم، ثقة رمي بالقدر وربما دلس، من السادسة، مات سنة إحدى وثلاثين أو بعدها ع⁽¹⁾.

الوجه الثاني - مُجاهد؛ قال: كَانَ السَّائِبُ بْنُ أَبِي السَّائِبِ.

يرويه عن مجاهد: إبراهيم بن مهاجر، وإبراهيم بن ميسرة، وعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ خُنَيْمٍ.

إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي الكوفي صدوق لين الحفظ، من الخامسة م⁽²⁾ 4 (لم أدرسه واكتفيت بمتابعة ابن ميسرة له وهو ثبت حافظ).

إبراهيم بن ميسرة الطائفي نزيل مكة ثبت حافظ، من الخامسة، مات سنة اثنتين وثلاثين ع⁽³⁾.

عبد الله بن عثمان بن خثيم بالمعجمة والمثناة مصغراً، القارئ المكي أبو عثمان صدوق، من الخامسة، مات سنة اثنتين وثلاثين خت م⁽⁴⁾ 4.

الوجه الثالث - مُجاهد، عن عبد الله بن السائب.

يرويه عن مجاهد: الأعمش.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (ص326) 3662.

(2) المرجع السابق، (ص94) 254.

(3) المرجع نفسه، (ص94) 260.

(4) المرجع نفسه، (ص313) 3466.

سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي الأعمش ثقة حافظ عارف بالقراءات [بالقراءة] ورع؛ لكنه يدلّس، من الخامسة، مات سنة سبع وأربعين أو ثمان، وكان مولده أول سنة إحدى وستين ع⁽¹⁾، وهو من المرتبة الثانية من المدلسين وتدلّسه لا يضر⁽²⁾.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - مجاهد، عن قيس بن السائب.

كان قيس حديث سن في عهد النبي ﷺ، ولربما عند قوله إنه كان شريكاً للنبي ﷺ أراد بذلك والده ولم يكن هو، وفي حديث الدولابي⁽³⁾: "إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ أَبِي قَيْسِ بْنِ السَّائِبِ". والله أعلم.

الوجه الثاني - مجاهد؛ قال: كَانَ السَّائِبُ بْنُ أَبِي السَّائِبِ.

الرواية من هذا الوجه أرجح؛ لأن السائب "الأب" هو الأقدم وكان كبيراً في عهد النبي ﷺ، وقصة شراكمته مع النبي ﷺ موجودة في كتب السنة.

الوجه الثالث - مجاهد، عن عبد الله بن السائب.

كان عبد الله حديث سن في عهد النبي ﷺ، ولربما عند قوله إنه كان شريكاً للنبي ﷺ أراد بذلك والده ولم يكن هو، وربما دلّسه الأعمش، وقال عن عبد الله وهو عن أبيه.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثانية، وإسنادها حسن، من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم وهو صدوق، وباقي رجاله ثقات.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم رواية الأب "السائب"؛ لأنه هو الأقدم والأكبر فشارك النبي ﷺ، أما ابنه فكانا أحداث سن فلا يعقل أن يشارك كبير أحداث سن صغراً.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (ص254) 2615.

(2) ابن حجر، طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص33).

(3) الدولابي، الكنى والأسماء (1/ 147) 296296.

حديث [33]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثِ رَوَاهُ مَحْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ؛ قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدًا وَنَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُونَ: سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَثَلُ الصَّلَاةِ كَمَثَلِ نَهْرٍ

وَرَوَاهُ ابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمِّهِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قُرُوءَةَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟
قَالَ: هَذَا أَدْخَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عُثْمَانَ «أَبَانَ»؛ وَهُوَ عِنْدِي أَشْبَهُ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ؛ قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدًا وَنَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُونَ: سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

الوجه الثاني- عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ؛ قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدًا وَنَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُونَ: سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

أخرجه أحمد في مسنده مخرجا (3/ 115) 1534، والطبراني في المعجم الأوسط (6/ 303) 6476، والبيهقي في شعب الإيمان (4/ 304) 2557، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (1/ 316) 718، وابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك (ص: 22) 50، من طريق مخرمة بن بكير عن أبيه.

وأخرجه مالك في موطئه ت عبد الباقي (1/ 174) 91، بلاغا.

الوجه الثاني- عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أحمد في مسنده مخرجا (1/ 541) 518، والبخاري في مسنده = البحر الزخار (2/ 18) 356، والبيهقي في شعب الإيمان (4/ 304) 2556، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (1/ 151) 84، وعبد بن حميد في المنتخب من مسند عبد بن حميد ت صبحي السامرائي (ص: 151) 84.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 260) 360.

(49) 56، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (12/ 490) 4962، من طريق صالح بن عبد الله بن أبي فروة عنه به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - عامر بن سعد؛ قال: سمعتُ سعدًا وناسًا من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: سَمِعْنَا رسولَ الله ﷺ.

يرويه عن عامر بن سعد: بكير بن عبد الله بن الأشج.

بكير بن عبد الله بن الأشج مولى بني مخزوم، أبو عبد الله، أو أبو يوسف المدني نزيل مصر ثقة، من الخامسة، مات سنة عشرين وقيل بعدها ع⁽¹⁾.

الوجه الثاني - عامر بن سعد، عن أبان بن عثمان، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

يرويه عن عامر بن سعد: صالح بن عبد الله بن أبي فروة.

صالح بن عبد الله بن أبي فروة، أبو عروة الأموي، مولاهم المدني، وثقه ابن معين، من السادسة ق⁽²⁾.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - عامر بن سعد؛ قال: سمعتُ سعدًا وناسًا من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: سَمِعْنَا رسولَ الله ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجعة؛ إذ لم يضبط ابن أخي الزهري إسناده عن أبان؛ ولكن إن ضبط فتكون هذه الرواية مرجوحة، وذلك ما أشار إليه الدارقطني. ذكرته في الوجه الثاني.

الوجه الثاني - عامر بن سعد، عن أبان بن عثمان، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص128) 760.

(2) المرجع السابق، (ص273) 2873.

الرواية من هذا الوجه راجحة إن ضبط ابن أخي الزهري⁽¹⁾ إسنادها وهو صدوق له أوهام، قال البزار⁽²⁾: "وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرَوَّى عَنْ عُثْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَهَذَا الْحَدِيثُ أَرْفَعُ حَدِيثٍ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ"، وقال الدارقطني⁽³⁾: "حَدَّثَ بِهِ مَالِكٌ فِي "الْمَوْطَأِ" أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ. وَرَوَاهُ مَحْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ. وَيُقَالُ: إِنَّ مَالِكًا أَخَذَهُ مِنْ مَحْرَمَةَ بْنِ بُكَيْرٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَرَوَاهُ ابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَرْوَةَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ. تَقَرَّدَ بِهِ ابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، فَإِنْ كَانَ ضَبَطَهُ فَالْحَدِيثُ حَدِيثُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

خامسًا - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة -الثانية، وإسنادها ضعيف، تفرد به ابن أخي الزهري وهو صدوق له أوهام.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم رواية ابن أخي الزهري لأنه لم يروها عن عثمان مباشرة، إنما قال عن أبان، فأراد أبو حاتم هنا أن يرجحها لأنه أثبت الوساطة؛ ولكن الدارقطني قال إن ضبطها ابن أخي الزهري فهي الراجحة. والله أعلم.

حديث [34]

قال ابن أبي حاتم⁽⁴⁾: وسألتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْكَرَابِيسِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمَّارِ الْمُؤَدِّنِ، عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَصَلِّي وَقَدْ أُقِيمَتْ صَلَاةُ الصُّبْحِ، فَقَالَ: أَصَلَاتَانِ مَعًا؟! ...؟

(1) محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري المدني بن أخي الزهري صدوق له أوهام، من السابعة، مات سنة اثنتين وخمسين وقيل بعدها ع. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 490) 6049.

(2) البزار، المسند = البحر الزخار (2/ 18) 356.

(3) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (4/ 343)

(4) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 276) 369.

قَالَ أَبِي: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ بِهَذَا، وَكَتَبَ إِلَيَّ بِهِ أَحْمَدُ بْنُ حَفْصِ النَّيْسَابُورِيِّ؛
قَالَ: نَا أَبِي، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ، عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ
ﷺ؛ بِنَحْوِهِ.

وَقَالَ أَبِي: قَدْ خَالَفَهُمَا مَالِكٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالدَّرَاوَزْدِيُّ، عَنْ شَرِيكَ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ أَبِي
سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَصْلِي ... مُرْسَلًا؛ وَهَذَا أَشْبَهُ وَأَصَحُّ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- شَرِيكَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- شَرِيكَ بْنُ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- شَرِيكَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي التَّارِيخِ الْكَبِيرِ بِحَوَاشِي الْمَطْبُوعِ (1/ 186)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِ
(2/ 170) 1126، وَالْبَزَارُ فِي كَشْفِ الْأَسْتَارِ عَنْ زَوَائِدِ الْبَزَارِ (1/ 250) 517، مِنْ طَرِيقِ
مُحَمَّدِ بْنِ عِمَارٍ عَنْهُ بِهِ.

الوجه الثاني- شَرِيكَ بْنُ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي التَّارِيخِ الْكَبِيرِ بِحَوَاشِي الْمَطْبُوعِ (1/ 186)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِ
(2/ 170) 1126، مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْهُ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِ (2/ 170) 1126، مِنْ طَرِيقِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْهُ بِهِ.
وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِ (2/ 170) 1126، مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ عَنْهُ
بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي مَوْطِئِهِ تِ الْأَعْظَمِيِّ (2/ 176)، بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ بِزَوَائِدِ الْمَسَانِيدِ الثَّمَانِيَةِ (3/ 134) 248، مِنْ طَرِيقِ
سَفْيَانَ عَنْهُ بِهِ.

وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (10/ 309) 4117، من طريق عبد العزيز بن محمد عنه به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - شريك بن عبد الله بن أبي نمر، عن أنس، عن النبي ﷺ.

يروي عن شريك: محمد بن عمار.

محمد بن عمار بن حفص بن عمر بن سعد القرظ المدني المؤذن الملقب كشاكش بمعجمتين الأولى خفيفة، لا بأس به، من السابعة ت⁽¹⁾.

الوجه الثاني - شريك بن أبي نمر، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن؛ قال: رأى رسول الله ﷺ.

يروي عن شريك: إسماعيل بن جعفر، ومالك بن أنس، وإبراهيم بن طهمان، وعبد العزيز بن محمد.

مالك بن أنس سبق ترجمته في حديث [19]، وهو إمام دار الهجرة ورأس المتنقين وكبير المتنبتين.

إسماعيل بن جعفر سبق ترجمته في حديث [31]، وهو ثقة ثبت.

إبراهيم بن طهمان الخراساني أبو سعيد سكن نيسابور ثم مكة، ثقة يغرب وتكلم فيه للإرجاء ويقال رجع عنه، من السابعة، مات سنة ثمان وستين ع⁽²⁾.

عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي أبو محمد الجهني مولا هم المدني صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ، قال النسائي حديثه عن عبيد الله العمري منكر، من الثامنة، مات سنة ست أو سبع وثمانين ع⁽³⁾. (لا داعي لدراسته لمتابعة النقائ الأثبات له).

مدار الإسناد: شريك بن عبد الله بن أبي نمر، أبو عبد الله المدني، من الخامسة، مات في حدود أربعين ومائة خ م د تم س ق⁽⁴⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص498) 6164.

(2) المرجع السابق، (ص90) 189.

(3) المرجع نفسه، (ص358) 4119.

(4) المرجع نفسه، (ص266) 2788.

قال يحيى بن معين⁽¹⁾: هو صالح، وقال أيضًا⁽²⁾: ليس به بأس، وقال أيضًا⁽³⁾: ليس بالقوي، وقال ابن سعد⁽⁴⁾: وَكَانَ ثِقَةً كَثِيرَ الْحَدِيثِ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال⁽⁵⁾: رُبَّمَا أخطأ، وقال العجلي⁽⁶⁾: ثقة، وقال ابن عدي⁽⁷⁾: وَحَدِيثُهُ إِذَا رَوَى عَنْهُ ثِقَةٌ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِرِوَايَتِهِ إِلَّا أَنْ يَرُوي عنه ضعيف، وقال الذهبي⁽⁸⁾: وكان ربما يهم في الشيء بعد الشيء، وقال ابن حجر⁽⁹⁾: صدوق يخطئ.

قلت: صدوق ربما وهم، وإذا روى عنه الثقة فلا بأس بروايته، إلا أن يروي عنه ضعيف.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - شريك بن عبد الله بن أبي نمر، عن أنس، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد تفرد بها محمد بن عمار وهو لا بأس به؛ ولكنه خالف الثقات في الرواية عن شريك فإسناده شاذ، قال ابن خزيمة⁽¹⁰⁾: "غريب غريب"، وقال البزار⁽¹¹⁾: "لا نعلمه عن أنس إلا بهذا الإسناد".

الوجه الثاني - شريك بن أبي نمر، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن؛ قال: رأى رسول الله ﷺ.

(1) ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير = تاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث (2/ 297) 3007.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (4/ 364).

(3) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 9).

(4) ابن سعد، الطبقات الكبرى - متمم التابعين - مخرجاً (ص278).

(5) ابن حبان، الثقات (4/ 360).

(6) العجلي، الثقات ط الباز (ص217).

(7) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 9).

(8) الذهبي، مشاهير علماء الأمصار (ص131).

(9) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص266) 2788.

(10) ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة (2/ 170) 1126.

(11) الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار (1/ 250) 517.

الرواية المرسلة من هذا الوجه، راجحة فقد رواها الثقات الأثبات عن شريك، قال البخاري⁽¹⁾:
"والمرسَل أصح" -يَغْنِي أبا سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ-، وقال الدارقطني⁽²⁾: "وَالصَّحِيحُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ
مُرْسَلًا"، وقال ابن حجر⁽³⁾: "صَحِيحٌ إِلَّا أَنَّهُ مُرْسَلٌ".

خامسًا - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة -الثانية، قال ابن حجر⁽⁴⁾: "صَحِيحٌ إِلَّا أَنَّهُ مُرْسَلٌ".

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرواية المحفوظة، وهي شريك عن أبي سلمة، وأما الرواية الثانية فهي شاذة
ولم تثبت.

حديث [35]

قال ابن أبي حاتم⁽⁵⁾: وسمعتُ أَبِي يَقُولُ: روى موسى بن عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ
الشَّعْبِيِّ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قال: كانت صلاة النبي ﷺ مِنَ اللَّيْلِ ثَمَانِ
رَكَعَاتٍ، وَالْوُتْرُ ثَلَاثًا، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ.

قَالَ أَبِي: وَرَوَى زَهِيرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَعَامِرِ
الشَّعْبِيِّ: أَنَّ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ... مُرْسَلًا؛ وَهُوَ أَشْبَهُهُ.

أولًا - الروايات المعللة:

الوجه الأول - أبو إسحاق، عَنِ الشَّعْبِيِّ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني - أبو إسحاق، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَعَامِرِ الشَّعْبِيِّ: أَنَّ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ. مُرْسَلًا.

(1) البخاري، التاريخ الكبير بحواشي المطبوع (1/ 186).

(2) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (9/ 298).

(3) ابن حجر، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (3/ 134) 248.

(4) المرجع السابق، (3/ 134) 248.

(5) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 279) 371.

ثانيًا - تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - أبو إسحاق، عَنِ الشَّعْبِيِّ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنِ ابْنِ عَمْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
أخرجه النسائي في السنن الكبرى (1/ 239) 408، وابن ماجه في سننه (1/ 433) 1361، والطبراني في المعجم الأوسط (1/ 58) 162، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 279) 1668، من طريق موسى بن عقبة عنه به.

الوجه الثاني - أبو إسحاق، عَنِ أَبِي سَلَمَةَ وَعَامِرِ الشَّعْبِيِّ: أَنَّ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ. مُرْسَلًا.
أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (1/ 58)، من طريق شريك عنه به.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - أبو إسحاق، عَنِ الشَّعْبِيِّ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنِ ابْنِ عَمْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
يرويه عن أبي إسحاق: موسى بن عقبة.
موسى بن عقبة بن أبي عياش بختانية ومعجمة، الأسدي مولى آل الزبير ثقة فقيه إمام في المغازي، من الخامسة، لم يصح أن ابن معين لينه، مات سنة إحدى وأربعين وقيل بعد ذلك ع⁽¹⁾.

الوجه الثاني - أبو إسحاق، عَنِ أَبِي سَلَمَةَ وَعَامِرِ الشَّعْبِيِّ: أَنَّ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ. مُرْسَلًا.
يرويه عن أبي إسحاق: شريك النخعي.

شريك بن عبد الله النخعي سبق ترجمته في حديث [1]، وهو صدوق يخطئ كثيرًا تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا بواسط ليس فيه تخطيط، وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - أبو إسحاق، عَنِ الشَّعْبِيِّ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنِ ابْنِ عَمْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص552) 6992.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواه موسى بن عقبة الثقة عن أبي إسحاق وجوده، فرواه موصولاً، قال: الطبراني: (1) "جَوَدَهُ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، فَرَوَاهُ مُتَّصِلًا عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَرَوَاهُ شَرِيكٌ: عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، فَلَمْ يَصِلْهُ".

الوجه الثاني - أبو إسحاق، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَعَامِرِ الشَّعْبِيِّ: أَنَّ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ. مُرْسَلًا.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة؛ لأن زهير بن معاوية سمع من أبي إسحاق السبيعي بأخرة (2) - أي بعد الاختلاط -، ورواه أيضاً شريك وهو صدوق يخطئ قليلاً، والتلميذ الذي رواه عن شريك هو شهاب بن عباد (3) وهو كوفي أي سمع من شريك بعد الاختلاط - أي بعد توليه قضاء الكوفة -.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة الأولى الموصولة وهنا خالفت أبا حاتم، للقرائن السابقة المذكورة، وإسنادها صحيح ورجالها ثقات.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرواية المرسلة ظناً منه أنها هي الصحيحة وقال إن زهير بن معاوية قد رواها عن أبي إسحاق؛ ولكن زهير سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط وهذا لا يصح، فقد رواها موصولة. موسى بن عقبة وهو ثقة ولم يذكر أنه سمع منه بعد الاختلاط.

حديث [36]

قال ابن أبي حاتم (4): وسألتُ أَبِي عَن حَدِيثِ رَوَاهُ قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنِ الْأَعْمَشِ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سُفْيَانَ - يَعْزِي: طَلْحَةُ بْنُ نَافِعٍ - عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ؛ قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ، وَهِيَ تَصَلِّي فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ، فَلَمَّا أُنْ صَلَّتْ؛ قَالَتْ: هَاتِي الْمَلْحَفَةَ يَا جَارِيَةً؟

(1) الطبراني، المعجم الأوسط (1/ 58).

(2) قال أبو زرعة في أبي خيثمة زهير بن معاوية: إنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط. العلائي، المختلطين (ص 93).

(3) شهاب بن عباد العبدي أبو عمر الكوفي. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 269) 2826.

(4) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 290) 379.

قَالَ أَبِي: هَذَا خَطَأٌ؛ إِنَّمَا هُوَ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ، وَكَانَتْ أُمُّ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ خَادِمَةً لِأُمِّ سَلَمَةَ.

قَالَ أَبِي: وَالْخَطَأُ لَيْسَ مِنْ قَيْسٍ. وَيُزَوِّيه أَيْضًا عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ الْبَصْرِيِّ الْعَبْدِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ. وَالْأَعْمَشُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ الْبَصْرِيِّ الْعَبْدِيِّ، أَشْبَهُ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ أَبُو سُفْيَانَ رَوَى عَنِ الْحَسَنِ شَيْئًا. وَقِصَّةُ أُمِّ حَبِيبَةَ: الَّذِي عِنْدِي أَنَّ الْغَطَّ لَعَلَّهُ مِنَ الْأَعْمَشِ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- الْأَعْمَشُ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سُفْيَانَ - يَعْنِي: طَلْحَةَ بْنُ نَافِعٍ - عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ؛ قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ.

الوجه الثاني- الْأَعْمَشُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ الْبَصْرِيِّ الْعَبْدِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- الْأَعْمَشُ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سُفْيَانَ - يَعْنِي: طَلْحَةَ بْنُ نَافِعٍ - عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ؛ قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ.

لم أجد من أخرجه بإسناد الأعمش، غير أن أبا حاتم ذكره في العلل، ولكن بحشَل ذكره في "تاريخ واسط" من طريق الأعمش عن أبي سفيان، قَالَ: صَلَّتُ أُمَّ حَبِيبَةَ...، فَأَسْقَطَ الَّذِي بَيْنَ أَبِي سُفْيَانَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ.

وفي إسناد عبد الرزاق من طريق قتادة⁽¹⁾ عن أم الحسن أنها قالت: "أم سلمة" ولم نقل "أم حبيبة".

الوجه الثاني- الْأَعْمَشُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ الْبَصْرِيِّ الْعَبْدِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ.

لم أجد من أخرجه بإسناد الأعمش، غير أن أبا حاتم ذكره في العلل.

(1) عبد الرزاق، المصنف (3/ 128).

ولكن ذكر من طريق قتادة عن أم الحسن عن أم سلمة... عن عبد الرزاق⁽¹⁾ في مصنفه، والمشهور عن "أم سلمة" حديث "مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ الْمُهَاجِرِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ"⁽²⁾، واختلف فيه بين الرفع والوقف؛ ولكن العلماء رجحوا وقفه.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلقة:

الوجه الأول - الأعمش؛ قال: حَدَّثَنِي أَبُو سُفْيَانَ - يَغْنِي: طَلْحَةُ بْنُ نَافِعٍ - عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ؛ قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ.
لم أجده.

الوجه الثاني - الأعمش، عن إسماعيل بن مسلم البصريّ العبديّ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ.
لم أجده.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - الأعمش؛ قال: حَدَّثَنِي أَبُو سُفْيَانَ - يَغْنِي: طَلْحَةُ بْنُ نَافِعٍ - عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ؛ قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ.

لا توجد رواية راجعة، لم أجد له تخريجًا، غير أن صاحب تاريخ واسط ذكر حديث الأعمش؛ لكنه أسقط الوسطة بين أبي سفيان وأم حبيبة.

الوجه الثاني - الأعمش، عن إسماعيل بن مسلم البصريّ العبديّ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ.

لا توجد رواية راجعة، لم أجد له تخريجًا.

(1) عبد الرزاق، المصنف (128 / 3) 5027.

(2) البيهقي، السنن الكبرى (2 / 329)؛ وأبو داود في سننه (1 / 173). قال الدارقطني: "عن أم سلمة، موقوفًا، وهو الصواب". الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (15 / 251) 4000. وقال أيضًا: "والمحفوظ الموقوف". الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (14 / 438) 3787.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

لا توجد رواية راجحة؛ بسبب عدم وجود تخريج له، والاضطراب الموجود فيه.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

أراد أبو حاتم أن يرجح الوجه الذي يذكر فيه أم سلمة، وأن هناك خطأ لربما هو من الأعمش في الاسم فوهم، بدل أن يقول أم سلمة قال أم حبيبة.

حديث [37]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه إبراهيم بن عيينة أخو سفيان، عن أبي حيان⁽²⁾ التيمي، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: الغنم من دواب الجنة؛ فامسحوا من رغامها⁽³⁾، وصلوا في مراتبها⁽⁴⁾؟

قال أبي: كنت أستحسن هذا الإسناد، فبان لي خطؤه؛ فإذا قد رواه عمارة بن محمد، عن أبي حيان، عن رجل من بني هاشم، عن النبي ﷺ، بمثله؛ وهو أشبه.

أولاً - الروايات المعللة:

الوجه الأول - أبو حيان التيمي، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني - أبو حيان، عن رجل من بني هاشم، عن النبي ﷺ.

ثانياً - تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول - أبو حيان التيمي، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 292) 380.

(2) يحيى بن سعيد بن حيان بمهملة وتحتانية، أبو حيان التيمي الكوفي، ثقة عابد، من السادسة، مات سنة خمس وأربعين ع. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 590) 7555.

(3) والرغام: ماء يسيل من الأنف، وقيل: هو المخاط، والجمع أرغمة. ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (5/ 524).

(4) أوطان الأغنام: مراتبها التي تأوي إليها. الخليل الفراهيدي، العين (7/ 454). وأما الغنم فإن مراتبها إنما تكون في منون الأرض والأماكن الصلبة فلا تخفي آثار أبقالها ولا يعجز المصلي أن يتوقاها. الخطابي، غريب الحديث (2/ 286).

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (5/ 291) 5346، والبيهقي في السنن الكبرى (2/ 630) 4360، والخطيب في تاريخ بغداد ت بشار (8/ 466)، من طريق إبراهيم بن عيينة عنه به.

الوجه الثاني - أبو حيان، عَنْ رجلٍ من بني هاشم، عن النبي ﷺ.

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (1/ 409) 1601، من طريق سفيان بن عُيَيْنَةَ عنه به. وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (2/ 436) 985، من طريق عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي إدريس عنه به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلقة:

الوجه الأول - أبو حيان التميمي، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هريرة، عن النبي ﷺ.

يرويه عن أبي حيان: إبراهيم بن عيينة.

إبراهيم بن عيينة بن أبي عمران الهلالي مولا هم الكوفي أبو إسحاق أخو سفيان، من الثامنة، مات قبل المائتين د س ق⁽¹⁾.

قال يحيى بن معين⁽²⁾: «كان مسلماً صدوقاً، لم يكن من أصحاب الحديث»، وقال أيضاً⁽³⁾: كَانَ صَدُوقًا، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه⁽⁴⁾: وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُيَيْنَةَ حَدَّثَ بِأَحَادِيثٍ أَنْكَرَهَا وَلَيْنَ الْقَوْلِ فِيهِ، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾، وقال العجلي⁽⁶⁾: صدوق، وقال أبو داود⁽⁷⁾: صَالِحٌ، وقال أبو حاتم⁽⁸⁾: شيخ يأتي بمناكير، وقال ابن حجر: صدوق يهم.

قلت: صدوق يهم وكان يأتي بالمناكير وهو ليس من أصحاب الحديث.

الوجه الثاني - أبو حيان، عَنْ رجلٍ من بني هاشم، عن النبي ﷺ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 92) 227.

(2) ابن معين، سؤالات ابن الجنيد (ص 332) (235).

(3) ابن معين، معرفة الرجال للإمام أبي زكريا يحيى بن معين رواية ابن محرز - ط الفاروق (ص 121) 259.

(4) أحمد بن حنبل، العلال ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروزي وغيره ت صبحي السامرائي (ص 122).

(5) ابن حبان، الثقات (8/ 59) 12246.

(6) العجلي، الثقات ط الباز (ص 53) 33.

(7) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني - ط الفاروق (ص 68).

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (2/ 119).

يرويه عن أبي حيان: سفيان بن عيينة، وعبد الله بن أبي إدريس.

سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي ثم المكي، مات في رجب سنة ثمان وتسعين وله إحدى وتسعون سنة ع⁽¹⁾.

قال عبد الرحمن بن مهدي⁽²⁾: كان أعلم الناس بحديث الحجاز، وقال يحيى بن معين⁽³⁾ ثقة، وقال أيضاً⁽⁴⁾: وأثبت الناس في عمرو بن دينار، وقال العجلي⁽⁵⁾: ثقة، ثبت في الحديث، وقال أبو داود⁽⁶⁾: الإمام الحافظ، وقال أبو حاتم الرازي⁽⁷⁾: ثقة، وذكره ابن حبان⁽⁸⁾ في الثقات، وقال ابن حجر⁽⁹⁾: ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات من رؤوس الطبقة الثامنة، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار.

قلت: ثقة حافظ تغير بأخرة، وتدليسه لا يضر لأنه من "الثانية"⁽¹⁰⁾، وتدليسه عن الثقات.

عبد الله بن أبي إدريس: لم أجد له ترجمة، مجهول.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - أبو حيان التميمي، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، وهي رواية منكرة، فقد تفرد بها "إبراهيم بن عيينة" وهو صدوق يخطئ وليس بصاحب حديث، وخالف أخاه الثقة سفيان في الرواية عن "أبي حيان"، قال الطبراني⁽¹¹⁾: "لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي حَيَّانَ إِلَّا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُيَيْنَةَ".

الوجه الثاني - أبو حيان، عن رجل من بني هاشم، عن النبي ﷺ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص245) 2451.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (4/ 227).

(3) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(4) المرجع نفسه، (4/ 226).

(5) العجلي، الثقات ط الباز (ص194) 577.

(6) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص68) 10.

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (4/ 227).

(8) ابن حبان، الثقات (6/ 403) 8300.

(9) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص245) 2451.

(10) ابن حجر، طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص32) (52).

(11) الطبراني، المعجم الأوسط (5/ 291) 5346.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها عن "أبي حيان" سفيان بن عيينة وهو ثقة ثبت، وهو أضببط وأثبت من أخيه إبراهيم.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها ضعيف لوجود رجل مبهم في الإسناد.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم رواية سفيان على رواية أخيه إبراهيم، أي الرواية التي فيها إبهام "عن رجل"، وهذا هو الصحيح لأن روايته هي الصواب، والأخرى منكرة، فقد خالف فيها الضعيف الثقة.

حديث [38]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث روي عن الأعْمَش، عن أبي سفيان:

فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قال: ضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ مَثَلَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ كَمَثَلِ نَهْرٍ عَلَى بَابٍ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ مِنْهُ كُلَّ

يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ؟

قَالَ: الْحَقَّاطُ يَقُولُونَ: عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَهُوَ أَشْبَهُ.

وكذا رواه عبد العزيز بن رُفَيْع، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَهُوَ أَشْبَهُ.

أولاً - الروايات المعلة:

الوجه الأول - الأعْمَش، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني - الأعْمَش، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانياً - تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول - الأعْمَش، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 297) 383.

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (2/ 160) 7655، من طريق وكيع عنه به.
وأخرجه السراج في مسنده (ص: 387) 1262، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (1/ 153) 89، من طريق أبي معاوية عنه به.

أخرجه المروزي في تعظيم قدر الصلاة (1/ 154) 91، من طريق سفيان عنه به.

الوجه الثاني - الأعمش، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ جَابِر، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه مسلم في صحيحه (1/ 463) 284 - (668)، وأحمد في مسنده مخرجا (15/ 311) 9505، و(22/ 300)، وابن أبي شيبة في مصنفه (2/ 160) 7650، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (3/ 445) 1941، والبيهقي في السنن الكبرى (3/ 89)، وأبو عوانة في مستخرجه (1/ 364) 1314، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (1/ 153) 87+88، والرامهرمزي في أمثال الحديث (ص: 88)، وإبراهيم الحربي في غريب الحديث (3/ 1066)، من طريق أبي معاوية عنه به.

وأخرجه الدارمي في سننه (2/ 755)، وابن حبان في صحيحه - مخرجا (5/ 13) 1725، والبيهقي في شعب الإيمان (4/ 302) 2553، وأبو عوانة في مستخرجه (1/ 364) 1314، وعبد بن حميد في المنتخب من مسند عبد بن حميد ت صبحي السامرائي (ص: 312) 1014، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (1/ 153) 87+88، من طريق يعلى بن عبيد عنه به.

وأخرجه أحمد في مسنده مخرجا (22/ 177) 14275، من طريق محمد بن فضيل عنه به.

وأخرجه أحمد في مسنده مخرجا (23/ 143) 14853، من طريق عمار بن محمد عنه به.

وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده (4/ 193) 2292، من طريق نمير عنه به.

ثالثا - دراسة الروايات المعللة:

الوجه الأول - الأعمش، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن الأعمش: وكيع، وأبو معاوية الضرير، وسفيان بن عيينة.

محمد بن خازم بمعجمتين، أبو معاوية الضرير الكوفي [لقبه فافاه] عمي وهو صغير، ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره، من كبار التاسعة، مات سنة خمس وتسعين [ومائة] وله اثنتان وثمانون سنة وقد رمي بالإرجاء ع⁽¹⁾.

وكيع بن الجراح سبق ترجمته في حديث [23]، وهو ثقة حافظ عابد.

سفيان بن عيينة سبق ترجمته في حديث [37]، وهو ثقة حافظ تغير بأخرة، وتدليسه لا يضر لأنه من "الثانية"⁽²⁾، وتدليسه عن الثقات.

الوجه الثاني - الأعمش، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يروي عن الأعمش: أبو معاوية الضرير، ويعلى بن عبيد، ومحمد بن فضيل، وغيرهم... أبو معاوية الضرير سبق ترجمته في الوجه السابق من هذا الحديث، وهو ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش.

يعلى بن عبيد بن أبي أمية الكوفي، أبو يوسف الطنافسي، من كبار التاسعة، مات سنة بضع ومائتين وله تسعون سنة ع⁽³⁾.

قال يحيى بن معين⁽⁴⁾: ثقة، وقال أيضاً⁽⁵⁾: كان يتشيع، وقال أيضاً⁽⁶⁾: ضعيف في سفيان، ثقة في غيره، وقال أحمد بن حنبل⁽⁷⁾: كان صحيح الحديث، وكان صالحاً في نفسه، وذكره العجلي⁽⁸⁾ في الثقات، وقال أبو حاتم الرازي⁽⁹⁾: صدوق كان أثبت أولاد أبيه في الحديث، وقال ابن حجر: ثقة إلا في حديثه عن الثوري ففيه لين.

قلت: ثقة إلا في حديثه عن الثوري فيه لين.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 475) 5841.

(2) ابن حجر، طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، (ص 32) (52).

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 609) 7844.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (9/ 305).

(5) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (2/ 36).

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (9/ 305).

(7) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(8) العجلي، الثقات ط الباز (ص 484) 1871.

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (9/ 305).

محمد بن فضيل بن غزوان -بفتح المعجمة وسكون الزاي-، الضبي مولاهم أبو عبد الرحمن الكوفي صدوق عارف رمي بالتشيع، من التاسعة، مات سنة خمس وتسعين [ومائة] ع⁽¹⁾.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - الأعمش، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ عَبْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة.

الوجه الثاني - الأعمش، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الثقات الأثبات عن الأعمش منهم: "أبو معاوية الضرير" وهو من أثبت الناس في الأعمش، وأخرجت هذه الرواية كتب السنة وعلى رأسها صحيح مسلم، وقال الدارقطني⁽²⁾: "رَوَاهُ أَصْحَابُ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ وَهُوَ الصَّحِيحُ".

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثانية، إسناده صحيح ورجالها ثقات؛ فقد أخرجها مسلم في صحيحه.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي حديث عبيد ليس استنادًا على طريق الأعمش، وإنما قال: "إن الحفاظ يقولون عن عبيد" يعني أنه رجح كل من يأتي من طريق عبيد؛ لأنه بعد ذلك ذكر سند "عبد العزيز بن رُفيع عن عبيد" وعبد العزيز⁽³⁾ ثقة، ولكنني رجحت الطريق الثانية؛ لأن الدارقطني رجحها وأخرجها الإمام مسلم في صحيحه.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص502) 6227.

(2) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (8/ 173) 1491.

(3) عبد العزيز بن رُفيع بن ربيع بقاء مصغر، الأسدي أبو عبد الله المكي نزيل الكوفة، ثقة من الرابعة. مات سنة ثلاثين [ومائة] ويقال بعدها وقد جاوز التسعين ع. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص357) 4095.

حديث [39]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: سألتُ أبي عن حديثِ رواه أبو نعيم، عن إبراهيم بن إسماعيل بن مُجمّع، عن هُرَيْرِ بن عبد الرحمن، عن جَدِّه رافعِ بن خديج؛ قال: قال رسول الله ﷺ ليلال: نَوَّرَ بِالْفَجْرِ قَدْرَ مَا يُبْصِرُ الْقَوْمُ مَوَاقِعَ نَبْلِهِمْ؟

قال أبي: حدَّثنا هارونُ بنُ معروفٍ وغيره، عن أبي إسماعيل إبراهيم بن سليمان المؤدّب، عن هُرَيْرٍ؛ وهو أشبه.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- إبراهيم بن إسماعيل بن مُجمّع، عن هُرَيْرِ بن عبد الرحمن، عن جَدِّه رافعِ بن خديج؛ قال: قال رسول الله ﷺ.

الوجه الثاني- أبو إسماعيل إبراهيم بن سليمان المؤدّب، عن هُرَيْرٍ، عن جَدِّه رافعِ بن خديج؛ قال: قال رسول الله ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- إبراهيم بن إسماعيل بن مُجمّع، عن هُرَيْرِ بن عبد الرحمن، عن جَدِّه رافعِ بن خديج؛ قال: قال رسول الله ﷺ.

أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (1/ 78) 83، من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين عنه به.

الوجه الثاني- أبو إسماعيل إبراهيم بن سليمان المؤدّب، عن هُرَيْرٍ، عن جَدِّه رافعِ بن خديج؛ قال: قال رسول الله ﷺ.

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (3/ 301) تعليقاً، من طريق موسى بن إسماعيل عنه به.

المعجم الكبير للطبراني (4/ 277) 4414، من طريق يحيى الحماني ومحمد بن بكّار عنه به.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 301) 385.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُجَمِّعٍ، عَنْ هُرَيْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

يرويه عن إبراهيم: أبو نعيم الفضل بن دكين.

الفضل بن دكين الكوفي واسم دكين عمرو بن حماد بن زهير التيمي مولاهم الأحول أبو نعيم الملائني -بضم الميم- مشهور بكنيته، ثقة ثبت، من التاسعة، مات سنة ثمانى عشرة وقيل تسع عشرة، وكان مولده سنة ثلاثين وهو من كبار شيوخ البخاري ع⁽¹⁾.

الوجه الثاني - أَبُو إِسْمَاعِيلَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمُؤَدَّبِ، عَنْ هُرَيْرِ بْنِ عَبْدِ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

يرويه عن إبراهيم: يَحْيَى الْجَمَانِي، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ.

يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن بَشْمِين -بفتح الموحدة وسكون المعجمة- الجَمَانِي -بكسر المهملة وتشديد الميم- الكوفي، حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث من صغار التاسعة، مات سنة ثمان وعشرين م⁽²⁾ (يكفي متابعة محمد بن بكار الثقة له).

محمد بن بكار بن الريان الهاشمي مولاهم أبو عبد الله البغدادي الرصافي ثقة، من العاشرة، مات سنة ثمان وثلاثين وله ثلاث وتسعون م⁽³⁾.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُجَمِّعٍ، عَنْ هُرَيْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة ويبدو أن أبا نعيم كما ذكر أبو حاتم أنه أخطأ في نسبة أبي إسماعيل المؤدب فقال إنه إبراهيم بن إسماعيل والصحيح أنه إبراهيم بن سليمان، وإبراهيم بن سليمان روى عنه ثقة وصدوق فخالفهم أبو نعيم فأخطأ في الاسم. والله أعلم.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص446) 5401.

(2) المرجع السابق، (ص593) 7591.

(3) المرجع نفسه، (ص470) 5758.

الوجه الثاني- أبو إسماعيل إبراهيم بن سليمان المؤدّب، عَنْ هُرَيْرٍ، عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ؛ قال: قال رسول الله ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة؛ فقد رواها ثقة وصدوق عن إبراهيم بن سليمان المؤدّب، ورجحها أبو حاتم.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة، الثانية وإسنادها صحيح، وفيه هرير بن عبد الرحمن، (قال يحيى بن معين⁽¹⁾: ثقة، وذكره ابن حبان⁽²⁾ في الثقات، وقال الذهبي⁽³⁾: قال الأزردي يَتَكَلَّمُونَ فِي حَدِيثِهِ، وقال ابن حجر⁽⁴⁾: مقبول) قلت: ثقة.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم في هذا الحديث الرواية التي فيها إبراهيم بن سليمان، وبين خطأ أبي نعيم الفضل بن دكين في الرواية الأخرى بدل أن يقول إبراهيم بن سليمان قال ابن إسماعيل. وقد وافقت أبا حاتم على ذلك وبينته بالتطبيق العملي.

حديث [40]

قال ابن أبي حاتم⁽⁵⁾: وسألت أبي عن حديث رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ اثْنَيْ عَشَرَ رَكْعَةً، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ؟

قَالَ أَبِي: هَذَا عِنْدِي خَطَأٌ؛ لِأَنَّ حَمَادَ بْنَ سَلَمَةَ رَوَى عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالحديثُ بِأُمِّ حَبِيبَةَ أَشْبَهُهُ، وَيُدْخِلُونَ بَيْنَ أَبِي صَالِحٍ وَأُمِّ حَبِيبَةَ رَجُلًا.

قلتُ لأبي: مَنْ الَّذِي يُدْخِلُ بَيْنَ أَبِي صَالِحٍ وَأُمِّ حَبِيبَةَ؟

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (9/ 121).

(2) ابن حبان، الثقات (7/ 589) 11614.

(3) الذهبي، المغني في الضعفاء (2/ 709) 6740.

(4) هُرَيْر - بن عبد الرحمن بن رافع بن خديج الأنصاري المدني، مقبول من الخامسة د. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 571) 7278.

(5) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 321) 401.

قال: يُدْخَلُ بَيْنَهُمْ عُنْبَسَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُدْخِلُ بَيْنَهُمْ: أبا صالح، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عُنْبَسَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَأُمُّ حَبِيبَةَ هِيَ أُخْتُ عُنْبَسَةَ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- أبو صالح، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- أبو صالح، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- أبو صالح، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه النسائي في السنن -المجتبى (3/ 264) 1811، وفي السنن الكبرى (2/ 185) 1482، وابن ماجه ف سننه ت الأرئووط (2/ 225) 1142، وابن أبي شيبة في مصنفه (2/ 20) 5982، والطبراني في المعجم الأوسط (5/ 255) 5243، وأبو الشيخ الأصبهاني في طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها (2/ 44)، وابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك (ص: 35) 85، من طريق مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ عنه به.

الوجه الثاني- أبو صالح، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير بحواشي محمود خليل (7/ 37)، والنسائي في سننه (3/ 264) 1809، والطبراني في المعجم الكبير - ط إحياء التراث (23/ 241) 480، من طريق عاصم بن أبي بهدلة عنه به.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- أبو صالح، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن أبي صالح السمان: محمد بن سليمان الأصبهاني.

محمد بن سليمان بن عبد الله الكوفي أبو علي بن الأصبهاني، من الثامنة، مات سنة

181 ت س ق⁽¹⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص481) 5930.

قال يحيى بن معين⁽¹⁾: لَيْسَ بِشَيْءٍ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال⁽²⁾: يُخَالَفُ وَيَخْطِئُ، وقال العجلي⁽³⁾: ثَقَّةٌ، وقال أبو داود⁽⁴⁾: ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، وقال أبو حاتم⁽⁵⁾: لَا بَأْسَ بِهِ يَكْتَبُ حَدِيثَهُ وَلَا يَحْتَجُّ بِهِ، وقال النسائي⁽⁶⁾: ضَعِيفٌ، وقال ابن عدي⁽⁷⁾: مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ، وقال ابن حجر⁽⁸⁾: صدوق يخطئ.

قلت: ضعيف.

الوجه الثاني - أبو صالح، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن أبي صالح السمان: عاصم بن بهدلة.

عاصم بن بهدلة وهو ابن أبي النجود - بنون وجيم - الأسدي مولا هم الكوفي أبو بكر المقرئ، من السادسة، مات سنة ثمان وعشرين ع⁽⁹⁾.

قال يحيى بن معين⁽¹⁰⁾: ثَقَّةٌ لَا بَأْسَ بِهِ وَهُوَ مِنْ نَظَرَاءِ الْأَعْمَشِ وَالْأَعْمَشُ أَثْبَتُ مِنْهُ، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹¹⁾، وقال أبو زرعة⁽¹²⁾: ثَقَّةٌ، وقال أبو داود⁽¹³⁾: شَيْخٌ ثَقَّةٌ، وقال أبو حاتم⁽¹⁴⁾: محل الصدق صالح الحديث ولم يكن بذاك الحافظ، وقال ابن حجر⁽¹⁵⁾: صدوق له أوهام حجة في القراءة وحديثه في الصحيحين مقرون.

(1) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (3/ 516) 2525.

(2) ابن حبان، الثقات (9/ 52) 15139.

(3) العجلي، الثقات ط الباز (ص 404) 1461.

(4) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني - ط الفاروق (ص 94) 487.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (7/ 268).

(6) النسائي، السنن الكبرى (2/ 185) 1482.

(7) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 464) 1701.

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 481) 5930.

(9) المرجع السابق (ص 285) 3054.

(10) ابن معين، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (ص 64) 157.

(11) ابن حبان، الثقات (7/ 256) 9952.

(12) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (6/ 341).

(13) أبو داود، سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص 293) [345].

(14) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (6/ 341).

(15) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 285) 3054.

قلت: ثقة له أو هام.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - أبو صالح، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد تفرد بها محمد بن سليمان بن الأصبهاني عن أبي صالح السمان، قال الطبراني⁽¹⁾: "لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَصْبَهَانِيُّ"، ومحمد ضعيف، وقد وهم فيه "محمد" كما ذكر العلماء، قال النسائي⁽²⁾: "هَذَا خَطَأٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ ضَعِيفٌ، هُوَ ابْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَوْجِهٍ سِوَى هَذَا الْوَجْهِ"، وقال أيضاً⁽³⁾: "هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدِي خَطَأٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ ضَعِيفٌ، وَقَدْ خَالَفَهُ فَلْيُحْبِطْ بِنُ سُلَيْمَانَ فَرَوَاهُ عَنْ سُهَيْلٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ"، وقال البخاري⁽⁴⁾: "مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ: عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ... نَحْوُهُ. وَهَذَا وَهْمٌ"، وقال ابن عدي⁽⁵⁾: "وهذا أخطأ فيه بن الأصبهاني حَيْثُ قَالَ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَكَانَ هَذَا الطَّرِيقُ أَسْهَلَ عَلَيَّ إِنَّمَا رَوَى هَذَا سُهَيْلٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَنَسَةَ بِنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ"، وقال الدارقطني⁽⁶⁾: "فَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَصْبَهَانِيُّ، وَأَيُّوبُ بْنُ سَيَّارٍ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَوَهَمَا فِيهِ".

الوجه الثاني - أبو صالح، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه أقرب إلى الراجحة، ولكنها ليست راجحة لأن طريق أم حبيبة هي الصحيحة وطريق أبو هريرة وهم، ولكن هذا مرسل فأبو صالح لم يسمعه من أم حبيبة ويوجد بينهم راو، قال البخاري⁽⁷⁾: "وَقَالَ عَارِمٌ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، سَمِعَ عَاصِمًا، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ... نَحْوُهُ. وَهَذَا مُرْسَلٌ"، وقال الدارقطني: "وَرَوَاهُ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَعُمَرُ بْنُ زَيْدٍ الْهَلَالِيُّ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، وَأَبُو صَالِحٍ إِنَّمَا رَوَاهُ

(1) الطبراني، المعجم الأوسط (5/ 255) 5243.

(2) النسائي، السنن (3/ 264) 1811.

(3) النسائي، السنن الكبرى (2/ 185) 1482.

(4) البخاري، التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل (7/ 37).

(5) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 464).

(6) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (8/ 184) 1500.

(7) البخاري، التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل (7/ 37).

عَنْ عَنبَسَةَ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ⁽¹⁾، وَلَكِنْ الرِّوَايَةُ الْأَصَحُّ هِيَ الَّتِي ذَكَرَهَا الدَّارِقُطْنِيُّ وَأَخْرَجَهَا كُتُبُ السَّنَةِ، قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ⁽²⁾: "وَرَوَاهُ فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السُّبَيْعِيِّ، عَنْ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ عَنبَسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، وَقَوْلُ فُلَيْحٍ أَشْبَهُهُ بِالصَّوَابِ".

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة والأقرب إلى الصواب، الثانية وإسنادها ضعيف مرسل فقد سقط راو بين أبي صالح وأم حبيبة.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

أراد أبو حاتم من خلال ترجيحه الرواية التي فيها عن "أم حبيبة" أي أنها الأقرب إلى الروايات الصحيحة لأن الحديث هو عن "أم حبيبة" وقد روي بطرق أخرى أصح وأفضل⁽³⁾، ولكنه ليس عن أبي هريرة رضي الله عنه. والله أعلم.

حديث [41]

قال ابن أبي حاتم⁽⁴⁾: وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَيُوبَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُوتَرُ بِثَلَاثٍ، يُسَلِّمُ بَيْنَهُنَّ؟ وَقَالَا: رَوَاهُ عَثْمَانُ بْنُ الْحَكَمِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَائِشَةَ. قَالَا: وَهَذَا أَشْبَهُهُ، وَأَفْسَدَ عَلَى يَحْيَى بْنِ أَيُوبَ.

أولاً - الروايات المعلّة:

الوجه الأول - يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ حَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

الوجه الثاني - يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

(1) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (8/ 185).

(2) المرجع السابق، (8/ 185).

(3) قال ابن عدي⁽³⁾: "إِنَّمَا رَوَى هَذَا سُهَيْلٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَنبَسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ". ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 464).

(4) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 330) 409.

ثانيًا - تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

أخرجه الدارقطني في سننه (2/ 361) 1675، و(2/ 343) 1649، و(2/ 362) 1676، وابن حبان في صحيحه - مخرّجًا (6/ 188) 2432، و(6/ 201) 2448، والبيهقي في السنن الكبرى (3/ 54) 4852، وفي شعب الإيمان (4/ 135) 2296، و(4/ 162) 2332، وابن الأعرابي في معجم (1/ 238) 439، و(3/ 1037) 2229، والعقيلي في الضعفاء الكبير (4/ 391)، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (1/ 447) 1144+1143، والطحاوي في معرفة السنن والآثار (4/ 86) 5554، وفي شرح معاني الآثار (1/ 285) 1695+1694، وابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (5/ 204) 2705، من طريق يحيى بن أيوب عنه به.

وأخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيحين (2/ 566) 3922، من طريق محمد بن إسماعيل السلمي عنه به. العلماء قالوا إن يحيى تفرد به فلعله هناك سقط بعد محمد بن إسماعيل "أسقط يحيى بن أيوب".

الوجه الثاني - يحيى بن سعيد؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

لم أجده.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

يرويه عن يحيى بن سعيد: يحيى بن أيوب.

يحيى بن أيوب سبق ترجمته في حديث [18]، وهو صدوق يخطئ أحيانًا.

الوجه الثاني - يحيى بن سعيد؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

لم أجده.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، تفرد بها يحيى بن أيوب وهو صدوق يخطئ، وحديث يحيى بن أيوب هذا لا يصح ففي معجم ابن الأعرابي قال⁽¹⁾: "نا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ، نا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: حَدَّثَنِي خَالِي عُثْمَانُ بْنُ الْحَكَمِ قَالَ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: لَا أَعْرِفُهُ قَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: فَكَانَ عُثْمَانُ بْنُ الْحَكَمِ لَقِيَ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ بَعْدَ اللَّيْلِ وَبَعْدَ ابْنِ أَيُوبَ"، وقال الأثرم⁽²⁾: "سمعت أبا عبد الله-أي أحمد بن حنبل- يُسأل عن يحيى بن أيوب المصري، فقال: كان يحدث من حفظه، وكان لا بأس به، وكان كثير الوهم في حفظه. فذكرت له من حديثه: عن يحيى عن عمرة عن عائشة أَنَّ رسول الله ﷺ كان يقرأ في الوتر ... الحديث، فقال: ها، من يحتمل هذا؟! وقال مرة: كم قد روى هذا عن عائشة من الناس، ليس فيه هذا⁽³⁾، وأنكر حديث يحيى خاصة".

الوجه الثاني - يحيى بن سعيد؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

لم أجده، ولكن عثمان بن حكيم لما سأل يحيى بن سعيد عن حديث يحيى بن أيوب قال: لا أعرفه.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

لا توجد رواية راجحة.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم رواية عثمان بن حكيم لأنه سأل يحيى بن سعيد الأنصاري عن الرواية التي رواها يحيى بن أيوب عنه فقال لا أعرفه، أي أن يحيى بن أيوب لم يرو عن يحيى بن سعيد الأنصاري، وأنه تحدث به يحيى بن أيوب بلاغاً، ولم أجده.

(1) ابن الأعرابي، المعجم (1/ 238) 440.

(2) ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق (2/ 424).

(3) أي لفظ المتن الذي رواه يحيى بن أيوب.

حديث [42]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثِ رواه محمد بن بكار، عن سَعِيدِ بْنِ بِشِيرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي حَسَّانَ، عن عبد الله بن عمرو: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَدَّثَهُمْ ذَاتَ لَيْلَةٍ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَلَمْ يَقُمْ فِيهَا إِلَّا إِلَى عُظْمِ صَلَاةٍ؟

قَالَ أَبِي: يَرْوِي هَذَا الْحَدِيثَ أَبُو هَلَالٍ، عن قتادة، عن أبي حَسَّانَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عن النبي ﷺ. وحديثُ عبد الله بن عمرو أشبه؛ لأنه قد تابعه هشامُ الدَّسْتَوَائِي وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي حَسَّانَ، عن عبد الله بن عمرو: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

الوجه الثاني- قتادة، عن أبي حَسَّانَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عن النبي ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي حَسَّانَ، عن عبد الله بن عمرو: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

أخرجه أبو داود في سننه ت الأرنبوط (5/ 504) 3663، وأحمد في مسنده مخرجا (33/ 150) 19922، وابن خزيمة في صحيحه (2/ 292) 1342، والبزار في مسنده = البحر الزخار (9/ 67) 3596، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2/ 115)، من طريق هشام الدستوائي عنه به.

الوجه الثاني- قتادة، عن أبي حَسَّانَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عن النبي ﷺ.

أخرجه أحمد في مسنده مخرجا (33/ 196) 19990، وابن خزيمة في صحيحه (2/ 292) 1342، والطبراني في المعجم الكبير (18/ 207) 510، والبزار في مسنده = البحر الزخار (9/ 67) 3596، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2/ 115) 1347، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (2/ 411) 3432، والرويانى فى مسنده (1/ 130) 131، والطحاوى فى شرح مشكل الآثار (1/ 127) 137، من طريق أبي هلال عنه به.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 377) 451.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - قتادة، عَنْ أَبِي حَسَّان، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

يرويه عن قتادة: هشام الدستوائي.

هشام بن أبي عبد الله سنبر بمهمله ثم نون ثم موحدة وزن جعفر أبو بكر البصري الدستوائي بفتح الدال وسكون السين المهملتين وفتح المثناة ثم مد ثقة ثبت وقد رمي بالقدر من كبار السابعة، مات سنة أربع وخمسين وله ثمان وسبعون سنة ع⁽¹⁾. وهو من أثبت الناس في قتادة⁽²⁾.

الوجه الثاني - قتادة، عَنْ أَبِي حَسَّان، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْن، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن قتادة: أبو هلال.

محمد بن سليم أبو هلال الراسبي بمهمله ثم موحدة البصري قيل كان مكفوفاً وهو من السادسة مات في آخر سنة سبع وستين وقيل قبل ذلك خت 4⁽³⁾.

قال يحيى بن معين⁽⁴⁾: صُوِّلِحَ وَفِي رِوَايَتِهِ عَنْ قَتَادَةَ ضَعْفٌ، وَقَالَ أَيْضًا⁽⁵⁾: كَانَ أَبُو هَلَالٍ الرَّاسِبِيُّ لَيْسَ بِصَاحِبِ كِتَابٍ وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، وَقَالَ الْأَثَرُ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ⁽⁶⁾: أَبُو هَلَالٍ يَحْتَمَلُ حَدِيثَهُ، إِلَّا أَنَّهُ يُخَالِفُ فِي قَتَادَةَ، وَهُوَ مُضْطَرَبُ الْحَدِيثِ، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ⁽⁷⁾: وَفِيهِ ضَعْفٌ، وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ⁽⁸⁾: وَكَانَ أَبُو هَلَالٍ شَيْخًا صَدُوقًا إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَخْطِئُ كَثِيرًا مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ حَتَّى صَارَ يَرْفَعُ الْمَرَاسِيلَ وَلَا يَعْلَمُ وَأَكْثَرَ مَا كَانَ يَحْدُثُ مِنْ حِفْظِهِ فَوْقَ الْمَنَاقِيرِ فِي حَدِيثِهِ مِنْ سَوْءِ حِفْظِهِ، وَقَالَ أَيْضًا⁽⁹⁾: وَالَّذِي أَمِيلُ إِلَيْهِ فِي أَبِي هَلَالٍ الرَّاسِبِيِّ تَرَكَ مَا انْفَرَدَ مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي خَالَفَ فِيهَا الثِّقَاتُ وَالْإِحْتِجَاجُ بِمَا وَافَقَ الثِّقَاتُ وَقَبُولُ مَا انْفَرَدَ مِنَ الرِّوَايَاتِ الَّتِي لَمْ يُخَالَفَ فِيهَا

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص573) 7299.

(2) قال يحيى بن معين يقول: أثبت الناس في قتادة ابن أبي عروبة وهشام الدستوائي وشعبة. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (4/ 65).

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص481) 5923.

(4) أبو الوليد الباجي، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (2/ 682).

(5) ابن حبان، المجروحين (2/ 283).

(6) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان (ص246).

(7) ابن سعد، الطبقات الكبرى ط العلمية (7/ 205) 3274.

(8) ابن حبان، المجروحين (2/ 283).

(9) المرجع السابق، (2/ 283).

الأثابت التي ليس فيها مناكير، وقال البخاري⁽¹⁾: كَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ لَا يَرْوِي عَنْهُ، وَابْنُ مَهْدِيٍّ يَرْوِي عَنْهُ، وَضَعَهُ الْبَخَارِيُّ فِي الضَّعْفَاءِ⁽²⁾، وقال النسائي⁽³⁾: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وقال أبو زرعة⁽⁴⁾: لَيْنٌ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ، قال ابن حجر: صدوق فيه لين.

قلت: صدوق فيه لين، وروايته عن قتادة مضطربة.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - قَتَادَةُ، عَنْ أَبِي حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، وهي محفوظة، فقد رواها الثقات الأثبات عن قتادة، ومنهم هشام الدستوائي وهو من أثبت الناس في قتادة⁽⁵⁾.

الوجه الثاني - قَتَادَةُ، عَنْ أَبِي حَسَّانَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، وهي رواية منكرة، فقد تفرد بها أبو هلال عن قتادة، وأبو هلال ضعيف وهو مضطرب في حديث قتادة، وقد خالف فيها - أبو أبوهلال - هشام الدستوائي الثقة، الذي يعد من أثبت الناس في قتادة، وهو أثبت وأحفظ منه، قال البزار⁽⁶⁾: "وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ يُرْوَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا بِرِوَايَةِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَاخْتُلِفَ فِي إِسْنَادِهِ عَنْ قَتَادَةَ، فَقَالَ أَبُو هِلَالٍ: عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي حَسَّانَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَقَالَ مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَشَامٌ أَحْفَظُ مِنْ أَبِي هِلَالٍ".

(1) البخاري، التاريخ الكبير بحواشي محمود خليل (1/ 105) 297.

(2) البخاري، الضعفاء الصغير، تحقيق: أبي العينين (ص 121) 339.

(3) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 90) 516.

(4) أبو زرعة، سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ومعه كتاب أسامي الضعفاء له - ط الفاروق (ص 221) 384.

(5) قال يحيى بن معين يقول: أثبت الناس في قتادة ابن أبي عروبة وهشام الدستوائي وشعبة. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (4/ 65).

(6) البزار، المسند = البحر الزخار (9/ 67) 3596.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الأولى، وإسنادها حسن؛ لأن فيه أبا حسان وهو صدوق⁽¹⁾.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم رواية عبد الله بن عمرو؛ لأن الذي رواها عن قتادة هو هشام الدستوائي وهو "الأحفظ والأثبت" في قتادة وهي الرواية المحفوظة، أما أبو هلال فقد اضطرب في حديث قتادة. وهذا صحيح.

حديث [43]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألت أبي عن حديث سمعه من إبراهيم بن سعيد الجوهري؛ قال: حدثنا سعد بن عبد الحميد بن جعفر، عن فليح بن سليمان، عن حنين بن أبي حكيم، عن حكيم بن عبد الله بن قيس، عن عامر بن سعد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: مَنْ سَمِعَ الْمُؤَذِّنَ ...؟

قال أبي: وَجَدْتُ فِي كِتَابِ سَعِيدِ بْنِ عُفَيْرٍ: عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَغِيرَةِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قال أبي: وَرَوَاهُ اللَّيْثُ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قال أبي: وَاللَّيْثُ ثَقَّةٌ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُغِيرَةِ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ.

قلت لأبي: أَبُو هُرَيْرَةَ أَشَبَّهُهُ أَوْ سَعْدٌ؟

قال: قَدْ اتَّفَقَ نَفْسَانِ عَلَى «عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ»؛ وَهُوَ أَشَبَّهُهُ.

أولاً - الروايات المعلّة:

الوجه الأول - حكيم بن عبد الله بن قيس، عن عامر بن سعد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ﷺ.

(1) أبو حسان الأعرج الأحمدي البصري مشهور بكنيته واسمه مسلم بن عبد الله، صدوق رمي برأي الخوارج، قتل سنة ثلاثين ومائة من الرابعة خت م 4. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 632) 8046.

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 391) 462.

الوجه الثاني - حُكَيْم بن عبد الله بن قَيْسٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ،
عن النبي ﷺ.

ثانيًا - تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - حُكَيْم بن عبد الله بن قَيْسٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ
ﷺ.

لم أجده، تفرد بذكره ابن أبي حاتم.

الوجه الثاني - حُكَيْم بن عبد الله بن قَيْسٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ،
عن النبي ﷺ.

أخرجه مسلم في صحيحه (1/ 290) 13 - (386)، وأبو داود في سننه (1/ 145) 525،
والترمذي في سننه ت شاكر (1/ 411) 210، والنسائي في سننه (2/ 26) 679، وفي
السنن الكبرى (2/ 252) 1655، و(9/ 33) 9818، وابن ماجه في سننه (1/ 238) 721،
وأحمد في مسنده مخرجا (3/ 134) 1565، وابن خزيمة في صحيحه (1/ 220) 421، وابن
حبان في صحيحه - مخرجا (4/ 591) 1693، والبزار في مسنده = البحر الزخار (3/ 332)
1130، والطبراني في الدعاء (ص: 152) 429، والبيهقي في الدعوات الكبير (1/ 107) 48،
والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 604) 1934، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (2/ 76) 722،
وابن أبي شيبة في مصنفه (6/ 31) 29249، والشاشي في مسنده (1/ 161) 100، وأبو عوانة
في مستخرجه (1/ 283) 996+995، وابن المنذر الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (3/
36) 1195، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 145) 891+892، وابن السني في عمل
اليوم والليلة (ص: 89) 97، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (1/ 319) 728، من
طريق الليث بن سعد عنه به.

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (1/ 220) 422، من طريق عبيد الله بن المغيرة عنه به.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - حُكَيْم بن عبد الله بن قَيْسٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ
ﷺ.

لم أجده، تفرد بذكره ابن أبي حاتم.

الوجه الثاني - حُكَيْم بن عبد الله بن قَيْسٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ،
عن النبي ﷺ.

يرويه عن حكيم: الليث بن سعد، وعبيد الله بن المغيرة.

الليث بن سعد سبق ترجمته في حديث [18]، وهو ثقة ثبت فقيه إمام مشهور.

عبيد الله بن المغيرة بن معيقب بالمهمله والقاف والموحدة مصغر أبو المغيرة السبئي بفتح
المهمله والموحدة بعدها همزة مقصور صدوق من الرابعة، مات سنة إحدى وثلاثين ت ق⁽¹⁾.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - حُكَيْم بن عبد الله بن قَيْسٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ
ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، لم أجدها، تفرد بذكرها ابن أبي حاتم.

الوجه الثاني - حُكَيْم بن عبد الله بن قَيْسٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ،
عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد اتفق على روايتها عن حكيم "نفسان" وهما الليث بن سعد
وهو ثقة، وعبيد الله بن المغيرة وهو صدوق، وأخرجتها كتب السنة وعلى رأسها صحيح الإمام
مسلم، وقال الترمذي⁽²⁾: "وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ،
عَنْ حُكَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ".

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة -الثانية، وإسنادها صحيح، فقد أخرجها الإمام مسلم في صحيحه.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص374) 4343.

(2) الترمذي، السنن ت شاكر (1/ 411) 210، حين قال عنه غريب عن الليث يقصد لفظة في المتن تفرد بها،
ولكن تابعه عبيد الله بن المغيرة في الرواية عن حكيم.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية الليث وعبيد الله؛ لأنهما اتفقا في الرواية عن حكيم، وهذا صحيح لأن الإمام مسلم أخرجها من طريق الليث، وأما الرواية الأولى فلم أجدها.

حديث [44]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه ابن أبي فديك، عن الضحاک بن عثمان، عن سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عن أبي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ وَنَحْنُ مَعَهُ؛ إِذْ جَاءَ ضِمَامُ بْنُ ثَعْلَبَةَ، فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ عَلَى جَمَلٍ لَهُ، فَقَالَ: أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ؟ قَالُوا: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: إِنِّي سَأَلْتُكَ عَنْ مَسْأَلَةٍ، وَمُعَلِّطٌ عَلَيْكَ! أَنْشُدَكَ بِرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ وَرَبِّ مَنْ بَعْدَكَ، اللَّهُ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ؟ قَالَ: نَعَمْ، ثُمَّ عَادَ عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةُ؛ قَالَ: اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَأْمُرَ النَّاسَ بِالصَّلَاةِ الْخَمْسِ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ؟ قَالَ نَعَمْ ... وَذَكَرَ الْحَدِيثَ؟

فقال أبي: هَذَا وَهَمْ؛ إِنَّمَا رَوَاهُ اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَهُوَ أَشْبَهُ.

أولاً - الروايات المعلة:

الوجه الأول - سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

الوجه الثاني - سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانياً - تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول - سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

أخرجه النسائي في سننه (4/ 124) 2094، وفي السنن الكبرى (3/ 92) 2415، وأبو داود الطيالسي في مسنده (4/ 91) 2449، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (3/ 1544) 3911، من طريق عبيد الله بن عمر عنه به.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 408) 475.

الوجه الثاني - سَعِيدُ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمْرٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ (1/ 23) 63، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (1/ 131)، وَالنَّسَائِيُّ فِي سَنَنِهِ (4/ 123) 2093، وَفِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (3/ 90) 2413، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي السَّنَنِ (1/ 449) 1402، وَأَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ مَخْرَجًا (20/ 138) 12719، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِ (4/ 63) 2358، وَابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ - مَخْرَجًا (1/ 367) 154، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (2/ 622) 4331، وَ(7/ 13) 13137، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ (3/ 1543) 3910، وَأَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي أَخْلَاقِ النَّبِيِّ (4/ 45) 777، وَابْنُ مَنْدَةَ فِي الْإِيمَانِ (1/ 272) 130، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي التَّفْسِيرِ، الْأَصِيل - مَخْرَجًا (3/ 1011) 5663، وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مُشْكَلِ الْأَثَارِ (15/ 189) 5938، وَفِي مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَارِ (9/ 320) 13282، مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْهُ بِهِ.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - سَعِيدُ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

يُرْوَاهُ عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ: عبيد الله بن عمر.

عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني أبو عثمان ثقة ثبت، قدمه أحمد بن صالح على مالك في نافع، وقدمه بن معين في القاسم عن عائشة على الزهري عن عروة عنها من الخامسة، مات سنة بضع وأربعين ع⁽¹⁾.

الوجه الثاني - سَعِيدُ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمْرٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يُرْوَاهُ عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ: الليث بن سعد.

الليث بن سعد سبق ترجمته في حديث [18]، وهو ثقة ثبت فقيه إمام مشهور.

سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري أبو سعد المدني من الثالثة، مات في حدود العشرين وقيل قبلها وقيل بعدها ع⁽²⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص373) 4324.

(2) المرجع السابق، (ص236) 2321.

قال يحيى بن معين⁽¹⁾: ضَعِيفٌ، وقال الدوري⁽²⁾: سألت يحيى قلت أيهما أثبت لَيْثُ بن سعد أو بن أَبِي ذُنْبٍ فِي سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ قَالَ كِلَاهُمَا ثَبِتَ، وقال أحمد بن حنبل⁽³⁾: أَصَحُّ النَّاسِ حَدِيثًا عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ لَيْثُ بن سعد، وقال أيضًا⁽⁴⁾: أَصَحُّ النَّاسِ حَدِيثًا عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ: لَيْثُ بن سَعْدٍ، يَفْصِلُ مَا رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمَا عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. هُوَ ثَبِتَ فِي حَدِيثِهِ جَدًّا، وقال مرة⁽⁵⁾: ليس به بأس، وقال ابن سعد⁽⁶⁾: وكان ثقة كثير الحديث؛ ولكنه كبر وبقي حتى اختلط قبل موته بأربع سنين، وقال العجلي⁽⁷⁾: ثقة، وقال أبو زرعة⁽⁸⁾: ثقة، وقال أبو حاتم⁽⁹⁾: صدوق، وقال ابن حجر⁽¹⁰⁾: ثقة تغير قبل موته بأربع سنين، وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسله. قلت: ثقة تغير قبل موته بأربع سنين.

رابعًا - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - سَعِيدُ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فعبيد الله لم يضبط الحديث في هذه الرواية عن سعيد المقبري ووهم فيه، والليث بن سعد خالفه في هذه الرواية، والليث أثبت الناس في سعيد المقبري، قال الدارقطني⁽¹¹⁾: "فَرَوَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَعَنْ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ، وَعَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَوَهِمُوا فِيهِ عَلَى سَعِيدٍ".

الوجه الثاني - سَعِيدُ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ شَرِيكَ بن عبد الله بن أَبِي نَمِرٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) العجلي، الضعفاء الكبير (2/ 117).

(2) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (3/ 246) 1157.

(3) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (1/ 334) 602.

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء ط الحديث (7/ 215).

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (4/ 57).

(6) ابن سعد، الطبقات الكبرى ط العلمية (5/ 343).

(7) العجلي، الثقات ط الباز (ص184) 545.

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (4/ 57).

(9) المرجع السابق، (4/ 57).

(10) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص236) 2321.

(11) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (8/ 150).

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الليث بن سعد عن سعيد المقبري وهو من أثبت الناس في سعيد المقبري، قال أحمد بن حنبل⁽¹⁾: "أَصَحُّ النَّاسِ حَدِيثًا عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ: لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، يَفْصِلُ مَا رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمَا عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. هُوَ ثَبَتَ فِي حَدِيثِهِ جَدًّا"، قال الدارقطني⁽²⁾: "وَالصَّوَابُ مَا رَوَاهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ شَرِيكِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ اللَّيْثِ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ الْمُقْبَرِيِّ، وَقَدْ سَمِعَهُ اللَّيْثُ مِنَ الْمُقْبَرِيِّ وَهُوَ صَحِيحٌ عَنْهُ".

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها صحيح فقد أخرجها البخاري في صحيحه.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم رواية "الليث بن سعد عن سعيد المقبري"؛ لأنه هو من - أثبت الناس في سعيد المقبري - وضبط إسناده، وجوده، فذكر الوساطة بينه وبين أنس، وعبيد الله بن عمر وهم فيه كما ذكر العلماء وحسب القرائن السابقة.

حديث [45]

قال ابن أبي حاتم⁽³⁾: وسألتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي وَقْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِنَّا أَنْزَلْنَا الْمَالَ لِإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَلَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادٍ أَحَبُّ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَادِيَانِ، وَلَوْ كَانَ لَهُ وَادِيَانِ أَحَبُّ أَنْ يَكُونَ لَهُ ثَالِثًا، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ؟

قَالَ أَبِي: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ ابْنُ أَبِي فُذَيْكٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي مُرَاجِحٍ، عَنْ أَبِي وَقْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَحَدِيثُ هِشَامٍ أَشْبَهُ.

أولاً - الروايات المعلة:

الوجه الأول - زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي وَقْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء ط الحديث (7 / 215).

(2) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (8 / 150) 1470.

(3) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2 / 411) 479.

الوجه الثاني - زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي مُرَاجِحٍ، عَنْ أَبِي وَاقِدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانيًا - تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي وَاقِدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أحمد في مسنده مخرجًا (36/ 237) 21906، والطبراني في المعجم الكبير (3/ 247) 3300، و(3/ 247) 3301، وفي المعجم الأوسط (3/ 51) 2446، والبيهقي في شعب الإيمان (12/ 496) 9796، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (2/ 759)، والدولابي في الكنى والأسماء (1/ 176)، والقطيعي في جزء الألف دينار (ص: 269) 176، من طريق هشام بن سعد عنه به.

الوجه الثاني - زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي مُرَاجِحٍ، عَنْ أَبِي وَاقِدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (3/ 248) 3303، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (2/ 761) 2026، والبيهقي في شعب الإيمان (12/ 499) 9800، والشهاب القضاعي في مسنده (2/ 318) 1442، من طريق ربيعة بن عثمان عنه به.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي وَاقِدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن زيد بن أسلم: هشام بن سعد.

هشام بن سعد المدني، أبو عباد، أو أبو سعيد، من كبار السابعة، مات سنة ستين أو قبلها خت م 4⁽¹⁾.

يحيى بن معين⁽²⁾: ليس هو بذاك القوي، وقال أيضًا⁽³⁾: هشام بن سعد ضَعِيفٌ، وقال مرة⁽⁴⁾: هو صالح ليس بمتروك الحديث، وقال أيضًا⁽⁵⁾: هشام بن سعد فيه ضعف، وقال

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص572) 7294.

(2) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (1/ 70).

(3) ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير = تاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث (2/ 335) 3226.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (9/ 61).

(5) المرجع السابق، (9/ 61).

أحمد بن حنبل⁽¹⁾: لم يرضه، وقال: ليس بمحكم الحديث، وقال ابن سعد⁽²⁾: وَكَانَ كَثِيرَ الْحَدِيثِ يُسْتَضْعَفُ، وقال ابن حبان⁽³⁾: كَانَ مِمَّنْ يَقْلِبُ الْأَسَانِيدَ وَهُوَ لَا يَفْهَمُ وَيَسْنَدُ الْمَوْقُوفَاتِ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ، فَلَمَّا كَثُرَتْ مُخَالَفَتُهُ الْأَثْبَاتِ فِيمَا يَرْوِي عَنْ الثَّقَاتِ بَطَلَ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ وَإِنْ عُدَّ بِمَا وَافَقَ الثَّقَاتِ مِنْ حَدِيثِهِ فَلَا ضِيرَ، وقال العجلي⁽⁴⁾: جَائِزُ الْحَدِيثِ، وهو حسن الحديث، وقال أبو زرعة⁽⁵⁾: شيخ محله الصدق، وقال أبو حاتم⁽⁶⁾: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال النسائي⁽⁷⁾: ضَعِيفٌ، وقال الذهبي⁽⁸⁾: حسن الحديث، وقال ابن حجر⁽⁹⁾: صدوق له أوهام ورمي بالتشيع.

قلت: صدوق له أوهام.

الوجه الثاني - زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي مُرَاجِحٍ، عَنْ أَبِي وَاقِدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن زيد بن أسلم: ربيعة بن عثمان.

ربيعة بن عثمان بن ربيعة بن عبد الله بن الهذير التيمي أبو عثمان المدني [الهديري]، تقدم ذكر جده، من السادسة، مات سنة أربع وخمسين وهو ابن سبع وسبعين م س ق⁽¹⁰⁾.

قال يحيى بن معين⁽¹¹⁾: ثقة، وقال ابن سعد⁽¹²⁾: وَكَانَ ثِقَةً نَبَأًا قَلِيلَ الْحَدِيثِ، وَكَانَ فِيهِ غُشْرٌ، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹³⁾، وقال أبو زرعة⁽¹⁴⁾: هو إلى الصدق ما هو، وليس بذلك

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (9/ 61).

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى - متمم التابعين - محققاً (ص 446).

(3) ابن حبان، المجروحين (3/ 89).

(4) العجلي، الثقات ط الباز (ص 457) 1734.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (9/ 62).

(6) المرجع السابق، (9/ 61).

(7) النسائي، الضعفاء والمتروكون = التراجم (ص 104) 611.

(8) الذهبي، الكاشف (2/ 336).

(9) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 572) 7294.

(10) المرجع السابق، (ص 207) 1913.

(11) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/ 477).

(12) ابن سعد، الطبقات الكبرى - متمم التابعين - محققاً (ص 396).

(13) ابن حبان، الثقات (6/ 301) 7817.

(14) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/ 477).

القوي، وقال أبو حاتم⁽¹⁾: منكر الحديث يكتب حديثه، وقال ابن شاهين⁽²⁾: وَكَانَ فِيهِ عَسْرٌ وَكَانَ عَنْهُ أَحَادِيثٌ حَسَنَةٌ وَكَانَ ثِقَّةً، وقال ابن حجر⁽³⁾: صدوق له أوهام.

قلت: صدوق له أوهام.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي وَقْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، قال الدارقطني⁽⁴⁾: "وَحَدِيثُ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ".

الوجه الثاني - زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي مُرَاجٍ، عَنْ أَبِي وَقْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الأولى، وإسنادها ضعيف؛ لأن فيها هشام بن سعد صدوق له أوهام ولم يتابع.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم رواية هشام بن سعد على رواية ربيعة بن عثمان؛ لأن حديث هشام أشبه بالصواب كما رجحه الدارقطني.

حديث [46]

قال ابن أبي حاتم⁽⁵⁾: وسألتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَادٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ؛ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، فَقَالَ: عَلَى الْفِطْرَةِ، فابْتَدَرْنَاهُ، فَإِذَا رَاعِي غَنَمٍ...؟

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/ 477).

(2) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات (ص 86).

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 207) 1913.

(4) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (6/ 298) 1153.

(5) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 439) 497.

قَالَ أَبِي: حَدَّثَنَا عبيد الله بِهِ هَكَذَا، وَحَدَّثَنَا أَيضًا ابْنُ نُفَيْلٍ، عَنْ خُلَيْدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ أَبِي: حَدِيثُ سَعِيدٍ أَشْبَهُ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.

الوجه الثاني- قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (10/ 94) 10064، وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ
(1/ 146) 897، وَالشَّاشِيُّ فِي مَسْنَدِهِ (1/ 366) 356، مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْهُ
بِهِ.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (10/ 93) 10062، وَفِي الدَّعَاءِ (ص: 160) 467،
مِنْ طَرِيقِ سَلَامِ بْنِ مَسْكِينٍ عَنْهُ بِهِ.

الوجه الثاني- قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ (2/ 8) 1053، وَتَمَامُ فِي الْفَوَائِدِ (1/ 135) 311،
مِنْ طَرِيقِ خَلِيدِ بْنِ دَعْلَجٍ عَنْهُ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ (6/ 109) 5952، وَفِي الدَّعَاءِ (ص: 162)
472+473، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِ (1/ 208) 399، مِنْ طَرِيقِ حَمِيدِ الطَّوِيلِ.

ثالثًا- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.

يُرويه عن قتادة: سعيد بن أبي عروبة، وسلام بن مسكين.

سعيد بن أبي عروبة سبق ترجمته في حديث [5]، وهو ثقة حافظ له تصانيف؛ لكنه كثير
التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة.

سلام بن مسكين بن ربيعة الأزدي البصري أبو روح، يقال اسمه سليمان، ثقة رمي بالقدر من السابعة، مات سنة سبع وستين خ م د س ق⁽¹⁾.

الوجه الثاني - قَتَادَة، عن أنس، عن النبي ﷺ.

يرويه عن قتادة: خُلَيْدُ بْنُ دَعْلَجٍ.

خليد بن دعلج السدوسي البصري نزل الموصل ثم بيت المقدس ضعيف من السابعة، مات سنة ست وستين تمييز⁽²⁾.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - قَتَادَة، عَنْ أَبِي الْأَحْوَص، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الثقات عن قتادة، ومنهم سعيد بن أبي عروبة وهو من أثبت الناس في قتادة، قَالَ الطَّبْرَانِي⁽³⁾: "لَمْ يُجَوِّدْ هَذَا الْحَدِيثَ أَحَدٌ مِمَّنْ رَوَاهُ عَنْ سَعِيدٍ إِلَّا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْحُصَيْنِ".

الوجه الثاني - قَتَادَة، عن أنس، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد خالف فيها خلود بن دعلج الثقات والأئمة عن قتادة في هذا السند وهو ضعيف.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الأولى، وإسنادها صحيح رجالها ثقات.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي إسناد سعيد بن أبي عروبة على غيره من المخالفين؛ لأن سعيد بن أبي عروبة هو من أثبت الناس في قتادة، وهذا صحيح.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ص 261) 2710.

(2) المرجع السابق، (ص 195) 1740.

(3) الطبراني في الدعاء (ص 160) 466.

حديث [47]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثٍ اختُلفَ على عُبيدِ الله بنِ عُمَرَ: فَرَوَى أَبُو أُسَامَةَ، عن عُبيدِ الله بنِ عُمَرَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ؛ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي فِي بَيْتِهِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مَتَوَشِّحًا بِهِ، يَخَالِفُ بَيْنَ طَرَفَيْهِ.

وروى سعيد بن عبد الرحمن، عن عُبيدِ الله بنِ عُمَرَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَلَمْ يَذْكُرْ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ؟ فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: هَذَا عِنْدِي أَشْبَهُ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- عُبيدِ الله بنِ عُمَرَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ؛ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

الوجه الثاني- عُبيدِ الله بنِ عُمَرَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- عُبيدِ الله بنِ عُمَرَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ؛ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (9/ 24) 8290، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (4/ 1941) 4887، من طريق حماد بن سلمة عنه به.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (9/ 24) 8290، من طريق سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُمَحِيِّ عنه به.

الوجه الثاني- عُبيدِ الله بنِ عُمَرَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (2/ 312) 812، وابن قانع في معجم الصحابة (2/ 225)، من طريق حماد بن سلمة عنه به.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 500) 547.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ؛ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

يرويه عن عبيد الله بن عمر: حماد بن سلمة، وسعيد بن عبد الرحمن الجمحي.

حماد بن سلمة سبق ترجمته في حديث [2]، وهو ثقة تغير بأخرة.

سعيد بن عبد الرحمن الجمحي من ولد عامر بن حذيم، أبو عبد الله المدني قاضي بغداد من الثامنة، مات سنة ست وسبعين وله اثنتان وسبعون ع م د س ق⁽¹⁾.

قال يحيى بن معين⁽²⁾: ثقة، وقال أحمد بن حنبل⁽³⁾: ليس به بأس، وقال ابن حبان⁽⁴⁾: يروي عن عبيد الله بن عمرو وغيره من الثقات أشياء مؤسوسة يتخايل إلى من سمعها أنه كان المعتمد لها، وقال العجلي⁽⁵⁾: ثقة، وقال أبو حاتم الرازي⁽⁶⁾: صالح، وقال الذهبي⁽⁷⁾: لينه الفسوي: وقال ابن حجر⁽⁸⁾: صدوق له أوهام وأفرط ابن حبان في تضعيفه.

قلت: صدوق له أوهام.

الوجه الثاني - عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن عبيد الله بن عمر: حماد بن سلمة.

حماد بن سلمة سبق ترجمته في حديث [2]، وهو ثقة تغير بأخرة.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص238) 2350.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (4/ 42).

(3) المرجع السابق، (4/ 41).

(4) ابن حبان، المجروحين (1/ 323).

(5) العجلي، الثقات ط الدار (1/ 401) 605.

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (4/ 41).

(7) الذهبي، المغني في الضعفاء (1/ 263).

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص238) 2350.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ؛ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد رواه عن عبيد الله حماد بن سلمة، وسعيد بن عبد الرحمن، وسعيد بن عبد الرحمن ضعيف في عبيد الله، قال ابن حبان⁽¹⁾: "يروي عن عبيد الله بن عمرو وغيره من الثقات أشياء موضوعة يتخايل إلى من سمعها أنه كان المعتمد لها"، ولعلها رويت عن حماد بن سلمة بعد التغير.

الوجه الثاني - عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رجحها أبو حاتم الرازي بقوله أشبه، وهذه الرواية ضبطها حماد بن سلمة.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة الثانية، وإسنادها صحيح ورجالها ثقات.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية التي ضبطها حماد بن سلمة، والتي ليس فيها سعيد بن المسيب، وهذا صحيح. والله أعلم؛ لأن الرواية الثانية التي فيها سعيد بن المسيب رواها "سعيد بن عبد الرحمن"، وهو ممن يضع الأحاديث عن عبيد الله بن عمر كما ذكر ابن حبان.

(1) ابن حبان، المجروحين (1/ 323).

باب الجمعة

حديث [48]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ هَمَّامٌ، وَعَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ؛ قَالَ هَمَّامٌ: عَنْ أَبِي مِسْعَرٍ، وَقَالَ عَبْدُ الْوَارِثِ: عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودِ الْبَذَرِيِّ - قَالَا -: لَا صَلَاةَ قَبْلَ خُرُوجِ الْإِمَامِ يَوْمَ الْعِيدِ؟ فَقَالَا: مَا قَالَ عَبْدُ الْوَارِثِ أَشْبَهُهُ؛ عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ.

سبقت دراسته في حديث [28].

حديث [49]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألتُ أبا عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي الْعَشْرِينَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: الْمُتَعَجَّلُ إِلَى الْجُمُعَةِ...؟ قَالَ أَبِي: هَذَا عِنْدِي غَلْطٌ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَرَوْنَهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفًا؛ وَهَذَا أَشْبَهُهُ.

أولاً- الروايات المعللة:

الوجه الأول- يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفًا.

ثانياً- تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول- يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه الدارمي في سننه (2/ 967) 1584، وابن خزيمة في صحيحه (3/ 133) 1768، من طريق الأوزاعي عنه به.

الوجه الثاني- يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفًا.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 537) 572

(2) المرجع السابق، (2/ 544) 579.

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير بحواشي المطبوع (6/ 276) 2392 معلقاً، من طريق هشام، عنه به. قال وتابعه شيبان.

وذكره الدارقطني في علله (8/ 48) 1408، من طريق شيبان وعكرمة بن عمار عنه به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلقة:

الوجه الأول - يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويهِ عن يحيى بن أبي كثير: الأوزاعي.

عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي سبق ترجمته في حديث [17]، وهو ثقة جليل.

الوجه الثاني - يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفًا.

يرويهِ عن يحيى بن أبي كثير: شيبان، وعكرمة بن عمار، وهشام الدستوائي.

عكرمة بن عمار سبق ترجمته في حديث [17]، وهو صدوق.

هشام الدستوائي سبق ترجمته في حديث [42]، وهو ثقة ثبت.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة فقد تفرد بها الأوزاعي وخالف الثقات، فهذه رواية شاذة، ولفظ المتن هو من قول أبي هريرة. مع العلم أن المتن صحيح بلفظ آخر⁽¹⁾ عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني - يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفًا.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها عن يحيى بن أبي كثير هشام الدستوائي وهو ثقة، وعكرمة بن عمار وهو صدوق، قال الدارقطني⁽²⁾: "قَرَأَهُ الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ شَيْبَانُ، وَعَكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ: عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفًا، وَيُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا أَصْحًا".

(1) انظر صحيح البخاري (3/ 2) 881.

(2) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (8/ 48) 1408.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة الثانية، وإسنادها ضعيف؛ لأن البخاري ذكرها تعليقاً في التاريخ الكبير.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية التي رواها اثنان عن يحيى بن أبي كثير وهي الرواية الموقوفة، وترك التي تفرد بها الأوزاعي عن الثقات وهي الرواية الموصولة. وهذا يشبه أن يكون صحيحاً. والله أعلم.

حديث [50]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، فَاغْتَسَلَ الرَّجُلُ وَتَطَيَّبَ وَلَبَسَ مِنْ خَيْرِ مَا يَجِدُ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ اسْتَمَعَ لِلْإِمَامِ؛ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ؟

فَقَالَا: هَذَا خَطَأٌ؛ هُوَ: عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَدِيعَةَ؛ قَالَ ابْنُ عَجَلَانَ: عَنْ أَبِي ذَرٍّ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ: عَنْ سَلْمَانَ الْخَيْرِ.

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: حَدِيثُ ابْنِ عَجَلَانَ أَشْبَهُ.

وَقَالَ أَبِي: حَدِيثُ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ أَشْبَهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَابَعَهُ الضَّحَّاكُ بْنُ عُمَانَ.

وَقَالَ أَبِي: قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ أَثْبَتَ فِي الْمُقْبَرِيِّ مِنْ ابْنِ عَجَلَانَ.

أولاً - الروايات المعللة:

الوجه الأول - سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني - سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَدِيعَةَ؛ عَنْ أَبِي ذَرٍّ.

الوجه الثالث - سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَدِيعَةَ عَنْ سَلْمَانَ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 548) 581.

ثانيًا - تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - سَعِيدُ الْمُقْبَرِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (3/ 152) 1803، والبيهقي في السنن الكبرى (3/ 344) 57، والطحاوي في معرفة السنن والآثار (4/ 414) 6654، من طريق صالح بن كيسان عنه به.

وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده (11/ 426) 6549، من طريق عبيد الله بن عمر عنه به. وقد أسقط أباه.

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (3/ 267) 5590، من طرق رجل مبهم عنه به.

الوجه الثاني - سَعِيدُ الْمُقْبَرِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَدِيعَةَ؛ عَنْ أَبِي ذَرٍّ.

أخرجه ابن ماجه في سننه ت الأرنبوط (2/ 196) 1097، وأحمد في مسنده ط الرسالة (35/ 426) 21539، و(35/ 449)، والحميدي في مسنده (1/ 227) 138، وابن خزيمة في صحيحه ط 3 (2/ 853) 1763، و(2/ 877) 1812، ومصنف عبد الرزاق الصنعاني (3/ 267) 5589، وأبو داود الطيالسي في مسنده (1/ 383)، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (1/ 428) 1074، من طريق ابن عجلان عنه به.

الوجه الثالث - سَعِيدُ الْمُقْبَرِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَدِيعَةَ عَنْ سَلْمَانَ.

أخرجه البخاري في صحيحه (2/ 3) 883، و(2/ 8) 910، وأحمد في مسنده مخرجا (39/ 113) 23710، و(39/ 129) 23725، والدارمي في سننه (2/ 965) 1582، وابن حبان في صحيحه - مخرجا (7/ 14) 2776، والطبراني في المعجم الكبير (6/ 271) 6190، والبيهقي في السنن الكبرى (2/ 651) 4120، و(3/ 328) 5892، و(3/ 344) 5956، وفي فضائل الأوقات (ص: 486) 267، وأبو داود الطيالسي في مسنده (2/ 48) 694، وابن أبي شيبة في مسنده (1/ 304) 457، والبزار في مسنده = البحر الزخار (6/ 472) 2504، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 369) 2169، من طريق ابن أبي ذئب عنه به.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (6/ 271) 6189، من طريق الضحاك بن عثمان عنه به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - سعيد المقبري، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن سعيد المقبري: صالح بن كيسان.

صالح بن كيسان المدني، أبو محمد، أو أبو الحارث، مؤدب ولد عمر بن عبد العزيز، ثقة ثبت فقيه من الرابعة مات بعد سنة ثلاثين أو بعد الأربعين ع⁽¹⁾.

الوجه الثاني - سعيد المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن وديعة؛ عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن سعيد المقبري: ابن عجلان.

محمد بن عجلان المدني من الخامسة، مات سنة ثمان وأربعين خت م⁽²⁾ 4.

قَالَ يَحْيَى الْقَطَّانُ⁽³⁾: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَجْلَانَ يَقُولُ كَانَ سَعِيدُ الْمُقْبَرِيِّ يَحْدُثُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فَاخْتَلَطَ عَلَى فَعْلَتِهَا كُلِّهَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ⁽⁴⁾: ثِقَّةٌ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ⁽⁵⁾: وَكَانَ ثِقَّةً، وَقَالَ أَحْمَدُ⁽⁶⁾: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ⁽⁷⁾: وَكَانَ ثِقَّةً كَثِيرَ الْحَدِيثِ، وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ⁽⁸⁾: وَقَدْ سَمِعْتُ سَعِيدَ الْمُقْبَرِيِّ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَسَمِعْتُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فَلَمَّا اخْتَلَطَ عَلَيَّ بْنُ عَجْلَانَ صَحِيفَتَهُ وَلَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَهُمَا اخْتَلَطَ فِيهَا وَجَعَلَهَا كُلُّهَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَيْسَ هَذَا مِمَّا يَهِي الْإِنْسَانَ بِهِ لِأَنَّ الصَّحِيفَةَ كُلَّهَا فِي نَفْسِهَا صَحِيحَةٌ فَمَا قَالَ ابْنُ عَجْلَانَ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فَذَلِكَ مِمَّا حَمَلَ عَنْهُ قَدِيمًا قَبْلَ اخْتِلَاطِ صَحِيفَتِهِ عَلَيْهِ وَمَا قَالَ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فَبَعْضُهَا مُتَّصِلٌ صَحِيحٌ وَبَعْضُهَا مُنْقَطِعٌ لِأَنَّهُ أَسْقَطَ أَبَاهُ مِنْهَا فَلَا يَجِبُ الْإِخْتِجَاجُ عِنْدَ الْإِخْتِلَاطِ إِلَّا بِمَا يَرْوِي الثَّقَاتُ الْمُتَقَنُّونَ عَنْهُ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَإِنَّمَا كَانَ يَهِي أَمْرُهُ وَيُضْعَفُ لَوْ قَالَ فِي الْكُلِّ سَعِيدٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ ذَلِكَ لَكَانَ كَاذِبًا فِي

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص273) 2884.

(2) المرجع السابق، (ص496) 6136.

(3) الترمذي، العلل الصغير (ص744).

(4) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (3/ 195) 894.

(5) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله (1/ 198) 194.

(6) أحمد بن حنبل، سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص205).

(7) ابن سعد، الطبقات الكبرى ط العلمية (5/ 431).

(8) ابن حبان، الثقات (7/ 387).

الْبَعْضُ لِأَنَّ الْكُلَّ لَمْ يَسْمَعْهُ سَعِيدٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فَلَوْ قَالَ ذَلِكَ لَكَانَ الْإِخْتِجَاجُ بِهِ سَاقِطًا، وَقَالَ الْعَجَلِيُّ⁽¹⁾: ثَقَّةٌ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ⁽²⁾: ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ أَثْبَتَ عِنْدَنَا مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ وَمِنْ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ فِي سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، وَحَدِيثُهُ أَوْلَى عِنْدَنَا بِالصَّوَابِ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ، وَابْنُ عَجَلَانَ اخْتَلَطَتْ عَلَيْهِ أَحَادِيثُ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، مَا رَوَاهُ سَعِيدٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَسَعِيدٌ، عَنْ أَخِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَغَيْرُهُمَا مِنْ مَشَائِخِ سَعِيدٍ، فَجَعَلَهَا ابْنُ عَجَلَانَ كُلَّهَا عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنُ عَجَلَانَ ثَقَّةٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ⁽³⁾: ثَقَّةٌ، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ⁽⁴⁾: مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ مِنَ الثَّقَاتِ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: صَدُوقٌ إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَطَتْ عَلَيْهِ أَحَادِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ۞.

قلت: ثَقَّةٌ إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَطَتْ عَلَيْهِ أَحَادِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ۞.

الوجه الثالث - سَعِيدُ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَدِيعَةَ عَنْ سَلْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ۞.

يُرويه عن سعيد المقبري: ابن أبي ذئب، والضحاك بن عثمان.

محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري، أبو الحارث المدني ثقة فقيه فاضل من السابعة، مات سنة ثمان وخمسين وقيل سنة تسع ع⁽⁵⁾.

الضحاك بن عثمان بن عبد الله بن خالد بن حزام الأسدي الحزامي بكسر أوله وبالزاي، أبو عثمان المدني صدوق يهم من السابعة م⁽⁶⁾ (لا داعي لدراسته لمتابعه ابن أبي ذئب له وهو ثقة).

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - سَعِيدُ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ۞.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، خالف فيها صالح بن كيسان من هو أوثق منه في سعيد المقبري ألا وهو ابن أبي ذئب.

الوجه الثاني - سَعِيدُ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَدِيعَةَ؛ عَنْ أَبِي ذَرٍّ.

(1) العجلي، الثقات ط الدار (2/ 247) 1627.

(2) النسائي، السنن الكبرى (9/ 41).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (8/ 50).

(4) المرجع السابق، (8/ 50).

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 493) 6082.

(6) المرجع السابق، (ص 279) 2972.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة؛ لأن ابن عجلان اختلطت عليه أحاديث سعيد المقبري، وقد خالفه في هذه الرواية من هو أوثق منه "ابن أبي ذئب".

الوجه الثالث - سعيد المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن وديعة عن سلمان.

الرواية من هذا الوجه راجحة فقد رواها ابن أبي ذئب وهو أثبت من ابن عجلان في سعيد المقبري، ورواها الإمام البخاري في صحيحه في موضعين، قال علي بن المديني⁽¹⁾: "وَقَدْ خَالَفَ ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ ابْنَ عَجْلَانَ فَرَوَاهُ عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَدِيعَةَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ. وَالْحَدِيثُ عِنْدِي حَدِيثُ سَلْمَانَ لِأَنَّهُ رَوَاهُ عَنِ ابْنِ أَبِي مَعْشَرٍ عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ عَنِ ابْنِ وَدِيعَةَ عَنْ سَلْمَانَ وَلَمْ يَقُلْ عَنْ أَبِيهِ. وَتَابَعَ ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ"، وقال النسائي⁽²⁾: "ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ أَثْبَتَ عِنْدَنَا مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ وَمِنْ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ فِي سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، وَحَدِيثُهُ أَوْلَى عِنْدَنَا بِالصَّوَابِ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقِ، وَابْنُ عَجْلَانَ اخْتَلَطَتْ عَلَيْهِ أَحَادِيثُ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، مَا رَوَاهُ سَعِيدٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَسَعِيدٌ، عَنْ أَخِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَغَيْرُهُمَا مِنْ مَشَايِخِ سَعِيدٍ، فَجَعَلَهَا ابْنُ عَجْلَانَ كُلَّهَا عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنُ عَجْلَانَ ثِقَّةٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ"، وقال البيهقي⁽³⁾: "وَالَّذِينَ أَقَامُوا إِسْنَادَهُ ثِقَاتٌ حَفَاطٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة الثالثة، وإسنادها صحيح، فقد أخرجها الإمام البخاري في صحيحه.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية من طريق ابن أبي ذئب لأنه أوثق من ابن عجلان، وأخرجها الإمام البخاري أيضاً في صحيحه، وتابع ابن أبي ذئب فيها الضحاك بن عثمان. وهي الرواية الراجحة والمحفوطة والله أعلم.

(1) ابن المديني، العلل (ص90).

(2) النسائي، السنن الكبرى (9/41).

(3) البيهقي، السنن الكبرى (3/328) 5892.

حديث [51]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثِ رواه ابنُ أبي ذئبٍ، عن أسيد بن أبي أسيد، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن جابرٍ، عن النبي ﷺ قال: مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثًا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، فَقَدْ طَبَعَ عَلَى قَلْبِهِ؟

قال أبي: وَرواهُ الدَّرَاوَزِيُّ، عن أسيد، عن ابنِ أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.
قلت: فأيهما أشبه؟

قال: ابنُ أبي ذئبٍ أَحَقُّ مِنَ الدَّرَاوَزِيِّ، وَكَأَنَّهُ أَشَبَّهُ، وَكَأَنَّ الدَّرَاوَزِيَّ لَزِمَ الطَّرِيقَ.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- أسيد بن أبي أسيد، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن جابرٍ، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني- أسيد، عن ابنِ أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- أسيد بن أبي أسيد، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن جابرٍ، عن النبي ﷺ.

أخرجه النسائي في السنن الكبرى (2/ 259) 1669، وابن ماجه في سننه (1/ 357) 1126، وابن خزيمة في صحيحه (3/ 175) 1856، والبيهقي في السنن الكبرى (3/ 351) 5987، وفي شعب الإيمان (4/ 418)، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (1/ 430)، وابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (4/ 15) 1731، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (8/ 210) 3183، من طريق ابن أبي ذئب عنه به.

أخرجه ابن ماجه في سننه (1/ 357) 1126، وأحمد في مسنده مخرجا (22/ 422) 14559، وأبو بكر بن الخلال في السنة (5/ 58) 1605، من طريق زهير عنه به.

وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (1/ 91) 273، من طريق سعيد بن أبي أيوب عنه به.

الوجه الثاني- أسيد، عن ابنِ أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 550) 582.

أخرجه أحمد في مسنده ط الرسالة (250 / 37) 22558، والحاكم في المستدرک علی الصحیحین (2 / 530) 3811، والطحاوی فی شرح مشکل الآثار (8 / 211) 3184، من طریق عبد العزیز بن محمد الداروردي عنه به.

ثالثًا - دراسة الروایات المعلة:

الوجه الأول - أسید بن أبي أسید، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن جابر، عن النبي ﷺ.

يرويه عن أسید: ابن أبي ذئب، وزهير، وسعيد بن أبي أيوب.

ابن أبي ذئب سبق ترجمته في الحديث [50]، وهو ثقة فقيه فاضل.

زهير بن محمد التميمي، أبو المنذر الخراساني سكن الشام ثم الحجاز، ثقة إلا أن رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها، قال البخاري عن أحمد كأن زهيرًا الذي يروي عنه الشاميون آخر، وقال أبو حاتم حدث بالشام من حفظه فكثر غلطه من السابعة، مات سنة اثنتين وستين ع⁽¹⁾.

سعيد بن أبي أيوب الخزاعي مولا هم المصري أبو يحيى بن مقلّاص، ثقة ثبت، من السابعة، مات سنة إحدى وستين وقيل غير ذلك، وكان مولده سنة مائة ع⁽²⁾.

الوجه الثاني - أسید، عن ابن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

يرويه عن أسید: عبد العزیز الداروردي.

عبد العزیز بن محمد الداروردي سبق ترجمته في حديث [34]، وهو صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - أسید بن أبي أسید، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن جابر، عن النبي ﷺ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص217) 2049، قلت: وفي هذا السند من روى عنه بصريون وليسوا شاميين، ويكفي أن تابعه ثقتان فهذا يدل على ضبطه للسند.

(2) المرجع السابق، (ص233) 2274.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الثقات الأثبات عن أسيد، قال الدارقطني⁽¹⁾: "يرويه أسيد بن أبي أسيد البراد، واختلف عنه؛ فرواه ابن أبي ذئب، وزهير بن محمد، وابن جريج، عن أسيد بن أبي أسيد، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ جَابِر. وخالفهم الدراوردي، وسليمان بن بلال، روياه عن أسيد، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ. والذي قبله أصح".

الوجه الثاني - أسيد، عَنْ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد تفرد بها الدراوردي ولزم فيها الطريق، بدلاً أن يقول: "عن عبد الله بن أبي قتادة عن جابر" استسهله وقال: "عن أبيه"، وخالف في هذه الرواية الثقات.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الأولى، وإسنادها حسن؛ لأن فيه أسيد بن أبي أسيد⁽²⁾ وهو صدوق.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الإسناد الصحيح عن أسيد، وذكر أن الخطأ في الإسناد كان من الدراوردي، وأن الرواية المحفوظة هي رواية الثقات عن أسيد -منهم ابن أبي ذئب-، وأنهم ضبطوا إسنادهم، والدراوردي "سلك الجادة" واستسهل الإسناد فرواه عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه، وهذا خطأ. والله أعلم.

حديث [52]

قال ابن أبي حاتم⁽³⁾: وسمعتُ أَبِي وَذَكَرَ حَدِيثَ الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: احْضَرُوا الْجُمُعَةَ، وَادْنُوا مِنْهَا؛ فَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَخَلَّفُ عَنِ الْجُمُعَةِ، حَتَّى إِنَّهُ لَيُخَلَّفُ عَنِ الْجَنَّةِ، وَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِهَا.

قَالَ أَبِي: رَوَاهُ بَعْضُ حُقَافِ أَصْحَابِ قَتَادَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَزْدِيِّ، عَنْ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (13/ 375) 3263

(2) أسيد بن أبي أسيد البراد أبو سعيد المدني صدوق، واسم أبيه يزيد وهو غير أسيد بن علي، من الخامسة، مات في أول خلافة المنصور بخ 4. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص111) 510.

(3) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 557) 587.

قِيلَ لِأَبِي: أَيُّهُمَا أَشْبَهُ؟

قَالَ: عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ سَمُرَةَ أَشْبَهُ.

قُلْتُ لِأَبِي: فَإِنَّ سَعِيدَ بْنِ بَشِيرٍ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ يَحْيَى بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ سَمُرَةَ.

قَالَ: أَخْطَأَ فِي ذَلِكَ؛ إِنَّمَا هُوَ: أَبُو أَيُّوبَ الْعَتَكِيُّ يَحْيَى بْنُ مَالِكٍ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- قَتَادَةَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَزْدِيِّ، عَنْ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- قَتَادَةَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أحمد في مسنده مخرجاً (302 / 33) 20112، والطبراني في المعجم الكبير (7/ 206) 6854، وفي المعجم الصغير (1/ 216) 346، والبيهقي في السنن الكبرى (3/ 337) 5931، وفي شعب الإيمان (4/ 426) 2757، وابن حجر في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (4/ 650) 684، من طريق الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عنه به.

الوجه الثاني- قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَزْدِيِّ، عَنْ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أبو داود في سننه (1/ 289) 1108، وأحمد في مسنده مخرجاً (33/ 307) 20118، والبيهقي في السنن الكبرى (3/ 337) 5929، وقال فيه معاذ بن هشام قرأت في كتاب أبي ولم يسمع، وفي (3/ 337) 5930، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (1/ 427) 1068، قال فيه معاذ بن هشام حدثني أبي، من طريق هشام عنه به.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- قَتَادَةَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن قَتَادَةَ: الْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ.

الحكم بن عبد الملك القرشي البصري نزل الكوفة ضعيف، من السابعة بخ ت س ق⁽¹⁾.

الوجه الثاني - قتادة، عَنْ أَبِي أَيُّوب الْأَزْدِي، عَنْ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن قتادة: هشام الدستوائي.

هشام الدستوائي سبق ترجمته في حديث [42]، وهو ثقة ثبت.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - قتادة، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد رواها الحكم بن عبد الملك عن قتادة والحكم ضعيف، ولم يضبط إسناده.

الوجه الثاني - قتادة، عَنْ أَبِي أَيُّوب الْأَزْدِي، عَنْ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها هشام الدستوائي عن قتادة، وهشام الدستوائي من أثبت الناس في قتادة⁽²⁾.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثاني، وإسنادها ضعيف؛ لأن فيه معاذ بن هشام وهو "صدوق يهم"⁽³⁾ ولم يتابع⁽⁴⁾.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرواية التي رواها الأحفظ، والأثبت في قتادة وهي رواية هشام الدستوائي وهذا صحيح.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص175) 1451.

(2) قال يحيى بن معين يقول: أثبت الناس في قتادة ابن أبي عروبة وهشام الدستوائي وشعبة. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (4/ 65).

(3) معاذ بن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي البصري، وقد سكن اليمن، صدوق ربما وهم، من التاسعة، مات سنة مائتين ع. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص536) 6742.

(4) قال ابن عدي: "ولمعاذ بن هشام، عَنْ قَتَادَةَ حَدِيثٌ كَثِيرٌ وَلِمَعَاذٍ عَنْ غَيْرِ أَبِيهِ أَحَادِيثٌ صَالِحَةٌ، وَهُوَ رُبَّمَا يَغْلُطُ فِي الشَّيْءِ بَعْدَ الشَّيْءِ وَأَرْجُو أَنَّهُ صَدُوقٌ". ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (8/ 185).

حديث [53]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن عطاء الخراساني، عن مولى أم عثمان - امرأته - عن علي بن أبي طالب ذكر كلاماً، وفيه دلالة أنه عن النبي ﷺ - قال: إذا كان يوم الجمعة، جلس الملائكة على أبواب المسجدين....

ورواه حماد بن سلمة، عن عطاء الخراساني، عن رجل، قوله، موقوفاً.

قلت لأبي: ما الصحيح؟

قال: حديث عبد الرحمن بن يزيد بن جابر أشبهه، وحماد لم يحفظ.

أولاً - الروايات المعلّة:

الوجه الأول - عطاء الخراساني، عن مولى أم عثمان - امرأته - عن علي بن أبي طالب ذكر كلاماً، وفيه دلالة أنه عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني - عطاء الخراساني، عن رجل، قوله، موقوفاً.

ثانياً - تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - عطاء الخراساني، عن مولى أم عثمان - امرأته - عن علي بن أبي طالب ذكر كلاماً، وفيه دلالة أنه عن النبي ﷺ.

أخرجه أبو داود في سننه (1/ 276) 1051، والسنن الكبرى للبيهقي (3/ 312) 5834، من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عنه به.

وأخرجه أحمد في مسنده مخرجاً (2/ 124)، من طريق الحجاج بن أرطاة عنه به.

الوجه الثاني - عطاء الخراساني، عن رجل، قوله، موقوفاً.

لم أجده.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 569) 599.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - عطاء الخُراساني، عن مولى أمِّ عثمان -امرأته - عن عليِّ بنِ أبي طالب -ذكرَ كلاماً، وفيه دلالةٌ أنَّه عن النبي ﷺ.

يرويه عن عطاء الخراساني: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، وَالْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ.

عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي، أبو عتبة الشامي الداراني، ثقة من السابعة، مات سنة بضع وخمسين ع⁽¹⁾.

حجاج بن أَرْطَاة بفتح الهمزة ابن ثور بن هبيرة النخعي، أبو أَرْطَاة الكوفي القاضي، أحد الفقهاء صدوق كثير الخطأ والتدليس من السابعة، مات سنة خمس وأربعين بخ م⁽²⁾ 4، وهو من المرتبة الرابعة في المدلسين⁽³⁾؛ ولكنه ثبت سماعه من عطاء، قال ابن العراقي⁽⁴⁾: "فَقَلْتُ مِمَّنْ سَمِعَ الْحَجَّاجُ قَالَ سَمِعَ مِنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ وَمِنْ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيبَةَ".

الوجه الثاني - عطاء الخُراساني، عن رجلٍ، قوله، موقوفاً.

لم أجده.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - عطاء الخُراساني، عن مولى أمِّ عثمان -امرأته - عن عليِّ بنِ أبي طالب -ذكرَ كلاماً، وفيه دلالةٌ أنَّه عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن عطاء وعبد الرحمن ثقة، وتابعه فيها أيضاً الحجاج بن أَرْطَاة، وأخرجتها كتب السنة.

الوجه الثاني - عطاء الخُراساني، عن رجلٍ، قوله، موقوفاً.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، ولم يذكرها أحد إلا ابن أبي حاتم فقال فيها حماد لم يحفظ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص353) 4041.

(2) المرجع السابق، (ص152) 1119.

(3) ابن حجر، طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص49).

(4) ابن العراقي، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (ص62).

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الأولى، وإسنادها ضعيف لأن فيه راويًا مبهمًا - مَوْلَى امْرَأَتِهِ أُمُّ عُثْمَانَ، وفيه أيضًا عطاء الخرساني وهو صدوق مدلس ومرسل⁽¹⁾، ولم يتابع.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم رواية عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وأنه حفظ هذا الحديث وضبطه، وهذا صحيح، أما حماد فلم يضبط هذا الحديث ولم يحفظه.

حديث [54]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألت أبي عن حديث رواه سُؤَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: اغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ فَهُوَ كَفَّارَةٌ مَّا بَيْنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ؟

قَالَ أَبِي: رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَارِثِ، عَنِ الْقَاسِمِ؛ يَرْفَعُ الْحَدِيثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ أَبِي: هَذَا أَشْبَهَ.

أولًا - الروايات المعللة:

الوجه الأول - يَحْيَى بْنُ الْحَارِثِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني - يَحْيَى بْنُ الْحَارِثِ، عَنِ الْقَاسِمِ؛ يَرْفَعُ الْحَدِيثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

ثانيًا - تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول - يَحْيَى بْنُ الْحَارِثِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) عطاء بن أبي مسلم أبو عثمان الخراساني واسم أبيه ميسرة وقيل عبد الله، صدوق يهم كثيرًا ويرسل ويدلس، من الخامسة، مات سنة خمس وثلاثين لم يصح أن البخاري أخرج له م 4. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 392) 4600.

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 571) 601.

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (8 / 178) 7740، وفي المعجم الأوسط (7 / 135) 7087، وفي مسند الشاميين (2 / 40) 881، من طريق سويد بن عبد العزيز عنه به.

الوجه الثاني - يَحْيَى بْنُ الْحَارِثِ، عَنِ الْقَاسِمِ؛ يَرْفَعُ الْحَدِيثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.
لم أجده، تفرد به أبو حاتم الرازي.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - يَحْيَى بْنُ الْحَارِثِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
يرويه عن يحيى بن الحارث: سويد بن عبد العزيز.

سويد بن عبد العزيز بن نمير السلمي مولا هم الدمشقي وقيل أصله حمصي وقيل غير ذلك، ضعيف جدًا، من كبار التاسعة، مات سنة 194 ت ق⁽¹⁾.

الوجه الثاني - يَحْيَى بْنُ الْحَارِثِ، عَنِ الْقَاسِمِ؛ يَرْفَعُ الْحَدِيثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.
يرويه عن يحيى بن الحارث: عمر بن عبد الواحد.

عمر بن عبد الواحد بن قيس السلمي الدمشقي ثقة من التاسعة، مات سنة مائتين وقيل بعدها د س ق⁽²⁾.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - يَحْيَى بْنُ الْحَارِثِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد رواها -سويد عن يحيى- وهو ضعيف جدًا، ولم أجد قرائن تساعدني على ترجيح هذه الرواية، وأبو حاتم لم يرجحها.

الوجه الثاني - يَحْيَى بْنُ الْحَارِثِ، عَنِ الْقَاسِمِ؛ يَرْفَعُ الْحَدِيثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.
الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فلم أجد لها تخريجًا وتفرد بها ابن أبي حاتم.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 260) 2692.

(2) المرجع السابق، (ص 415) 4943.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

لا توجد رواية راجحة.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية التي رواها الثقة "عمر بن عبد الواحد" عن يحيى بن الحارث، ولم يرجح رواية سويد لأنه ضعيف جداً؛ ولكن لم أجد للرواية التي رجحها تخريجاً.

حديث [55]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّةُ، عن شُعْبَةَ، عن مُغِيرَةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: اجْتَمَعَ عِيدَانِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ؟

قَالَ أَبِي: رَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ؛ قَالَ: شَهِدْتُ الْحَجَّاجَ بْنَ يُوسُفَ واجتمعَ عِيدَانِ فِي يَوْمٍ، فَجَمَعُوا، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ؛ قُلْتُ: كَانَ فِيكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشْرَ سِنِينَ، فَهَلِ اجْتَمَعَ عِيدَانِ؟ قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ أَبِي: هَذَا أَشْبَهُ.

أولاً - الروايات المعللة:

الوجه الأول - عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني - عبد العزيز بن رُفَيْعٍ؛ قَالَ: شَهِدْتُ الْحَجَّاجَ بْنَ يُوسُفَ واجتمعَ عِيدَانِ فِي يَوْمٍ، فَجَمَعُوا، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ.

ثانياً - تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول - عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أبو داود في سننه (1/ 281) 1073، وابن ماجه في سننه (1/ 416) 1311، والبزار في مسنده = البحر الزخار (15/ 386) 8995، وابن الجارود في المنتقى (ص: 84)

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 571) 602.

302، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (3/ 190) 1155، والفريابي في أحكام العيدين (ص: 211) 150، وابن ماسي في فوائده (ص: 98) 31، من طريق بقية عن شعبة به.

وأخرجه ابن ماجه في سننه (1/ 416) 1311، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (1/ 425) 1064، من طريق بقية عن المغيرة به.

وأخرجه البزار في مسنده = البحر الزخار (15/ 386) 8996، والبيهقي في السنن الكبرى (3/ 444) 6287، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 140)، من طريق زياد بن عبد الله البكائي عنه به.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (3/ 444) 6288، والخطيب في تاريخ بغداد ت بشار (4/ 216)، من طريق بقية عن شعبة عن المغيرة به.

الوجه الثاني- عبد العزيز بن رُفَيع؛ قَالَ: شَهِدْتُ الْحَجَّاجَ بْنَ يُوسُفَ واجتمعَ عِيدَانِ فِي يَوْمٍ، فَجَمَعُوا، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ.

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (3/ 304) 5728، والبيهقي في السنن الكبرى (3/ 444) 6289، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (3/ 191) 1156، من طريق سفيان الثوري عنه به.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول- عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن عبد العزيز: بقية عن شعبة، وزياد البكائي.

بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي أبو يُحْمَدَ بضم التحتانية وسكون المهملة وكسر الميم [الميتمي] من الثامنة، مات سنة سبع وتسعين وله سبع وثمانون خت م 4⁽¹⁾.

قال وكيع⁽²⁾: مَا سَمِعْتُ أَحَدًا أَجْزَأَ عَلَى أَنْ يَقُولَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْحَدِيثِ مِنْ بَقِيَّةٍ، وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ⁽³⁾: "بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ صَدُوقُ اللَّهْجَةِ، كَانَ يَأْخُذُ عَمَّنْ أَقْبَلَ وَأَدْبَرَ"، وقال يحيى بن

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص126) 734.

(2) العقيلي، الضعفاء الكبير (1/ 162).

(3) المرجع السابق، (1/ 162).

معين⁽¹⁾: إِذَا حَدَّثَ عَنْ ثِقَّةٍ، فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَقَالَ أَيضًا⁽²⁾: كَانَ شَعْبَةً مَبْجَلًا لِبَقِيَّةِ بْنِ الْوَلِيدِ حَيْثُ قَدِمَ عَلَيْهِ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ⁽³⁾: "بَقِيَّةٌ إِذَا حَدَّثَ عَنْ قَوْمٍ لَيْسُوا بِمَعْرُوفِينَ فَلَا تَقْبَلُوهُ، وَإِذَا حَدَّثَ بِقِيَّةٍ عَنِ الْمَعْرُوفِينَ، مِثْلَ بَجِيرِ بْنِ سَعْدٍ وَغَيْرِهِ قُبِلَ"، وَقَالَ أَيضًا⁽⁴⁾: تَوَهَّمْتُ أَنْ بَقِيَّةٌ لَا يُحَدِّثُ الْمَنَاقِيرَ إِلَّا عَنِ الْمَجَاهِيلِ فَإِذَا هُوَ يُحَدِّثُ الْمَنَاقِيرَ عَنِ الْمَشَاهِيرِ فَعَلِمْتُ مِنْ أَيْنَ أَتَى، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ⁽⁵⁾: "وَكَانَ ثِقَّةً فِي رِوَايَتِهِ عَنِ الثِّقَاتِ وَكَانَ ضَعِيفَ الرِّوَايَةِ عَنْ غَيْرِ الثِّقَاتِ"، وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ⁽⁶⁾: وَلَقَدْ دَخَلْتُ حَمَصَ وَأَكْثَرَ هَمِي شَأْنِ بَقِيَّةٍ فَتَتَبَعْتُ حَدِيثَهُ وَكَتَبْتُ النَّسْخَ عَلَى الْوُجْهِ وَتَتَبَعْتُ مَا لَمْ أَجِدْ بَعْلُوهُ مِنْ رِوَايَةِ الْقَدَمَاءِ عَنْهُ فَرَأَيْتُهُ ثِقَّةً مَأْمُونًا، وَلَكِنَّهُ كَانَ مَدْلَسًا سَمِعَ مِنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَشُعْبَةَ وَمَالِكٍ أَحَادِيثَ يَسِيرَةٍ مُسْتَقِيمَةٍ، ثُمَّ سَمِعَ عَنْ أَقْوَامٍ كَذَّابِينَ ضَعَفَاءَ مَتْرُوكِينَ، وَقَالَ أَيضًا⁽⁷⁾: وَإِنَّمَا امْتَحَنَ بَقِيَّةٌ بَتْلَامِيزَ لَهُ كَانُوا يَسْقُطُونَ الضَّعْفَاءَ مِنْ حَدِيثِهِ وَيَسُوْنُهُ فَالْتَزَقَ ذَلِكَ كُلُّهُ بِهِ، وَقَالَ الْعَجَلِي⁽⁸⁾: "ثِقَّةٌ مَا رَوَى عَنِ الْمَعْرُوفِينَ، وَمَا رَوَى عَنِ الْمَجْهُولِينَ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ"، وَقَالَ الْعَقِيلِي⁽⁹⁾: "قَالَ بَقِيَّةٌ بَنُ الْوَلِيدِ: ذَاكَرْتُ حَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ أَحَادِيثَ فَقَالَ: مَا أَجُودَ أَحَادِيثَكَ لَوْ كَانَ لَهَا أَجْنَحَةٌ يَعْنِي أَسَانِيدٌ"، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِي⁽¹⁰⁾: سَأَلْتُ أَبَا مَسْهَرٍ عَنْ حَدِيثِ لِبَقِيَّةٍ فَقَالَ احْذَرِ أَحَادِيثَ بَقِيَّةٍ وَكَانَ مِنْهَا عَلَى تَقِيَّةٍ فَإِنَّهَا غَيْرُ تَقِيَّةٍ، وَقَالَ الدَّارِقُطَنِي⁽¹¹⁾: "يَرَوِي عَنْ قَوْمٍ مَتْرُوكِينَ"، وَقَالَ الْحَاكِمُ⁽¹²⁾: "ثِقَّةٌ مَأْمُونٌ"، وَقَالَ ابْنُ حَجَرَ⁽¹³⁾: صَدُوقٌ كَثِيرُ التَّدْلِيلِ عَنِ الضَّعَفَاءِ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرَ فِي الْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ مِنَ الْمَدْلَسِينَ⁽¹⁴⁾.

(1) يحيى بن معين، معرفة الرجال للإمام أبي زكريا يحيى بن معين رواية ابن محرز - ط الفاروق (ص118) 235.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (1/ 135).

(3) العجلي، الضعفاء الكبير (1/ 162).

(4) ابن حبان، المجروحين (1/ 200).

(5) ابن سعد، الطبقات الكبرى ط دار صادر (7/ 469).

(6) ابن حبان، المجروحين (1/ 200).

(7) المرجع السابق، (1/ 201).

(8) العجلي، الثقات ط الباز (ص83) 160.

(9) العجلي، الضعفاء الكبير (1/ 162).

(10) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 259).

(11) الدارقطني، سؤالات السلمي (ص144) 96.

(12) الحاكم، سؤالات السجزي (ص93) 60.

(13) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص126) 734.

(14) ابن حجر، طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص49).

قلت: صدوق كثير التدليس عن الضعفاء.

زياد بن عبد الله بن الطفيل العامري البكائي -بفتح الموحدة وتشديد الكاف-، أبو محمد الكوفي من الثامنة، مات سنة ثلاث وثمانين خ م ت ق⁽¹⁾.

قال يحيى بن معين: حديثه ضعيف⁽²⁾، وقال أيضًا: ليس بشيء وقد كتبت عنه المغازي⁽³⁾، وقال أحمد بن حنبل: ليس به بأس، حديثه حديث أهل الصدق⁽⁴⁾، وقال أبو زرعة⁽⁵⁾: صدوق، وقال أبو حاتم⁽⁶⁾: يكتب حديثه ولا يحتج به، وذكره ابن حبان في المجروحين وقال⁽⁷⁾: كَانَ فَاحِشَ الْخَطِّ كَثِيرَ الْوَهْمِ لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِخَبَرِهِ إِذَا انفرد، وَأَمَّا فِيمَا وَافَقَ الثَّقَاتُ فِي الرِّوَايَاتِ فَإِنْ اعْتَبِرَ بِهَا مُعْتَبَرٌ فَلَا ضِيرَ، وقال ابن إدريس⁽⁸⁾: ليس أحد أثبت في ابن إسحاق من زياد البكائي وذلك أنه أُملي عليه إملاءً مرتين بالحيرة، وأرادوا رجلًا أن يكتب لرجل من قريش فجاء زياد حتى أُملي عليه لذلك الرجل.

قلت: "صدوق ثبت في المغازي وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين، ولم يثبت أن وكيعًا كذبه"⁽⁹⁾.

الوجه الثاني- عبد العزيز بن رُفَيْع؛ قَالَ: شَهِدْتُ الْحَجَّاجَ بْنَ يُوسُفَ واجتمعَ عِيدَانِ فِي يَوْمٍ، فَجَمَعُوا، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ.

يرويه عن عبد العزيز: سفيان الثوري.

سفيان الثوري سبق ترجمته في حديث [23]، وهو ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة.

رابعًا- الرواية الراجعة:

الوجه الأول- عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص220) 2085.

(2) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (1/ 73).

(3) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (3/ 278).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/ 538).

(5) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(6) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(7) ابن حبان، المجروحين (1/ 307).

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/ 538).

(9) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص220) 2085.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة فلم يضبطها بقية بن الوليد، وكذلك زياد البكائي فإن حديثه عن غير ابن إسحاق فيه لين، وهنا لربما وقع منه ذاك اللين، قال البزار⁽¹⁾: "وحديث المغيرة عن عبد العزيز لا نعلم رواه عن شعبة وأسنده إلا بقية وحديث عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة فقد رواه غير واحد، عن أبي صالح، مرسلاً"، وقال ابن عدي⁽²⁾: "وهذا يرويه عن عبد العزيز بن رفيع مع زياد البكائي صالح بن موسى الطلحي وروي عن شعبة عن عبد العزيز بن رفيع، ولا أعلم يرويه عن شعبة غير بقية"، وقال الأثرم عن أحمد بن حنبل⁽³⁾: "من أين جاء بقية بهذا؟ كأنه يعجب منه. ثم قال أبو عبد الله: قد كتبت عن يزيد بن عبد ربه، عن بقية، عن شعبة حديثين ليس هذا فيهما، وإنما رواه الناس عن عبد العزيز عن أبي صالح مرسلاً. قال البرقاني: وقال لنا الدارقطني: هذا حديث غريب من حديث مغيرة، ولم يروه عنه غير شعبة، وهو أيضاً غريب، عن شعبة، لم يروه عنه غير بقية. وقد رواه زياد البكائي وصالح بن موسى الطلحي، عن عبد العزيز بن رفيع متصلاً. وروى عن الثوري، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ وهو غريب عنه. ورواه جماعة عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن النبي ﷺ مرسلاً لم يذكرُوا أبا هريرة"، وقال الحاكم: "فإن بقية بن الوليد لم يختلف في صدقه إذا روى عن المشهورين، وهذا حديث غريب من حديث شعبة والمغيرة وعبد العزيز، وكلهم ممن يجمع حديثه" قلت: لكنه خالف الثوري وهو أوثق منه، قال ابن عبد البر في التمهيد⁽⁴⁾: "وهذا الحديث لم يروه فيما علمت عن شعبة أحد من ثقات أصحابه الحفاظ وإنما رواه عنه بقية بن الوليد وليس بشيء في شعبة أصلاً وروايته عن أهل بلده أهل الشام فيها كلام، وأكثر أهل العلم يضعفون بقية عن الشاميين وغيرهم، وله مناكير وهو ضعيف ليس ممن يحتج به".

الوجه الثاني - عبد العزيز بن رفيع؛ قال: شهدت الحجاج بن يوسف واجتمع عيدان في يوم، فجمعوا، فسألت أهل المدينة.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها سفيان الثوري عن عبد العزيز، وسفيان ثقة حجة، وقد رجحها العلماء، قال الدارقطني⁽⁵⁾: "وكذلك رواه أبو عوانة، وزائدة، وشريك، وجريز بن عبد الحميد، وأبو حمزة السكري كلهم عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح مرسلاً، وهو الصحيح".

(1) البزار، المسند = البحر الزخار (15 / 386).

(2) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (4 / 140).

(3) الخطيب، تاريخ بغداد ت بشار (4 / 216).

(4) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (10 / 272).

(5) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (10 / 216).

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثانية، وإسنادها ضعيف لأنها رواية مرسلة.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرواية "المرسلة" التي رواها الأحفظ والأثبت وهو (سفيان الثوري)، ولم يرجح الموصولة التي أخطأ فيها بقية بن الوليد. وهذا صحيح والله أعلم.

حديث [56]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: سألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن عيسى بن الطَّبَّاع، عَنْ جَرِيرٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنِ الْقُرْثَعِ، عَنْ سَلْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: تَدْرِي مَا يَوْمُ الْجُمُعَةِ؟ ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ؛ قَالَ: مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَطَهَّرُ ...؟

فَقَالَ أَبِي: رَوَاهُ جَرِيرٌ بِالرَّيِّ، عَنْ مُغِيرَةَ، وَيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ حَدَّثَ بِالْعِرَاقِ مِنْ حِفْظِهِ هَكَذَا، وَالْحَدِيثُ مَعْرُوفٌ مِنْ حَدِيثِ مُغِيرَةَ.

قلتُ: فَأَيُّهُمَا أَشْبَهُ؟

قَالَ: الْمَغِيرَةُ.

أولاً - الروايات المعلّة:

الوجه الأول - جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنِ الْقُرْثَعِ، عَنْ سَلْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني - الْمَغِيرَةُ، عَنْ زِيَادِ بْنِ كُلَيْبٍ - أَبُو مَعْشَرٍ -، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ الْقُرْثَعِ، عَنْ سَلْمَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ﷺ.

ثانياً - تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنِ الْقُرْثَعِ، عَنْ سَلْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 573) 603.

أخرجه النسائي في سننه (3/ 104) 1403، وفي السنن الكبرى (2/ 283) 1736،
و(2/ 261) 1676، من طريق إسحاق بن إبراهيم عنه به.

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (3/ 118) 1732، والبزار في مسنده = البحر الزخار
(6/ 491) 2526، من طريق يوسف بن موسى به.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (6/ 237) 6091، من طريق عثمان بن أبي شيبة
به.

وأخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيحين (1/ 412) 1028، من طريق يحيى بن
المغيرة به.

الوجه الثاني - المغيرة، عن زياد بن كليب - أبو-معشر -، عن إبراهيم، عن علقمة، عن
قرن، عن سلمان قال: قال رسول الله ﷺ.

أخرجه النسائي في السنن الكبرى (2/ 262) 1677، و(2/ 284) 1737، والطبراني في
المعجم الكبير (6/ 237) 6089، والبيهقي في شعب الإيمان (4/ 404) 2724، والطحاوي
في شرح مشكل الآثار (9/ 432) 3828، والمروزي في الجمعة وفضلها (ص: 72) 49، من
طريق أبي عوانة به.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (6/ 237) 6090، من طريق أبي كدينة به.
وأخرجه المروزي في الجمعة وفضلها (ص: 72) 49، وأسقط فيه علقمة من طريق خالد
الواسطي به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلقة:

الوجه الأول - جرير، عن منصور، عن أبي معشر، عن إبراهيم، عن علقمة، عن القرن،
عن سلمان، عن النبي ﷺ.

يرويه عن جرير: إسحاق بن إبراهيم، ويوسف بن موسى، وعثمان بن أبي شيبة،
ويحيى بن المغيرة.

إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي أبو محمد بن راهويه المروزي، ثقة حافظ مجتهد قرين أحمد بن حنبل، ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته بيسير، مات سنة ثمان وثلاثين وله اثنتان وسبعون خ م د ت س⁽¹⁾.

يوسف بن موسى بن راشد القطان، أبو يعقوب الكوفي نزلي الري ثم بغداد، صدوق من العاشرة، مات سنة ثلاث وخمسين خ م د ت ع س ق⁽²⁾.

عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي أبو الحسن ابن أبي شيبة الكوفي ثقة حافظ شهير وله أوهام، وقيل كان لا يحفظ القرآن، من العاشرة، مات سنة تسع وثلاثين وله ثلاث وثمانون سنة خ م د س ق⁽³⁾.

يحيى بن المغيرة بن إسماعيل بن أيوب المخزومي أبو سلمة المدني، صدوق من الحادية عشرة، مات سنة ثلاث وخمسين ت⁽⁴⁾.

الوجه الثاني - المغيرة، عَنْ زِيَادِ بْنِ كَلْبٍ -أبو- معشر-، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ قَرْظَعٍ، عَنْ سَلْمَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ﷺ.

يرويه عن المغيرة: أبو عوانة، وأبو كدينة، وخالد الواسطي.

وضّاح بتشديد المعجمة ثم مهملة [بن عبد الله] اليشكري بالمعجمة الواسطي البزاز، أبو عوانة، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، من السابعة، مات سنة خمس أو ست وسبعين ع⁽⁵⁾.

يحيى بن المهلب البجلي أبو كدينة بنون مصغر الكوفي، صدوق من السابعة خ ت س⁽⁶⁾.

خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد الطحان الواسطي المزني مولا هم، ثقة ثبت من الثامنة، مات سنة اثنتين وثمانين وكان مولده سنة عشر ومائة ع⁽⁷⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص99) 332.

(2) المرجع السابق (ص612) 7887.

(3) المرجع نفسه (ص386) 4513.

(4) المرجع نفسه (ص597) 7652.

(5) المرجع نفسه (ص580) 7407.

(6) المرجع نفسه (ص597) 7654.

(7) المرجع نفسه (ص189) 1647.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - جرير، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ الْقَرْثَعِ، عَنْ سَلْمَانَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها اثنان من الثقات الأثبات عن جرير.

الوجه الثاني - المغيرة، عَنْ زِيَادِ بْنِ كَلَيْبٍ - أَبُو مَعْشَرٍ -، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ قَرْثَعٍ، عَنْ سَلْمَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الثقات عن المغيرة، ولكن لم أجد رواية جرير عن المغيرة كما ذكر ابن أبي حاتم.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الروایتان راجحتان، وإسنادهما ضعيف لأن إبراهيم النخعي لم يسمع من علقمة⁽¹⁾.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الوجه الذي رواه جرير عن المغيرة؛ لكن لم أجده ورجحت الوجهين لرواية الحفاظ لهما.

(1) قال ابن أبي حاتم: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ الْهَسَنَجَانِيُّ، سَمِعْتُ مُسَدَّدًا يَقُولُ: كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَأَصْحَابُنَا يُنْكِرُونَ أَنْ يَكُونَ إِبْرَاهِيمُ سَمِعَ مِنْ عَلْقَمَةَ. ابن أبي حاتم، المراسيل (ص 9) 18.

باب الزكاة والصدقات

حديث [57]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدُ العزيزُ بنُ مُسلمٍ، عنِ الأعمشِ، عنِ سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عنِ ابنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: لَيْسَتْغْنِي أَحَدُكُمْ عَنِ النَّاسِ وَلَوْ بِشَوْصٍ⁽²⁾ سِوَاكَ؟

قال أبي: هكذا رواه عبد العزيز، وَرَوَاهُ جَرِيرٌ بنُ حَازِمٍ، عنِ الأعمشِ، عنِ الحكمِ بنِ عُتَيْبَةَ، عنِ مَيْمُونِ بنِ أَبِي شَبِيبٍ، عنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا؛ وَهُوَ أَشْبَهُ.

أولاً- الروايات المعللة:

الوجه الأول- الأعمش، عن سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عنِ ابنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

الوجه الثاني- الأعمش، عن الحكمِ بنِ عُتَيْبَةَ، عنِ مَيْمُونِ بنِ أَبِي شَبِيبٍ، عنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانيًا- تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول- الأعمش، عن سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عنِ ابنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

أخرجه البزار في مسنده = البحر الزخار (106 / 11) 4824، والطبراني في المعجم الكبير (11 / 444) 12257، والبيهقي في شعب الإيمان (5 / 168) 3251، والشهاب القضاعي في مسنده (1 / 399) 687، و(1 / 400) 688، والذهبي في سير أعلام النبلاء ط الحديث (5 / 198)، من طريق عبد العزيز بن مسلم به.

الوجه الثاني- الأعمش، عن الحكمِ بنِ عُتَيْبَةَ، عنِ مَيْمُونِ بنِ أَبِي شَبِيبٍ، عنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (5 / 169) 3252، من طريق جرير به.

ثالثًا- دراسة الروايات المعللة:

الوجه الأول- الأعمش، عن سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عنِ ابنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2 / 599) 626.

(2) أَيِ بَغْسَالَتِهِ. وَقِيلَ بِمَا يَتَقَنَّتُ مِنْهُ عِنْدَ النَّسْوِكِ. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (2 / 509).

يرويه عن الأعمش: عبد العزيز بن مسلم.

عبد العزيز بن مسلم القسطلبي بفتح القاف وسكون المهملة وفتح الميم مخففاً، أبو زيد المروزي ثم البصري ثقة عابد ربما وهم من السابعة، مات سنة سبع وستين خ م د ت س⁽¹⁾.

الوجه الثاني - الأعمش، عن الحكم بن عتيبة، عن ميمون بن أبي شبيب، عن النبي ﷺ.

يرويه عن الأعمش: جرير بن حازم.

جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي، أبو النضر البصري، والد وهب، وهو من السادسة، مات سنة سبعين بعد ما اختلط؛ لكن لم يحدث في حال اختلاطه ع⁽²⁾.

قال عبد الرحمن بن مهدي⁽³⁾: اختلط وكان له أولاد أصحاب حديث، فلما خشوا ذلك منه حبوه فلم يسمع منه أحد في اختلاطه شيئاً، وقال يحيى بن سعيد القطان⁽⁴⁾: ثقة، وقال يحيى ابن معين⁽⁵⁾: ثقة، وذكره العجلي⁽⁶⁾ في الثقات، وقال أبو حاتم⁽⁷⁾: صدوق، وذكره ابن حبان⁽⁸⁾ في الثقات، وقال ابن حجر⁽⁹⁾: ثقة؛ لكن في حديثه عن قتادة ضعف وله أوهام إذا حدث من حفظه.

قلت: ثقة يهم إذا حدث من حفظه.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - الأعمش، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد تفرد بها عبد العزيز بن مسلم عن الأعمش، قال البيهقي⁽¹⁰⁾: "هكذا رواه عبد العزيز بن مسلم، وقد خالفه غير واحد، رواه عن الأعمش، عن الحكم،

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 359) 4122.

(2) المرجع السابق، (ص 138) 911.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (2/ 505).

(4) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (4/ 347) 4715.

(5) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص 87) 220.

(6) العجلي، الثقات ط الباز (ص 96) 204.

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (2/ 505).

(8) ابن حبان، الثقات (6/ 144) 7091.

(9) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 138) 911.

(10) البيهقي، شعب الإيمان (5/ 168) 3251.

عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ: هَكَذَا وَجَدْتُهُ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى وَالْحَدِيثُ عِنْدَنَا، عَنْ الْأَعْمَشِ وَغَيْرِهِ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَيْبٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا.

الوجه الثاني - الأعمش، عن الحكم بن عتيبة، عن ميمون بن أبي شبيب، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة؛ لأنه قد تابع الأعمش في هذا السند "منصور بن زاذان"⁽¹⁾ وهما ثقتان⁽²⁾.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها مرسل ضعيف، ميمون بن أبي شبيب لم يسمع من النبي ﷺ.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم رواية من روى عن الأعمش عن الحكم؛ لأن الأعمش تابعه فيها راو آخر ثقة وهو منصور بن زاذان، أما الرواية الأولى التي تفرد بها عبد العزيز بن مسلم لربما وهم فيها عن الأعمش.

حديث [58]

قال ابن أبي حاتم⁽³⁾: وسألت أبي عن حديث رواه عبيد الله بن موسى، عن بشير بن مهاجر، عن ابن بريدة، عن أبيه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: مَا مَنَعَ قَوْمَ الزَّكَاةِ إِلَّا حُبْسَ عَنْهُمْ الْقَطْرُ، وَلَا نَقْصَ قَوْمِ الْمَكِّيَّالِ ... الحديث؟

قال أبي: رواه حسين بن واقد، عن ابن بريدة، عن ابن عباس، موقوفًا؛ وهو أشبه.

أولًا - الروايات المعللة:

الوجه الأول - ابن بريدة، عن أبيه؛ قال: قال رسول الله ﷺ.

الوجه الثاني - ابن بريدة، عن ابن عباس، موقوفًا.

(1) البيهقي، شعب الإيمان (5/ 169) 3252.

(2) منصور بن زاذان بزاي وذال معجمة الواسطي، أبو المغيرة النخعي ثقة ثبت عابد من السادسة، مات سنة تسع وعشرين على الصحيح ع. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص546) 6898.

(3) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 603) 630.

ثانيًا - تخرّيج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - ابن بُرَيْدَة، عَنْ أَبِيهِ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

أخرجه البزار في كشف الأستار (4/ 104) 3299، والطبراني في المعجم الأوسط (5/ 26) 4577، والبيهقي في شعب الإيمان (5/ 21) 3040، وفي السنن الكبرى (3/ 483) 6397، و (9/ 386) 18850، وابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (11/ 326) 6692، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (2/ 136) 2577، وابن حجر في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (5/ 633) 950، من طريق عبيد الله بن موسى عن بشير بن مهاجر به.

وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (7/ 40) 6788، وتما في فوائده (1/ 368) 940، من طريق فضيل بن غزوان.

الوجه الثاني - ابن بُرَيْدَة، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، مَوْقُوفًا.

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (9/ 386) 18850، من طريق الحسين بن الواقد به.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - ابن بُرَيْدَة، عَنْ أَبِيهِ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

يُرويه عن ابن بريدة: بشير بن مهاجر، وفضيل بن غزوان.

بشير بن المهاجر الكوفي الغنوي - بالمعجمة والنون -، من الخامسة م (4)⁽¹⁾.

قال يحيى بن معين⁽²⁾: ثقة، وقال أحمد بن حنبل⁽³⁾: منكر الحديث قد اعتبرت أحاديثه فإذا هو يجيء بالعجب، وذكره ابن حبان في الثقات وقال⁽⁴⁾: يخطئ كثيرًا، وقال البخاري⁽⁵⁾: يُخَالِفُ

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص125) 723.

(2) يحيى بن معين، تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (1/ 97).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (2/ 378).

(4) ابن حبان، الثقات (6/ 98) 6885.

(5) البخاري، التاريخ الكبير بحواشي محمود خليل (2/ 101).

فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ هَذَا، وَقَالَ الْعَجَلِي (1): ثَقَّةٌ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ (2): يَكْتُبُ حَدِيثَهُ وَلَا يَحْتَجُّ بِهِ، وَقَالَ
الذَّهَبِيُّ (3): صَدُوقٌ، وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ (4): صَدُوقٌ لَيْنٌ الْحَدِيثَ رُمِي بِالْإِرْجَاءِ، وَهُوَ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ
مِنَ الْمَدْلُسِينَ (5).

قلت: صدوق لين الحديث.

فضيل بن غزوان -بفتح المعجمة وسكون للزاي- ابن جرير الضبي مولاهم، أبو الفضل
الكوفي، ثقة من كبار السابعة، مات بعد سنة أربعين ع (6).

الوجه الثاني- ابن بُرَيْدَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، مَوْقُوفًا.

يُرويه عن ابن بريدة: الحسين بن الواقد.

الحسين بن واقد المروزي، أبو عبد الله القاضي، من السابعة، مات سنة تسع ويقال سبع
وخمسين خت م 4 (7).

قال يحيى بن معين (8): ثَقَّةٌ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ (9): لَا بَأْسَ بِهِ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي
الثَّقَاتِ (10) وَقَالَ: وَزُبَيْمًا أَخْطَأَ فِي الرِّوَايَاتِ، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ (11): لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ:
ثَقَّةٌ لَهُ أَوْهَامٌ.

قلت: ثقة ربما وهم.

(1) العجلي، الثقات ط الباز (ص 82) 157.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (2/ 379).

(3) الذهبي، المغني في الضعفاء (1/ 108) 937.

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 125) 723.

(5) ابن حجر، طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص 28).

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 448) 5434.

(7) المرجع السابق، (ص 169) 1358.

(8) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص 101) 290؛ وتاريخ ابن معين - رواية الدوري (4/ 354)
4750.

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/ 66).

(10) ابن حبان، الثقات (6/ 209).

(11) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/ 66).

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - ابن بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، ورواية غزوان عنه غير صحيحة، والخطأ ليس من فضيل إنما الخطأ من تلميذه سليمان بن موسى استسهل الإسناد فرواه عن أبيه وموسى فيه لين⁽¹⁾، وتفرد بها بريدة عن أبيه، وربما الأفضل هي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كما في الوجه الثاني، قال البيهقي⁽²⁾: "خَالَفَهُ الْحُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ، فَرَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ قَوْلِهِ أَتَمَّ مِنْهُ"، وَقَالَ الْبَزَّازُ⁽³⁾: "لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ إِلَّا بُرَيْدَةَ، وَلَا نَعْلَمُ لَهُ عَنْهُ إِلَّا هَذَا الطَّرِيقَ"، وربما من رواها عن أبيه قد استسهل ذلك.

الوجه الثاني - ابن بُرَيْدَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، مَوْقُوفًا.

الرواية من هذا الوجه راجحة، قال البيهقي⁽⁴⁾: "الْحُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ، رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ قَوْلِهِ أَتَمَّ".

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثانية، لا أحكم عليها؛ لأن البيهقي ذكرها تعقيباً على حديثٍ ولم يذكر إسنادها.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم رواية ابن بريدة عن ابن عباس، وهذا موافق لأقوال العلماء، وربما من روى ابن بريدة عن أبيه استسهل ذلك.

(1) سليمان بن موسى الزهري أبو داود الكوفي خراساني الأصل نزل الكوفة ثم دمشق فيه لين من الثامنة د. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص255) 2617.

(2) البيهقي، السنن الكبرى (9/ 386) 18850.

(3) البزار، كشف الأستار (4/ 104) 3299.

(4) البيهقي، السنن الكبرى (9/ 386) 18850.

حديث [59]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ إِلَّا لِخَمْسَةٍ: رَجُلٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ، أَوْ رَجُلٍ عَامِلٍ عَلَيْهَا، أَوْ غَارِمٍ، أَوْ غَارٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ رَجُلٍ لَهُ جَارٌ فَيَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ فَيَهْدِي لَهُ؟

فَقَالَا: هَذَا خَطَأٌ؛ رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي الثَّبْتُ؛ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ؛ وَهُوَ أَشْبَهُهُ.

وَقَالَ أَبِي: فَإِنْ قَالَ قَائِلُ: الثَّبْتُ مَنْ هُوَ؟ أَلَيْسَ هُوَ عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ؟ قِيلَ لَهُ: لَوْ كَانَ عَطَاءُ ابْنَ يَسَارٍ، لَمْ يُكَنَّ عَنْهُ.

قُلْتُ لِأَبِي زُرْعَةَ: أَلَيْسَ الثَّبْتُ هُوَ عَطَاءُ؟

قَالَ: لَا! لَوْ كَانَ عَطَاءُ، مَا كَانَ يُكَنِّي عَنْهُ.

وَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا.

قَالَ أَبِي: وَالثَّوْرِيُّ أَحْفَظُ.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي الثَّبْتُ؛ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ (2/ 119) 1636، وَابْنُ مَاجَهَ فِي سَنَنِهِ (1/ 590) 1841، وَأَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ مَخْرَجًا (18/ 96) 11538، وَالدَّارِقُطْنِي فِي سَنَنِهِ (3/ 26) 1997، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِ (4/ 71) 2374، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مَصْنَفِهِ (4/ 109) 7151، وَفِي تَفْسِيرِهِ (2/ 152) 1094، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي السَّنَنِ الصَّغِيرِ (2/ 76) 1270، وَفِي السَّنَنِ الْكَبِيرِ (7/ 23)

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 616) 642.

13167، و(7/ 35) 13198، وابن الجارود في المنتقى (ص: 99) 365، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (1/ 566) 1480، من طريق عبد الرزاق عن معمر به.

وأخرجه الدارقطني في سننه (3/ 26) 1997، وعبد الرزاق في تفسيره (2/ 152) 1094، والبيهقي في السنن الصغير (2/ 76) 1270، من طريق أبي الأزهر عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري به، وأخطأ فيه أبو الأزهر.

الوجه الثاني - زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي الثَّبْتُ؛ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ.

أخرجه أبو داود في سننه (2/ 119) 1636، وابن أبي شيبة في مصنفه (2/ 426) 10682، من طرق سفيان الثوري، به.

وأخرجه أبو داود في سننه (2/ 119) 1635، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (1/ 566) 1481، من طريق مالك عنه به؛ ولكنه سمى من روى عنه زيد وهو عطاء.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن زيد: معمر.

معمر بن راشد: سبق ترجمته في الحديث [19]، وهو ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش [وعاصم بن أبي النجود] وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة.

الوجه الثاني - زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي الثَّبْتُ؛ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ.

يرويه عن زيد: سفيان الثوري.

سفيان الثوري سبق ترجمته في حديث [23]، وهو ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد رواها من روى عن عبد الرزاق فقال: عن معمر والثوري جميعاً، وهذا غير صحيح، ومنهم من قال عن معمر وحده وهذا صحيح؛ ولكن معمر

سمى من روى عنه زيد وهذا غير صحيح، قال الدارقطني ⁽¹⁾: "حَدَّثَ بِهِ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، وَالثَّوْرِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَهُ ابْنُ عَسْكَرٍ عَنْهُ، وَقَالَ غَيْرُهُ: عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ وَحْدَهُ، وَهُوَ أَصَحُّ"،

الوجه الثاني - زيد بن أسلم؛ قال: حَدَّثَنِي الثَّبْتُ؛ قال: قال النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الثوري عن زيد وهو أثبت من معمر، ورجحها أيضًا علماء العلل، قال الدارقطني ⁽²⁾: "وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الثَّبْتُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يُسَمَّ رَجُلًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ"، وقال البيهقي ⁽³⁾: "وَرَوَاهُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ زَيْدٍ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَتَارَةً عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ".

خامسًا - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها ضعيف؛ لأن فيه رجلًا مبهمًا.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم رواية سفيان الثوري التي فيها زيد بن أسلم عن "الثبت"، وسفيان أوثق وأثبت من معمر، وهذا صحيح والله أعلم.

حديث [60]

قال ابن أبي حاتم ⁽⁴⁾: "وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ مَعْنُ الْقَزَّازُ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَنْوِ مِنَ اللَّيْلِ".

وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (11 / 270) 2279.

(2) المرجع السابق، (11 / 270) 2279.

(3) البيهقي، السنن الكبرى (7 / 23).

(4) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3 / 8) 654.

قلت لأبي: أيهما أصح؟

قال: لا أدري؛ لأن عبد الله بن أبي بكر قد أدرك سالمًا وروى عنه، ولا أدري هذا الحديث مما سمع من سالم، أو سمعه من الزهري عن سالم؟
وقد روي عن الزهري، عن حمزة بن عبد الله بن عمر، عن حفصة، قولها، غير مرفوع؛ وهذا عندي أشبه، والله أعلم.

أولاً- الروايات المعللة:

الوجه الأول- عبد الله بن أبي بكر، عن سالم، عن أبيه، عن حفصة، عن النبي ﷺ
الوجه الثاني- عبد الله بن أبي بكر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن حفصة، عن النبي ﷺ.

ثانيًا- تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول- عبد الله بن أبي بكر، عن سالم، عن أبيه، عن حفصة، عن النبي ﷺ
أخرجه الدارقطني في سننه (3/ 129) 2214، وابن أبي شيبة في مصنفه (2/ 292) 9111، والطبراني في المعجم الأوسط (9/ 45) 9094، من طريق إسحاق بن حازم به.
وأخرجه الدارمي في سننه (2/ 1057) 1740، والنسائي في سننه (4/ 196) 2331، وفي السنن الكبرى (3/ 170) 2652، من طريق يحيى بن أيوب به.
الوجه الثاني- عبد الله بن أبي بكر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن حفصة، عن النبي ﷺ.

أخرجه أبو داود في سننه (2/ 329) 2454، والنسائي في سننه (4/ 196) 2333، والترمذي في سننه ت شاكر (3/ 99) 730، والدارقطني في سننه (3/ 129) 2216، وابن خزيمة في صحيحه (3/ 212) 1933، والطبراني في المعجم الأوسط (9/ 45) 9094، وفي المعجم الكبير (23/ 196) 337، والبيهقي في السنن الصغير (2/ 85) 1292، وفي السنن الكبرى (4/ 339) 7907، و(4/ 340) 7908، والمروزي في السنة (ص: 37) 117، والطحاوي في شرح معاني الآثار (2/ 54) 3171، من طريق يحيى بن أيوب به.

وأخرجه أبو داود في سننه (2/ 329) 2454، وأحمد في مسنده مخرجاً (44/ 53) 26457، وابن خزيمة في صحيحه (3/ 212) 1933، والطبراني في المعجم الكبير (23/ 209) 367، والبيهقي في السنن الكبرى (4/ 339) 7907، و(4/ 340) 7908، والطحاوي في شرح معاني الآثار (2/ 54) 3171، من طريق ابن لهيعة به.

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (3/ 212) 1933، والطبراني في المعجم الكبير (23/ 196) 337، والمروزي في السنة (ص: 37) 118، من طريق الليث بن سعد به. وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (3/ 212) 1933، من طريق مالك به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - عبد الله بن أبي بكر، عن سالم، عن أبيه، عن حفصة، عن النبي ﷺ.

يرويه عن عبد الله: إسحاق بن حازم، ويحيى بن أيوب.

إسحاق بن حازم وقيل ابن أبي حازم البزاز المدني صدوق، تكلم فيه للقدر، من السابعة ق⁽¹⁾.

يحيى بن أيوب سبق ترجمته في حديث [18]، وهو صدوق يخطئ أحياناً.

الوجه الثاني - عبد الله بن أبي بكر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن حفصة، عن النبي ﷺ.

يرويه عن عبد الله: يحيى بن أيوب، وابن لهيعة، الليث بن سعد، ومالك.

يحيى بن أيوب سبق ترجمته في حديث [18]، وهو صدوق يخطئ أحياناً.

عبد الله بن لهيعة بفتح اللام وكسر الهاء ابن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري القاضي صدوق من السابعة، خلط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون، مات سنة أربع وسبعين وقد ناف على الثمانين م د ت ق⁽²⁾ (لا داعي لدراسته لمتابعة الثقات له).

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص100) 348.

(2) المرجع السابق، (ص319) 3563.

الليث بن سعد سبق ترجمته في حديث [18]، وهو ثقة ثبت فقيه إمام مشهور.

مالك بن أنس سبق ترجمته في حديث [19]، وهو إمام دار الهجرة ورأس المتقنين وكبير المتثبتين.

رابعاً- الرواية الراجعة:

الوجه الأول- عبد الله بن أبي بكر، عن سالم، عن أبيه، عن حفصة، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة؛ لأن في الرواية الأخرى تبين أن هناك واسطة بين عبد الله وسالم، وهو الزهري، حتى وإن كان عبد الله قد سمع من سالم بعض الأحاديث؛ لكن ربما لم يسمع منه هذا الحديث وإنما سمعه عن الزهري، والله أعلم.

الوجه الثاني- عبد الله بن أبي بكر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن حفصة، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة إذا كانت موقوفة أو موصولة؛ لكن الموقوفة أصح، فقد رواها الثقات الأثبات موصولة وموقوفة، فمن العلماء من أثبت أنها موقوفة فقط، ومنهم من ذكر أنها موصولة أيضاً وصلها عبد الله بن أبي بكر وهو ثقة ثقة، وقد شاركه في وصلها ابن جريج كما هو عند النسائي⁽¹⁾.

إنها موصولة وصلها عبد الله بن أبي قال البخاري⁽²⁾: "عن سالم، عن أبيه، عن حفصة، عن النبي ﷺ خطأ وهو حديث فيه اضطراب، والصحيح عن ابن عمر موقوفاً، ويحيى بن أيوب صدوق"، وقال النسائي⁽³⁾: "والصواب عندنا مؤفوف، ولم يصح رفعه، والله أعلم؛ لأن يحيى بن أيوب ليس بذلك القوي، وحديث ابن جريج عن الزهري غير محفوظ، والله أعلم، أرسله مالك"، وقال الترمذي⁽⁴⁾: "حديث حفصة حديث، لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه. وقد روي عن نافع، عن ابن عمر قوله، وهو أصح، وهكذا أيضاً روي هذا الحديث عن الزهري موقوفاً ولا نعلم أحداً رفعه إلا يحيى بن أيوب"، قال الدارقطني⁽⁵⁾: "رفعه عبد الله بن أبي بكر، عن الزهري وهو من"

(1) النسائي، السنن (4/ 197) 2334.

(2) الترمذي، العلل الكبير = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص118).

(3) النسائي، السنن الكبرى (3/ 172).

(4) الترمذي، سنن الترمذي ت بشار (2/ 100).

(5) الدارقطني، السنن (3/ 130).

الثَّقَاتِ الرَّفَعَاءِ، وَاخْتَلَفَ عَلَى الزُّهْرِيِّ فِي إِسْنَادِهِ، فَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصَةَ مِنْ قَوْلِهَا"، قَالَ الطَّحَاوِيُّ⁽¹⁾: "هَذَا الْحَدِيثُ لَا يَرْفَعُهُ الْحُقَاطُ الَّذِينَ يَزُودُونَهُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، وَيَخْتَلِفُونَ عَنْهُ فِيهِ اخْتِلَافًا يُوجِبُ اضْطِرَابَ الْحَدِيثِ بِمَا هُوَ دُونَهُ".

خامسًا - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها صحيح ورجالها ثقات.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

أبو حاتم الرازي رجح الرواية التي فيها الزهري؛ لأنها هي الرواية المشهورة عنه في هذا الحديث.

حديث [61]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألت أبي وأبا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ حَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ فُطْبَةَ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُمْ كَانُوا عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَأَفْطَرُوا فِي يَوْمٍ غَيْمٍ، فَتَكَشَّفَ السَّحَابُ، وَبَدَتْ الشَّمْسُ عَلَى قُلَّةِ الْجَبَلِ، فَقَالَ عُمَرُ: لَا نُبَالِي، وَنَقْضِي يَوْمًا مَكَانَهُ.

وَرَوَاهُ إِسْرَائِيلُ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ بَشْرِ بْنِ قَيْسٍ.

وَرَوَاهُ مِسْعَرٌ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ عُمَرَ.

وَرَوَاهُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ بَشْرِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عُمَرَ؟

فَقَالَا: حَدِيثُ حَجَّاجٍ خَطَأٌ؛ إِنَّمَا هُوَ زِيَادُ بْنُ عِلَاقَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ بَشْرِ بْنِ قَيْسٍ.

قُلْتُ: فَإِنَّ مِسْعَرَ يَقُولُ: زِيَادٌ، عَمَّنْ سَمِعَ بَشَرَ بْنَ قَيْسٍ؟

قَالَا: فَهَذَا أَيْضًا نَحْوُ هَذَا، مِمَّا يَقُولُ الثَّوْرِيُّ عَنْ بَشَرَ.

قُلْتُ: فَإِنَّ إِسْرَائِيلَ يَقُولُ كَمَا تَرَى: زِيَادٌ، عَنْ بَشَرَ؟

قَالَ أَبِي: أَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ الصَّحِيحُ مَا يَقُولُ الثَّوْرِيُّ: عَنْ زِيَادٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ بَشْرِ بْنِ قَيْسٍ.

(1) الطحاوي، شرح معاني الآثار (2/ 55).

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 29) 669.

وَكَذَا قَالَ أَبُو زُرْعَةَ.

قَالَ أَبِي: وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قَيْسُ بْنُ بَشْرٍ. وَيَشْرُ بْنُ قَيْسٍ أَشْبَهُ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- زياد بن علاقة، عَنْ قُطَيْبَةَ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُمْ كَانُوا عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

الوجه الثاني- زياد بن علاقة، عَنْ بَشْرٍ بْنِ قَيْسٍ.

الوجه الثالث- زياد بن علاقة؛ قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ عُمَرَ.

الوجه الرابع- زياد بن علاقة، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ بَشْرٍ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عُمَرَ؟

ثانيًا- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- زياد بن علاقة، عَنْ قُطَيْبَةَ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُمْ كَانُوا عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

أخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ (2/ 767)، وعبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (4/ 178) 7394، ولكن قال فيه: زياد عن بشر وليس قطبة، من طريق الحجاج به.

الوجه الثاني- زياد بن علاقة، عَنْ بَشْرٍ بْنِ قَيْسٍ.

أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (4/ 178) 7394، وابن أبي شيبة في مصنفه (2/ 286) 9047، من طريق سفيان الثوري به.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (4/ 367) 8015، والطحاوي في معرفة السنن والآثار (6/ 259) 8657، من طريق إسرائيل به.

وأخرجه الطحاوي في معرفة السنن والآثار (6/ 259) 8657، من طريق الوليد بن أبي ثور به.

الوجه الثالث- زياد بن علاقة؛ قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ عُمَرَ.

لم أجده، تفرد به أبو حاتم الرازي.

الوجه الرابع- زياد بن علاقة، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ بَشْرٍ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عُمَرَ؟

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (2/ 286) 9047، من طريق سفيان الثوري به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - زياد بن علاقة، عَنْ قُطَيْبَةَ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُمْ كَانُوا عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

يرويه عن زياد: حجاج بن أرطاة.

حجاج بن أرطاة سبق ترجمته في حديث [53]، وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس.

الوجه الثاني - زياد بن علاقة، عَنْ بَشْرِ بْنِ قَيْسٍ.

يرويه عن زياد: سفيان الثوري، وإسرائيل بن يونس، والوليد بن أبي ثور.

سفيان الثوري سبق ترجمته في حديث [23]، وهو ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة.

إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني أبو يوسف الكوفي ثقة، تكلم فيه بلا حجة، من السابعة، مات سنة ستين وقيل بعدها ع⁽¹⁾.

الوليد بن عبد الله بن أبي ثور الهمداني الكوفي وقد ينسب لجدّه، ضعيف من الثامنة، مات سنة اثنتين وسبعين بخ د ت ق⁽²⁾.

الوجه الثالث - زياد بن علاقة؛ قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ عُمَرَا.

لم أجده.

الوجه الرابع - زياد بن علاقة، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ بَشْرِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عُمَرَ؟

يرويه عن زياد: سفيان الثوري.

سفيان الثوري سبق ترجمته في حديث [23]، وهو ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - زياد بن علاقة، عَنْ قُطَيْبَةَ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُمْ كَانُوا عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة؛ لأن حجاج أخطأ فيها ولم يضبطها، قال الفسوي⁽³⁾:
"وَهَذَا خَطَأٌ مِنْ حَجَّاجٍ، وَمِمَّا يُسْتَدَلُّ عَلَى ضَعْفِ الْحَجَّاجِ هَذَا وَنَحْوُهُ مِنَ الرَّوَايَةِ؛ لِأَنَّ الْحَقَّاطَ قَالُوا

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص104) 401.

(2) المرجع السابق، (ص582) 7431.

(3) الفسوي، المعرفة والتاريخ (2/ 767).

عَنْ بَشْرِ بْنِ قَيْسٍ وَقَدْ رَوَى زِيَادٌ عَنْ قُطَيْبَةَ شَيْئًا غَيْرَ هَذَا، فَجَعَلَ الْحَجَّاجُ الْإِثْنَيْنِ شَيْئًا وَاحِدًا، وَوَجَدَ هَذَا أَخَفَّ عَلَيْهِ".

الوجه الثاني - زياد بن علاقة، عن بشر بن قيس.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد سقطت الواسطة التي بين زياد وبشر، انظر إلى الوجه الرابع.

الوجه الثالث - زياد بن علاقة؛ قال: حدَّثني مَنْ سَمِعَ عُمَرَ.

الرواية من هذا الوجه لم أجدها.

الوجه الرابع - زياد بن علاقة، عن رجلٍ، عن بشر بن قيس، عن عمر.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد أثبت الثوري أن هناك واسطة بين زياد وبشر بن قيس.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة -الرابعة، وإسنادها ضعيف؛ لأن فيه رجلًا مبهمًا.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم من قال عن بشر بن قيس، وليس قيس بن بشر، وهذا صحيح، وهو ما أثبتته الدراسة.

حديث [62]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ مَطَرٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ؟

فقال أَبِي: رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ إِسْحَاقَ.

وَرَوَاهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ الْحَقَّافُ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 48) 682.

قَالَ أَبِي: كَانَ حَدِيثَ أَبِي رَافِعٍ أَشْبَهُ؛ لِأَنَّهُ رَوَاهُ حُمَيْدُ الطَّوِيلِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، مَوْقُوفًا.

قَالَ أَبِي: وَلَا أَعْرِفُ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ أَحَدًا كُنِيَّتُهُ أَبُو مَالِكٍ مِنَ الْقَدَمَاءِ، إِلَّا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنِ الْأَخْنَسِ.

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: رَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، مَوْقُوفًا؛ فَكَأَنَّ حَدِيثَ أَبِي رَافِعٍ أَشْبَهُ.

قُلْتُ: مَوْقُوفٌ أَوْ مَرْفُوعٌ؟ فَسَكَتَ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- سَعِيدٌ، عَنْ مَطَرٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- سَعِيدٌ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- سَعِيدٌ، عَنْ مَطَرٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجہ النسائي في السنن الكبرى (3/ 338) 3195، والبخاري في مسنده = البحر الزخار (8/ 82) 3081، والبيهقي في السنن الكبرى (4/ 443) 8287، وابن الجارود في المنتقى (ص: 105) 387، والرويانى في مسنده (1/ 376) 575، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (1/ 594) 1567، والطحاوي في شرح معاني الآثار (2/ 98) 3416، من طريق روح بن عبادة به.

وأخرجہ النسائي في السنن الكبرى (3/ 338) 3196، موقوفًا، من طريق حفص به.

الوجه الثاني- سَعِيدٌ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجہ النسائي في السنن الكبرى (3/ 339) 3199، من طريق حفص به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - سَعِيد، عَنْ مَطَرٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن سعيد بن أبي عروبة: روح بن عبادة، وحفص.

روح بن عبادة بن العلاء بن حسان القيسي أبو محمد البصري ثقة فاضل له تصانيف، من التاسعة، مات سنة خمس أو سبع ومائتين ع⁽¹⁾.

حفص بن عبد الرحمن بن عمر أبو عمر البلخي الفقيه النيسابوري قاضيه صدوق عابد، رمي بالإرجاء، من التاسعة، مات سنة تسع وتسعين ومائة قد س⁽²⁾.

الوجه الثاني - سَعِيد، عَنْ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن سعيد بن أبي عروبة: حفص.

حفص بن عبد الرحمن سبق ترجمته في حديث [62]، وهو صدوق.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - سَعِيد، عَنْ مَطَرٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، وقد اختلف العلماء على وقفه ورفعته، فمن رجع رفعه الحاكم، فقال⁽³⁾: "سَمِعْتُ عَبَّاسًا الْعَنْبَرِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ يَقُولُ: قَدْ صَحَّ حَدِيثُ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي مُوسَى، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ، وَالْمَحْجُومُ»."

ومن رجع وقفه النسائي قال⁽⁴⁾: "هَذَا خَطَأٌ، وَقَدْ وَقَفَهُ حَفْصٌ"، وقال الدارقطني⁽⁵⁾: "وَالصَّوَابُ مِنْ هَذَا قَوْلُ مَنْ ذَكَرَ فِعْلَ أَبِي مُوسَى دُونَ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ"، وقال البزار⁽⁶⁾: "وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص211) 1962.

(2) المرجع السابق، (ص172) 1410.

(3) الحاكم، المستدرک على الصحيحين (1/ 594).

(4) النسائي، السنن الكبرى (3/ 338) 3195.

(5) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (7/ 247) 1323.

(6) البزار، مسند البزار = البحر الزخار (8/ 82) 3081.

رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ مَطَرٍ عَنْ بَكْرِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي مُوسَى مَوْقُوفًا، قلت: والموقوف أرجح.

الوجه الثاني - سَعِيدٌ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد خالف فيها الثقات، ورجَّح العلماء الرواية السابقة رواية "أبي رافع".

خامسًا - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الأولى، وإسنادها ضعيف، فيه مطر الوراق وهو صدوق يخطئ كثيرًا ولم يتابع⁽¹⁾.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية "أبي رافع" فهي أضبط، واتفق عليها نفسان حفص وروح بن عباد؛ ولكن الموقوفة منها هي الأصح وليست المرفوعة. والله أعلم.

حديث [63]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ عَاصِمُ الْأَحْوَلِ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ⁽³⁾، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَقَدْ صَامَ الشَّهْرَ".

وَرَوَاهُ ثَابِتٌ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟

قَالَ أَبِي: حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ أَشْبَهُ؛ لِأَنَّهُ يُرَوَّى هَذَا الْكَلَامَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ بِإِسْنَادٍ آخَرَ، وَثَابِتٌ أَحْفَظُ مِنْ عَاصِمٍ.

(1) مطر بفتح تين ابن طهمان الوراق، أبو رجاء السلمي مولاهم الخراساني، سكن البصرة، صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف، من السادسة، مات سنة خمس وعشرين ويقال سنة تسع خت م 4. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص534) 6699.

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 62) 690.

(3) عبد الرحمن بن ملّ بلام ثقيلة والميم مثلثة، أبو عثمان النهدي -بفتح النون وسكون الهاء- مشهور بكنيته مخضرم، من كبار الثانية، ثقة ثبت عابد، مات سنة خمس وتسعين وقيل بعدها وعاش مائة وثلاثين سنة وقيل أكثر ع. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص351) 4017.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- أبو عُثْمَان، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- أبو عُثْمَان، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- أبو عُثْمَان، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه النسائي في سننه (4/ 219)، و(4/ 219) 2410، قال فيه عن أبي عثمان عن رجل، جعل رجلًا بينه وبين أبي ذر، قال النسائي: شك عاصم، وفي السنن الكبرى (3/ 196) 2730، والترمذي في سننه ت شاكر (3/ 126) 762، وابن ماجه في سننه (1/ 545) 1708، وأحمد في مسنده مخرجًا (35/ 227) 21301، والبزار في مسنده = البحر الزخار (9/ 345) 3904، وابن أبي حاتم في تفسيره، الأصل - مخرجًا (5/ 1431) 8166، وابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك (ص: 52) 137، من طريق عاصم بن سليمان الأحول به.

الوجه الثاني- أبو عُثْمَان، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (4/ 146) 2515، والنسائي في سننه (4/ 218) 2408، و(3/ 196) 2729، وأحمد في مسنده مخرجًا (13/ 22) 7577، و(14/ 538) 8986، و(16/ 388) 10663، وابن حبان في صحيحه- مخرجًا (8/ 417) 3659،

وبالزوار في مسنده = البحر الزخار (9/ 345) 3904، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (12/ 5) 6650، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (1/ 382)، والبيهقي في شعب الإيمان (5/ 376)، و(5/ 195) 3296، وفي السنن الكبرى (4/ 484) 8437، وفي فضائل الأوقات (ص: 521) 294، وإسحاق بن راهويه في مسنده (1/ 101) 12، وابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك (ص: 52) 138، من طريق ثابت به.

وأخرجه الترمذي في سننه ت شاكر (3/ 126) 762، من طريق أبي شمر، وأبي النّيّاح

به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - أبو عُثْمَان، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن أبي عثمان: عاصم الأحول.

عاصم بن سليمان الأحول أبو عبد الرحمن البصري، ثقة من الرابعة، لم يتكلم فيه إلا القطان، فكأنه بسبب دخوله في الولاية، مات بعد سنة أربعين ع⁽¹⁾.

الوجه الثاني - أبو عُثْمَان، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن أبي عثمان: ثابت.

ثابت بن أسلم البناني بضم الموحدة ونونين [مخففين]، أبو محمد البصري ثقة عابد من الرابعة، مات سنة بضع وعشرين وله ست وثمانون ع⁽²⁾.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - أبو عُثْمَان، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، وهي رواية شاذة؛ لأن عاصماً خالف فيها ثابت البناني والثقات، وثابت أحفظ منه، ولم يسمع عاصم من أبي ذر كما ذكر علي بن المديني⁽³⁾.

الوجه الثاني - أبو عُثْمَان، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 285) 3060.

(2) المرجع نفسه، (ص 132) 810.

(3) عبد الرحمن بن مل أبو عُثْمَان النَّهْدِيُّ أسلم على عهد النَّبِيِّ ﷺ وَصَدَّقَ إِلَيْهِ وَلَمْ يَرَهُ، فَحَدَّثَهُ عَنْهُ مُرْسَلًا، وَكَذَلِكَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قُلْتُ وَرَوَى عَنْ أَبِي ذَرٍّ رِوَايَتَهُ عَنْهُ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ، قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ انْتَهَى. ابن العراقي، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (ص 207).

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الثبت ثابت البناني عن أبي عثمان، وتابعه فيها "أبو شمر"⁽¹⁾، و"أبو التياح"⁽²⁾ كما عند الترمذي⁽³⁾.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها صحيح رجالها ثقات.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي حديث ثابت البناني الذي ضبط إسناده فرواه عن "أبي هريرة" رضي الله عنه، وليس "أبي ذر" رضي الله عنه، ومن روى عن أبي ذر فقد أخطأ في ذلك؛ لأن أبا عثمان لم يسمع من أبي ذر كما ذكر علي بن المديني. وهذا صحيح والله أعلم.

حديث [64]

قال ابن أبي حاتم⁽⁴⁾: وسألت أبي عن حديث رواه عُقَيْل، عن الزُّهري، عن أبي سلمة؛ أن عائشة أخبرته: أن رسول الله ﷺ قبلها وهو صائم؟

قال أبي: روى يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن زينب بنت أم سلمة، عن أم سلمة: أن النبي ﷺ كان يقبلها وهو صائم.

وروى معاوية بن سلام، وشيبان، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عمر بن عبد العزيز، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

قال أبي: حديث يحيى بن أبي كثير أشبه من حديث عُقَيْل.

قال أبي: كان الزُّهري أضبط من أن يخفى عليه مثل هذا؛ ولكن أخاف أن يكون لم يضبط عُقَيْل عنه.

(1) أبو شمر - بكسر أوله وسكون الميم - الضبعي البصري، مقبول من الرابعة م س. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 648) 8162.

(2) يزيد بن حميد الضبعي بضم المعجمة وفتح الموحدة، أبو التياح - بمثناة ثم تحتانية ثقيلة وآخره مهملة -، بصري مشهور بكنيته، ثقة ثبت من الخامسة، مات سنة ثمان وعشرين ع. المرجع السابق، (ص 600) 7704.

(3) الترمذي، سنن الترمذي ت شاكر (3/ 126) 762.

(4) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 117) 739.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- أبو سلمة؛ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

الوجه الثاني- أبو سلمة، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

الوجه الثالث- أبو سلمة، عن عمر بن عبد العزيز، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ﷺ.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- أبو سلمة؛ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

لم أجده. تفرد أبو حاتم بذكره.

الوجه الثاني- أبو سلمة، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

أخرجه البخاري في صحيحه (1/ 71) 322، و(3/ 30) 1929، والنسائي في السنن الكبرى (3/ 298) 3056، وأحمد في مسنده مخرجا (44/ 103) 26498، و(44/ 254) 26646، والدارمي في سننه (1/ 697) 1085، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (12/ 424) 6991، وابن أبي شيبة في مصنفه (2/ 314) 9399، والطبراني في المعجم الكبير (23/ 262) 551، أسقط الواسطة بين أبي سلمة وأم سلمة، و(23/ 346) 808، وإسحاق بن راهويه في مسنده (4/ 75) 1838، قال: أبو سلمة عن أم سلمة أسقط بنتها، وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه (ص: 69) 56، من طريق يحيى بن كثير به.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (3/ 299) 3058، وأحمد في مسنده مخرجا (44/ 301) 26707، والشافعي في السنن المأثورة (ص: 304) 305، والطبراني في المعجم الأوسط (8/ 109) 8118، وفي المعجم الكبير (23/ 346) 806، و(23/ 346) 808، من طريق أبي بكر بن المنكر به.

الوجه الثالث- أبو سلمة، عن عمر بن عبد العزيز، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ﷺ.

أخرجه مسلم في صحيحه (2/ 778) 69 - (1106)، من طريق شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ به.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - أبو سلمة؛ أنَّ عائشة أخبرته: أنَّ رسول الله ﷺ.

لم أجده.

الوجه الثاني - أبو سلمة، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

يرويه عن أبي سلمة: يحيى بن أبي كثير، وأبو بكر بن المنكر.

يحيى بن أبي كثير سبق ترجمته في حديث [20]، وهو ثقة ثبت، وعله إرساله أنه يروي عن أنس بن مالك والصحابة، وهو في المرتبة الثانية من المدلسين ولا يضر تدليسه إن لم يصرح بالسماع.

أبو بكر بن المنكر بن عبد الله التيمي المدني ثقة، وكان أسن من أخيه محمد من الرابعة خ م ت س.⁽¹⁾

الوجه الثالث - أبو سلمة، عن عمر بن عبد العزيز، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن أبي سلمة: شيبان عن يحيى بن أبي كثير.

يحيى بن أبي كثير سبق ترجمته في حديث [20]، وهو ثقة ثبت، وعله إرساله أنه يروي عن أنس بن مالك والصحابة، وهو في المرتبة الثانية من المدلسين، ولا يضر تدليسه إن لم يصرح بالسماع.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - أبو سلمة؛ أنَّ عائشة أخبرته: أنَّ رسول الله ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجعة، ولم أجدها.

الوجه الثاني - أبو سلمة، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجعة، فقد رواها الثقات، وأخرجها الإمام البخاري في صحيحه.

⁽¹⁾ ابن حجر، تقريب التهذيب (ص624) 7989.

الوجه الثالث - أبو سلمة، عن عمر بن عبد العزيز، عن عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد أخرجها الإمام مسلم في صحيحه.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الروايتان الثانية والثالثة راجحتان، وإسنادهما صحيح ورجالهما ثقات، فقد أخرج البخاري سند الثانية في صحيحه، وأخرج مسلم سند الثالثة في صحيحه.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي حديث يحيى بن كثير على عقيل، وهذا صحيح محفوظ، رواه الإمام البخاري ومسلم بطريقتين عن يحيى بن كثير.

حديث [65]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ، وَخَالِدُ الْوَاسِطِي، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الشَّهْرُ هَكَذَا، وَهَكَذَا؛ تِسْعَ وَعِشْرِينَ، وَثَلَاثِينَ.

وَرَوَاهُ وَكِيعٌ، وَيَحْيَى الْقَطَّانُ، فَقَالَا: عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ... مُرْسَلًا؟

قَالَ أَبِي: الْمُتَّصِلُ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَشْبَهُهُ؛ لِأَنَّ الثَّقَاتِ قَدْ انْتَقَوْا عَلَيْهِ.

أولاً - الروايات المعلة:

الوجه الأول - إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

الوجه الثاني - إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ... مُرْسَلًا.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 131) 754.

ثانيًا - تخريج الروايات المعلقة:

الوجه الأول - إسماعيل بن أبي خالد، عن محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه؛ قال: قال رسول الله ﷺ.

أخرجه مسلم في صحيحه (2/ 764) 26 - (1086)، والنسائي في سننه (4/ 138) 2135، وفي السنن الكبرى (3/ 105) 2456، و(3/ 106) 2457، وابن ماجه في سننه (1/ 530) 1657، وأحمد في مسنده مخرجًا (3/ 152) 1594، وابن خزيمة في صحيحه (3/ 207) 1920، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (2/ 140) 823، والبزار في مسنده = البحر الزخار (4/ 11)، وأبو عوانة في مستخرجه (2/ 175) 2727، والشاشي في المسند (1/ 172) 115، والطحاوي في شرح معاني الآثار (3/ 122) 4763، من طريق محمد بن بشر به.

وأخرجه مسلم في صحيحه (2/ 764) 27 - (1086)، وأحمد في مسنده مخرجًا (3/ 153) 1595، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (2/ 131) 807، وأبو عوانة في مستخرجه (2/ 175) 2728، من طريق زائدة به.

وأخرجه النسائي في سننه (4/ 138) 2136، وأحمد في مسنده مخرجًا (3/ 153) 1596، من طريق ابن المبارك به.

وأخرجه البزار في مسنده = البحر الزخار (4/ 11)، من طريق مروان بن معاوية به.

الوجه الثاني - إسماعيل بن أبي خالد، عن محمد بن سعد: أن النبي ﷺ... مرسلاً.

أخرجه النسائي في سننه (4/ 138) 2136، وفي السنن الكبرى (3/ 106) 2457، من طريق يحيى بن سعيد به.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلقة:

الوجه الأول - إسماعيل بن أبي خالد، عن محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه؛ قال: قال رسول الله ﷺ.

يرويه عن إسماعيل: محمد بن بشر، وعبد الله بن المبارك، وزائدة بن قدامة.

محمد بن بشر العبدي، أبو عبد الله، الكوفي ثقة حافظ، من التاسعة، مات سنة ثلاث ومائتين ع⁽¹⁾.

عبد الله بن المبارك سبق ترجمته في حديث [15]، وهو ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير.

زائدة بن قدامة التقفي أبو الصلت الكوفي، ثقة ثبت صاحب سنة، من السابعة، مات سنة ستين وقيل بعدها ع⁽²⁾.

الوجه الثاني - إسماعيل بن أبي خالد، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ... مُرْسَلًا.

يروي عن إسماعيل: يحيى بن سعيد القطان.

يحيى بن سعيد بن حيان - بمهمله وتحتانية -، أبو حيان التيمي الكوفي، ثقة عابد، من السادسة، مات سنة خمس وأربعين ع⁽³⁾.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - إسماعيل بن أبي خالد، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

الرواية المتصلة من هذا الوجه راجحة، وهي الرواية المحفوظة، فقد اتفق عليها الثقات والأثبات، وقد أخرجتها كتب السنة وعلى رأسها صحيح الإمام مسلم، قال الدارقطني⁽⁴⁾: "وَالصَّوَابُ حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ، وَكَانَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ مَرَّةً يَصِلُهُ، وَمَرَّةً يُرْسَلُهُ".

الوجه الثاني - إسماعيل بن أبي خالد، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ... مُرْسَلًا.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة؛ لأن إسماعيل بن خالد نشط في الأولى فرواها متصلة، أشار الدارقطني أن إسماعيل بن خالد مرة يصله ومرة يرسله، قال الدارقطني⁽⁵⁾: "وَالصَّوَابُ حَدِيثُ

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص469) 5756.

(2) المرجع السابق، (ص213) 1982.

(3) المرجع نفسه، (ص590) 7555.

(4) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (4/359).

(5) المرجع السابق، (4/359).

مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، وَكَانَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ مَرَّةً يَصِلُهُ، وَمَرَّةً يُرْسَلُهُ، وَقَالَ يَحْيَى الْقَطَانُ⁽¹⁾: "كَانَ مَعِيَ فِي "الْأَطْرَافِ"، عَنْ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ: "الشَّهْرُ هَكَذَا، وَهَكَذَا =". فَسَأَلْتُ إِسْمَاعِيلَ عَنْهُ؟ فَأَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ عَنْ أَبِيهِ".

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الأولى، وإسنادها صحيح ورجالها ثقات، فقد أخرجها مسلم في صحيحه.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرواية التي اتفق على روايتها الثقات والأثبات عن إسماعيل، وهي الرواية المتصلة، وهي محفوظة والله أعلم.

(1) أبو زرعة، سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ومعه كتاب أسامي الضعفاء له - ط الفاروق (ص465) 1002.

باب مناسك الحج وآدابه

حديث [66]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثِ رواه أبو الطَّاهر بن السَّرح؛ قال: حدَّثنا أشعثُ بن شُعْبَةَ، عن حَنْشٍ، عن عبد الرحمن بنِ الأسود، عن أبيه، عن عائِشة؛ قالت: رأيتُ الطَّيِّبَ في مَفْرِقِ رسولِ الله ﷺ وهو مُحَرَّمٌ؟

فَقَالَ: حدَّثنا أَبُو نُعَيْمٍ؛ قَالَ: حدَّثنا حَنْشٌ، عن عبد الرحمن بنِ الأسود، عن عائِشة، عن النَّبِيِّ ﷺ؛ وَلَمْ يَقُلْ: عن أبيه.

قلتُ لأبي: أيُّهما أشبه؟

قال: أَبُو نُعَيْمٍ أثبت، وَلَا أبعُدُ أَنْ يكونَ قَالَ لَهُمْ مرَّةً: عن أبيه، عن عائِشة، عن النَّبِيِّ ﷺ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- عبد الرحمن بنِ الأسود، عن أبيه، عن عائِشة؛ عن النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- عبد الرحمن بنِ الأسود، عن عائِشة، عن النَّبِيِّ ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- عبد الرحمن بنِ الأسود، عن أبيه، عن عائِشة؛ عن النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه البخاري في صحيحه (164 / 7) 5923، والنسائي في سننه (140 / 5) 2701، والنسائي في السنن الكبرى (34 / 4) 3667، وأحمد في مسنده ط الرسالة (42 / 489) 25752، و(43 / 247) 26163، وإسحاق بن راهويه في مسنده (3 / 868) 1534، (3 / 1036) 1788، والطحاوي في شرح معاني الآثار (2 / 129) 3593، من طريق أبي إسحاق السبيعي به. وأخرجه مسلم في صحيحه (2 / 848) 43، وأبو عوانة في مستخرجه (2 / 420) 3675، والطحاوي في شرح معاني الآثار (2 / 129) 3592، من طريق مالك بن مغول به.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3 / 184) 789.

وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (3/ 23) 1497، من طريق أنس بن مالك الكوفي به.

وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه (2/ 420) 3675، من طريق أبي بكر النهشلي به.
وأخرجه أبو محمد الفاكهي في الفوائد (ص: 261) 94، من طريق حنش بن الحارث به.
الوجه الثاني - عبد الرحمن بن الأسود، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
لم أجده، تفرد به أبو حاتم الرازي.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - عبد الرحمن بن الأسود، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ؛ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
يرويه عن عبد الرحمن: أبو إسحاق السبيعي، ومالك بن مغول، وأبو بكر النهشلي، وحنش بن الحارث.

عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال علي، ويقال ابن أبي شعيرة الهمداني، أبو إسحاق السبيعي -بفتح المهملة وكسر الموحدة-، ثقة أكثر عابد من الثالثة، اختلط بأخرة، مات سنة تسع وعشرين ومائة وقيل قبل ذلك ع⁽¹⁾.

مالك بن مغول بكسر أوله وسكون المعجمة وفتح الواو، الكوفي أبو عبد الله ثقة ثبت، من [كبار] السابعة، مات سنة تسع وخمسين على الصحيح ع⁽²⁾.

حنش -بفتح أوله والنون الخفيفة بعدها معجمة-، ابن الحارث بن لقيط النخعي الكوفي، لا بأس به، من السادسة بخ⁽³⁾.

أبو بكر النهشلي الكوفي قيل اسمه عبد الله بن قطاف أو ابن أبي قطاف وقيل وهب وقيل معاوية، صدوق رمي بالإرجاء، من السابعة، مات سنة ست وستين م ت س ق⁽⁴⁾.

الوجه الثاني - عبد الرحمن بن الأسود، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص423) 5065.

(2) المرجع السابق، (ص518) 6451.

(3) المرجع نفسه، (ص183) 1575.

(4) المرجع نفسه، (ص625) 8001.

لم أجده.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - عبد الرحمن بن الأسود، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ؛ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجعة، فقد رواها الثقات عن عبد الرحمن بن الأسود، وأخرجتها كتب السنة وعلى رأسها صحيح الإمام البخاري.

الوجه الثاني - عبد الرحمن بن الأسود، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجعة، لم أجدها وتفرّد بها أبو حاتم الرازي.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الأولى، وإسنادها صحيح ورجالها ثقات، فقد أخرجها الإمام البخاري في صحيحه.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

الرواية التي تفرّد بها "أبو حاتم" ولم أجدها، قارن راويها وهو "أبو نعيم"، مع صاحب الرواية الأولى وهو "حنش"؛ فقال إن أبا نعيم أثبت، هذا جيد ولكن تابع "حنش" في روايته الثقات والأثبات فتبين أن الأولى هي الراجعة، حتى إن أبا حاتم تحير في الترجيح؛ فقال مرة يرويها "عن عبد الرحمن عن عائشة"، ومرة "عن عبد الرحمن عن أبيه عن عائشة". والله أعلم.

حديث [67]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الحميد المَعْنِي، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَشَى عَنْ زَمِيلٍ⁽²⁾ لَهُ؟

قَالَ أَبِي: وَقَدْ رَوَى دَاوُدُ بْنُ عَمْرٍو الضَّبِّي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ مِثْلَ رَوَايَتِهِ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 193) 793.

(2) الزميل: الغديل الذي حملته مع حمله على البعير. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (2/ 313).

قَالَ أَبِي: هَذَا خَطَأٌ عِنْدِي؛ لِأَن سَعِيدَ بْنَ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ الْحَسَنِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ... وَهُوَ أَشْبَهُهُ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

الوجه الثاني- سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ الْحَسَنِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

أخرجه النسائي في السنن الكبرى (7/ 255) 7957، و(9/ 267) 10491، والبيهقي في شعب الإيمان (4/ 31) 2144، وفي السنن الصغير (1/ 336) 953، وابن حبان في صحيحه - مخرجا (3/ 51) 774، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (1/ 747) 2056، من طريق عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْمُغْنِيِّ بِهِ.

وأخرجه البزار في مسنده = البحر الزخار (13/ 323) 6930، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 375)، من طريق مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَسَدِيِّ بِهِ.

الوجه الثاني- سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ الْحَسَنِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

لم أجدها، تفرد بها أبو حاتم.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

يرويه عن سليمان: عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْمُغْنِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْأَسَدِيُّ.

علي بن عبد الحميد بن مصعب المعني بفتح اليم وسكون المهملة وكسر النون بعدها ياء النسب، كوفي ثقة، وكان ضريراً، من العاشرة، مات سنة اثنتين وعشرين خت ت س⁽¹⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص403) 4764.

محمد بن الحسن بن الزبير الأسدي الكوفي، لقبه التَّلّ -بفتح المثناة وتشديد اللام-، صدوق فيه لين، من التاسعة، مات سنة مائتين خ س ق⁽¹⁾.

الوجه الثاني - سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنِ الْحَسَنِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. لم أجدها، تفرد بها أبو حاتم.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد ذكر العلماء أنه لا يرويه عن سليمان من هذا الوجه إلا محمد بن الحسن، قال البزار⁽²⁾: "وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْأَسَدِيُّ، يُقَالُ لَهُ: التَّلُّ كُوفِيٌّ ثَقَّةٌ"، وقال ابن عدي⁽³⁾: "وَهَذَا لَا أَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ غَيْرُ مُحَمَّدَ بْنِ الْحَسَنِ"، قلت: ولكن تابعه فيه علي بن عبد الحميد، وهو ثقة.

الوجه الثاني - سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنِ الْحَسَنِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد تفرد بها أبو حاتم الرازي، ولم أجدها.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الأولى، وإسنادها صحيح ورجالها ثقات.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

لا أدري لماذا رجح أبو حاتم رواية الحسن ولم يرجح رواية أنس، فلم أجد قرائن تدعم ذلك الترجيح، وخالفت أبا حاتم في ترجيح الثانية.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص474) 5816.

(2) البزار، مسند البزار = البحر الزخار (13/ 323) 6930.

(3) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 375).

حديث [68]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه أبو بكر بن عيَّاش، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ أنه قال لضباعة: اشترطي.
قال أبو محمد: ورواه الثوري، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن ضباعة، عن النبي ﷺ؟
فقال أبي: إن عامة الناس يقولون: هشام، عن أبيه: أن النبي ﷺ قال لضباعة
قال أبي: أشبه عندي مرسلاً؛ هشام، عن أبيه: أن النبي ﷺ

أولاً- الروايات المعللة:

الوجه الأول- هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة.

الوجه الثاني- هشام بن عروة، عن أبيه.

ثانياً- تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول- هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة.

أخرجه البخاري في صحيحه (7 / 7) 5089، ومسلم في صحيحه (2 / 867) 154 - (1207)، وأحمد في مسنده مخرجا (42 / 440) 25659، وابن خزيمة في صحيحه (4 / 164) 2602، والبيهقي في السنن الكبرى (5 / 361) 10103، و(5 / 362) 10104+10105، وفي السنن الصغير (2 / 209) 1767، من طريق حماد بن أسامة به.

وأخرجه النسائي في سننه (5 / 168) 2768، وأحمد في مسنده مخرجا (42 / 187) 25308، وإسحاق بن راهويه في مسنده (2 / 175) 677، والبيهقي في السنن الكبرى (5 / 361) 10103، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (15 / 146) 5907، من طريق معمر به.

وأخرجه الدارقطني في سننه (3 / 220) 2429، وابن خزيمة في صحيحه (4 / 164) 2602، والطبراني في المعجم الكبير (24 / 334) 834، والبيهقي في السنن الكبرى (5 / 361) 10103، من طريق سفيان بن عيينة به.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3 / 206) 803.

وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (15/ 146) 5907، من طريق عبد الله بن نمير به.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (24/ 335) 835، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (6/ 3385) 7739، من طريق عمر بن علي به.

الوجه الثاني - هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

ذكره أبو نعيم في معرفة الصحابة (6/ 3385) 7739، من طريق سفيان الثوري به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عن عائشة.

يرويه عن هشام: حماد بن سلمة، ومعمر، وسفيان بن عيينة.

حماد بن سلمة: سبق ترجمته في الحديث [2] وهو: هو ثقة تغير بأخرة.

معمر بن راشد: سبق ترجمته في الحديث [19]، وهو ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة، قلت: ولكن تابعه هنا الثقات فانثقت هذه العلة.

سفيان بن عيينة سبق ترجمته في حديث [37]، وهو ثقة حافظ تغير بأخرة، وتدليسه لا يضر لأنه من "الثانية"⁽¹⁾، وتدليسه عن الثقات.

الوجه الثاني - هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

يرويه عن هشام: سفيان الثوري.

سفيان الثوري سبق ترجمته في حديث [23]، وهو ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عن عائشة.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الثقات الأتبات عن هشام بن عروة، وأخرجتها كتب السنة وعلى رأسها صحيح الإمام البخاري وصحيح الإمام مسلم.

(1) ابن حجر، طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص32) (52).

الوجه الثاني - هشام بن عروة، عن أبيه.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة؛ لأن أبا نعيم ذكرها تعريضاً بعد ذكر الرواية الأولى، ولم أجد أحداً قد ذكرها مرسله، وإنما ذكرت متصلة مثل الرواية الأولى، ولكن التي يرسلونها رواية الزهري عن هشام عن أبيه، وليست هذه موضوع دراستنا.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الأولى راجحة، وإسنادها صحيح، ورجالها ثقات، فقد أخرجها الإمامان البخاري ومسلم في صحيحيهما.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية هشام عن أبيه المرسله، قياساً على ترجيح العلماء لرواية الزهري؛ ولكنني لم أجد قرائن تدعم هذا الترجيح، وبالعكس وجدت قرائن تدعم ترجيح الرواية الموصولة الأولى. والله أعلم.

حديث [69]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه أبو عامر العقدي، عن حماد بن سلمة، عن منصور بن شيبه، عن أمه، عن عائشة؛ قالت: كان لا يوضع حجر على حجر بمنى؛ إلا أن يتخذ الرجل كنيهاً⁽²⁾؟

قال أبي: حدثنا أبو سلمة؛ قال: حدثنا حماد، عن منصور بن شيبه، عن أمه؛ قالت: كان ... قولها، بلا عائشة.

قال أبي: هذا الحديث - عن منصور، عن أمه - أشبه عندي، ومتن الكلام مشهور عن عائشة.

أولاً - الروايات المعلة:

الوجه الأول - منصور بن شيبه، عن أمه، عن عائشة ؓ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 215) 808.

(2) الكنف: الستر. الخطابي، غريب الحديث (2/ 576).

الوجه الثاني - مَنْصُورُ بْنُ شَيْبَةَ، عَنْ أُمِّهِ.

ثانيًا - تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول - مَنْصُورُ بْنُ شَيْبَةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

لم أجده، تفرد به أبو حاتم الرازي.

الوجه الثاني - مَنْصُورُ بْنُ شَيْبَةَ، عَنْ أُمِّهِ.

لم أجده، تفرد به أبو حاتم الرازي.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - مَنْصُورُ بْنُ شَيْبَةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

تفرد به أبو حاتم الرازي، وذكر من يرويه عن منصور: أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ.

عبد الملك بن عمرو القيسي أبو عامر العقدي بفتح المهملة والقاف، ثقة من التاسعة، مات سنة أربع أو خمس ومائتين ع⁽¹⁾

حماد بن سلمة: سبق ترجمته في الحديث [2] وهو: هو ثقة تغير بأخرة.

الوجه الثاني - مَنْصُورُ بْنُ شَيْبَةَ، عَنْ أُمِّهِ.

تفرد به أبو حاتم الرازي، وذكر من يرويه عن منصور: أَبُو سَلَمَةَ عَنْ حَمَّادٍ.

موسى بن إسماعيل المنقري بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف، أبو سلمة التَّبُودَكِيُّ بفتح المثناة وضم الموحدة وسكون الواو وفتح المعجمة، مشهور بكنيته وباسمه ثقة ثبت، من صغار التاسعة، ولا التفات إلى قول ابن خراش تكلم الناس فيه، مات سنة ثلاث وعشرين ع⁽²⁾.

حماد بن سلمة: سبق ترجمته في الحديث [2] وهو: هو ثقة تغير بأخرة.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص364) 4199.

(2) المرجع السابق، (ص549) 6943.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - مَنْصُورُ بْنُ شَيْبَةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة فلم أجد لها تخريجاً؛ ولكن للعلم متن الحديث مشهور عن عائشة⁽¹⁾.

الوجه الثاني - مَنْصُورُ بْنُ شَيْبَةَ، عَنْ أُمِّهِ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة فلم أجد لها تخريجاً، وربما رجح أبو حاتم هذا الوجه ظناً منه أن أم منصور لم تسمعه من عائشة إنما هو من لفظها. والله أعلم.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

لا توجد رواية راجحة.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم السند الذي فيه "منصور عن أمه" فقط، وليس "عن أمه عن عائشة"، ولربما من رواه عن عائشة استسهل ذلك؛ لأن المتن مشهور عن عائشة، ولم أجد له تخريجاً.

حديث [70]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ صَالِحُ بْنُ أَبِي الْأَخْضَرِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِنَّمَا سُمِّيَ: النَّبِيُّ الْعَتِيقُ؛ لِأَنَّهُ أَعْتَقَ مِنَ الْجَبَابِرَةِ؟

قَالَ أَبِي: هَذَا خَطَأٌ؛ رَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، مَوْقُوفًا.

وَرَوَاهُ اللَّيْثُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدٍ بْنِ مُسَافِرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ أَبِي: حَدِيثُ مَعْمَرٍ عِنْدِي أَشْبَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرْفُوعًا.

(1) انظر، عبد الرزاق الصنعاني، المصنف (5/ 148) 9215.

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 216) 810.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- الزُّهري، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- الزُّهري، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، مَوْقُوفًا.

الوجه الثالث- الزُّهري، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- الزُّهري، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

لم أجده.

الوجه الثاني- الزُّهري، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، مَوْقُوفًا.

أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (2/ 405) 1925، من طريق مَعْمَر به.

الوجه الثالث- الزُّهري، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه الترمذي في سننه ت شاكر (5/ 324) 3170، والبزار في مسنده = البحر الزخار (6/ 172) 2215، والبيهقي في شعب الإيمان (5/ 463) 3721، وفي دلائل النبوة مخرجًا (1/ 125)، وابن الأعرابي في المعجم (3/ 1042) 2243، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (2/ 421) 3465، من طريق الليث، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدٍ بْنِ مُسَافِرٍ به.

ثالثًا- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- الزُّهري، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

لم أجده.

الوجه الثاني- الزُّهري، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، مَوْقُوفًا.

يرويه عن الزهري: معمر بن راشد.

معمر بن راشد: سبق ترجمته في الحديث [19]، وهو ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش [وعاصم بن أبي النجود] وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة.

الوجه الثالث- الزُّهري، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن الزهري: عبد الرحمن بن خالد بن المسافر.

عبد الرحمن بن خالد بن مسافر الفهمي أمير مصر صدوق، من السابعة، مات سنة سبع وعشرين خ م مدت س⁽¹⁾.

رابعاً- الرواية الراجعة:

الوجه الأول- الزهري، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، لم أجد لها تخريجاً، وتفرّد بها أبو حاتم الرازي.

الوجه الثاني- الزهري، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، مَوْقُوفًا.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها معمر بن راشد وهو ثقة ثبت في الزهري، قال يحيى بن معين⁽²⁾: "معمر ويونس عالمان بالزهري، ومعمر أثبت في الزهري من ابن عيينة".

الوجه الثالث- الزهري، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد خالف عبد الرحمن بن خالد من هو أوثق منه في هذه الرواية وهو معمر وقد وصلها، والموقوفة أصح والله أعلم. قال الترمذي⁽³⁾: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا"، وقال البزار⁽⁴⁾: "وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، إِلَّا عَنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَنْهُ، وَلَا نَعْلَمُ لَهُ طَرِيقًا، عَنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ إِلَّا هَذَا الطَّرِيقَ".

خامساً- الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة -الثانية وهي موقوفة، وإسنادها صحيح ورجالها ثقات.

سادساً- مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية الموقوفة لأنها لم تأت موصولة إلا من طريق ابن الزبير تفرد بوصلها، ولعل الذي وصلها أن يكون الزهري؛ لأن الرواية التي رواها معمر وهو ثبت موقوفة.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص339) 3849.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (8/257).

(3) الترمذي، سنن الترمذي ت شاكر (5/324) 3170.

(4) البزار، مسند البزار = البحر الزخار (6/172) 2215.

حديث [71]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بشر بن بكر، عن الأوزاعي، عن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن أبيه؛ قال: قال عليٌّ لِعُمَرَ: لِمَ نَهَيْتَ عَنْ مُتْعَةِ الْحَجِّ؟ فَقَالَ عُمَرُ: أَحْبَبْتُ أَنْ يَكْثُرَ زُورُ هَذَا النَّيْتِ. فَقَالَ عَلِيٌّ: مَنْ أَفْرَدَ الْحَجَّ، فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْحَجِّ، فَقَدْ أَخَذَ بَكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ؟

قَالَ أَبِي: رَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ؛ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ
قَالَ أَبِي: لَمْ يَذْكُرْ: عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ.

قَالَ أَبِي: تَذَلُّ رَوَايَةُ الْوَلِيدِ عَلَى أَنَّ الصَّحِيحَ كَمَا رَوَاهُ؛ بَلَا عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ؛ لِأَنَّ الْوَلِيدَ رَفَاعٌ.
قُلْتُ: فَإِذَا لَمْ يُوصَلْهُ الْوَلِيدُ، فَهُوَ مُرْسَلٌ أَشْبَهُ؛ بَلَا عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ؟
قَالَ: نَعَمْ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- الأوزاعي، عن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن أبيه؛ قال: قال عليٌّ.
الوجه الثاني- الأوزاعي، عن عبد الله بن عبيد؛ قال: قال عليٌّ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- الأوزاعي، عن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن أبيه؛ قال: قال عليٌّ.
أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (30 / 5) 8877، من طريق بشر بن بكر به.
الوجه الثاني- الأوزاعي، عن عبد الله بن عبيد؛ قال: قال عليٌّ.
لم أجده.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- الأوزاعي، عن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن أبيه؛ قال: قال عليٌّ.
يرويه عن الأوزاعي: بشر بن بكر.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3 / 232) 824.

بشر بن بكر التنيسي أبو عبد الله البجلي دمشقي الأصل ثقة يغرب من التاسعة، مات سنة خمس ومائتين وقيل سنة مائتين خ د س ق⁽¹⁾.

الوجه الثاني - الأوزاعي، عن عبد الله بن عبيد؛ قال: قال عليّ.

لم أجده، وقال أبو حاتم: رواه الوليد بن مسلم.

الوليد بن مسلم: سبق ترجمته في الحديث [11]، ثقة يدلّس من المرتبة الرابعة، ويسوي أحاديث عن شيخه الأوزاعي فيسقط الضعفاء.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - الأوزاعي، عن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن أبيه؛ قال: قال عليّ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، قال النووي في المجموع: "رَوَى النَّبِيُّ بِإِسْنَادِهِ الصَّحِيح عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ (قَالَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُتِ عَنْ الْمُتْعَةِ قَالَ لَا وَلَكِنِّي أَرَدْتُ كَثْرَةَ زِيَارَةِ الْبَيْتِ فَقَالَ عَلِيٌّ مَنْ أَفْرَدَ الْحَجَّ فَحَسَنَ وَمَنْ تَمَتَّعَ فَقَدْ أَخَذَ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ)".

الوجه الثاني - الأوزاعي، عن عبد الله بن عبيد؛ قال: قال عليّ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فلم أجد لها تخريجاً وتفرد أبو حاتم بها، ولم يصرح الوليد بن مسلم فيها بالسماع، وهو من الرابعة في المدلسين، ولم أجد قرائن تساعدني على ترجيحها كما رجحها أبو حاتم، فخالفته في ذلك.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الأولى، وإسنادها ضعيف؛ لأن فيه محمد بن عبد الله بن الحكم⁽²⁾، لم أجد فيه جرماً ولا تعديلاً، فهو مجهول الحال، ولم يتابع.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص122) 677.

(2) محمد بن عبد الله بن الحكم الرقي، روى القراءة عن الحسين بن محمد المروزي، روى القراءة عنه ابنه الحسين شيخ الرهاوي، وهما مجهولان لا يعرفان إلا من الرهاوي. ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء (2/ 178) 3154.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي حديث الوليد لأنه أسقط والد عبد الله من الرواية، وهذا غير معهود على الوليد بن مسلم؛ لأنه يرفع الأسانيد، لأجل ذلك رجحه أبو حاتم، ولكن لم أجد له تخريجًا، ولم يصرح الوليد أيضًا فيه بالسماع، وطبع الوليد أنه يسوي الأحاديث عن شيخه الأوزاعي.

حديث [72]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي وأبا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ صَدَقَةُ بْنُ يَزِيدَ الْخُرَاسَانِي نَزِيلُ الرَّمْلَةِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِنَّ مَنْ أَصْحَحْتُهُ، وَأَوْسَعْتُ لَهُ؛ لَمْ يَزُرْنِي فِي كُلِّ حَمْسَةِ أَعْوَامٍ - لَمَحْرُومٌ؟ قَالَا: هَذَا عِنْدَنَا مُنْكَرٌ مِنْ حَدِيثِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَهُوَ مِنْ حَدِيثِ الْعَلَاءِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَشْبَهُ.

قَالَ أَبِي: وَالنَّاسُ يَضْطَرِبُونَ فِي حَدِيثِ الْعَلَاءِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: فَأَمَّا خَلْفُ بْنُ خَلِيفَةَ فَقَالَ: عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ فَقَالَ: عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفًا.
وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ فَقَالَ: عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
قُلْتُ لِأَبِي: فَأَيُّهُمَا الصَّحِيحُ مِنْهُمَا؟
قَالَ: هُوَ مُضْطَرِبٌ، فَأَعَدْتُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَزِدْنِي عَلَى قَوْلِهِ: هُوَ مُضْطَرِبٌ.
ثُمَّ قَالَ: الْعَلَاءُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ خَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، مَوْقُوفًا مُرْسَلًا أَشْبَهُ.
قُلْتُ لِأَبِي: لَمْ يَسْمَعْ يُونُسُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ؟
قَالَ: لَا.

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: قَالَ بَعْضُهُمْ: الْعَلَاءُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ خَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، مَوْقُوفًا.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 282) 869.

قَالَ: وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: وَالصَّحِيحُ: عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

أولاً- الروايات المعلّة:

- الوجه الأول- العلاء بن عبد الرحمن، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
- الوجه الثاني- العلاء بن المسيّب، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
- الوجه الثالث- العلاء بن المسيّب، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفًا.
- الوجه الرابع- العلاء بن المسيّب، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
- الوجه الخامس- العلاء بن المسيّب، عَنْ يُونُسَ بْنِ خَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، مَوْقُوفًا مُرْسَلًا أَشْبَهُ.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلّة:

- الوجه الأول- العلاء بن عبد الرحمن، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
- أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (1/ 436) 953، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 123)، من طريق صدقة بن يزيد به.
- الوجه الثاني- العلاء بن المسيّب، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
- أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (5/ 13) 8826، موقوفًا، والطبراني في المعجم الأوسط (1/ 155) 486، والبيهقي في شعب الإيمان (6/ 34) 3838، من طريق سفيان الثوري به.
- وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده (2/ 304) 1031، وابن حبان في صحيحه - مخرجًا (9/ 16) 3703، والبيهقي في السنن الكبرى (5/ 431) 10392، وفي شعب الإيمان (6/ 34) 3838، وابن حجر في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (6/ 288) 1139، من طريق خلف بن خليفة به.

الوجه الثالث- العلاء بن المسيّب، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفًا.

لم أجده.

الوجه الرابع- العلاء بن المسيّب، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

لم أجده.

الوجه الخامس - العلاء بن المسيّب، عَنْ يُونُسَ بْنِ خَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، مَوْقُوفًا مُرْسَلًا
أشبه.

أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (33 / 6) 3837، من طريق محمد بن فضيل به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - العلاء بن عبد الرحمن، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن العلاء: صدّقه بن يزيد.

صدقة بن يزيد خراساني الأصل، صار إلى الشام وسكن الرملة⁽¹⁾.

قال أحمد بن حنبل⁽²⁾: حديثه ضعيف، وقال ابن حبان⁽³⁾: كَانَ مِمَّنْ يَحْدُثُ عَنِ الثِّقَاتِ
بِالْأَشْيَاءِ الْمَعْضَلَاتِ عَلَى قَلَّةٍ رَوَايَتِهِ، لَا يَجُوزُ الْإِسْتِغَالُ بِحَدِيثِهِ عِنْدَ الْإِحْتِجَاجِ بِهِ، وَقَالَ
البخاري⁽⁴⁾: حديثه ضعيف، منكر، وقال أبو حاتم⁽⁵⁾: صالح، وأبو زرعة الدمشقي⁽⁶⁾: شيخ ثقة،
وقال أبو داود⁽⁷⁾: كَانَ أَحْمَدُ يُضَعِّفُهُ، وَكَانَ يَخْيَى يَقُولُ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَقَالَ النسائي⁽⁸⁾: ضَعِيفٌ،
وقال ابن شاهين⁽⁹⁾: صالح الحديث.

قلت: ضعيف.

الوجه الثاني - العلاء بن المسيّب، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِي، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن العلاء: سفيان الثوري، وخلف بن خليفة.

سفيان الثوري سبق ترجمته في حديث [23]، وهو ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (431 / 4) 1893.

(2) المرجع السابق، (431 / 4).

(3) ابن حبان، المجروحين (1 / 374).

(4) البخاري، التاريخ الكبير بحواشي المطبوع (4 / 295).

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (431 / 4).

(6) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (5 / 122).

(7) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني - ط الفاروق (ص 244) 1624.

(8) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 58) 308.

(9) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات (ص 118) 578.

خلف بن خليفة بن صاعد الأشجعي مولا هم، أبو أحمد الكوفي، نزل واسط ثم بغداد، صدوق، اختلط في الآخر وادعى أنه رأى عمرو بن حريث الصحابي فأنكر عليه ذلك ابن عيينة وأحمد من الثامنة، مات سنة إحدى وثمانين على الصحيح بخ م⁽¹⁾ (لا داعي لدراسته لمتابعة الثقة له وهو الثوري).

الوجه الثالث - العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي هريرة، موقوفاً.

لم أجده.

الوجه الرابع - العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

لم أجده.

الوجه الخامس - العلاء بن المسيب، عن يونس بن خباب، عن أبي سعيد، موقوفاً مرسلاً أشبه.

يرويه عن العلاء: محمد بن فضيل.

محمد بن فضيل سبق ترجمته في حديث [38]، وهو صدوق.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، ولعل صدقة أخطأ عند روايتها، فبدل أن يقول عن العلاء بن المسيب، قال عن العلاء بن عبد الرحمن، وخالف صدقة من هو أوثق منه، قال البخاري⁽²⁾: "حديثه ضعيف، وقال الوليد نا صدقة نا العلاء عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ - في الحج، منكر"، وقال ابن عدي: "وهذا، عن العلاء منكر كما قاله البخاري، ولا أعلم يرويه، عن العلاء غير صدقة، وإنما يروي هذا خلف بن خليفة، وهو مشهور وروي عن الثوري أيضاً، عن العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ، فلعل صدقة هذا سمع بذكر العلاء، فظن أنه العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، وكان هذا الطريق أسهل عليه، وإنما هو العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي سعيد"⁽³⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص194) 1731.

(2) البخاري، التاريخ الكبير بحواشي المطبوع (4/ 295).

(3) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 123).

الوجه الثاني - العلاء بن المسيّب، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، وقد اختلف على وقفها ورفعها، قَالَ أَبُو زُرْعَةَ⁽¹⁾: "وَالصَّحِيحُ: عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيَرْجَحُ أَبُو حَاتِمٍ الْمَوْقُوفَةَ مَرَّةً وَمَرَّةً الْمَرْفُوعَةَ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِي⁽²⁾: هَذَا خَطَأٌ؛ إِنَّمَا هُوَ: الْعَلَاءُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ حَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، مُرْسَلٌ مَرْفُوعٌ"، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ⁽³⁾: "إِنَّمَا هُوَ: كَمَا رَوَاهُ خَلْفُ بْنُ خَلِيفَةَ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقِفُهُ، وَلِلْعَلَمِ أَغْلَبَ مِنْ رَوَى عَنْ "خَلْفٍ" قَالَ "حَدِيثٌ يَرْفَعُهُ" وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هُنَاكَ شَكًّا فِي رَفْعِهِ وَيَبْدُو أَنَّهُ مَوْقُوفٌ أَصَحُّ، وَقَالَ الطَّبْرَانِيُّ⁽⁴⁾: "لَمْ يَرْفَعْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سُفْيَانَ إِلَّا عَبْدُ الرَّزَّاقِ"، فَهَنَّاكَ اخْتِلَافٌ كَبِيرٌ عَلَى وَقْفِهِ وَرَفْعِهِ: قَالَ الْبَيْهَقِيُّ⁽⁵⁾: "وَرَوَاهُ غَيْرُهُ عَنْ خَلْفٍ، فَقَالَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقِيلَ: عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ حَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَقِيلَ عَنْهُ مَوْقُوفًا، وَقِيلَ: مُرْسَلًا وَرَوَى مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ"، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ⁽⁶⁾: "يُرْوَاهُ الْعَلَاءُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛

فَرَوَاهُ خَلْفُ بْنُ خَلِيفَةَ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ. وَكَذَلِكَ رَوَى عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ. وَغَيْرُهُ يَرْوِيهِ عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْمُسَيَّبِ مِنْ قَوْلِهِ. وَرَوَاهُ ابْنُ فَضِيلٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ حَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.

وَقَالَ الْأَخْنَسِيُّ: عَنِ ابْنِ فَضِيلٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ حَبَّابٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَلَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ".

الوجه الثالث - العلاء بن المسيّب، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفًا.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، ولم أجد لها تخريجًا.

الوجه الرابع - العلاء بن المسيّب، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، ولم أجد لها تخريجًا.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 283).

(2) المرجع السابق، (3/ 184).

(3) المرجع نفسه، (3/ 264).

(4) الطبراني، المعجم الأوسط (1/ 155) 486.

(5) البيهقي، السنن الكبرى (5/ 431) 10392.

(6) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (11/ 310) 2303.

الوجه الخامس - العلاء بن المسيب، عن يونس بن خباب، عن أبي سعيد، موقوفاً مُرسلاً.
الرواية المرسلة من هذا الوجه راجحة أيضاً، بناءً على ما تقدم.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الروایتان الراجحتان - الثانية والخامسة، إسناده الثانية صحيح ورجاله ثقات، وإسناده الخامسة ضعيف لأن فيه رواية مجهولين، وفيه أيضاً يونس بن خباب وهو صدوق يخطئ، ولم يتابع على رفعه⁽¹⁾.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية المرسلة وهذا صحيح، ولكن القرائن التي ساعدتني في الترجيح هي للوجه الثاني، أكثر من الخامس. والله أعلم.

حديث [73]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألت أبي عن حديث رواه ابن الهادي، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن عيسى بن طلحة، عن عُمير بن سلمة الضمري؛ قال: بينا نحن نسير مع رسول الله ﷺ، وهو حُرْمٌ، إذا جمارٌ وخشٍ معفورٌ، فقال رسول الله ﷺ: دَعُوهُ! فَيُوشِكُ صَاحِبُهُ أَنْ يَأْتِيَهُ، فجاء رجلٌ من بهز - هو الذي عَقَرَ الحِمَارَ - فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ، شَأْنُكُمْ بِهِذَا الحِمَارِ، فأمر رسول الله ﷺ أبا بكرٍ فقسَمَهُ بَيْنَ النَّاسِ، ثُمَّ سَرْنَا حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْأَثَاثَةِ⁽³⁾، إِذَا ظَنَبِي حَاقِفٌ فِي ظِلِّ شَجَرَةٍ، فِيهِ سَهْمٌ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنْسَانًا، فَقَالَ: لَا يُهَيِّجُهُ أَحَدٌ، فَتَفْذَ النَّاسُ وَتَرْكُوهُ؟

فسمعتُ أبي يَقُولُ: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ الْبَهْزِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ أَبِي: وَرَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ، وَقَصَّرَ بِهِ، وَلَمْ يُجَوِّدْهُ.

⁽¹⁾ يونس بن خباب بمعجمة وموحدتين، الأسدي مولا هم الكوفي، صدوق يخطئ ورمي بالرفض، من السادسة بخ

4. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 613) 7903.

⁽²⁾ ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 313) 898.

⁽³⁾ الأثاثية: بضم الهمزة وبعدها ثاء مُثَلَّثَةٌ وبعْدَ الألف ياء بِأَثْنَتَيْنِ من أسفل موضع بطريق الجحفة بينها وبين المدينة ستة وسبعون ميلاً، ورواه بعض الشيوخ بكسر الهمزة، وقال بعضهم الإثاثة بالمُثَلَّثَةِ فيهما، وبعضهم بالنون في الآخرة والمشهور والصواب الأول لا غير. عياض، مشارق الأنوار على صحاح الآثار (1/ 57).

قلتُ لأبي: أيُّهما أشبه؟

قال: حديثُ ابنِ الهادي أشبه؛ لأنَّ في حديثِ ابنِ الهادي ذكرُ البهزي، والحديثُ عن عُمر بنِ
وكانَ المُجَنِّي على الحمار: البهزي.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- محمدُ بنُ إبراهيم بنِ الحارثِ التيمي، عن عيسى بنِ طلحة، عن عُمر بنِ
سلمة الضمري، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني- محمدُ بنُ إبراهيم، عن عيسى بنِ طلحة، عن عُمر بنِ سلمة، عن البهزي،
عن النبي ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- محمدُ بنُ إبراهيم بنِ الحارثِ التيمي، عن عيسى بنِ طلحة، عن عُمر بنِ
سلمة الضمري، عن النبي ﷺ.

أخرجه النسائي في سننه (7/ 205) 4344، وفي السنن الكبرى (4/ 487) 4837، وابن
حبان في صحيحه - مخرجا (11/ 513) 5112، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (4/ 2088)
5254، وابن قانع في معجم الصحابة (2/ 227)، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (2/
216) 972، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (3/ 723) 6618، والطحاوي في شرح
معاني الآثار (2/ 172) 3808، من طريق يزيد بن عبد الله بن الهادي به.

وأخرجه أحمد في مسنده مخرجا (24/ 186) 15450، والبيهقي في السنن الكبرى (9/
408) 18915، من طريق يحيى بن سعيد به.

الوجه الثاني- محمدُ بنُ إبراهيم، عن عيسى بنِ طلحة، عن عُمر بنِ سلمة، عن البهزي،
عن النبي ﷺ.

أخرجه النسائي في سننه (5/ 182) 2818، وفي السنن الكبرى (4/ 78) 3786، ومالك
في موطئه ت عبد الباقي (1/ 351) 79، وابن حبان في صحيحه - مخرجا (11/ 511)
5111، وعبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (4/ 431) 8339، والبيهقي في السنن الكبرى (6/
283) 11958، و(9/ 408) 18916، و(9/ 540) 19405، وأبو نعيم في معرفة الصحابة
(3/ 1199) 3028، و(4/ 2089)، وابن قانع في معجم الصحابة (1/ 231)، وابن أبي عاصم

في الآحاد والمثاني (3/ 67) 1382، والطحاوي في معرفة السنن والآثار (7/ 432) 10593،
من طريق يحيى بن سعيد به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِي، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ
سَلَمَةَ الضَّمْرِيِّ، عن النبي ﷺ.

يرويه عن محمد: يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ، ويحيى بن سعيد.

يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي، أبو عبد الله المدني ثقة مكثر، من الخامسة،
مات سنة تسع وثلاثين ع⁽¹⁾.

يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني، أبو سعيد القاضي ثقة ثبت، من الخامسة،
مات سنة أربع وأربعين أو بعدها ع⁽²⁾.

الوجه الثاني - مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ الْبَهْزِيِّ،
عن النبي ﷺ.

يرويه عن محمد: يحيى بن سعيد.

يحيى بن سعيد الأنصاري سبق ترجمته في حديث [73]، وهو ثقة ثبت.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِي، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ
سَلَمَةَ الضَّمْرِيِّ، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة؛ لأن البهزي هو المجني على الحمار، وقد اتفق عليه نفسان
"ابن الهاد، ويحيى بن سعيد"، ورجحها الدارقطني فقال⁽³⁾: "وَالصَّوَابُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: عُمَيْرُ بْنُ
سَلَمَةَ".

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 602) 7737.

(2) المرجع السابق، (ص 591) 7559.

(3) الدارقطني: علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (4/ 209) 515.

الوجه الثاني - مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ الْبَهْزِيِّ،
عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، خالفت رواية الثقات، ولم يروِ البهزيُّ القصة؛ بل كان
البهزي هو من عقر الحمار.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الأولى، وإسنادها صحيح ورجالها ثقات.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الحديث الذي ذكر عن عمير والذي اتفق فيه نفسان، وهذا صحيح لأن
البهزي لم يحدثهم عن النبي ﷺ؛ بل القصة عن النبي ﷺ ذكر فيها أن الرجل الذي عقر الحمار
هو البهزي.

حديث [74]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسمعتُ أبي وذكرَ حديثاً رواه رجاءُ بنُ صبيحٍ أبو يحيى الحرشيُّ
صاحبُ السَّقَطِ، عَنْ مُسَافِعِ بْنِ شَيْبَةَ، عن عبد الله بن عمرو؛ أَنَّهُ قَالَ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ لَسَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: الرُّكْنُ وَالْمَقَامُ يَأْفُوتَتَانِ مِنْ يَأْفُوتِ الْجَنَّةِ، وَلَوْلَا أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ طَمَسَ نُورَهُمَا،
[لَأَضَاءَتَا] مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ؟

فَقَالَ أَبِي: رَوَى الزُّهْرِيُّ وَشُعْبَةُ، كلاهما عَنْ مُسَافِعِ بْنِ شَيْبَةَ، عن عبد الله بن عمرو،
موقوفاً، وَهُوَ أَشْبَهُ، وَرَجَاءُ شَيْخٌ لَيْسَ بِقَوِيٍّ.

أولاً - الروايات المعلّة:

الوجه الأول - مُسَافِعِ بْنِ شَيْبَةَ، عن عبد الله بن عمرو؛ أَنَّهُ قَالَ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ لَسَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

الوجه الثاني - مُسَافِعِ بْنِ شَيْبَةَ، عن عبد الله بن عمرو، موقوفاً.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 317) 899.

ثانيًا - تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - مُسَافِعُ بْنُ شَيْبَةَ، عن عبد الله بن عمرو؛ أَنَّهُ قَالَ: أَشْهَدُ بِاللّهِ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

أخرجه الترمذي في سننه ت شاكر (3/ 217) 878، وأحمد في مسنده مخرجا (11/ 577) 7000، و(11/ 584) 7008+7009، وابن خزيمة في صحيحه (4/ 219) 2731، وابن حبان في صحيحه - مخرجا (9/ 24) 3710، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (1/ 627) 1679، والدولابي في الكنى والأسماء (3/ 1188) 2084، من طريق رجاء بن صبيح أبي يحيى الحرشي به.

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (4/ 219) 2731، والبيهقي في السنن الكبرى (5/ 122) 9228+9229، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (1/ 626) 1677، من طريق ابن شهاب الزهري به.

الوجه الثاني - مُسَافِعُ بْنُ شَيْبَةَ، عن عبد الله بن عمرو، موقوفاً.

أخرجه الأزرقى في أخبار مكة (1/ 328)، من طريق مُتَنَّى بْنِ الصَّبَّاحِ به. وأخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (5/ 39) 8921، من طريق ابن شهاب الزهري به.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - مُسَافِعُ بْنُ شَيْبَةَ، عن عبد الله بن عمرو؛ أَنَّهُ قَالَ: أَشْهَدُ بِاللّهِ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

يرويه عن مسافع بن شيبة: رجاء بن صبيح أبو يحيى الحرشي، وابن شهاب الزهري. رجاء بن صبيح الحرشي بفتح المهملة والراء بعدها معجمة، أبو يحيى البصري صاحب السقط بفتح القاف، ضعيف من السابعة ت⁽¹⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص208) 1926.

محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري المدني بن أخي الزهري، صدوق له أوهام، من السابعة، مات سنة اثنتين وخمسين وقيل بعدها ع⁽¹⁾.

الوجه الثاني - مسافع بن شيبه، عن عبد الله بن عمرو، موقوفًا.

يرويه عن مسافع بن شيبه: مثني بن الصباح، وابن شهاب الزهري.

المثني بن الصباح - بالمهملة والموحدة الثقيلة - اليماني الأبنوي - بفتح الهمزة وسكون الموحدة بعدها نون -، أبو عبد الله أو أبو يحيى نزيل مكة ضعيف، اختلط بأخرة، وكان عابدًا من كبار السابعة، مات سنة تسع وأربعين د ت ق⁽²⁾.

ابن شهاب الزهري سبق ترجمته في حديث [74]، وهو صدوق ربما يهم.

رابعًا - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - مسافع بن شيبه، عن عبد الله بن عمرو؛ أَنَّهُ قَالَ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد رجح العلماء الرواية الموقوفة، قال ابن خزيمة⁽³⁾: "هَذَا الْخَبَرُ لَمْ يُسْنِدْهُ أَحَدٌ أَعْلَمُهُ مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ غَيْرُ أَيُّوبَ بْنِ سُوَيْدٍ إِنْ كَانَ حَفِظَ عَنْهُ، وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ مُسَافِعِ بْنِ شَيْبَةَ مَرْفُوعًا غَيْرُ الزُّهْرِيِّ رَوَاهُ رَجَاءُ أَبُو يَحْيَى"، وقال الترمذي⁽⁴⁾: "هَذَا يُرْوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو مَوْقُوفًا قَوْلُهُ، وَفِيهِ عَنْ أَنَسٍ أَيْضًا وَهُوَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ".

الوجه الثاني - مسافع بن شيبه، عن عبد الله بن عمرو، موقوفًا.

الرواية من هذا الوجه راجحة، وهي الأقرب إلى الصواب، فقد ذكر الترمذي أنها تروى موقوفة كما في الوجه السابق، وذكر أبو حاتم أن شعبة قد شارك الزهري فيها، وشعبة من الثقات الأجلاء.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 490) 6049.

(2) المرجع السابق، (ص 519) 6471.

(3) ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة (4/ 219) 2731.

(4) الترمذي، سنن الترمذي ت شاكر (3/ 217) 878.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة -الثانية، وإسنادها ضعيف، ففيه رواة ضعفاء أمثال عثمان بن ساج، ومثنى بن صباح.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرواية الموقوفة على المرفوعة؛ لأن الرواية المرفوعة تفرد بها أيوب بن سويد عن الزهري، وتابع الزهري فيها راو ضعيف، وأما الرواية الموقوفة فقد ذكرت عن الزهري، وقال أبو حاتم إن شعبة تابعه فيها وهذا صحيح. والله أعلم.

باب الغزو والسير

حديث [75]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: سألتُ أبا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ حَكَّامٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِي، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ؛ قَالَ: أَهْدَى مَلِكُ الرُّومِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ هَذَايَا، فَكَانَ فِيهَا أَهْدَى إِلَيْهِ جَرَّةٌ فِيهَا زَنْجَبِيلٌ؟ فَقَالَا: لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ! رَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ.

قلتُ: فَهَذَا صَحِيحٌ؟

قَالَا: هَذَا أَشْبَهُ. وَأَمَّا حَدِيثُ عَمْرُو بْنِ حَكَّامٍ: فَإِنَّهُ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ؛ لَا نَعْلَمُهُ أَنَّهُ رَوَاهُ أَحَدٌ سِوَى عَمْرُو بْنِ حَكَّامٍ.

قَالَ: قلتُ: فَمَا حَالُ عَمْرُو بْنِ حَكَّامٍ؟

قَالَا: لَيْسَ بِقَوِيٍّ.

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: كَانَ قَدِيمَ الرَّيِّ، فَكَتَبَ عَنْهُ أَخِي أَبُو بَكْرٍ.

أولاً- الروايات المعللة:

الوجه الأول- عليُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِي، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ.

الوجه الثاني- عليُّ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ.

ثانياً- تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول- عليُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِي، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ.

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (3/ 43) 2416، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (4/ 150) 7190، وابن الأعرابي في المعجم (1/ 175) 300، والعقيلي في الضعفاء الكبير (3/ 267)، والخليلي في الإرشاد في معرفة علماء الحديث (2/ 490) 139،

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 326) 906.

وأبو بكر الإسماعيلي في معجم أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (2/ 544) 180، من طريق عمرو بن حكّام عن شعبة به.

الوجه الثاني - علي بن زيّد، عن أنس.

أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 238)، والذهبي في ميزان الاعتدال (3/ 254)، من طريق يزيد بن هارون، قال: حدّثنا سُفيان بن حُسَيْن به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - علي بن زيّد بن جُدعان، عن أبي المُتَوَكِّل النَّاجي، عن أبي سَعِيد الخُدْري.

يرويه عن علي بن زيد: عمرو بن حكّام، عن شعبة.

عمرو بن حكّام أبو عثمان بصري⁽¹⁾.

قال يحيى بن معين⁽²⁾: لَيْسَ بِثَقَّةٍ، وقال أحمد بن حنبل⁽³⁾: ترك حديثه وَقَالَ مَرَّةً عَمْرُو بْنُ حَكَّامٍ الزَنْجِبِيلِي، وذكره البخاري في الضعفاء وقال⁽⁴⁾: ضعفه عَلِيٌّ - أي ابن المديني - وَالنَّاسُ، وقال أبو داود⁽⁵⁾: لَيْسَ بِشَيْءٍ، وقال أبو حاتم⁽⁶⁾: خرج إلى خراسان ورجع فأخرج حديثاً كثيراً عن شعبة فلم ينكر عليه إلا حديث الزنجبيل، وقال أيضاً⁽⁷⁾: هو شيخ ليس بالقوي لين يكتب حديثه، نا عبد الرحمن قال سألت أبا زرعة عن عمرو بن حكّام فقال قدم الري وكتب عنه أخي أبو بكر وليس بالقوي، وقال النسائي⁽⁸⁾: متروك الحديث بصري، وقال ابن عدي⁽⁹⁾: يكتب حديثه، وقال ابن شاهين⁽¹⁰⁾: ليس بثقة.

(1) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 237) 1298.

(2) يحيى بن معين، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (ص 57) 123.

(3) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (3/ 101).

(4) البخاري، الضعفاء الصغير ت زايد (ص 83) 258.

(5) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني - ط الفاروق (ص 117) 647.

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (6/ 228).

(7) المرجع السابق، (6/ 228).

(8) النسائي، الضعفاء والمتروكين - الكتب الثقافية (ص 184) 448.

(9) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 239).

(10) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين والمتروكين - ط الفاروق (ص 267) 450.

قلت: ضعيف.

الوجه الثاني - عليُّ بنُ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ.

يرويه عن علي بن زيد: سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ.

سفيان بن حسين بن حسن، أبو محمد أو أبو الحسن الواسطي، ثقة في غير الزهري باتفاقهم، من السابعة، مات بالري مع المهدي وقيل في أول خلافة الرشيد خت م (4)⁽¹⁾.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - عليُّ بنُ زَيْدٍ بنِ جُدْعَانَ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِي، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد تفرد بها عمرو بن حكام عن شعبة وعمرو ضعيف وليس بالقوي، فهذه رواية منكرة خالف فيها سفيان بن حسين وهو ثقة، قال الطبراني (2): "لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ شُعْبَةَ إِلَّا عَمْرُو"، وقال العقيلي في الضعفاء الكبير (3): "قَالَ الصَّائِغُ: هَذَا حَدِيثُ عَمْرُو بْنِ حَكَّامٍ، وَكَانَ عِنْدَ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَمْرُو بْنِ حَكَّامٍ، وَعَنِ النَّضْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ فَأَنْهَدَمْتُ دَارَهُ وَتَقَطَّعَتِ الْكُتُبُ فَاخْتَلَطَ عَلَيْهِ حَدِيثُ عَمْرُو بْنِ حَكَّامٍ فِي حَدِيثِ النَّضْرِ، وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِعَمْرُو، وَهَذَا؛ لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا يُحَدِّثَانِ عَنْ شُعْبَةَ، فَحَدَّثَ بِهِذَا، عَنِ النَّضْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ"، قال الخليلي (4): "لَمْ يَتَابِعْهُ عَلَيْهِ أَحَدٌ وَسُئِلَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ عَنْهُ فَقَالَ الرَّزَنْجَبِيُّ الرَّزَنْجَبِيُّ كَأَنَّهُ ضَعْفُهُ وَهُوَ مَعْرُوفٌ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ الْخَافِظَ يَقُولُ: سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ مُحَمَّدٍ النَّحْوِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبَّاسًا الدُّورِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: كُنَّا بِالْبَصْرَةِ فَرَوَى أَبُو دَاوُدَ يَعْنِي حَدِيثًا عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ فَذَكَرَهُ فَقِيلَ: لَيْسَ هَذَا مِنْ حَدِيثِكَ إِنَّمَا هَذَا مِنْ حَدِيثِ شَبَابَةَ عَنْ شُعْبَةَ فَقَالَ: اتْرُكُوهُ، اتْرُكُوهُ سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَجَاءٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ مَهْرُوَيْهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ سَهْلٍ بْنِ الْمُغِيرَةِ يَقُولُ: كُنَّا فِي جِنَازَةِ عَلِيٍّ بْنِ الْجَعْدِ وَحَضَرَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ فَقَالَ: لَمْ يَكُنْ بِبَعْدَادَ أَثْبَتَ مِنْ هَذَا فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ. قُلْنَا لَهُ: وَلَا شَبَابَةَ فَقَالَ: خَرَّبَ بَيْتُ أُمِّهِ لَوْ كَانَ مِثْلَ شَبَابَةَ فَقُلْنَا: وَلَا أَبُو النَّضْرِ فَقَالَ: وَلَا أَبُو النَّضْرِ فَتَعَجَّبْنَا مِنْ قَوْلِهِ وَلَا أَبُو النَّضْرِ"، وقال

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص244) 2437.

(2) الطبراني، المعجم الأوسط (3/ 43) 2416.

(3) العقيلي، الضعفاء الكبير (3/ 267).

(4) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (2/ 490).

ابن عدي⁽¹⁾: "وَهَذَا لَا يَرْوِيهِ عَنْ شُعْبَةَ غَيْرُ عَمْرِو بْنِ حَكَامٍ فَقَالَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَرَوَاهُ سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ مِنْ رِوَايَةِ يَزِيدَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ كَمَا ذَكَرْتُ وَتَكَلَّمَ النَّاسُ فِي عَمْرِو بْنِ حَكَامٍ حَيْثُ رَوَى عَنْ شُعْبَةَ هَذَا الْحَدِيثَ وَقَدْ رَوَاهُ سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ، عَنْ أَنَسٍ فَكَانَ الْاِخْتِلَافُ مِنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ فَإِذَا كَانَ بِهَذِهِ الصُّورَةِ لِأَنَّ عَلِيَّ بْنَ زَيْدٍ يَحْتَمِلُ أَنْ يَخْلُطُ وَيَبْرَأُ عَمْرُو بْنُ حَكَامٍ مِنَ الْعَهْدَةِ"، وقال الذهبي⁽²⁾: "هذا منكر من وجوه: أحدهما أنه لا يعرف أن ملك الروم أهدى شيئاً إلى النبي ﷺ. وثانيهما أن هدية الزنجبيل من الروم إلى الحجار شيء ينكره العقل، فهو نظير هدية التمر من الروم إلى المدينة النبوية".

الوجه الثاني - عليُّ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها سفيان بن الحسين عن علي، وسفيان ثقة، ورجحها أبو حاتم الرازي.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها ضعيف؛ لأن فيه مؤملاً بن إهاب، وهو صدوق له أوهام⁽³⁾، ولم يتابع، وفيه علي بن زيد وهو ضعيف⁽⁴⁾ ولم يتابع أيضاً.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية التي رواها الثقة، وترك الرواية التي رواها الضعيف وتفرّد بها وخالف بها الثقة. وهذا صحيح والله أعلم.

(1) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 238).

(2) الذهبي، ميزان الاعتدال (3/ 254).

(3) مؤملاً بن إهاب بكسر أوله وبموحدة الرباعي العجلي أبو عبد الرحمن الكوفي نزيل الرملة أصله من كرمان، صدوق له أوهام من الحادية عشرة، مات سنة أربع وخمسين د س. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 555) 7030.

(4) علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي البصري أصله حجازي، وهو المعروف بعلي بن زيد بن جدعان، ينسب أبوه إلى جد جده، ضعيف من الرابعة، مات سنة إحدى وثلاثين وقيل قبلها بخ م 4. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 401) 4734.

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثِ رواه يحيى بن حمزة، عن المُطعمِ بنِ المقْدَامِ، عنِ الحَسَنِ بنِ أبي الحَسَنِ؛ أنَّ معاويةَ قالَ لابنِ الحَنْظَلِيَّة: حَدِّثْنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فقال: سمعتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: الخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؟

قالَ أبي: هَذَا عِنْدِي وَهُمْ؛ رَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ، عنِ المُطعمِ بنِ المقْدَامِ، عنِ جَسْرِ بنِ الحَسَنِ، عنِ يَعلَى بنِ شَدَّادٍ، عنِ سَهْلِ بنِ الحَنْظَلِيَّة، عنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَهَذَا أَشْبَهُ.

قلتُ لأبي: فَلِمَ لَمْ تَحْكَمْ لِلْحَدِيثِ الْمُرْسَلِ؟

فَقَالَ: المُطعمُ عنِ الحَسَنِ لَيْسَ لَهُ مَعْنَى؛ لَمْ يُسْمَعْ مِنْهُ. والحسنُ البصريُّ عنِ سَهْلِ بنِ الحَنْظَلِيَّة لا يَجِيءُ، وَأَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ أَحْفَظُ وَأَتَقَنُ مِنْ يَحْيَى بنِ حَمَزَةَ.

أولاً- الروايات المعللة:

الوجه الأول- المُطعمُ بنُ المقْدَامِ، عنِ الحَسَنِ بنِ أبي الحَسَنِ؛ أنَّ معاويةَ قالَ لابنِ الحَنْظَلِيَّة: حَدِّثْنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فقال: سمعتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ.

الوجه الثاني- المُطعمُ بنِ المقْدَامِ، عنِ جَسْرِ بنِ الحَسَنِ، عنِ يَعلَى بنِ شَدَّادٍ، عنِ سَهْلِ بنِ الحَنْظَلِيَّة، عنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول- المُطعمُ بنُ المقْدَامِ، عنِ الحَسَنِ بنِ أبي الحَسَنِ؛ أنَّ معاويةَ قالَ لابنِ الحَنْظَلِيَّة: حَدِّثْنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فقال: سمعتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ.

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (6/ 98) 5623، وابن قانع في معجم الصحابة (1/ 268)، من طريق يحيى بن حمزة به.

الوجه الثاني- المُطعمُ بنِ المقْدَامِ، عنِ جَسْرِ بنِ الحَسَنِ، عنِ يَعلَى بنِ شَدَّادٍ، عنِ سَهْلِ بنِ الحَنْظَلِيَّة، عنِ النَّبِيِّ ﷺ.

لم أجده تفرد به أبو حاتم الرازي.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 352) 926.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - المَطْعِمُ بْنُ الْمُقْدَامِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ؛ أَنَّ مَعَاوِيَةَ قَالَ لِابْنِ الْحَنْظَلِيَّةِ: حَدَّثَنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

يرويه عن المطعم: يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ.

يحيى بن حمزة بن واقد الحضرمي أبو عبد الرحمن الدمشقي القاضي، ثقة رمي بالقدر، من الثامنة، مات سنة ثلاث وثمانين على الصحيح وله ثمانون سنة ع⁽¹⁾.

الوجه الثاني - المَطْعِمُ بْنُ الْمُقْدَامِ، عَنْ جَسْرِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ يَعْلَى بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ الْحَنْظَلِيَّةِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

لم أجد له تخريجًا، تفرد به أبو حاتم وقال رواه: أبو إسحاق الفزاري.

إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة الفزاري، الإمام أبو إسحاق ثقة حافظ له تصانيف، من الثامنة، مات سنة خمس وثمانين وقيل بعدها ع⁽²⁾.

رابعًا - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - المَطْعِمُ بْنُ الْمُقْدَامِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ؛ أَنَّ مَعَاوِيَةَ قَالَ لِابْنِ الْحَنْظَلِيَّةِ: حَدَّثَنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد قال أبو حاتم الرازي: "المَطْعِمُ عَنِ الْحَسَنِ لَيْسَ لَهُ مَعْنَى؛ لَمْ يُسْمَعْ مِنْهُ. وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ عَنْ سَهْلِ بْنِ الْحَنْظَلِيَّةِ لَا يَجِيءُ، وَأَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ أَحْفَظُ وَأَتْقَنُ مِنْ يَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ".

الوجه الثاني - المَطْعِمُ بْنُ الْمُقْدَامِ، عَنْ جَسْرِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ يَعْلَى بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ الْحَنْظَلِيَّةِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، لم أجد لها تخريجًا، وتفرد بها أبو حاتم الرازي، ولم أجد قرائن تدعم لترجيحها.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص589) 7536.

(2) المرجع السابق، (ص92) 230.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

لا توجد رواية راجحة.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية التي فيها أبو إسحاق الفزاري؛ لأنه أثبت من يحيى بن حمزة؛ ولكن لم أجد لها تخريجاً يساعدني حتى أدرسها.

حديث [77]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه الهقل، وعمرو بن هاشم، عن الأوزاعي، عن سليمان بن حبيب، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ قال: ثلاثة كلهم ضامن على الله.... قال: ورؤاه الوليد، وغيره، عن الأوزاعي، عن سليمان، عن أبي أمامة، موقوفاً؟ قال أبي: هقل أحفظ، والحديث موقوف أشبه.

أولاً - الروايات المعلّة:

الوجه الأول - الأوزاعي، عن سليمان بن حبيب، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني - الأوزاعي، عن سليمان، عن أبي أمامة، موقوفاً.

ثانياً - تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - الأوزاعي، عن سليمان بن حبيب، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ.

أخرجه الرويانى فى مسنده (2/ 310) 1265، والطبرانى فى المعجم الكبير (8/ 99) 7491، من طريق عمرو بن هاشم به.

وأخرجه ابن أبى عاصم فى الجهاد (1/ 211) 51، من طريق هقل بن زياد به.

وأخرجه أبو داود فى سننه (3/ 7) 2494، والطبرانى فى المعجم الكبير (8/ 99) 7492، والبيهقى فى السنن الكبرى (9/ 280) 18538، والحاكم فى المستدرک على الصحيحين (2/ 83) 2400، من طريق إسماعيل بن عبد الله بن سماعة به.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 353) 927.

وأخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة (ص: 137) 161، من طريق عُمر بن عبد الواحد به.

الوجه الثاني - الأوزاعي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، موقوفًا.
لم أجده.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - الأوزاعي، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
يرويه عن الأوزاعي: هُثْلُ بْنُ زِيَادٍ، وَعَمْرُو بْنُ هَاشِمٍ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَمَاعَةَ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ.

هُثْل - بكسر أوله وسكون القاف ثم لام-، ابن زياد السَّكْسَكِي بمهملتين مفتوحتين بينهما كاف ساكنة، الدمشقي نزيل بيروت، قيل هُثْل لقب واسمه محمد أو عبد الله، وكان كاتب الأوزاعي، ثقة من التاسعة، مات سنة تسع وسبعين [ومائة] أو بعدها م 4⁽¹⁾.

عمرو بن هاشم البيروتي بفتح الموحدة وسكون التحتانية وبالمثناة، صدوق يخطئ من التاسعة ق⁽²⁾.

إسماعيل بن عبد الله بن سماعه العدوي مولى آل عمر الرملي وقد ينسب إلى جده، ثقة قديم الموت، من الثامنة د ت س⁽³⁾.

عمر بن عبد الواحد بن قيس السلمى الدمشقي، ثقة من التاسعة، مات سنة مائتين وقيل بعدها د س ق⁽⁴⁾.

الوجه الثاني - الأوزاعي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، موقوفًا.
لم أجده، وقال أبو حاتم إن الوليد بن مسلم رواه.

الوليد بن مسلم: سبق ترجمته في الحديث [11]، ثقة يدلّس، من المرتبة الرابعة، ويسوي أحاديث عن شيخه الأوزاعي فيسقط الضعفاء.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص574) 7314.

(2) المرجع السابق، (ص428) 5127.

(3) المرجع نفسه، (ص108) 458.

(4) المرجع نفسه، (ص415) 4943.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - الأوزاعي، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجعة، خالفت أبا حاتم في وقفها، فقد رواها الثقات الأثبات عن الأوزاعي، وليس فقط هقل، فقد تابعه الثقات "إسماعيل بن عبد الله، وعمر بن عبد الواحد".

الوجه الثاني - الأوزاعي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، موقوفًا.

الرواية من هذا الوجه غير راجعة، فلم أجد لها تخريجًا، وتفرّد بها أبو حاتم الرازي، ورواها الوليد بن مسلم وهو من يدلّس عن الأوزاعي ويسوي حديثه، وخالف الثقات الأثبات، فهذه رواية شاذة. والله أعلم.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الأولى، وإسنادها صحيح رجالها ثقات.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية الموقوفة ظنًا منه أنها هي الصواب؛ لأن الوليد رواها، وهذا ليس من عادة الوليد فهو معروف أنه رفاع؛ ولكنني خالفت أبا حاتم، ورجحت المرفوعة رواية الثقات لها.

حديث [78]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الواسطي، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ سُلَيْمَانَ الرَّازِي، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الرَّازِي، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ الْمُزَنِيِّ؛ قَالَ: كُنْتُ أَخِذًا بِغُصْنٍ مِنْ أَغْصَانِ الشَّجَرَةِ الَّتِي بَايَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَحْتَهَا، فَبَايَعَنَاهُ عَلَى أَلَّا نَقَرَّ. وَسَمِعْتُهُ حِينَ نَهَى عَنْ نَبِيذِ الْجَرِّ⁽²⁾، وَشَهِدْتُهِ حِينَ أَمَرَ بِشُرْبِهِ، وَقَالَ: اجْتَنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ؟

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 359) 933.

(2) نبيذ الجر: أَرَادَ مَا يُنْبَذُ فِي الْجَرَارِ الصَّارِيَةِ يَدْخُلُ فِيهَا الْحَنَاتِمُ وَغَيْرُهَا. ابن الأزهري، تهذيب اللغة (10/ 254).

قَالَ أَبِي: كَذَا حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، وَرَوَاهُ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنِ الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَقَّلٍ أَوْ غَيْرِهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَهُوَ أَشْبَهُ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- أبو جَعْفَرٍ الرَّازِي، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَقَّلٍ الْمُزَنِيِّ.

الوجه الثاني- أبو جَعْفَرٍ، عَنِ الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَقَّلٍ أَوْ غَيْرِهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- أبو جَعْفَرٍ الرَّازِي، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَقَّلٍ الْمُزَنِيِّ.

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (1/ 270) 880، من طريق سَعِيدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ سُلَيْمَانَ الرَّازِي بِهِ.

وأخرجه الحارث في مسند = بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (2/ 588) 546، وابن حجر في المطالب العالمة بزوائد المسانيد الثمانية (9/ 672) 1841، من طريق الْحَسَنِ بْنِ قُتَيْبَةَ بِهِ.

الوجه الثاني- أبو جَعْفَرٍ، عَنِ الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَقَّلٍ أَوْ غَيْرِهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أحمد في مسنده مخرجا (27/ 359) 16804، وابن أبي شيبة في مصنفه (5/ 68) 23764، من طريق وَكِيع بِهِ.

وأخرجه الروياني في مسنده (2/ 103) 909، والطحاوي في شرح معاني الآثار (4/ 229) 6546، من طريق الْفَضْلِ بْنِ دُكَيْنٍ بِهِ.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- أبو جَعْفَرٍ الرَّازِي، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَقَّلٍ الْمُزَنِيِّ.

يرويه عن أبي جعفر: إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ، والحسن بن قتيبة.

إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّازِي أَبُو يَحْيَى كُوفِي الْأَصْل، ثقة فاضل، من التاسعة، مات سنة مائتين وقيل قبلها ع⁽¹⁾.

الحسن بن قتيبة المدائني الخياط⁽²⁾.

قال أبو حاتم⁽³⁾: ليس بقوي الحديث، ضعيف الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات وقال⁽⁴⁾: كَانَ يَخْطِئُ وَيُخَالِفُ، وقال العقيلي⁽⁵⁾: كثير الوهم، وقال الدارقطني⁽⁶⁾: متروك الحديث، وقال الأزدي⁽⁷⁾: واهي الحديث، وقال ابن عدي⁽⁸⁾: أرجو أنه لا بأس به.

قلت: ضعيف.

الوجه الثاني - أَبُو جَعْفَرٍ، عَنِ الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَقَّلٍ أَوْ غَيْرِهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن أبي جعفر: وكيع، والفضل بن دُكَيْنٍ.

وكيع بن الجراح سبق ترجمته في حديث [23]، وهو ثقة حافظ عابد.

الفضل بن دُكَيْنٍ، سبق ترجمته في حديث [39]، وهو ثقة ثبت.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِي، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَقَّلٍ الْمُرْنِيِّ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 101) 357.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/ 33) 138.

(3) المرجع السابق، (3/ 33).

(4) ابن حبان، الثقات (8/ 168).

(5) العقيلي، ضعفاء العقيلي (التأصيل) (1/ 442) 286.

(6) الذهبي، ميزان الاعتدال (1/ 519).

(7) المرجع السابق، (1/ 519).

(8) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال - الفكر (2/ 327) 460.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، من رواها خالف الثقات والأثبات في الرواية فقد رواها "الحسن بن قتيبة وهو ضعيف، وإسحاق بن سليمان وهو ثقة؛ لكنه خالف من هو أوثق منه، وهما "الفضل بن دكين، ووكيع".

الوجه الثاني - أبو جَعْفَرٍ، عَنِ الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ أَوْ غَيْرِهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الثقات والأثبات عن أبي جعفر، فضبطوا إسنادهما. والله أعلم.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسناده ضعيف، ففيه الربيع بن أنس وهو صدوق له أوهام⁽¹⁾ ولم يتابع، ومداره على أبي جعفر الرازي وهو سيئ الحفظ⁽²⁾.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية الأحفظ والأثبت وهما "وكيع والفضل بن دكين"، على رواية الضعيف وهو الحسن بن قتيبة، والثقة الذي هو أقل ضبطاً منهم وهو إسحاق بن سليمان.

حديث [79]

قال ابن أبي حاتم⁽³⁾: وسألتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ حَجَّاجٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ جَرِيرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ أَقَامَ مَعَ الْمُشْرِكِينَ، فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ الذِّمَّةُ؟ فَقَالَ أَبِي: الْكُوفِيُّونَ - سِوَى حَجَّاجٍ - لَا يُسْنِدُونَهُ، وَمُرْسَلٌ أَشْبَهُ.

(1) الربيع بن أنس البكري أو الحنفي بصري نزل خراسان، صدوق له أوهام، ورمي بالتشيع، من الخامسة، مات سنة أربعين أو قبلها 4. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص205) 1882.

(2) أبو جعفر الرازي التميمي [التيامي] مولاهم مشهور بكنيته واسمه عيسى بن أبي عيسى عبد الله بن ماهان وأصله من مرو، وكان يتجر إلى الري، صدوق سيئ الحفظ خصوصاً عن مغيرة، من كبار السابعة، مات في حدود الستين بخ 4. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص629) 8019.

(3) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 370) 942.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- إسماعيل، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ جَرِيرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

الوجه الثاني- إسماعيل، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- إسماعيل، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ جَرِيرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (2/ 302) 2261، و(2/ 303) 2262، والبيهقي في شعب الإيمان (9/ 12) 8928، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (4/ 471) 2526، من طريق الْحَجَّاجِ بن أُرْطَاة به.

وأخرجه أبو داود في سننه (3/ 45) 2645، والترمذي في سننه ت شاكر (4/ 155) 1604، والطبراني في المعجم الكبير (2/ 303) 2264، والبيهقي في شعب الإيمان (12/ 10) 8929، و(8/ 226) 16472، و(9/ 240) 18419، وابن الأعرابي في معجمه (2/ 439) 858، من طريق أبي معاوية به.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (2/ 303) 2265، من طريق صالح بن عمر به.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (8/ 226) 16472، من طريق حفص بن غياث به.

الوجه الثاني- إسماعيل، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه البيهقي في السنن الصغير (3/ 261) 3118، من طريق مَرْوَانَ بن مُعَاوِيَةَ به.

وأخرجه أبو داود في سننه (3/ 45) 2645، من طريق هُشَيْمٍ، وَمَعْمَرٍ، وَخَالِدِ الْوَاسِطِيِّ

به.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- إسماعيل، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ جَرِيرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

يرويه عن إسماعيل: الْحَجَّاجُ بن أُرْطَاة، وصالح بن عمر، وأبو معاوية، وحفص بن غياث.

الْحَجَّاجُ بن أُرْطَاة سبق ترجمته في حديث [53]، وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس.

صالح بن عمر الواسطي نزيل حلوان ثقة، من الثامنة، مات سنة ست أو سبع أو خمس وثمانين بخ م⁽¹⁾.

مروان بن معاوية سبق ترجمته في حديث [13]، وهو ثقة حافظ، من الثالثة في التدليس، وكان يدلّس أسماء الشيوخ.

حفص بن غياث سبق ترجمته في حديث [13]، وهو ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر. الوجه الثاني - إسماعيل، عَنْ قَيْسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويّه عن إسماعيل: مروان بن معاوية، وهُشَيْمٌ، وَمَعْمَرٌ، وَخَالِدُ الْوَاسِطِيِّ.

مروان بن معاوية سبق ترجمته في حديث [13]، وهو ثقة حافظ، من الثالثة في التدليس، وكان يدلّس أسماء الشيوخ.

هشيم - بالتصغير - ابن بشير بوزن عظيم بن القاسم بن دينار السلمي، أبو معاوية ابن أبي خازم بمعجمتين الواسطي، ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي، من السابعة، مات سنة ثلاث وثمانين وقد قارب الثمانين ع⁽²⁾.

معمر بن راشد: سبق ترجمته في الحديث [19]، وهو ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة. خالد الواسطي سبق ترجمته في حديث [56]، وهو ثقة ثبت.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - إسماعيل، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ جَرِيرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد اختلف العلماء في إرسالها ووصلها، قال الترمذي⁽³⁾: "سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: الصَّحِيحُ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ. مُرْسَلٌ قُلْتُ لَهُ: فَإِنَّ حَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ جَرِيرٍ، فَلَمْ يَعْذَهُ مَحْفُوظًا".

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص273) 2881.

(2) المرجع السابق، (ص574) 7312.

(3) الترمذي، العلل الكبير = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص264) 483.

الوجه الثاني - إسماعيل، عن قيس، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا راجحة وهي الأقرب إلى الصواب، قال أبو داود⁽¹⁾: «رَوَاهُ هُشَيْمٌ، وَمَعْمَرٌ، وَخَالِدُ الْوَاسِطِيُّ، وَجَمَاعَةٌ لَمْ يَذْكُرُوا جَرِيرًا»، وقال الترمذي⁽²⁾: "سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: الصَّحِيحُ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ. مُرْسَلًا"، وقال أيضًا⁽³⁾: "حَدَّثَنَا هَنَادٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُهُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ جَرِيرٍ وَهَذَا أَصَحُّ. وَفِي الْبَابِ عَنْ سَمُرَةَ: وَأَكْثَرُ أَصْحَابِ إِسْمَاعِيلَ: عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ جَرِيرٍ. وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ جَرِيرٍ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: الصَّحِيحُ حَدِيثُ قَيْسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلٌ"، وقال الدارقطني⁽⁴⁾: "ورواه أبو إسحاق الفزاري، ومروان بن معاوية، ومعتمر بن سليمان، عن إسماعيل، عن قيس مُرْسَلًا، وهو الصواب".

خامسًا - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها ضعيف؛ لأن قيسًا لم يسمع من النبي ﷺ.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية التي تأكد من أن روايتها قد ضبطوها وأحسنوا روايتها، وهي الرواية المرسلة، وترك الرواية الموصولة التي هي أسهل على الراوي.

(1) أبو داود، سنن أبي داود (3/ 45) 2645.

(2) الترمذي، العلل الكبير = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص 264) 483.

(3) الترمذي، سنن الترمذي ت شاكر (4/ 155) 1605.

(4) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (13/ 464) 3355.

حديث [80]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الفضل بن موسى، عن شريك، عن أبي إسحاق، عن عُمارة بن عبد، عن علي، عن النبي ﷺ قال: مَا مِنْ غَادِرٍ إِلَّا وَلَهُ لَوَاءٌ غَدِرَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ!؟

قال أبي: مَنْ رَفَعَ هَذَا الْحَدِيثَ فَقَدْ غَلِطَ؛ رواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عُمارة، عن علي، موقوفًا.

ورواه زهير، عن أبي إسحاق، عن هُبيرة بن يريم، عن علي. قال أبي: عُمارة أشبهه.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- أبو إسحاق، عن عُمارة بن عبد، عن علي، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني- أبو إسحاق، عن عُمارة، عن علي، موقوفًا.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- أبو إسحاق، عن عُمارة بن عبد، عن علي، عن النبي ﷺ.

أخرجه الترمذي في سننه ت شاكر (4 / 144) 1581، من طريق سويد.

الوجه الثاني- أبو إسحاق، عن عُمارة، عن علي، موقوفًا.

لم أجده، تفرد به أبو حاتم.

ثالثًا- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- أبو إسحاق، عن عُمارة بن عبد، عن علي، عن النبي ﷺ.

يرويه عن أبي إسحاق: سويد، وشريك.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3 / 373) 944.

شريك بن عبد الله النخعي سبق ترجمته في حديث [1]، وهو صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا بواسط ليس فيه تخطيط، وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام.

سويد بن سعيد بن سهل الهروي الأصل ثم الحدثاني بفتح المهملة والمثلثة، ويقال له الأنباري بنون ثم موحدة، أبو محمد صدوق في نفسه، إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه فأفحش فيه ابن معين القول، من قدماء العاشرة، مات سنة أربعين وله مائة سنة م ق⁽¹⁾.

الوجه الثاني - أبو إسحاق، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ عَلِيٍّ، مَوْقُوفًا.

لم أجده؛ ولكن قال أبو حاتم عن إسرائيل.

يروي عن أبي إسحاق: إسرائيل بن يونس.

إسرائيل بن يونس سبق ترجمته في حديث [61]، وهو ثقة، وقال يحيى بن معين⁽²⁾: شريك أحب إليّ وَهُوَ أَقْدَمُ وَإِسْرَائِيلُ صَدُوقٌ، وقال عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ⁽³⁾: إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شُعْبَةَ وَالثَّوْرِي.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - أبو إسحاق، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عَبْدِ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، وقد رجح العلماء الرواية الأخرى، قال الترمذي⁽⁴⁾: "سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ حَدِيثِ شَرِيكِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عَبْدِ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». قَالَ مُحَمَّدٌ: لَا أَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ مَرْفُوعًا".

الوجه الثاني - أبو إسحاق، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ عَلِيٍّ، مَوْقُوفًا.

الرواية من هذا الوجه راجحة، وإسرائيل بن يونس من أوثق الناس في جده أبي إسحاق السبيعي، وقد رجحه البخاري كما في الوجه السابق، ورجحه أبو حاتم الرازي أيضاً.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص260) 2690.

(2) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص59) 85.

(3) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 131).

(4) الترمذي، العلل الكبير = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص261) 476؛ وسنن الترمذي ت شاكر (4/ 144)

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثانية، وإسنادها ضعيف؛ لأن فيها "سويد بن سعيد"، وهو صدوق في نفسه إلا أنه عمي؛ فصار يتلقن ما ليس من حديثه.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الإسناد الذي فيه إسرائيل بن يونس؛ لأنه من أثبت الناس في جده أبي إسحاق السبيعي.

حديث [81]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رَوَاهُ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ⁽²⁾، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: "إِيَّاكُمْ وَالظُّلْمَ؛ فَإِنَّهَا ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟"

قَالَ أَبِي: رَوَاهُ جَرِيرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ أَبِي الصَّدِّيقِ النَّاجِي⁽³⁾؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ... مُرْسَلًا.

قَالَ أَبِي: بَيَّنَّ هَذَا عَوَارَ حَدِيثِ عَطَاءٍ، وَهَذَا أَشْبَهُ؛ لَوْ كَانَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، كَانَ أَسْهَلَ عَلَيْهِ حِفْظًا مِنْ أَبِي الصَّدِّيقِ، وَكَانَ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ سَاءَ حِفْظُهُ.

أولًا - الروايات المعللة:

الوجه الأول - مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني - مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ أَبِي الصَّدِّيقِ النَّاجِي؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

ثانيًا - تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول - مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 373) 945.

(2) مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. زاهد، من الرابعة، مات سنة ست عشرة ع. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 521) 6492.

(3) بكر بن عمرو وقيل ابن قيس، أبو الصديق الناجي بالنون والجيم، بصري ثقة، من الثالثة، مات سنة ثمان ومائة ع. المرجع السابق، (ص 127) 747.

أخرجه أحمد في مسنده مخرجا (9/ 474) 5662، و(10/ 89) 5832، و(10/ 340) 6206، وابن أبي شيبة في مصنفه (7/ 192) 35244، والبيهقي في شعب الإيمان (9/ 529) 7056، من طريق عطاء بن السائب به.

الوجه الثاني - محارب، عن أبي الصديق الناجي؛ قال: قال رسول الله ﷺ.
لم أجد له تخريجا، تفرد به أبو حاتم الرازي.

ثالثا - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - محارب بن دثار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.
يرويه عن محارب: عطاء بن السائب.

عطاء بن السائب أبو محمد ويقال أبو السائب الثقفي الكوفي، صدوق اختلط، من الخامسة، مات سنة ست وثلاثين خ 4⁽¹⁾، وزائدة لم يسمع منه بعد الاختلاط⁽²⁾، يعني أنه سمع قبل الاختلاط وقت الضبط.

الوجه الثاني - محارب، عن أبي الصديق الناجي؛ قال: قال رسول الله ﷺ.
لم أجده، تفرد به أبو حاتم، وقال يرويه: أبو إسحاق الشيباني.
سليمان بن أبي سليمان [فيروز] أبو إسحاق الشيباني الكوفي، ثقة من الخامسة، مات في حدود الأربعين ع⁽³⁾.

رابعا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - محارب بن دثار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.
الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد خالف فيها عطاء من هو أوثق منه.
الوجه الثاني - محارب، عن أبي الصديق الناجي؛ قال: قال رسول الله ﷺ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص391) 4592.

(2) قال العجلي وقال: من سمع منه بأخرة فهو مضطرب الحديث. العلائي، المختلطين (ص82).

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص252) 2568.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الثقة أبو إسحاق بن سليمان، ورجحها أبو حاتم الرازي.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية وهي مرسلة، وإسنادها ضعيف؛ لأن أبا الصديق لم يسمع من النبي ﷺ.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية الثقة وهو أبو إسحاق، والتي لم أجد لها تخريجاً، على رواية عطاء بن السائب التي خالفه بها، ولربما اضطرب فيها عطاء، فكان هذا الإسناد نتيجة سوء حفظه. والله أعلم.

حديث [82]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سَعْدَان، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ دُؤَيْبٍ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: يُوْشِكُ أَقْصَى مَسَاحٍ⁽²⁾ الْمُسْلِمِينَ بِسِلَاحٍ؟

قَالَ أَبِي: وَرَوَاهُ الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمٍ؛ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفًا.

قَالَ أَبِي: الْمَوْقُوفُ أَشْبَهُ.

قُلْتُ: وَمَا تُتَكْرَرُ أَنْ يَكُونَ سَمِعَ مِنْهُمَا؟

قَالَ: أَنْكَرُ! فَإِنَّهُ لَا يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ قَبِيصَةَ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 381) 951.

(2) هم القوم الذين يحفظون الثغور من العدو، وسُموا مسلحة لأنهم يكونون ذوي سلاح، أو لأنهم يسكنون المسلحة، وهي كالثغر والمزقب يكون فيه أقوام يرقبون العدو لئلا يطرقهم على غفلة، فإذا رأوه أعلموا أصحابهم ليتأهبوا له. وجمع المسلح: مسالِح. ومنه الحديث «حتى يكون أبعد مسالِحهم سلاح» وهو موضع قريب من خيبر. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (2/ 388).

وأرى أن سعدان سمع من يونس بمكة، أو بالمدينة، ولم يكن مع يونس كُتُبُهُ. قال وكيع:
رأيت يونس بن يزيد بمكة، فجهدت أن يُقيم لي إسناد حديث، لم يُقَمْ، فنزى أن سعدان سمع منه
بمكة؛ لأن حديثه وحديث أبي ضمرة وسليمان بن بلال وطلحة بن يحيى متقارب.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- الزهري، عن قبيصة بن ذؤيب وأبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني- الزهري، عن سالم؛ سمع أبا هريرة، موقوفاً.

ثانياً- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- الزهري، عن قبيصة بن ذؤيب وأبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (24 / 7) 6743، وفي المعجم الصغير (1 / 385)
644، وفي مسند الشاميين (3 / 227) 2140، وهشام في حديث هشام بن عمار (ص: 161)
73، من طريق سعيد بن يحيى اللخمي عن يونس بن يزيد به.

الوجه الثاني- الزهري، عن سالم؛ سمع أبا هريرة، موقوفاً.

أخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيحين (4 / 556) 8559، من طريق ابن وهب
عن يونس بن يزيد به.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول- الزهري، عن قبيصة بن ذؤيب وأبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

يرويه عن الزهري: سعيد بن يحيى اللخمي عن يونس بن يزيد.

سعيد بن يحيى بن صالح اللخمي أبو يحيى الكوفي نزيل دمشق، لقبه سعدان، صدوق
وسط، وما له في البخاري سوى حديث واحد، من التاسعة مات قبل المائتين خ س ق⁽¹⁾.

يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي بفتح الهمزة وسكون التحتانية بعدها لام أبو يزيد مولى
آل أبي سفيان من كبار السابعة، مات سنة تسع وخمسين على الصحيح وقيل سنة ستين ع⁽²⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص242) 2416.

(2) المرجع السابق، (ص614) 7919.

(قال علي بن المديني: سألت عبد الرحمن بن مهدي عن يونس بن يزيد الأيلي قال كان ابن المبارك يقول: كتابه صحيح، قال ابن مهدي وأقول أنا كتابه صحيح، وقال ابن المبارك: ما رأيت أحداً أروى للزهري من معمر إلا أن يونس أخذ للسند لأنه كان يكتب، وقال وكيع: رأيت يونس الأيلي وكان سيئ الحفظ، وقال أحمد سمع منه وكيع ثلاثة أحاديث، وقال مقاتل بن محمد سمعت وكيعاً يقول: لقيت يونس بن يزيد الأيلي وذاكرته بأحاديث الزهري المعروفة، وجهدت أن يقيم لي حديثاً فما أقامه، وقال أبو بكر الأثرم قال قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: يونس بن يزيد؟ فقال: لم يكن يعرف الحديث، يكتب أول الكتاب: الزهري عن سعيد وبعضه الزهري فيشتبه عليه، وقال يحيى بن معين: معمر ويونس عالمان بحديث الزهري، وقال أيضاً: أثبت الناس في الزهري مالك بن أنس ومعمر، ويونس وعقيل وشعيب بن أبي حمزة وابن عيينة، وقال أحمد بن حنبل: نحن لا نقدم في الزهري على يونس أحداً، وقال أيضاً تتبعت أحاديث يونس عن الزهري فوجدت الحديث الواحد ربما سمعه من الزهري مراراً: قال أحمد: وكان الزهري إذا قدم أيلة نزل على يونس، وإذا سار إلى المدينة زامله يونس، وقال أبو زرعة: لا بأس به⁽¹⁾، وقال ابن حجر⁽²⁾: ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً، وفي غير الزهري خطأ.

الوجه الثاني - الزُّهري، عَنْ سَالِمٍ؛ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفًا.

يرويه عن الزهري: ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدٍ، وَالْقَاسِمِ بْنِ مَبْرُورٍ.

عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم أبو محمد المصري الفقيه ثقة حافظ عابد، من التاسعة، مات سنة سبع وتسعين [ومائة] وله اثنتان وسبعون سنة ع⁽³⁾.

القاسم بن مبرور الأيلي بالفتح وسكون التحتانية صدوق فقيه، أثنى عليه مالك، من كبار السابعة، مات سنة ثمان أو تسع وخمسين ومائة د س⁽⁴⁾.

يونس بن يزيد سبق ترجمته في حديث [82]، وهو ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً، وفي غير الزهري خطأ.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (9/ 248).

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 614) 7919.

(3) المرجع السابق، (ص 328) 3694.

(4) المرجع نفسه، (ص 451) 5488.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - الزُّهري، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ دُؤَيْبٍ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد اضطرب فيها يونس، ورواها عنه سعيد بن يحيى وهو صدوق، فخالف الثقة في الرواية عن يونس وهو عبد الله بن وهب والقاسم بن مبرور أيضاً، وقال الدارقطني⁽¹⁾: "قَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْمَعْرُوفُ بِسَعْدَانَ اللَّحْمِيِّ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ قَبِيصَةَ، وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَوَهْمَ فِيهِ".

الوجه الثاني - الزُّهري، عَنْ سَالِمٍ؛ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفًا.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد ضبط إسناده يونس واتفق عليها نفسان، ورواها عنه الثقة عبد الله بن وهب والقاسم بن مبرور، قال الدارقطني⁽²⁾: "وَحَالَفَهُ الْقَاسِمُ بْنُ مَبْرُورٍ، قَرَوَاهُ عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفًا، وَقَالَ فِيهِ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ دُؤَيْبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفًا أَيْضًا، وَهُوَ الصَّوَابُ".

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثانية، وإسناده صحيح رجالها ثقات.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية الثانية - الموقوفة -؛ لأنه اتفق عليها نفسان ثقة وصدوق، عن يونس بن يزيد، وأما الوجه الأول فقد تفرد به سعيد بن يحيى. وهو صدوق.

حديث [83]

قال ابن أبي حاتم⁽³⁾: وسألتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ مُوسَى بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي مُصَبِّحٍ؛ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ - رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - وَهُوَ بِأَرْضِ الرُّومِ: أَلَا تَرَكِبُ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَا اغْبَرَّتْ قَدَمَا عَبْدٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا حَرَّمَهُمَا اللَّهُ عَلَى النَّارِ. وَأَصْلِحْ دَابَّتِي لِتُعْنِيَنِي عَنْ عَشِيرَتِي. فَمَا رُئِيَ يَوْمًا أَكْثَرَ نَارًا مِنْهُ؟

(1) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (11/ 145) 2182.

(2) المرجع السابق، (11/ 145) 2182.

(3) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 388) 957.

قَالَ أَبِي: مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هَذَا الرَّجُلُ هُوَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُوَ الصُّنَابِحِيُّ، وَلَيْسَ لِلصُّنَابِحِيِّ صُحْبَةٌ؛ وَجَابِرٌ أَشْبَهُ.

فَقُلْتُ لِأَبِي: أَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ؛ قَالَ: أَخْبِرْنِي أَبِي، ثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو مُصَبِّحٍ؟ فَقَالَ أَبِي: هَذَا حَدِيثٌ خَطَأٌ؛ لَمْ يَسْمَعْ الْأَوْزَاعِيُّ مِنْ أَبِي مُصَبِّحٍ؛ بَيْنَهُمَا مُوسَى بْنُ يَسَارٍ.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- الأوزاعي، عَنْ مُوسَى بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي مُصَبِّحٍ؛ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ - رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - وَهُوَ بِأَرْضِ الرُّومِ: أَلَا تَرَكَبُ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

الوجه الثاني- الأوزاعي، عَنْ أَبِي مُصَبِّحٍ؛ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ - رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - وَهُوَ بِأَرْضِ الرُّومِ: أَلَا تَرَكَبُ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- الأوزاعي، عَنْ مُوسَى بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي مُصَبِّحٍ؛ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ - رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - وَهُوَ بِأَرْضِ الرُّومِ: أَلَا تَرَكَبُ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (5/ 2950) 6887، من طريق عباد بن جويرية.

الوجه الثاني- الأوزاعي، عَنْ أَبِي مُصَبِّحٍ؛ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ - رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - وَهُوَ بِأَرْضِ الرُّومِ: أَلَا تَرَكَبُ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (6/ 101) 3933، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (5/ 279) 2805، من طريق الوليد بن مزيد به.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول- الأوزاعي، عَنْ مُوسَى بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي مُصَبِّحٍ؛ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ - رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - وَهُوَ بِأَرْضِ الرُّومِ: أَلَا تَرَكَبُ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

يرويه عن الأوزاعي: عباد بن جويرية.

عباد بن جويرية البصري⁽¹⁾.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (6/ 78).

قال أحمد⁽¹⁾: كذاب أفاك⁽²⁾، عن الأوزاعي، وقال أبو داود⁽³⁾: "غير ثقة ولا مأمون"، وقال ابن حبان⁽⁴⁾: كَانَ مِمَّنْ يَقلِبُ الأَسَانِيدَ وَيَرْفَعُ المَراسيلَ وَيُروِي عَنِ المَشَاهِيرِ الأَشْيَاءَ المَنَاكِيرَ فَاسْتَحَقَّ التَّزْكَ، وقال أبو زرعة⁽⁵⁾: ليس بشيء ما أرى أن يحدث عنه، وقال أبو حاتم⁽⁶⁾: تركناه وكان كذابًا، وقال النسائي⁽⁷⁾: مَثْرُوكُ الحَدِيثِ، وذكره الدارقطني في الضعفاء والمترولين⁽⁸⁾.

قلت: كذاب ضعيف.

الوجه الثاني- الأوزاعي، عَنْ أَبِي مُصَبِّحٍ؛ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ - رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - وَهُوَ بِأَرْضِ الرُّومِ: أَلَا تَرَكَبُ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

يرويه عن الأوزاعي: الوليد بن مزيد.

الوليد بن مزيد بفتح الميم وسكون الزاي وفتح التحتانية العذري بضم المهملة وسكون المعجمة، أبو العباس البيروتي بفتح الموحدة وسكون التحتانية وضم الراء وسكون الواو ثم مثناة، ثقة ثبت، قال النسائي كان لا يخطئ ولا يدلس، من الثامنة، مات سنة ثلاث وثمانين د س⁽⁹⁾.

رابعًا- الرواية الراجعة:

الوجه الأول- الأوزاعي، عَنْ مُوسَى بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي مُصَبِّحٍ؛ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ - رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - وَهُوَ بِأَرْضِ الرُّومِ: أَلَا تَرَكَبُ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة؛ لأن الذي يرويها عن الأوزاعي عباد بن جويرة وهو كذاب ضعيف، ولم أجد من تابعه.

(1) البخاري، التاريخ الكبير بحواشي المطبوع (6/ 43) 1644.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (6/ 78).

(3) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص343) 547.

(4) ابن حبان، المجروحين (2/ 172).

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (6/ 78).

(6) المرجع السابق، (6/ 78).

(7) النسائي، الضعفاء والمترولين (ص74) 412.

(8) الدارقطني، الضعفاء والمترولين (2/ 165) 380.

(9) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص583) 7454.

الوجه الثاني - الأوزاعي، عَنْ أَبِي مُصَبِّحٍ؛ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ - رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - وَهُوَ بِأَرْضِ الرُّومِ: أَلَا تَرْكَبُ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه أيضًا غير راجحة؛ لأن الأوزاعي لم يسمع من أبي مصبح.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجحة:

لا يوجد رواية راجحة؛ ولكن الرجل المهمل في الإسناد "أبو عبد الله"، هو جابر بن عبد الله؛ لأن هذا الحديث ورد من طرق أخرى⁽¹⁾ عن جابر بن عبد الله، وقد تابع الأوزاعي فيه رواية آخرون رواه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرواية الأولى؛ لأن الأوزاعي لم يسمع من أبي مصبح، ولكن الرواية الأولى رواها كذاب عن الأوزاعي فلم أرجح أيًا منها. وكلامه صحيح أبو عبد الله هو جابر.

حديث [84]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألت أبي عن حديث رواه عمرو بن أبي قيس، عن منصور، عن أبي بكر بن حفص، عن أبي صالح، عن عبادة، عن النبي ﷺ: أنه عاد عبد الله بن رواحة، فما تحوّر عبد الله عن مكانه، فقال النبي ﷺ: مَنْ شَهِدَاءُ أُمَّتِي؟، قَالُوا: الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَ: الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ شَهَادَةٌ، وَالْبَطْنُ شَهَادَةٌ، وَالْعَرْقُ شَهَادَةٌ...، الحديث؟

قَالَ أَبِي: وَرَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بَنِ حَفْصٍ، عَنْ ابْنِ الْقَصِيحِ - أَوْ أَبِي الْمُصَبِّحِ⁽³⁾ - عَنِ ابْنِ السِّمْطِ، عَنْ عَبَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ أَبِي: وَهَذَا أَشْبَهُ، لَيْسَ لِأَبِي صَالِحٍ مَعْنَى، لَمْ يَضْبِطْ عَمْرُو، وَضَبَطَ شُعْبَةُ. وَهَذَا حَدِيثٌ مِنْ حَدِيثِ أَهْلِ الشَّامِ، وَهُوَ أَبُو الْمُصَبِّحِ الْمَقْرِيُّ، عَنْ شَرْحِبِيلِ بْنِ السِّمْطِ، عَنْ عَبَادَةَ.

(1) انظر: مسند أحمد ط الرسالة (23/ 205) 14947؛ ومسند أبي يعلى الموصلي (4/ 57) 2075؛ وصحيح

ابن حبان - مخرجًا (10/ 463) 4604؛ ومسند الشاميين للطبراني (1/ 429) 755.

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 391) 958.

(3) أبو مصبح المقرئ بفتح الميم والراء بينهما قاف ثم همزة قبل ياء النسب، ثقة نزل حمص، من الثالثة د. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 673) 8370.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- أبو بكر بن حفص، عن أبي صالح، عن عبادة، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني- أبو بكر بن حفص، عن ابن الفصيح - أو أبي المصباح - عن ابن السّمط، عن عبادة، عن النبي ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- أبو بكر بن حفص، عن أبي صالح، عن عبادة، عن النبي ﷺ.

لم أجده، تفرد به أبو حاتم، ولا أعلم من هو أبو صالح.

الوجه الثاني- أبو بكر بن حفص، عن ابن الفصيح - أو أبي المصباح - عن ابن السّمط، عن عبادة، عن النبي ﷺ.

أخرجه أحمد في مسنده مخرجا (29/ 333) و(37/ 359) و22684، و(37/ 359) و22684، و(37/ 417) و22756، والبيهقي في شعب الإيمان (12/ 287) و9413، وأبو داود الطيالسي في مسنده (1/ 475) و583، والحاثر في مسنده = بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (2/ 659) و635، والشاشي في مسند (3/ 208) و1303، و(3/ 208) و1304، و(3/ 209) و1305، من طريق شعبة به.

وأخرجه الشاشي في مسنده (3/ 208) و1302، من طريق إسرائيل، وفي (3/ 209) و1306، من طريق جرير كلاهما عن منصور به⁽¹⁾.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- أبو بكر بن حفص، عن أبي صالح، عن عبادة، عن النبي ﷺ.

لم أجده، تفرد بن أبو حاتم الرازي.

الوجه الثاني- أبو بكر بن حفص، عن ابن الفصيح - أو أبي المصباح - عن ابن السّمط، عن عبادة، عن النبي ﷺ.

يرويه عن أبي بكر: شعبة، ومنصور.

(1) وحددا في روايتهما من الذي روى عنه أبو بكر وهو أبو مصبح.

شعبة سبق ترجمته في حديث [22]، ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذب عن السنة وكان عابداً. منصور بن المعتمر سبق ترجمته في حديث [25]، وهو ثقة ثبت.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - أبو بكر بن حفص، عن أبي صالح، عن عبادة، عن النبي ﷺ. الرواية من هذا الوجه غير راجعة، لم أجدها، وتفرد بها أبو حاتم الرازي، ولا أدري من هو أبو صالح.

الوجه الثاني - أبو بكر بن حفص، عن ابن الفصيح - أو أبي المصيح - عن ابن السمط، عن عبادة، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجعة، فقد رواها الثقات الأثبات عن أبي بكر، وقد ضبطت شعبة إسناده، وتابعه عليها منصور بن المعتمر.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثانية، وإسناده صحيح رجالها ثقات.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرواية التي ضبطها شعبة، على الرواية الأخرى التي لم أجدها تخريجاً.

حديث [85]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثِ رَوَاهُ عَفَّانُ بن مُسْلِمٍ الصَّقَّارُ، عَنْ خَلِيفَةِ بْنِ غَالِبٍ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: إِيمَانٌ بِاللَّهِ، وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ... وَذَكَرَ الْحَدِيثُ؟

قَالَ أَبِي: كَذَا رَوَاهُ عَفَّانُ! وَحَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ خَلِيفَةِ بْنِ غَالِبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قُلْتُ لِأَبِي: أَيُّهُمَا أَصَحُّ؟

قَالَ: رَوَاهُ أَبُو مَعْشَرٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَدْ اتَّفَقَ نَفْسَانِ، وَهُوَ أَشْبَهُ عِنْدِي، فَلَا أَدْرِي مَا قَالَ عَفَّانُ!

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- خَلِيفَةُ بْنُ غَالِبٍ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ.

الوجه الثاني- خَلِيفَةُ بْنُ غَالِبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- خَلِيفَةُ بْنُ غَالِبٍ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ.

أخرجه أحمد في مسنده مخرجا (15 / 15) 9038، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها (2 / 360)، من طريق عَفَّانَ به.

وأخرجه أحمد في مسنده مخرجا (16 / 511) 10878، من طريق أَبِي سَعِيدٍ به.

وأخرجه ابن أبي عاصم في الجهاد (1 / 180) 28، من طريق أَبِي بَكْرٍ الْحَنْفِيِّ به.

وأخرجه الدولابي في الكنى والأسماء (3 / 1197) 2105، من طريق يحيى بن كثير به.

الوجه الثاني- خَلِيفَةُ بْنُ غَالِبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3 / 395) 962.

أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (ص: 51)، من طريق موسى بن إسماعيل به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - خَلِيفَةُ بَنِّ غَالِبٍ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ.

يرويه عن خليفة: عَفَّانُ، وَأَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ.

عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلي أبو عثمان الصفار البصري، ثقة ثبت، قال ابن المديني كان إذا شك في حرف من الحديث تركه، وربما وهم، وقال ابن معين أنكرناه في صفر سنة تسع عشرة، ومات بعدها ببسير، من كبار العاشرة ع⁽¹⁾.

عبد الكبير بن عبد المجيد بن عبيد الله البصري، أبو بكر الحنفي، ثقة من التاسعة، مات سنة أربع ومائتين ع⁽²⁾.

يحيى بن كثير بن درهم العنبري مولا هم البصري، أبو غسان، ثقة من التاسعة، مات سنة ست ومائتين ع⁽³⁾.

الوجه الثاني - خَلِيفَةُ بَنِّ غَالِبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن خليفة: موسى بن إسماعيل.

موسى بن إسماعيل سبق ترجمته في حديث [69]، وهو ثقة ثبت.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - خَلِيفَةُ بَنِّ غَالِبٍ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد اتفق الثقات الأثبات في الرواية عن خليفة بهذا السند، وأخالف ما ذكره أبو حاتم من ترجيح للوجه الثاني؛ لأن سعيد المقبري اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، فتارة يقول عن أبيه وتارة يقول عن أبي هريرة ﷺ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص393) 4625.

(2) المرجع السابق، (ص360) 4147.

(3) المرجع نفسه، (ص595) 7629.

الوجه الثاني - خَلِيفَةُ بَنِ غَالِبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد خالف من رواها الثقات والأثبات في الرواية عن المقبري.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الأولى، وإسنادها حسن؛ لأن مدارها خليفة بن غالب، وهو صدوق⁽¹⁾.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الوجه الذي اتفق فيه نفسان كما ذكر، وترك الوجه الآخر، ولكنني وجدت في الوجه الآخر أكثر من ثلاثة يروونه وهو من الثقات، فأثبت الوجه الآخر.

حديث [86]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّازُ، عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ؛ أَخْبَرَنَا سَيَابَةُ السَّلْمِي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَوْمَ حُنَيْنٍ: أَنَا ابْنُ الْعَوَاتِكِ⁽³⁾؟

قال أبي: حدثنا بعض أصحاب هُشَيْمٍ، عَنْ هُشَيْمٍ؛ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ؛ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَيَابَةُ بْنُ عَاصِمِ السَّلْمِي، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ أَبِي: وَهَذَا أَشْبَهُ. وَعَلَى هَذَا: الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ سَيَابَةَ لَيْسَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: مَا أَدْرِي مَا نَقُولُ لَكَ! لَمْ أَكُتُبْ عَنْ أَحَدٍ سِوَى مُحَمَّدِ بْنِ الصَّبَّاحِ.

(1) خليفة بن غالب الليثي أبو غالب البصري صدوق من السابعة ع. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص195) 1746.

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 396) 963.

(3) ذكر في التذكرة للذهبي: "فسألنا الفضل فقال: كان للنبي -صلى الله عليه وآله وسلم- ست جدات اسمهن عاتكة. هذا صحيح غريب"الذهبي، تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ للذهبي (3/ 179).

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- هُشَيْمٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ بنِ الْعَاصِ؛ أَخْبَرَنَا سَيَابَةُ السُّلَمِي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

الوجه الثاني- هُشَيْمٌ؛ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ بنِ الْعَاصِ؛ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَيَابَةُ بْنُ عَاصِمٍ السُّلَمِي، عن النبي ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- هُشَيْمٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ بنِ الْعَاصِ؛ أَخْبَرَنَا سَيَابَةُ السُّلَمِي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (3/ 1444) 3664، والبيهقي في دلائل النبوة مخرجاً (5/ 136)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (73/ 85) 14230، من طريق مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ به.

وأخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (3/ 95) 1413، وفي الجهاد (2/ 605) 255، من طريق سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ به.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (7/ 168) 6724، من طريق عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْوَاسِطِيِّ به.

الوجه الثاني- هُشَيْمٌ؛ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ بنِ الْعَاصِ؛ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَيَابَةُ بْنُ عَاصِمٍ السُّلَمِي، عن النبي ﷺ.

أخرجه سعيد بن منصور في سننه (2/ 351) 2841، من طريق سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ به.

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (73/ 85) 14231، من طريق لُؤِينٍ به.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- هُشَيْمٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ بنِ الْعَاصِ؛ أَخْبَرَنَا سَيَابَةُ السُّلَمِي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

يرويه عن هُشَيْمٍ: مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ، وَعَمْرُو بْنُ عَوْفٍ الْوَاسِطِيُّ.

محمد بن الصباح البزار الدولابي أبو جعفر البغدادي، ثقة حافظ من العاشرة، مات سنة سبع وعشرين، وكان مولده سنة خمسين ع⁽¹⁾.

سليمان بن داود العتكي أبو الربيع الزهراني البصري نزيل بغداد، ثقة لم يتكلم فيه أحد بحجة، من العاشرة، مات سنة أربع وثلاثين خ م د س⁽²⁾.

عمرو بن عون بن أوس الواسطي أبو عثمان البزار [البزار] البصري، ثقة ثبت من العاشرة، مات سنة خمس وعشرين ع⁽³⁾.

الوجه الثاني - هُشَيْمٌ؛ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ؛ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَيَابَةُ بْنُ عَاصِمِ السُّلَمِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن هشيم: سعيد بن منصور، ولوين.

سعيد بن منصور بن شعبة أبو عثمان الخراساني نزيل مكة، ثقة مصنف، وكان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به، مات سنة سبع وعشرين وقيل بعدها، من العاشرة ع⁽⁴⁾.

محمد بن سليمان بن حبيب الأسدي أبو جعفر العلاف الكوفي ثم المصيصي، لقبه لوين بالتصغير، ثقة من العاشرة، مات سنة خمس أو ست وأربعين وقد جاز المائة د س⁽⁵⁾.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - هُشَيْمٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ؛ أَخْبَرَنَا سَيَابَةُ السُّلَمِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الثقات عن هشيم.

الوجه الثاني - هُشَيْمٌ؛ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ؛ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَيَابَةُ بْنُ عَاصِمِ السُّلَمِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الثقات عن هشيم.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص484) 5966.

(2) المرجع السابق، (ص251) 2556.

(3) المرجع نفسه، (ص425) 5088.

(4) المرجع نفسه، (ص241) 2399.

(5) المرجع نفسه، (ص481) 5925.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الروایتان راجحتان، وإسنادهما ضعيف؛ لأن سيابة لم يسمع من النبي ﷺ، وهو مختلف في صحبته، والأرجح أنه ليس صحابياً⁽¹⁾.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الإسناد الآخر ظناً منه أن أصحاب هشيم روه مخالفين محمد بن الصباح؛ ولأنه تفرد به؛ ولكنني وجدت لكل وجه تلاميذ روه، وكلهم ثقات.

حديث [87]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألت أبي عن حديث رَوَاهُ بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ؛ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَلَى عَلَيَّ: {لَا ...}. فَجَاءَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ وَهُوَ يُمْلِيهَا عَلَيَّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ أَسْتَطِيعُ الْجِهَادَ لَجَاهَدْتُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: {غَيْرُ ...}؟

قَالَ أَبِي: رَوَاهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ قَبِيصَةَ بِنِ دُؤَيْبٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قِيلَ لِأَبِي: أَيُّهُمَا أَشْبَهُ؟

قَالَ: قَدْ تَابَعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقٍ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ، وَتَابَعَ مَعْمَرًا بَعْضُ الشَّامِيِّينَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَكَانَ مَعْمَرٌ أَلْزَمَ لِلزُّهْرِيِّ.

أولاً - الروايات المعلة:

الوجه الأول - الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ؛ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

الوجه الثاني - الزُّهْرِيُّ، عَنْ قَبِيصَةَ بِنِ دُؤَيْبٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) انظر: العلائي، جامع التحصيل (ص 193) 275.

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 409) 970.

ثانيًا - تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - الزُّهري، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ؛ أخبره:
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

أخرجه البخاري في صحيحه (4/ 25) 2832، و(6/ 47) 4592، والترمذي في سننه
ت شاكر (5/ 242) 3033، والنسائي في سننه (6/ 9) 3100، وفي السنن الكبرى (4/ 271)
4293، والطبراني في المعجم الكبير (5/ 123) 4816، والبيهقي في السنن الكبرى (9/ 40)
17816، من طريق صالح بن كيسان به.

وأخرجه النسائي في سننه (6/ 9) 3099، وفي السنن الكبرى (4/ 270) 4292،
والطبراني في المعجم الكبير (5/ 122) 4814، و(5/ 123) 4815، وإبراهيم الحربي في غريب
الحديث (1/ 331)، من طريق عبد الرحمن بن إسحاق به.

الوجه الثاني - الزُّهري، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أحمد في مسنده مخرجا (35/ 480) 21601، وابن حبان في صحيحه - مخرجا
(11/ 12) 4713، وأبو نعيم الأصبهاني في دلائل النبوة (ص: 224) 175، وعبد الرزاق في
تفسيره (1/ 471) 623، والطبراني في المعجم الكبير (5/ 146) 4899، وابن أبي حاتم في
تفسيره، الأصل - مخرجا (3/ 1043) 5846، من طريق معمر به.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - الزُّهري، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ؛ أخبره:
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

يرويه عن الزُّهري: صالح بن كيسان، وعبد الرحمن بن إسحاق.

صالح بن كيسان سبق ترجمته في حديث [50]، وهو ثقة ثبت فقيه.

عبد الرحمن بن إسحاق سبق ترجمته في حديث [19]، وهو ضعيف.

الوجه الثاني - الزُّهري، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن الزُّهري: معمر بن راشد.

معمر بن راشد سبق ترجمته في الحديث [19]، وهو ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - الزهري، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ؛ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد تابع عبد الرحمن بن إسحاق في هذه الرواية صالح بن كيسان وهو ثقة ثبت، وأخرجها البخاري في صحيحه.

الوجه الثاني - الزهري، عَنْ قَبِيصَةَ بِنِ ذُوَيْبٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه أيضاً راجحة؛ لأن معمرًا لازم الزهري كثيراً.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الروایتان راجحتان، وإسناد الأولى صحيح رجالها ثقات؛ فقد أخرجها البخاري في صحيحه، وكذلك إسناد الثانية صحيح رجالها ثقات.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية معمر؛ لأنه ألزم الناس للزهري؛ ولكن اتفق على هذه الرواية نفسان في الوجه الآخر، والذي أخرجه البخاري في صحيحه فرجحت الوجهين.

حديث [88]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه خالد بن عبد الرحمن، عن محمد بن صالح التمار المديني، عن سعد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد؛ قال: أتى سعد رسول الله ﷺ يوم حَكَمَ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ، فَحَكَمَ فِيهِمْ أَنْ يُقْتَلَ كُلُّ مَنْ مَرَّ عَلَيْهِ الْمَوْسَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَقَدْ حَكَمَ فِيكُمْ الْيَوْمَ بِحُكْمِ اللَّهِ الَّذِي حَكَمَ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ. ثُمَّ أَتَى فَقِيلَ: هَذَا سَعْدٌ قَدْ صَارَ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: قُومُوا إِلَيَّ سَيِّدُكُمْ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 410) 971.

وَكَانَ اشْتَكَى، فَنَقَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَكَانَ يُمَرِّضُهُ فِيهِ، فَأَتَى يَوْمًا حِينَ صَلَّى الْغَدَاةَ، فَقِيلَ لَهُ: قَدْ مَاتَ سَعْدٌ، فَاسْتَرْجَعَ ثُمَّ قَالَ: لَقَدْ نَزَلَ الْيَوْمَ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ لِيَشْهَدُوهُ، وَاسْتَبَشَرَ بِهِ أَهْلُ السَّمَاءِ ...، فذكر الحديث بطوله؟

قَالَ أَبِي: كَلَامُ الْأَوَّلِ؛ قَوْلُهُ: قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ: رَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَهُوَ أَشْبَهُ. وَذَاكَ خَطَأٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ شَيْخٌ لَا يُعْجِبُنِي حَدِيثُهُ.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ؛ قَالَ: أَتَى سَعْدٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ...، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

الوجه الثاني- سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ؛ قَالَ: أَتَى سَعْدٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ...، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (5/ 403) 5906، وَ(7/ 338) 8166، وَالْبَزَارُ فِي مُسْنَدِهِ = الْبَحْرُ الزَّخَار (3/ 301) 1091، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ (2/ 321) 885، وَفِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (9/ 107) 18018، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ فِي الْمُنْتَخَبِ مِنْ مُسْنَدِهِ تِ مَصْطَفَى الْعَدَوِيِّ (1/ 166) 149، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى الصَّحِيحِينَ (2/ 134) 2570، وَالْحَارِثُ فِي مُسْنَدِهِ = بَغِيَّةُ الْبَاثِ عَنْ زَوَائِدِ مُسْنَدِ الْحَارِثِ (2/ 705) 693، وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (3/ 216) 5131، وَابْنُ حَجَرٍ فِي الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ بِزَوَائِدِ الْمَسَانِيدِ الثَّمَانِيَةِ (17/ 401) 4278، مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ النَّمَّارِ بِهِ.

الوجه الثاني- سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ (4/ 67) 3043، وَ(5/ 35) 3804، وَ(5/ 112) 4121، وَ(8/ 59) 6262، وَفِي الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ مَخْرَجًا (ص: 325) 945، وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ (3/

1388 (64 - 1768)، والنسائي في السنن الكبرى (5/ 402) 5905، وأحمد في مسنده مخرجا (17/ 259) 11168، و(17/ 262) 11170، و(18/ 215) 11680، وابن أبي شيبة في مصنفه (7/ 379) 36830، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (2/ 405) 1188، وأبو داود الطيالسي في مسنده (3/ 684) 2354، والطبراني في المعجم الكبير (6/ 6) 5323، والبيهقي في السنن الكبرى (6/ 95) 11314، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (3/ 171)، وفي معرفة الصحابة (3/ 1243) 3112، وأبو عوانة في المستخرج (4/ 264) 6718، وسعيد بن منصور في سننه (2/ 396) 2964، وعبد بن حميد في المنتخب من مسند عبد بن حميد ت صبحي السامرائي (ص: 307) 995، والخرائطي في مكارم الأخلاق (ص: 176) 533، وابن زنجويه في الأموال (1/ 343) 537، والطحاوي في معرفة السنن والآثار (8/ 264) 11880، من طريق شعبة به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - سَعْدُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عن عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ؛ قَالَ: أَتَى سَعْدٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ...، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

يرويه عن سعد: مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ التَّمَارِ المَدِينِي.

محمد بن صالح بن دينار التمار المدني مولى الأنصار صدوق يخطئ من السابعة، مات سنة ثمان وستين 4⁽¹⁾.

الوجه الثاني - سَعْدُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عن النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن سعد: شعبة.

شعبة سبق ترجمته في حديث [22]، وهو ثقة حافظ متقن.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - سَعْدُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عن عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ؛ قَالَ: أَتَى سَعْدٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ...، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص484) 5961.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد رواها عن سعد "محمد بن صالح التمار"، وهو صدوق يخطئ وقد أخطأ في هذه الرواية، وخالف من هو أوثق منه وهو شعبة، قال الدارقطني⁽¹⁾: "وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ التَّمَارِ الْمَدِينِيُّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ. وَوَهَمَ فِيهِ أَيْضًا".

الوجه الثاني - سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنِيفٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها شعبة عن سعد وهو ثقة ثبت، قال الدارقطني⁽²⁾: "وَالصَّوَابُ مَا رَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ حَنِيفٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ"، وقال البخاري⁽³⁾: "وَهَذَا أَصَحُّ".

خامسًا - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها صحيح ورجالها ثقات، فقد أخرجها البخاري ومسلم في صحيحيهما.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح البخاري الرواية التي رواها الثقة شعبة وضبط إسنادها على الرواية التي رواها محمد بن صالح والتي أخطأ فيها، ولم يضبط إسنادها وهو صدوق يخطئ ولم يتابع عليها. وهذا صحيح والله أعلم.

حديث [89]

قال ابن أبي حاتم⁽⁴⁾: وسألتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، عَنْ بَشْرِ بْنِ الْمُفَضَّلِ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ بَعَثَ بَعْثًا، فَلَمَّا

(1) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (4/ 291).

(2) المرجع السابق، (4/ 291).

(3) البخاري، التاريخ الكبير بحواشي المطبوع (4/ 291) 2863.

(4) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 432) 987.

رَجَعَ قَالَ: كَيْفَ وَجَدْتَ نَفْسَكَ؟، قَالَ: مَازَلْتُ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّ مَعِيَ حَوْلًا⁽¹⁾ لِي، وَأَيْمُ اللَّهِ! لَا أَعْمَلُ عَلَى رَجُلَيْنِ مَا دُمْتُ حَيًّا؟

فَقَالَ أَبِي: كَذَا حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى. وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ بَشْرِ بْنِ الْمُفَضَّلِ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ إِسْحَاقَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ الْمُقْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ بَعْثًا ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.
قُلْتُ لِأَبِي: أَيُّهُمَا أَشْبَهُ؟
قَالَ: حَدِيثُ مُسَدَّدٍ.

أولاً- الروايات المعللة:

الوجه الأول- بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الْمُقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ إِسْحَاقَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ الْمُقْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ بَعْثًا...

ثانيًا- تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول- بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الْمُقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (80 / 8) 8695، مِنْ طَرِيقِ حُمَيْدِ بْنِ مَسْعَدَةَ بِهِ.
وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (20 / 258) 609، مِنْ طَرِيقِ صَالِحِ بْنِ حَاتِمٍ بْنِ وَرْدَانَ، وَالْوَلِيدِ بْنِ الْعَبَّاسِ النَّرْسِيِّ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي حَلِيَةِ الْأَوْلِيَاءِ وَطَبَقَاتِ الْأَصْفِيَاءِ (1 / 174)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الزَّهْدِ الْكَبِيرِ (ص: 148) 306، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ (3 / 393) 5488، مِنْ طَرِيقِ الْعَبَّاسِ بْنِ الْوَلِيدِ النَّرْسِيِّ بِهِ.

الوجه الثاني- بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ إِسْحَاقَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ الْمُقْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ بَعْثًا...

(1) الْحَوْلُ: حَشَمُ الرَّجُلِ وَاتِّبَاعُهُ. ابْنُ الْأَثِيرِ، النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ (2 / 88).

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (60/ 169) 12420، وابن حجر في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (9/ 587)، من طريق مسدد بن مسرهد به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّل، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن بشر: حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، وَصَالِحُ بْنُ حَاتِمٍ بْنِ وَرْدَانَ، وَالْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ النَّرْسِيُّ. حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ بن المبارك السامي بالمهملّة أو الباهلي بصري، صدوق من العاشرة، مات سنة أربع وأربعين م⁽¹⁾4.

صالح بن حاتم بن وردان البصري أبو محمد، صدوق من العاشرة، مات سنة ست وثلاثين م⁽²⁾.

العباس بن الوليد بن نصر النرسي بفتح النون وسكون الراء بعدها مهملة، ثقة من العاشرة، مات سنة ثمان وثلاثين خ م س⁽³⁾.

الوجه الثاني - بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّل، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ إِسْحَاقَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بعث المُقَدَّادَ بْنَ الْأَسْوَدِ بَعْثًا...

يرويه عن بشر: مُسَدَّدُ بْنُ مَسْرُودٍ.

مسدد بن مسرهد بن مسربل بن مستورد الأسدي البصري أبو الحسن، ثقة حافظ، يقال إنه أول من صنف المسند بالبصرة، من العاشرة، مات سنة ثمان وعشرين، ويقال اسمه عبد الملك بن عبد العزيز، ومسدد لقب خ د ت س⁽⁴⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص182) 1559.

(2) المرجع السابق، (ص271) 2848.

(3) المرجع نفسه، (ص294) 3193.

(4) المرجع نفسه، (ص528) 6598.

رابعًا - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّل، عَنِ ابْنِ عَوْن، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد تابع إبراهيم بن موسى في هذه الرواية راويان صدوقان وراوٍ ثقة.

الوجه الثاني - بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّل، عَنِ ابْنِ عَوْن، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ إِسْحَاقَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ الْمُقَدَّادَ بْنَ الْأَسْوَدِ بَعْثًا...

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها مسدد، وهو من أثبت الناس وأوثقهم، وقد رجحها أبو حاتم الرازي.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجحة:

الروايتان راجحتان، وإسنادهما ضعيف؛ لأن فيهما عمير بن إسحاق وهو صدوق لين ولم يتابع.

عمير بن إسحاق أبو محمد مولى بني هاشم من الثالثة بخ س⁽¹⁾.

قال يحيى بن معين⁽²⁾: لَا يُسَاوِي شَيْئًا وَلَكِنْ يَكُتَبُ حَدِيثُهُ، قَالَ أَبُو الْفَضْلِ يَغْنِي يَحْيَى بِقَوْلِهِ إِنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ يَقُولُ إِنَّهُ لَا يَعْرِفُ وَلَكِنْ ابْنُ عَوْنٍ رَوَى عَنْهُ فَقُلْتُ لِيَحْيَى وَلَا يَكُتَبُ حَدِيثُهُ قَالَ بَلَى، وَقَالَ أَيْضًا⁽³⁾: ثَقَّةٌ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ⁽⁴⁾، وَقَالَ النَّسَائِيُّ⁽⁵⁾: لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى عَنْهُ غَيْرَ ابْنِ عَوْنٍ، وَقَالَ أَيْضًا⁽⁶⁾: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَقَالَ ابْنُ عَدِي⁽⁷⁾: لَا أَعْلَمُ يَرْوِي عَنْهُ غَيْرُ ابْنِ عَوْنٍ، وَهُوَ مِمَّنْ يُكُتَبُ حَدِيثُهُ وَلَهُ مِنَ الْحَدِيثِ شَيْءٌ يَسِيرٌ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ⁽⁸⁾: مَقْبُولٌ.

قلت: صدوق لين ليس له من الحديث إلا القليل.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص431) 5179.

(2) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (4/ 250) 4209.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (6/ 375).

(4) ابن حبان، الثقات (5/ 254) 4714.

(5) النسائي، تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد (ص119).

(6) الذهبي، ميزان الاعتدال (3/ 296).

(7) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 134).

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص431) 5179.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم رواية مسدد؛ لأنه من كبار الثقات والأثبات؛ ولكنني وجدت الرواية الأخرى قد اتفق عليها أكثر من نفس.

حديث [90]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثِ رَوَاهُ وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، عن أبيه، عن يحيى بن أيوب، عن يونس بن يزيد، عن الزُّهري، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عبد الله، عن ابنِ عَبَّاسٍ، عن النبي ﷺ قال: خَيْرُ الْجِيُوشِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ، وَخَيْرُ السَّرَايَا أَرْبَعُ مِئَةٍ....

وَرَوَاهُ لُؤَيْ بْنُ مُحَمَّدٍ بنُ سُلَيْمَانَ، عن حَبَّانَ بنِ عَلِيٍّ - أَخُو مُنْدَلٍ - عن عُقَيْلٍ، عن الزُّهري، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عبد الله، عن ابنِ عَبَّاسٍ، عن النبي ﷺ.

وَرَوَاهُ لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عن عُقَيْلٍ، عن ابنِ شِهَابٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ...؟

فَسَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: مُرْسَلًا أَشْبَهُ، لَا يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْكَلَامُ كَلَامَ النَّبِيِّ ﷺ.

فَقُلْتُ لِأَبِي: فَسَمِعَ حَبَّانُ مِنْ عُقَيْلٍ بْنِ خَالِدٍ؟

قَالَ: نَعَمْ، لَا أَعْلَمُ مِنَ الْعِرَاقِيِّينَ مَنْ سَمِعَ مِنْ عُقَيْلٍ إِلَّا حَبَّانَ بْنَ عَلِيٍّ - أَخُو مُنْدَلٍ - وَمَخْلَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ.

أولاً - الروايات المعللة:

الوجه الأول - الزُّهري، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عبد الله، عن ابنِ عَبَّاسٍ، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني - ابنُ شِهَابٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ .. مُرْسَلًا.

ثانيًا - تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول - الزُّهري، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عبد الله، عن ابنِ عَبَّاسٍ، عن النبي ﷺ.

أخرجه أبو داود في سننه (36 / 3) 2611، والترمذي في سننه ت شاكر (4 / 125) 1555، وأحمد في مسنده مخرجًا (418 / 4) 2682، و(451 / 4) 2718، والدارمي في سننه (3 / 1583) 2482، وابن خزيمة في صحيحه (4 / 140) 2538، وابن حبان في صحيحه -

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3 / 486) 1024.

مخرجاً (11/ 17) 4717، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (4/ 459) 2587، والبيهقي في السنن الكبرى (9/ 263) 18481، وعبد بن حميد في المنتخب من مسند عبد بن حميد ت صبحي السامرائي (ص: 218) 652، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (1/ 611) 1621، و(2/ 110) 2489، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (2/ 45) 572، من طريق يونس بن يزيد الأيلي به.

أخرجه الترمذي في سننه ت شاكر (4/ 125) 1555، والدارمي في سنن (3/ 1583) 2482، وتمام في فوائده (2/ 45) 1097، والشهاب القضاعي في مسنده (2/ 225) 1237، و(2/ 226) 1239، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (2/ 46) 573، و(2/ 47) 574، وفي جزء لوين (ص: 32) 11، من طريق عقيل به.

الوجه الثاني - ابن شهاب: أن النبي ﷺ قال.. مرسلاً.

أخرجه الترمذي في سننه ت شاكر (4/ 125) 1555، وسعيد في سنن سعيد بن منصور (2/ 184) 2387، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (2/ 47) 575، من طريق عقيل به. وأخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (5/ 306) 9699، من طريق معمر به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

يرويّه عن الزهري: يونس بن يزيد الأيلي، وعقيل.

يونس بن يزيد سبق ترجمته في حديث [82]، وهو ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً، وفي غير الزهري خطأ.

عقيل بالضم بن خالد بن عقيل بالفتح الأيلي بفتح الهمزة بعدها تحتانية ساكنة ثم لام، أبو خالد الأموي مولا هم ثقة ثبت سكن المدينة ثم الشام ثم مصر، من السادسة، مات سنة أربع وأربعين على الصحيح ع⁽¹⁾.

الوجه الثاني - ابن شهاب: أن النبي ﷺ قال.. مرسلاً.

يرويّه عن الزهري: معمر، وعقيل.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص396) 4665.

معمر بن راشد: سبق ترجمته في الحديث [19]، وهو ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة. عَقِيل بالضم ابن خالد سبق ترجمته في حديث [90]، وهو ثقة ثبت.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - الزُّهْرِي، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عبد الله، عن ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، ومن قال إن هذا الوجه رواه يونس بن يزيد وتابعه عقيل، أقول بل رواه يونس بن يزيد عن عقيل، قال الطحاوي⁽¹⁾: "فَكَانَ هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَنَا مِمَّا تَقَرَّدَ بِهِ جَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا شَرَكُهُ فِيهِ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ رَوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ غَيْرَ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ غَيْرَ أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ شُعَيْبٍ قَدْ كَانَ خَالَفَنَا فِي ذَلِكَ، وَذَكَرَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَدْ شَرَكَ يُونُسَ بْنَ يَزِيدَ فِيهِ عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ فَرَوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ كَمَا رَوَاهُ عَنْهُ يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ"، ثُمَّ قَالَ لَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ عِنْدَ ذَلِكَ: وَحَبَّانُ بْنُ عَلِيٍّ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَكَانَ مِنْ حُجَّتِنَا عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ أَنَّ حَبَّانَ بْنَ عَلِيٍّ إِنَّمَا أَخَذَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَقِيلٍ، فَعَادَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ حَبَّانَ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَقِيلٍ بِإِسْنَادِهِ وَبِمَتْنِهِ وَكَانَ حَبَّانُ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِي رِوَايَتِهِ كَمَا ذَكَرَ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، وَكَذَلِكَ يَقُولُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْأَسَانِيدِ سِوَاهُ وَمَنْدَلٌ أَخُوهُ عِنْدَهُمْ دُونَهُ فِي ذَلِكَ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ عَادَ الْحَدِيثُ إِلَى يُونُسَ عَلَى مَا رَوَاهُ عَنْهُ جَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ بِلاَ شَرِيكَ لَهُ مِنَ الثَّبَتِ فِي الرِّوَايَةِ فِيهِ، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَهَلْ رَوَى غَيْرُ مَنْدَلٍ وَغَيْرُ حَبَّانَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَقِيلٍ؟ قِيلَ لَهُ: نَعَمْ، قَدْ رَوَاهُ سِوَاهُمَا عَنْ عَقِيلٍ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَهُوَ مِنَ الْأَمَانَةِ فِي عَقِيلٍ وَالثَّبَتِ وَالضَّبْطِ عَنْهُ عَلَى مَا لَا خَفَاءَ بِهِ فِي ذَلِكَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَسَانِيدِ وَبِرِوَايَتِهِ -يعني بذلك الوجه الثاني"، وقال الحاكم⁽²⁾: "هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ لِخِلَافٍ بَيْنَ النَّاقِلِينَ فِيهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ".

الوجه الثاني - ابْنُ شِهَابٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ.. مُرْسَلًا.

(1) الطحاوي، شرح مشكل الآثار (2/ 45) 573+573.

(2) الحاكم، المستدرک على الصحيحين (2/ 110) 2489.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد تابع عقيلًا في هذه الرواية معمرٌ، ومعمرٌ من ألزم الناس وأعرفهم بحديث الزهري، قال أبو داود⁽¹⁾: "وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مُرْسَلٌ"، وقال البيهقي⁽²⁾: "وَرَوَاهُ عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَقِيلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُنْقَطَعًا، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: أَسَنَدُهُ جَرِيرٌ بَنُ حَازِمٍ وَهُوَ خَطَأٌ"، وقال الطحاوي⁽³⁾: "قَدْ رَوَاهُ سِوَاهُمَا عَنْ عَقِيلِ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَهُوَ مِنَ الْأَمَانَةِ فِي عَقِيلٍ وَالثَّبُتِ وَالضَّبْطِ عَنْهُ عَلَى مَا لَا خَفَاءَ بِهِ فِي ذَلِكَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَسَانِيدِ وَبِرُوتِهَا".

خامسًا - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة -الثانية، وإسنادها ضعيف لأنها مرسلة، فالزهري لم يسمع من النبي ﷺ.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية التي رواها معمرٌ وتابع فيها عقيلًا؛ لأنه من ألزم الناس للزهري وأعرفهم بحديثه، وروى الليث عن عقيل وهو من أثبت الناس وأقواهم في حديثه، فرجح ورجحنا بذلك السند المرسل. والله أعلم.

حديث [91]

قال ابن أبي حاتم⁽⁴⁾: وسألتُ أباي عن حديثٍ رواه هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا حَضَرَ الْمُؤْمِنَ الْمَوْتُ، حَضَرَهُ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ، قَبَضَ نَفْسَهُ فِي حَرِيرَةٍ بَيْضَاءَ...، الْحَدِيثُ؟
قَالَ أَبِي: وَرَوَاهُ مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ قَسَامَةَ بْنِ زُهَيْرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَتَابَعَهُ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ الْقَاسِمُ بْنُ الْفَضْلِ.

قَالَ أَبِي: هَذَا أَشْبَهُهُ؛ لِأَنَّ هِشَامًا أَحْفَظُ مِنْ هَمَّامٍ.

(1) أبو داود، سنن أبي داود (3/ 36) 2611.

(2) البيهقي، السنن الكبرى (9/ 263) 18481.

(3) الطحاوي، شرح مشكل الآثار (2/ 47) 574.

(4) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 513) 1044.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- قتادة، عَنْ أَبِي الْجَوْزَاء، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- قتادة، عَنْ قَسَامَةَ بْنِ زُهَيْرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- قتادة، عَنْ أَبِي الْجَوْزَاء، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه ابن حبان في صحيحه - مخرجا (283 / 7) 3013، والبخاري في مسنده = البحر الزخار (269 / 16) 9460، وأبو داود الطيالسي في مسنده (142 / 4) 2511، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (505 / 1) 1304، وابن أبي عاصم في الزهد (ص: 70) 145، من طريق همام بن يحيى به.

الوجه الثاني- قتادة، عَنْ قَسَامَةَ بْنِ زُهَيْرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيحين (504 / 1) 1302، من طريق معمر به. وأخرجه النسائي في سننه (8 / 4) 1833، وابن حبان في صحيحه - مخرجا (284 / 7) 3014، والبيهقي في إثبات عذاب القبر (ص: 46) 36، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (504 / 1) 1303، من طريق هشام الدستوائي به.

وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (225 / 1) 742، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (3 / 104)، من طريق القاسم بن الفضل الحداني به.

ثالثًا- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- قتادة، عَنْ أَبِي الْجَوْزَاء، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن قتادة: همام بن يحيى.

همام بن يحيى سبق ترجمته في حديث [5]، وهو ثقة فيما حدث به من كتابه، ويهم إذا حدث من حفظه.

الوجه الثاني- قتادة، عَنْ قَسَامَةَ بْنِ زُهَيْرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن قتادة: معمر، وهشام الدستوائي، والقاسم بن الفضل الحداني.

معمر بن راشد: سبق ترجمته في الحديث [19]، وهو ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة شيئاً وكذا فيما حدّث به بالبصرة.

هشام الدستوائي سبق ترجمته في حديث [42]، وهو ثقة ثبت.

القاسم بن الفضل بن معدان الحدائي [الحداني] بضم المهملة والتشديد أبو المغيرة البصري، ثقة من السابعة رمي بالإرجاء، مات سنة سبع وستين بخ م⁽¹⁾.

رابعاً- الرواية الراجعة:

الوجه الأول- قتادة، عَنْ أَبِي الْجَوْزَاء، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، وهي رواية شاذة، فقد خالف فيها همام الرواة الثقات الأثبات عن قتادة.

الوجه الثاني- قتادة، عَنْ قَسَامَةَ بْنِ زُهَيْرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الثقات عن قتادة، وهم: "هشام الدستوائي، ومعمر، والقاسم بن الفضل"، قال البزار⁽²⁾: "وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ هِشَامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ قَسَامَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ أَحْسَنُ لَهُ سِيَاقَةً".

خامساً- الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة -الثانية، وإسنادها صحيح رجالها ثقات.

سادساً- مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الإسناد الذي رواه الثقات الأثبات عن قتادة، وترك الآخر، وإن كان قد رواه ثقة، إلا أن الثقة وهم في هذا الإسناد، وخالف من هو أوثق منه.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص451) 5482.

(2) البزار، مسند البزار = البحر الزخار (16/ 269) 9460.

حديث [92]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: سألتُ أبي عن حديثِ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ حُمَرَانَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنِ أَبِي الْمَلِيحِ بْنِ أُسَامَةَ، عَنِ ابْنِ عَمْرِو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قال: مَا مِنْ عَبْدٍ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ إِلَّا غُفِرَ لَهُ؟

قَالَ أَبِي: يَقُولُونَ: عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلِيلٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعِزَّارِ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ - أَوْ عَبْدِ اللَّهِ - بْنِ سَلِيلٍ⁽²⁾، عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ.
قُلْتُ لِأَبِي: أَيُّهُمَا أَشْبَهُ؟
قَالَ: مَا يَرَوِيهِ يَحْيَى الْقَطَّانُ.

أولاً- الروايات المعللة:

الوجه الأول- أَبُو الْمَلِيحِ بْنُ أُسَامَةَ، عَنِ ابْنِ عَمْرِو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
الوجه الثاني- أَبُو الْمَلِيحِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلِيلٍ، عَنْ (بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ مَيْمُونَةَ)، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول- أَبُو الْمَلِيحِ بْنُ أُسَامَةَ، عَنِ ابْنِ عَمْرِو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي التَّارِيخِ الْكَبِيرِ بِحَوَاشِي الْمَطْبُوعِ (5/ 114)، مِنْ طَرِيقِ الْفَضْلِ بْنِ سُوَيْدٍ بِهِ.

الوجه الثاني- أَبُو الْمَلِيحِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلِيلٍ، عَنْ (بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ مَيْمُونَةَ)، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 514) 1045.

(2) وقيل "ابن سليط"، عبد الله بن سليط مدني أخو ميمونة من الرضاعة، مقبول من الثانية س. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص306) 3367. وقال أحمد: فقال في رواية له عبد الله بن سليل، وكذا ذكر البخاري الاختلاف في أبيه والراجح السليط. ابن حجر، تهذيب التهذيب (5/ 244).

أخرجه النسائي في سننه (4/ 76) 1993، وفي السنن الكبرى (2/ 450) 2131، وأحمد في مسنده مخرجا (44/ 393) 26812، والطبراني في المعجم الكبير (24/ 20) 42، و(23/ 437) 1060، والبيهقي في شعب الإيمان (11/ 448) 8813، والدولابي في الكنى والأسماء (2/ 518) 943، من طريق أبي بكار الحَكَم بن فَرُوخ به. كلهم ذكروا أن بعض أزواج النبي ﷺ هي "ميمونة"؛ لأنها أخت عبد الله بن سَلِيط؛ فهو أخوها من الرضاعة.

ولم يذكر على الإبهام إلا في هذا الموضع: ابن أبي شيبه في مصنفه (3/ 13) 11624، قال أبو مليح عن (حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلِيطٍ، عَنْ سَلِيطٍ)، فهناك واسطة بين ابن سَلِيط وبعض أزواج النبي ﷺ وهو سَلِيط.

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: روى عبد الله بن سَلِيط عن ميمونة زوج النبي ﷺ، وروى عنه أبو المليح بن أسامة، سمعت أبي يقول ذلك.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - أبو المليح بنُ أسامة، عَنِ ابْنِ عَمْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يروي عن أبي مليح: الفضل بن سويد.

الفضل بن سويد الكوفي، مقبول من السابعة قد⁽²⁾.

الوجه الثاني - أبو المليح، عن عبد الله بن سَلِيط، عن (بعض أزواج النبي ﷺ ميمونة)، عن النبي ﷺ.

يروي عن أبي مليح: أبو بكار الحَكَم بن فَرُوخ.

الحكم بن فروخ آخره معجمة، أبو بكار الغزال البصري، ثقة من السادسة س⁽³⁾.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - أبو المليح بنُ أسامة، عَنِ ابْنِ عَمْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (5/ 76) 357.

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص446) 5404.

(3) المرجع السابق، (ص175) 1457.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد رواه الفضل بن سويد عن أبي المليح، والفضل مقبول، ولم يتابع.

الوجه الثاني - أبو المليح، عن عبد الله بن سليل، عن (بعض أزواج النبي ﷺ ميمونة)، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواه أبو بكار الحكم بن فروخ عن أبي المليح، وهو ثقة.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها ضعيف، فعبد الله بن سليل مقبول ولم يتابع.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم رواية الحكم لأنه ثقة، وأما رواية الفضل فقد خالف فيها الحكم، وليس للفضل من الحديث إلا القليل، ولم يتابعه أحد.

حديث [93]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه عثمان بن حكيم، عن خارجة بن زيد، عن عمه يزيد بن ثابت، عن النبي ﷺ؛ في الصلاة على القبور.

رواه مخزومة، عن أبيه، عن عبيد الله بن مقسم، عن خارجة بن زيد، عن أبيه زيد بن ثابت، عن النبي ﷺ؟

قال أبي: حديث عثمان بن حكيم أشبه؛ لأن حفظ «زيد بن ثابت» أسهل من «يزيد بن ثابت»، لو كان كذلك، وهذا يزيد بن ثابت أخو زيد بن ثابت.

أولاً - الروايات المعلة:

الوجه الأول - خارجة بن زيد، عن عمه يزيد بن ثابت، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني - خارجة بن زيد، عن أبيه زيد بن ثابت، عن النبي ﷺ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 534) 1065.

ثانيًا - تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول - خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمِّهِ يَزِيدَ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه النسائي في سننه (4/ 84) 2022، وفي السنن الكبرى (2/ 460) 2160 وابن ماجه في سننه (1/ 489) 1528، وأحمد في مسنده مخرجًا (32/ 201) 19452، وابن أبي شيبة في مصنفه (2/ 475) 11217، و(7/ 279) 36071، وفي مسنده (2/ 222) 707، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (2/ 236) 937، وابن حبان في صحيحه - مخرجًا (7/ 356) 3087، و(7/ 360) 3092، والطبراني في المعجم الكبير (22/ 239) 627، و(22/ 240) 628، والبيهقي في السنن الكبرى (4/ 79) 7018، وابن قانع في معجم الصحابة (3/ 228)، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (4/ 27) 1970، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (3/ 682) 6505، وابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (5/ 397) 3079، والطحاوي في معرفة السنن والآثار (5/ 311) 7664، وفي شرح مشكل الآثار (1/ 76) 76، من طريق هُشَيْمٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ بِهِ.

الوجه الثاني - خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه البخاري في التاريخ الأوسط (1/ 42) 145، من طريق عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مِقْسَمٍ بِهِ.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمِّهِ يَزِيدَ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن خارجة: هُشَيْمٌ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ.

عثمان بن حكيم بن عباد بن حنيف بالمهملة والنون مصغر الأنصاري الأوسي، أبو سهل المدني ثم الكوفي [الأحلافي]، ثقة من الخامسة، مات قبل الأربعين خت م 4⁽¹⁾.

الوجه الثاني - خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن خارجة: عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مِقْسَمٍ.

عبيد الله بن مِقْسَمٍ المدني، ثقة مشهور من الرابعة خ م د س ق 2⁽²⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص383) 4461.

(2) المرجع السابق، (ص374) 4344.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمِّهِ يَزِيدَ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد ضبط إسناد عثمان بن حكيم، وهو ثقة، ويُشك في وصل هذه الرواية؛ لأن يزيد إذا مات في اليمامة فإن خارجة لم يدركه، قال البخاري⁽¹⁾: "فَإِنْ صَحَّ قَوْلُ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ إِنَّ يَزِيدَ بْنَ ثَابِتٍ قُتِلَ أَيَّامَ الْيَمَامَةِ فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ فَإِنَّ خَارِجَةَ لَمْ يَدْرِكْ يَزِيدَ"، وقال ابن حجر⁽²⁾: "وإذا مات باليمامة فرواية خارجة عنه مرسلة والله أعلم".

الوجه الثاني - خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة؛ لأن من رواه عن زيد استسهل الإسناد، فقال عن زيد ولم يقل يزيد، كما ذكر أبو حاتم في الحديث. والله أعلم.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الأولى، وإسنادها صحيح ورجالها ثقات.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم إسناد من قال فيه يزيد ولم يرجح إسناد من قال فيه زيد؛ لأن من قال زيد فهو أسهل عليه، ومن قال يزيد فقد ضبط الإسناد جيداً. والله أعلم.

⁽¹⁾ البخاري، التاريخ الأوسط (1/ 42) 144.

⁽²⁾ ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة (ط هجر) (11/ 391).

باب البيوع

حديث [94]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثِ رَوَاهُ عِكرمةُ بْنُ عَمَّارٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: الرَّبَا بَضْعٌ وَسَبْعُونَ بَابًا؟

قَالَ أَبِي: رَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَوْلُهُ: إِنَّ الرَّبَا بَضْعٌ وَسَبْعُونَ بَابًا.

قَالَ أَبِي: هَذَا أَشْبَهُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (364 / 7)، و(5132)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (261 / 2)، وابن الجارود في المنتقى (ص: 163) 647، من طريق عِكرمةَ بْنِ عَمَّارٍ به.

الوجه الثاني- يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

لم أجده.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3 / 583) 1105.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - يَحْيَى بن أَبِي كَثِير، عن عبد الله بن زَيْدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن يحيى: عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَّارٍ.

عكرمة بن عمار سبق ترجمته في حديث [17]، وهو صدوق.

الوجه الثاني - يحيى بن أَبِي كَثِير، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

لم أجده، وقال أبو حاتم رواه: الأوزاعي.

عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي سبق ترجمته في حديث [17]، وهو ثقة جليل.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - يَحْيَى بن أَبِي كَثِير، عن عبد الله بن زَيْدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد خالف عكرمة في الرواية الأوزاعي، والأوزاعي أوثق منه.

الوجه الثاني - يحيى بن أَبِي كَثِير، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد تفرد بذكرها أبو حاتم الرازي ولم أجدها لها تخريجاً.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

لا توجد رواية راجحة.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

أراد أبو حاتم أن يرجح الرواية المرسلة؛ لأن الذي رواها الأوزاعي وهو أوثق من عكرمة؛ ولكنني وجدت رواية عكرمة ولم أجده رواية الأوزاعي، لهذا لم أرجح أيّاً من الروایتين.

حديث [95]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: سألتُ أبي عن حديثٍ رواه فُلَيْحٌ، عن سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ ... الحديث؟
قال أبي: حدَّثنا قُتَيْبَةُ، عن يَعْقُوبَ الإسْكَدَرَانِي، عن سُهَيْلٍ، عن أبيه، عن أبي سَعِيدٍ، عن النبي ﷺ.

قال أبي: هَذَا أَشْبَهُ وَأَصَحُّ، وكان يحيى بن مَعِينٍ حَمَلَ عَلَى فُلَيْحٍ وَعَلَى أَبِي أُوَيْسٍ، وَكَانَ يَعْقُوبُ الإسْكَدَرَانِي مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، سَكَنَ الإسْكَدَرِيَّةَ.
ومِمَّا يَقْوَى حَدِيثٌ ذَا: ما رواه عَبْدُ السَّلَامِ، عن الدَّالَانِي، عن عبد الملك بن مَيْسَرَةَ، عن أبي صالح، عن أبي سَعِيدٍ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني- سُهَيْلٌ، عن أبيه، عن أبي سَعِيدٍ، عن النبي ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

لم أجده.

الوجه الثاني- سُهَيْلٌ، عن أبيه، عن أبي سَعِيدٍ، عن النبي ﷺ.

أخرجه مسلم في صحيحه (3/ 1209) 77 - (1584)، وأحمد في مسنده مخرّجاً (17/ 115) 11062، وأبو عوانة في مستخرجه (3/ 374) 5370، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (15/ 390) 6107، من طريق يَعْقُوبَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيّ به.

وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (3/ 636) 2295، وأبو عوانة في مستخرجه (3/ 374) 5369، من طريق وَهْبٍ به.

وأخرجه أحمد في مسنده مخرّجاً (18/ 22) 11429، من طريق عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُسْلِمٍ به.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 613) 1131.

وأخرجه أحمد في مسنده مخرجا (18/ 22) 11430، من طريق فليح به.

ثالثا - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
لم أجده.

الوجه الثاني - سُهَيْلُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن سهيل: يعقوب بن عبد الرحمن، ووهيب، وعبد العزيز بن مسلم، وفليح.

يعقوب بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري بتشديد التحتانية المدني، نزيل الإسكندرية حليف بني زهرة، ثقة من الثامنة، مات سنة إحدى وثمانين خ م د ت س⁽¹⁾.

وهيب بالتصغير بن خالد بن عجلان الباهلي مولاهم أبو بكر البصري، ثقة ثبت؛ لكنه تغير قليلا بأخرة، من السابعة، مات سنة خمس وستين وقيل بعدها ع⁽²⁾.

عبد العزيز بن مسلم سبق ترجمته في حديث [57]، وهو ثقة عابد.

فليح بن سليمان بن أبي المغيرة الخزاعي أو الأسلمي أبو يحيى المدني، ويقال فليح لقب، واسمه عبد الملك، صدوق كثير الخطأ، من السابعة، مات سنة ثمان وستين ومائة ع⁽³⁾. (لا داعي لترجمته أكتفي بمن تابعه من الأثبات).

رابعا - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد تفرد بها أبو حاتم الرازي، ولم أجد لها تخريجا، وهي مخالفة للروايات المشهورة عن أبي سعيد الخدري.

الوجه الثاني - سُهَيْلُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 608) 7824.

(2) المرجع السابق، (ص 586) 7487.

(3) المرجع نفسه، (ص 448) 5443.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الثقات الأثبات عن سهيل، وقد أخرجها الإمام مسلم في صحيحه.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة -الثانية، وإسنادها صحيح ورجالها ثقات، فقد أخرجها الإمام مسلم في صحيحه.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية الثقات الأثبات عن سهيل "عن أبي سعيد الخدري"، ولم يرجح الأخرى التي "عن أبي هريرة"؛ لأنها ليست بالمحفوظة، ولم أجد لها تخريجاً، وهي تخالف رواية الثقات الأثبات. وهذا صحيح والله أعلم.

حديث [96]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو شيخ عبد الله بنُ مَرْوَانَ الحَزَلَانِي، وَعُبَيْدُ الْعَطَّار، عَنْ زُهَيْر، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِر، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حُدَيْفَةَ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَقَالَ: كُنْتُ تَعْمَلُ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا، قَالَ: تَذَكَّرَ، قَالَ: كُنْتُ أَذَايُنُ النَّاسِ...؟

قَالَ أَبِي: أَمَّا مِنْ حَدِيثِ مَنْصُورٍ: فَمَوْقُوفٌ أَشْبَهُ، وَالْحَدِيثُ فِي الْأَصْلِ مَرْفُوعٌ.

أولاً - الروايات المعللة:

الوجه الأول - مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِر، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حُدَيْفَةَ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

الوجه الثاني - مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِر، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حُدَيْفَةَ. مَوْقُوفًا.

ثانياً - تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول - مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِر، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حُدَيْفَةَ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 618) 1135.

أخرجه البخاري في صحيحه (3/ 57) 2077، ومسلم في صحيحه (3/ 1194) 26 - (1560)، وأبو عوانة في مستخرجه (3/ 346) 5240، والبيهقي في شعب الإيمان (13/ 530) 10734، وفي السنن الكبرى (5/ 583) 10970، وفي السنن الصغير (2/ 275)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (14/ 148) 5534، من طريق زهير بن معاوية به.

الوجه الثاني - مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ. موقوفًا.

لم أجده من طريق منصور.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ؛ قال: قال رسول الله ﷺ.

يرويه عن منصور: زهير بن معاوية.

زهير بن معاوية بن حديج أبو خيثمة الجعفي الكوفي نزيل الجزيرة، ثقة ثبت من السابعة، مات سنة اثنتين أو ثلاث أو أربع وسبعين، وكان مولده سنة مائة ع⁽¹⁾.

الوجه الثاني - مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ. موقوفًا.

لم أجده.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ؛ قال: قال رسول الله ﷺ.

الرواية الموصولة من هذا الوجه راجحة، فقد رواها معاوية عن منصور وهو ثقة ثبت، وقد أخرجتها كتب السنة وعلى رأسها صحيحا البخاري ومسلم، والمحموظ من هذه الرواية أنها موصولة.

الوجه الثاني - مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ. موقوفًا.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد تفرد بها أبو حاتم الرازي، ولم أجد لها تخريجًا، وقد خالف ما ذكر في الصحاح.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص218) 2051.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة -الأولى، وإسنادها صحيح ورجالها ثقات، فقد أخرجها البخاري ومسلم في صحيحيهما.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرواية المرفوعة من طريق منصور؛ ولكنني لم أجدها ووجدتُ أن البخاري ومسلم وغيرهما أخرجوها موصولة، وعادة أبي حاتم دائمًا إذا شك رجح الرواية الموقوفة.

باب النكاح

حديث [97]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: سألتُ أبي وأبا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ؛ قَالَ: أَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا صَدَاقَهَا، فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: هَذَا أَمْرٌ مَا سَمِعْتُ فِيهِ بِشَيْءٍ ... وَذَكَرْتُ لُهُمَا الْحَدِيثَ؟

فَقَالَا: رَوَاهُ جَرِيرٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ؛ قَالَ: أَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ ... وَهُوَ أَشْبَهُ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- عطاء بن السائب، عن عبد خير، عن عبد الله؛ قال: أتيت عبد الله بن مسعود.

الوجه الثاني- عطاء بن السائب، عن الشعبي؛ قال: أتيت عبد الله.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- عطاء بن السائب، عن عبد خير، عن عبد الله؛ قال: أتيت عبد الله بن مسعود.

الرواية من هذا الوجه عن ابن مسعود، لم أجد لها تخريجاً، وإنما الذي وجدته عن علي بهذا الإسناد بدلاً من ابن مسعود.

فقد أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (7/ 403) 14422، وسعيد بن منصور في سننه (1/ 265) 922، من طريق خالد بن عبد الله به.

وأخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (6/ 292) 10893، و(6/ 477) 11738، من طريق سفيان الثوري به.

وأخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (6/ 292) 10893، من طريق جعفر به.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 712) 1202.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (7/ 402) 14421، من طريق علي بن عاصم به.
وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (3/ 556) 17114، والطحاوي في شرح مشكل الآثار
(13/ 353)، ومعرفة السنن والآثار (10/ 229) 14319، من طريق سفيان بن عيينة به.
وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (3/ 556) 17121، من طريق عبدة به.

كلهم عن عطاء عن عبد خير عن علي.

الوجه الثاني - عطاء بن السائب، عن الشعبي؛ قال: أتني عبد الله.

لم أجده، وانظر تخريج الوجه السابق.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - عطاء بن السائب، عن عبد خير، عن عبد الله؛ قال: أتني عبد الله بن مسعود.

لم أجده.

الوجه الثاني - عطاء بن السائب، عن الشعبي؛ قال: أتني عبد الله.

لم أجده.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - عطاء بن السائب، عن عبد خير، عن عبد الله؛ قال: أتني عبد الله بن مسعود.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد وجدت تخريجها عن علي وليس عبد الله بن مسعود

عليه السلام.

الوجه الثاني - عطاء بن السائب، عن الشعبي؛ قال: أتني عبد الله.

الرواية من هذا الوجه راجحة وهي رواية مرسلّة، فالشعبي لم يسمع من ابن مسعود، قال

ابن أبي حاتم⁽¹⁾: "سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ لَمْ يَسْمَعْ الشَّعْبِيُّ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَالشَّعْبِيُّ عَنْ عَائِشَةَ

(1) ابن أبي حاتم، المراسيل (ص 160) 591.

مُرْسَلٌ إِنَّمَا يُحَدِّثُ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ، ورجحها الدارقطني بقوله⁽¹⁾: "وصحيحه عن الشعبي، وإبراهيم مُرْسَلًا".

خامسًا - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها مرسل ضعيف؛ لأن الشعبي لم يسمع من عبد الله بن مسعود.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرواية الثانية "رواية الشعبي"، ولم أجد لها تخريجًا من طريق ابن مسعود، ووافقه على ذلك الدارقطني، فربما عندهما هذا الوجه وتفردا به دون غيرهما. والله أعلم.

حديث [98]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه كثير بن هشام، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَجْلِسَ الرَّجُلُ عَلَى مَائِدَةٍ يُشْرَبُ عَلَيْهَا الْخَمْرُ، وَأَنْ تُتَكَّحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا؟

قال أبي: هَذَانِ الْحَدِيثَانِ خَطَأٌ؛ يَرْوِيهِ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ رَجُلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ هَكَذَا، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ صَحِيحِ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ.

أَمَّا حَدِيثُ «نَهَى أَنْ تُتَكَّحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَعَلَى خَالَتِهَا»؛ فَإِنَّ عُقَيْلًا رَوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَقَبِيصَةَ بْنِ دُؤَيْبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَهُوَ أَشْبَهُ. وَأَمَّا قِصَّةُ الْمَائِدَةِ: فَهُوَ مُفْتَعَلٌ لَيْسَ مِنْ حَدِيثِ النَّقَاتِ.

أولًا - الروايات المعللة:

الوجه الأول - جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني - الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَقَبِيصَةَ بْنِ دُؤَيْبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (52 / 14).

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3 / 715) 1205.

ثانيًا - تخرّيج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - الزُّهري، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه المروزي في السنة (ص: 80) 284، من طريق الحسين بن عيسى البسطامي عن جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ به.

وأخرجه الروياني في مسنده (2/ 399) 1393، من طريق مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ عن جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (3/ 526) 16770، من طريقه عن جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ به.

وأخرجه الترمذي في العلل الكبير = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص: 162) 276، من طريق مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ، وَأَحْمَدَ بْنِ مَنِيعٍ، وَمَحْمُودَ بْنِ غِيْلَانَ، عن جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ به. لم يذكر فيه مجالس الخمر.

وأخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين (4/ 143) 7171، من طريق الْحَارِثِ بْنِ أَبِي أُسَامَةَ عن جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ به.

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (7/ 411) 5206، وفي السنن الصغير (3/ 87) 2585، وفي (7/ 434) 14550، من طريق عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَرْزُوقٍ عن جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ به. وأخرجه أبو داود في سننه (3/ 349) 3774، من طريق عثمان بن أبي شيبة عن جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ به.

لم يذكر فيه نكاح المرأة على عمتها.

الوجه الثاني - الزُّهري، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَقَبِيصَةَ بْنِ دُؤَيْبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

أخرجه البخاري في صحيحه (7/ 12) 5110، وغيره، من طريق يونس به.

وأخرجه مسلم في صحيحه (2/ 1028) 35 - (1408)، وغيره، من طريق ابن مَسْلَمَةَ به.

وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه (3/ 35) 4107، من طريق عقيل به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن الزهري: جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ.

جعفر بن بُرْقَانَ بضم الموحدة وسكون الراء بعدها قاف الكلابي، أبو عبد الله الرقي، صدوق يهم في حديث الزهري، من السابعة، مات سنة خمسين وقيل بعدها بخ م⁽¹⁾4.

الوجه الثاني - الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَقَبِيصَةَ بْنِ دُؤَيْبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن الزهري: يونس بن يزيد، وعقيل.

يونس بن يزيد سبق ترجمته في حديث [82]، وهو ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً، وفي غير الزهري خطأ.

عُقَيْلٌ بالضم بن خالد سبق ترجمته في حديث [90]، وهو ثقة ثبت.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، وهي رواية مضطربة، فقد اضطرب فيها جعفر بن برقان، وهو ممن يهم في حديث الزهري، والصحيح أن هذا الإسناد لمتن مجالس الخمر، وليس لمتن "نكاح المرأة على عمتها"، قال البخاري⁽²⁾: "هُوَ غَلَطٌ، إِنَّمَا هُوَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ دُؤَيْبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ" - أي متن نكاح المرأة على عمتها -.

ومع ذلك فهذا متن غريب ولم يسمعه جعفر من الزهري، قال البيهقي⁽³⁾: "وَهَذَا الْمَتْنُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ غَرِيبٌ"، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ⁽⁴⁾: "هَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَسْمَعْهُ جَعْفَرٌ، مِنَ الزُّهْرِيِّ، وَهُوَ مُنْكَرٌ".

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص140) 932.

(2) الترمذي، العلل الكبير = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص162) 277.

(3) البيهقي، السنن الصغير (3/ 87) 2585.

(4) أبو داود، سنن أبي داود (3/ 349) 3774.

الوجه الثاني - الزُّهري، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَقَبِيصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رجحها البخاري، وذكرها في صحيحه وذكرها أيضًا مسلم في صحيحه، وأغلب كتب السنة عن الثقات عن الزهري، -وهي متن نكاح المرأة على عمتها فقط-.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة -الثانية وإسنادها صحيح ورجالها ثقات، فقد أخرجها البخاري ومسلم في صحيحيهما.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح البخاري الرواية المحفوظة والتي رواها الثقات المتثبتون عن الزهري، وترك الأخرى التي اضطرب جعفر بن برقان في إسنادها. وهذا صحيح والله أعلم.

حديث [99]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو قُتَيْبَةَ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا خَطَبَهَا قَالَ لَهَا: إِنَّ شَنْتَ سَبَعْتُ لَكَ، وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ سَبَعْتُ لِنِسَائِي، وَإِنْ شَنْتَ زِدْتُ فِي مَهْرِكَ وَزِدْتُ فِي مُهْرِهِنَّ؟

قَالَ: كَذَا رَوَاهُ أَبُو قُتَيْبَةَ! وَالنَّاسُ يَرَوْنَ عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأُمِّ سَلَمَةَ ...، الْحَدِيثُ، وَهُوَ أَشْبَهُ.

قَالَ أَبِي: لَوْ صَحَّ هَذَا الْحَدِيثُ، كَانَ الزِّيَادَةُ فِي الْمَهْرِ جَائِزًا.

أولًا - الروايات المعلة:

الوجه الأول - إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

الوجه الثاني - إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأُمِّ سَلَمَةَ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4 / 13) 1213.

ثانيًا - تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول - إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (23/ 253) 518، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (5/ 423) 3080، من طريق أبي قُتَيْبَةَ به.

الوجه الثاني - إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَأُمِّ سَلَمَةَ. لم أجد له تخريجًا، وتفرد به أبو حاتم الرازي.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

يرويه عن إسرائيل: سلم، أبو قتيبة.

سلم بن قتيبة الشعيري بفتح المعجمة أبو قتيبة الخراساني نزيل البصرة صدوق، من التاسعة، مات سنة مائتين أو بعدها خ (4)⁽¹⁾.

الوجه الثاني - إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَأُمِّ سَلَمَةَ. لم أجد له تخريجًا، وتفرد به أبو حاتم الرازي.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فلم يرجحها أحد من العلماء، ولعلها من أوهام ابن قتيبة.

الوجه الثاني - إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَأُمِّ سَلَمَةَ. الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فلم أجد لها تخريجًا، وتفرد بها أبو حاتم الرازي.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص246) 2471.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

لا توجد رواية راجحة.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

أراد أبو حاتم الرازي بترجيحه الوجه المرسل -أي أنها هي الطريق الصحيحة- من رواية إسرائيل بن يونس، ولم أجد للرواية المرسلة تخريجاً؛ ولكن للحديث تخريج من وجوه أخرى مختلفة عن أم سلمة موصولة.

حديث [100]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه لنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، عن أبي بكر بن أبي أويس، عن سليمان بن بلال، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ؛ في قوله عز وجل: ﴿نِسَاؤُكُمْ...﴾ [سورة البقرة: 223]؟⁽²⁾.

قال أبي: رواه عبد الله بن نافع الصائغ، عن داود بن قيس، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ في ذلك.

قال أبي: هذا أشبهه، وهذا أيضاً منكّر، وهو أشبهه من حديث ابن عمر؛ لأن الناس أقبلوا قبل نافع فيما حكى عن ابن عمر في قوله: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ [سورة البقرة: 223] في الرخصة، فلو كان عند زيد بن أسلم عن ابن عمر، لكانوا لا يؤلغون بنافع، وأول ما رأيت حديث بن عبد الحكم استعربناه، ثم تبين لي علته.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- زيد بن أسلم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 27) 1225.

(2) تأول الكثير هذا الحديث عن حكم إتيان المرأة في دبرها، وقد وجدت العلم الوفير وذكر أسباب النزول وترجيح الآراء عند الطحاوي في شرح مشكل الآثار، فخلصت إلى حرمة إتيان المرأة في دبرها، أما عن حكم المباح هو أن تأتي المرأة في صمام واحد أي موضع النسل سواء كان من القبل الإمام أو الدبر الخلف، لكن في موضع واحد وهو موضع النسل؛ لأجل ذلك الله عز وجل قل ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ والحرث هو النسل، ولا يكون النسل إلا في موضع واحد. وإن شاء الاستزادة والتوسع راجع: الطحاوي، شرح مشكل الآثار (15/ 410) 6118.

الوجه الثاني- زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه النسائي في السنن الكبرى (8/ 191) 8932، وابن كثير في تفسيره ط العلمية (1/ 444)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (15/ 410) 6117، من طريق سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ به.

الوجه الثاني- زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده (2/ 354) 1103، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (15/ 410) 6118، وابن حجر في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (14/ 515) 3545، من طريق هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ به.

ثالثًا- دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول- زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن زيد: سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ.

سليمان بن بلال سبق ترجمته في حديث [21]، وهو ثقة.

الوجه الثاني- زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن زيد: هشام بن سعد.

هشام بن سعد سبق ترجمته في حديث [45]، وهو صدوق له أوهام.

رابعًا- الرواية الراجحة:

الوجه الأول- زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، لوجود واسطة بين زيد بن أسلم والصحابي، وهو عطاء، وقد اختلف على الصحابي هل هو "ابن عمر" أو "أبو سعيد الخدري"، قال النسائي⁽¹⁾: "خَالَفَهُ هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ فَرَوَاهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ"، وذكر هذا الوجه ابن كثير في تفسيره

(1) النسائي، السنن الكبرى (8/ 191) 8932.

ثم عقب عليه بقوله⁽¹⁾: "وَقَدْ رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، فَذَكَرَهُ"، قلت: لعل ابن كثير وهم، فبدلاً أن يقول عن أبي سعيد قال عن ابن عمر، وهذا ما يثبت به تخريج الحديث.

الوجه الثاني - زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، ولو كانت الرواية السابقة صحيحة عن ابن عمر، لما انتشر حديث نافع عنه، كما ذكر أبو حاتم.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها ضعيف، فقد تفرد فيها عبد الله بن نافع عن هشام بن سعد، وعبد الله ضعيف⁽²⁾، وهشام صدوق له أوهام ولم يتابع.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية التي إسنادها مشهور وأقرب إلى الصواب، وترك الرواية التي فيها علة وهي إسقاط عطاء بن يسار، وقد اضطربت هذه الرواية عن الصحابي؛ ولكن رجح أبو حاتم عن أبي سعيد الخدري؛ لأنه لو كانت عن ابن عمر لانتشرت قبل رواية نافع عنه.

حديث [101]

قال ابن أبي حاتم⁽³⁾: وسألت أبي عن حديث رَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ الطَّبَّاعِ، عَنِ ابْنِ لَهْيَعَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حمزة بن عبد الله بن عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عمر، عن النبي ﷺ قَالَ: لَا يُعْزَلُ عَنِ الْحُرَّةِ إِلَّا بِإِذْنِهَا؟

قَالَ أَبِي: هَذَا مِنْ تَخَالِيطِ ابْنِ لَهْيَعَةَ، وَمَنْ لَا يَفْهَمُ يَسْتَغْرِبُ هَذَا، وَهُوَ عِنْدِي خَطَأٌ؛ وَحَدَّثَنَا أَبُو الْأَسْوَدِ، عَنِ ابْنِ لَهْيَعَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حمزة بن عبد الله، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَا يُعْزَلُ عَنِ الْحُرَّةِ إِلَّا بِإِذْنِهَا؛ وَهَذَا أَشْبَهُ.

(1) ابن كثير، تفسير ابن كثير ط العلمية (1/ 444).

(2) عبد الله بن نافع مولى بن عمر المدني، ضعيف من السابعة، مات سنة أربع وخمسين ق. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص326) 3661.

(3) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 36) 1233.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- ابنُ لهيعة، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حمزة بن عبد الله بن عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عمر، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني- ابنُ لهيعة، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عن حمزة بن عبد الله، عَنْ أَبِيهِ.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- ابنُ لهيعة، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حمزة بن عبد الله بن عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عمر، عن النبي ﷺ.

لم أجد له تخريجًا، تفرد بذكره أبو حاتم، وذكره الدارقطني في علله للحديث عن العلة.

الوجه الثاني- ابنُ لهيعة، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عن حمزة بن عبد الله، عَنْ أَبِيهِ.

لم أجد له تخريجًا، تفرد بذكره أبو حاتم، وذكره الدارقطني في علله للحديث عن العلة.

ثالثًا- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- ابنُ لهيعة، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حمزة بن عبد الله بن عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عمر، عن النبي ﷺ.

لم أجد له تخريجًا، تفرد بذكره أبو حاتم، وذكره الدارقطني في علله للحديث عن العلة.

الوجه الثاني- ابنُ لهيعة، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عن حمزة بن عبد الله، عَنْ أَبِيهِ.

لم أجد له تخريجًا، تفرد بذكره أبو حاتم، وذكره الدارقطني في علله للحديث عن العلة.

رابعًا- الرواية الراجعة:

الوجه الأول- ابنُ لهيعة، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حمزة بن عبد الله بن عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عمر، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه الموصول، غير راجحة؛ لأن هذا من تخاليط ابن لهيعة كما ذكر أبو حاتم الراوي، قال الدارقطني⁽¹⁾: "ابْنُ وَهْبٍ فَرَوَاهُ عَنِ ابْنِ لَهَيْعَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ. وَهُوَ وَهْمٌ أَيْضًا وَالصَّوَابُ مُرْسَلٌ عَنْ عُمَرَ".

الوجه الثاني- ابْنُ لَهَيْعَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ.

الرواية الموقوفة من هذا الوجه راجحة، فقد قال الدارقطني⁽²⁾: "والصَّوَابُ مُرْسَلٌ عَنْ عُمَرَ"، ولكن هناك رواية أيضًا أصح من هذه الرواية والتي فيها إسقاط الزهري من الإسناد، وهذا ما رجحه أبو حاتم الرازي. قال ابن أبي حاتم⁽³⁾: "وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ حَدَّثَنِيهِ أَبِي، عَنْ رِضْوَانَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عِيسَى، عَنِ ابْنِ لَهَيْعَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ: أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْعَزْلِ عَنِ الْحَرَّةِ إِلَّا بِإِذْنِهَا؟ قَالَ أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ كَاتِبُ اللَّيْثِ، عَنِ ابْنِ لَهَيْعَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ. قَالَ أَبِي: حَدِيثُ أَبِي صَالِحٍ أَصَحُّ؛ وَهَذَا مِنْ تَخَالِيطِ ابْنِ لَهَيْعَةَ".

خامسًا - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة -الثانية، وإسنادها مضطرب خلط فيه ابن لهيعة⁽⁴⁾، وهو ضعيف.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية الموقوفة على الرواية المرفوعة؛ ولكن هذه الرواية مضطربة خلط فيها ابن لهيعة؛ فالإسناد مضطرب.

حديث [102]

قال ابن أبي حاتم⁽⁵⁾: "وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَجُلًا أَنْكَحَ ابْنَةً لَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

(1) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (2/ 93) 135.

(2) المرجع السابق، (2/ 93) 135.

(3) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 38) 1234.

(4) صدوق خلط بعد احتراق كتبه، سبق ذكره في حديث [60].

(5) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 46) 1243.

- ثَبَّأَ، فَكَرِهَتْ ذَلِكَ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لَهَا: أَكُنْتَ نَهَيْتِهِ أَنْ يُزَوِّجَكَ؟، قَالَتْ: نَعَمْ! فَجَعَلَ أَمْرَهَا بِيَدِهَا، فَدَنَّهُ؟

قَالَ أَبِي: لَا يُوصِلُونَ هَذَا الْحَدِيثَ؛ يَقُولُونَ: أَبُو سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا، وَمُرْسَلٌ أَشْبَهُ.

أولاً- الروايات المعللة:

الوجه الأول- أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- أَبُو سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا.

ثانيًا- تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول- أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

لم أجده، ولكن ذكر هذا السند بمتن غير الذي ذكر، يعني من غير قصة المرأة التي جاءت إلى النبي ﷺ⁽¹⁾.

الوجه الثاني- أَبُو سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا.

أخرجه النسائي في السنن الكبرى (5/ 177) 5367، والدارقطني في سننه (4/ 341) 3567، من طريق يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ بِهِ.

وأخرجه الدارقطني في سننه (4/ 333) 3553، وسعيد في سنن سعيد بن منصور (1/ 183) 566، من طريق هُشَيْمٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ بِهِ.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (5/ 174) 5359، وعبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (6/ 146) 10303، وسعيد في سنن سعيد بن منصور (1/ 184) 568، من طريق عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ بِهِ.

وأخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (6/ 147) 10304، من طريق رَجُلٍ صَالِحٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِهِ.

(1) قال البخاري: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَصَالَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، حَدَّثَهُمْ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُكْحَمُ الْأَيْمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُكْحَمُ الْيَمِينُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: «أَنْ تَسْكُتَ». البخاري، صحيح البخاري (7/ 17) 5136.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - أبو سلمة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

لم أجده.

الوجه الثاني - أبو سلمة، عن النبي ﷺ، مُرْسَلًا.

يرويه عن أبي سلمة: يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، وَعُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ رُفَيْعٍ.

يحيى بن أبي كثير سبق ترجمته في حديث [20]، وهو ثقة ثبت، وعلة إرساله أنه يروي عن أنس بن مالك والصحابة، وهو في المرتبة الثانية من المدلسين، ولا يضر تدليسه إن لم يصرح بالسماع.

عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري قاضي المدينة، صدوق يخطئ، من السادسة، قتل بالشام سنة اثنتين وثلاثين مع بني أمية خت⁽¹⁾. (لا داعي لدراسته أكتفي بمن تابعه من الثقات).

عبد العزيز بن رُفَيْعٍ بقاء مصغر الأسدي أبو عبد الله المكي نزيل الكوفة، ثقة من الرابعة، مات سنة ثلاثين ومائة ويقال بعدها وقد جاوز التسعين ع⁽²⁾.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - أبو سلمة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد تفرد بها أبو حاتم؛ ولكنني وجدت رواية أخرى في الموضوع نفسه لكن بمتن يختلف اختلافاً تاماً عن هذا المتن قد أخرجه الشيخان وغيرهما.

الوجه الثاني - أبو سلمة، عن النبي ﷺ، مُرْسَلًا.

الرواية المرسلة من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الثقات عن أبي سلمة، ورجحها أبو حاتم الرازي.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص413) 4910.

(2) المرجع السابق، (ص357) 4095.

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 301) 385.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثانية، وإسنادها مرسل ضعيف؛ فلم يسمع أبو سلمة من النبي ﷺ.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية المرسلة؛ لأن الثقات اتفقوا على روايتها، وأما الرواية الأخرى فلم أجد لها تخريجًا. وهذا صحيح والله أعلم.

حديث [103]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مَعْمَرٌ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: الْإِيْمُ⁽²⁾ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا.

فقلتُ لَهُ: سَمِعَ صَالِحٌ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ؟

فَقَالَ: هَكَذَا رَوَاهُ مَعْمَرٌ.

ورواه سَعِيدُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ؛ وَهُوَ أَشْبَهُ.

أولًا - الروايات المعلة:

الوجه الأول - صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني - صَالِحٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ.

ثانيًا - تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول - صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أبو داود في سننه (233 / 2)، والبيهقي في سننه (85 / 6)، وأحمد في مسنده مخرجًا (206 / 5)، والدارقطني في سننه (347 / 4)، و(348 / 4) 3578، وعبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (145 / 6)، وابن حبان في صحيحه - 3579.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4 / 53) 1249.

(2) الْإِيْمُ فِي الْأَصْلِ الَّتِي لَا زَوْجَ لَهَا، بِكَرَّا كَانَتْ أَوْ تَيَّيَا، مُطْلَقَةً كَانَتْ أَوْ مُتَوَفَّى عَنْهَا. وَيُرِيدُ بِالْإِيْمِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ التَّيِّبَ خَاصَّةً. يُقَالُ تَأَيَّمَتِ الْمَرْأَةُ وَأَمَتْ إِذَا أَقَامَتْ لَا تَتَزَوَّجُ. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (85 / 1).

مخرجًا (9/ 399) 4089، والبيهقي في السنن الكبرى (7/ 191) 13680، وأبو عوانة في مستخرجه (3/ 77) 4257، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (14/ 434) 5735، من طريق معمر بن راشد به.

الوجه الثاني - صالح، عن عبد الله بن الفضل، عن نافع بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

أخرجه النسائي في سننه (6/ 84) 3262، وفي السنن الكبرى (5/ 172) 5353، وأحمد في مسنده مخرجًا (4/ 195) 2365، والدارقطني في سننه (4/ 346) 3575، من طريق محمد بن إسحاق به.

وأخرجه الدارقطني في سننه (4/ 347) 3576، من طريق سعيد بن سلمة به.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - صالح بن كيسان، عن نافع بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

يرويه عن صالح: معمر بن راشد.

معمر بن راشد: سبق ترجمته في الحديث [19]، وهو ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة شيئًا، وكذا فيما حدث به بالبصرة.

الوجه الثاني - صالح، عن عبد الله بن الفضل، عن نافع بن جبير.

يرويه عن صالح: محمد بن إسحاق، وسعيد بن سلمة.

محمد بن إسحاق سبق ترجمته في الحديث [8]، وهو صدوق مدلس من الرابعة.

سعيد بن سلمة بن أبي الحسام العدوي مولا هم أبو عمرو المدني، وهو أبو عمرو السدوسي الذي روى عنه العقدي، صدوق صحيح الكتاب يخطئ من حفظه، من السابعة خت م د س⁽¹⁾.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - صالح بن كيسان، عن نافع بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 236) 2326.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد تفرد بها معمر وخالف نفسان في هذه الرواية وقد أسقط منها رجلاً بين صالح ونافع، وهو عبد الله بن الفضل، ولم يسمع صالح من نافع، قال البيهقي⁽¹⁾: "سَمِعْتُ النَّيْسَابُورِيَّ، يَقُولُ: الَّذِي عِنْدِي أَنَّ مَعْمَرًا أَخْطَأَ فِيهِ، وَكَذَا قَالَ عَلِيٌّ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِرَوَايَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ وَسَعِيدِ بْنِ سَلَمَةَ الْحَدِيثِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه وقال الدارقطني⁽²⁾: "كَذَا رَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنْ صَالِحِ وَالَّذِي قَبْلَهُ أَصَحُّ فِي الْإِسْنَادِ وَالْمَنْثَنِ -يقصد الوجه الثاني-؛ لَأَنَّ صَالِحًا لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ وَإِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْهُ، اتَّفَقَ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ إِسْحَاقَ وَسَعِيدُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ صَالِحٍ، سَمِعْتُ النَّيْسَابُورِيَّ، يَقُولُ: الَّذِي عِنْدِي أَنَّ مَعْمَرًا أَخْطَأَ فِيهِ".

الوجه الثاني - صالح، عن عبد الله بن الفضل، عن نافع بن جبير.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد اتفق على رواية هذا الوجه نفسان، منهم محمد بن إسحاق بن يسار وهو صدوق مدلس من الرابعة؛ ولكنه في هذه الرواية صرح بالتحديث وتابعه عليها سعيد بن سلمة، فأثبتوا الراوي الذي أسقطه معمر بين صالح ونافع، وهو عبد الله بن الفضل، قال الدارقطني⁽³⁾: "تَابَعَهُ -أي ابن إسحاق- سَعِيدُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ. وَخَالَفَهُمَا مَعْمَرٌ فِي إِسْنَادِهِ فَأَسْقَطَ مِنْهُ رَجُلًا، وَخَالَفَهُمَا أَيْضًا فِي مَتْنِهِ فَأَتَى بِلَفْظٍ آخَرَ وَهَمَّ فِيهِ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، وَكُلَّ مَنْ رَوَاهُ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ خَالَفُوا مَعْمَرًا، وَاتَّفَقُوا عَلَى خِلَافِهِ دَلِيلٌ عَلَى وَهْمِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة -الثانية، وإسنادها حسن؛ لأن فيها ابن إسحاق وهو صدوق، وللعلم انتفت عنه علة التدليس لتصريحه بالتحديث في الروايات كلها.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الوجه الذي اتفق فيه نفسان عن صالح والذي أثبت فيه الراوي الذي سقط من الإسناد، ولم يرجح رواية معمر لأنه أخطأ فيها وأسقط راوياً من إسنادها.

(1) البيهقي، السنن الكبرى (7/ 191) 13680.

(2) الدارقطني، السنن (4/ 348) 3579.

(3) المرجع السابق، (4/ 346) 3575.

حديث [104]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مندل، عن يونس بن يزيد، عن الزُّهري، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عبد الله، عن عائشة؛ قالت: تزوّج رجلٌ امرأةً، فلم يجدْها عذراءً، فأرسلتُ إليها عائشة: أن الحَيضَ يذهبُ بِالْعُدْرَةِ⁽²⁾؟

قال أبي: رواه عبد الله بن المبارك، عن يونس، عن الزُّهري، عن عائشة، مُرسلاً.

قال أبي: المُرسَلُ عندي أشبه.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- يونس بن يزيد، عن الزُّهري، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عبد الله، عن عائشة.

الوجه الثاني- يونس، عن الزُّهري، عن عائشة، مُرسلاً.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- يونس بن يزيد، عن الزُّهري، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عبد الله، عن عائشة.

لم أجد له تخريجاً، تفرد بذكره ابن أبي حاتم.

الوجه الثاني- يونس، عن الزُّهري، عن عائشة، مُرسلاً.

أخرجه سعيد بن منصور في سننه (2/ 103) 2118، من طريق ابن المبارك به.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- يونس بن يزيد، عن الزُّهري، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عبد الله، عن عائشة.

لم أجد له تخريجاً، تفرد بذكره ابن أبي حاتم، وقال يرويه عن يونس: مندل.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 54) 1250.

(2) العُدْرَةُ: البكارة؛ قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: العُدْرَةُ مَا لِلْبِكْرِ مِنَ الْإِلْتِحَامِ قَبْلَ الْإِفْتِصَاضِ. وَجَارِيَةُ عَذْرَاءٌ: بَكْرٌ لَمْ يَمْسُهَا رَجُلٌ؛ قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ وَحْدَهُ: سُمِّيَتْ الْبِكْرُ عَذْرَاءً لِضَبَقِهَا، مِنْ قَوْلِكَ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ، وَجَمَعُهَا عَذَارٍ وَعَذَارَى وَعَذَرَاوَاتٍ وَعَذَارِي. ابن منظور، لسان العرب (4/ 551).

مندل مثلث الميم ساكن الثاني، ابن علي العنزي بفتح المهملة والنون ثم زاي، أبو عبد الله الكوفي، يقال اسمه عمرو، ومندل لقب، ضعيف من السابعة، ولد سنة ثلاث ومائة، ومات سنة سبع أو ثمان وستين د ق⁽¹⁾.

الوجه الثاني - يُونس، عَنِ الزُّهْرِي، عَنِ عَائِشَةَ، مُرْسَلًا.

يرويهِ عن يونس: عبد الله بن المبارك.

عبد الله بن المبارك سبق ترجمته في حديث [15]، وهو ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - يُونسُ بْنُ يَزِيد، عَنِ الزُّهْرِي، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ عَائِشَةَ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، وهي رواية منكرة، فقد تقرد بها ابن أبي حاتم الرازي، ولم أجد لها تخريجًا، ورواها عن يونس مندل، ومندل ضعيف خالف فيها رواية ابن المبارك الثقة.

الوجه الثاني - يُونس، عَنِ الزُّهْرِي، عَنِ عَائِشَةَ، مُرْسَلًا.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها عن يونس ابن المبارك وهو ثقة ثبت، ولم أجد لها إلا في كتاب سنن سعيد بن منصور.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثانية، وإسنادها ضعيف مرسل؛ لأن ابن شهاب الزهري لم يسمع من عائشة رضي الله عنها.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الإسناد المرسل؛ لأن من رواه هو ثقة، أما الإسناد الآخر فقد رواه مندل وهو ضعيف. وهذا صحيح والله أعلم.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص545) 6883.

حديث [105]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسمعتُ أبي يقول: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بَكَّارٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَزَوَّجَ الرَّجُلُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ عَلَى خَالَتِهَا.

قَالَ أَبِي: يَرْوِي هَذَا الْحَدِيثَ ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: لَا يَنْكَحُ... وَهُوَ أَشْبَهُ، وَابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ أَحْفَظُ.

أولاً- الروايات المعللة:

الوجه الأول- قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

الوجه الثاني- قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانياً- تخریج الروايات المعللة:

الوجه الأول- قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير بحواشي المطبوع (1/ 43)، والبخاري في مسنده = البحر الزخار (14/ 243) 7818، والطبراني في المعجم الأوسط (6/ 95) 5907، وأبو عوانة في مستخرجه (3/ 37) 4116، والعقيلي في الضعفاء الكبير (4/ 37)، من طريق هَمَّامَ بِهِ.

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير بحواشي المطبوع (1/ 43)، والبخاري في مسنده = البحر الزخار (14/ 243) 7817، والطبراني في المعجم الأوسط (5/ 65) 4681، وفي مسند الشاميين (4/ 23) 2626، والعقيلي في الضعفاء الكبير (4/ 37)، من طريق سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ بِهِ.

الوجه الثاني- قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (4/ 37)، من طريق هَمَّامَ بِهِ.

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير بحواشي المطبوع (1/ 43)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (4/ 37)، من طريق سعيد بن أبي عروبة به.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 70) 1263.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - قَتَادَة، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

يرويه عن قتادة: همام بن يحيى، وسعيد بن بشير.

همام بن يحيى سبق ترجمته في حديث [5]، وهو ثقة فيما حدث به من كتابه، ويهم إذا حدث من حفظه.

سعيد بن بشير الأزدي مولاهم أبو عبد الرحمن أو أبو سلمة الشامي، أصله من البصرة أو واسط، ضعيف من الثامنة، مات سنة ثمان أو تسع وستين (1)4.

الوجه الثاني - قَتَادَة، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ وسعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ.

يرويه عن قتادة: همام بن يحيى، وسعيد بن أبي عروبة.

همام بن يحيى سبق ترجمته في حديث [5]، وهو ثقة فيما حدث به من كتابه، ويهم إذا حدث من حفظه.

سعيد بن أبي عروبة سبق ترجمته في حديث [5]، وهو ثقة حافظ له تصانيف؛ لكنه كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - قَتَادَة، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

الرواية الموصولة من هذا الوجه غير راجحة، فقد أخطأ من رواها عن قتادة، فالراجح أنه مرسل عن سعيد بن المسيب كما في الوجه الثاني؛ ولكن من وصله جمعه مع حديث آخر وهو عن يحيى بن أبي كثير، فحديث يحيى صحيح موصول، ولكن الصحيح في حديث قتادة أنه مرسل عن سعيد بن المسيب، قال البزار (2): "وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، وَأَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا سَعِيدَ بْنَ بَشِيرٍ"، قلت: وسعيد بن بشير ضعيف، وقال

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص234) 22763.

(2) البزار، مسند البزار = البحر الزخار (14/ 243) 7817.

البنار أيضًا⁽¹⁾: "وهذا الحديث إنما الرفع فيه عندي حديث يحيى بن أبي كثير، وحديث سعيد مرسل، وجمع بينهما في هذا الحديث".

الوجه الثاني - قتادة، عن أبي العالِيَةِ وسعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رجحها أبو حاتم الراوي لأن الذي رواها هو سعيد بن أبي عروبة وهو من أثبت الناس في قتادة، ورجحها الدارقطني أيضًا لكن من طريق همام، قال الدارقطني⁽²⁾: "قَالَ: يَرْوِيهِ قَتَادَةُ وَخُثْلَفٌ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيْبِ، وَأَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَخَالَفَهُ ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ عَنْهُمَا مُرْسَلًا. وَخَالَفَهُ هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، فَرَوَاهُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيْبِ مُرْسَلًا وَهُوَ الْمَحْفُوظُ"، وقال العقيلي⁽³⁾: "الْمَرَّاسِلُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَوْلَى".

خامسًا - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها ضعيف مرسل، ولم يسمع سعيد بن المسيب من النبي

ﷺ.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الإسناد المرسل على الموصول؛ لأن السند من طريق قتادة هو سند مرسل، وليس موصولًا، فقد رواه أثبت الناس في قتادة وهو سعيد بن أبي عروبة، وأما الحديث فيروى من طرق أخرى موصلة غير طريق قتادة.

(1) البنار، مسند البنار = البحر الزخار (14/ 243) 7818.

(2) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (9/ 204) 1722.

(3) العقيلي، الضعفاء الكبير للعقيلي (4/ 37).

حديث [106]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: سألتُ أبي عن حديثِ رواهُ ابنُ المُباركِ، عنُ مُحَمَّدِ بْنِ رَاشِدٍ، عن سَلَمَةَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ بن عبد الرحمن بن عَوْفٍ، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: آمروا⁽²⁾ النساءَ في بناتِهِنَّ؟

قال أبي: يزويه بعضهم عن مُحَمَّدِ بْنِ رَاشِدٍ، عن مَكْحُولٍ، عن سَلَمَةَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ؛ وهو أَشْبَهُ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ، عن سَلَمَةَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ بن عبد الرحمن بن عَوْفٍ، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني- مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ، عن مَكْحُولٍ، عن سَلَمَةَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ، عن سَلَمَةَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ بن عبد الرحمن بن عَوْفٍ، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

لم أجد له تخريجاً، تفرد بذكره ابن أبي حاتم.

الوجه الثاني- مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ، عن مَكْحُولٍ، عن سَلَمَةَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (7/ 43) 6797، من طريق زَيْدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ عُبَيْدٍ به.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (7/ 187) 13665، من طريق يُونُسَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُؤَدَّبِ به.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 77) 1268.

(2) أي: شاوروهن في تزويجهن. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (1/ 66).

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - مُحَمَّد بن رَاشِد، عَنْ سَلَمَة بن أَبِي سَلَمَة بن عبد الرحمن بن عَوْف، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

لم أجد له تخريجاً، تفرد بذكره ابن أبي حاتم فقال يرويه عن محمد بن راشد: عبد الله بن المبارك.

عبد الله بن المبارك سبق ترجمته في حديث [15]، وهو ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد؛ جمعت فيه خصال الخير.

الوجه الثاني - مُحَمَّد بن راشد، عَنْ مَكْحُول، عَنْ سَلَمَة بن أَبِي سَلَمَة، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

يُرويه عن محمد بن راشد: زَيْدُ بْنُ يَحْيَى بنِ عُبَيْدٍ، وَيُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُؤَدَّبِ.

زيد بن يحيى بن عبيد الخزاعي أبو عبد الله الدمشقي، ثقة من التاسعة، مات سنة سبع ومائتين د س ق⁽¹⁾.

يونس بن محمد بن مسلم البغدادي أبو محمد المؤدب، ثقة ثبت من صغار التاسعة، مات سنة سبع ومائتين ع⁽²⁾.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - مُحَمَّد بن رَاشِد، عَنْ سَلَمَة بن أَبِي سَلَمَة بن عبد الرحمن بن عَوْف، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، وهي رواية شاذة خالف فيها ابن المبارك الثقات في الرواية عن محمد بن راشد، فسقطت الوساطة الموجودة بين محمد بن راشد وسلمة، وهو مكحول، وربما هي من أوهام محمد بن راشد.

الوجه الثاني - مُحَمَّد بن راشد، عَنْ مَكْحُول، عَنْ سَلَمَة بن أَبِي سَلَمَة، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص225) 2161.

(2) المرجع السابق (ص614) 7914.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الثقات عن محمد بن راشد، فأثبتوا فيها الواسطة بين محمد بن راشد وسلمة، وهو مكحول، ورجحها أبو حاتم الرازي.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها ضعيف؛ لأن مداره على محمد بن راشد وهو صدوق يخطئ⁽¹⁾ ولم يتابع، والحديث مرسل؛ إذ لم يدرك أبو سلمة القصة⁽²⁾.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية الثانية التي فيها إثبات للواسطة التي سقطت في الوجه الأول، وقد اتفق على روايته ثقتان، أما الوجه الأول فقد تفرد في روايته راوٍ ثقة، فتعد روايته شاذة. والله أعلم.

حديث [107]

قال ابن أبي حاتم⁽³⁾: سألتُ أبي عن حديثٍ رواه يزيد بن زريع، عن يونس بن عُبيد، عن أبي معشر، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عثمان، عن النبي ﷺ أنه قال: مَنْ كَانَ مِنْكُمْ ذَا طَوْلٍ فَلْيَتَرَوُجْ؛ فَإِنَّهُ أَعْضٌ لِلْبَصْرِ، وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ؛ وَمَنْ لَا فَالْصَّوْمُ لَهُ وَجَاءٌ؟

قال أبي: هذا الحديثُ بعبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ أشبهه، يعني: على ما رواه الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، عن النبي ﷺ.

أولاً - الروايات المعللة:

الوجه الأول - إبراهيم، عن علقمة، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني - إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ

(1) محمد بن راشد المكحولي الخزاعي الدمشقي نزيل البصرة، صدوق يهم ورمي بالقدر، من السابعة، مات بعد الستين 4. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 478) 5875.

(2) أبو الفضل الصنعاني، نزهة الألباب في قول الترمذي «وفي الباب» (3/ 1783).

(3) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 77) 1269.

ثانيًا - تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول - إبراهيم، عَنْ عَلْقَمَةَ، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

أخرجه النسائي في سننه (4/ 171) 2243، وأحمد في مسنده مخرجًا (1/ 470) 411، والبزار في مسنده = البحر الزخار (2/ 58) 400، والشاشي في المسند (1/ 369) 361، من طريق يونس بن عبيد، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ بِهِ.

الوجه الثاني - إبراهيم، عَنْ عَلْقَمَةَ، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ.

أخرجه البخاري في صحيحه (3/ 26) 1905، ومسلم في صحيحه (2/ 1018) 1 - (1400)، وأبو داود في سننه (2/ 219) 2046، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (9/ 5192) 122، وابن ماجه في سننه (1/ 592) 1845، والبزار في مسنده = البحر الزخار (4/ 319) 1504، من طريق الأعمش بِهِ.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - إبراهيم، عَنْ عَلْقَمَةَ، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

يرويه عن إبراهيم: أبو معشر.

زياد بن كليب الحنظلي أبو معشر الكوفي، ثقة من السادسة، مات سنة تسع عشرة أو عشرين م د ت س⁽¹⁾.

الوجه الثاني - إبراهيم، عَنْ عَلْقَمَةَ، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ.

يرويه عن إبراهيم: الأعمش.

سليمان بن مهران الأعمش سبق ترجمته في حديث [32]، وهو ثقة حافظ مدلس من الثانية.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - إبراهيم، عَنْ عَلْقَمَةَ، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص220) 2096.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد تفرد بها أبو معشر وخالف الثقات، قال البزار⁽¹⁾:
 "هَكَذَا رَوَاهُ يُونُسُ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، وَرَوَاهُ عَنْ يُونُسَ يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ، وَهَذَا
 الْحَدِيثُ إِنَّمَا رَوَاهُ الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَرَوَاهُ
 مَنْصُورٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَحَدِيثُ يُونُسَ خَطَأٌ، إِنَّمَا الصَّوَابُ
 حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ".

الوجه الثاني - إبراهيم، عَنْ عَلْقَمَةَ، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، وهي الرواية المحفوظة، فقد أخرجها البخاري ومسلم في صحيحيهما، وتابع الأعمش على هذه الرواية جماعة من الثقات كما ذكر الدارقطني⁽²⁾: "مَنْصُورٌ،
 وَالْأَعْمَشُ، وَأَبُو حَمَزَةَ مَيْمُونٌ، وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَالْمُغِيرَةُ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، فَرَوَاهُ عَنْ
 إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ"، وقال أيضًا⁽³⁾: "وَالْمَحْفُوظُ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَلَمْ يُتَابِعْ أَبُو مَعْشَرٍ
 عَلَى قَوْلِهِ، عَنْ عَثْمَانَ"، وقال البزار⁽⁴⁾: "إِنَّمَا الصَّوَابُ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ".

خامسًا - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها صحيح ورجالها ثقات، فقد أخرجها البخاري ومسلم في صحيحيهما.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية المحفوظة عن عبد الله بن مسعود، والتي رويت من طريق الأعمش وتابعه عليها الثقات، وترك الطريق التي تفرد بها أبو معشر وخالف فيها الثقات. وهذا هو الصواب والله أعلم.

(1) البزار، مسند البزار = البحر الزخار (2/ 58) 400.

(2) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (3/ 46).

(3) المرجع السابق، (3/ 46).

(4) البزار، مسند البزار = البحر الزخار (2/ 58) 400.

باب الطلاق

حديث [108]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عن ثور بن زيد الدَّيْلِي، عن مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدٍ، عن صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عن عَائِشَةَ، عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: لَا طَلَّاقَ وَلَا عَتَّاقَ فِي غَلَّاقٍ.

وَرَوَاهُ عَطَّافُ بْنُ خَالِدٍ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قلت: أيهما الصحيح؟

قال: حديث صَفِيَّةَ أَشْبَهُ.

قيل لأبي: ما معنى قول النبي ﷺ: لَا طَلَّاقَ وَلَا عَتَّاقَ فِي غَلَّاقٍ؟

قال: يَعْنِي فِي اسْتِكْرَاهٍ.

أولاً- الروايات المعللة:

الوجه الأول- مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول- مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أبو داود في سننه (2/ 258) 2193، وابن ماجه في سننه (1/ 660) 2046، والدارقطني في سننه (5/ 65) 3988، وابن أبي شيبة في مصنفه (4/ 83) 18038، وأبو يعلى الموصلي في مسند (7/ 421) 4444، والطبراني في مسند الشاميين (1/ 287) 500، والبيهقي في السنن الكبرى (7/ 585) 15097، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (2/ 216) 2802،

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 109) 1292.

وابن الأعرابي في معجمه (1/ 262) 483، والطحاوي في معرفة السنن والآثار (11/ 14809) 73، من طريق ابن إسحاق، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ الْحِمَصِيِّ بِهِ.

الوجه الثاني - مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير بحواشي محمود خليل (1/ 171)، من طريق عَطَافِ بْنِ خَالِدٍ بِهِ⁽¹⁾.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلقة:

الوجه الأول - مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن محمد بن عبيد: ثور بن يزيد.

ثور بن يزيد بزيادة تحتانية في أول اسم أبيه أبو خالد الحمصي، ثقة ثبت إلا أنه يرى القدر، من السابعة، مات سنة خمسين وقيل ثلاث أو خمس وخمسين ع⁽²⁾.

الوجه الثاني - مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن محمد بن عبيد: عَطَافُ بْنُ خَالِدٍ.

عَطَافُ بْنُ تَشْدِيدِ الطَّاءِ بْنِ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَاصِ الْمَخْزُومِيِّ أَبُو صَفْوَانَ الْمَدَنِيِّ، من السابعة، مات قبل مالك بخ قد ت س⁽³⁾.

ذكر ابن أبي حاتم⁽⁴⁾: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى عَطَافٍ فَلَمْ يَرْضَهُ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ⁽⁵⁾: ثَقَّةٌ، وَقَالَ أَيْضًا⁽⁶⁾: صَالِحُ الْحَدِيثِ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ⁽⁷⁾: هُوَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، ثَقَّةٌ صَحِيحُ الْحَدِيثِ، رَوَى نَحْوَ مِائَةِ حَدِيثٍ، وَقَالَ أَيْضًا⁽⁸⁾: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَقَالَ مَرَّةً:

(1) وتصحفت فيه بدل محمد بن عبيد "محمد بن سعيد".

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 135) 861.

(3) المرجع السابق، (ص 393) 4612.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (7/ 32).

(5) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص 170) 616.

(6) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (3/ 158) 674.

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (7/ 32).

(8) المرجع السابق، (7/ 33).

صالح الحديث، وقال العجلي⁽¹⁾: ثَقَّةٌ، وقال أبو زرعة⁽²⁾: ليس به بأس، وقال أبو حاتم⁽³⁾: صالح ليس بذلك محمد بن إسحاق وعطاف هما باب رحمة، وقال البخاري⁽⁴⁾: عطاف بن خالد بن عبد الله بن صفوان المخزومي مديني لم يحمد ماله بن أنس، وقال ابن عدي⁽⁵⁾: ولم أر حديثه بأساً إذا حدث عنه ثقة، وقال لقنه مخلد حديثاً، وقال الدارقطني⁽⁶⁾: ضعيف، وقال أبو أحمد الحاكم⁽⁷⁾: ليس بالمتين عندهم غمزه مالك، وقال ابن حجر⁽⁸⁾: صدوق يهم.

قلت: صدوق يهم.

رابعاً- الرواية الراجحة:

الوجه الأول- مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها عن محمد بن عبيد: ثور بن يزيد، وقد رجح هذه الرواية أبو حاتم الرازي.

الوجه الثاني- مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد تفرد بها عطاف، وهو صدوق يخطئ، وللعلم سئل أبو حاتم عن هذا الحديث في موضع آخر فلم يرجح أحداً من الوجهين، وقال⁽⁹⁾: "أَبُو صَفْوَانَ وَابْنُ إِسْحَاقَ جَمِيعًا ضَعِيفَانِ".

(1) العجلي، الثقات ط الدار (2/ 140) 1253.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (7/ 32).

(3) المرجع السابق، (7/ 32).

(4) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 95).

(5) المرجع السابق، (7/ 97).

(6) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون (2/ 167) 424.

(7) الذهبي، المغني في الضعفاء (2/ 433).

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص393) 4612.

(9) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 121).

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الأولى، وإسنادها ضعيف لأن فيه محمد بن إسحاق، وهو مدلس من الرابعة، ولم يصرح بالسماع، ومداره على محمد بن عبيد بن أبي صالح وهو ضعيف⁽¹⁾.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرواية التي ذكرها ابن إسحاق عن ثور؛ ولكنه في موضع آخر لم يرجح شيئًا منها.

حديث [109]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ مَعْقِلُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ رَجُلًا أَتَاهُ فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي لَا تَدْفَعُ يَدَ لَامِسٍ؟ قَالَ: طَلَّقْهَا، قَالَ: إِنَّهَا تُعْجِبُنِي، قَالَ: تَمَتَّعَ بِهَا؟

قَالَ أَبِي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ مَوْلَى لِبْنِي هَاشِمٍ؛ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ....

وَرَوَاهُ غَيْرُهُ عَنِ الثَّوْرِيِّ هَكَذَا، فَسَمَى هَذَا الرَّجُلَ: هِشَامَ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ.

قَالَ: قِيلَ لِأَبِي: أَيُّهُمَا أَشْبَهُ؟

قَالَ: الثَّوْرِيُّ أَحَقُّ.

أولًا - الروايات المعللة:

الوجه الأول - أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني - أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ مَوْلَى لِبْنِي هَاشِمٍ؛ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

(1) محمد بن عبيد بن أبي صالح المكي نزيل بيت المقدس، ضعيف من الخامسة د. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص495) 6116.

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 124) 1304.

ثانيًا - تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - أبو الزُّبَيْر، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (5/ 73) 4707، و(6/ 279) 6410، والبيهقي في السنن الكبرى (7/ 250) 13873، من طريق عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَمُوسَى بْنُ أَعْيَنَ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ بِهِ.

وأخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (8/ 212)، من طريق مَعْقِلِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهِ.

الوجه الثاني - أَبُو الزُّبَيْر، عَنْ مَوْلَى لِبْنِي هَاشِمٍ؛ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (5/ 2743) 6540، وابن قانع في معجم الصحابة (3/ 195)، وابن سعد في الطبقات الكبير - مكتبة الخانجي (5/ 100) 5961، وأبو الشيخ الأصبهاني في جزء ما رواه الزبير عن غير جابر لأبي الشيخ الأصبهاني (ص: 74) 33، من طريق سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بِهِ.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - أَبُو الزُّبَيْر، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن أبي الزبير: عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، وَمُوسَى بْنُ أَعْيَنَ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ، وَمَعْقِلِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ.

عبد الكريم بن مالك الجزري أبو سعيد مولى بني أمية وهو الخضرمي بالخاء والضاد المعجمتين نسبة إلى قرية من اليمامة، ثقة متقن من السادسة، مات سنة سبع وعشرين⁽¹⁾.

معقل بن عبيد الله الجزري أبو عبد الله العبسي بالموحدة مولاهم، صدوق يخطئ من الثامنة، مات سنة ست وستين م د س⁽²⁾.

الوجه الثاني - أَبُو الزُّبَيْر، عَنْ مَوْلَى لِبْنِي هَاشِمٍ؛ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن أبي الزبير: عَبْدُ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيُّ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص361) 4154.

(2) المرجع السابق، (ص540) 6797.

عبد الكريم بن مالك الجزري سبق ترجمته في حديث [109]، وهو ثقة متقن.

رابعًا - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - أبو الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد ذكرها ابن الجوزي في الموضوعات⁽¹⁾، واكتفى بقول الإمام أحمد إن هذه الرواية لا أصل لها، ورد عليه السيوطي في اللآلئ المصنوعة وأورد كلام ابن حجر أن لها أصلًا، قال السيوطي⁽²⁾: "وَرَجَالُ الطَّرِيقَيْنِ موثوقون إِلَّا أَنَّ الزُّبَيْرَ وصف بالتدليس وَلَمْ أَرَهُ مِنْ حَدِيثِهِ إِلَّا بالعنعنة، وَقَدْ قَالَ الحَافِظُ شمس الدِّينِ الذَّهَبِيُّ فِي مُخْتَصَرِ السَّنَنِ إِسناده صَالِحٌ وَسُئِلَ عَنْهُ أَحْمَدُ فِيمَا حَكَاهُ الخَلَّالُ فَقَالَ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ وَلَا يَثْبُتُ عَنِ النَّبِيِّ قَالَ الحَافِظُ ابْنُ حُجْرٍ: فَلَوْ انضَمَّتْ هَذِهِ الطَّرِيقُ إِلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ طَرِيقِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ لَمْ يَتَوَقَّفِ المُحدث عَنْ الحُكْمِ بِصِحَّةِ الحَدِيثِ وَلَا يَلْتَقِ إِلَى مَا وَقَعَ مِنْ أَبِي الفَرَجِ ابْنِ الجَوْزِيِّ حَيْثُ ذَكَرَ هَذَا الحَدِيثَ فِي الموضوعات وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْ طَرِيقِهِ إِلَّا الطَّرِيقَ الَّتِي أَخْرَجَهَا الخَلَّالُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ وَاعْتَمَدَ فِي بُطْلَانِهِ عَلَى مَا نَقَلَهُ الخَلَّالُ عَنْ أَحْمَدَ فَأَبَانَ ذَلِكَ عَنْ قَلَّةِ اطِّلاعِ ابْنِ الجَوْزِيِّ وَعُغْلَبَةِ التَّقْلِيدِ عَلَيْهِ حَتَّى حُكِمَ بِوَضْعِ الحَدِيثِ بِمُجَرَّدِ مَا جَاءَ عَنْ إِمَامِهِ وَلَوْ عَرَضَتْ هَذِهِ الطَّرِيقُ عَلَى إِمَامِهِ لَاعْتَرَفَ عَلَى أَنَّ لِلْحَدِيثِ أَصْلًا وَلَكِنَّهُ لَمْ يَقْعَ لَهُ فَلِذَلِكَ لَمْ أَرِ مِثْلَهُ فِي مُسْنَدِهِ وَلَا فِيمَا يَرَوْنَ عَنْهُ ذَكَرًا أَصْلًا لَا مِنْ طَرِيقِ عَبَّاسٍ وَلَا مِنْ طَرِيقِ جَابِرٍ سِوَى مَا سَأَلَهُ عَنْهُ الخَلَّالُ وَهُوَ مَعْدُورٌ فِي جَوَابِهِ بِالنِّسْبَةِ لِتِلْكَ الطَّرِيقِ بِخُصُوصِهَا. انْتَهَى كَلَامُ الحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ.

وأخرجه الشافعي في الأم وأخرجه ابن سعد وابن منده في المعرفة من طريق سليمان بن عبيد الله الرقي عن محمد بن أيوب الرقي عن سفيان الثوري عن عبد الكريم عن أبي الزبير عن هشام مولى رسول الله قال: جاء رجل إلى النبي فقال: يا رسول الله إن لي امرأة لا تدفع يد لامس قال طلقها قال إنها تعجبنى قال فتمتع بها، قال ابن منده رواه جماعة عن الثوري عن عبد الكريم قال أخبرني أبو الزبير عن مولى بني هاشم عن النبي ولم يمسه وهذا أخرجه البيهقي في سننه قال ابن منده ورواه عبيد الله بن عمرو عن عبد الكريم بن أبي الزبير عن جابر والله أعلم.

(1) ابن الجوزي، الموضوعات (2/ 272).

(2) السيوطي، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (2/ 146).

الوجه الثاني - أَبُو الزُّبَيْر، عَنْ مَوْلَى لِبْنِي هَاشِمٍ⁽¹⁾؛ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها سفيان الثوري عن عبد الكريم، والثوري أضبط وأحفظ من غيره، والرواية من هذا الوجه بخلاف الرواية الأخرى فلم يردّها أحد من العلماء، حتى إن أحمد بن حنبل حين علّق بأن ليس لها أصل قصد الرواية الأخرى، وإن قال قائل قصد أحمد بن حنبل جميع الروايات أقول: راجع رد ابن حجر على مثل هذا الكلام في الوجه السابق.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها ضعيف لأن فيه أبا الزبير⁽²⁾ عنن فيه، وهو مدلس من "المرتبة الثالثة"⁽³⁾ ولم يصرح بالسماع، ولم يتابعه أحد.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الوجه الذي رواه سفيان الثوري؛ لأن الثوري أحفظ وأضبط من غيره الذين رووا هذا الوجه، وهذا صحيح والله أعلم.

حديث [110]

قال ابن أبي حاتم⁽⁴⁾: وسئل أبي عن حديث اختلف هشام الدستوائي ومعمّر؛ روايتهما عن يحيى بن أبي كثير: فروى هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن عبد الرحمن، عن أبي رفاع، عن أبي سعيد الخدري؛ قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إن لي وليدة⁽⁵⁾، وأنا أعزل عنها وأكره أن تحمل، وإن اليهود تقول: هي المؤودة الصغرى، فقال: كذبت اليهود! لو أراد الله أن يخلقه، لم تستطع أن تصرفه.

(1) في أغلب الروايات ذكر فيها عن مولى النبي ﷺ، وفي روايات أخرى صرح باسمه أنه هشام مولى النبي ﷺ (كما في معجم الصحابة لابن قانع).

(2) محمد بن مسلم بن تدرس بفتح المثناة وسكون الدال المهملة وضم الراء الأسدي، مولاهم أبو الزبير المكي، صدوق إلا أنه يدلس من الرابعة، مات سنة ست وعشرين ع. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 506) 6291.

(3) ابن حجر، طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص 45) المرتبة الثالثة.

(4) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 134) 1314.

(5) وقد تطلق الوليدة: على الجارية والأمة وإن كانت كبيرة. مرتضى، تاج العروس (9/ 323).

وَرَوَى يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟

قَالَ أَبِي: حَدِيثُ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ أَشْبَهُ مِنْ حَدِيثِ مَعْمَرٍ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي رِفَاعَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ؛ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي رِفَاعَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ؛ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه النسائي في السنن الكبرى - العلمية (5/ 341) 9079، وأحمد في مسنده مخرجا (18/ 55) 11477، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (5/ 170) 1916، من طريق هِشَامِ الدستوائي به.

وأخرجه أبو داود في سننه (2/ 252) 2171، من طريق أَبَانَ به.

الوجه الثاني- يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه النسائي في السنن الكبرى - العلمية (5/ 340) 9078، و(5/ 340) 9078، والترمذي في سننه ت بشار (2/ 434) 1136، من طريق معمر به.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي رِفَاعَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ؛ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن يحيى: هِشَامُ الدستوائي، وأبان.

هشام الدستوائي سبق ترجمته في حديث [42]، وهو ثقة ثبت.

أبان بن يزيد سبق ترجمته في حديث [5]، وهو ثقة له أفراد.

الوجه الثاني - يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
يرويه عن يحيى: معمر.

معمر بن راشد: سبق ترجمته في الحديث [19]، وهو ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة.
رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي رِفَاعَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ؛ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، وهي الرواية المحفوظة، فقد رواها عن يحيى كل من "هشام الدستوائي" وهو ثقة ثبت، و"أبان بن يزيد" وهو ثقة، ورجح الدارقطني⁽¹⁾ السند الذي يروى عن أبي سعيد مع ذكر الاختلاف على يحيى بن كثير فيه.

الوجه الثاني - يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
الرواية من هذا الوجه غير راجحة، وهي رواية شاذة، فقد تفرد بها معمر وخالف من هو أوثق منه فيها وهو هشام الدستوائي، وكذلك أبان بن يزيد الثقة.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الأولى، وإسنادها ضعيف؛ لأن فيه أبا رفاعَةَ⁽²⁾ وهو "مقبول"، ولم يتابع.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية الأوثق والأثبت والأضبط، على رواية من هو ثقة؛ لكنه أقل ضبطاً، وهذا صحيح والله أعلم.

(1) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (8/ 41) 1400.

(2) رفاعَةُ بْنُ عَوْفٍ أبو مطيع س ويقال أبو رفاعَةَ س، مقبول من الثالثة د. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 210) 1951.

حديث [111]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن طلحة بن مُصَرِّف، عن الحَكَم، عن عبد الله بن شَدَّاد، عن أَسْمَاء بنتِ عُمَيْس؛ قَالَتْ: لَمَّا أُصِيبَ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: تَسْلَبِي⁽²⁾ ثَلَاثًا، ثُمَّ اصْنَعِي مَا شِئْتِ؟

قَالَ أَبِي: فَسَرَّوهُ عَلَى مَعْنَيْنِ:

أَخَذَهُمَا: أَنَّ الْحَدِيثَ لَيْسَ هُوَ عَنْ أَسْمَاء، وَغَلِطَ مُحَمَّدٌ بْنُ طَلْحَةَ؛ وَإِنَّمَا كَانَتْ امْرَأَةً سِوَاهَا. وَقَالَ آخَرُونَ: هَذَا قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ الْعِدْدُ.

قَالَ أَبِي: أَشْبَهُ عِنْدِي - وَاللَّهِ أَعْلَمُ -: أَنَّ هَذِهِ كَانَتْ امْرَأَةً غَيْرَ أَسْمَاء، وَكَانَتْ مِنْ جَعْفَرٍ بِسَبِيلِ قَرَابَةٍ، وَلَمْ تَكُنِ امْرَأَتَهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا تُحِدْ امْرَأَةً عَلَى أَحَدٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى رَوْحٍ.

أولاً- الروايات المعللة:

الوجه الأول- محمد بن طلحة بن مُصَرِّف، عن الحَكَم، عن عبد الله بن شَدَّاد، عن أَسْمَاء بنتِ عُمَيْس.

الوجه الثاني- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ.

ثانياً- تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول- محمد بن طلحة بن مُصَرِّف، عن الحَكَم، عن عبد الله بن شَدَّاد، عن أَسْمَاء بنتِ عُمَيْس.

أخرجه أحمد في مسنده مخرجا (45/ 20) 27083، و(45/ 459) 27468، وابن حبان في صحيحه - مخرجا (7/ 418) 3148، والطبراني في المعجم الكبير (24/ 139) 369،

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 140) 1318.

(2) أي البسي ثوب الجذاد وهو السلاب، والجمع سلب. وتسلبت المرأة إذا لبسته، وقيل هو ثوب أسود تغطي به المجد رأسها. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (2/ 387).

والبيهقي في السنن الكبرى (7/ 15523)، وابن الجعد في مسنده (ص: 398) 2714، وإسحاق بن راهويه في مسنده (5/ 38) 2141، والطحاوي في شرح معاني الآثار (3/ 75) 4546، كلهم من طريق أسماء بنت عميس.

الوجه الثاني - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ "أُمِّ حَبِيبَةَ، وزينب بنت جحش، وامرأة".

أخرجه البخاري في صحيحه (2/ 78) 1280، ومسلم في صحيحه (2/ 1123) 58 - (1486)، والترمذي في سننه ت شاكر (3/ 492)، وأحمد في مسند مخرجا (44/ 335) 26754، ومالك في موطئه ت عبد الباقي (2/ 596) 101، وابن حبان في صحيحه - مخرجا (10/ 140) 4304، والطبراني في المعجم الكبير (23/ 226) 420، قالوا عن الثلاثة "أم حبيبة، وزينب بنت جحش، وامرأة"، من طريق مالك به.

وأخرجه مسلم في صحيحه (2/ 1125) 59 - (1486)، وأحمد في مسنده مخرجا (44/ 348) 26765، والحميدي في مسنده (1/ 313) 308، وأبو داود الطيالسي في مسنده (3/ 166) 1695، وسعيد بن منصور في سننه (2/ 108) 2136، من طريق شعبة به، قال فيها "أم حبيبة". وأخرجه مسلم في صحيحه (2/ 1126) 62 - (1486)، والحميدي في مسنده (1/ 313) 308، من طريق أيوب بن موسى قَالَ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ نَافِعٍ بِهِ. أم حبيبة رضي الله عنها.

وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسند (13/ 85) 7156، من طريق مالك به، قال فيها زينب بنت جحش رضي الله عنها.

وأخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (7/ 49) 12134، عن مَعْمَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ الْجَرَّاحِ، مَوْلَى أُمِّ حَبِيبَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ رضي الله عنها.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - محمد بن طلحة بن مُصَرِّفٍ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ.

يرويه عن محمد بن طلحة: مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ بْنُ الرَّيَّانِ.

محمد بن بكار سبق ترجمته في حديث [39]، وهو ثقة.

الوجه الثاني - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَرْمٍ، حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ.

يرويه عن عبد الله: مالك، وشعبة.

مالك بن أنس سبق ترجمته في حديث [19]، وهو إمام دار الهجرة ورأس المتنقين وكبير المتنبتين.

شعبة سبق ترجمته في حديث [22]، وهو ثقة حافظ متقن.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - محمد بن طلحة بن مضر، عن عبد الله بن شداد، عن أسماء بنت عميس.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فمن رواها فقد خالف رواية الثقات الذين ذكروا فيها ثلاث نساء غير "أسماء بنت عميس"، قال البيهقي⁽¹⁾: "فَلَمْ يَنْبُتْ سَمَاعُ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ أَسْمَاءَ وَقَدْ قِيلَ فِيهِ عَنْ أَسْمَاءَ فَهُوَ مُرْسَلٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ وَالْأَحَادِيثُ قَبْلَهُ أَثْبَتَ فَالْمَصِيرُ إِلَيْهَا أَوْلَى وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ".

الوجه الثاني - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَرْمٍ، حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد أخرجها البخاري ومسلم في صحيحيهما وباقي كتب السنة، وقد رواها مالك عن ثلاث نساء غير أسماء بنت عميس وهن: "أم حبيبة، وزينب بنت جحش وامرأة"، وقد رواها شعبة عن "أم حبيبة"، ورواها أيوب كذلك عن "أم حبيبة"، وسأل سفيان عن هذا الاختلاف قال أبو عوانة⁽²⁾: "حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَسْرَةَ، قَتْنَا الْحُمَيْدِيَّ، قَتْنَا سُفْيَانَ، قَتْنَا أَيُوبَ بْنَ مُوسَى، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، قَالَ الْحُمَيْدِيُّ: قِيلَ لِسُفْيَانَ: فَإِنَّ مَالِكًا يَقُولُ فِيهِ: عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ، وَعَنْ صَفِيَّةَ، وَعَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، فَقَالَ سُفْيَانُ: مَا قَالَ لَنَا أَيُوبَ بْنَ مُوسَى إِلَّا عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ"، والأرجح والله أعلم أنها أم حبيبة، لاتفاق ثلاثة عليه وهم: "مالك وشعبة وأيوب بن موسى".

(1) البيهقي، السنن الكبرى (7/ 721).

(2) أبو عوانة، مستخرج أبي عوانة (3/ 196) 4661.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثانية، وإسنادها صحيح ورجالها ثقات، فقد أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الإسناد الذي ذكر عن غير أسماء بنت عميس، وهذا صحيح فقد أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، واتفق على روايته الثقات.

باب النذور والأيمان

حديث [112]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن عون، عن شريك، عن سِمَاك، عن عِكْرِمَةَ، عن ابنِ عَبَّاسٍ؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: وَاللَّهِ لَاغْزُورَنَّ قُرَيْشًا! وَاللَّهِ لَاغْزُورَنَّ قُرَيْشًا! وَاللَّهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ؟

قَالَ أَبِي: رَوَاهُ مِسْعَرٌ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ - لَمْ يَذْكُرِ ابْنَ عَبَّاسٍ -: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، مُرْسَلًا؛ وَهُوَ أَشْبَهُ.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- سِمَاك، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ.

الوجه الثاني- سِمَاك، عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، مُرْسَلًا.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- سِمَاك، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ.

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (11/ 282) 11742، والبيهقي في السنن الكبرى (10/ 82) 19927، وفي الأسماء والصفات (1/ 439) 363، وابن الأعرابي في معجمه (1/ 167) 285، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 179)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (5/ 187) 1930، و(5/ 188) 1931، من طريق شريك بن عبد الله به.

وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده (5/ 78) 2675، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (3/ 343)، وابن حبان في صحيحه - مخرجًا (10/ 185) 4343، والطبراني في المعجم الأوسط (1/ 300) 1004، وابن الأعرابي في معجمه (1/ 167) 283، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (5/ 186) 1928، من طريق مسعر بن كدام به.

الوجه الثاني- سِمَاك، عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، مُرْسَلًا.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 145) 1322.

أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (6/ 385) 11306، و(8/ 518) 16123، والبيهقي في السنن الكبرى (10/ 82) 19929، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (5/ 186) 1929، من طريق مسعر به.

وأخرجه أبو داود في سننه (3/ 231) 3285، والبيهقي في السنن الكبرى (10/ 82) 19929، من طريق شريك به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - سَمَاك، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

يُرويه عن سَمَاك: مسعر، وشريك.

مسعر بن كِدَام بكسر أوله وتخفيف ثانيه ابن ظهير الهلالي أبو سلمة الكوفي، ثقة ثبت فاضل من السابعة، مات سنة ثلاث أو خمس وخمسين ع⁽¹⁾.

شريك بن عبد الله النخعي سبق ترجمته في حديث [1]، وهو صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا بواسط ليس فيه تخطيط وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام.

الوجه الثاني - سَمَاك، عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، مُرْسَلًا.

يُرويه عن سَمَاك: مسعر، وشريك.

مسعر بن كِدَام سبق ترجمته في حديث [112]، وهو ثقة ثبت فاضل.

شريك بن عبد الله النخعي سبق ترجمته في حديث [1]، وهو صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا بواسط ليس فيه تخطيط وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - سَمَاك، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فسماك بن حرب مضطرب في عكرمة، فمرة وصله، ومرة أرسله، قال ابن عدي: "وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ سَمَاكٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ،

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص528) 6605.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْضُوعًا إِلَّا الْحَسَنَ بْنَ شَبِيبٍ وَهَذَا رَوَى عَنْ مَسْعَرٍ عَنْ سِمَاكِ مَوْضُوعًا وَمُرْسَلًا
وَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مُرْسَلٌ، وَقَالَ أَبُو نَعِيمٍ⁽¹⁾: "هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ مَسْعَرٍ عَنْ
هَشَامٍ، مَا كُنْتُ تُعْطِيهِ عَالِيًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي أَنَسٍ".

الوجه الثاني - سِمَاكِ، عَنْ عِكْرَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، مُرْسَلًا.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فسماك⁽²⁾ اضطرب في وصله وإرساله، والراجح إرساله كما
قال أبو حاتم، وابن عدي، وأبو نعيم.

(1) أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (3/ 343).

(2) سِمَاكِ بكسر أوله وتخفيف الميم ابن حرب بن أوس بن خالد الذهلي البكري الكوفي أبو المغيرة، صدوق وروايته
عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة فكان ربما تلقن [يلقن]، من الرابعة، مات سنة ثلاث وعشرين خت
م 4. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 255) 2624.

قال العجلي: جازئ الحديث، وكان له علم بالشعر، وأيام الناس، وكان فصيحًا إلا أنه كان في حديث عكرمة ربما
وصل عن ابن عباس، وربما قال: قال النبي ﷺ، إنما كان عكرمة يحدث عن ابن عباس، وكان سفيان الثوري
يضعفه بعض الضعفاء. العجلي، الثقات ط الباز (ص 207) 621.

وقال سفيان الثوري: ضعيف. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 541).

وقال يحيى بن معين: سِمَاكِ بْنُ حَرْبٍ ثِقَةٌ وَكَانَ شُعْبَةَ يَضَعُفُهُ وَكَانَ يَقُولُ فِي التَّفسيرِ عِكْرَمَةَ، وَلَوْ شِئْتُ أَنْ يَقُولَ
لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ لَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَكَانَ شُعْبَةَ لَا يَرَوِي تَفْسِيرَهُ إِلَّا عَنْ عِكْرَمَةَ. ابن عدي، الكامل في ضعفاء
الرجال (4/ 541).

وسماك بن حرب أبو المغيرة الكوفي صدوق صالح من أوعية العلم وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة ساء
حفظه وتغير بأخرة حتى صار يلحن فيتلحن؛ ولكن لا ينسب إلى الضعف المطلق، فما قاله ابن المبارك من أنه
ضعيف في الحديث تعقبه ابن حجر قال: والذي قاله ابن المبارك إنما نرى أنه فيمن سمع منه بأخرة. أهـ. وعليه
يحمل كلام من أشار إلى تضعيفه إلى هذا التغير الذي وقع له في آخر عمره، وكذا إلى اضطرابه في رواية
عكرمة. وممن روى عنه قديمًا شعبة وسفيان وقد احتج به أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه كما احتج به
مسلم وروايته عن جابر بن سمرة والنعمان بن بشير وجماعة. الاعتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص 159).
وقال محمد بن عبد الله بن عمار يقولون إنه كان يغلط ويختلفون في حديثه، وقال يعقوب روايته عن عكرمة
مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح. الكواكب النيرات-ط العلم (ص 45)

وقال عبد الله بن أحمد، قال: حَدَّثَنِي أَبِي، قال: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، قال: قال شعبة: كانوا يقولون لِسِمَاكِ: عِكْرَمَةُ، عن
ابن عَبَّاسٍ؟ فيقول: نَعَمْ، قال شعبة: فَكُنْتُ أَنَا لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ بِهِ.

قال: سئل أبي عن سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، وَعَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، فقال: ما أَقْرَبَهُمَا، سِمَاكِ يَرْفَعُهَا عَنْ عِكْرَمَةَ، عن ابن
عَبَّاسٍ، وَعَطَاءُ، عن سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عن ابن عَبَّاسٍ. العجلي، الضعفاء - ت السرساوي (3/ 42) 2468.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثانية وهي رواية مضطربة، وإسنادها ضعيف مرسل؛ فعكرمة لم يسمع من النبي ﷺ.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرواية المرسلة؛ لأن سماكًا قد اضطرب في الرواية ما بين وصل وإرسال؛ ولكن العلماء رجحوا أيضًا إرسالها، فالعلة من سماك. والله أعلم.

حديث [113]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو قدامة الحارث بن عُبَيْد، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَجُلًا خَلَفَ بـ «لا إله إلا الله» كاذبًا، فقال رسولُ الله ﷺ: غُفِرَ لَهُ كَذِبُهُ بِتَصْدِيقِهِ أَنْ لا إله إلا الله؟

قال أبي: حماد بن سلمة يخالفه؛ يقول: عَنْ ثَابِتٍ، عَنِ ابْنِ عَمْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَهُوَ أَشْبَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي قُدَامَةَ.

أولًا - الروايات المعللة:

الوجه الأول - ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني - ثَابِتٌ، عَنِ ابْنِ عَمْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانيًا - تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول - ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده (6/ 104) 3368، والبزار في مسنده = البحر الزخار (13/ 308) 6903، والبيهقي في السنن الكبرى (10/ 65) 19878، والعقيلي في الضعفاء الكبير (1/ 212)، وابن حجر في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (8/ 571) 1776، من طريق الحارث بن عُبَيْد به.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 146) 1323.

الوجه الثاني - ثَابِتٌ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ مَخْرَجًا (9/ 263) 5361، وَ(10/ 193) 5986، وَ(10/ 265) 6102، وَأَبُو يَعْلَى الْمُوصِلِيُّ فِي مَسْنَدِ (10/ 55) 5690، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (10/ 66) 19879، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ فِي الْمُنْتَخَبِ مِنْ مَسْنَدِ عَبْدِ بْنِ حَمِيدٍ صَبْحِي السَّامِرَائِيِّ (ص: 270) 857، وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَشْكَلِ الْأَثَارِ (1/ 396) 452، وَابْنُ حَجَرٍ فِي الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ بِزَوَائِدِ الْمَسَانِيدِ الثَّمَانِيَةِ (8/ 571) 1776، مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ بِهِ.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يُرويه عن ثابت: الحارثُ بنُ عُبَيْدٍ.

الحارث بن عبيد الإيادي بكسر الهمزة بعدها تحتانية أبو قدامة البصري، من الثامنة خت م د ت⁽¹⁾.

قَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ⁽²⁾: وَهُوَ مِنْ شَيْوَخِنَا، وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا خَيْرًا، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ⁽³⁾: ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، وَقَالَ أَيْضًا⁽⁴⁾: فِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ⁽⁵⁾: مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ⁽⁶⁾: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، يَكْتُبُ حَدِيثَهُ وَلَا يَحْتَجُّ بِهِ، وَهُوَ بَصْرِيٌّ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ⁽⁷⁾: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: صَدُوقٌ يَخْطِئُ.

قلت: صدوق يخطئ.

الوجه الثاني - ثَابِتٌ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يُرويه عن ثابت: حماد بن سلمة.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص147) 1033.

(2) البخاري، التاريخ الكبير بحواشي محمود خليل (2/ 275).

(3) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (4/ 248) 4199.

(4) المرجع السابق، (4/ 264) 4296.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/ 81).

(6) المرجع السابق، (3/ 81).

(7) الذهبي، الكاشف (1/ 303).

حماد بن سلمة سبق ترجمته في حديث [2]، وهو ثقة تغير بأخرة.

رابعًا - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - ثابت، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد تفرد بها أبو قدامة "الحارث بن عبيد" وهو صدوق يخطئ، وخالف الثقة حماد بن سلمة في الرواية فقال عن أنس وهذا خطأ إنما هو عن ابن عمر، قال البزار⁽¹⁾: "وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ إِلَّا الْحَارِثُ بْنُ عُبَيْدٍ أَبُو قُدَامَةَ وَخَالَفَهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ فَرَوَاهُ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ"، وقال العقيلي⁽²⁾: "وَهَذَا الْمُنْتَنُ يُرَوَّى بِغَيْرِ هَذَا الْإِسْنَادِ بِإِسْنَادٍ أَصَحَّ أَصْلَحَ مِنْ هَذَا"، وقال البيهقي⁽³⁾: "وَرُويَ مِنْ حَدِيثِ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ"، وقال ابن حجر⁽⁴⁾: "وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ مَالِكِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي قُدَامَةَ وَهُوَ الْحَارِثُ بْنُ عُبَيْدٍ بِهِ وَلَكِنْ خَالَفَهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وَهُوَ أَثَقُّ مِنْهُ فِي ثَابِتٍ فَقَالَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ حَمَّادٌ لَمْ يَسْمَعْ ثَابِتَ هَذَا مِنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَجُلٌ".

الوجه الثاني - ثابت، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها حماد بن سلمة عن ثابت، وحماد أوثق من الحارث بن عبيد، وقد رجحها العلماء انظر الوجه السابق، ولم يسمعه ثابت من ابن عمر فهو مرسل؛ ولكن قال حماد بن سلمة⁽⁵⁾: "لَمْ يَسْمَعْ هَذَا مِنْ ابْنِ عُمَرَ بَيْنَهُمَا رَجُلٌ يَعْنِي - ثَابِتًا".

خامسًا - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها ضعيف مرسل؛ فثابت لم يسمع من ابن عمر هذا الحديث كما ذكر حماد بن سلمة.

(1) البزار، مسند البزار = البحر الزخار (13 / 308) 6903.

(2) العقيلي، الضعفاء الكبير (1 / 212).

(3) البيهقي، السنن الكبرى (10 / 65).

(4) ابن حجر، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (8 / 571) 1776.

(5) أحمد بن حنبل، مسند أحمد مخرجا (9 / 263) 5361.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية الأثبت والأحفظ، على رواية سيئ الحفظ والذي يهمل.

حديث [114]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه جرير بن حازم، عن محمد بن الزبير، عن أبيه؛ سمعت عمران بن حصين يقول: قال رسول الله ﷺ: لا نذر في غضب، وكفارتها كفارة يمين؟

قال أبي: رواه جماعة؛ منهم: يحيى بن أبي كثير، والثوري، وأبو بكر النهشلي، وغيرهم؛ قالوا: عن محمد بن الزبير، عن أبيه، عن عمران بن حصين، ولم يذكروا السماع كما ذكره جرير بن حازم.

ورواه عبد الوارث، عن محمد بن الزبير، عن أبيه، عن سمع عمران بن حصين، عن النبي ﷺ.

قال أبي: حديث عبد الوارث أشبه؛ لأنه قد بين عورة الحديث.

أولاً - الروايات المعلّة:

الوجه الأول - محمد بن الزبير، عن أبيه؛ سمعت عمران بن حصين يقول: قال رسول الله ﷺ.

الوجه الثاني - محمد بن الزبير، عن أبيه، عن عمران بن حصين، يقول: قال رسول الله ﷺ.

الوجه الثالث - محمد بن الزبير، عن أبيه، عن سمع عمران بن حصين، عن النبي ﷺ.

ثانياً - تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - محمد بن الزبير، عن أبيه؛ سمعت عمران بن حصين يقول: قال رسول الله ﷺ.

لم أجده، ورواية جرير بن حازم وجدتها بالعنعنة وليست بالسماع، وخرجتها في الوجه الثاني.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 148) 1324.

الوجه الثاني - مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (5/ 406) 2160، من طريق جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ به.
وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (2/ 177) 878، من طريق عَبْدِ الْوَارِثِ به.
وأخرجه الروياني في مسنده (1/ 127) 125، من طريق فَضِيلٍ به.
وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (18/ 200) 485، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (5/ 406) 2161، من طريق حماد بن زيد به.
وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (5/ 406) 2162، من طريق عباد بن العوام به.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (18/ 200) 486، من طريق عبد الوهاب به.
وأخرجه سنن النسائي (7/ 27) 3840+3841، و(7/ 28) 3842، والطبراني في المعجم الكبير (18/ 201) 487، و(18/ 201) 488، والبيهقي في السنن الصغير (4/ 113) 3199، من طريق يحيى بن أبي كثير به.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (10/ 120) 20067، من طريق سعيد بن أبي عروبة.
الوجه الثالث - مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَمَّنْ سَمِعَ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
أخرجه أحمد في مسنده مخرجًا (33/ 118) 19888، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (4/ 338) 7841، والطحاوي في شرح معاني الآثار (3/ 130) 4812، ذكر فيه "عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عِمْرَانَ"، من طريق عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَطَاءٍ به.

وأخرجه النسائي في سننه (7/ 29) 3846، وأحمد في مسنده مخرجًا (33/ 174) 19955، والطبراني في المعجم الكبير (18/ 201) 489، والبيهقي في السنن الكبرى (10/ 97) 19983، و(10/ 120) 20070، والرويانى في مسنده (1/ 127) 126، ذكر فيه "حَدَّثَنِي أَبِي، أَنَّ رَجُلًا حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَأَلَ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ"، من طريق عبد الوارث بن سعيد به.

وأخرجه أحمد في مسنده مخرجًا (33/ 175) 19956، ذكر فيه "حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ لَقِيَ رَجُلًا بِمَكَّةَ فَحَدَّثَهُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ"، من طريق إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ به.

وأخرجه البزار في مسنده = البحر الزخار (9/ 42) 3561، من طريق حماد بن زيد به.

وأخرجه النسائي في سننه (7/ 28) 3845، والطبراني في المعجم الكبير (18/ 201) 490، والبيهقي في السنن الكبرى (10/ 121) 20071، ذكر فيه "عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُلٍ، مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ قَالَ: سَمِعْتُ عِمْرَانَ" من طريق محمد بن إسحاق به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلقة:

الوجه الأول - مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ؛ سَمِعْتُ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

لم أجده، تفرد ابن أبي حاتم بذكره.

الوجه الثاني - مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

يرويه عن محمد بن الزبير: جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، وعباد بن العوام، وسعيد بن أبي عروبة، وعبد الوارث بن سعيد، ويحيى بن أبي كثير.

جرير بن حازم سبق ترجمته في حديث [57]، وهو قلت: ثقة يهتم إذا حدث من حفظه.

عباد بن العوام بن عمر الكلابي مولاهم أبو سهل الواسطي، ثقة من الثامنة، مات سنة خمس وثمانين أو بعدها وله نحو من سبعين ع⁽¹⁾.

سعيد بن أبي عروبة سبق ترجمته في حديث [5]، وهو ثقة حافظ له تصانيف؛ لكنه كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة.

عبد الوارث بن سعيد سبق ترجمته في حديث [10]، وهو ثقة ثبت.

يحيى بن أبي كثير سبق ترجمته في حديث [20]، وهو ثقة ثبت، وعلة إرساله أنه يروي عن أنس بن مالك والصحابة، وهو في المرتبة الثانية من المدلسين، ولا يضر تدليسه إن لم يصرح بالسماح.

الوجه الثالث - مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَمَّنْ سَمِعَ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن محمد بن الزبير: عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ، وعبد الوارث بن سعيد، وإسماعيل بن إبراهيم، وحماد بن زيد، ومحمد بن إسحاق.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص290) 3138.

عبد الوهاب بن عطاء الخفاف أبو نصر العجلي مولا هم البصري نزيل بغداد صدوق ربما أخطأ، أنكروا عليه حديثاً في فضل العباس يقال دلّسه عن ثور، من التاسعة، مات سنة أربع ويقال سنة ست ومائتين ع م 4⁽¹⁾. (لا داعي لدراسته لمتابعة الثقات له).

عبد الوارث بن سعيد سبق ترجمته في حديث [10]، وهو ثقة ثبت.

إسماعيل بن إبراهيم سبق ترجمته في حديث [10]، وهو ثقة حافظ.

حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي أبو إسماعيل البصري ثقة ثبت فقيه، قيل إنه كان ضريراً ولعله طراً عليه؛ لأنه صح أنه كان يكتب، من كبار الثامنة، مات سنة تسع وسبعين وله إحدى وثمانون سنة ع⁽²⁾.

محمد بن إسحاق سبق ترجمته في الحديث [8]، وهو صدوق مدلس من الرابعة.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ؛ سَمِعْتُ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة فلم أجدها، وتفرّد بذكرها ابن أبي حاتم.

الوجه الثاني - مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، لوجود واسطة بين الزبير وعمران قد أسقطت من هذا الوجه، قال النسائي⁽³⁾: "مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ ضَعِيفٌ لَا يَقُومُ بِمِثْلِهِ حُجَّةٌ، وَقَدْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ"، وقال الطحاوي⁽⁴⁾: "غَيْرَ أَنَّا تَأَمَّلْنَا إِسْنَادَ هَذَا الْحَدِيثِ فَوَجَدْنَاهُ فَاسِداً أَيْضاً".

الوجه الثالث - مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَمِعِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص368) 4262.

(2) المرجع السابق، (ص178) 1498.

(3) النسائي، سنن النسائي (7/ 28) 3842.

(4) الطحاوي، شرح مشكل الآثار (5/ 406) 2162.

الرواية من هذا الوجه راجحة، لثبوت الوسطة بين الزبير وعمران، وللعلم ليس الاضطراب ممن روى عن محمد بن الزبير؛ بل من محمد بن الزبير نفسه، قال البزار⁽¹⁾: "وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرَوَّى عَنْ عِمْرَانَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَقَدْ اخْتَلَفَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ إِنَّمَا ضَعَّفَ حَدِيثَهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ"، وقال الطحاوي⁽²⁾: "فَهَذَا حَدِيثٌ مُخْتَلَفٌ فِي إِسْنَادِهِ وَمَتْنِهِ كَمَا ذَكَرْنَا، وَلَا تَقُومُ الْحُجَّةُ بِأَمْتَالِ ذَلِكَ، وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ الْحَنْظَلِيُّ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ وَفِيهِ نَظَرٌ"، وقال ابن عساكر⁽³⁾: "والمحفوظ أن عبد الوارث رواه عن محمد عن أبيه عن رجل عن عمران".

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة -الثالثة، وإسنادها ضعيف؛ لأن فيه رجلاً مبهماً بين الزبير وعمران، ومداره على محمد بن الزبير وهو متروك⁽⁴⁾، وقد ضعفه العلماء، وكما قال البخاري في الوجه السابق مُنْكَرُ الْحَدِيثِ وَفِيهِ نَظَرٌ.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الوجه الذي ذكرت فيه الوسطة بين الزبير وعمران، ومحمد بن الزبير اضطرب في هذا الحديث وهو متروك.

(1) البزار، مسند البزار = البحر الزخار (9/ 42) 3561.

(2) الطحاوي، معرفة السنن والآثار (14/ 200).

(3) ابن عساكر، تاريخ دمشق (1/ 1).

(4) محمد بن الزبير الحنظلي البصري متروك من السادسة مد س. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 478) 5885.

باب الحدود

حديث [115]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه هشيم، عن أبي بشر، عن حبيب بن سالم، عن النعمان بن بشير، عن النبي ﷺ: أنه قضى في رجل وقع على جارية امرأته بغير إذنها، فقال النبي ﷺ: إن كنت لم تأذني له رجمته، وإن كنت أذنت له جلدته مئة.

وروى الحسن، عن سلمة بن محقق، عن النبي ﷺ: أن رجلاً وقع على جارية امرأته، فرفع إلى النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: إن كانت طأوعته، فهي له، وعليه مثلها. وإن كان استكرهها، فهي حرة، ولمولاتها عليه مثلها؟

قلت لأبي: هما صحيحان؟

قال: نعم.

قلت: حبيب عن النعمان متصل؟

قال: نعم.

قلت: الحسن، عن سلمة متصل؟

قال: لا! حدثنا القاسم بن سلام، عن أبيه، عن الحسن؛ قال: حدثني قبيصة بن حريث، عن سلمة بن محقق، عن النبي ﷺ، فأدخلا بينهما قبيصة بن حريث، فاتصل الإسناد.

قلت: الحسن سمع من سلمة، وروى محمد بن مسلم الطائفي، عن عمرو بن دينار، عن الحسن: سمعت سلمة بن المحقق؟

قال: هذا عندي غلط غير محفوظ.

قلت: فإن قتادة يختلف عليه في هذا:

يروي أبان، عن قتادة؛ قال: حدثنا خالد بن عرفة، عن حبيب بن سالم، عن النعمان بن

بشير.

وروى همّام، عن قتادة، عن حبيب بن يساف، عن حبيب بن سالم، عن النعمان.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 173) 1346.

فأَيُّ هَذَا أَشْبَهُ؟

قَالَ: حَدِيثُ هَمَّامٍ أَشْبَهُ، وَحَبِيبُ بْنُ يَسَافٍ مَجْهُولٌ، لَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى عَنْهُ غَيْرَ قَتَادَةَ هَذَا الْحَدِيثِ الْوَاحِدَ، وَكَذَلِكَ خَالِدُ بْنُ عَرْفُطَةَ مَجْهُولٌ، لَا نَعْرِفُ أَحَدًا يُقَالُ لَهُ: خَالِدُ بْنُ عَرْفُطَةَ، إِلَّا وَاحِدًا؛ الَّذِي لَهُ صُحْبَةٌ.

أولاً- الروايات المعللة:

الوجه الأول- الْحَسَنُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ مُحَبِّقٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- الْحَسَنُ، قَالَ: حَدَّثَنِي قَبِيصَةُ بْنُ حُرَيْثٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ مُحَبِّقٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ﷺ.

ثانيًا- تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول- الْحَسَنُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ مُحَبِّقٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (6/ 447) 7192، وابن ماجه في سننه (2/ 853) 2552، وابن أبي شيبة في مسند (2/ 265) 758، وفي مصنفه (5/ 517) 28552، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (2/ 303) 1065، من طريق هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ بِهِ.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (6/ 447) 7193، وأحمد في مسنده مخرجًا (33/ 256) 20064، والدارقطني في سننه (4/ 64) 3100، وسعيد بن منصور في سننه (2/ 136) 2262، من طريق يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ بِهِ.

وأخرجه أحمد في مسنده مخرجًا (33/ 252) 20060، والطبراني في المعجم الكبير (7/ 45) 6337، و(7/ 46) 6338، والبيهقي في السنن الكبرى (8/ 417) 17072، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (2/ 304) 1066، من طريق عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ بِهِ.

وأخرجه النسائي في سننه (6/ 125) 3364، وفي السنن الكبرى (5/ 238) 5532، وأحمد في مسنده مخرجًا (33/ 255) 20063، و(33/ 257) 20066، والترمذي في العل الكبير = ترتيب عل الترمذي الكبير (ص: 235) 425، من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قَتَادَةَ بِهِ.

الوجه الثاني- الْحَسَنُ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي قَبِيصَةُ بْنُ حُرَيْثٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ مُحَبِّقٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ﷺ.

أخرجه أبو داود في سننه (4/ 158) 4460، والنسائي في سننه (6/ 124) 3363، وفي السنن الكبرى (5/ 238) 5531، وأحمد في مسنده مخرجا (33/ 258) 20069، وعبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (7/ 342) 13417، والطبراني في المعجم الكبير (7/ 45) 6336، والبيهقي في السنن الكبرى (8/ 417) 17074، والطحاوي في شرح معاني الآثار (3/ 144) 4869، من طريق سَلَامِ بْنِ مِسْكِينٍ به.

وأخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (7/ 343) 13418، من طريق ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ به.

وأخرجه الطحاوي في معرفة السنن والآثار (12/ 330) 16885، من طريق الهذلي به. وأخرجه الترمذي في العلل الكبير = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص: 235) 425، من طريق الفضل بن دَلْهَمٍ وَمَنْصُورِ بْنِ زَادَانَ وَسَلَامِ بْنِ مِسْكِينٍ به. وأخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (3/ 484)، من طريق مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - الْحَسَنُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ مُحَبَّقٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن الحسن: هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، وسعيد بن أبي عروبة عن قَتَادَةَ. هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ الْأَزْدِيُّ الْقُرْدُوسِيُّ بِالْقَافِ وَضَمِّ الدَّالِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ، ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال لأنه قيل كان يرسل عنهما، من السادسة، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ع⁽¹⁾.

عمرو بن دينار المكي أبو محمد الأثرم الجمحي مولاهم، ثقة ثبت من الرابعة، مات سنة ست وعشرين ومائة ع⁽²⁾.

قَتَادَةَ سبق ترجمته في حديث [3]، وهو ثقة ثبت.

الوجه الثاني - الْحَسَنُ، قَالَ: حَدَّثَنِي قَبِيصَةُ بْنُ حُرَيْثٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ مُحَبَّقٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ﷺ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص572) 7289.

(2) المرجع السابق، (ص421) 5024.

يرويه عن الحسن: سَلَامُ بْنُ مَسْكِينٍ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، وَمَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ.

سَلَامُ بْنُ مَسْكِينٍ سبق ترجمته في حديث [46]، وهو ثقة.

عَمْرِو بْنُ دِينَارٍ سبق ترجمته في حديث [115]، وهو ثقة ثبت.

قَتَادَةُ سبق ترجمته في حديث [3]، وهو ثقة ثبت.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - الْحَسَنُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ مُحَبَّقٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة؛ لأن الحسن لم يسمع من سلمة، ووهم هشام في هذه الرواية، قال البخاري⁽¹⁾: "لم يسمع الحسن من سلمة بينهما قبيصة بن حريث ولا يصح"، وقال علي بن المديني⁽²⁾: "قُلْتُ لِسُفْيَانَ: فَإِنَّ قَتَادَةَ يَقُولُ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبَّقِ، فَقَالَ سُفْيَانُ: قَالَ عَمْرُو: بَيْنَهُمَا إِنْسَانٌ، أَوْ رَجُلٌ، فَقَالَ لَهُ الْهُذَلِيُّ - يَعْنِي أَبَا بَكْرٍ الْهُذَلِيُّ: بَيْنَهُمَا قَبِيصَةُ بْنُ حُرَيْثٍ، قَالَ سُفْيَانُ: وَإِنَّمَا أَعْرِفُ هَذَا الْهُذَلِيَّ، إِنَّهُ مِنْ قَوْمِ سَلَمَةَ".

الوجه الثاني - الْحَسَنُ، قَالَ: حَدَّثَنِي قَبِيصَةُ بْنُ حُرَيْثٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ مُحَبَّقٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار وهو من أثبت الناس فيه، وتابع عمرو سلام بن مسكين وهو ثقة، قال الترمذي⁽³⁾: "سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: رَوَاهُ الْفَضْلُ بْنُ دَلْهَمٍ وَمَنْصُورُ بْنُ زَادَانَ، وَسَلَامُ بْنُ مَسْكِينٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبَّقِ، وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ قَتَادَةَ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَلَا يَقُولُ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِنَا"، وقال النسائي⁽⁴⁾: "لَيْسَ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ صَحِيحٌ يُحْتَجُّ بِهِ"، وقال العقيلي⁽⁵⁾: "وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ اضْطِرَابٌ"، وقال الطحاوي⁽⁶⁾: "قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي التَّارِيخِ قَبِيصَةُ بْنُ حُرَيْثٍ سَمِعَ

(1) البخاري، التاريخ الكبير بحواشي المطبوع (4/ 72).

(2) الطبراني، المعجم الكبير (7/ 45) 6337.

(3) الترمذي، العلل الكبير = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص 235) 425.

(4) النسائي، السنن الكبرى (6/ 448) 7195.

(5) العقيلي، الضعفاء الكبير (3/ 484).

(6) الطحاوي، معرفة السنن والآثار (12/ 331) 16889.

سَلَمَةُ بْنُ الْمُحَبِّقِ، فِي حَدِيثِهِ نَظَرٌ، وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: وَلَا يَثْبُتُ خَبَرُ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ، وَقَالَ أَشْعَثُ: بَلَّغَنِي أَنَّ هَذَا كَانَ قَبْلَ الْحُدُودِ، وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: كَانَ هَذَا حِينَ كَانَتِ الْعُقُوبَاتُ بِالْمَعَاصِي فِي الْأَمْوَالِ، وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّهُ أَفْتَى بِمِثْلِ مَا رُوِيَ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ، وَرُوِيَ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: اسْتَغْفِرِ اللَّهَ، وَلَا تَعُدْ.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها ضعيف مضطرب.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أن الوجه الثاني هو الراجح؛ لأن الحسن لم يسمع من سلمة وبينهما قبيصة، وهذا صحيح؛ ولكن الحديث طعن فيه كثير من العلماء وهو مضطرب لا يصح. والله أعلم.

حديث [116]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، عن أبي أمامة بن سهل، عن عثمان، عن النبي ﷺ قال: لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث...؟ قال أبي: حدثنا سليمان بن حرب، وأحمد بن يونس، عن حماد بن زيد هكذا.

وحدثنا ابن الطَّبَّاع، عن حماد بن زيد، فقال: عن يحيى، عن أبي أمامة وعبد الله بن عامر بن ربيعة، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

قال أبي: غلط ابن الطَّبَّاع؛ حديث عبد الله بن عامر غير مرفوع، هو موقوف؛ فإن حماد بن سلمة رواه عن يحيى بن سعيد، عن أبي أمامة بن سهل، عن عثمان، موقوفاً.

قلت لأبي: أيهما أشبه؟

قال: لا أعلم أحداً يتابع حماد بن زيد على رفعه.

قلت: فالموقوف عندك أشبه؟

قال: نعم.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 184) 1351.

أولاً- الروايات المعللة:

الوجه الأول- حمّاد بن زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بن سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بنِ سَهْلٍ، عَنْ عُثْمَانَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- حمّاد بن زَيْدٍ، فَقَالَ: عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بنِ عَامِرٍ بنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عُثْمَانَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثالث- حمّاد بن سَلَمَةَ عَنْ يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بنِ سَهْلٍ، عَنْ عُثْمَانَ، مَوْقُوفًا.

ثانيًا- تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول- حمّاد بن زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بن سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بنِ سَهْلٍ، عَنْ عُثْمَانَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أبو داود في سننه (4/ 170) 4502، وأحمد في مسنده مخرجًا (1/ 534) 509، وفي فضائل الصحابة (1/ 495) 806، وابن الجارود في المنتقى (ص: 213) 836، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (4/ 390) 8028، من طريق سُلَيْمَانَ بنِ حَرْبٍ به.

وأخرجه الترمذي في سننه ت شاكر (4/ 460) 2158، وفي العلل الكبير = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص: 322) 595، وابن ماجه في سننه (2/ 847) 2533، من طريق أَحْمَدَ بنِ عَبْدِ الصَّبَّيِّ به.

وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسند (1/ 71) 72، والبيهقي في السنن الكبرى (8/ 34) 15843، من طريق أَبِي دَاوُدَ الطيالسي به.

وأخرجه أحمد بن حنبل في فضائل الصحابة (1/ 465) 754، و(1/ 495) 806، من طريق غَفَّانَ به.

وأخرجه أحمد بن حنبل في فضائل الصحابة (1/ 465) 755، من طريق عُبَيْدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ القَوَارِيرِيِّ به.

وأخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (1/ 132) 149، من طريق سُلَيْمَانَ بنِ دَاوُدَ أَبِي الرَّبِيعِ، وَمُحَمَّدَ بنِ عُبَيْدٍ بنِ جَسَابٍ به.

وأخرجه البزار في مسنده = البحر الزخار (2/ 35) 381، من طريق مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْقُرَشِيِّ بِهِ.

وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (5/ 56) 1802، من طريق حَبَّانَ بْنِ هِلَالٍ بِهِ.
وأخرجه الدارمي في سننه (3/ 1477) 2343، من طريق أَبِي النُّعْمَانِ بِهِ.
وأخرجه الطحاوي في معرفة السنن والآثار (12/ 7) 15641، من طريق الشَّافِعِيِّ قَالَ أَخْبَرَنَا الثَّقَةُ بِهِ.

وأخرجه ابن أبي عاصم في الديات (ص: 8)، من طريق أَبِي الرَّبِيعِ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَسَابٍ بِهِ.

الوجه الثاني - حمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عُثْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه النسائي في سننه (7/ 91) 4019، والبزار في مسنده = البحر الزخار (2/ 35) 381، والبيهقي في السنن الصغير (3/ 277) 3164، وفي السنن الكبرى (8/ 337) 16817، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (5/ 58) 1803، من طريق مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ الطَّبَّاعِ بِهِ.
الوجه الثالث - حمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ عُثْمَانَ، مَوْقُوفًا.

ذكر الترمذي في سننه ت شاكر (4/ 460) 2158، والدارقطني في علله = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (3/ 60) 285، أنه روي موقوفًا؛ ولكني لم أجده.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - حمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ عُثْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن حماد: سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ، وَعَقَّانُ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيِّ، وَحَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ، وَغَيْرِهِمْ.

سليمان بن حرب الأزدي الواشحي بمعجمة ثم مهمله البصري قاضي مكة، ثقة إمام حافظ من التاسعة، مات سنة أربع وعشرين وله ثمانون سنة ع⁽¹⁾.

أحمد بن عبدة بن موسى الضبي أبو عبد الله البصري، ثقة رمي بالنصب من العاشرة، مات سنة خمس وأربعين م⁽²⁾ 4.

عفان بن مسلم سبق ترجمته في حديث [85]، وهو ثقة ثبت.

عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري أبو سعيد البصري نزيل بغداد، ثقة ثبت من العاشرة، مات سنة خمس وثلاثين على الأصح وله خمس وثمانون سنة خ م د س⁽³⁾.

حبان بن هلال أبو حبيب البصري ثقة ثبت من التاسعة، مات سنة ست عشرة ومائتين ع⁽⁴⁾.

الوجه الثاني - حماد بن زيد، فقال: عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عَثْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن حماد: مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنِ الطَّبَّاعِ.

محمد بن عيسى بن نجیح البغدادي أبو جعفر بن الطباع [البغدادي] نزيل أذنة ثقة فقيه، كان من أعلم الناس بحديث هشيم من العاشرة، مات سنة أربع وعشرين وله أربع وسبعون خ م د س ق⁽⁵⁾.

الوجه الثالث - حماد بن سلمة عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ عَثْمَانَ، مَوْقُوفًا.

لم أجده.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص250) 2545.

(2) المرجع السابق، (ص82) 74.

(3) المرجع نفسه، (ص373) 4325.

(4) المرجع نفسه، (ص149) 1069.

(5) المرجع نفسه، (ص501) 6210.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، عن أبي أمامة بن سهل، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، ومن روى عن أبي أمامة مرفوعاً فقد أصاب، أما من روى عن عبد الله بن عامر فأوقفه فقد أصاب ومن رفعه فقد أخطأ، قال الترمذي⁽¹⁾: "سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: رَوَاهُ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ مِثْلَهُ وَرَفَعَهُ. قَالَ مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا بِهِ دَاوُدُ بْنُ شَيْبٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَحَدَّثْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيَّ فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ عُثْمَانَ قَوْلَهُ، وَحَدَّثْتُ أَبِي أَمَامَةَ بْنَ سَهْلٍ بْنَ حَنْفٍ عَنْ عُثْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرْفُوعٌ. قَالَ مُحَمَّدٌ: رَوَى الْحَدِيثَيْنِ جَمِيعًا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ أَبُو عِيسَى: وَإِنَّمَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ مَرْفُوعًا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَحَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، وَأَمَّا الْآخَرُونَ فَرَوَوْا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ مَوْقُوفًا".

الوجه الثاني - حماد بن زيد، فقال: عن يحيى، عن أبي أمامة وعبد الله بن عامر بن ربيعة، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، ولا يصح ما قام به محمد بن عيسى من جمع روايتي أبي أمامة وعبد الله بن عامر؛ لأن رواية عبد الله بن عامر موقوفة، ورواية أبي أمامة مرفوعة، فجمع محمد بن عيسى بينهما فوصل الموقوفة وهذا خطأ، قال الدارقطني⁽²⁾: "قَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى الطَّبَّاعُ أَبُو جَعْفَرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عُثْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَيُرْوَاهُ غَيْرُهُ عَنْ حَمَادٍ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ وَخَدَّهُ، عَنْ عُثْمَانَ. وَحَدَّثْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ هُوَ حَدِيثٌ آخَرُ مَوْقُوفٌ عَلَى عُثْمَانَ، وَهَمَّ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُ، وَبَيَّنَّ أَبِي أَمَامَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ".

الوجه الثالث - حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد، عن أبي أمامة بن سهل، عن عثمان، موقوفاً.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة؛ لأنني لم أجدها.

(1) الترمذي، العلل الكبير = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص322).

(2) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (3/ 60) 285.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الأولى، وإسنادها صحيح ورجالها ثقات.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

قال أبو حاتم الرازي أن الموقوفة عنده أشبه أي الصواب، وهذا صحيح، والمقصود بالموقوفة هي رواية عبد الله بن عامر، وليست رواية أبي أمامة.

حديث [117]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسمعتُ أبي وذكرَ الحديثَ الذي رواه عبد الرزّاق، عن مَعْمَرٍ، عن أيوب، عن نافع، عن ابنِ عمر؛ قال: كانتِ المخزوميّة تستعيرُ المتاعَ وتَجَحّدها، فأمر النبي ﷺ بقطعِ يديها⁽²⁾.

قال أبي: روى هذا الحديثَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عن محمد بن عبد الرحمن بن غنّج، عن نافع: أنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ تَجَحّده، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدَيْهَا ... فِي قِصَّةٍ طَوِيلَةٍ؛ مُرْسَلًا؛ وَهَذَا أَشْبَهُ. وَلَمْ يَزِرْهُ عَنْ أَيُوبَ إِلَّا مَعْمَرٌ.

وذكرَ حديثَ يُونُسَ، عن الزُّهري، عن عُرْوَةَ، عن عائِشَةَ، عن النبي ﷺ فِي هَذَا. قَالَ أَبِي: كَذَا رَوَاهُ يُونُسُ!

أولًا - الروايات المعلّة:

الوجه الأول - عن نافع، عن ابنِ عمر.

الوجه الثاني - عن نافع: أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ أَخْبَرَتْهُ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 197) 1361.

(2) قال ابن قدامة: واختلفت الرواية عن أحمد في جاحد العارية، فعنه: عليه القطع وهو قول إسحاق، لما روي عن عائشة أن امرأة كانت تستعير المتاع وتجحده ... وعنه: لا قطع، وهو قول الخرقى، وأبي إسحاق بن شاقلا وأبي الخطاب وسائر الفقهاء وهو الصحيح إن شاء الله تعالى، لقول رسول الله ﷺ: "لا قطع على الخائن"؛ ولأن الواجب قطع السارق، والجاحد غير سارق، وإنما هو خائن فأشبهه جاحد الوديعة، والمرأة التي كانت تستعير المتاع إنما قطعت لسرقته لا لجحدها. ابن قدامة المقدسي، المغني - إحياء التراث (9/ 93).

ثانيًا - تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول - عن نافع، عن ابن عمر.

أخرجه أبو داود في سننه ت الأرئوط (6 / 449) 4395، والنسائي في سننه (8 / 70) 4887، و(8 / 70) 4888، وأحمد في مسنده مخرجًا (10 / 446) 6383، وإسحاق بن راهويه في مسنده (3 / 999) 1730، وأبو عوانة في مستخرجه (4 / 119) 6243، والطبراني في المعجم الأوسط (3 / 227) 2996، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (6 / 69) 2302، من طريق معمر عن أيوب به.

وأخرجه أبو داود في سننه (4 / 139)، من طريق جويرية به.

وأخرجه النسائي في سننه (8 / 71) 4889، وأبو عوانة في مستخرجه (4 / 119) 6244، والطبراني في المعجم الأوسط (4 / 323) 4329، من طريق عبيد الله بن عمر به. وأخرجه النسائي في سننه (8 / 71) 4890، من طريق شعيب بن إسحاق، عن عبيد الله، عن نافع مرسلاً.

الوجه الثاني - عن نافع: أن صفيّة بنت أبي عبيد أخبرته.

أخرجه أبو داود في سننه (4 / 139)، من طريق جويرية به.

وأخرجه أبو داود في سننه (4 / 139)، من طريق ابن غنّج به.

وأخرجه قاسم بن ثابت في الدلائل في غريب الحديث (1 / 21) 8، من طريق ابن أخي جويرية به.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - عن نافع، عن ابن عمر.

يرويه عن نافع: أيوب، وجويرية، وعبيد الله بن عمر.

أيوب السخيتاني سبق ترجمته في الحديث [3]، وهو ثقة حجة عابد.

جويرية تصغير جارية ابن أسماء بن عبيد الضبعي بضم المعجمة وفتح الموحدة البصري، من السابعة، مات سنة ثلاث وسبعين خ م د س ق⁽¹⁾.

قال يحيى بن معين⁽²⁾: ليس به بأس، وقال أحمد بن حنبل⁽³⁾: ليس به بأس ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾، وقال أبو حاتم⁽⁵⁾: صالح الحديث وهو في السن مثل مالك يحدث عن نافع، وقال ابن شاهين⁽⁶⁾: ليس به بأس، وقال الذهبي⁽⁷⁾: ثقة، وقال ابن حجر: صدوق⁽⁸⁾.

قلت: صدوق.

عبيد الله بن عمر سبق ترجمته في حديث [44]، وهو ثقة ثبت.

الوجه الثاني - عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ أَخْبَرَتْهُ.

يرويه عن نافع: جويرية، وابن غنج، وعبيد الله بن عمر.

جورية سبق ترجمته في حديث [117]، وهو صدوق.

محمد بن عبد الرحمن بن غنج بفتح المعجمة والنون بعدها جيم المدني نزيل مصر، من السابعة م د س⁽⁹⁾.

قال أحمد بن حنبل⁽¹⁰⁾: شيخ مقارب الحديث يروي عنه الليث، وقال الذهبي⁽¹¹⁾: نزيل مصر عن نافع وعنه الليث فقط، وقال⁽¹²⁾: مجهول، وقال ابن حجر⁽¹³⁾: مقبول.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص143) 988.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (2/ 531).

(3) المرجع السابق، (2/ 531).

(4) ابن حبان، الثقات (6/ 153) 7129.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (2/ 531).

(6) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات - ط الفاروق (ص99) 195.

(7) الذهبي، الكاشف (1/ 299).

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص143) 988.

(9) المرجع السابق، (ص492) 6079.

(10) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية المروزي وغيره ت صبحي السامرائي (ص197) 150.

(11) الذهبي، لسان الميزان (7/ 266) 4661.

(12) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص361) 3823.

(13) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص492) 6079.

قلت: مقبول.

عبيد الله بن عمر سبق ترجمته في حديث [44]، وهو ثقة ثبت.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - نافع، عن ابن عمر.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، قال الطبراني⁽¹⁾: "لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ إِلَّا أَبُو مَالِكٍ الْجَنْبِيُّ "وهو لين"، وقال أيضاً⁽²⁾: "لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَيُّوبَ إِلَّا مَعْمَرٌ - وربما أخطأ فيه-"، قال النسائي⁽³⁾: "خَالَفَهُ شُعَيْبٌ فَأَرْسَلَ الْحَدِيثَ"، وقال الدارقطني⁽⁴⁾: "والمرسل أشبه".

الوجه الثاني - عن نافع: أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ أَخْبَرَتْهُ.

الرواية من هذا الوجه راجحة وهي مرسلة، قال الدارقطني⁽⁵⁾: "والمرسل أشبه"، قال الطحاوي⁽⁶⁾: "قَالَ لَنَا عُبَيْدٌ: قَالَ لَنَا أَحْمَدُ: هَذَا مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ صَفِيَّةَ، وَعَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا"، وهذا الوجه رواه شعيب عن عبيد الله بن عمر مُرْسَلًا.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة -الثانية، وإسنادها ضعيف مرسل؛ فنافع لم يسمع من النبي ﷺ.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية المرسلة؛ لأنه شك في الرواية الموصولة، ووافقه على ذلك الدارقطني، وهذا أقرب للصواب والله أعلم.

(1) الطبراني، المعجم الأوسط (4/ 323) 4329.

(2) المرجع السابق، (3/ 227) 2996.

(3) النسائي، السنن الكبرى (7/ 13) 7335.

(4) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (12/ 325) 2758.

(5) المرجع السابق، (12/ 325) 2758.

(6) الطحاوي، شرح مشكل الآثار (6/ 69) 2302.

حديث [118]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسمعتُ أبيَ وَذَكَرَ حَدِيثًا رَوَاهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ الْمَاجِشُونُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ: أَنَّ عُؤَيْمِرًا - رَجُلًا مِنْ بَنِي الْعَجْلَانِ - قَالَ: يَا عَاصِمُ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، أَيَقْتُلُهُ؟ ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ؛ قِصَّةَ الْمُتَلَاعِنِينَ.

قَالَ أَبِي: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا يَصِلُهُ غَيْرَ عَبْدِ الْعَزِيزِ.

قِيلَ لَهُ: هُوَ مُحْفُوظٌ؟

قَالَ أَبِي: النَّاسُ يَقُولُونَ: «أَنَّ عَاصِمًا»، وَهُوَ أَشْبَهُ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ: أَنَّ عُؤَيْمِرًا - رَجُلًا مِنْ بَنِي الْعَجْلَانِ - قَالَ: يَا عَاصِمُ.

الوجه الثاني- الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ عُؤَيْمِرًا لَمَّا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ: أَنَّ عُؤَيْمِرًا - رَجُلًا مِنْ بَنِي الْعَجْلَانِ - قَالَ: يَا عَاصِمُ.

أخرجه النسائي في سننه (6/ 170) 3466، وأحمد في مسنده مخرجا (37/ 503) 22856، والطبراني في المعجم الكبير (6/ 119) 5690، وابن الجعد في مسنده (ص: 420) 2871، من طريق عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ بِهِ.

الوجه الثاني- الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ عُؤَيْمِرًا لَمَّا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

أخرجه البخاري في صحيحه (7/ 42) 5259، و(7/ 53) 5308، ومسلم في صحيحه (2/ 1129) 1 - (1492)، من طريق مَالِكٍ بِهِ.

وأخرجه البخاري في صحيحه (1/ 92) 423، ومسلم في صحيحه (2/ 1130) 3 - (1492)، من طريق ابن جريج بِهِ. "أبهم فيه عويمر وقال عنه (رجلاً)".

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 212) 1374.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (6/ 118) 5689، من طريق مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ به.
وأخرجه مسلم في صحيحه (2/ 1130) 2 - (1492)، من طريق يونس به.
وأخرجه البخاري في صحيحه (6/ 99) 4745، من طريق الأوزاعي به.
وأخرجه البخاري في صحيحه (6/ 100) 4746، من طريق فليح به. "أبهم فيه عويمر
وقال عنه (رجلاً)".
وأخرجه البخاري في صحيحه (9/ 98) 7304، من طريق مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي
ذُنُبٍ به.
وأخرجه أحمد في مسنده مخرجا (37/ 485) 22830، من طريق إبراهيم بن سعد به.
وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (6/ 115) 5680، من طريق عَقِيلٍ وَقَرَّةَ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

**الوجه الأول - الزهري، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عَدِي: أَنَّ عُؤَيْمِرًا -
رَجُلًا مِنْ بَنِي الْعَجْلَانِ - قَالَ: يَا عَاصِمُ.**
يرويه عن الزهري: عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، وإبراهيم بن سعد.
عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون بكسر الجيم بعدها معجمة مضمومة
المدني نزيل بغداد مولى آل الهدير، ثقة فقيه مصنف من السابعة، مات سنة أربع وستين ع⁽¹⁾.
الوجه الثاني - الزهري، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ عُؤَيْمِرًا لَمَّا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.
يرويه عن الزهري: مَالِكٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، ويونس، والأوزاعي، ومُحَمَّدُ بْنُ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ذُنُبٍ، وإبراهيم بن سعد.
مالك بن أنس سبق ترجمته في حديث [19]، وهو إمام دار الهجرة ورأس المتقنين وكبير
المتثبتين.

محمد بن إسحاق سبق ترجمته في الحديث [8]، وهو صدوق مدلس من الرابعة.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 357) 4104.

يونس بن يزيد سبق ترجمته في حديث [82]، وهو ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً، وفي غير الزهري خطأ.

عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي سبق ترجمته في حديث [17]، وهو ثقة جليل.

محمد بن عبد الرحمن سبق ترجمته في حديث [50]، وهو ثقة فقيه فاضل.

إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري أبو إسحاق المدني نزيل بغداد ثقة حجة تُكَلِّم فيه بلا قاذح، من الثامنة، مات سنة خمس وثمانين ع⁽¹⁾.

رابعاً- الرواية الراجعة:

الوجه الأول- الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ: أَنَّ عُؤَيْمِرًا - رَجُلًا مِنْ بَنِي الْعَجْلَانِ - قَالَ: يَا عَاصِمُ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، تفرد به عبد العزيز وخالف الثقات.

الوجه الثاني- الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ عُؤَيْمِرًا لَمَّا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الثقات الأثبات عن الزهري، وأخرجها البخاري ومسلم في صحيحيهما.

خامساً- الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة -الثانية، وإسنادها صحيح ورجالها ثقات؛ فقد أخرجها البخاري ومسلم في صحيحيهما.

سادساً- مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرواية الثانية لأنها هي الرواية المحفوظة، وقد رواها جمع من الثقات عن الزهري وهذا صحيح والله أعلم.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص89) 177.

باب الأحكام والأقضية

حديث [119]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي وأبا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ وَكِيعٌ، وَالْفَضْلُ بْنُ مُوسَى السَّيْنَانِي، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ: مِنْ كَسْبِهِ

وَيُرْوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ عَمَّتِهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟
قَالَ أَبِي: عَنْ عُمَارَةَ أَشْبَهُ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ جَمِيعًا صَحِيحِينَ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- إِبْرَاهِيمُ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- إِبْرَاهِيمُ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ عَمَّتِهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- إِبْرَاهِيمُ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي سَنَنِهِ (7/ 241) 4451، وَابْنُ مَاجَهَ فِي سَنَنِهِ (2/ 723) 2137،
وَأَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ مَخْرَجًا (40/ 179) 24148، وَابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ - مَخْرَجًا (10/ 73) 4260،
وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ فِي مَسْنَدِهِ (3/ 848) 1507، وَ(3/ 886) 1561، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي
الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ (4/ 380) 4486، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي سَنَنِهِ (2/ 144) 2288، مِنْ طَرِيقِ
الْأَعْمَشِ بِهِ.

الوجه الثاني- إِبْرَاهِيمُ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ عَمَّتِهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي سَنَنِهِ تَشَاكُرَ (3/ 631) 1358، وَابْنُ مَاجَهَ فِي سَنَنِهِ (2/ 768) 2290،
وَأَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ مَخْرَجًا (40/ 163) 24135، وَ(42/ 176) 25296، وَالْحَمِيدِيُّ

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 245) 1396.

في مسنده (1/ 281) 248، وسعيد بن منصور في سننه (2/ 144) 2287، من طريق الأعمش به.

وأخرجه أبو داود في سننه (3/ 288) 3528، والنسائي في سننه (7/ 240) 4449، وأحمد في مسنده مخرجا (40/ 34) 24032، و(41/ 429) 24957، وعبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (9/ 133) 16643، وابن حبان في صحيحه - مخرجا (10/ 72) 4259، وإسحاق بن راهويه في مسنده (3/ 848) 1508، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (2/ 53) 2295، من طريق منصور بن المعتمر به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - إبراهيم، عَنِ الْأَسْوَدَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن إبراهيم: الأعمش.

سليمان بن مهران الأعمش سبق ترجمته في حديث [32]، وهو ثقة حافظ مدلس من الثانية.

الوجه الثاني - إبراهيم، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ عَمَّتِهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن إبراهيم: الأعمش، ومنصور بن المعتمر.

سليمان بن مهران الأعمش سبق ترجمته في حديث [32]، وهو ثقة حافظ مدلس من الثانية.

منصور بن المعتمر سبق ترجمته في حديث [25]، وهو ثقة ثبت.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - إبراهيم، عَنِ الْأَسْوَدَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد تفرد بها الأعمش، وخالف الرواية الثانية التي شاركه فيها منصور، وهذه رواية شاذة.

الوجه الثاني - إبراهيم، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ عَمَّتِهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الأعمش عن إبراهيم وتابعه فيها منصور بن المعتمر وهو ثقة، قال الدارقطني⁽¹⁾: "والصحيح حديث منصور، عن إبراهيم، عن عمارة، عن عمته، عن عائشة"، وقال الترمذي⁽²⁾: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ وَأَكْثَرُهُمْ قَالُوا: عَنْ عَمَّتِهِ عَنْ عَائِشَةَ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ قَالُوا: إِنَّ يَدَ الْوَالِدِ مَبْسُوطَةٌ فِي مَالِ وَلَدِهِ يَأْخُذُ مَا شَاءَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَأْخُذُ مِنْ مَالِهِ إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ".

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة -الثانية، وإسنادها صحيح رجالها ثقات، غير أن فيه إبهام عمّة "عمارة"، ولا أقف على اسمها.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرواية التي فيها راويان ثقتان عن إبراهيم، وهذه أقوى وأثبت من التي تفرد بها راوٍ دون آخر، فالرواية الأولى تفرد بها الأعمش وهي رواية شاذة، أما الثانية فقد تابعه فيها منصور بن المعتمر.

حديث [120]

قال ابن أبي حاتم⁽³⁾: وسألتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ، وَيُوسُفُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِي، عَنِ ابْنِ الْمُكَدِّرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ؟ قِيلَ لِأَبِي: وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْأَزْدِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دَاوُدَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَدِّرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؟ قَالَ أَبِي: هَذَا خَطَأٌ، وَلَيْسَ هَذَا مَحْفُوظًا عَنْ جَابِرٍ؛ رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ الْمُكَدِّرِ: أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ. قَالَ أَبِي: وَهَذَا أَشْبَهُ.

(1) الدارقطني، علل الدارقطني = علل الواردة في الأحاديث النبوية (14/ 252).

(2) الترمذي، سنن الترمذي ت شاكر (3/ 631) 1358.

(3) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 249) 1399.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- ابن المُنْكَدِر، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- ابْنُ الْمُنْكَدِر: أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- ابن المُنْكَدِر، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه ابن ماجه في سننه (2/ 769) 2291، والطبراني في المعجم الأوسط (4/ 31) 3534، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (4/ 277) 1598، من طريق يُوْسُفُ بْنُ إِسْحَاقَ به. وأخرج في معجم أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (3/ 806) 408، من طريق أبان بن تغلب به.

الوجه الثاني- ابْنُ الْمُنْكَدِر: أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه (7/ 294) 36215، وعبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (9/ 130) 16628، وسعيد بن منصور في سننه (2/ 145) 2290، من طريق سفيان الثوري به.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (7/ 789) 15751، والطحاوي في معرفة السنن والآثار (1/ 166) 263، من طريق سفيان بن عيينة به. وأخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه (4/ 516) 22694، من طريق هشام بن عروة به.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- ابن المُنْكَدِر، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن ابن المنكر: يُوْسُفُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَأَبَانُ بْنُ تَغْلِبَ.

يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي وقد ينسب لجده، ثقة من السابعة، مات سنة سبع وخمسين ع⁽¹⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص610) 7856.

أبان بن تغلب بفتح المثناة وسكون المعجمة وكسر اللام أبو سعد الكوفي، ثقة تكلم فيه للتشيع من السابعة، مات سنة أربعين م 4⁽¹⁾.

الوجه الثاني - ابن المنكدر: أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يروي عن ابن المنكدر: سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وهشام بن عروة.

سفيان الثوري سبق ترجمته في حديث [23]، وهو ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة.

سفيان بن عيينة سبق ترجمته في حديث [37]، وهو ثقة حافظ تغير بأخرة، وتدليسه لا يضر لأنه من "الثانية"⁽²⁾، وتدليسه عن الثقات.

هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي ثقة فقيه ربما دلس، من الخامسة، مات سنة خمس أو ست وأربعين وله سبع وثمانون سنة ع⁽³⁾.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - ابن المنكدر، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، ومن وصلها فقد أخطأ، قال الطبراني⁽⁴⁾: "لَمْ يَزِرْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، إِلَّا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ"، وقال الطحاوي⁽⁵⁾: "قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ: وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُ النَّاسِ مَوْضُوعًا بِذِكْرِ جَابِرٍ فِيهِ وَهُوَ خَطَأٌ".

الوجه الثاني - ابن المنكدر: أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الثقات الأثبات عن ابن المنكدر "وهم: الثوري وابن عيينة وغيرهما"، قال الشافعي⁽⁶⁾: "وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ غَايَةٌ فِي الْيَقَةِ، وَالْفَضْلُ فِي الدِّينِ وَالْوَرَعِ، وَلَكِنَّا لَا نَذَرِي عَمَّنْ قِيلَ هَذَا الْحَدِيثُ".

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 87) 136.

(2) ابن حجر، طبقات المدلسين = تعريف أهل التدليس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص 32) (52).

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 573) 7302.

(4) الطبراني، المعجم الأوسط (4/ 31) 3534.

(5) الطحاوي، معرفة السنن والآثار (1/ 166) 265.

(6) المرجع السابق، (1/ 166) 264.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثانية، وإسنادها ضعيف منقطع؛ لأن ابن المنكر لم يسمع من النبي

ﷺ.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية المنقطعة على الموصولة؛ لأن المنقطعة هي الصواب فقد رواها الأثبات، أما من وصلها فقد أخطأ. والله أعلم.

حديث [121]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة، عن أيوب، عن أبي المليح: أن خاتماً مالت يده، فضمنه عثمان؟ قال أبي: حديث حماد بن سلمة أشبه.

أولاً - الروايات المعلة:

الوجه الأول - أيوب، عن أبي المليح أن عثمان.

الوجه الثاني - أيوب، عن أبي المليح أن عثمان.

ثانياً - تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول - أيوب، عن أبي المليح أن عثمان.

لم أجده، تفرد بذكره ابن أبي حاتم من طريق حماد بن سلمة.

الوجه الثاني - أيوب، عن أبي المليح أن عثمان.

أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (9/ 470) 18045، من طريق معمر به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - أيوب، عن أبي المليح أن عثمان.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 255) 1404.

يرويه عن أيوب: حماد بن سلمة.

حماد بن سلمة: سبق ترجمته في الحديث [2]، وهو ثقة تغير بأخرة.

الوجه الثاني - أيوب، عَنْ أَبِي الْمَلِيح أن عثمان.

يرويه عن أيوب: معمر بن راشد.

معمر بن راشد: سبق ترجمته في الحديث [19]، وهو ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - أيوب، عَنْ أَبِي الْمَلِيح أن عثمان.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد تفرد بها أبو حاتم الرازي، ولم أجدها.

الوجه الثاني - أيوب، عَنْ أَبِي الْمَلِيح أن عثمان.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة فلم يرجحها أبو حاتم، ورجح الأولى؛ ولكنني لم أجد الأولى.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

لا توجد رواية راجحة.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

أراد أبو حاتم الرازي أن يرجح رواية حماد على رواية معمر؛ ولكنني لم أجد القرائن التي تدعم ترجيح أي من الروائيتين.

باب الشفعة

حديث [122]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالدَّارِ؟
قَالَا: هَذَا خَطَأٌ؛ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ هَمَّامٌ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ؛ فَقَالَ حَمَّادُ: عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الشَّرِيدِ، وَقَالَ هَمَّامُ: عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنِ الشَّرِيدِ.
وَقَالَا: نَظْنُ أَنَّ عِيسَى وَهُمْ فِيهِ؛ لِشَبْهِ «الشَّرِيدِ» بِـ «أَنَسٍ».
قَالَ أَبِي: أَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ «قَتَادَةُ عَنِ الشَّرِيدِ»؛ لِأَنَّ ابْنَ أَبِي عَرُوبَةَ فِيمَا قَالَ: عَنْ أَنَسٍ؛ لَوْ كَانَ بَيْنَهُمْ عَمْرُو، كَانَ يَقُولُ، فَلَمَّا قَالَ: أَنَسٌ، دَلَّ عَلَى أَنَّهُ عَنِ الشَّرِيدِ، وَ «أَنَسٌ» يُشْبَهُ «شَرِيدًا».
أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- قَتَادَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنِ الشَّرِيدِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه الترمذي في العلل الكبير = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص: 214) 381، وابن حبان في صحيحه - مخرجا (11/ 585) 5182، والطبراني في المعجم الأوسط (8/ 118) 8146، والطحاوي في شرح معاني الآثار (4/ 122) 5996، من طريق عيسى بن يونس، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ بِهِ.

الوجه الثاني- قَتَادَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنِ الشَّرِيدِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أحمد في مسنده مخرجا (32/ 209) 19459، وابن سعد في الطبقات الكبرى ط العلمية (6/ 51)، من طريق همام بن يحيى به.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 290) 1430.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - قَتَادَةُ، عن أنس، عن النبي ﷺ.

يرويّه عن قتادة: سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ.

سعيد بن أبي عروبة سبق ترجمته في حديث [5]، وهو ثقة حافظ له تصانيف؛ لكنه كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة.

الوجه الثاني - قَتَادَةُ، عن عمرو بن شعيب، عن الشريد، عن النبي ﷺ.

يرويّه عن قتادة: همام بن يحيى.

همام بن يحيى سبق ترجمته في حديث [5]، وهو ثقة فيما حدث به من كتابه، وبهم إذا حدث من حفظه.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - قَتَادَةُ، عن أنس، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، قال الترمذي⁽¹⁾: "سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: الصَّحِيحُ حَدِيثُ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ، وَحَدِيثُ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ، لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ، وَلَمْ يُعْرَفْ أَنَّ أَحَدًا رَوَاهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ غَيْرَ عِيسَى بْنِ يُونُسَ"، وقال الترمذي أيضاً⁽²⁾: "وَلَا نَعْرِفُ حَدِيثَ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عِيسَى بْنِ يُونُسَ"، وقال الطبراني⁽³⁾: "لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ إِلَّا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، تَقَرَّرَ بِهِ: عِيسَى بْنُ يُونُسَ".

الوجه الثاني - قَتَادَةُ، عن عمرو بن شعيب، عن الشريد، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد تابع قتادة في هذه الرواية حسين المعلم وغيره، وهي الأشبه بالروايات الصحيحة.

(1) الترمذي، العلل الكبير = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص214) 381.

(2) الترمذي، سنن الترمذي ت شاكر (3/ 642).

(3) الطبراني، المعجم الأوسط (8/ 118) 8146.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثانية، وإسنادها حسن؛ لأن فيه عمرو بن شعيب وهو صدوق⁽¹⁾.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية الثانية وهذا صحيح، وأما الرواية الأولى التي فيها أنس فقد أخطأ من رواها؛ لأن أنس لم يرو هذا الحديث؛ ولكن أشبهه على من رواها أنها من رواية أنس وهي من رواية الشريد⁽²⁾.

(1) عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، صدوق من الخامسة، مات سنة ثمانى عشرة ومائة ر 4. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 423) 5050.

(2) الشريد بوزن الطويل [ابن سويد] الثقفى صحابي شهد بيعة الرضوان، قيل كان اسمه مالكا بن م د تم س ق. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 266) 2783.

باب اللباس

حديث [123]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: سألتُ أبي عن حديثٍ رواه يزيدُ بنُ سنان، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن إبراهيم التيمي؛ أنَّ الحسن بن عليٍّ أخبره، عن عليٍّ: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن لبس الحرير والمُعَصَفَر؟

قال أبي: رواه شيبان، عن يحيى، عن محمد بن إبراهيم، عن ابنِ حُنين، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أشبه.

أولاً- الروايات المعللة:

الوجه الأول- يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن إبراهيم التيمي؛ أنَّ الحسن بن عليٍّ أخبره، عن عليٍّ: أنَّ النبيَّ ﷺ.

الوجه الثاني- يحيى، عن محمد بن إبراهيم، عن ابنِ حُنين، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول- يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن إبراهيم التيمي؛ أنَّ الحسن بن عليٍّ أخبره، عن عليٍّ: أنَّ النبيَّ ﷺ.

تفرد ابن أبي حاتم بذكره، من طريق يزيد بن سنان.

الوجه الثاني- يحيى، عن محمد بن إبراهيم، عن ابنِ حُنين، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ.

أخرجه النسائي في سننه (8/ 191) 5271، من طريق إبراهيم بن عبد الملك أبي إسماعيل القنَاد به.

وأخرجه أيضًا في السنن الكبرى للنسائي - العلمية (5/ 446) 9493، من طريق شيبان به.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 336) 1464.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ؛ أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ أَخْبَرَهُ، عَنْ عَلِيٍّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

تفرد ابن أبي حاتم بذكره، عن يزيد بن سنان.

يزيد بن سنان سبق ترجمته في حديث [20]، وهو ضعيف.

الوجه الثاني - يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ابْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن يحيى: إبراهيم بن عبد الملك، وشيبان.

إبراهيم بن عبد الملك البصري أبو إسماعيل القناد بالقاف والنون، من السابعة ت س⁽¹⁾.

قال علي بن المديني⁽²⁾: كَانَ ذَلِكَ شَيْخًا ضَعِيفًا لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَقَالَ الْعَقِيلِيُّ⁽³⁾: يَهُمُّ فِي الْحَدِيثِ، وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ⁽⁴⁾: يَخْطِئُ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ⁽⁵⁾: لَا بَأْسَ بِهِ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ⁽⁶⁾: صدوق في حفظه شيء.

قلت: صدوق يخطئ.

شيبان بن عبد الرحمن سبق ترجمته في حديث [5]، وهو ثقة.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ؛ أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ أَخْبَرَهُ، عَنْ عَلِيٍّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد تفرد بروايتها يزيد بن سنان وهو ضعيف، فهي رواية منكورة.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 91) 212.

(2) ابن المديني، سؤالات ابن أبي شيبة (ص 77/62).

(3) العقيلي، الضعفاء الكبير (1/ 57) 51.

(4) ابن حبان، الثقات (6/ 26) 6576.

(5) الذهبي، الكاشف (1/ 218) 171.

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 91) 212.

الوجه الثاني - يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ابْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
الرواية من هذا الوجه راجحة، وهي الأقرب إلى الروايات الصحيحة، واتفق عليها نفسان.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها صحيح ورجالها ثقات.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية الثانية؛ لأنها هي الأقرب إلى الروايات الصحيحة ومثل: رواية نافع التي في صحيح مسلم⁽¹⁾، أما الأولى فهي رواية منكرة تفرد بها يزيد الضعيف.

(1) مسلم، صحيح مسلم (2078).

باب الأطعمة

حديث [124]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: سألتُ أبي عن حديثٍ رواه قيسُ بن الربيع، عن أبي إسحاق، عن شريك بن حنبلٍ، عن عليٍّ، عن النبي ﷺ قال: لا يحِلُّ أكلُ الثُّومِ؟
قال أبي: هذا حديثٌ خطأ؛ منهم من يقول: عن أبي إسحاق، عن شريك بن حنبلٍ، عن عليٍّ، قوله؛ موقوفاً.

ورواه عبد الرحمن بن مهديٍّ، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن شريك بن حنبلٍ - لم يقل: عن عليٍّ -: لا يحِلُّ أكلُ الثُّومِ، وهو أشبهٌ عندي؛ لأنَّ الثوريَّ أحفظُهم.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- أبو إسحاق، عن شريك بن حنبلٍ، عن عليٍّ، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني- أبو إسحاق، عن شريك بن حنبلٍ، عن عليٍّ، قوله؛ موقوفاً.

الوجه الثالث- أبو إسحاق، عن شريك بن حنبلٍ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- أبو إسحاق، عن شريك بن حنبلٍ، عن عليٍّ، عن النبي ﷺ.

أخرجه البزار في مسنده = البحر الزخار (3/ 50) 805، والطحاوي في شرح معاني الآثار (4/ 237) 6606، من طريق قيس بن الربيع به.

الوجه الثاني- أبو إسحاق، عن شريك بن حنبلٍ، عن عليٍّ، قوله؛ موقوفاً.

أخرجه أبو داود في سننه (3/ 361) 3828، والترمذي في سننه ت بشار (3/ 320) 1808، 1809، والبيهقي في السنن الكبرى (3/ 111) 5065، والطحاوي في معرفة السنن والآثار (4/ 131) 5667، من طريق الجراح بن مليح، والد وكيع به.

الوجه الثالث- أبو إسحاق، عن شريك بن حنبلٍ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 365) 1490.

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (2/ 249)، من طريق يونس، عن أبي إسحاق، عن عُمَيْرِ بْنِ فَهَيْمٍ التَّغْلِبِيِّ، عَنْ شَرِيكِ بْنِ حَنْبَلٍ الْعَبْسِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - أبو إسحاق، عن شريك بن حنبل، عن علي، عن النبي ﷺ.

يرويّه عن أبي إسحاق: قيس بن الربيع.

قيس بن الربيع الأسدي أبو محمد الكوفي، صدوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به، من السابعة، مات سنة بضع وستين د ت ق (1).

الوجه الثاني - أبو إسحاق، عن شريك بن حنبل، عن علي، قوله؛ موقوفاً.

يرويّه عن أبي إسحاق: الجراح بن مليح.

الجراح بن مليح بن عدي الرؤاسي بضم الراء بعدها واو بهمزة وبعد الألف مهملة، والد وكيع، من السابعة، مات سنة خمس ويقال ست وسبعين بخ م د ت ق (2).

قال ابن حبان (3): كان إسحاق يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، وزعم يحيى بن معين أنه كان وضاعاً للحديث، وقال أبو حاتم (4): هو صالح الحديث، وقال ابن حجر (5): صدوق يهم.

قلت: صدوق يهم.

الوجه الثالث - أبو إسحاق، عن شريك بن حنبل.

يرويّه عن أبي إسحاق: يونس بن أبي إسحاق.

يونس ابن أبي إسحاق سبق ترجمته في حديث [124]، وهو صدوق يهم قليلاً.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - أبو إسحاق، عن شريك بن حنبل، عن علي، عن النبي ﷺ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 457) 5573.

(2) المرجع السابق، (ص 138) 908.

(3) ابن حبان، المجروحين (1/ 219) 193.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (2/ 524).

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 138) 908.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، قال البزار⁽¹⁾: "وَلَا نَعْلَمُ رَوَى شَرِيكَ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ، عَلِيٍّ، إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ وَقَدْ رَوَى يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ قُمَيْمٍ، عَنْ شَرِيكَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَلَمْ يَقُلْ عَنْ عَلِيٍّ"، وقال الدارقطني⁽²⁾: "وَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ قَيْسٍ أَوَّلَى بِالصَّوَابِ لِأَنَّ يُونُسَ بْنَ أَبِي إِسْحَاقَ، رَوَاهُ عَنْ أَبِي هِلَالٍ وَهُوَ عُمَيْرُ بْنُ قُمَيْمٍ، عَنْ شَرِيكَ بْنِ حَنْبَلٍ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ".

الوجه الثاني - أبو إسحاق، عَنْ شَرِيكَ بْنِ حَنْبَلٍ، عَنْ عَلِيٍّ، قَوْلُهُ؛ مَوْقُوفًا.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، قال الترمذي⁽³⁾: "هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَلِكَ الْقَوِيِّ، وَرُوِيَ عَنْ شَرِيكَ بْنِ حَنْبَلٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا قَالَ مُحَمَّدٌ: الْجَرَّاحُ بْنُ مَلِيحٍ صَدُوقٌ، وَالْجَرَّاحُ بْنُ الضَّحَّاكِ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ".

الوجه الثالث - أبو إسحاق، عَنْ شَرِيكَ بْنِ حَنْبَلٍ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواه شريك عن النبي ﷺ مُرْسَلًا، وهذا ما أكده العلماء بالأقوال السابقة.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثالثة، وإسنادها ضعيف مرسل؛ فشريك بن حنبل لم يسمع من النبي ﷺ.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية المرسلة وهذا صحيح؛ فقد اتفق عليها نفسان، وهما سفيان الثوري ويونس بن أبي إسحاق، وهذا ما أكده العلماء.

(1) البزار، مسند البزار = البحر الزخار (3/ 50) 805.

(2) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (3/ 242) 383.

(3) الترمذي، سنن الترمذي ت بشار (3/ 320) 1809.

باب الأشربة

حديث [125]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ طَاوُوسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ قَالَ: خطبَ رسولُ الله ﷺ، فذكرَ
الْحَمْرَ، فَقَالَ رجلٌ: يَا رسولَ الله، أَرَأَيْتَ الْمِزْرُ؟ قَالَ: مَا الْمِزْرُ؟، قَالَ: حَبَّةٌ بِالْيَمَنِ، قَالَ: هَلْ
يُسَكَّرُ؟، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: كُلُّ مُسَكَّرٍ حَرَامٌ؟
قَالَ أَبِي: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، لَا يُحْتَمَلُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، وَبِعَدَدِ اللَّهِ بِنِ
عَمْرٍو أَشْبَهُهُ.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الوحيد: نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ طَاوُوسٍ، عَنْ أَبِيهِ،
عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الوحيد: نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ طَاوُوسٍ، عَنْ أَبِيهِ،
عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

أخرجه النسائي في سننه (8/ 300) 5605، من طريق أبي بكر بن علي به.
أما وجه ابن عمرو الذي ذكره أبو حاتم الرازي فلم أجده.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلة:

لا داعي لهذه الدراسة لعدم توافر الوجه الثاني.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 458) 1564.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الرواية الأولى - الوحيدة - هي الراجعة، فلم أجد الوجه الثاني الذي أشار إليه أبو حاتم الرازي، وحديث ابن عمر هو الصواب والله أعلم خلافاً لأبي حاتم الرازي؛ لأن طريق ابن عمر موجودة في أغلب كتب السنة ومنها صحيح مسلم⁽¹⁾.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الوجه الوحيد هو الراجح، وإسناده صحيح؛ فقد ذكره مسلم في صحيحه.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

أراد أبو حاتم الرازي أن يرجح رواية ابن عمرو وليس ابن عمر؛ ولكني لم أجد الوجه الذي ذكره، ووجدت الوجه الوحيد عن ابن عمر وروايته مشهورة في كتب السنة منها صحيح مسلم.

حديث [126]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألتُ أباي عن حديثِ رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْوَاسِطِي، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ سُلَيْمَانَ الرَّازِي، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الرَّازِي، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقَلٍ الْمُزْنِي؛ قَالَ: كُنْتُ آخِذًا بِغُضْنٍ مِنْ أَغْصَانِ الشَّجَرَةِ الَّتِي بَايَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهَا، فَبَايَعَنَاهُ عَلَى إِلَّا نَفَرًا، وَسَمِعْتُهُ حِينَ نَهَى عَنْ نَبِيذِ الْجَرِّ، وَشَهِدْتُهُ حِينَ أَمَرَ بِشُرْبِهِ وَقَالَ: اجْتَنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ؟

قَالَ أَبِي: كَذَا حَدَّثَنَا سَعِيدٌ.

وَرَوَاهُ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنِ الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقَلٍ - أَوْ غَيْرِهِ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَهُوَ أَشْبَهُ.

أولاً - الروايات المعلة:

الوجه الأول - أبو جَعْفَرٍ الرَّازِي، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقَلٍ الْمُزْنِي.

(1) مسلم، صحيح مسلم (3/ 1587) 73 - (2003).

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 464) 1569.

الوجه الثاني- أبو جَعْفَرٍ، عَنِ الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَقَّلٍ - أَوْ غَيْرِهِ -
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانيًا- تخرّيج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- أبو جَعْفَرٍ الرَّازِي، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
مُعَقَّلٍ الْمُزَنِيِّ.

أخرجه أحمد في مسنده مخرجا (27/ 359) 16804، والرويان في مسنده (2/ 100)
903، من طريق وَكِيع به.

وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (1/ 270) 880، من طريق إِسْحَاقَ بْنِ سُلَيْمَانَ به.
وذكر في مسند الحارث = بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (2/ 588) 546، من
طريق الْحَسَنِ بْنِ قُتَيْبَةَ به.

الوجه الثاني- أبو جَعْفَرٍ، عَنِ الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَقَّلٍ - أَوْ غَيْرِهِ -
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه الرويان في مسنده (2/ 103) 909، من طريق الْفَضْلِ بْنِ دُكَيْنٍ به.

ثالثًا- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- أبو جَعْفَرٍ الرَّازِي، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
مُعَقَّلٍ الْمُزَنِيِّ.

يرويه عن أبي جعفر: وَكِيع، وإِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَالْحَسَنُ بْنُ قُتَيْبَةَ.

وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ سبق ترجمته في حديث [23]، وهو ثقة حافظ عابد.

إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ سبق ترجمته في حديث [78]، وهو ثقة فاضل.

الْحَسَنُ بْنُ قُتَيْبَةَ سبق ترجمته في حديث [78]، وهو ضعيف.

الوجه الثاني- أبو جَعْفَرٍ، عَنِ الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَقَّلٍ - أَوْ غَيْرِهِ -
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن أبي جعفر: الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ.

الفضل بن دكين، سبق ترجمته في حديث [39]، وهو ثقة ثبت.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - أبو جَعْفَرِ الرَّازِي، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقَلٍ الْمُزَنِيِّ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواه الثقات عن أبي جعفر.

الوجه الثاني - أبو جَعْفَرِ، عَنِ الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقَلٍ - أَوْ غَيْرِهِ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة أيضًا.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

كلا الروایتين راجحتان، وإسنادهما ضعيف؛ لأن مدارهما على أبي جعفر الرازي وهو سيئ الحفظ⁽¹⁾، ولم يتابع.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

أراد أبو حاتم الرازي أن يرجح رواية أبي نعيم؛ ولكنني رجحت كلا الروایتين فقد رواها الثقات.

(1) أبو جعفر الرازي التميمي [التميمي] مولاهم مشهور بكنيته واسمه عيسى بن أبي عيسى عبد الله ابن ماهان، وأصله من مرو، وكان يتجر إلى الري، صدوق سيئ الحفظ خصوصًا عن مغيرة، من كبار السابعة، مات في حدود الستين بخ 4. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 629) 8019.

باب الأضاحي والذبائح

حديث [127]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه حاتم بن وردان، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أنس: أن النبي ﷺ قال: مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَلْيُعَذِّ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ انْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ فَذَبَحَهُمَا، وَانْكَفَأَ النَّاسُ إِلَى غُيْمَةٍ، فَتَوَزَّعُوها؟

قال أبي: الكلام الأول تابعه عليه ابن عُلَيَّةَ.

وقصة ذبح النبي ﷺ الكبشَيْنِ الأَمْلَحَيْنِ، فإنَّ عبد الوهَّاب النَّقَّفي خالفه؛ فقال: عن أيوب، عن أبي قلابه، عن أنس، عن النبي ﷺ.

قلت: فأيهما أشبه؟

قال: حديث عبد الوهَّاب أشبه، والله أعلم.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- أيوب، عن ابن سيرين، عن أنس: أن النبي ﷺ.

الوجه الثاني- أيوب، عن أبي قلابه، عن أنس، عن النبي ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- أيوب، عن ابن سيرين، عن أنس: أن النبي ﷺ.

أخرجه البخاري في صحيحه (17 / 2) 954، و(99 / 7) 5546، و(102 / 7) 5561، ومسلم في صحيحه (3 / 1554) - (1962)، والنسائي في سننه (7 / 223) 4396، من طريق إسماعيل بن عليه به. (تابع حاتم بن وردان على النصف الأول فقط).

أخرجه البخاري في صحيحه (2 / 23) 984، من طريق حماد بن زيد به. (تابع حاتم بن وردان على النصف الأول فقط).

وأخرجه النسائي في سننه (3 / 193) 1588، من طريق حاتم بن وردان به.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4 / 507) 1602.

الوجه الثاني- أيوب، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه البخاري في صحيحه (2/ 139) 1551، و(2/ 171) 1712+1714، من طريق
وُهَيْبٍ بِهِ.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول- أيوب، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

يرويه عن أيوب: إسماعيل بن عُليّة، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، وَحَاتِمُ بْنُ وَرْدَانَ.

إسماعيل بن عُليّة سبق ترجمته في حديث [10]، وهو ثقة حافظ.

حماد بن زيد سبق ترجمته في حديث [114]، وهو ثقة ثبت فقيه كان يكتب.

حاتم بن وردان بن مروان السعدي أبو صالح البصري، ثقة من الثامنة، مات سنة أربع
وثمانين خ م ت س⁽¹⁾.

الوجه الثاني- أيوب، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن أيوب: وَهَيْبُ بْنُ خَالِدِ بْنِ عَجَلَانَ، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ.

وهيب بن خالد سبق ترجمته في حديث [95]، وهو ثقة ثبت؛ لكنه تغير قليلاً بأخرة.

عبد الوهاب الثقفي سبق ترجمته في حديث [22]، وهو ثقة تغير قبل موته.

رابعًا - الرواية الراجحة:

الوجه الأول- أيوب، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة؛ فقد أخرجها البخاري في صحيحه، ورواها الثقات؛ ولكن فقط
في النصف الأول من الحديث غير "كلام الكباشين..".

الوجه الثاني- أيوب، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة؛ فقد أخرجها البخاري في صحيحه، ورواها الثقات، وقصة
ذبح الكباشين صحيحه بهذا السند.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص144) 1001.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة لقصة ذبح الكبشين الثانية وإسنادها صحيح ورجالها ثقات؛ فقد أخرجها البخاري في صحيحه.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الإسناد الصحيح لقصة ذبح النبي ﷺ للكبشين..، وهو الثاني وهذا صحيح.

حديث [128]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه زهير، وأبو بكر بن عيَّاش، عن أبي إسحاق، عن شريح بن النُّعْمان الصَّائدي، عن عليٍّ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذُنَ؟.

قَالَ أَبِي: رَأَيْتُ فِي كِتَابِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْكِنْدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْجَرَّاحِ بْنِ الضَّحَّاكِ الْكِنْدِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَشْوَعٍ، عَنْ شُرَيْحِ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِهِ، وَهَذَا أَشْبَهُ.

أولًا - الروايات المعلّة:

الوجه الأول - أبو إسحاق، عن شريح بن النُّعْمان الصَّائدي، عن عليٍّ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

الوجه الثاني - أبو إسحاق، عن سعيد بن أَشْوَعٍ، عَنْ شُرَيْحِ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانيًا - تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - أبو إسحاق، عن شريح بن النُّعْمان الصَّائدي، عن عليٍّ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 513) 1606.

أخرجه أبو داود في سننه ت الأرئوط (4/ 429) 2804، والنسائي في سننه (7/ 216) 4373، وأحمد في مسنده ط الرسالة (2/ 210) 851، (2/ 419) 1275، من طريق زهير به. وأخرجه الترمذي في سننه ت شاكر (4/ 86) 1498، من طريق شريك بن عبد الله به. وأخرجه الترمذي في سننه ت شاكر (4/ 86) 1498، من طريق إسرائيل به. وأخرجه النسائي في سننه (7/ 216) 4372، من طريق زكريا بن أبي زائدة به.

الوجه الثاني- أبو إسحاق، عن سعيد بن أشوع، عن شريح بن النعمان، عن علي، عن النبي ﷺ.

أخرجه الدارقطني في المؤتلف والمختلف (3/ 1279)، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (4/ 249) 7532، من طريق قيس بن الربيع به. وذكره الدارقطني في علله = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (3/ 238) 380، من طريق الجراح بن الضحاك به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول- أبو إسحاق، عن شريح بن النعمان الصائدي، عن علي: أمرنا رسول الله ﷺ.

يرويه عن أبي إسحاق: زهير، وشريك بن عبد الله، وإسرائيل، وزكريا بن أبي زائدة. زهير بن معاوية سبق ترجمته في حديث [96]، وهو ثقة ثبت.

شريك بن عبد الله النخعي سبق ترجمته في حديث [1]، وهو صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا بواسطه ليس فيه تخطيط، وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام.

إسرائيل بن يونس سبق ترجمته في حديث [61]، وهو ثقة، وقال يحيى بن معين⁽¹⁾: شريك أحب إليّ وهو أقدم، وإسرائيل صدوق، وقال عبد الرحمن بن مهدي⁽²⁾: إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري.

(1) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص 59) 85.

(2) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 131).

زكريا بن أبي زائدة خالد ويقال هبيرة بن ميمون بن فيروز الهمداني الوادعي أبو يحيى الكوفي، ثقة وكان يدلس وسماعه من أبي إسحاق بأخرة، من السادسة، مات سنة سبع أو ثمان أو تسع وأربعين ع⁽¹⁾.

الوجه الثاني - أبو إسحاق، عن سعيد بن أشوع، عن شريح بن النعمان، عن علي، عن النبي ﷺ.

يرويه عن أبي إسحاق: قيس بن الربيع، والجراح بن الضحاك.

قيس بن الربيع سبق ترجمته في حديث [124]، وهو صدوق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به.

الجراح بن الضحاك بن قيس الكندي الكوفي من السابعة ت⁽²⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽³⁾، وقال الترمذي⁽⁴⁾: **مُقَارِبُ الْحَدِيثِ**، وقال أبو حاتم⁽⁵⁾: **صَالِح** لا بأس به، وقال الذهبي⁽⁶⁾: **صَالِحُ الْحَدِيثِ**، وقال ابن حجر⁽⁷⁾: **صَدُوق**.

قلت: صدوق.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - أبو إسحاق، عن شريح بن النعمان الصائدي، عن علي: **أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ**.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، وهي رواية منقطعة أبو إسحاق لم يسمع من شريح فقد سقطت الوساطة بينهما وهو سعيد بن أشوع كما في الرواية الثانية، قال الدارقطني⁽⁸⁾: **" وَلَمْ يَسْمَعْ**

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص216) 2022.

(2) المرجع السابق، (ص138) 906.

(3) ابن حبان، الثقات (6/ 149) 7110.

(4) الترمذي، العلل الكبير (ص317).

(5) الذهبي، تاريخ الإسلام ت بشار (3/ 828).

(6) الذهبي، الكاشف (1/ 290) 763.

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص138) 906.

(8) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (3/ 238) 380.

هَذَا الْحَدِيثُ أَبُو إِسْحَاقَ مِنْ شَرِيحٍ، حَدَّثَ بِهِ أَبُو كَامِلٍ مُظَفَّرُ بْنُ مُدْرِكٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ الرَّبِيعِ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي إِسْحَاقَ: سَمِعْتُهُ مِنْ شَرِيحٍ؟ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَشْوَعَ عَنْهُ.

الوجه الثاني - أبو إسحاق، عن سعيد بن أشوع، عن شريح بن النعمان، عن علي، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، لثبوت الوساطة التي بين أبي إسحاق وشريح وهو سعيد بن أشوع، ومنهم من وقف هذه الرواية على "علي رضي الله عنه"، قال الدارقطني⁽¹⁾: "وَرَوَاهُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ ابْنِ أَشْوَعٍ، عَنْ شَرِيحٍ، عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوفًا، وَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ قَوْلَ الثَّوْرِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها حسن ففيه شريح بن النعمان وهو صدوق⁽²⁾.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرواية التي أثبتت فيها الوساطة بين أبي إسحاق وشريح وهو سعيد بن أشوع وهذا صحيح.

(1) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (3/ 238) 380.

(2) شريح بن النعمان الصائدي الكوفي صدوق من الثالثة 4. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 265) 2777.

باب الصيد

حديث [129]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثِ رَوَاهُ مُعَمَّر⁽²⁾، عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ، فَهُوَ سَبْعُ؟

قَالَ أَبِي: حَدَّثَنَا بِهِذَا الْحَدِيثُ: ابْنُ الطَّبَّاعِ، عَنْ مُعَمَّرٍ، عَنْ حَجَّاجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَيْسَ هُوَ بِمَحْفُوظٍ عَنْ حَجَّاجٍ، وَعَنْ شَيْخٍ أَشْبَهُ عِنْدِي.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- مُعَمَّرٌ، عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

الوجه الثاني- مُعَمَّرٌ، عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنِ شَيْخٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- مُعَمَّرٌ، عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

أخرجه الطبري في تفسيره = جامع البيان ت شاكر (9/ 555) 11163، من طريق أبي كريب به.

الوجه الثاني- مُعَمَّرٌ، عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنِ شَيْخٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

لم أجده، تفرد به أبو حاتم الرازي.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- مُعَمَّرٌ، عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

يرويه عن معمر: أبو كريب.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 538) 1626.

(2) معمر بن سلمان الرقي.

محمد بن العلاء بن كريب الهمداني أبو كريب الكوفي مشهور بكنيته ثقة حافظ من العاشرة، مات سنة سبع وأربعين وهو ابن سبع وثمانين سنة ع⁽¹⁾.

الوجه الثاني - مُعَمَّر، عَنِ الْحَجَّاج، عَنِ شَيْخ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

يرويه عن معمر: ابن الطباع.

إسحاق بن عيسى بن نجیح البغدادي أبو يعقوب ابن الطباع سكن أذنة، من التاسعة، مات سنة أربع عشرة وقيل بعدها بسنة م ت س ق⁽²⁾.

قال الذهبي⁽³⁾: ثقة، وقال صالح جزرة⁽⁴⁾: صدوق، وقال ابن حجر⁽⁵⁾: صدوق.

قلت: صدوق.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - مُعَمَّر، عَنِ الْحَجَّاج، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

الرواية من هذا غير راجحة فهي غير محفوظة كما ذكر أبو حاتم الرازي.

الوجه الثاني - مُعَمَّر، عَنِ شَيْخ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة فلم أجدها.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

لا توجد رواية راجحة.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

أراد أبو حاتم أن يرجح الوجه الثاني "عن شيخ"؛ ولكنني لم أجده.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص500) 6204.

(2) المرجع السابق، (ص102) 375.

(3) الذهبي، تاريخ الإسلام ت بشار (5/ 273) 34.

(4) المرجع السابق.

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص102) 375.

باب الفرائض

حديث [130]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: سألتُ أبي عن حديثِ رواه أبو بكر بن عيَّاش، وحجاج بن أرطاة، والأجلح، عن أبي إسحاق، عن البراء: سئل النبي ﷺ عن الكَلالة⁽²⁾.

ورواه يونس، عن أبيه، عن أبي سلمة، مُرسلاً؟

قال: تابع يونس زكريّا، وحديثه عن أبي سلمة أشبهه عندي.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- أبو إسحاق، عن البراء: سئل النبي ﷺ.

الوجه الثاني- أبو إسحاق، عن أبي سلمة، مُرسلاً.

ثانياً- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- أبو إسحاق، عن البراء.

أخرجه أبو داود في سننه (3/ 120) 2889، والترمذي في سننه ت شاکر (5/ 249) 3042، وأحمد في مسنده ط الرسالة (30/ 551) 18589، وفي (30/ 571) 18607، من طريق أبي بكر بن عيَّاش به.

وأخرجه أحمد في مسنده مخرجاً (30/ 571) 18607، و(30/ 616) 18677، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (3/ 216) 1656، والرويانى في مسنده (1/ 218) 302، والطبرانى في المعجم الأوسط (7/ 73) 6892، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (13/ 226) 5226، من طريق حجاج بن أرطاة به.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 556) 1639.

(2) وله تكمله "تكفيك آية الصيف"، قال الخطابي: "فإن الله سبحانه أنزل في الكَلالة آيتين إحداهما في الشتاء وهي الآية التي نزلت في سورة النساء وفيها إجمال وإيهام لا يكاد يتبين هذا المعنى من ظاهرها، ثم أنزل الآية الأخرى في الصيف وهي في آخر سورة النساء وفيها من زيادة البيان ما ليس في آية الشتاء، فأحال السائل عليها ليستبين المراد بالكَلالة المذكورة فيها والله أعلم". الخطابي، معالم السنن (4/ 93).

الوجه الثاني - أبو إسحاق، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، مُرْسَلًا.

أخرجه الطبري في تفسيره = جامع البيان ت شاكر (9/ 442) 10889، من طريق زكريا به.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (6/ 368) 12272، من طريق عمار بن رزيق به.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - أبو إسحاق، عَنْ الْبَرَاءِ: سئل النبي ﷺ.

يرويه عن أبي إسحاق: أبو بكر بن عياش، وحجاج بن أرطاة.

أبو بكر بن عياش بتحتانية ومعجمة ابن سالم الأسدي الكوفي المقرئ الحنات بمهملة ونون مشهور بكنيته والأصح أنها اسمه، وقيل اسمه محمد أو عبد الله أو سالم أو شعبة أو رؤية أو مسلم أو خدش أو مطرف أو حماد أو حبيب عشرة أقوال، ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح، من السابعة، مات سنة أربع وتسعين وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين وقد قارب المائة وروايته في مقدمة مسلم ع⁽¹⁾.

حجاج بن أرطاة سبق ترجمته في حديث [53]، وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس، من الرابعة في طبقات المدلسين.

الوجه الثاني - أبو إسحاق، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، مُرْسَلًا.

يرويه عن أبي إسحاق: زكريا بن أبي زائدة، وعمار بن رزيق.

زكريا بن أبي زائدة سبق ترجمته في حديث [128]، وهو ثقة يدلّس وسماعه من أبي إسحاق بأخرة.

عمار بن رزيق بتقديم الراء مصغر الضبي أو التميمي أبو الأحوص الكوفي، لا بأس به من الثامنة، مات سنة تسع وخمسين م د س ق⁽²⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 624) 7985.

(2) المرجع السابق، (ص 407) 4821.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - أبو إسحاق، عَنِ الْبَرَاءِ: سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجعة، فقد اضطرب فيها من رواها عن أبي إسحاق.

الوجه الثاني - أبو إسحاق، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، مُرْسَلًا.

الرواية من هذا الوجه أقرب للصواب؛ ولكنها ليست راجعة كذلك، قال البيهقي⁽¹⁾: " وَحَدِيثُ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ مُنْقَطِعٌ وَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ".

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

لا يوجد وجه راجح، والثانية أقرب للصواب وإسنادها ضعيف مرسل.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الوجه الثاني وهو أقرب للصواب؛ ولكنه ليس براجح والحديث بأسانيد أخرى أصح.

(1) البيهقي، السنن الكبرى (6/ 368).

باب القرآن وتفسير القرآن، وفيه (7) روايات.

حديث [131]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: سألتُ أبا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهِ الثَّوْرِي، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ، عَنْ زُرَّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فِي الْمَعْوَدَتَيْنِ؟ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: وَرَوَاهُ عَنبَسَةُ بْنُ سَعِيدٍ - قَاضِي الرِّيِّ - وَعَمَرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: حَدِيثُ عَنبَسَةَ وَعَمَرُو أَشْبَهُ عِنْدِي إِذَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ النَّفْسَانِ، وَهُمَا الرِّوَاةُ عَنِ الزُّبَيْرِ، وَأَخَافُ أَنْ يَكُونَ أَشْبَهَ عَلَى الثَّوْرِيِّ: عَاصِمٌ، عَنْ زُرَّ، وَلَعَلَّهُ مِنَ الزُّبَيْرِ.

قَالَ أَبِي: حَدِيثُ الثَّوْرِيِّ أَصَحُّ عَنْ أَبِي، وَهُوَ أَحْفَظُهُمْ، وَأَعْلَى مِنْ هَؤُلَاءِ بَدْرَجَاتٍ، وَالْحَدِيثُ بِأَبِي أَشْبَهُ؛ إِذْ كَانَ قَدْ رَوَاهُ عَاصِمٌ، عَنْ زُرَّ، عَنْ أَبِي، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَيْسَ لِحُذَيْفَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَعْوَدَتَيْنِ مَعْنَى.

أولاً- الروايات المعللة:

الوجه الأول- الزُّبَيْرُ بْنُ عَدِيٍّ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ، عَنْ زُرَّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- الزُّبَيْرُ بْنُ عَدِيٍّ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول- الزُّبَيْرُ بْنُ عَدِيٍّ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ، عَنْ زُرَّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أحمد في مسنده مخرجا (115 / 35) 21184، من طريق سُفْيَانَ الثَّوْرِي به.

الوجه الثاني- الزُّبَيْرُ بْنُ عَدِيٍّ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

لم أجده، وتقرّد بذكره أبو زرعة.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4 / 572) 1648.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - الزُّبَيْرُ بْنُ عَدِيٍّ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ، عَنْ زُرَّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن الزبير: سفيان الثوري.

سفيان الثوري سبق ترجمته في حديث [23]، وهو ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة.

الوجه الثاني - الزُّبَيْرُ بْنُ عَدِيٍّ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
لم أجده تفرد بذكره أبو زرعة.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - الزُّبَيْرُ بْنُ عَدِيٍّ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ، عَنْ زُرَّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواه الثقة الثوري.

الوجه الثاني - الزُّبَيْرُ بْنُ عَدِيٍّ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فلم أجد لها تخريجًا.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الأولى، وإسنادها صحيح ورجالها ثقات.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الوجه الأول الذي رواه الثوري الثبت، وهذا صحيح ولم أجد الآخر.

حديث [132]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسمعتُ أبي وسئل عن حديث أبي خالد الأحمر، عن عبد الحميد بن جعفر، عن سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ سَبَبٌ؛ طَرَفُهُ بِيَدِ اللَّهِ، وَسَبَبٌ طَرَفُهُ بِأَيْدِيكُمْ، فَتَمَسَّكُوا بِهِ؛ فَإِنَّكُمْ لَنْ تَضِلُّوا.

وَرَوَاهُ اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ - وَرَوَاهُ أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي حُرَّةٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ - قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، مُرْسَلًا؟
قَالَ أَبِي: هَذَا أَشْبَهُ، قَدْ أَفْسَدَ الْحَدِيثَيْنِ.

أولاً- الروايات المعللة:

الوجه الأول- عبد الحميد بن جعفر، عن سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- عبد الحميد بن جعفر، عن مُسْلِمِ بْنِ أَبِي حُرَّةٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ - قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، مُرْسَلًا.

ثانيًا- تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول- عبد الحميد بن جعفر، عن سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه ابن حبان في صحيحه - مخرجًا (1/ 329) 122، وابن أبي شيبة في مصنفه (6/ 125) 30006، والطبراني في المعجم الكبير (22/ 188) 491، والبيهقي في شعب الإيمان (3/ 338) 1792، و(3/ 391) 1858، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (4/ 282) 2302، من طريق أبي خالد الأحمر به.

الوجه الثاني- عبد الحميد بن جعفر، عن مُسْلِمِ بْنِ أَبِي حُرَّةٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ - قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، مُرْسَلًا.

لم أجد رواية حماد بن أسامة؛ ولكنني وجدت رواية الليث وسعيد المقبري عن نافع عن النبي ﷺ، كما في شعب الإيمان (3/ 338) 1792.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 579) 1653.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - عبد الحميد بن جَعْفَرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ، عَنِ النَّبِيِّ

ﷺ.

يرويه عن عبد الحميد: أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ.

سليمان بن حيان الأزدي أبو خالد الأحمر الكوفي من الثامنة، مات سنة تسعين أو قبلها وله بضع وسبعون ع⁽¹⁾.

قال يحيى بن معين⁽²⁾: ليس به بأس ثقة ثقة، وقال⁽³⁾: صدوق ليس بحجة، وقال ابن سعد⁽⁴⁾: وَكَانَ ثِقَةً كَثِيرَ الْحَدِيثِ، وقال علي بن المديني⁽⁵⁾: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁶⁾، وقال العجلي⁽⁷⁾: ثقة، وكان محترفاً يؤاجر نفسه، وقال أبو حاتم⁽⁸⁾: صدوق، وقال العجلي⁽⁹⁾: ثِقَّةٌ وَلَيْسَ يَنْبُتُ، وقال ابن شاهين⁽¹⁰⁾: ثقة، وقال الذهبي⁽¹¹⁾: صاحب حديث وحفظ، وقال ابن حجر⁽¹²⁾: صدوق يخطئ.

قلت: صدوق يخطئ.

الوجه الثاني - عبد الحميد بن جَعْفَرٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي حُرَّةٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ - قال النبي ﷺ، مُرْسَلًا.

لم أجده.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص250) 2547.

(2) ابن معين، التاريخ - رواية ابن محرز (1/ 96).

(3) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 278).

(4) ابن سعد، الطبقات الكبرى ط دار صادر (6/ 391).

(5) الذهبي، ميزان الاعتدال - العلمية (3/ 285) 3446.

(6) ابن حبان، الثقات (4/ 310) 3054.

(7) العجلي، الثقات ط الباز (ص201) 607.

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (4/ 107).

(9) العجلي، الضعفاء الكبير (2/ 124).

(10) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات - ط الفاروق (ص150) 497.

(11) الذهبي، ميزان الاعتدال - العلمية (3/ 285) 3446.

(12) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص250) 2547.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - عبد الحميد بن جَعْفَرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد تفرد بها أبو خالد الأحمر وهي من أوهامه.

الوجه الثاني - عبد الحميد بن جَعْفَرٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي حُرَّةٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ - قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، مُرْسَلًا.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فلم أجد لها تخريجاً؛ ولكنها الأقرب للصواب كما ذكرت في التخرّيج.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

لا توجد رواية راجحة، وكلاهما ضعيفتان؛ تفرد بالأولى أبو خالد الأحمر وهو صدوق يخطئ، والأخرى مرسلة.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرواية الثانية؛ ولكني أقول الروايات كلها مضطربة.

حديث [133]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثِ رَوَاهُ عُمَرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ ثَابِتٍ، عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ بِلَالٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فِي قِصَّةِ السَّاحِرِ وَأَصْحَابِ الْأُخْدُودِ؟

قَالَ أَبِي: وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ صُهَيْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَاهُ سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ صُهَيْبٍ، وَلَمْ يَرْفَعْ.

قَالَ أَبِي: حَدِيثُ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ أَشْبَهُهُ عَنْ صُهَيْبٍ مَرْفُوعٌ، وَبَلَّغَنِي أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى يُحَدِّثُ بِهَا وَيَجْمَعُ صُهَيْبَ وَبِلَالَ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 581) 1655.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- ثابتٌ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن بلال، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني- ثابتٌ، عن ابن أبي ليلى، عن صهيب، عن النبي ﷺ.

الوجه الثالث- ثابتٌ، عن ابن أبي ليلى، عن صهيب، ولم يرفع.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- ثابتٌ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن بلال، عن النبي ﷺ.

لم أجده، تفرد به ابن أبي حاتم.

الوجه الثاني- ثابتٌ، عن ابن أبي ليلى، عن صهيب، عن النبي ﷺ.

أخرجه مسلم في صحيحه (4/ 2299) 73 - (3005)، والنسائي في السنن الكبرى (10/ 329) 11597، وأحمد في مسنده مخرجا (39/ 351) 23931، وابن أبي شيبة في مسنده (1/ 323) 482، والبزار في مسنده = البحر الزخار (6/ 18) 2090، والطبراني في المعجم الكبير (8/ 43) 7320، وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص: 105) 117، من طريق حماد بن سلمة به.

الوجه الثالث- ثابتٌ، عن ابن أبي ليلى، عن صهيب، ولم يرفع.

أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (5/ 420) 9751، من طريق معمر بن راشد به.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- ثابتٌ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن بلال، عن النبي ﷺ.

لم أجده.

الوجه الثاني- ثابتٌ، عن ابن أبي ليلى، عن صهيب، عن النبي ﷺ.

يرويه عن ثابت: حماد بن سلمة.

حماد بن سلمة سبق ترجمته في حديث [2]، وهو ثقة تغير بأخرة.

الوجه الثالث- ثابتٌ، عن ابن أبي ليلى، عن صهيب، ولم يرفع.

يرويهِ عن ثابت: مَعْمَر بن راشد.

معمر بن راشد: سبق ترجمته في الحديث [19]، وهو ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة.

رابعاً- الرواية الراجحة:

الوجه الأول- ثَابِتٌ، عن عبد الرحمن بن أبي لَيْلَى، عن بلال، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فلم أجد لها تخريجاً.

الوجه الثاني- ثَابِتٌ، عن ابن أبي لَيْلَى، عن صُهَيْب، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة فقد رجحها أبو حاتم الرازي، وذكرتها كتب السنة منها صحيح مسلم.

الوجه الثالث- ثَابِتٌ، عن ابن أبي لَيْلَى، عن صُهَيْب، ولم يرفع.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد رواها عن ثابت ومعمر روايته عن ثابت غير مستقيمة.

خامساً- الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة -الثانية، وإسنادها صحيح رجالها ثقات، فقد أخرجها مسلم في صحيحه.

سادساً- مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية الثانية التي رواها حماد بن سلمة الثقة، وهذا صحيح فقد رجحتها ومن القرائن تخريج مسلم لها في صحيحه.

حديث [134]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسمعتُ أَبِي وَحَدَّثَنَا عَنْ يَزِيدَ بْنِ سَعِيدٍ الإسكندراني، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيَاضٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِنَّمَا الْحَسَدُ فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ جُمْلَةً فَأَخَذَهُ بِحَقِّهِ، قَامَ بِهِ أَنَاءَ اللَّيْلِ

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/ 652) 1708.

وَأَنَاءَ النَّهَارِ، فَيَقُولُ رَجُلٌ: وَدِدْتُ لَوْ أَنَّ اللَّهَ آتَانِي مِثْلَ مَا آتَى فُلَانًا، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَا لَا فَآخِذَهُ بِحَقِّهِ، فَيَقُولُ رَجُلٌ: وَدِدْتُ لَوْ أَنَّ اللَّهَ آتَانِي مِثْلَ مَا آتَى فُلَانًا، وَأَرْبَعٌ إِذَا جُمِعَ لَكَ لَمْ يَضُرَّكَ مَا عَزَلَ عَنْكَ مِنَ الدُّنْيَا: حُسْنُ خَلِيقَةٍ، وَعِفَافُ طُعْمَةٍ، وَصِدْقُ حَدِيثٍ، وَحِفْظُ أَمَانَةٍ.

قَالَ أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ، عَنْ مُوسَى نَفْسِهِ مَوْقُوفًا. وَمَوْقُوفٌ أَشْبَهُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عِيَاضٍ شَيْخٌ مِصْرِيٌّ إِسْكَنْدَرَانِيٌّ مَدِينِيٌّ الْأَصْلُ.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

الوجه الثاني- مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (13/ 18) 28، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ (1/ 81) 231، وَفِي شُعَبِ الْإِيمَانِ (10/ 371) 7644، مِنْ طَرِيقِ رَوْحِ بْنِ صَالِحٍ بِهِ.

الوجه الثاني- مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي الزَّهْدِ وَالرَّقَائِقِ (1/ 424) 1204، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ مَخْرَجًا (ص: 108) 288، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ وَهْبٍ فِي الْجَامِعِ (ص: 642) 547، مِنْ طَرِيقِهِ بِهِ.

ثالثًا- دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول- مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

يُرْوَاهُ عَنْ مُوسَى: رَوْحُ بْنُ صَالِحٍ، وَاللَيْثُ بْنُ سَعْدٍ.

رَوْحُ بْنُ صَالِحٍ الْمِصْرِيُّ يُقَالُ لَهُ ابْنُ سِيَابَةَ، ضَعَفَهُ ابْنُ عَدِيٍّ، يَكْنَى أَبَا الْحَارِثِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ وَقَالَ الْحَاكِمُ ثِقَةً مَأْمُونًا...، مَاتَ رَوْحٌ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتِينَ أَنْتَهَى. ذَكَرَهُ ابْنُ يُونُسَ فِي تَارِيخِ الْغُرَبَاءِ، فَقَالَ مِنْ أَهْلِ الْمَوْصِلِ قَدِمَ مِصْرَ وَحَدَّثَ بِهَا رَوَيْتَ عَنْهُ مَنَاقِيرَ ثُمَّ ذَكَرَ وَفَاتِهِ وَنَسَبَهُ ابْنُ صَالِحٍ ابْنَ سِيَابَةَ ابْنَ عَمْرِو الْحَارِثِيِّ، وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ

وقال ابن ماکولا ضعفوه سكن مصر، وقال ابن عدي بعد أن أخرج له حديثين له أحاديث كثيرة في بعضها نكرة⁽¹⁾.

الليث بن سعد سبق ترجمته في حديث [18]، وهو ثقة ثبت فقيه إمام مشهور.

الوجه الثاني - موسى بن علي، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص.

يرويه عن موسى: عبد الله بن صالح، وعبد الله بن المبارك.

عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني أبو صالح المصري كاتب الليث، من العاشرة، مات سنة اثنتين وعشرين وله خمس وثمانون سنة خت د ت ق⁽²⁾.

قال أحمد بن حنبل⁽³⁾: كان أول أمره متمسكاً ثم أفسد بأخرة، وقال ابن حبان⁽⁴⁾: منكر الحديث جداً يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات وعنده المناكير الكثيرة عن أقوام مشاهير أئمة، وكان في نفسه صدوقاً يكتب لليث بن سعد الحساب، وكان كاتبه على الغلات وإنما وقع المناكير في حديثه من قبل جار له رجل سوء، سمعت ابن خزيمة يقول كان له جار بينه وبينه عداوة، فكان يضع الحديث على شيخ عبد الله بن صالح ويكتب في قرطاس بخط يشبه خط عبد الله بن صالح ويطرح في داره في وسط كتبه فيجده عبد الله فيحدث به فيتهم أنه خطه وسماعه، فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره، وقال أبو زرعة⁽⁵⁾: لم يكن عندي ممن يعتمد الكذب، وكان حسن الحديث، وقال أبو حاتم⁽⁶⁾: مصري صدوق أمين ما علمته، وقال الذهبي⁽⁷⁾: صاحب حديث وعلم مكثر وله مناكير، وقال ابن حجر⁽⁸⁾: صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة.

قلت: صدوق إلا أن له جار سوء أدخل عليه أحاديث ليست من أحاديثه فوقع الغلط في حديثه.

(1) ابن حجر، لسان الميزان (2/ 465+466) 1876.

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص308) 3388.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (5/ 87).

(4) ابن حبان، المجروحين (2/ 40).

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (5/ 87).

(6) المرجع السابق.

(7) الذهبي، ميزان الاعتدال - العلمية (4/ 121).

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص308) 3388.

عبد الله بن المبارك سبق ترجمته في حديث [15]، وهو ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ. الرواية من هذا الوجه راجحة فقد رواها الليث بن سعد الثقة وتابعه عليها روح بن صالح المصري.

الوجه الثاني - مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. الرواية من هذا الوجه راجحة أيضاً، فقد رواها ابن المبارك متابِعاً عبد الله بن صالح المصري.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الروایتان راجحتان الأولى إسنادها حسن، والأخرى إسنادها حسن؛ لأن فيهما موسى بن علي وهو صدوق⁽¹⁾.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

من عادة أبي حاتم إذا رأى رواية موقوفة يشك في المرفوعة ويرجح الموقوفة، وهذا ما فعله بهذه الرواية؛ ولكنني رجحت الوجهين للقرائن السابقة.

حديث [135]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو عبد الرحمن المقرئ، واختلفَ عليه: رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ عَبْدِكَ الْقُرُونِيُّ، عَنْ الْمُقْرِئِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ﴾ [سورة مريم: 59]؛ قَالَ: الْخَلْفُ: مَنْ بَعْدَ سِتِّينَ سَنَةً.

⁽¹⁾ موسى بن علي بالتصغير بن رباح بموحدة اللخمي أبو عبد الرحمن المصري صدوق ربما أخطأ، من السابعة، مات سنة ثلاث وستين وله نيف وسبعون بخ م 4. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص553) 6994.

⁽²⁾ ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 12) 1770.

ورواه عُبَيْدُ اللَّهِ الْبَغْدَادِيُّ، عَنِ الْمُقْرِئِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ
الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ؟

فَسَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: مَا رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ عَبْدِكَ أَشْبَهُ؛ بِبَشِيرِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ قَيْسٍ،
عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- الْمُقْرِئُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ
قَيْسٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ.

الوجه الثاني- الْمُقْرِئُ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ
أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- الْمُقْرِئُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ
قَيْسٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي تَفْسِيرِهِ (5/ 1606) 8488، مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ عَبْدِكَ الْقَزْوِينِيِّ
بِهِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ (3/ 32) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْمَرْوَزِيِّ، وَأَخْرَجَهُ
الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ (9/ 131) مِنْ طَرِيقِ هَارُونَ بْنِ مَلُولٍ، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ
الْإِيمَانِ (4/ 196)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى الصَّحِيحِينَ (2/ 406) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
أَحْمَدَ بْنِ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي مَسْرَّةٍ، وَأَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي خَلْقِ أَعْمَالِ الْعِبَادِ (ص: 117) مِنْ طَرِيقِهِ،
أَرْبَعَتُهُمْ عَنِ الْمُقْرِئِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَيُّوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي بِبَشِيرِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو الْخَوْلَانِيُّ، أَنَّ
الْوَلِيدَ بْنَ قَيْسٍ التُّجَيْبِيَّ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخَدْرِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

الوجه الثاني- الْمُقْرِئُ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ
أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ.

لَمْ أَجِدْهُ، تَفَرَّدَ بِهِ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - المقرئ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ.

يرويه عن المقرئ: يحيى بن عبدك القزويني.

يحيى بن عبد الأعظم، وهو يحيى بن عبدك القزويني. [الوفاة: 271 - 280 هـ]⁽¹⁾.

قال الذهبي: "وكان صدوقاً، وقال الخليلي: شيخ ثقة، منثق عليه"⁽²⁾.

قلت: ثقة.

الوجه الثاني - المقرئ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ.

يرويه عن المقرئ: عُبَيْدُ اللَّهِ الْبَغْدَادِيُّ.

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزَّهْرِيِّ أَيْضاً الْبَغْدَادِيُّ قَاضِي أَصْبَهَانَ ثَقَّةٌ مِنَ الْحَادِيَةِ عَشْرَةِ، مَاتَ سَنَةَ سِتِّينَ وَلَهُ خَمْسٌ وَسَبْعُونَ سَنَةً خ د ت س⁽³⁾.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - المقرئ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، وهي أقرب إلى الأوجه المشهورة، انظر التخرّيج.

الوجه الثاني - المقرئ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ بَشِيرِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، ولم أجدها، وتفرد بها أبو حاتم الرازي.

(1) الذهبي، تاريخ الإسلام ت بشار (6/ 639) 468.

(2) المرجع السابق.

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 371) 4294.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة-الأولى، وإسنادها ضعيف؛ لأن فيها الوليد بن قيس وهو مقبول ولم يتابع⁽¹⁾.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية الأقرب إلى الروايات المشهورة وترك الأخرى وهذا صحيح ولم أجد الثانية.

حديث [136]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسئل أبي عن حديث أبي المنذر محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوِي،
..... عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ⁽³⁾، فِي قَوْلِهِ: ﴿حَذِرِ
الْعَفْوَ﴾ [سورة الأعراف: 199]؛ قَالَ: أَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ أَنْ يَأْخُذَ الْعَفْوَ مِنْ أَخْلَاقِ النَّاسِ.

وَرَوَاهُ أَبُو معاوية، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ؛ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ
الزُّبَيْرِ يَقُولُ ...؟
قَالَ أَبِي: هَذَا أَشْبَهُ.

أولاً- الروايات المعللة:

الوجه الأول - هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه.

الوجه الثاني - هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ؛ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه.

ثانياً- تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول - هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه.

(1) الوليد بن قيس بن الأخرم التجيبي بضم المثناة المصري، مقبول من الخامسة، مات على رأس المائة عخ د
ت. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص583) 7448.
(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 13) 1771.
(3) وهذا تصحيف، وهو عبد الله بن الزبير وليس ابن عمر.

أخرجه البخاري في صحيحه (60 / 6) 4643، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (213 / 1) 431، من طريق وَكِيع به.

وأخرجه البزار في مسنده = البحر الزخار (6 / 140) 2182، من طريق عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ به.

وأخرجه البخاري في صحيحه (60 / 6) 4643، والطبراني في المعجم الكبير (13 / 107) 257، وهناد بن السري في الزهد (2 / 597)، من طريق أَبِي أُسَامَةَ به.

وأخرجه أبو داود في سننه (4 / 250) 4787، والبزار في مسنده = البحر الزخار (6 / 140) 2181، والبيهقي في دلائل النبوة مخرجاً (1 / 310)، من طريق مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطُّفَاوِيِّ به.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (10 / 103) 11131، من طريق عَبْدُ اللَّهِ به.
وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (7 / 143) 34827، من طريق عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ به.
الوجه الثاني - هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ؛ قال: سمعتُ عبد الله بن الزبير.
أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (5 / 1637)، والبخاري في الأدب المفرد مخرجاً (ص: 95) 244، وهناد بن السري في الزهد (2 / 596)، من طريق أَبِي مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزبير.
يرويه عن هشام بن عروة: وَكِيع، وَعُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ، وَأَبُو أُسَامَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطُّفَاوِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ.

وكيع بن الجراح سبق ترجمته في حديث [23]، وهو ثقة حافظ عابد.
عمر بن علي سبق ترجمته في حديث [21]، وهو ثقة، وكان يدلس شديداً، من الثالثة في المدلسين.

حماد بن أسامة القرشي مولاهم الكوفي أبو أسامة مشهور بكنيته، ثقة ثبت ربما دلس وكان بأخرة يحدث من كتب غيره من كبار التاسعة، مات سنة إحدى ومائتين وهو ابن ثمانين ع⁽¹⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 177) 1487.

محمد بن عبد الرحمن الطفاوي أبو المنذر البصري من الثامنة خ ت س⁽¹⁾.

قال يحيى بن معين⁽²⁾: صالح، وقال أبو زرعة⁽³⁾: منكر الحديث، وقال أبو حاتم⁽⁴⁾: ليس به بأس صدوق صالح، إلا أنه يهمل أحياناً، وقال ابن عدي⁽⁵⁾: رَوَى إِفْرَادَاتٍ وَغَرَائِبُ كُلُّهَا مِمَّا يُحْتَمَلُ وَيُكْتَبُ حَدِيثُهُ، لَا بَأْسَ بِهِ، وقال الذهبي⁽⁶⁾: كان يغرب، وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة في المدلسين⁽⁷⁾، وقال⁽⁸⁾: صدوق يهمل.

قلت: صدوق يغرب وهو مدلس من الثالثة يجب أن يصرح بالسماع وقد يهمل أحياناً.

عبد بن سليمان الكلابي أبو محمد الكوفي يقال اسمه عبد الرحمن من صغار الثامنة، مات سنة سبع وثمانين وقيل بعدها ع⁽⁹⁾.

قال ابن سعد⁽¹⁰⁾: كان ثقة، وقال يحيى بن معين⁽¹¹⁾: ثقة، وقال أحمد بن حنبل⁽¹²⁾: ثقة ثقة، وذكره العجلي⁽¹³⁾ في الثقات، وذكره ابن حبان⁽¹⁴⁾ في الثقات، وقال: مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ جَدًّا، وقال ابن حجر⁽¹⁵⁾: ثقة ثبت.

قلت: ثقة ثبت.

عبد الله بن نمير سبق ترجمته في حديث [23]، وهو ثقة صاحب حديث.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص493) 6087.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (7/ 324).

(3) المرجع السابق.

(4) المرجع نفسه.

(5) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 410).

(6) الذهبي، مشاهير علماء الأمصار (ص256) [1283].

(7) ابن حجر، طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص43) 96.

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص493) 6087.

(9) المرجع نفسه (ص369) 4269.

(10) ابن سعد، الطبقات الكبرى ط العلمية، (6/ 363).

(11) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي، (ص92).

(12) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (6/ 89).

(13) العجلي، الثقات ط الدار، (2/ 108) 1148.

(14) ابن حبان، الثقات، (7/ 164).

(15) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص369) 4269.

الوجه الثاني - هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ؛ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ .

يرويه عن هشام بن عروة: أبو معاوية الضرير .

محمد بن خازم الضرير أبو معاوية سبق ترجمته في حديث [38]، وهو ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره .

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ .

الرواية من هذا الوجه راجحة، وهنا خالفت أبا حاتم الرازي في الترجيح، فقد رواها الثقات والأثبات عن هشام بن عروة، وقد أخرجتها كتب السنة وعلى رأسها صحيح البخاري .

الوجه الثاني - هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ؛ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ .

الرواية من هذا الوجه شاذة فقد تفرد بها أبو معاوية الضرير وخالف بها رواية الثقات، وهذا من أوهامه والله أعلم .

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الأولى، وإسنادها صحيح ورجالها ثقات، فقد رواه البخاري في صحيحه .

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

لما وجد أبو حاتم الرازي رواية شاذة تخالف ما رواه الأثبات رجحها، وهذا تعنت من أبي حاتم الرازي، وهذا يدل على أنه يعدل عن ترجيح الرواية المحفوظة عند وجود أقل شك .

حديث [137]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسمعتُ أَبِي وَذَكَرَ حَدِيثًا حَدَّثَنَا بِهِ عَنْ أَبِي عُمَيْرِ بْنِ النَّحَّاسِ، عَنْ الْفَرِيَّابِيِّ، عَنْ وَرْقَاءَ، عَنْ أَبِي أَرْطَاةَ، فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الْحَوَارِيُّينَ﴾⁽²⁾؛ قَالَ: كَانُوا قَصَّارِينَ .

⁽¹⁾ ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 29) 1783 .

⁽²⁾ قال ابن الأثير: وَمِنْهُ «الْحَوَارِيُّونَ أَصْحَابُ الْمَسِيحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ» أَي خُلَصَانُهُ وَأَنْصَارُهُ. وَأَصْلُهُ مِنَ التَّخْوِيرِ =

فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: غَيْرُهُ يَقُولُ: عَنْ وَرْقَاءَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ أَبِي أَرْطَاةَ؛ وهو أشبهُ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- ورقاء، عَنْ أَبِي أَرْطَاةَ.

الوجه الثاني- ورقاء، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ أَبِي أَرْطَاةَ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- ورقاء، عَنْ أَبِي أَرْطَاةَ.

أخرجه مجاهد في تفسيره - المنشورات العلمية (1/ 128)، من طريق آدم به.

الوجه الثاني- ورقاء، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ أَبِي أَرْطَاةَ.

لم أجده، تفرد به أبو حاتم الرازي.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- ورقاء، عَنْ أَبِي أَرْطَاةَ.

يرويه عن ورقاء: محمد بن يوسف الفريابي، وأدم.

محمد بن يوسف بن واقد بن عثمان الضبي مولا هم الفريابي بكسر الفاء وسكون الراء بعدها تحتانية وبعد الألف موحدة، نزيل قيسارية من ساحل الشام، ثقة فاضل، يقال أخطأ في شيء من حديث سفيان، وهو مقدم فيه مع ذلك عندهم على عبد الرزاق، من التاسعة، مات سنة اثنتي عشرة ع⁽¹⁾.

آدم بن أبي إياس عبد الرحمن العسقلاني أصله خراساني يكنى أبا الحسن، نشأ ببغداد، ثقة عابد، من التاسعة، مات سنة إحدى وعشرين خ خ د ت س ق⁽²⁾.

التَّيْبِيزُ. قِيلَ إِنَّهُمْ كَانُوا قَصَّارِينَ يُحَوِّرُونَ الثِّيَابَ: أَيِ يَبْيِضُونَهَا. وَمِنْهُ «الْخُبْرُ الْحَوَارِيُّ» الَّذِي نُحِلَّ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: الْحَوَارِيُّونَ خُلَصَانُ الْأَنْبِيَاءِ، وَتَأْوِيلُهُ الَّذِينَ أَخْلَصُوا وَنُفُوا مِنْ كُلِّ عَيْبٍ. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (1/ 458).

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص515) 6415.

(2) المرجع السابق (ص86) 132.

الوجه الثاني - ورقاء، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ أَبِي أَرْطَاةَ.
لم أجده.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - ورقاء، عَنْ أَبِي أَرْطَاةَ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواه ثقتان عن ورقاء.

الوجه الثاني - ورقاء، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ أَبِي أَرْطَاةَ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فلم أجدها ولم أعرف من يرويها عن ورقاء.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الأولى، وإسنادها ضعيف ففيه رواية ضعفوا منهم حجاج بن أَرْطَاة⁽¹⁾، فهو كثير الخطأ ولم يتابع.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرواية الثانية التي تذكر أن هناك واسطة بين ورقاء وابن أَرْطَاة، على الرواية الأولى التي لم تذكر الواسطة؛ ولكنني لم أجده هذه الرواية، ورجحت الأولى التي وجدتتها، مع أنني غير مرتاح لكلا الروایتين.

(1) حجاج بن أَرْطَاة سبقت ترجمته في حديث [53]، وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس من الرابعة في طبقات المدلسين.

باب الزهد

حديث [138]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه مسلم بن إبراهيم، عن شعبة، عن يزيد بن خمير، عن سليمان بن مرثد، عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ قال: لو تعلمون ما أعلم، لضحكتم قليلاً، ولبكيتم كثيراً؟

قال أبي: كذا حدثنا مسلم. وحدثنا أبو عمر الحَوْضِيُّ، عن شعبة، عن يزيد بن خمير، عن سليمان، عن ابن ابنة أبي الدرداء، عن أبي الدرداء؛ قال: لو تعلمون...، موقوفاً.
قال أبي: وهذا أشبه، وموقوف أصح، وأصحاب شعبة لا يرفعون هذا الحديث.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- شعبة، عن يزيد بن خمير، عن سليمان بن مرثد، عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني- شعبة، عن يزيد بن خمير، عن سليمان، عن ابن ابنة أبي الدرداء، عن أبي الدرداء. موقوفاً.

ثانياً- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- شعبة، عن يزيد بن خمير، عن سليمان بن مرثد، عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ.

أخرجه أبو داود في الزهد (ص: 194) 204، والبخاري في مسنده = البحر الزخار (10/ 61) 4124، والبيهقي في شعب الإيمان (2/ 230) 772، وابن الأعرابي في معجمه (2/ 572) 1123، والعقيلي في الضعفاء الكبير (2/ 142)، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (4/ 356) 7905، وعبد بن حميد في المنتخب من مسند عبد بن حميد ت صبحي السامرائي (ص: 100) 210، وابن حجر في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (13/ 736) 3315، من طريق مسلم بن إبراهيم به.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 44) 1792.

الوجه الثاني - شُعبَةُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ حُمَيْرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ ابْنِ ابْنَةِ أَبِي الدرداءِ، عَنْ أَبِي الدرداءِ. موقوفًا.

أخرجه أبو داود في الزهد (ص: 194) 204، من طرق حَفْصِ بْنِ عُمَرَ به.
وأخرجه ابن أبي شيبَةَ في مصنفه (7/ 112) 34602، والعقيلي في الضعفاء الكبير (2/ 142)، من طريق يَحْيَى بْنِ أَبِي بُكَيْرٍ به.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - شُعبَةُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ حُمَيْرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ أَبِي الدرداءِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويهِ عَنْ شُعبَةَ: مُسْلِمُ بْنُ إِبرَاهِيمَ.

مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي بالغاء أبو عمرو البصري، ثقة مأمون أكثر، عمي بأخرة، من صغار التاسعة، مات سنة اثنتين وعشرين وهو أكبر شيخ لأبي داود ع⁽¹⁾.

الوجه الثاني - شُعبَةُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ حُمَيْرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ ابْنِ ابْنَةِ أَبِي الدرداءِ، عَنْ أَبِي الدرداءِ. موقوفًا.

يرويهِ عَنْ شُعبَةَ: حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ.

حَفْصُ بْنُ عُمَرَ بن الحارث بن سَخْبَرَةَ بفتح المهملة وسكون الخاء المعجمة وفتح الموحدة الأزدي النمري بفتح النون والميم، أبو عمر الحوضي وهو بها أشهر، ثقة ثبت، عيب بأخذ الأجرة على الحديث، من كبار العاشرة، مات سنة خمس وعشرين خ د س⁽²⁾.

يحيى بن أبي بكير واسمه نسر بفتح النون وسكون المهملة الكرمانى كوفي الأصل، نزل بغداد، ثقة من التاسعة، مات سنة ثمان أو تسع ومائتين ع⁽³⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص529).

(2) المرجع السابق، (ص172) 1412.

(3) المرجع نفسه، (ص588) 7516.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - شعبة، عَنْ يَزِيدَ بْنِ حُمَيْرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، وهي رواية شاذة، فقد تفرد بها مسلم بن إبراهيم وخالف الثقات، قال البزار⁽¹⁾: "وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرَوَّى عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ غَيْرِ أَبِي الدَّرْدَاءِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ وَجْهِ أَصَحَّ مِنْ هَذَا"⁽²⁾، وَإِنَّمَا كَتَبْنَا هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ أَصَحَّ إِسْنَادًا مِنْهُ لَأَنَّ فِيهِ زِيَادَةً فِي كَلَامِهِ، وَهُوَ تُرِيدُونَ أَنْ تَنْجُوا فَلِذَلِكَ كَتَبْنَاهُ، وَلَا نَعْلَمُ هَذَا الْحَدِيثَ أَسَنَّهُ عَنْ شُعْبَةَ إِلَّا مُسْلِمٌ. وَقَدْ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ غَيْرَ مُسْلِمٍ، عَنْ شُعْبَةَ فَأَوْقَفُوهُ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ".

الوجه الثاني - شعبة، عَنْ يَزِيدَ بْنِ حُمَيْرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ ابْنِ ابْنَةِ أَبِي الدَّرْدَاءِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ. موقوف

الرواية من هذا الوجه راجحة، وهي رواية موقوفة، فقد اتفق على روايتها نفسان وكلاهما ثقتان، وقال العقيلي⁽³⁾: "هَذَا أَوْلَى".

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها ضعيف لجهالة ابن ابنة أبي الدرداء⁽⁴⁾.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية الموقوفة على المرفوعة، وهذا صحيح لاشتراك نفسان في الرواية عن شعبة، وهما من الثقات، أما الوجه الأول فهو شاذ لتفرد مسلم بن إبراهيم به ومخالفته الثقات.

(1) البزار في مسنده = البحر الزخار (10 / 61).

(2) مثل ما رواه البخاري في صحيحه من حديث أنس ﷺ. البخاري، صحيح البخاري (6 / 54) 4621، وغيره.

(3) العقيلي، الضعفاء الكبير (2 / 142).

(4) قال البزار: وَابْنَةُ أَبِي الدَّرْدَاءِ مَا نَعْرِفُهَا. ابن حجر، المطالب العالمة بزوائد المسانيد الثمانية (13 / 736)

حديث [139]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه محمد بن فضيل، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، أنه قال: إن الله عز وجل يقول: إن الكبرياء ردائي، والعظمة إزاري؟

قال أبي: أخطأ من قال هذا؛ رواه وهيب، عن عطاء، عن سلمان الأعرج⁽²⁾، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ وهو أشبه.

أولاً- الروايات المعللة:

الوجه الأول- عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني- عطاء، عن سلمان الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول- عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

أخرجه ابن ماجه في سننه (2/ 1397) 4175، من طريق عبد الرحمن المحاربي به.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (12/ 486) 5672، من طريق ابن فضيل به.

الوجه الثاني- عطاء، عن سلمان الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (5/ 329) 26579، والشهاب القضاعي في مسنده (2/ 331) 1464، من طريق ابن فضيل به.

أخرجه أحمد في مسنده (12/ 337) 7382، وفي (14/ 473) 8894، وابنه في السنة (2/ 473) 1079، والحميدي في مسنده (2/ 285) 1183، وإسحاق بن راهويه في مسنده (1/ 305) 285، والشهاب القضاعي في مسنده (2/ 331) 1465، والطحاوي في معرفة السنن والآثار (14/ 480) 20846، من طريق سفيان الثوري به.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 48) 1795.

(2) الأغر أبو مسلم المديني نزيل الكوفة، ثقة من الثالثة، وهو غير سلمان الأغر الذي يكنى أبا عبد الله، وقد قلبه الطبراني فقال اسمه مسلم، ويكنى أبا عبد الله بخ م 4. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص114) 544.

وأخرجه أبو داود في سننه (4/ 59) 4090، وابن ماجه في سننه (2/ 1397) 4174،
من طريق أبي الأَخْوصِ به.

وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده (1/ 305) 285، من طريق جرير به.

وأخرجه أحمد في مسنده (15/ 211) 9359، وابن حبان في صحيحه (2/ 35) 328،
وفي (12/ 486) 5671، والبيهقي في شعب الإيمان (10/ 466) 7809، وابن بطة في الإبانة
الكبرى (7/ 335) 266، من طريق حماد بن سلمة به.

وأخرجه أحمد في مسند (15/ 313) 9508، وابن أبي الدنيا في التواضع والخمول (ص:
244) 195، من طريق إسماعيل بن عُليّة به.

وأخرجه أحمد في مسند (15/ 439) 9703، وابن أبي الدنيا في التواضع والخمول (ص:
244) 195، من طريق عَمَّارِ بْنِ مُحَمَّدٍ به.

وأخرجه الدولابي في الكنى والأسماء (3/ 1007) 1766، من طريق أبي عَوَانَةَ به.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - عطاءُ بنُ السائب، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن عطاء: عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمُحَارِبِيُّ، وَابْنُ فَضِيلٍ.

**عبد الرحمن بن محمد بن زياد المحاربي أبو محمد الكوفي، من التاسعة، مات سنة خمس
وتسعين [ومائة] ع⁽¹⁾.**

قال يحيى بن معين⁽²⁾: ثقة، وقال أيضًا⁽³⁾: يروي المناكير عن المجهولين، وقال وكيع⁽⁴⁾:
ما كان أحفظه للطوال، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل⁽⁵⁾: بلغنا أنه كان يدلس، وقال ابن سعد⁽⁶⁾:

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص349) 3999.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (5/ 282).

(3) الذهبي، ميزان الاعتدال (2/ 585) 4952.

(4) المرجع السابق.

(5) العلائي، جامع التحصيل (ص108) 31.

(6) ابن سعد، الطبقات الكبير - مكتبة الخانجي (8/ 515).

وَكَانَ شَيْخًا ثَقَّةً كَثِيرَ الْعَلَطِ، وَقَالَ الْعَجَلِي (1): لَا بَأْسَ بِهِ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ (2): صَدُوقٌ إِذَا حَدَّثَ عَنِ الثَّقَاتِ وَيُرَوَّى عَنِ الْمَجْهُولِينَ أَحَادِيثَ مَنكَرَةٌ يَفْسُدُ حَدِيثُهُ بِرَوَايَتِهِ عَنِ الْمَجْهُولِينَ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ (3): ثَقَّةٌ يَغْرِبُ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: لَا بَأْسَ بِهِ وَكَانَ يَدْلُسُ قَالَهُ أَحْمَدُ.

قلت: لا بأس به.

محمد بن فضيل بن غزوان بفتح المعجمة وسكون الزاي الضبي مولا هم أبو عبد الرحمن الكوفي، صدوق عارف، رمي بالتشيع، من التاسعة، مات سنة خمس وتسعين [ومائة] ع (4).

الوجه الثاني - عطاء، عن سلمان الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

يرويه عن عطاء: ابن فضيل، وسفيان الثوري، وأبو الأحوص، وجريز، وحمام بن سلمة، وإسماعيل بن علية، وعمار بن محمد، وأبو عوانة.

محمد بن فضيل سبق ترجمته في حديث [140]، وهو صدوق.

سفيان الثوري سبق ترجمته في حديث [23]، وهو ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة.

عمار بن رزيق أبو الأحوص سبق ترجمته في حديث [130]، وهو لا بأس به.

جريز بن حازم سبق ترجمته في حديث [57]، وهو ثقة يهتم إذا حدث من حفظه.

حمام بن سلمة سبق ترجمته في الحديث [2] وهو ثقة تغير بأخرة.

إسماعيل بن علية سبق ترجمته في حديث [10]، وهو ثقة حافظ.

عمار بن محمد الثوري أبو اليقظان الكوفي ابن أخت سفيان الثوري سكن بغداد، من الثامنة، مات سنة اثنتين وثمانين م ت ق (5).

(1) العجلي، الثقات ط الدار (2/ 86) 1075.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (5/ 282).

(3) الذهبي، الكاشف (1/ 642) 3305.

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 502) 6227.

(5) المرجع السابق، (ص 408) 4832.

قال يحيى بن معين⁽¹⁾: لم يكن به بأس، وقال ابن سعد⁽²⁾: وَكَانَ ثِقَّةً، وقال ابن حبان⁽³⁾: كَانَ مِمَّنْ فَحَشَ خَطْوُهُ وَكَثُرَ وَهْمُهُ حَتَّى اسْتَحَقَّ النَّزْكَ مِنْ أَجْلِهِ، وقال أبو زرعة: ليس بقوي، وقال أبو حاتم⁽⁴⁾: ليس به بأس يكتب حديثه، وقال ابن شاهين⁽⁵⁾: ليس به بأس، وقال الذهبي⁽⁶⁾: ثِقَّة، وقال ابن حجر⁽⁷⁾: صدوق يخطئ وكان عابداً.

قلت: صدوق يخطئ.

أبو عوانة وضاح سبق ترجمته في حديث [56]، وهو ثقة ثبت.

رابعاً- الرواية الراجعة:

الوجه الأول- عطاء بن السائب، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد خالف من رواها الثقات، وهم فقط اثنان، أما الرواية الأخرى فقد رواها جمع.

الوجه الثاني- عطاء، عن سَلْمَانَ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها جمع كبير من الثقات الأثبات عن عطاء، والرواية من هذا الوجه محفوظة، قال الدارقطني⁽⁸⁾: "وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ".

خامساً- الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة الثانية، إسناده حسن، وفيه عطاء⁽⁹⁾ وهو صدوق اختلط؛ لكن سمع منه سفيانُ الاختلاط.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (6/ 393).

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى ط دار صادر (6/ 388).

(3) ابن حبان، المجروحين (2/ 195).

(4) المرجع السابق.

(5) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات - ط الفاروق (ص212) 908.

(6) الذهبي، الكاشف (2/ 51).

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص408) 4832.

(8) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (8/ 291) 1577.

(9) عطاء بن السائب أبو محمد ويقال أبو السائب الثقفي الكوفي صدوق اختلط، من الخامسة، مات سنة ست وثلاثين خ 4. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص391) 4592.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية الأكثر عدداً وأغلب روايتها ثقات على الرواية الأقل عدداً، وهذا صحيح قد بينته في الدراسة، وتبين أن مقصده من أشبه أي أنها هي الرواية المحفوظة.

حديث [140]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سيّار، عن جعفر، عن ثابتٍ، عن أنسٍ، عن النبي ﷺ؛ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى مَرِيضٍ فَوَافَقَهُ وَهُوَ فِي الْمَوْتِ، فَقَالَ: كَيْفَ تَجِدُكَ؟، قَالَ: بِخَيْرٍ، أَرْجُو اللَّهَ وَأَخَافُ ذُنُوبِي؟

فقال أبي: حدّثنا أبو الظَّفَر، عن جَعْفَر، عن ثَابِتٍ، عن النبي ﷺ، مُرْسَلاً. ولم يذكر أنساً، وَهُوَ أَشْبَهُ.

أولاً - الروايات المعلّة:

الوجه الأول - جعفر، عن ثابتٍ، عن أنسٍ، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني - جَعْفَر، عن ثَابِتٍ، عن النبي ﷺ.

ثانياً - تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - جعفر، عن ثابتٍ، عن أنسٍ، عن النبي ﷺ.

أخرجه النسائي في السنن الكبرى (9/ 390) 10834، والترمذي في سننه ت شاكر (3/ 302) 983، وفي العلل الكبير = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص: 142) 244، وابن ماجه في سننه (2/ 1423) 4261، وأحمد بن حنبل في الزهد (ص: 24) 132، والبيهقي في الآداب (ص: 334) 828، وفي شعب الإيمان (2/ 315) 970، وابن أبي الدنيا في المحتصرين (ص: 33) 17، من طريق سيّار بن حاتم به.

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (2/ 316) 971، وعبد بن حميد في المنتخب من مسنده ت صبحي السامرائي (ص: 404) 1370، وابن بطة في الإبانة الكبرى (2/ 757) 1055، من طريق يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ به.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 66) 1806.

وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده (6/ 142) 3417، وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص: 487) 539، من طريق الحسن بن عمر بن شقيق به.

وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (6/ 292)، من طريق محمد بن أبي الشوارب به.

الوجه الثاني - جعفر، عن ثابت، عن النبي ﷺ.

أخرجه البغوي في شرح السنة (5/ 274) 1456، من طريق عبد السلام بن مطهر به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - جعفر، عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ.

يرويه عن جعفر: سيار بن حاتم، ويحيى بن عبد الحميد، الحسن بن عمر، محمد بن عبد الملك.

سيار بتحتانية مثقلة ابن حاتم العنزي بفتح المهملة والنون ثم زاي، أبو سلمة البصري، من كبار التاسعة، مات سنة مائتين أو قبلها ت س ق⁽¹⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾، وقال أبو داود⁽³⁾: "سَأَلْتُ الْقَوَارِيرِيَّ عَنْ سَيَّارٍ فَقَالَ: لَمْ يَكُنْ لَهُ عَقْلٌ، كَانَ مَعِيَ فِي الدَّكَانِ، قُلْتُ لِلْقَوَارِيرِيَّ: يَتَّهَمُونَ بِالْكَذِبِ؟ قَالَ: لَا"، وقال العقيلي⁽⁴⁾: أحاديثه مناكير، ضعفه ابن المديني، وقال الذهبي⁽⁵⁾: صدوق، وقال أيضاً⁽⁶⁾: صالح الحديث فيه خفة ولم يضعفه أحد؛ بل قال الأزدِيُّ عَنْهُ مَنَاكِيرٌ، وقال مرة⁽⁷⁾: صالح الحديث، وقال ابن حجر⁽⁸⁾: صدوق له أوهام.

قلت: صدوق له أوهام.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص261) 2714.

(2) ابن حبان، الثقات (8/ 298) 13547.

(3) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني - ط الفاروق (ص170) 1069.

(4) مغلطي، إكمال تهذيب الكمال (6/ 184).

(5) الذهبي، الكاشف (1/ 475) 2214.

(6) الذهبي، المغني في الضعفاء (1/ 291).

(7) الذهبي، ميزان الاعتدال (2/ 253).

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص261) 2714.

يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن بشمين بفتح الموحدة وسكون المعجمة الحماني بكسر المهملة وتشديد الميم الكوفي، حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث، من صغار التاسعة، مات سنة ثمان وعشرين م⁽¹⁾.

الحسن بن عمر بن شقيق الجرمي بفتح الجيم البلخي أبو علي البصري نزيل الري، من العاشرة، مات سنة اثنتين وثلاثين تقريباً خ⁽²⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽³⁾، قال أبو زرعة⁽⁴⁾: لا بأس به، وقال أبو حاتم⁽⁵⁾: بصري صدوق، وقال ابن حجر⁽⁶⁾: صدوق.

قلت: صدوق.

محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب الأموي البصري، واسم أبي الشوارب محمد بن عبد الرحمن بن أبي عثمان، من كبار العاشرة، مات سنة أربع وأربعين م ت س ق⁽⁷⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁸⁾، وقال النسائي⁽⁹⁾: لا بأس به، وقال ابن شاهين⁽¹⁰⁾: شيخ صدوق لا بأس به قاله عثمان بن أبي شيبة، وقال ابن حجر⁽¹¹⁾: صدوق.

قلت: صدوق.

الوجه الثاني - جعفر، عن ثابت، عن النبي ﷺ.

يرويه عن جعفر: عبد السلام بن مطهر.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص593) 7591.

(2) المرجع السابق، (ص162) 1265.

(3) ابن حبان، الثقات (8/172) 12816.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/25).

(5) المرجع السابق.

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص162) 1265.

(7) المرجع السابق، (ص494) 6098.

(8) ابن حبان، الثقات (9/102) 15417.

(9) مشيخة النسائي = تسمية الشيوخ (ص51) 24.

(10) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات (ص211) 1272.

(11) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص494) 6098.

عبد السلام بن مطهر بن حسام الأزدي أبو ظفر بفتح المعجمة والفاء البصري، من التاسعة، مات سنة أربع وعشرين خ د⁽¹⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾، وقال أبو حاتم⁽³⁾: صدوق، وقال الدارقطني⁽⁴⁾: ثقة، وقال الذهبي⁽⁵⁾: ثقة، وقال ابن حجر⁽⁶⁾: صدوق.

قلت: ثقة.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - جعفر، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، وربما الوهم في وصل هذه الرواية من جعفر، قال الترمذي⁽⁷⁾: "رواية ثابت، عن أنس سلسلة معروفة، مشهورة، تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلکها من قل حفظه بخلاف ما قاله حماد بن سلمة، فإن فيه إسناد ما يستغرب فلا يحفظه إلا حافظ، وكثيراً ما يعلل أبو حاتم الأحاديث بمثل هذا"، وقال أيضاً⁽⁸⁾: "وأما جعفر يعني ابن سليمان فأكثر عن ثابت، وكتب مراسيل. وكان فيها أحاديث مناكير عن ثابت عن النبي ﷺ، وهذا حديث غريب⁽⁹⁾ وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا"، وقال أيضاً⁽¹⁰⁾: "سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: إِنَّمَا يُرَوَّى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ ثَابِتٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى شَابٍ...".

الوجه الثاني - جَعْفَرُ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، وقد ضبطها من رواها من هذا الوجه، ويبدو أن عبد السلام رواها عن جعفر في حال ضبطه لهذه الرواية؛ لأجل ذلك رجح الدارقطني هذه الرواية وجعلها

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص355) 4075.

(2) ابن حبان، الثقات (8/ 428) 14237.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (6/ 48).

(4) الدارقطني، سؤالات أبي بكر البرقاني لأبي الحسن الدارقطني - ط الفاروق (ص106) 332.

(5) الذهبي، الكاشف (1/ 653) 3373.

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص355) 4075.

(7) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (1/ 146).

(8) المرجع السابق، (2/ 691).

(9) الترمذي، سنن الترمذي ت شاكر (3/ 302) 983.

(10) الترمذي، العلل الكبير للترمذي = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص142).

محفوظة قال الدارقطني⁽¹⁾: "يرويه جعفر بن سليمان، عن ثابت، واختلف عنه؛ فأسنده سيار بن حاتم، عن جعفر، عن ثابت، عن أنس. ورواه أبو الربيع الزهراني، عن جعفر، عن ثابت مُرسلاً، وهو المحفوظ".

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثانية، وإسنادها ضعيف؛ فهي رواية مرسلّة؛ فتأبى أن يسمع من النبي ﷺ.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرواية المرسلّة على الرواية الموصولة؛ لأن كثيراً من الرواة يلزمون الطريق وتسبق ألسنتهم في الرواية عن الطريق المشهور وهو ثابت عن أنس عن النبي ﷺ، ولكن إن وجدنا طريقاً آخر يضبطها على إرسالها فالترجيح للطريق المرسلّة؛ لأنه ربما سلك الرواة الجادة.

حديث [141]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألت أبي عن حديث رَوَاهُ صَحْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ، وَأَيُّوبُ، وَحَمَّادُ بْنُ نَجِيحٍ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ الْغَطَارِدي، حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: اطلَّعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ وَالْمَسَاكِينَ، وَاطْلَعْتُ فِي النَّارِ فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ؟ قَالَ أَبِي: رَوَاهُ عَوْفٌ، وَسَلْمُ بْنُ زُرَيْرٍ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ أَبِي: ابْنُ عَبَّاسٍ أَشْبَهُهُ؛ لِأَنَّ أَيُّوبَ أَحْفَظُهُمْ وَأَشْبَهُهُمْ.

أولاً - الروايات المعلّة:

الوجه الأول - أَبُو رَجَاءٍ الْغَطَارِدي، حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني - أَبُو رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (12/ 27) 2368.

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 67) 1807.

ثانيًا - تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - أبو رجاء العطاردي، حدّثنا ابن عباس، عن النبي ﷺ.

أخرجه مسلم في صحيحه (4/ 2096) 94 - (2737)، والنسائي في السنن الكبرى (8/ 300) 9217، والترمذي في سننه ت شاكر (4/ 715) 2602، وأحمد في مسنده مخرجا (5/ 376) 3386، والطبراني في المعجم الكبير (12/ 163) 12767، وابن الجعد في مسنده (ص: 447) 3046، والآجري في الشريعة (3/ 1351) 919، من طريق أيوب به.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (8/ 300) 9218، وابن الجعد في مسنده (ص: 447) 3044، والآجري في الشريعة (3/ 1350) 918، من طريق صخر بن جويرية به.

وأخرجه ابن الجعد في مسنده (ص: 447) 3045، من طريق أبي الأشهب به.

وأخرجه أحمد في مسنده مخرجا (3/ 506) 2086، من طريق حماد بن نجيح به.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (8/ 300) 9218، والبيهقي في شعب الإيمان (13/ 26) 9900، وعبد بن حميد في المنتخب من مسند عبد بن حميد ت صبحي السامرائي (ص: 230) 691، من طريق جعفر بن عون، أنا سعيد بن أبي عروبة به.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (12/ 163) 12769، من طريق مطر الوراق به.

وأخرجه البيهقي في البعث والنشور (ص: 149) 195. وفي شعب الإيمان (13/ 25) 9899، من طريق صخر بن جويرية، وحماد بن نجيح به.

وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (2/ 308)، من طريق أبي الأشهب، وجريير بن حازم، وسلم بن زريق، وحماد بن نجيح، وصخر بن جويرية عن عمران بن حصين، وابن عباس قالا....

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (8/ 301)، من طريق حماد بن نجيح به.

الوجه الثاني - أبو رجاء، عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ.

أخرجه البخاري في صحيحه (4/ 117) 3241، و(8/ 96) 6449، من طريق سلم بن زريق به.

وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (2/ 171) 872، من طريق أبي الأشهب، وجريير بن حازم، وسلم بن زريق، وحماد بن نجيح، وصخر بن جويرية به.

وأخرجه ابن الجعد ف مسنده (ص: 447) 3045، من طريق عَبْدِ الْوَارِثِ، عَنْ أَيُّوبَ بِهِ.
وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء من طريق أَبِي الْأَشْهَبِ، وَجَرِيرِ بْنِ
حَازِمٍ، وَسَلْمِ بْنِ زَرِيرٍ، وَحَمَّادِ بْنِ نَجِيحٍ، وَصَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ
قَالَ....

وأخرجه أحمد في مسنده مخرجا (33/ 153) 19927، من طريق قَتَادَةَ بِهِ.
وأخرجه البخاري في صحيحه (7/ 31) 5198، والنسائي في السنن الكبرى - العلمية (5/
398) 9259، والترمذي في سننه ت شاكر (4/ 716) 2603، وابن حبان في صحيحه -
مخرجا (16/ 493) 7455، من طريق عَوْفٍ الأعرابي بِهِ.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - أَبُو رَجَاءٍ الْعُطَارِدِي، حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
يرويه عن أَبِي رَجَاءٍ الْعُطَارِدِي: أَيُّوبُ، وَصَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ، وَحَمَّادُ بْنُ نَجِيحٍ، وَسَعِيدُ بْنُ
أَبِي عَرُوبَةَ، وَمَطَرُ الْوَرَّاقِ.

أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِي سبق ترجمته في الحديث [3]، وهو ثقة حجة عابد.
صخر بن جويرة أبو نافع مولى بني تميم أو بني هلال، قال أحمد ثقة ثقة، وقال القطان
ذهب كتابه ثم وجده فتكلم فيه لذلك، من السابعة خ م د ت س⁽¹⁾.

حماد بن نجيح الإسكاف السدوسي أبو عبد الله البصري، من السادسة خ ت س ق⁽²⁾.
قال أحمد بن حنبل⁽³⁾: ثَقَّةٌ مَقَارِبُ الْحَدِيثِ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ⁽⁴⁾، وَقَالَ عَثْمَانُ بْنُ
أَبِي شَيْبَةَ⁽⁵⁾: ضَعِيفٌ، لَيْسَ يَرْوِي عَنْهُ أَحَدٌ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ⁽⁶⁾: ثَقَّةٌ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ⁽⁷⁾: لَا

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص274) 2904.

(2) المرجع السابق، (ص178) 1506.

(3) أحمد بن حنبل، العلال ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (1/ 330) 589.

(4) ابن حبان، الثقات (6/ 220) 7445.

(5) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين والمتروكين - ط الفاروق (ص189) 126.

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/ 149).

(7) المرجع السابق.

بأس به، وقال ابن عدي⁽¹⁾: وَلَيْسَ هُوَ بِكَثِيرِ الرَّوَايَةِ، وقال الذهبي⁽²⁾: ثقة، وقال ابن حجر⁽³⁾: صدوق.

قلت: ثقة.

سعيد بن أبي عروبة سبق ترجمته في حديث [5]، وهو ثقة حافظ له تصانيف؛ لكنه كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة.

مطر بفتحيتين ابن طهمان الوراق أبو رجاء السلمي مولا هم الخراساني، سكن البصرة، من السادسة، مات سنة خمس وعشرين ويقال سنة تسع خت م 4⁽⁴⁾.

قال عبد الله بن أحمد⁽⁵⁾: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ مَطَرِ الْوَرَّاقِ فَقَالَ: كَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ يَشْبَهُ مَطَرِ الْوَرَّاقِ بَابِنِ أَبِي لَيْلَى فِي سَوْءِ الْحِفْظِ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ⁽⁶⁾: وَكَانَ فِيهِ ضَعْفٌ فِي الْحَدِيثِ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ وَقَالَ⁽⁷⁾: رُبَّمَا أَخْطَأَ، وَقَالَ الْعَجَلِيُّ⁽⁸⁾: صدوق، وقال مرة: لا بأس به، وأبو داود⁽⁹⁾: لَيْسَ هُوَ عِنْدِي حُجَّةً، وَمَطَرٌ لَا يَقْطَعُ بِهِ فِي حَدِيثٍ إِذَا اخْتَلَفَ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ⁽¹⁰⁾: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ⁽¹¹⁾: رَوَيْتَهُ عَنْ أَنَسٍ مَرْسَلَةً لَمْ يَسْمَعْ مَطَرَ مِنْ أَنَسٍ شَيْئًا، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ⁽¹²⁾: صدوق كثير الخطأ وحديثه عن عطاء ضعيف.

قلت: صدوق كثير الخطأ.

الوجه الثاني - أَبُو رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 30).

(2) الذهبي، الكاشف (1/ 350) 1225.

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص178) 1506.

(4) المرجع السابق، (ص534) 6699.

(5) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (8/ 133).

(6) ابن سعد، الطبقات الكبرى ط دار صادر (7/ 254).

(7) ابن حبان، الثقات (5/ 435) 5583.

(8) العجلي، الثقات ط الباز (ص430) 1584.

(9) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الأجرى للإمام أبي داود السجستاني - ط الفاروق (ص181) 1164.

(10) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص97) 567.

(11) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (8/ 287).

(12) المرجع السابق، (ص534) 6699.

يرويه عن أبي رجاء العطاردي: سَلَمُ بْنُ زَرْبِرٍ، وَجَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، وَحَمَّادُ بْنُ نَجِيحٍ، وَصَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَّةَ، وَقَتَادَةُ، وَعَوْفُ الْأَعْرَابِيِّ.

سلم بن زربير بفتح الزاي وراءين العطاردي أبو بشر البصري، وثقه أبو حاتم، وقال النسائي ليس بالقوي، من السادسة، مات في حدود الستين خ م س⁽¹⁾.

حماد بن نجيح سبق ترجمته في حديث [142]، وهو صدوق.

صخر بن جويرية سبق ترجمته في حديث [142]، وهو ثقة.

جرير بن حازم سبق ترجمته في حديث [57]، وهو قلت: ثقة يهمل إذا حدث من حفظه.

قتادة سبق ترجمته في حديث [3]، وهو ثقة ثبت.

عوف بن أبي جميلة بفتح الجيم الأعرابي العبدي البصري ثقة رمي بالقدر وبالتشيع، من السادسة، مات سنة ست أو سبع وأربعين وله ست وثمانون ع⁽²⁾.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - أبو رجاء العطاردي، حدثنا ابن عباس، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الثقات عن أبي الرجاء، وأخرجتها كتب السنة من أبرزها صحيح الإمام مسلم، وقال عنه الترمذي⁽³⁾: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ"، وقال أبو نعيم الأصبهاني⁽⁴⁾: "رَوَاهُ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، وَمَطَرُ الْوَرَّاقُ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، مِنْ دُونِ عِمْرَانَ مِثْلَهُ، وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عَلَى شَرْطِ الْجَمَاعَةِ".

الوجه الثاني - أبو رجاء، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الثقات عن أبي الرجاء، وأخرجتها كتب السنة من أبرزها صحيح الإمام البخاري، وعلق البخاري بعد روايته للحديث فقال⁽⁵⁾: "تَابَعَهُ أَيُّوبُ، وَعَوْفٌ، وَقَالَ صَخْرٌ، وَحَمَّادُ بْنُ نَجِيحٍ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ"، أي أنه روي بالوجهين، قال

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ص245) 2466.

(2) المرجع السابق، (ص433) 5215.

(3) الترمذي، سنن الترمذي ت شاكر (4/ 715) 2602.

(4) أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (2/ 308).

(5) البخاري، صحيح البخاري (8/ 96).

الترمذي تعليقاً على هذا الحديث⁽¹⁾: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَهَكَذَا يَقُولُ عَوْفٌ: عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ «وَيَقُولُ أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ»، وَكَلاَّ الْإِسْنَادَيْنِ لَيْسَ فِيهِمَا مَقَالٌ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَبُو رَجَاءٍ سَمِعَ مِنْهُمَا جَمِيعًا. وَقَدْ رَوَى غَيْرُ عَوْفٍ أَيْضًا هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ".

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الروایتان راجحتان وإسنادهما صحيح ورجالهما ثقات، فقد أخرجهما البخاري ومسلم في صحيحيهما.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية التي فيها أيوب على أنه أحفظ؛ لكن الروایتين رواهما الثقات الأثبات، وأخرجهما أصحاب الصحيحين فكلاهما راجحتان.

حديث [142]

قال ابن أبي حاتم: ⁽²⁾ وسئل أبي عن حديث رواه هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن نوف؛ قال؛ فيما ناجى الله به موسى؟ ⁽³⁾.

قال أبي: لم يسمع يحيى من نوف شيئاً؛ إنما روي هذا عن يحيى، عن زيد بن سلام، عن أبي سلام، عن نوف؛ وهو أشبه.

أولاً - الروايات المعللة:

الوجه الأول - يحيى بن أبي كثير، عن نوف.

(1) الترمذي، سنن الترمذي ت شاكر (4/ 716).

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 70) 1810.

(3) الحديث: "عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ نَوْفٍ الْكَلْبِيِّ، قَالَ: انْطَلَقَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِوَفَادَةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَنَاجَاهُ رَبُّهُ فَقَالَ: إِنِّي أَبْسُطُ لَكُمْ الْأَرْضَ طَهُورًا وَمَسْجِدًا تُصَلُّونَ حَيْثُ أَدْرَكْتُمْ الصَّلَاةَ إِلَّا فِي حِمَامٍ أَوْ مَرَحَاضٍ أَوْ عِنْدَ قَبْرِ، وَأَجْعَلُ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنِّي أَنْزِلُ عَلَيْكُمُ النَّوْرَةَ تَقْرءونها عَلَى ظَهْرِ أَلْسِنَتِكُمْ رِجَالُكُمْ وَنِسَاؤُكُمْ وَصِيبَانُكُمْ، قَالُوا: لَا نُصَلِّي إِلَّا فِي كَنِيسَةٍ وَلَا نَجْعَلُ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِنَا نَجْعَلُ لَهَا تَابُوتًا تُحْمَلُ فِيهِ...." أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (6/ 48).

الوجه الثاني- يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَّامٍ، عَنْ أَبِي سَلَّامٍ، عَنْ نَوْفٍ.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ نَوْفٍ.

أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (6/ 48)، وعبد الله بن أحمد بن حنبل في السنة (1/ 278) 524، من طريق هشام الدستوائي به.

وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره (2/ 91) 941، من طريق معمر به.

الوجه الثاني- يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَّامٍ، عَنْ أَبِي سَلَّامٍ، عَنْ نَوْفٍ.
لم أجده.

ثالثًا- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ نَوْفٍ.

يرويّه عن يحيى: هشام الدستوائي، ومعمر.

هشام الدستوائي سبق ترجمته في حديث [42]، وهو ثقة ثبت.

معمر بن راشد: سبق ترجمته في الحديث [19]، وهو ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة.

الوجه الثاني- يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَّامٍ، عَنْ أَبِي سَلَّامٍ، عَنْ نَوْفٍ.
لم أجده.

رابعًا- الرواية الراجحة:

الوجه الأول- يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ نَوْفٍ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة؛ لأن يحيى لم يسمع من نوف كما ذكر أبو حاتم الرازي.

الوجه الثاني- يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَّامٍ، عَنْ أَبِي سَلَّامٍ، عَنْ نَوْفٍ.
الرواية من هذا الوجه غير راجحة، ولم أجدها.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

لا توجد رواية راجحة.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الوجه الثاني؛ لأنه قال إن يحيى لم يسمع من نوف، وذكر في الوجه الآخر الوسطة التي بينهما؛ ولكنني لم أجد الوجه الثاني في التخريج؛ فتوقفت عن الترجيح بينهما.

حديث [143]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه زكريا بن منظور؛ قال: حدثني أبو حازم، عن سهل بن سعد؛ قال: مرَّ رسول الله ﷺ بذي الحليفة، فإذا هو بشاة ميتة، فقال النبي ﷺ: لَلدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ عَلَى أَهْلِهَا؟

قال أبي: هذا خطأ؛ رواه يعقوب الإسكندراني، عن أبي حازم، عن عبد الله بن بؤلا، عن رجل من المهاجرين، عن النبي ﷺ، وهذا أشبه، وزكريا لزم الطريق.

قلت: ما حال زكريا هذا؟

قال: ليس بقوي.

أولًا - الروايات المعلّة:

الوجه الأول - أبو حازم، عن سهل بن سعد؛ قال: مرَّ رسول الله ﷺ.

الوجه الثاني - أبو حازم، عن عبد الله بن بؤلا، عن رجل من المهاجرين، عن النبي ﷺ.

ثانيًا - تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - أبو حازم، عن سهل بن سعد؛ قال: مرَّ رسول الله ﷺ.

أخرجه ابن ماجه في سننه (2/ 1376) 4110، والطبراني في المعجم الكبير (6/ 157) 5840، والبيهقي في شعب الإيمان (13/ 79) 9981، وابن أبي الدنيا في الزهد (ص: 24) 1،

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 84) 1823.

وابن أبي عاصم في الزهد (ص: 63) 128، و(ص: 64) 131، والحاكم في المستدرک علی الصحیحین (4/ 341) 7847، من طریق أبي یحیی زکریّا بن منظر به.

وأخرجه الطبرانی في المعجم الكبير (6/ 157) 5838، من طریق عبد الله بن مصعب به.

وأخرجه الطبرانی في المعجم الكبير (6/ 178) 5921، من طریق زمعة بن صالح به. وأخرجه الترمذی في سننه ت شاکر (4/ 560) 2320، والبيهقي في شعب الإيمان (13/ 79) 9982، والعقيلي في الضعفاء الكبير (3/ 46)، من طریق عبد الحميد بن سليمان به.

الوجه الثاني - أبو حازم، عن عبد الله بن بولاء، عن رجل من المهاجرين، عن النبي ﷺ. أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (13/ 81) 9984، من طریق عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه، عن عبد الله بن بولاء، عن أبيه⁽¹⁾، من أصحاب النبي ﷺ: أن رسول الله ﷺ...

ثالثاً - دراسة الروايات المعلقة:

الوجه الأول - أبو حازم، عن سهل بن سعد؛ قال: مر رسول الله ﷺ. يرويه عن أبي حازم: زكريّا بن منظر، وزمعة بن صالح، وعبد الحميد بن سليمان. زكريّا بن منظر بن ثعلبة ويقال زكريّا بن يحيى بن منظر فنسب إلى جده القرظي، أبو يحيى المدني، ضعيف من الثامنة ق⁽²⁾.

زمعة بن صالح بسكون الميم الجندي بفتح الجيم والنون اليماني نزيل مكة، أبو وهب ضعيف وحديثه عند مسلم مقرون، من السادسة م مدت س ق⁽³⁾.

عبد الحميد بن سليمان الخزاعي الضرير أبو عمر المدني نزيل بغداد، ضعيف من الثامنة، وهو أخو فليح ت ق⁽⁴⁾.

الوجه الثاني - أبو حازم، عن عبد الله بن بولاء، عن رجل من المهاجرين، عن النبي ﷺ.

(1) ولم يقل عن رجل من المهاجرين مثل ما ذكر أبو حاتم؛ بل هنا عن أبي عبد الله بن بولاء.

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص216) 2026.

(3) المرجع السابق، (ص217) 2035.

(4) المرجع نفسه، (ص333) 3764.

لم أجد هذا الوجه، وقال أبو حاتم إن الذي رواه عن أبي حازم: يعقوب الإسكندراني، وابن أبي حازم، والراوي "يعقوب" لم أجد له ترجمة.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ؛ قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد رواها الضعفاء عن أبي حازم، ومنهم "زكريا بن منظور"، ولزم زكريا الطريق كما ذكر أبو حاتم الرازي.

الوجه الثاني - أَبُو حَازِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَوَّلَا، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة فقد رجحها أبو حاتم الرازي وقال في موضع آخر⁽¹⁾: "يُزَوِّيه ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَيَعْقُوبُ الْإِسْكَدَرَانِيُّ - أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا - عَنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَوَّلَا، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَهَذَا أَشْبَهُ".

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة -الثانية، وأتوقف في الحكم عليها؛ لأنني لم أجد لها تخريجًا.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الوجه الثاني؛ لأن الوجه الأول الذي رواه الضعفاء لزموا فيه الطريق وسلكوا الجادة فيه وهذا خطأ.

حديث [144]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألت أبي عن حديث رواه عبد العزيز بن مسلم، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ جَعْدَةَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ رَجُلٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَزْدَلٍ مِنْ كِبَرٍ؛ الْعِزُّ إِزَارُ اللَّهِ، وَالْكِبْرِيَاءُ رِدَاؤُهُ؛ فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِذَا لَبِسْتُ ثَوْبِي جَدِيدًا أَعْجَبَنِي ...، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 161) 1884.

(2) المرجع السابق، (5/ 103) 1837.

قلتُ لأبي: وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْوَلِيدُ بْنُ عُثْبَةَ، عَنْ حَمْرَةَ الرَّيَّاتِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ،
عَنْ يَحْيَى بْنِ جَعْدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا؟

قَالَ: مُرْسَلًا أَشْبَهُ عِنْدِي، مَعَ أَنَّ يَحْيَى بْنَ جَعْدَةَ لَمْ يَلْقَ ابْنَ مَسْعُودٍ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- حبيب، عَنْ يَحْيَى بْنِ جَعْدَةَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- حبيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ جَعْدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- حبيب، عَنْ يَحْيَى بْنِ جَعْدَةَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أحمد في مسنده مخرجا (6 / 338) 3789، والطبراني في المعجم الكبير (10 / 221) 10533، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان (1 / 240)، والشاشي في المسند (2 / 309) 889، و(2 / 310) 890، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (1 / 78) 69، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (14 / 186) 5559، من طريق عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ بِهِ.

الوجه الثاني- حبيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ جَعْدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه هناد بن السري في الزهد (2 / 421)، من طريق حَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ بِهِ.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- حبيب، عَنْ يَحْيَى بْنِ جَعْدَةَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن حبيب: الْأَعْمَشُ.

سليمان بن مهران الأعمش سبق ترجمته في حديث [32]، وهو ثقة حافظ مدلس من الثانية.

الوجه الثاني- حبيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ جَعْدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن حبيب: حَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ.

حجاج بن أَرْطَاة سبق ترجمته في حديث [53]، وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - حبيب، عَنْ يَحْيَى بْنِ جَعْدَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة؛ لأن يحيى بن جعدة لم يلق ابن مسعود كما ذكر أبو حاتم الرازي.

الوجه الثاني - حبيب بن أبي ثابت، عَنْ يَحْيَى بْنِ جَعْدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد رواها عن حبيب "حجاج بن أرطاة"، وهو صدوق يخطئ كثيراً وهذا الإسناد مضطرب.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

لا توجد رواية راجحة، وهذان الإسنادان مضطربان، منقطعان ضعيفان.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية من الوجه الآخر؛ لأن في الأول زيادة راو وهو ابن مسعود ولكن هذه الزيادة غير صحيحة؛ لأن ابن الجعد لم يسمع منه، فلما وجد أبو حاتم الإسناد المرسل رجه؛ لأنه لا يصح ترجيح الإسناد الأول، ومع ذلك فهذه الرواية مضطربة بهذين الإسنادين.

حديث [145]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه هشام بن عمار، عن علي بن سليمان الكلبي، عن الأعمش، عن أبي تميم، عن جندب بن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: **أَوَّلُ مَا يَنْتُنُ مِنَ الرَّجُلِ بَطْنُهُ؛ فَلَا يَجْعَلَنَّ أَحَدُكُمْ فِيهِ إِلَّا طَيِّبًا.**

وقال رسول الله ﷺ: **مَثَلُ الْعَالِمِ الَّذِي يُعَلِّمُ النَّاسَ الْخَيْرَ وَيَنْسَى نَفْسَهُ، كَمَثَلِ السَّرَاجِ؛ يُضِيءُ لِلنَّاسِ وَيَحْرِقُ نَفْسَهُ.**

وقال رسول الله ﷺ: **لَا يَحُولَنَّ بَيْنَ أَحَدِكُمْ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ - وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَى أَبْوَابِهَا - مِنْ دَمٍ مُسْلِمٍ أَهْرَاقَهُ ظُلْمًا؟**

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 142) 1868.

قَالَ أَبِي: لَا يُشْبَهُ هَذَا الْحَدِيثُ حَدِيثَ الْأَعْمَشِ؛ لِأَنَّ الْأَعْمَشَ لَمْ يَرَوْهُ عَنْ أَبِي تَمِيمَةَ شَيْئًا، وَهُوَ بِأَبِي إِسْحَاقَ أَشْبَهُ.

الوجه الوحيد: هشام بن عمار، عن علي بن سليمان الكلبّي، عن الأعْمَش، عن أبي تَمِيمَةَ، عن جُنْدُب بن عبد الله، عن النبي ﷺ.

أخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (4/ 293) 2314، بطوله، وفي الأوائل (ص: 77) قال فيه: «أَوَّلُ شَيْءٍ يُنْتَبِهُ مِنَ الْإِنْسَانِ بَطْنُهُ»، وفي الديات (ص: 9) قال فيه «لَا يَحُولَنَّ بَيْنَ أَحَدِكُمْ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَى أَبْوَابِهَا مِلءُ كَفِّ مَنْ دَمِ أَهْرَاقُهُ ظُلْمًا»، عن هشام بن عمار به.

هشام بن عمار بن نصير بنون مصغر السلمي الدمشقي الخطيب، صدوق مقرب كبير فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح، من كبار العاشرة، وقد سمع من معروف الخياط؛ لكن معروفًا ليس بثقة، مات سنة خمس وأربعين على الصحيح وله اثنتان وتسعون سنة خ (4)¹.

أكتفي إلى هنا وأتوقف في دراسته لعدم وجود الوجه الآخر.

حديث [146]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ زَكْرِيَّا بْنِ مَنْظُورٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ، فَقَالَ: أَتَرَوْنَ هَذِهِ هَيْئَةً عَلَى أَهْلِهَا؟ ...، الحديث؟

قَالَ أَبِي: هَذَا خَطَأٌ؛ يَرْوِيهِ ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَيَعْقُوبُ الْإِسْكَنْدَرَانِيُّ - أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا - عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَوْلَا، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَهَذَا أَشْبَهُ.

سبق دراسته في حديث [144].

حديث [147]

قال ابن أبي حاتم⁽³⁾: وسمعتُ أَبِي وَحَدَّثَنَا عَنْ هِلَالِ بْنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ، عَنْ سَيَّارِ أَبِي الْحَكَمِ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص573) 7303.

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 161) 1884.

(3) المرجع السابق، (5/ 172) 1896.

عبد الرحمن بن غنم، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: عِبَادِي، كُلُّكُمْ مُذْنِبٌ إِلَّا مَنْ عَافَيْتُ ...⁽¹⁾ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوِيلِهِ.

قَالَ أَبِي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْدٍ - يَعْنِي: ابْنَ أَبِي أَنَيْسَةَ - عَنْ مُوسَى بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ شَهْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَهُوَ أَشْبَهُ.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- زَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ، عَنْ سَيَّارِ أَبِي الْحَكَمِ، عَنْ شَهْرٍ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

الوجه الثاني- زَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ شَهْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- زَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ، عَنْ سَيَّارِ أَبِي الْحَكَمِ، عَنْ شَهْرٍ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

لم أجده؛ ولكنني وجدت من روى عن "شهر" طريق غير طريق "زيد عن سيار".

أخرجه ابن ماجه في سننه (2/ 1422) 4257، والبزار في مسنده = البحر الزخار (9/ 439) 4052، والطبراني في الدعاء (ص: 26) 15، والبيهقي في الأسماء والصفات (1/ 170) 112، وفي شعب الإيمان (9/ 302) 6687، من طريق موسى بن المسيب الثقفي به.

(1) الحديث: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، يَقُولُ: يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ مُذْنِبٌ، إِلَّا مَنْ عَافَيْتُ، فَسَلُونِي الْمَغْفِرَةَ فَأَغْفِرَ لَكُمْ، وَمَنْ عَلِمَ مِنْكُمْ أَنِّي ذُو قُدْرَةٍ عَلَى الْمَغْفِرَةِ، فَاسْتَغْفِرْنِي بِقُدْرَتِي غَفَرْتُ لَهُ، وَكُلُّكُمْ ضَالٌّ، إِلَّا مَنْ هَدَيْتُ، فَسَلُونِي الْهُدَى أَهْدِيكُمْ، وَكُلُّكُمْ فَقِيرٌ، إِلَّا مَنْ أَغْنَيْتُ، فَسَلُونِي أَرْزُقْكُمْ، وَلَوْ أَنَّ حَيِّكُمْ، وَمَيِّتَكُمْ، وَأَوْلَكُمْ، وَآخِرَكُمْ، وَرَاطِبَكُمْ، وَيَابِسَكُمْ اجْتَمَعُوا، فَكَانُوا عَلَى قَلْبٍ أَتَقَى عَبْدٌ مِنْ عِبَادِي، لَمْ يَزِدْ فِي مُلْكِي جَنَاحَ بُعُوضَةٍ، وَلَوْ اجْتَمَعُوا فَكَانُوا عَلَى قَلْبٍ أَشَقَى عَبْدٌ مِنْ عِبَادِي، لَمْ يَنْقُصْ مِنْ مُلْكِي جَنَاحَ بُعُوضَةٍ، وَلَوْ أَنَّ حَيِّكُمْ، وَمَيِّتَكُمْ، وَأَوْلَكُمْ، وَآخِرَكُمْ، وَرَاطِبَكُمْ، وَيَابِسَكُمْ اجْتَمَعُوا، فَسَأَلَ كُلُّ سَائِلٍ مِنْهُمْ مَا بَلَغَتْ أُمْنِيَّتُهُ، مَا نَقَصَ مِنْ مُلْكِي، إِلَّا كَمَا لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ مَرَّ بِشَقَةِ الْبَحْرِ، فَغَمَسَ فِيهَا إِبْرَةً، ثُمَّ نَزَعَهَا، ذَلِكَ بِأَنِّي جَوَادٌ مَاجِدٌ، عَطَائِي كَلَامٌ، إِذَا أَرَدْتُ شَيْئًا، فَإِنَّمَا أَقُولُ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ". ابن ماجه، سنن ابن ماجه (2/ 1422).

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (6/ 72) 29557، والبزار في مسنده = البحر الزخار (9/ 439) 4052، من طريق ليث به.

وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (4/ 89) 2811، وتمام في الفوائد (1/ 363)، من طريق الأعمش به.

الوجه الثاني - زَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ شَهْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أبو عوانة كما ذكر في إتحاف المهرة لابن حجر (14/ 164) 17566، من طريق يزيد بن سنان به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعللة:

الوجه الأول - زَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ، عَنْ سَيَّارِ أَبِي الْحَكَمِ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

لم أجده؛ ولكن رواه الثقات عن شهر بأوجه مختلفة قريبة من هذا الوجه.

الوجه الثاني - زَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ شَهْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن زيد: يزيد بن سنان.

يزيد بن سنان سبق ترجمته في حديث [20]، وهو ضعيف.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - زَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ، عَنْ سَيَّارِ أَبِي الْحَكَمِ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، ولم أجد لها تخريجاً.

الوجه الثاني - زَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ شَهْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد وجدت لها تخريجاً في موضع واحد رواه عن زيد "يزيد بن سنان".

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثانية، وإسنادها ضعيف؛ لأن فيه يزيد بن سنان وهو ضعيف.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الوجه الثاني على الوجه الأول؛ لأن ذكر سيار في الوجه الأول بدلاً من موسى هو خطأ لربما لأنه قد يكون من التلاميذ؛ ولكني لم أجد له تخريجًا.

حديث [148]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه جعفر بن سليمان، عن ثابت البناني؛ قال: لما مرض سلمان الفارسي بلغ سعد بن أبي وقاص وهو أمير الكوفة، فخرج يعبده؛ قال: فقدم فدخل عليه، فوافقه وهو في الموت، وسلمان يبكي؛ قال: فسلم عليه وجلس، فقال: ما يبكيك يا أخي؟ ألا تذكر صحبة رسول الله ﷺ؟! ألا تذكر المشاهد الصالحة؟! فقال سلمان: إنه - والله - يا سعد! ما يبكيني واحدة من ثنتين؛ ما أبكي صنًا بالدنيا، ولا كراهية للقاء الله. فقال سعد: فما يبكيك بعد ثمانين؟ فقال: يبكيني أن خليلي عهد إلي عهدًا؛ قال سعد: وما عهد إليك؟ قال: عهد إلينا ليكن بلاءكم من الدنيا كزاد الركب، وإننا قد خسينا أنا قد تعدينا ... وذكر الحديث؟

قال أبي: يقول سنان في هذا الحديث: عن جعفر، عن ثابت، أحسبه عن أنس، وقال مرة: عن ثابت، عن أبي عثمان، وخط فيه، وهذا أشبهه مرسلاً.

أولاً - الروايات المعللة:

الوجه الأول - جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس.

الوجه الثاني - جعفر بن سليمان عن أبي عثمان. مرسلاً.

ثانيًا - تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول - جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 191) 1912.

أخرجه ابن ماجه في سننه (2/ 1374) 4104، والطبراني في المعجم الكبير (6/ 227) 6069، وابن أبي الدنيا في المحتضرين (ص: 199) 275، من طريق عبد الرزاق به.

الوجه الثاني - جعفر بن سليمان عن أبي عثمان. مُرسلاً.

لم أجده.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس.

يرويه عن جعفر: عبد الرزاق الصنعاني.

عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم أبو بكر الصنعاني، ثقة حافظ مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع، من التاسعة، مات سنة إحدى عشرة وله خمس وثمانون ع⁽¹⁾.

الوجه الثاني - جعفر بن سليمان عن أبي عثمان. مُرسلاً.

لم أجده.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة؛ لأن أبا حاتم الرازي رجح الوجه المرسل على هذا الوجه.

الوجه الثاني - جعفر بن سليمان عن أبي عثمان. مُرسلاً.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فلم أجد لها تخريجاً ولم أجدها.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

لا توجد رواية راجحة، وهذه الروايات مضطربة.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص354) 4064.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية المرسلة على الموصولة، وذكر أن هناك تخليطاً واضطراباً في هذه الرواية، وأنا أقول من خلال دراستي إن هذه الرواية مضطربة، ولم أرجح أي من الأوجه السابقة.

حديث [149]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه سليمان بن حسان الشامي، عن شريك، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: إِنَّ الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ وَجَنَّةُ الْكَافِرِ. إِنَّمَا مَثَلُ الْمُؤْمِنِ إِذَا مَاتَ مَثَلُ رَجُلٍ كَانَ فِي سِجْنٍ فَأُخْرِجَ مِنْهُ، فَجَعَلَ يَتَقَلَّبُ فِي الدُّنْيَا، وَيَتَقَسَّحُ فِيهِ؟

قال أبي: الناس لا يرفعون هذا الحديث، والموقوف عندنا أشبه.

أولاً - الروايات المعللة:

الوجه الأول - شريك، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ

ﷺ

الوجه الثاني - شريك، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو. موقوفاً.

ثانياً - تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول - شريك، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ

ﷺ.

لم أجد الحديث من طريق شريك موصولاً؛ لكنني وجدته من طريق أخرى عن عبد الله بن عمرو موصولة، وهي طريق واحدة تفرد بها يحيى بن أيوب.

فقد أخرجه أحمد في مسنده مخرجاً (11/ 442) 6855، وابن المبارك في الزهد والرقائق (1/ 211) 598، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (8/ 185)، وابن أبي الدنيا في الزهد (ص: 94)، وابن أبي عاصم في الزهد (ص: 70)، والحاكم في المستدرک على الصحيحين

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 196) 1917.

(351 / 4) 882، من طريق يَحْيَى بْنِ أَيُوب، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جُنَادَةَ الْمَعَاوِرِيُّ: أَنَّ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبْلِيَّ، حَدَّثَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

الوجه الثاني - شريك، عَنْ يَعْلَى بْنِ عطاء، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو. موقوفًا.

أخرجه ابن المبارك في الزهد (1/ 211) 597، عنه به.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في الزهد (ص: 94) 192، من طريق عبدان به.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - شريك، عَنْ يَعْلَى بْنِ عطاء، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ.

لم أجده؛ ولكن قال أبو حاتم رواه عن شريك: سليمان بن حسان الشامي.

سليمان بن حسان الشامي كان سكن بغداد ويكنى بأبي عبد الله، روى عن ثور بن يزيد، وحيوى بن شريح، وموسى بن أيوب الغافقي. قال أبو حاتم: صحيح الحديث⁽¹⁾.

الوجه الثاني - شريك، عَنْ يَعْلَى بْنِ عطاء، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو. موقوفًا.

يرويه عن شريك: عبد الله بن المبارك، وعبدان.

عبد الله بن المبارك سبق ترجمته في حديث [15]، وهو ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير.

عبد الله بن عثمان بن جبلة بفتح الجيم والموحدة ابن أبي رواد بفتح الراء وتشديد الواو العتكي بفتح المهملة والمتناة، أبو عبد الرحمن المروزي الملقب عبدان، ثقة حافظ من العاشرة، مات سنة إحدى وعشرين في شعبان خ م د ت س⁽²⁾.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - شريك، عَنْ يَعْلَى بْنِ عطاء، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (4/ 107) 478.

(2) المرجع السابق، (ص 313) 3465.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، ولم أجد لها تخريجًا.

الوجه الثاني - شريك، عَنْ يَعْلَى بْنِ عطاء، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو. موقوفًا.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها عن شريك الثقات "عبد الله بن المبارك، وعبد الله بن عثمان".

خامسًا - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها حسن لأن فيه جعفر بن برقان وهو "صدوق"⁽¹⁾.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الوجه الثاني الذي رواه الثقات عن شريك وهذا صحيح، أما الوجه الأول فلم أجد له تخريجًا.

حديث [150]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رِوَاهُ حُصَيْنٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: لِكُلِّ عَمَلٍ شَرَّةٌ ثُمَّ يَصِيرُ إِلَى فِتْرَةٍ، فَمَنْ صَارَتْ فِتْرَتُهُ إِلَى سُنَّتِي فَقَدْ اهْتَدَى، وَمَنْ كَانَتْ فِتْرَتُهُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَقَدْ ضَلَّ؟

قَالَ أَبِي: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مُسْلِمٌ الْمَلَانِي، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَاهُ الْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا. وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا - حَدِيثِ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ:

فَأَمَّا ابْنُ أَبِي لَيْلَى فَإِنَّهُ يَقُولُ: عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ:

وَالنَّاسُ يَقُولُونَ: عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا.

(1) جعفر بن برقان بضم الموحدة وسكون الراء بعدها قاف الكلابي أبو عبد الله الرقي، صدوق يهتم في حديث الزهري، من السابعة، مات سنة خمسين وقليل بعدها بخ م 4. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 140) 932.

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 208) 1927.

قال أبي: وحديث عبد الرحمن بن أبي عمرة، عن النبي ﷺ مرسلاً، أشبه.

أولاً- الروايات المعللة:

الوجه الأول- الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي عمرة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني- الحكم، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي عمرة، عن النبي ﷺ، مرسلاً.

ثانياً- تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول- الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي عمرة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

لم أجده.

الوجه الثاني- الحكم، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي عمرة، عن النبي ﷺ، مرسلاً.

أخرجه الحارث في مسنده = بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (1/ 342) 235، من طريق شعبة به.

ثالثاً- دراسة الروايات المعللة:

الوجه الأول- الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي عمرة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

لم أجده؛ ولكن قال أبو حاتم يرويه عن الحكم: ابن أبي ليلى.

ابن أبي ليلى سبق ترجمته في حديث [23]، وهو صدوق سيئ الحفظ جداً.

الوجه الثاني- الحكم، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي عمرة، عن النبي ﷺ، مرسلاً.

يرويه عن الحكم: شعبة.

شعبة سبق ترجمته في حديث [22]، ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول هو أمير المؤمنين

في الحديث، وهو أول من فتن بالعراق عن الرجال، وذب عن السنة، وكان عابداً.

رابعاً- الرواية الراجعة:

الوجه الأول- الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي عمرة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فلم أجد لها تخريجاً، وذكر ابن أبي حاتم أن الذي رواها عن الحكم هو "ابن أبي ليلى" وهو صدوق سيئ الحفظ جداً، وقد خالف في هذه الرواية الثقة وهو "شعبة"، فهذا وجه منكر.

الوجه الثاني - الحكم، عَنْ مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي عمرة، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا. الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الثقة "شعبة" عن الحكم وضبط إسناده.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسناده ضعيف فهي رواية مرسله لم يسمع عبد الرحمن بن عمرة من النبي ﷺ.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرواية المرسله على الموصولة؛ لأن من وصلها "ابن أبي ليلى" وهو سيئ الحفظ وقد استسهل الإسناد فوصله؛ ولكن الصحيح ما رواه الثقة الضابط وهو "شعبة" أنها مرسله.

حديث [151]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَيُّوبَ الْفَرَسَانِيُّ الْأَصْبَهَانِيُّ، عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ قَائِدِ الْأَعْمَشِ، عَنْ الْأَعْمَشِ وَمَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ لِلَّهِ عِبَادًا عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ فِي ظِلِّ الْعَرْشِ، يَغْبِطُهُمُ الشُّهَدَاءُ. قِيلَ: مَنْ هُمْ؟ قَالَ: الْمُتَحَابُّونَ فِي جَلَالِ اللَّهِ؟

فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: أَخْشَى أَنْ يَكُونَ خَطَأً؛ مَا رَوَى عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شِمْرٍ، عَنْ شَهْرٍ، عَنْ عِبَادَةَ - أَشْبَهُ مِنْ ذَا.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 210) 1928.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- الأعمش ومالك بن مغول، عن عطية، عن أبي سعيد؛ قال: قال رسول الله ﷺ.

الوجه الثاني- الأعمش، عن شمر، عن شهر، عن عبادة.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- الأعمش ومالك بن مغول، عن عطية، عن أبي سعيد؛ قال: قال رسول الله ﷺ.

أخرجه ابن أبي الدنيا في الإخوان (ص: 56) 12، من طريق عمرو بن عثمان بن سعيد بن مسلم به.

الوجه الثاني- الأعمش، عن شمر، عن شهر، عن عبادة.

لم أجده؛ ولكنني وجدت طريقاً آخر عن الأعمش عن شمر عن شهر عن أبي مالك الأشعري، أخرجها الطبراني في المعجم الكبير (3/ 290) 3434، من طريق مالك بن سعيد، عن الأعمش، عن شمر بن عطية، عن شهر بن حوشب، عن أبي مالك الأشعري.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- الأعمش ومالك بن مغول، عن عطية، عن أبي سعيد؛ قال: قال رسول الله ﷺ.

يرويه عن الأعمش ومالك بن مغول: عمرو بن عثمان بن سعيد.

عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار القرشي مولاهم أبو حفص الحمصي من العاشرة، مات سنة خمسين ومائتين د س ق⁽¹⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص424) 5073.

قال أبو زرعة⁽¹⁾: كان أحفظ من محمد بن المصفى وأحبهما إلى، وقال أبو حاتم⁽²⁾: صدوق، وقال النسائي⁽³⁾: ثقة، وقال الذهبي⁽⁴⁾: صدوق حافظ، وقال ابن حجر⁽⁵⁾: صدوق.

قلت: صدوق.

الوجه الثاني - الأعمش، عن شمر، عن شهر، عن عبادة.

لم أجده ولكن من الطريق الآخر عن الأعمش الذي ذكرته في التخريج: يرويه مالك بن سَعِيرٍ.

مالك بن سَعِيرٍ بالتصغير وآخره راء ابن الخمس بكسر المعجمة وسكون الميم بعدها مهملة من التاسعة، مات على رأس المائتين خم م ت س ق⁽⁶⁾.

قال أبو زرعة وأبو حاتم⁽⁷⁾: صدوق، وقال الذهبي⁽⁸⁾: صدوق مشهور، وقال ابن حجر⁽⁹⁾: لا بأس به.

قلت: صدوق.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - الأعمش ومالك بن مغول، عن عطية، عن أبي سعيد؛ قال: قال رسول الله ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة؛ فقد رواها عمرو بن عثمان وهو "صدوق" عن "الأعمش ومالك".

الوجه الثاني - الأعمش، عن شمر، عن شهر، عن عبادة.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (6/ 249).

(2) المرجع السابق.

(3) النسائي، مشيخة النسائي = تسمية الشيوخ (ص 60) 88.

(4) الذهبي، الكاشف (2/ 83) 4192.

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 424) 5073.

(6) المرجع السابق، (ص 517) 6440.

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (8/ 210).

(8) الذهبي، المغني في الضعفاء (2/ 538).

(9) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 517) 6440.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، لم أجد لها تخريجاً؛ ولكن قال أبو حاتم إن الذي رواها عن الأعمش مالك بن سعيير وهو لا بأس به.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الأولى، وإسنادها ضعيف لأن فيه يحيى بن سليمان الجعفي⁽¹⁾، وعطية بن سعد⁽²⁾ وكلاهما صدوق يخطئ.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الوجه الثاني؛ ولكن لا أعلم سبب ذلك، ولم أجد له تخريجاً، وخالفته في الترجيح.

(1) يحيى بن سليمان بن يحيى بن سعيد الجعفي أبو سعيد، الكوفي نزيل مصر صدوق يخطئ، من العاشرة، مات سنة سبع أو ثمان وثلاثين خ ت. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 591) 7564.

(2) عطية بن سعد ابن جنادة بضم الجيم بعدها نون خفيفة العوفي الجدلي بفتح الجيم والمهمل الكوفي، أبو الحسن صدوق يخطئ كثيراً، وكان شيعياً مدلساً، من الثالثة، مات سنة إحدى عشرة بخ د ت ق. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 393) 4616.

باب الإيمان

حديث [152]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي وأبا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ أَبُو الرَّبِيعِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: بَيْنَ الْعَبْدِ وَالْكَفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ؟
قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هَذَا خَطَأٌ؛ رَوَاهُ بَعْضُ الثَّقَاتِ مِنْ أَصْحَابِ حَمَّادٍ، فَقَالَ حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا
عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ - أَوْ: حَدَّثْتُ عَنْهُ - عَنْ جَابِرٍ، مَوْقُوفًا.

قُلْتُ لِأَبِي زُرْعَةَ: الْوَهْمُ مِمَّنْ هُوَ؟

قَالَ: مَا أَدْرِي، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَدَّثَ حَمَّادٌ مَرَّةً كَذَا، وَمَرَّةً كَذَا.

قُلْتُ: فَبَلَّغَكَ أَنَّهُ تُوبِعَ أَبُو الرَّبِيعِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؟

فَقَالَ: مَا بَلَغَنِي أَنَّ أَحَدًا تَابَعَهُ.

قَالَ أَبِي: وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ مَرْفُوعًا بِلا شَكٍّ؛ وَهُوَ أَبُو الرَّبِيعِ، وَبَعْضُهُمْ بِالشَّكِّ غَيْرَ مَرْفُوعٍ،
وَكُنَّ بِالشَّكِّ غَيْرَ مَرْفُوعٍ أَشْبَهُ.

سبق دراسته في حديث [25].

حديث [153]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألت أبي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ،
عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: مَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: طَيْبُ
الْكَلَامِ، وَإِطْعَامُ الطَّعَامِ. قِيلَ: فَمَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: الصَّبْرُ، وَالسَّمَاخَةُ...، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.
وَرَوَاهُ سُؤَيْدُ أَبُو حَاتِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ
ﷺ...، هَذَا الْحَدِيثَ.

وَرَوَاهُ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَلِيِّ الْأَزْدِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
حُبَيْشٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِخَوِّهِ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 227) 1938.

(2) المرجع السابق، (5/ 230) 1941.

وَرَوَاهُ عِمْرَانُ بْنُ حُدَيْرٍ، عَنْ بُدَيْلِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ - وَلَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِهِ، هَكَذَا مُدْرَجًا فِي الْحَدِيثِ.

وَرَوَاهُ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَطْ، لَا يَقُولُ فِيهِ: «أَبُوهُ» وَلَا «جَدُّهُ»؟

قَالَ أَبِي: قَدْ صَحَّ الْحَدِيثُ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا. وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ فَوْقَ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، وَقَصَّرَ قَوْمٌ مِثْلَ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ وَغَيْرِهِ؛ فَقَالُوا: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لَا يَقُولُونَ: «عُبَيْدٌ»، وَحَدِيثُ عِمْرَانَ بْنِ حُدَيْرٍ أَشْبَهُ؛ لِأَنَّهُ بَيَّنَّ عَوْرَتَهُ. قُلْتُ: فَحَدِيثُ الزُّهْرِيِّ هَذَا؟

قَالَ: أَخَافُ إِلَّا يَكُونُ مَحْفُوظًا، أَخَافُ أَنْ يَكُونَ: صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ نَفْسِهِ؛ بَلَا زُهْرِيٍّ.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- عبد الله بن عُبيد بن عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ.

الوجه الثاني- عبد الله بن عُبيد بن عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثالث- عبد الله بن عُبيد بن عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ - وَلَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الرابع- عبد الله بن عُبيد، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- عبد الله بن عُبيد بن عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي التَّارِيخِ الْكَبِيرِ بِحَوَاشِي مُحَمَّدٍ خَلِيلٍ (5/ 25)، وَالْمُرُوزِيُّ فِي تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ (2/ 604) 643، مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَهَابٍ الزُّهْرِيِّ بِهِ.

الوجه الثاني- عبد الله بن عُبيد بن عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي التَّارِيخِ الْكَبِيرِ بِحَوَاشِي مُحَمَّدٍ خَلِيلٍ (5/ 25)، وَأَبُو يَعْلَى الْمُوصِلِيُّ فِي مَعْجَمِهِ (ص: 124) 129، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي شُعْبِ الْإِيمَانِ (12/ 191) 9262، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي الْأَحَادِ وَالْمِثَانِي (2/ 173) 911، مِنْ طَرِيقِ سُؤَيْدِ أَبِي حَاتِمٍ بِهِ.

الوجه الثالث- عبد الله بن عُبيد بن عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ - وَلَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير بحواشي المطبوع (5/ 143)، من طريق عَمْرَانَ بْنِ حُدَيْرٍ عَنْ بُدَيْلٍ بِهِ.

الوجه الرابع - عبد الله بن عُبيد، عن النبي ﷺ.

لم أجده.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - عبد الله بن عُبيد بن عُمَيْر، عَنْ أَبِيهِ، سئل النبي ﷺ.

يرويه عن عبد الله: ابن شهاب الزهري.

ابن شهاب الزهري سبق ترجمته في حديث [74]، وهو صدوق ربما يهمل.

الوجه الثاني - عبد الله بن عُبيد بن عُمَيْر، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن عبد الله: سُؤِيدُ أَبُو حَاتِمٍ.

سُؤِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْجَحْدَرِيُّ أَبُو حَاتِمٍ الْحَنَاطِيُّ بِالنُّونِ الْبَصْرِيُّ، وَيُقَالُ لَهُ صَاحِبُ الطَّعَامِ، مِنْ السَّابِغَةِ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَسِتِينَ بَخ⁽¹⁾.

قال يحيى بن معين⁽²⁾(3): صالح، وقال ابن حبان⁽⁴⁾: يَرْوِي الْمَوْضُوعَاتِ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ⁽⁵⁾: ضَعِيفٌ، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ⁽⁶⁾: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، يُشَبِّهُ حَدِيثَهُ حَدِيثُ أَهْلِ الصَّدَقِ، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ⁽⁷⁾: لَيْسَ يَعْتَدُ بِهِ، وَقَالَ ابْنُ شَاهِينَ⁽⁸⁾: لَا شَيْءَ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: صَدُوقٌ سَيِّئُ الْحِفْظِ لَهُ أَغْلَاطٌ، وَقَدْ أَفْحَشَ ابْنُ حَبَانَ فِيهِ الْقَوْلَ.

قلت: صدوق سيئ الحفظ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص260) 2687.

(2) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات - ط الفاروق (ص160) 556.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (4/ 237).

(4) ابن حبان، المجروحين (1/ 350).

(5) النسائي، الضعفاء والمتركون (ص51) 261.

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (4/ 237).

(7) الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني ت القشغري (ص35) 207.

(8) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص105) 278.

الوجه الثالث- عبد الله بن عبيد بن عمير، عَنْ أَبِيهِ - وَلَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
يرويه عن عبد الله: بُدِّلَ.

بدیل مصغر العقيلي بضم العين ابن ميسرة البصري، ثقة من الخامسة، مات سنة خمس وعشرين أو ثلاثين م 4⁽¹⁾.

الوجه الرابع- عبد الله بن عبيد، عن النبي ﷺ.
لم أجده؛ ولكن قال أبو حاتم يرويه عن عبد الله: جرير بن حازم.
جرير بن حازم سبق ترجمته في حديث [57]، وهو قلت: ثقة يهتم إذا حدث من حفظه.
رابعاً- الرواية الراجعة:

الوجه الأول- عبد الله بن عبيد بن عمير، عَنْ أَبِيهِ، سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ.
الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد أخطأ فيه ابن شهاب الزهري.
الوجه الثاني- عبد الله بن عبيد بن عمير، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد أخطأ فيه سويد وهو سيئ الحفظ.
الوجه الثالث- عبد الله بن عبيد بن عمير، عَنْ أَبِيهِ - وَلَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الثقة "بدیل" عن عبد الله بن عبيد وضبط إسناده، وما يؤيده أن البخاري ذكر هذا الوجه في التاريخ الكبير وقال: "ولم يسمعه منه" أي عبد الله لم يسمعه من أبيه.

الوجه الرابع- عبد الله بن عبيد، عن النبي ﷺ.
الرواية من هذا الوجه غير راجحة.

خامساً- الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة -الثالثة، وإسنادها ضعيف؛ لأن عبد الله بن بدیل لم يسمعه من أبيه، وهذا سند مرسل.

(1) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص120) 646.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الإسناد الذي روي مضبوطاً ومبيناً حال رجاله، وهو الإسناد الذي رواه بديل فضبطه، وبين أن عبد الله لم يسمع من أبيه هذه الرواية.

حديث [154]

قال ابن أبي حاتم: ⁽¹⁾ وسألت أبي عن حديث رواه أبو نصر التمار، وموسى بن داود، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد ويونس وحُميد، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ قال: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده؟

قال أبي: موسى بن إسماعيل وجماعة من أصحاب حماد، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد وحُميد، عن الحسن، عن النبي ﷺ. قال أبي: هذا أشبه.

أولاً - الروايات المعلّة:

الوجه الأول - حماد بن سلمة، عن علي بن زيد ويونس وحُميد، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني - حماد بن سلمة، عن علي بن زيد وحُميد، عن الحسن، عن النبي ﷺ.

ثانياً - تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - حماد بن سلمة، عن علي بن زيد ويونس وحُميد، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ.

أخرجه ابن حبان في صحيحه - مخرجاً (2/ 264) 510، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (7/ 199) 4187، وفي معجمه (ص: 206) 246، والشهاب القضاقي في مسنده (1/ 109) 130، و(1/ 139) 182، وفي جزء البغوي (ص: 61) 26، وابن أبي الدنيا في الصمت (ص: 58) 28، وفي مكارم الأخلاق (ص: 106) 342، من طريق عبد الملك بن عبد العزيز أبي نصر التمار القشيري به.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 241) 1950.

وأخرجه أحمد في مسنده (29 / 20) 12561، وأبو بكر بن الخلال في السنة (4 / 44) 1135، والحاكم في المستدرک علی الصحیحین (1 / 55) 25، من طریق حسن بن موسى الأشيب به.

الوجه الثاني - حماد بن سلمة، عن علي بن زيد وحُميد، عن الحسن، عن النبي ﷺ.
أخرجه أحمد في مسنده (29 / 20) 12562، من طريق عفان به.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - حماد بن سلمة، عن علي بن زيد ويونس وحُميد، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ.

يروي عن حماد: عبد الملك بن عبد العزيز، وحسن بن موسى الأشيب.
عبد الملك بن عبد العزيز القشيري النسائي أبو نصر التمار، ثقة عابد من صغار التاسعة، مات سنة ثمان وعشرين وهو ابن إحدى وتسعين سنة م س⁽¹⁾.
الحسن بن موسى الأشيب بمعجمة ثم تحنانية، أبو علي البغدادي قاضي الموصل وغيرها، ثقة من التاسعة، مات سنة تسع أو عشر ومائتين ع⁽²⁾.

الوجه الثاني - حماد بن سلمة، عن علي بن زيد وحُميد، عن الحسن، عن النبي ﷺ.
يروي عن حماد: عفان.

عفان بن مسلم سبق ترجمته في حديث [85]، وهو ثقة ثبت.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - حماد بن سلمة، عن علي بن زيد ويونس وحُميد، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواه من هو أثبت وأضبط منهم عن حماد بن سلمة.
الوجه الثاني - حماد بن سلمة، عن علي بن زيد وحُميد، عن الحسن، عن النبي ﷺ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص363) 4194.

(2) المرجع السابق، (ص164) 1288.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الثقة الثبت عن حماد بن سلمة وهو "عفان"، وقد رجح هذه الرواية أيضًا الدارقطني فقال⁽¹⁾: "يُرويه حماد بن سلمة، واختلف عنه؛ فرواه أبو نصر التمار، والحسن الأشيب، عن حماد بن سلمة، بهذا الإسناد. وغيرهما يرويه عن حماد، عن يونس، وحמיד، عن الحسن، مُرسلاً. وَهُوَ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ".

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة الثانية، وإسنادها صحيح ورجالها ثقات.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية من هو أثبت وأوثق على رواية الثقة وهذا صحيح.

حديث [155]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألتُ أبي عن حديثِ رواه عبدُ السلام بنُ حَرْبٍ، عن عبد الله بنِ بِشْرٍ، عن الزُّهْرِيِّ، عن سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ، عن عُثْمَانَ بنِ عَفَّانَ، عن أبي بَكْرٍ، عن النبي ﷺ قال: سألتُهُ عن نَجاةِ هَذَا الأمرِ؟ قال: هُوَ الكَلِمَةُ الَّتِي عَرَضْتُهَا عَلَى عَمِّي، فَرَدَّهَا؟⁽³⁾.

قال أبي: رواه عُقَيْلٌ، عن الزُّهْرِيِّ؛ قال: أخبرني رجلٌ من الأنصارِ؛ أنَّ عُثْمَانَ مرَّ عَلَى أبي بَكْرٍ.

قال أبي: فَحَدِيثُ عُقَيْلٍ أَشْبَهُ.

(1) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (12/ 235).

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 242) 1951.

(3) الحديث: عن عُثْمَانَ بنِ عَفَّانَ، قال: لَمَّا قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ وَوُضِعَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَكُنْتُ فِيمَنْ وَوُضِعَ، قال: فَمَرَّ عُمَرُ عَلَى فَسَلَّمَ عَلَيَّ فَلَمْ أَرُدَّ عَلَيْهِ، فَشَكَانِي إِلَى أَبِي بَكْرٍ، قال: فَجَاءَنَا فَقَالَ لِي: سَلِّمْ عَلَيْكَ أَخُوكَ فَلَمْ تَرُدَّ عَلَيْهِ قال: قُلْتُ: مَا عَلِمْتُ بِتَسْلِيمِهِ، وَإِنِّي عَنْ ذَلِكَ فِي شُغْلٍ. قال: وَلَمْ؟ قُلْتُ: قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ أَسْأَلْهُ عَنْ نَجَاةِ هَذَا الْأَمْرِ. قال: فَقَدْ سَأَلْتُهُ. قال: فَقُمْتُ إِلَيْهِ فَأَعْتَقْتُهُ، قال: قُلْتُ: يَا أبايَ أَنْتَ وَأُمِّي، أَنْتَ أَحَقُّ بِذَلِكَ. قال: قَدْ سَأَلْتُهُ فَقَالَ: «مَنْ قَبِلَ الْكَلِمَةَ الَّتِي عَرَضْتُهَا عَلَى عَمِّي فَهِيَ لَهُ نَجَاةٌ». أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى الموصلي (1/ 20) 9.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- الزهري، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- الزهري، قال: أخبرني رجلٌ من الأنصار؛ أَنَّ عُثْمَانَ مَرَّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- الزهري، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده (1/ 20) 9، والبخاري في مسنده = البحر الزخار (1/ 58) 5، والعقيلي في الضعفاء الكبير (2/ 235)، من طريق عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَشْرٍ به.

وأخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (2/ 235)، من طريق عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ التَّنُوخِيِّ به.

الوجه الثاني- الزهري؛ قال: أخبرني رجلٌ من الأنصار؛ أَنَّ عُثْمَانَ مَرَّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ.

أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده (1/ 21) 10، والعقيلي في الضعفاء الكبير (2/ 236)، من طريق صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ به.

وأخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (2/ 236)، من طريق عُقَيْلٍ به.

وأخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (2/ 236)، من طريق مَعْمَرٍ به.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول- الزهري، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن الزهري: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَشْرٍ، وَعُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ التَّنُوخِيُّ.

عبد الله بن بشر الخثعمي أبو عمير الكاتب الكوفي، من الرابعة ت س⁽¹⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 297) 3232.

قال يحيى بن معين⁽¹⁾: ثقة صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾، وقال في المجروحين⁽³⁾:
 كَانَ مِمَّنْ يَرَوِي عَنِ الثَّقَاتِ مَا لَا يَشْبَهُ حَدِيثَ الْأَثْبَاتِ وَيَنْفَرِدُ بِأَشْيَاءَ يُشْهَدُ الْمُسْتَمْعُ لَهَا إِذَا كَانَ
 الْحَدِيثُ صِنَاعَتَهُ أَنَّهَا مَقْلُوبَةٌ، وقال أبو حاتم⁽⁴⁾: لَا يَثْبُتُ لَهُ سَمَاعٌ مِنَ الْحَسَنِ وَلَا مِنْ ابْنِ سِيرِينَ
 وَلَا مِنْ عَطَاءٍ وَلَا مِنْ الْأَعْمَشِ وَإِنَّمَا يَقُولُ كَتَبَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَيَّاشٍ عَنِ الْأَعْمَشِ وَلَا مِنَ الزُّهْرِيِّ
 وَلَا مِنْ قُتَادَةَ وَلَا مِنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ وَلَا مِنْ حَمَّادٍ وَلَا مِنْ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ وَلَا مِنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَلَا مِنْ
 مُغِيرَةَ، وقال العقيلي⁽⁵⁾: لَيْسَ بِذَلِكَ، وقال ابن شاهين⁽⁶⁾: ثقة، وقال الذهبي⁽⁷⁾: ثقة، وقال ابن
 حجر⁽⁸⁾: صدوق.

قلت: صدوق.

عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ شَرِيحٍ، ويقال له ابن سرحة التنوخي أظنه شامي، عن الزُّهْرِيِّ أحاديثه
 عَنْهُ لَيْسَتْ بِمُسْتَقِيمَةٍ⁽⁹⁾.

قال الذهبي⁽¹⁰⁾: "عن الزهري لين".

الوجه الثاني - الزُّهْرِيُّ؛ قال: أخبرني رجلٌ من الأنصار؛ أَنَّ عُثْمَانَ مَرَّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ.

يرويه عن الزهري: صالح بن كيسان، وعقيل، ومعمّر.

صالح بن كيسان سبق ترجمته في حديث [50]، وهو ثقة ثبت فقيه.

عقيل بالضم بن خالد سبق ترجمته في حديث [90]، وهو ثقة ثبت.

معمّر بن راشد سبق ترجمته في الحديث [19]، وهو ثقة ثبت فاضل؛ إلا أن في روايته
 عن ثابت والأعمش وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة.

(1) يحيى بن معين، تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (1/ 94).

(2) ابن حبان، الثقات (5/ 3679).

(3) ابن حبان، المجروحين (2/ 32).

(4) ابن أبي حاتم، المراسيل (ص115) 418.

(5) العقيلي، الضعفاء الكبير (2/ 235).

(6) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات - ط الفاروق (ص177).

(7) الذهبي، الكاشف (1/ 540).

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص297) 3232.

(9) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 124) 1238.

(10) الذهبي، ميزان الاعتدال (3/ 200) 6125.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - الزهري، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فأحاديث عمر بن سعيد غير مستقيمة عن الزهري، وعبد الله بن بشر صدوق وقد أخطأ في هذا الحديث كما ذكر البزار، وقد خالفوا رواية الثقات الأثبات الأكثر عدداً، قال البزار⁽¹⁾: "وَلَا أَحْسَبُ إِلَّا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بَشِيرٍ هُوَ الَّذِي أَخْطَأَ، وَالْحَدِيثُ حَدِيثُ مَعْمَرٍ وَصَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ مَعَ مَنْ تَابَعَهُمَا".

الوجه الثاني - الزهري؛ قال: أخبرني رجلٌ من الأنصار؛ أَنَّ عُثْمَانَ مَرَّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الثقات الأثبات عن الزهري، قال الدارقطني⁽²⁾: "وَالصَّوَابُ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ - لَمْ يُسَمِّهِمْ - أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ دَخَلَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ. كَذَلِكَ رَوَاهُ أَصْحَابُ الزُّهْرِيِّ الْحِفَازُ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدَ وَغَيْرُهُمَا"، وقال الخطيب البغدادي⁽³⁾: "وَالصَّوَابُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ لَمْ يَسْمَهُمْ أَنَّ عُثْمَانَ دَخَلَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ"، ورواه كذلك عن الزهري الحفاز من أصحابه"، وقال العقيلي⁽⁴⁾: "وَرِوَايَةُ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، وَشُعَيْبٍ، وَعُقَيْلٍ أَوْلَى مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَشِيرٍ وَمَنْ تَابَعَهُ"، وقال البزار⁽⁵⁾: "وَلَا أَحْسَبُ إِلَّا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بَشِيرٍ هُوَ الَّذِي أَخْطَأَ، وَالْحَدِيثُ حَدِيثُ مَعْمَرٍ وَصَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ مَعَ مَنْ تَابَعَهُمَا".

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها ضعيف لجهالة شيخ الزهري.

(1) البزار، مسند البزار = البحر الزخار (1/ 59).

(2) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (1/ 129).

(3) الخطيب، تاريخ بغداد ت بشار (2/ 92).

(4) العقيلي، الضعفاء الكبير (2/ 236).

(5) البزار، مسند البزار = البحر الزخار (1/ 59).

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية الثانية الأكثر عدداً والأوثق والأثبت، على رواية من أخطأ ولم يضبط الإسناد.

باب ثواب الأعمال

حديث [156]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه أبو أسامة، عن سعيد بن سعيد أبي الصَّبَّاح التَّغْلَبِي، عن سعيد بن عُمر بن عُقبة بن نيار الأنصاري، عن عمه أبي بُردة بن نيار؛ قال: قال رسول الله ﷺ: مَا صَلَّى عَلَيَّ عَبْدٌ مِنْ أُمَّتِي صَلَاةً صَادِقًا بِهَا مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ، إِلَّا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرَ صَلَوَاتٍ، وَرَفَعَ لَهُ بِهَا عَشْرَ دَرَجَاتٍ، وَمَحَا عَنْهُ بِهَا عَشْرَ خَطِيئَاتٍ، وَكَتَبَ لَهُ بِهَا عَشْرَ حَسَنَاتٍ.

وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ وَكَيْعٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعِيدِ التَّغْلَبِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ - وَكَانَ بَذْرِيًّا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِهِ.

قُلْتُ لِأَبِي: أَيُّهُمَا أَصَحُّ؟

قَالَ: حَدِيثُ وَكَيْعٍ أَشْبَهُ، وَلَا أَعْلَمُ لِعُمَيْرٍ صُحْبَةً.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- سعيد بن عُمر بن عُقبة بن نيار الأنصاري، عن عمه أبي بُردة بن نيار؛ قال: قال رسول الله ﷺ.

الوجه الثاني- سعيد بن عُمر، عن أبيه - وَكَانَ بَذْرِيًّا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- سعيد بن عُمر بن عُقبة بن نيار الأنصاري، عن عمه أبي بُردة بن نيار؛ قال: قال رسول الله ﷺ.

أخرجه النسائي في السنن الكبرى (9/ 31) 9810، والبخاري في مسنده = البحر الزخار (9/ 259) 3799، والبيهقي في الدعوات الكبير (1/ 257) 176، وابن بشران في أماليه- الجزء الأول (ص: 349) 800، وابن حجر في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (13/ 769) 3323، من طريق أبي أسامة، عن سعيد بن سعيد أبي الصَّبَّاح به.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 284) 1986.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (22 / 195) 513، من طريق حماد بن أسامة به.

الوجه الثاني - سعيد بن عُمير، عَنْ أَبِيهِ - وَكَانَ بَذْرِيًّا - عن النبي ﷺ.

أخرجه النسائي في السنن الكبرى (9 / 31) 9809، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (8 / 373)، من طريق وكيع به.

وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (4 / 2087) 5250، وأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (2 / 233)، من طريق سَعِيدِ بْنِ سَعِيدِ التَّغْلِبِيِّ أَبِي الصَّبَّاحِ النُّمَيْرِيِّ به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - سعيد بن عُمير بن عُقْبَةَ بْنِ نِيَارٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَمِّهِ أَبِي بُزْدَةَ بْنِ نِيَارٍ؛ قال: قال رسول الله ﷺ.

يرويه عن سعيد: سعيد بن سعيد أبو الصباح، وحماد بن أسامة.

سعيد بن سعيد التغلبي بمثناة ومعجمة الكوفي أبو الصباح، من السادسة س⁽¹⁾.

قال ابن حجر⁽²⁾: ضعفه الأزدي وقواه بن حبان، وقال ابن حجر⁽³⁾: مقبول.

قلت: مقبول.

حماد بن أسامة سبق ترجمته في حديث [136]، وهو ثقة ثبت، ربما دلس وكان بأخرة يحدث من كتب غيره.

الوجه الثاني - سعيد بن عُمير، عَنْ أَبِيهِ - وَكَانَ بَذْرِيًّا - عن النبي ﷺ.

يرويه عن سعيد: وكيع، سعيد بن سعيد.

وكيع بن الجراح سبق ترجمته في حديث [23]، وهو ثقة حافظ عابد.

سعيد بن سعيد التغلبي سبق ترجمته في حديث [157]، وهو مقبول.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص236) 2319.

(2) ابن حجر، لسان الميزان (7 / 229).

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص236) 2319.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - سعيدُ بنُ عمير بن عُقبة بن نيار الأنصاري، عن عمه أبي بُزْدَة بن نيار؛ قال: قال رسول الله ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد خالف من رواه الأوثق والأثبت وهو "وكيع".

الوجه الثاني - سعيدُ بنُ عمير، عن أبيه - وَكَانَ بَدْرِيًّا - عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا راجحة، فقد رواها الأوثق والأثبت وهو "وكيع".

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة -الثانية، وإسنادها ضعيف؛ لأن فيه سعيد بن عمير وهو "مقبول"⁽¹⁾.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية الأثبت والأضبط والأوثق وهذا صحيح.

حديث [157]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألتُ أبي وأبَا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عِنْدَ مَنَامِهِ: اللَّهُمَّ، إِنِّي أَعُوذُ بِوَجْهِكَ الْكَرِيمِ وَكَلِمَتِكَ التَّامَّةِ ...، وَذَكَرْتُ لَهُمَا الْحَدِيثَ؟

فَقَالَا: هَذَا حَدِيثٌ خَطَأً؛ رَوَاهُ بَعْضُ الْحَفَاطِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا؛ وَهُوَ الصَّحِيحُ.

وقال أبي: رَوَى عَمَّارُ بْنُ زُرَيْقٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ وَالْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثُمَّ قَالَ: وَحَدِيثُ الْأَوَّلِ أَشْبَهُ؛ لِأَنَّ عَمَّارَ بْنَ زُرَيْقٍ سَمِعَ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ بِأَخْرَ.

(1) سعيد بن عمير بن نيار بكسر النون بعدها تحتانية وقيل بين عمير ونيار عقبة، مقبول من الرابعة س. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص240) 2375.

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 287) 1989.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- أبو إسحاق، عن الحارث، عن عليّ؛ قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

الوجه الثاني- أبو إسحاق، عن أَبِي مَيْسَرَةَ، عن النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثالث- أبو إسحاق، عن أَبِي مَيْسَرَةَ والحارث، عن عليّ، عن النَّبِيِّ ﷺ.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- أبو إسحاق، عن الحارث، عن عليّ؛ قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

لم أجده.

الوجه الثاني- أبو إسحاق، عن أَبِي مَيْسَرَةَ، عن النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (252 / 10) 29929، من طريق إسرائيل به.

الوجه الثالث- أبو إسحاق، عن أَبِي مَيْسَرَةَ والحارث، عن عليّ، عن النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أبو داود في سننه (4 / 312) 5052، والنسائي في السنن الكبرى (7 / 154) 7685، والطبراني في الدعاء (ص: 97) 237، والبيهقي في الأسماء والصفات (1 / 477) 408، وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص: 655) 713، وأبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبي (3 / 57) 510، من طريق عمّار بن رزيق به.

ثالثًا- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- أبو إسحاق، عن الحارث، عن عليّ؛ قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

لم أجده؛ ولكن قال ابن أبي حاتم يرويه عن أبي إسحاق يونس بن أبي إسحاق.

يونس بن أبي إسحاق سبق ترجمته في حديث [124]، وهو صدوق يهم قليلاً.

الوجه الثاني- أبو إسحاق، عن أَبِي مَيْسَرَةَ، عن النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن أبي إسحاق: إسرائيل.

إسرائيل بن يونس سبق ترجمته في حديث [61]، وهو ثقة، وقال يحيى بن معين⁽¹⁾: شريك أحب إليّ وهُوَ أقدم وإسرائيل صدوق، وقال عبد الرحمن بن مهدي⁽²⁾: إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري.

الوجه الثالث - أبو إسحاق، عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ وَالْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
يرويه عن أبي إسحاق: عَمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ.

عمار بن رزيق سبق ترجمته في حديث [130]، وهو لا بأس به.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - أبو إسحاق، عَنْ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.
الرواية من هذا الوجه غير راجحة.

الوجه الثاني - أبو إسحاق، عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها إسرائيل عن أبي إسحاق وهو من أثبت الناس فيه.
الوجه الثالث - أبو إسحاق، عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ وَالْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد سمعها عمار من أبي إسحاق بعد الاختلاط.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثانية وإسنادها ضعيف، أبو ميسرة لم يسمع من النبي ﷺ.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية إسرائيل؛ لأنه من أثبت الناس في أبي إسحاق السبيعي، وهذا صحيح والله أعلم.

(1) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص 59) 85.

(2) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (2 / 131).

حديث [158]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: سألتُ أبي وأبا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ حَجَّاجُ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ رُفَيْعِ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فِي كَفَّارَةِ الْمَجْلِسِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ

وَرَوَاهُ يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ حَيَّانٍ، عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانٍ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَرَوَاهُ مَنْصُورٌ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ زِيَادِ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا؟

قَالَ أَبِي: حَدِيثُ مَنْصُورٍ أَشْبَهُ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ أَبِي هَاشِمٍ رَوَاهُ حَجَّاجُ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، وَحَجَّاجٌ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَفِي حَدِيثِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ دُونَهُ مُصْعَبُ بْنُ حَيَّانٍ، عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانٍ. قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: حَدِيثُ مَنْصُورٍ أَشْبَهُ؛ لِأَنَّ الثَّوْرِيَّ رَوَاهُ، وَهُوَ أَحْفَظُهُمْ.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- رُفَيْعُ أَبُو الْعَالِيَةِ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- أَبُو الْعَالِيَةِ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثالث- أَبُو الْعَالِيَةِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- رُفَيْعُ أَبُو الْعَالِيَةِ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ (4/ 265) 4859، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (9/ 163) 10187، وَالدَّارِمِيُّ فِي سَنَنِهِ (3/ 1739) 2700، وَأَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ (33/ 47) 19812، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنَفِهِ (6/ 41) 29325، وَابْنُ بَرَزٍ فِي مَسْنَدِهِ = الْبَحْرُ الزَّخَارِ (9/ 295) 3848، وَأَبُو يَعْلَى الْمَوْصِلِيُّ فِي مَسْنَدِهِ (13/ 421) 7426، وَالرُّوْيَانِيُّ فِي مَسْنَدِهِ (2/ 335) 1309،

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 300) 1999.

والطبراني في الدعاء (ص: 536) 1917، والبيهقي في الآداب (ص: 106) 259، والحاكم في المستدرک على الصحیحین (1/ 721) 1971، من طریق الحجاج بن دینار، عن أبي هاشم به.

الوجه الثاني - أبو العالیة، عن رافع بن خدیج، عن النبی ﷺ.

أخرجه النسائي في السنن الكبرى (9/ 163) 10188، والطبراني في الدعاء (ص: 537) 1918، وفي المعجم الصغير (1/ 370) 620، وفي المعجم الكبير (4/ 287) 4445، والحاكم في المستدرک على الصحیحین (1/ 721) 1972، وأبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبي (2/ 45) 223، وفي (2/ 48) 224، من طریق الربيع بن أنس به.

الوجه الثالث - أبو العالیة، عن النبی ﷺ، مرسلاً.

أخرجه النسائي في السنن الكبرى (9/ 164) 10189، وابن أبي شعبة في مصنفه (6/ 41) 29327، من طریق زياد بن حصين به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - رُفِيعُ أبو العالیة، عن أبي بَرزَةَ، عن النبی ﷺ.

يرويهِ عن رُفِيع: أبو هاشم الرماني.

أبو هاشم الرماني بضم الراء وتشديد الميم الواسطي اسمه يحيى بن دينار وقيل ابن الأسود وقيل ابن نافع ثقة من السادسة، مات سنة اثنتين وعشرين وقيل سنة خمس وأربعين ع⁽¹⁾.

الوجه الثاني - أبو العالیة، عن رافع بن خدیج، عن النبی ﷺ.

يرويهِ عن رُفِيع: الربيع بن أنس.

الربيع بن أنس البكري أو الحنفي بصري نزل خراسان، من الخامسة، مات سنة أربعين أو قبلها 4⁽²⁾. قال العجلي⁽³⁾: ثقة، وقال أبو حاتم⁽⁴⁾: صدوق، وقال ابن حجر⁽⁵⁾: صدوق له أوهام ورمي بالتشيع.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص680) 8425.

(2) المرجع السابق، (ص205) 1882.

(3) العجلي، الثقات ط الباز (ص153) 416.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/ 454).

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص205) 1882.

قلت: صدوق

الوجه الثالث - أبو العالية، عن النبي ﷺ، مُرسلاً.

يرويه عن ربيع: زياد بن حصين.

زياد بن الحصين بن قيس الحنظلي أو الرياحي أبو جهمة البصري، ثقة يرسل، من الرابعة م س ق⁽¹⁾.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - ربيع أبو العالية، عن أبي بَرزة، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة فقد روي من أوجه أخرى فيها من هو أحفظ، قال أبو حاتم: "رَوَاهُ حَجَّاجُ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، وَحَجَّاجٌ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ".

الوجه الثاني - أبو العالية، عن رافع بن خديج، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة؛ فقد روي من أوجه أخرى فيها من هو أحفظ.

الوجه الثالث - أبو العالية، عن النبي ﷺ، مُرسلاً.

الرواية من هذا الوجه راجحة؛ فقد رواها الأحفظ وهو الثوري عن منصور... إلخ.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثالثة، وإسنادها ضعيف مرسل؛ لأن أبا العالية لم يسمع من النبي ﷺ.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية الأحفظ والأثبت، ووافقه على ذلك أبو زرعة.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص219) 2069.

باب الدعاء

حديث [159]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: سألتُ أبي عن حديثِ رواه ابنُ عجلان، عن عَوْنِ بن عبد الله، عن أبيه، عن ابنِ مسعودٍ؛ قال: ما من عبدٍ يقولُ:

سبحانَ الله، والحمدُ لله، ولا إلهَ إلا الله، واللهُ أكبرُ؛ إلا لَقَّاهُ اللهُ... الحديث.

قال أبو محمدٍ: رواه المسعودي، عن عون، عن الأسود، عن عبد الله.

قيل لأبي: أيهما أصحُّ؟

قال: المسعوديُّ أفهمُ بحديثِ عون، وهو أشبه.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- عون بن عبد الله، عن أبيه، عن ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه.

الوجه الثاني- عون، عن الأسود، عن عبد الله بنِ مسعودٍ رضي الله عنه.

ثانياً- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- عون بن عبد الله، عن أبيه، عن ابنِ مسعودٍ.

أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (4/ 268)، من طريق اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عن ابنِ عجلان به.

وأخرجه الضبي في الدعاء (ص: 284)، من طريق إِسْمَاعِيلِ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عن عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ. (وحذف الواسطة بين عون وعبد الله بن مسعود).

وأخرجه ابن المبارك في الزهد والرقائق (1/ 394) 1117، من طريق إِسْمَاعِيلِ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، يُحَدِّثُ عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَجُلٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ. (وأبهم الشيخ الذي حدث عنه عون).

الوجه الثاني- عون، عن الأسود، عن عبد الله بنِ مسعودٍ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 346) 2033.

لم أجده؛ ولكنني وجدت طريقًا آخر للمسعودي؛ فقد أخرج البيهقي في الأسماء والصفات (2/ 104) 667، من طريق المَسْعُودِي، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُخَارِقِ، عَنِ الْمُخَارِقِ بْنِ سَلِيمٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ مَسْعُودٍ.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلقة:

الوجه الأول - عَوْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

يرويهِ عَنْ عَوْنٍ: ابْنُ عَجَلَانَ.

محمد بن عجلان سبق ترجمته في حديث [50]، وهو صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة.

الوجه الثاني - عون، عن الأسود، عن عبد الله بن مسعود.

لم أجده؛ ولكن قال أبو حاتم يرويهِ عَنْ عَوْنٍ: المسعودي.

عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي سبق ترجمته في حديث [30]، وهو صدوق اختلط قبل موته، وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - عَوْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

الرواية من هذا الوجه غير راجعة، فقد رواها عن "عون"، "المسعودي" بوجه آخر وهو أعرف بحديث عون من ابن عجلان، كما ذكر أبو حاتم.

الوجه الثاني - عون، عن الأسود، عن عبد الله بن مسعود.

الرواية من هذا الوجه راجعة، فقد رواه عن عون "المسعودي"، وهو أفهم بحديث عون كما ذكر أبو حاتم الرازي.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثانية، وإسنادها حسن؛ لأن فيه جعفر بن عون وهو "صدوق"، وفيه أيضًا عبد الله بن مخارق لم يذكره أحد بجرح ولا تعديل سوى أبي حاتم الرازي قال عنه "مشهور" (1).

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (5/ 179).

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية الأعراف والأفهم بحديث عون وهو "المسعودي".

حديث [160]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه عبد الله بن صالح بن مسلم، عن فضيل بن مرزوق، عن عطية، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ قال: إِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ مِنْ بَيْتِهِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ وَبِحَقِّ مَمَشَايَ ...⁽²⁾، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

ورواه أبو نعيم، عن فضيل، عن عطية، عن أبي سعيد، موقوفاً؟

قال أبي: موقوفٌ أشبهه.

أولاً - الروايات المعلة:

الوجه الأول - فضيل بن مرزوق، عن عطية، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني - فضيل، عن عطية، عن أبي سعيد، موقوفاً.

ثانياً - تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول - فضيل بن مرزوق، عن عطية، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ.

أخرجه ابن ماجه في سننه (1/ 256) 778، من طريق الفضل بن الموفق أبي الجهم به.

وأخرجه البيهقي في الدعوات الكبير (1/ 125) 65، وابن الجعد في مسنده (ص: 299)

2032، وابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (4/ 56) 1791، كلهم من

طريق يحيى بن أبي بكير به.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 365) 2048.

(2) الحديث: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى الصَّلَاةِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ، وَأَسْأَلُكَ بِحَقِّ مَمَشَايَ هَذَا، فَإِنِّي لَمْ أَخْرُجْ أَشْرًا، وَلَا بَطْرًا، وَلَا رِيَاءً، وَلَا سُمْعَةً، وَخَرَجْتُ اتِّقَاءً، سُخْطِكَ، وَابْتِغَاءً مَرْضَاتِكَ، فَاسْأَلُكَ أَنْ تُعِيدَنِي مِنَ النَّارِ، وَأَنْ تَغْفِرَ لِي ذُنُوبِي، إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، أَقْبَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِوَجْهِهِ، وَاسْتَعْفَرَ لَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ ". ابن ماجه، السنن (1/ 256).

وأخرجه الطبراني في الدعاء (ص: 149) 421، وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص: 85/76)، من طريق عبد الله بن صالح العجلي به.

الوجه الثاني - فضيل، عن عطية، عن أبي سعيد، موقوفاً.

أخرجه أحمد في مسنده (17/ 247) 11156، وابن الجعد في مسنده (ص: 299) 2031، من طريق يزيد بن هارون به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (6/ 25) 29202، من طريق وكيع به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - فضيل بن مزروق، عن عطية، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ.

يرويه عن فضيل: الفضل بن الموفق أبو الجهم، ويحيى بن أبي بكير، وعبد الله بن صالح العجلي.

الفضل بن الموفق بن أبي المتئد بضم الميم وتشديد المثناة بعدها تحتانية مهموزة، الثقي أبو الجهم الكوفي، فيه ضعف من صغار التاسعة ق⁽¹⁾.

يحيى بن أبي بكير سبق ترجمته في حديث [138]، وهو ثقة.

عبد الله بن صالح بن مسلم العجلي، ثقة من التاسعة لم يثبت أن البخاري أخرج له خ⁽²⁾.

الوجه الثاني - فضيل، عن عطية، عن أبي سعيد، موقوفاً.

يرويه عن فضيل: يزيد بن هارون، ووكيع.

يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولا هم أبو خالد الواسطي، ثقة متقن عابد من التاسعة، مات سنة ست ومائتين وقد قارب التسعين ع⁽³⁾.

وكيع بن الجراح سبق ترجمته في حديث [23]، وهو ثقة حافظ عابد.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص447) 5420.

(2) المرجع السابق، (ص308) 3389.

(3) المرجع نفسه، (ص606) 7789.

رابعًا - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - فضيل بن مزروق، عَنْ عَطِيَّة، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد خالفت رواية الأثبت والأوثق.

الوجه الثاني - فضيل، عَنْ عَطِيَّة، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، موقوفًا.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الثقات الأثبت عن فضيل.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها ضعيف، قال البوصيري⁽¹⁾: "هَذَا إِسْنَادٌ مُسَلَّسٌ بِالضَّعْفَاءِ عَطِيَّةٌ⁽²⁾ هُوَ الْعَوْفِيُّ وَفَضِيلُ بْنُ مَرْزُوقٍ⁽³⁾ كُلُّهُمْ ضَعْفَاءٌ".

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية الموقوفة التي رواها الثقات الأثبت، على الرواية الموصولة التي رواها من هم أقل منهم رتبةً وضبطًا.

حديث [161]

قال ابن أبي حاتم⁽⁴⁾: وسألتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَمْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِذَا دَخَلَ مَضْجَعَهُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَفَانِي وَأَوَانِي ...، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وَرَوَاهُ أَبُو مَعْمَرٍ الْمِنْقَرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ، عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عِمْرَانَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

(1) البوصيري، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (1/ 98).

(2) عطية بن سعد بن جنادة بضم الجيم بعدها نون خفيفة العوفي الجدلي بفتح الجيم والمهمل الكوفي، أبو الحسن صدوق يخطئ كثيرًا، وكان شيعيًا مدلسًا من الثالثة، مات سنة إحدى عشرة بخ د ت ق. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص393) 4616.

(3) فضيل بن مرزوق الأغر بالمعجمة والراء الرقاشي الكوفي أبو عبد الرحمن صدوق يهيم، ورمي بالتشيع، من السابعة، مات في حدود سنة ستين ي م 4. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص448) 5437.

(4) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 366) 2049.

قلتُ لأبي: أيُّهما أصحُّ؟
 قال: حديثُ أبي مَعْمَرٍ أشبهُ.
 قلتُ لأبي: ابنُ عمران من هو؟
 قال: لا أدري.
 قلتُ: فابنُ بُرَيْدَةَ أدركَ ابنَ عُمَرَ؟
 قال: أدركهُ ولم يَبْنِ سماعُهُ منه.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- عبد الوارث، عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَمْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- عبد الوارث، عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَمْرَانَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- عبد الوارث، عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَمْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أبو داود في سننه (4/ 313) 5058، والنسائي في السنن الكبرى (7/ 138) 7647، وأحمد في مسنده (10/ 190) 5983، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (10/ 131) 5758، وابن حبان في صحيحه (12/ 349) 5538، والبيهقي في الدعوات الكبير (1/ 513) 398، وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص: 660) 723، وابن منده في التوحيد (2/ 55) 197، من طريق عَبْدِ الصَّمَدِ بن عبد الوارث به.

الوجه الثاني- عبد الوارث، عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَمْرَانَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

أخرجه الخرائطي في مكارم الأخلاق (ص: 313) 964، من طريق أبي مَعْمَرٍ به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - عبد الوارث، عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَمْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن عبد الوارث: عَبْدُ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ.

عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد العنبري مولا هم التنوري بفتح المثناة وتثقيل النون المضمومة، أبو سهل البصري من التاسعة، مات سنة سبع [ومائتين] ع⁽¹⁾.

قال يحيى بن معين⁽²⁾: يقول عبد الصمد بن عبد الوارث يقول في كتبه كلها حدثنا حدثنا ولم يكن في كتابه حدثنا، فقد رأيت كتابه فلم يكن فيه حدثنا، وكان يقول هو وكان والله ثقة، وقال ابن سعد⁽³⁾: وَكَانَ ثِقَةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وقال العجلي⁽⁴⁾: ثقة، وقال أبو داود⁽⁵⁾: كَانَ عَبْدُ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ يَحْتَمِلُ التَّلَقُّينَ، وقال أبو حاتم⁽⁶⁾: صدوق صالح الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال النسائي⁽⁷⁾: لا بأس به، وقال ابن حجر⁽⁸⁾: صدوق ثبت في شعبة.

قلت: صدوق.

الوجه الثاني - عبد الوارث، عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَمْرٍانَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

يرويه عن عبد الوارث: أَبُو مَعْمَرٍ.

عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج التميمي أبو معمر المقعد المنقري بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف، واسم أبي الحجاج ميسرة، ثقة ثبت رمي بالقدر من العاشرة، مات سنة أربع وعشرين ع⁽⁹⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص356) 4080.

(2) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (1/ 145).

(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى ط دار صادر (7/ 300).

(4) العجلي، الثقات ط الباز (ص303) 1003.

(5) أبوداود، سؤالات أبي عبيد الأجري للإمام أبي داود السجستاني - ط الفاروق (ص215) 1398.

(6) بدر الدين العيني، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار (2/ 225).

(7) النسائي، مشيخة النسائي = تسمية الشيوخ (ص91) 124.

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص356) 4080.

(9) المرجع السابق، (ص315) 3498.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - عبد الوارث، عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَمْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة؛ لأن من رواها استسهل إسنادها ورواه عن ابن عمر، والصحيح ما ذكر في الوجه الثاني المرسل وهو عن "ابن عمران"، وقد خالف عبد الصمد من هو أوثق وأثبت منه.

الوجه الثاني - عبد الوارث، عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عِمْرَانَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد ضبط أبو معمر إسنادها ورواها مرسلة، فابن عمران لا صحبة له كما ذكر ابن حجر⁽¹⁾: "فإن ابن عمران لا صحبة له".

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثانية، وإسنادها ضعيف مرسل؛ لأن فيه ابن عمران لا صحبة له فلم يسمع من النبي ﷺ.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية الأثبت والأوثق على من هو أقل منه ضبطاً، فقد ضبط أبو معمر الرواية ورواها مرسلة.

حديث [162]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ دَاوُدَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي السَّائِبِ قَاصِّ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، عَنْ عَائِشَةَ؛ قَالَتْ لِلْسَّائِبِ: لَتَدَعَنَّ السَّجْعَ فِي الدُّعَاءِ؛ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ لَا يَسْجَعُونَ، أَوْ لَا يَفْعَلُونَ؟

قَالَ أَبِي: كَذَا حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ الرَّقِّي، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ.

(1) ابن حجر، نتائج الأفكار (3/ 67).

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 368) 2050.

وحدَّثنا أَبُو سَلَمَةَ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ دَاوُدَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ لِابْنِ أَبِي السَّائِبِ.

قُلْتُ لِأَبِي: أَيُّهُمَا أَصَحُّ؟

قَالَ: حَدِيثُ وَهَيْبٍ أَشْبَهُ، وَوَهَيْبٌ أَتَقَنُّ وَأَوْثَقُ مِنْ أَبِي معاوية.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- دَاوُدُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي السَّائِبِ قَاصِّ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، عَنْ عَائِشَةَ؛ قَالَتْ لِلْسَّائِبِ.

الوجه الثاني- دَاوُدُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ لِابْنِ أَبِي السَّائِبِ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- دَاوُدُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي السَّائِبِ قَاصِّ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، عَنْ عَائِشَةَ؛ قَالَتْ لِلْسَّائِبِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ (3/ 258) 978، مِنْ طَرِيقِ أَبِي مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ بِهِ.

الوجه الثاني- دَاوُدُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ لِابْنِ أَبِي السَّائِبِ.

أَخْرَجَهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَةَ فِي مَسْنَدِهِ (3/ 933) 1634، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ (43/ 19) 25820، مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيٍّ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنَفِهِ (6/ 21) 29164، مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ بْنِ عِيْنَةَ بِهِ.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- دَاوُدُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي السَّائِبِ قَاصِّ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، عَنْ عَائِشَةَ؛ قَالَتْ لِلْسَّائِبِ.

يُرويه عن داود: أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ.

محمد بن خازم الضرير سبق ترجمته في حديث [38]، وهو ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره.

الوجه الثاني - دَاوُدُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ لِابْنِ أَبِي السَّائِبِ.

يُرويه عن داود: عَبْدُ الْأَعْلَى بن عبد الأعلى، وإِسْمَاعِيل بن عُليَّة، وسفيان بن عيينة.

عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري السامي بالمهمله أبو محمد، وكان يغضب إذا قيل له أبو همام ثقة، من الثامنة، مات سنة تسع وثمانين ع⁽¹⁾.

إِسْمَاعِيل بن عُليَّة سبق ترجمته في حديث [10]، وهو ثقة حافظ.

سفيان بن عيينة سبق ترجمته في حديث [37]، وهو ثقة حافظ تغير بأخرة، وتدليسه لا يضر لأنه من "الثانية"⁽²⁾، وتدليسه عن الثقات.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - دَاوُدُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي السَّائِبِ قَاصِّ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، عَنْ عَائِشَةَ؛ قَالَتْ لِلسَّائِبِ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، وهي رواية شاذة، فقد تفرد بها أبو معاوية الضرير، وخالف رواية الثقات الأثبات الأوثق والأكثر عدداً.

الوجه الثاني - دَاوُدُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ لِابْنِ أَبِي السَّائِبِ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد اتفق على روايتها جماعة من الثقات الأثبات، وهي رواية مرسلة، قال الدارقطني⁽³⁾: "والصحيح عن الشعبي مُرسلاً، عن عائشة"، وتبين روايات أخرى أن الواسطة بينهما هو "مسروق"⁽⁴⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص331) 3734.

(2) ابن حجر، طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، (ص32) (52).

(3) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (14/ 283) 3625.

(4) الحديث: قال الطبراني: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبرَاهِيمَ بْنِ بُكَيْرٍ الطَّيَالِسِيُّ البَصْرِيُّ، ثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ عَائِشَةَ التَّيْمِي، ثنا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، أَنَّ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ لِلسَّائِبِ: «إِيَّاكَ وَالسَّجْعَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ لَمْ يَكُونُوا يَسْجَعُونَ، وَإِذَا رَأَيْتَ قَوْمًا يَتَحَدَّثُونَ فَلَا تَقْطَعْ عَلَيْهِمْ حَدِيثَهُمْ، وَلَا تُثْمِلِ النَّاسَ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَا تُحَدِّثْ فِي الْجُمُعَةِ إِلَّا مَرَّةً فَإِنْ أَبَيْتَ فَمَرَّتَيْنِ»" (الطبراني، الدعاء (ص37) 54.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثانية، وإسنادها ضعيف فهي رواية مرسلّة؛ فالشعبي لم يسمع من عائشة رضي الله عنها، وقد تبينت الوساطة بين الشعبي وعائشة وهو "مسروق"، كما في رواية الطبراني سابقة الذكر.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية المحفوظة وهي الرواية الثانية التي اتفق على روايتها جماعة من الثقات الأثبات، على الرواية الشاذة وهي الأولى التي تفرد بروايتها أبو معاوية الضرير.

حديث [163]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي وأبا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عِنْدَ مَنَامِهِ: اللَّهُمَّ، إِنِّي أَعُوذُ بِوَجْهِكَ الْكَرِيمِ، وَكَلِمَتِكَ النَّامَةِ ...، وَذَكَرْتُ لَهُمَا الْحَدِيثَ؟

فَقَالَا: هَذَا حَدِيثٌ خَطَأً، رَوَاهُ بَعْضُ الْحَفَازِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا؛ وَهُوَ الصَّحِيحُ.

قَالَ أَبِي: رَوَاهُ عَمَّارُ بْنُ زُرَيْقٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ وَالْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثُمَّ قَالَ: وَحَدِيثُ الْأَوَّلِ أَشْبَهُ؛ لِأَنَّ عَمَّارَ بْنَ زُرَيْقٍ سَمِعَ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ بِأَخَرَةٍ.

سبق دراسته في حديث [158].

حديث [164]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألتُ أبي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ، عَنْ مُغِيرَةَ بْنِ أَبِي الْحَرِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ؛ قَالَ: جاز رسول الله ﷺ وَنَحْنُ قُعُودٌ فَقَالَ: مَا أَصْبَحْتُ غَدَاةً قَطُّ إِلَّا اسْتَعْفَرْتُ اللَّهَ فِيهَا مِئَةَ مَرَّةٍ؟

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 374) 2055.

(2) المرجع السابق، (5/ 376) 2058.

قَالَ أَبِي: رَوَاهُ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْأَعْرَجِ -
من أصحاب رسول الله ﷺ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَاهُ إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَأَبِي بُرْدَةَ ابْنَيْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
بنحوه، ولم يذكر أبا موسى.

قَالَ أَبِي: وَحَدِيثُ إِسْرَائِيلَ أَشْبَهُهُ؛ إِذْ كَانَ هُوَ أَحْفَظُ.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- أبو إسحاق، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْأَعْرَجِ - من أصحاب رسول الله
ﷺ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- أبو إسحاق، عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَأَبِي بُرْدَةَ ابْنَيْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- أبو إسحاق، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْأَعْرَجِ - من أصحاب رسول الله
ﷺ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

لم أجده، ولكنني وجدت طريقاً مشابهاً عن أبي إسحاق لم يذكر فيه الأعرج.

أخرجه النسائي في السنن الكبرى (9/ 167) 10201، والطبراني في الدعاء (ص:
510) 1810، والطحاوي في شرح معاني الآثار (4/ 289) 6954، من طريق موسى بن عُقْبَةَ
به.

الوجه الثاني- أبو إسحاق، عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَأَبِي بُرْدَةَ ابْنَيْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أحمد في مسنده (38/ 365) 23340، والدارمي في سننه (3/ 1790) 2765،
والبيهقي في شعب الإيمان (9/ 125) 6370، من طريق إسرائيل بن يونس به.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول- أبو إسحاق، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْأَعْرَجِ - من أصحاب رسول الله
ﷺ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن أبي إسحاق: موسى بن عُقْبَةَ.

مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ سَبَقَ تَرْجَمَتَهُ فِي حَدِيثِ [35]، وَهُوَ ثَقَّةٌ.

الوجه الثاني - أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَأَبِي بُرْدَةَ ابْنَيْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يُرويه عن أبي إسحاق: إسرائيل بن يونس.

إسرائيل بن يونس سبق ترجمته في حديث [61]، وهو ثقة، وقال يحيى بن معين⁽¹⁾: شريك أحب إليّ وهُوَ أَقْدَمُ وَإِسْرَائِيلُ صَدُوقٌ، وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ⁽²⁾: إِسْرَائِيلُ فِي أَبِي إِسْحَاقَ أَثْبَتُ مِنْ شُعْبَةَ وَالثَّوْرِي.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْأَعْرَجِ - مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فلم أجد لها تخريجاً، وقد رواها موسى عن أبي إسحاق؛ ولكن في الوجه الثاني رواها يونس وهو أثبت منه في أبي إسحاق، وهناك من رجع رواية أبي بردة عن الأعرج⁽³⁾؛ ولكن ليس من طريق أبي إسحاق السبيعي؛ بل هي من طريق ثابت البناني المذكورة في صحيح مسلم⁽⁴⁾.

الوجه الثاني - أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَأَبِي بُرْدَةَ ابْنَيْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه عن أبي إسحاق راجحة، فإسرائيل من أوثق الناس في أبي إسحاق السبيعي.

(1) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص59) 85.

(2) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 131).

(3) قال الدارقطني: "عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنِ الْأَعْرَجِ الْمُزَنِيِّ، وَهُوَ أَشْبَهُهُمَا بِالصَّوَابِ قَوْلُ مَنْ قَالَ: عَنِ الْأَعْرَجِ". علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (7/ 216) 1300. قال المزي: "المَحْفُوظُ حَدِيثُ أَبِي بَرْدَةَ، عَنِ الْأَعْرَجِ الْمُزَنِيِّ، تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ بِمَعْرِفَةِ الْأَطْرَافِ (6/ 462).

(4) الحديث: قَالَ مُسْلِمٌ: "حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ جَمِيعًا، عَنْ حَمَادٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ - عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنِ الْأَعْرَجِ الْمُزَنِيِّ، وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّهُ لَيَغَاوُنُ عَلَيَّ قَلْبِي، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ» مسلم، صحيح مسلم (4/ 2075) 41 - (2702).

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها ضعيف وهي مرسلّة؛ فقد أسقط منها أبو موسى، وللعلم هذه الرواية هي الراجحة عن أبي إسحاق؛ ولكن ليست الرواية المحفوظة عن هذا الحديث؛ لأن المحفوظة عن هذا الحديث هي رواية الأغر؛ لكن من طريق غير طريق أبي إسحاق؛ فأبو إسحاق روى الطريق الثانية المرسلّة.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية إسرائيل على رواية موسى؛ لأن إسرائيل من أثبت الناس في أبي إسحاق السبيعي، وقد ضبط الإسناد عن أبي إسحاق، فإسناد أبي إسحاق من أصله فيه علة.

حديث [165]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي وأبا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ حَجَّاجُ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي كَفَّارَةِ الْمَجْلِسِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ.... وَرَوَاهُ يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ حَيَّانٍ، عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانٍ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قلتُ: وَرَوَاهُ مَنْصُورٌ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ زِيَادِ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا؟

قَالَ أَبِي: حَدِيثُ مَنْصُورٍ أَشْبَهُ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ أَبِي هَاشِمٍ رَوَاهُ حَجَّاجُ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، وَحَجَّاجٌ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَحَدِيثُ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ دُونَهُ مُصْعَبُ بْنُ حَيَّانٍ، عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانٍ، عَنِ الرَّبِيعِ.

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: حَدِيثُ مَنْصُورٍ أَشْبَهُ؛ لِأَنَّ الثَّوْرِيَّ رَوَاهُ، وَهُوَ أَحْفَظُهُمْ.

سبق دراسته في حديث [159].

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 379) 2060.

حديث [166]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: سألت أبي عن حديث رَوَاهُ مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَإِذَا رَجُلٌ يَقُولُ: يَا اللَّهُ الْوَاحِدُ الصَّمَدُ ...، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ؟

قال أبي: رواه عبد الوارث، عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مِخْجَنِ بْنِ الْأَدْرَعِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وحديث عبد الوارث أشبه.

قال أبي: رَوَى أَبُو إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ، هَذَا الْحَدِيثَ.

قال أبو محمد: وَرَوَى الثَّوْرِيُّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ، هَذَا الْحَدِيثَ.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- ابنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ...

الوجه الثاني- ابنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مِخْجَنِ بْنِ الْأَدْرَعِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- ابنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ...

أخرجه أبو داود في سننه (2/ 1493)، والترمذي في سننه ت شاكر (5/ 515) 3475، وابن ماجه في سننه (2/ 1267) 3857، وأحمد في مسنده (38/ 64) 22965، وعبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (2/ 485) 4178، وابن الضريس في فضائل القرآن (ص: 119) 279، من طريق مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ بِهِ.

وأخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة (ص: 683)، من طريق مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ بِهِ.

الوجه الثاني- ابنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مِخْجَنِ بْنِ الْأَدْرَعِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أبو داود في سننه (1/ 259) 985، والنسائي في سننه (3/ 52) 1301، وأحمد في مسنده (31/ 310) 18974، وابن خزيمة في صحيحه (1/ 358) 724، والطبراني في

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 416) 2082.

المعجم الكبير (20/ 296) 703، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (5/ 2573) 6207، وابن منده في التوحيد (1/ 65)، من طريق حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - ابْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ...

يرويه عن ابن بريدة: مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ، ومحمد بن جحادة.

مالك بن مغول سبق ترجمته في حديث [66]، ثقة ثبت.

محمد بن جحادة بضم الجيم وتخفيف المهملة، ثقة من الخامسة، مات سنة إحدى وثلاثين ع⁽¹⁾.

الوجه الثاني - ابْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مِخْجَنِ بْنِ الْأَدْرَعِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن ابن بريدة: حُسَيْنُ الْمُعَلِّمِ.

حسين بن ذكوان المعلم المكنى⁽²⁾، ثقة⁽³⁾.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - ابْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ...

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد اتفق نفسان على روايتها عن ابن بريدة، وكلاهما من الثقات ومالك ثبت.

الوجه الثاني - ابْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مِخْجَنِ بْنِ الْأَدْرَعِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد تفرد بها حسين المعلم.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الأولى، وإسنادها صحيح ورجالها ثقات.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص471) 5781.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/ 52) 233.

(3) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص89) 230.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية حسين المعلم، وقد خالفته في ذلك فرجحتُ الرواية الأولى التي اتفق عليها نفسان، ولم أرجح الرواية التي تفرد بها حسين.

حديث [167]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثِ رواه زهير، عن أبي إسحاق، عن أبي بُردة: أن النبي ﷺ كان يدعو: اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي وَإِسْرَافِي ...، وَذَكَرَ الحديثَ. ورواه قيسُ بنُ الربيع وأَشْعَثُ بنُ سَوَّار، عن أبي إسحاق، عن أبي بُردة، عن أبيه: أن النبي ﷺ.

قِيلَ لِأَبِي: أَيُّهُمَا أَشْبَهُ؟

قَالَ: حَدِيثُ قَيْسٍ وَأَشْعَثُ أَشْبَهُ.

أولاً - الروايات المعلّة:

الوجه الأول - أبو إسحاق، عن أبي بُردة: أن النبي ﷺ.

الوجه الثاني - أبو إسحاق، عن أبي بُردة، عن أبيه: أن النبي ﷺ.

ثانياً - تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - أبو إسحاق، عن أبي بُردة: أن النبي ﷺ.

أخرجه يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (2/ 624)، من طريق زهير بن معاوية به.

الوجه الثاني - أبو إسحاق، عن أبي بُردة، عن أبيه: أن النبي ﷺ.

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (6/ 332) 6552، من طريق أَشْعَثُ بنِ سَوَّارٍ به.

وأخرجه البخاري في صحيحه (8/ 84) 6398، من طريق شُعْبَةَ به.

وأخرجه البخاري في صحيحه (8/ 85) 6399، من طريق إِسْرَائِيلَ به.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (3/ 234) 954، من طريق شَرِيكَ به.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 418) 2083.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - أبو إسحاق، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

يرويه عن أبي إسحاق: زهير بن معاوية.

زهير بن معاوية سبق ترجمته في حديث [96]، وهو ثقة ثبت.

الوجه الثاني - أبو إسحاق، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

يرويه عن أبي إسحاق: أشعث بن سوار، وشُعْبَةُ، وإسرائيل، وشريك.

أشعث بن سوار الكندي النجار الأفرق الأثرم صاحب التواييت قاضي الأهواز ضعيف من السادسة، مات سنة ست وثلاثين بخ م ت س ق⁽¹⁾.

شعبة سبق ترجمته في حديث [22]، وهو ثقة حافظ متقن.

إسرائيل بن يونس سبق ترجمته في حديث [61]، وهو ثقة، وقال يحيى بن معين⁽²⁾: شريك أحب إِلَيَّ وَهُوَ أَقْدَمُ وَإِسْرَائِيلُ صَدُوقٌ، وقال عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ⁽³⁾: إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شُعْبَةَ والثوري.

شريك بن عبد الله النخعي سبق ترجمته في حديث [1]، وهو صدوق يخطئ كثيرًا تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا بواسط ليس فيه تخطيط وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - أبي إسحاق، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد تفرد بها زهير عن أبي إسحاق وخالف من هو أوثق منه، وزهير سمع من أبي إسحاق السبيعي بأخرة أي بعد الاختلاط⁽⁴⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص113) 524.

(2) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص59) 85.

(3) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (2/131).

(4) قال العلائي: "وكذلك قال أبو زرعة في أبي خيثمة زهير بن معاوية: إنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط" العلائي، المختلطين (ص93).

الوجه الثاني - أبو إسحاق، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد اتفق على روايتها الثقات الأثبات، منهم إسرائيل وهو من أثبت الناس في أبي إسحاق.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها صحيح ورجالها ثقات فقد أخرجها البخاري في صحيحه.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية الأكثر عدداً، والأوثق والأثبت في أبي إسحاق، على رواية زهير التي تفرد بها وخالف الثقات وزهير سمع من أبي إسحاق بأخرة.

حديث [168]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ وَكِيعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ، عَنْ أَبِي الْيَسْرِ بْنِ عَمْرٍو: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ مِنَ الْحَرَقِ وَالْعَرَقِ وَالْغَمِّ وَالْهَمِّ، وَكَانَ يَقُولُ: أَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أَمُوتَ لَدِيغاً؟ قَالَ أَبِي: يَرْوِيهِ ابْنُ صَمْرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ صَيْفِيٍّ، عَنْ أَبِي الْيَسْرِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَهُوَ أَشْبَهُ.

أولاً - الروايات المعلّة:

الوجه الأول - عبد الله بن سعيد بن أبي هند، عن يحيى بن عبد الله بن صَيْفِيٍّ، عَنْ أَبِي الْيَسْرِ بْنِ عَمْرٍو: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

الوجه الثاني - عبد الله بن سعيد، عن جَدِّهِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ صَيْفِيٍّ، عَنْ أَبِي الْيَسْرِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 420) 2085.

ثانيًا - تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - عبد الله بن سعيد بن أبي هند، عن يحيى بن عبد الله بن صيفي، عن أبي اليسر بن عمرو: أن النبي ﷺ.

لم أجده تفرد بذكره ابن أبي حاتم.

الوجه الثاني - عبد الله بن سعيد، عن جده أبي هند، عن صيفي، عن أبي اليسر، عن النبي ﷺ.

أخرجه أبو داود في سننه (2/ 1552)، والطبراني في المعجم الكبير (19/ 170) **381**، من طريق مكّي بن إبراهيم به.

وأخرجه النسائي في سننه (8/ 5532)، وأحمد في مسنده (24/ 15524)، والطبراني في المعجم الكبير (19/ 170) **381**، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (3/ 460) 1919، من طريق أنس بن عياض به.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (19/ 170) **381**، من طريق محمد بن جعفر به. وأخرجه النسائي في سننه (8/ 282) 5531، من طريق الفضل بن موسى به. ومنهم من أخرج هذه الطريق لكن حذف منها (جده أبا هند)، فروي عن عبد الله بن سعيد عن صيفي...

فقد أخرجه أحمد في مسنده (24/ 15523)، والشاشي في مسنده (3/ 1521)، و(3/ 1522) 403، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (1/ 713) 1948، من طريق مكّي بن إبراهيم به.

وأخرجه الطبراني في الدعاء (ص: 405) 1362، وابن أبي عاصم في الجهاد (2/ 269) 637، والدولابي في الكنى والأسماء (1/ 186)، من طريق أنس بن عياض به.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - عبد الله بن سعيد بن أبي هند، عن يحيى بن عبد الله بن صيفي، عن أبي اليسر بن عمرو: أن النبي ﷺ.

يرويه عن عبد الله: وكيع.

وكيع بن الجراح سبق ترجمته في حديث [23]، وهو ثقة حافظ عابد.

الوجه الثاني - عبد الله بن سعيد، عن جده أبي هند، عن صيفي، عن أبي اليسر، عن النبي ﷺ.

يرويه عن عبد الله: مكّي بن إبراهيم، وأنس بن عياض، ومحمد بن جعفر، والفضل بن موسى.

مكي بن إبراهيم بن بشير التميمي البلخي أبو السكن ثقة ثبت من التاسعة، مات سنة خمس عشرة ومائة [ومائتين] وله تسعون سنة ع⁽¹⁾.

أنس بن عياض سبق ترجمته في حديث [31]، وهو ثقة.

محمد بن جعفر سبق ترجمته في حديث [31]، وهو ثقة.

الفضل بن موسى السيناني بمهملة مكسورة ونونين أبو عبد الله المروزي ثقة ثبت وربما أغرب من كبار التاسعة، مات سنة اثنتين وتسعين [ومائة] في ربيع الأول ع⁽²⁾.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - عبد الله بن سعيد بن أبي هند، عن يحيى بن عبد الله بن صيفي، عن أبي اليسر بن عمرو: أن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فلم أجد لها تخريجاً.

الوجه الثاني - عبد الله بن سعيد، عن جده أبي هند، عن صيفي، عن أبي اليسر، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها جماعة من الثقات الأثبات عن عبد الله بن سعيد.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثانية، وإسنادها حسن، ففيه عبد الله بن سعيد وهو "صدوق"⁽³⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص545) 6877.

(2) المرجع السابق (ص447) 5419.

(3) عبد الله بن سعيد بن أبي هند الفزاري مولاهم أبو بكر المدني صدوق ربما وهم من السادسة مات سنة بضع وأربعين ع. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص306) 3358.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية الأكثر عدداً، على رواية المنفرد.

باب البر والصلة

حديث [169]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: سألتُ أبي عن حديثٍ رواه بعضُ البصريين، عن كليب بن منقعة، عن أبيه، عن جدّه؛ قال: قلتُ: يا رسولَ الله، من أبرُّ؟ قال: أمّك وأباك، وأختك وأخاك.

ورواه الحارث بن مرّة الحنفي، عن كليب بن منقعة؛ قال: أتى جدّي رسولَ الله ﷺ فقال: يا رسولَ الله، من أبرُّ؟ فقال أبي: المرسل أشبه.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- كليب بن منقعة، عن أبيه، عن جدّه؛ قال: قلتُ: يا رسولَ الله.

الوجه الثاني- كليب بن منقعة؛ قال: أتى جدّي رسولَ الله ﷺ فقال: يا رسولَ الله.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- كليب بن منقعة، عن أبيه، عن جدّه؛ قال: قلتُ: يا رسولَ الله.

لم أجده، نفرد بذكره ابن أبي حاتم.

الوجه الثاني- كليب بن منقعة؛ قال: أتى جدّي رسولَ الله ﷺ فقال: يا رسولَ الله.

أخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص: 31) 47، وابن قانع في معجم الصحابة (1/ 103)، والدولابي في الكنى والأسماء (1/ 168) 328، من طريق صمّضم بن عمرو الحنفي به.

وأخرجه أبو داود في سننه (4/ 336) 5140، والبيهقي في السنن الكبرى (4/ 300) 7765، من طريق الحارث بن مرّة به.

⁽¹⁾ ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 477) 2124.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - كُليب بن منقعة، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ؛ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ.
لم أجده.

الوجه الثاني - كُليب بن منقعة؛ قَالَ: أَتَى جَدِّي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ.
يرويه عن كليب: ضَمُضَ بَنُ عَمْرِو الْحَنْفِيُّ، وَالْحَارِثُ بْنُ مُرَّةَ.

ضمضم بن عمرو الحنفي أبو الأسود البصري مقبول من السابعة بخ.⁽¹⁾
ذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾، وقال أبو حاتم⁽³⁾: هو شيخ، وقال الأزدي⁽⁴⁾: لين، وقال ابن حجر: مقبول.

قلت: مقبول.

الحارث بن مرة بن مجاعة بضم الميم وتشديد الجيم الحنفي أبو مرة اليمامي ثم البصري
من التاسعة د.⁽⁵⁾

قال يحيى بن معين⁽⁶⁾: ليس به بأس: وقال مرة: صالح، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁷⁾،
وقال أبو داود⁽⁸⁾: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وقال أبو حاتم⁽⁹⁾: يكتب حديثه، وقال الذهبي⁽¹⁰⁾: صدوق، وقال
ابن حجر⁽¹¹⁾: صدوق.

قلت: صدوق.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص280) 2993.

(2) ابن حبان، الثقات (4/389) 3504.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (4/468).

(4) الذهبي، ميزان الاعتدال (2/331).

(5) المرجع السابق (ص148) 1048.

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/90).

(7) ابن حبان، الثقات (8/183) 12877.

(8) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الأجرى للإمام أبي داود السجستاني - ط الفاروق (ص186) 1197.

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/90).

(10) الذهبي، الكاشف (1/305) 873.

(11) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص148) 1048.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - كُليب بن مَنفَعَة، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ؛ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فلم أجد لها تخريجًا ولا أعلم من رواها عن كليب.

الوجه الثاني - كُليب بن مَنفَعَة؛ قَالَ: أَتَى جَدِّي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد اتفق على روايتها نفسان عن كليب.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثانية، وإسنادها ضعيف كليب بن منفعة "مقبول"⁽¹⁾.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية من هم أكثر عددًا فالرواية الأولى لم نعلم من رواها بعكس

الثانية.

(1) كليب بن منفعة الحنفي البصري مقبول من السادسة بخ د. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص462) 5662.

باب العرض والحساب

حديث [170]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: سألتُ أباي عن حديثِ رواه عيسى بنُ يونسَ، عن ابنِ عَوْنٍ، عن نافعٍ، عن ابنِ عمر، عن النبي ﷺ {يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ}، قال: يَقُومُ الرَّجُلُ فِي رَشْحِهِ إِلَى أَنْصَافِ أُذُنَيْهِ.

وَرَوَاهُ مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، مَوْقُوفًا.

قُلْتُ لِأَبِي: أَيُّهُمَا أَصَحُّ؟

قال أبي: جَمِيعًا حَافِظَيْنِ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا يُسْنِدُ سِوَى عِيْسَى بْنِ يُونُسَ، وَمَوْقُوفٌ أَشْبَهُ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- ابن عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- ابن عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، مَوْقُوفًا.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- ابن عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه البخاري في صحيحه (8/ 111) 6531، ومسلم في صحيحه (4/ 2196) 60، من طريق عيسى بن يونس به.

وأخرجه مسلم في صحيحه (4/ 2196) 60، وأحمد في مسنده (10/ 251) 6075، من طريق سليمان بن حيّان به.

الوجه الثاني- ابن عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، مَوْقُوفًا.

أخرجه عبد الله بن المبارك في مسنده (ص: 57) 94، والبعوي في شرح السنة (15/ 127) 4316، من طريق عبد الله بن المبارك به.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 500) 2136.

وأخرجه الطبري في تفسيره = جامع البيان ط هجر (24/ 188)، من طريق يزيد بن زريع به.

وأخرجه المروزي في زياداته على الزهد والرفائق لابن المبارك والزهد لنعيم بن حماد (1/ 464) 1317، من طريق ابن أبي عدي به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - ابن عوّن، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عَمْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن ابن عون: عيسى بن يونس، وسليمان بن حيّان.

عيسى بن يونس سبق ترجمته في حديث [16]، وهو ثقة مأمون.

سليمان بن حيّان الأزدي أبو خالد الأحمر الكوفي صدوق يخطئ من الثامنة، مات سنة تسعين أو قبلها وله بضع وسبعون ع⁽¹⁾.

الوجه الثاني - ابن عوّن، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، مَوْقُوفًا.

يرويه عن ابن عون: عبد الله بن المبارك.

عبد الله بن المبارك سبق ترجمته في حديث [15]، وهو ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد جمعت فيه خصال الخير.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - ابن عوّن، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عَمْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد أخرجها البخاري ومسلم في صحيحيهما، ورواها الحفاظ.

الوجه الثاني - ابن عوّن، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، مَوْقُوفًا.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها عبد الله بن المبارك وهو من الحفاظ.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الروايتان راجحتان، وإسنادهما صحيح ورجالهم ثقات.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 250) 2547.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي كلا الوجهين لكن مال إلى الوجه الموقوف، وهذه هي عادته إذا وجد وجهًا موقوفًا وآخر موصولًا وقع في الشك ومال إلى الوجه الموقوف احتياطًا.

حديث [171]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه شريك، عن الوليد بن جُمَيْع، عن أبي الطُّفَيْل، عن خُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيد، عن أبي ذَرٍّ، عن النبي ﷺ قَالَ: يُحْشَرُ النَّاسُ ثَلَاثَةَ أَفْوَاجٍ: فَوْجٌ رَاكِبِينَ... وَذَكَرَ الْحَدِيثُ؟

قَالَ أَبِي: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَشَّارٍ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ أَبِي الْعَبَّاسِ الشَّاعِرِ - كَانَ كُوفِيًّا - عَنْ أَبِي الطُّفَيْل، عَنْ حَلَّامِ بْنِ جَزَلٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ بِبَعْضِ هَذِهِ الْقِصَّةِ.

قَالَ أَبِي: حَدِيثُ حَلَّامٍ أَشْبَهَ.

أولاً - الروايات المعلة:

الوجه الأول - أبو الطُّفَيْل، عَنْ خُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيد، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني - أبو الطُّفَيْل، عَنْ حَلَّامِ بْنِ جَزَلٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانيًا - تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول - أبو الطُّفَيْل، عَنْ خُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيد، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه النسائي في سننه (4 / 116) 2086، وأحمد في مسنده (35 / 360) 21456، وابن أبي شيبة في مصنفه (7 / 34396)، والبزار في مسنده = البحر الزخار (9 / 336) 3891، والطبراني في المعجم الأوسط (8 / 214) 8437، وفي المعجم الصغير (2 / 1084) 233، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان (2 / 285)، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (2 / 3389) 398، وابن أبي الدنيا في الأحوال (ص: 185) 230، من طريق الوليد بن جُمَيْع القُرَشِيَّ به.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5 / 501) 2137.

الوجه الثاني- أبو الطفيل، عَنْ حَلَامِ بْنِ جَزَلٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ذكره ابن حجر في نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين (ص: 32)، من طريق سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ أَبِي الْعَبَّاسِ بِهِ.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلقة:

الوجه الأول- أبو الطفيل، عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن أبي الطفيل: الوليد بن جُمَيْع الْقُرَشِيُّ.

الوليد بن عبد الله بن جميع الزهري المكي نزيل الكوفة من الخامسة بخ م د ت س⁽¹⁾.

قال يحيى بن معين⁽²⁾: ثقة، وقال أحمد بن حنبل⁽³⁾: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾، وقال العجلي⁽⁵⁾: ثقة، وقال أبو زرعة⁽⁶⁾: لا بأس به، وقال أبو حاتم⁽⁷⁾: صالح الحديث، وقال العقيلي⁽⁸⁾: فِي حَدِيثِهِ اضْطِرَابٌ، وقال ابن حجر: صدوق يهمل بالتحقيق.

قلت: صدوق ربما وهم.

الوجه الثاني- أبو الطفيل، عَنْ حَلَامِ بْنِ جَزَلٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن أبي الطفيل: سُفْيَانَ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ أَبِي الْعَبَّاسِ.

العلاء بن أبي العباس الشاعر المكي⁽⁹⁾، ثقة ثقة⁽¹⁰⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص582) 7432.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (9/ 8).

(3) المرجع السابق.

(4) ابن حبان، الثقات (5/ 492) 5888.

(5) العجلي، الثقات ط الباز (ص465) 1773.

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (9/ 8).

(7) المرجع السابق.

(8) العقيلي، الضعفاء الكبير (4/ 317) 1918.

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (6/ 356) 1965.

(10) المرجع السابق (6/ 356).

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - أبو الطفيل، عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد رواها عن أبي الطفيل الوليد بن عبد الله وهو صدوق يخطئ.

الوجه الثاني - أبو الطفيل، عَنْ حَلَامِ بْنِ جَزَلٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة فقد رواها الثقة وهو "سفيان بن عيينة"، عن أبي الطفيل.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثانية، وإسنادها ضعيف، قال الذهبي⁽¹⁾: "لم يسمع العلاء من أبي الطفيل شيئاً".

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم رواية الأوثق وهو سفيان بن عيينة، على رواية سيئ الحفظ.

حديث [172]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنِ الْجَرِيرِيِّ وَعَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فِي الشَّفَاعَةِ. وَرَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ بْنِ جُدْعَانَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي: أَيُّهُمَا الصَّحِيحُ؟

قال: كَانَ حَدِيثَ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ أَشْبَهُ.

أولاً - الروايات المعلّة:

الوجه الأول - أبو نضرة، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) الذهبي، مشاهير علماء الأمصار (ص231).

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 503) 2139.

الوجه الثاني - أبو نضرة، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانيًا - تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - أبو نضرة، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أحمد في مسنده (4/ 330) 2546، و(4/ 427) 2692، وأبو داود الطيالسي في مسنده (4/ 430) 2834، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (4/ 213) 2328، والدارمي في الرد على الجهمية (ص: 112) 184، والحاثر في مسنده = بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (2/ 1011) 1135، والبيهقي في شعب الإيمان (3/ 74) 1408، من طريق حمّاد بن سلمة، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ بِهِ.

وأخرجه ابن ماجه في سننه (2/ 1434) 4290، من طريق حمّاد بن سلمة، عَنْ سَعِيدِ بْنِ إِيَّاسٍ الْجَرِيرِيِّ بِهِ.

الوجه الثاني - أبو نضرة، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه الترمذي في سننه (5/ 159) 3148، والآجري في الشريعة (4/ 1591) 1075، من طريق شفيان، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ بْنِ جُدْعَانَ بِهِ.

وأخرجه ابن ماجه في سننه (2/ 1440) 4308، وأحمد في مسنده مخرجًا (17/ 10987) 10، من طريق هُشَيْمٍ قَالَ: أَنْبَأَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ بْنِ جُدْعَانَ بِهِ.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - أبو نضرة، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن أبي نضرة: عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ، وَسَعِيدُ بْنُ إِيَّاسٍ الْجَرِيرِيُّ.

علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي البصري أصله حجازي وهو المعروف بعلي بن زيد بن جدعان ينسب أبوه إلى جد جده ضعيف من الرابعة، مات سنة إحدى وثلاثين وقيل قبلها بخ م⁽¹⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص401) 4734.

سعيد بن إياس الجريري بضم الجيم أبو مسعود البصري ثقة من الخامسة اختلط قبل موته بثلاث سنين، مات سنة أربع وأربعين ع⁽¹⁾

الوجه الثاني - أبو نضرة، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ.

يرويه عن أبي نضرة: عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ.

علی بن زید سبق ترجمته فی حدیث [173]، وهو ضعیف.

رابعًا - الرواية الراجحة:

الوجه الأول- أبو نَضْرَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد اتفق نفسان على روايتها ثقة وضعيف.

الوجه الثاني - أبو نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد تفرد بها علي بن زيد وهو ضعيف.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الأولى، وإسنادها صحيح من طريق سعيد الجبري ورجاله ثقات.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية التي اتفق عليها نفسان، على رواية الضعيف المتفرد.

حدیث [173]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألت أبي عن حديث رواه مؤمل بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن عبد الله بن الحارث؛ قال: كنت عند عائشة، وعندها كعب، فذكر إسرافيل، فقالت عائشة: أخبرني يا كعب عن إسرافيل، فقال: عندكم العلم، قالت: أجل فأخبرني، قال: له أربعة أجنحة؛ جناحان في الهواء، وجناح قد تسرّتل به، وجناح على كاهله، والعرش على كاهله،

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص233) 2273.

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 530) 2164.

وَالْقَلَمَ عَلَى أُذُنِهِ، فَإِذَا نَزَلَ الْوَحْيُ كَتَبَ الْقَلَمُ، ثُمَّ دَرَسَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَمَلَكَ الصُّورِ جَائِي عَلَى إِحْدَ رُكْبَتَيْهِ ... وَذَكَرَ الْحَدِيثَ؛ فَقَالَتْ

عَائِشَةُ: هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ؟

قَالَ أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَائِشَةَ؛ وَهُوَ أَشْبَهُ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- حمّاد بن سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ؛ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عَائِشَةَ.

الوجه الثاني- حمّاد، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَائِشَةَ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- حمّاد بن سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ؛ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عَائِشَةَ.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ (9/ 114) 9283، وَأَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي الْعِظْمَةِ (2/ 694)، مِنْ طَرِيقٍ مُؤَمَّلٍ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي حَلِيَةِ الْأَوْلِيَاءِ وَطَبَقَاتِ الْأَصْفِيَاءِ (6/ 47)، مِنْ طَرِيقِ عَفَّانَ بْنِ مُسْلِمٍ بِهِ.

الوجه الثاني- حمّاد، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَائِشَةَ.

لَمْ أَجِدْهُ تَفَرَّدَ بِذِكْرِهِ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِي.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- حمّاد بن سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ؛ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عَائِشَةَ.

يُرْوَاهُ عَنْ حَمَادٍ: مُؤَمَّلٌ، وَعَفَّانَ بْنِ مُسْلِمٍ.

مؤمل بوزن محمد بهمة ابن إسماعيل البصري أبو عبد الرحمن نزيل مكة من صغار التاسعة، مات سنة ست ومائتين خت قد ت س ق⁽¹⁾

ذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾، وقال: رُبَمَا أَخْطَأَ، وأبو داود⁽³⁾: عظمه، ورفع من شأنه، قال: إِلَّا أَنَّهُ يَهْمُ فِي الشَّيْءِ، وقال أبو حاتم⁽⁴⁾: صدوق، شديد في السنة كثير الخطأ يكتب حديثه، وقال الذهبي⁽⁵⁾: وقيل دفن كتبه وحدث حفظاً فغلط، وقال أيضاً⁽⁶⁾: صَدُوقٌ مَشْهُورٌ وَثِقٌ وَقَالَ الْبُخَارِيُّ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ فِي حَدِيثِهِ خَطَأٌ كَثِيرٌ، وقال ابن حجر⁽⁷⁾: صدوق سيئ الحفظ.

قلت: صدوق سيئ الحفظ.

عفان بن مسلم سبق ترجمته في حديث [85]، وهو ثقة ثبت.

الوجه الثاني - حماد، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَائِشَةَ.

يرويه عن حماد: أبو سلمة موسى بن إسماعيل.

موسى بن إسماعيل سبق ترجمته في حديث [69]، وهو ثقة ثبت.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - حماد بن سلمة، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ؛ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عَائِشَةَ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد اتفق على روايتها نفسان أحدهما ثقة والآخر سيئ الحفظ.

الوجه الثاني - حماد، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَائِشَةَ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فلم أجد لها تخريجاً، وتفرّد بروايتها موسى بن إسماعيل عن حماد كما ذكر أبو حاتم الرازي.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص555) 7029.

(2) ابن حبان، الثقات (9/ 187) 15915.

(3) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني - ط الفاروق (ص221) 1446.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (8/ 374).

(5) الذهبي، الكاشف (2/ 309).

(6) الذهبي، المغني في الضعفاء (2/ 689) 6547.

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص555) 7029.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الأولى، وإسنادها ضعيف ففيه علي بن زيد وهو ضعيف⁽¹⁾.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية الثانية التي فيها إبهام الرجل الذي روى عنه علي بن زيد، ولكنني خالفته في ذلك لأن الرواية الأولى اتفق على روايتها نفسان، وللعلم الرواية مضطربة لأن علي بن زيد اضطرب فيها فلا يعلم هل الرجل المبهم الذي روى عنه هو عبد الله بن الحارث أم أنه سمّاه حتى يقوي إسناده وأنه ذكره عن رجل يعرفه.

(1) علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي البصري أصله حجازي وهو المعروف بعلي بن زيد بن جدعان ينسب أبوه إلى جد جده ضعيف من الرابعة مات سنة إحدى وثلاثين وقيل قبلها بخ م 4. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 401) 4734.

باب الآداب والطب

حديث [174]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه أبو داود الطيالسي، عن شعبة، عن سَعِيدِ بْنِ قَطَنٍ؛ قَالَ: سمعتُ أبا زَيْدٍ يَقُولُ: قَالَ رسول الله ﷺ: لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يُوقِّرْ كَبِيرَنَا، وَيَرْحَمْ صَغِيرَنَا؟

قَالَ أَبِي: لِهَذَا الْحَدِيثِ عِلَّةٌ؛ رَوَاهُ غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ قَطَنٍ؛ قَالَ: سمعتُ أبا يَزِيدَ الْمَدَنِيَّ؛ قَالَ: بلغني أَنَّ رسول الله ﷺ قَالَ: لَيْسَ مِنَّا ...، الْحَدِيثُ.
قَالَ أَبِي: وهذا أشبه.

قلت: وَمَنْ أَبُو يَزِيدَ الْمَدَنِيُّ؟

قَالَ: شَيْخٌ رَوَى عَنْهُ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، وَأَيُّوبُ السَّخْتِيَانِي، وَلَا يُسَمَّى؛ سَأَلَ مَالِكٌ عَنْ أَبِي يَزِيدٍ؟ فَقَالَ: لَا أَعْرِفُهُ.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- شعبة، عَنْ سَعِيدِ بْنِ قَطَنٍ؛ قَالَ: سمعتُ أبا زَيْدٍ يَقُولُ: قَالَ رسول الله ﷺ.
الوجه الثاني- شعبة، عَنْ سَعِيدِ بْنِ قَطَنٍ؛ قَالَ: سمعتُ أبا يَزِيدَ الْمَدَنِيَّ؛ قَالَ: بلغني أَنَّ رسول الله ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- شعبة، عَنْ سَعِيدِ بْنِ قَطَنٍ؛ قَالَ: سمعتُ أبا زَيْدٍ يَقُولُ: قَالَ رسول الله ﷺ.
أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (7/ 190) 845، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 275)، من طريق أبي داود الطيالسي به.
الوجه الثاني- شعبة، عَنْ سَعِيدِ بْنِ قَطَنٍ؛ قَالَ: سمعتُ أبا يَزِيدَ الْمَدَنِيَّ؛ قَالَ: بلغني أَنَّ رسول الله ﷺ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 553) 2176.

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (7 / 190) 845، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (4 / 275)، من طريق مُحَمَّد بن بَشَّارٍ عن سَهْل بن حَمَّاد به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - شعبة، عَنْ سَعِيدِ بْنِ قَطَنٍ؛ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا زَيْدٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. يرويه عن شعبة: أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسي.

سليمان بن أيوب بن سليمان بن داود بن حذلم الأسدي أبو أيوب الدمشقي من الثانية عشرة، مات سنة تسع وثمانين ومائتين س.⁽¹⁾

ذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾، وقال النسائي⁽³⁾: صدوق، وقال ابن يونس⁽⁴⁾: ثقة، وقال ابن حجر⁽⁵⁾: صدوق.

قلت: صدوق.

الوجه الثاني - شعبة، عَنْ سَعِيدِ بْنِ قَطَنٍ؛ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا يَزِيدَ الْمَدَنِيَّ؛ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

يرويه عن شعبة: سَهْل بن حَمَّاد.

سَهْل بن حَمَّاد سبق ترجمته في حديث [7]، وهو صدوق.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - شعبة، عَنْ سَعِيدِ بْنِ قَطَنٍ؛ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا زَيْدٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، وأبو داود الطيالسي أخطأ فيه قال ابن عدي⁽⁶⁾: "أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ سَنَانٍ، قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ سَعِيدِ الْجَوْهَرِيِّ يَقُولُ أَخْطَأَ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسيُّ فِي أَلْفِ حَدِيثٍ. وَأَسَنَدَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ قَطَنٍ سَمِعَ أَبَا زَيْدٍ الْأَنْصَارِيَّ بِهَذَا فَنَظَرَ أَبُو دَاوُدَ

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 250) 2534.

(2) ابن حبان، الثقات (4 / 311) 3059.

(3) النسائي، مشيخة النسائي = تسمية الشيوخ (ص 88) 92.

(4) ابن يونس، تاريخ ابن يونس المصري (1 / 220).

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 250) 2534.

(6) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (4 / 275).

فِي كِتَابِهِ فَلَمْ يَجِدْهُ وَالْأَوَّلُ مَعَ إِزْسَالِهِ أَثْبَتَ. قَالَ لَنَا ابْنُ صَاعِدٍ وَكَانُوا يَرُونَ أَنَّهُ حَدِيثٌ مُتَّصِلٌ
وَيَعِدُ فِي حَدِيثِ أَبِي زَيْدِ بْنِ أَخْطَبِ الْأَنْصَارِيِّ إِذْ قَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ وَهُمْ إِنَّمَا رَوَاهُ شُعْبَةُ
عَنْ قَطَنَ بْنِ كَعْبِ الْقُطَيْعِيِّ جَدِّ أَبِي قَطَنَ، عَنْ أَبِي يَزِيدَ الْمَدَنِيِّ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَصَارَ
مُرْسَلًا.

الوجه الثاني - شُعْبَةُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ قَطَنَ؛ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا يَزِيدَ الْمَدَنِيَّ؛ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رجحها العلماء منهم ابن عدي كما ذكرت في الوجه
السابق ورجحها أبو حاتم الرازي.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها ضعيف لأن أبا يزيد لم يسمع من النبي ﷺ وروايته بلاغا.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية من ضبط الرواية على رواية من أخطأ في الرواية.

حديث [175]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ صَالِحُ بْنُ أَبِي الْأَخْضَرِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ،
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شَمَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ؛ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، خَشِيتُ
أَنْ أَكُونَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ!

قَالَ: لِمَ؟، قَالَ: نَهَانَا اللَّهُ أَنْ نُحَمَدَ بِمَا لَمْ نَفْعَلْ، وَأَنَا رَجُلٌ أَحِبُّ الْحَمْدَ، وَنَهَانَا أَنْ نَرْفَعَ
أَصْوَاتَنَا فَوْقَ صَوْتِكَ، وَأَنَا رَجُلٌ جَهِيرُ الصَّوْتِ، وَنَهَانَا عَنِ الْخِيَلَاءِ، وَأَنَا أَحِبُّ الْجَمَالَ...،
الْحَدِيثُ؟

فَقَالَ أَبِي: هَذَا خَطَأٌ؛ أَخْطَأَ فِيهِ صَالِحٌ؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ
ثَابِتٍ. الْأُوَيْسِيُّ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ
شَمَّاسٍ؛ أَنَّ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَهُوَ أَشْبَهُ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 585) 2196.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- الزُّهْرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شَمَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ؛ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ.

الوجه الثاني- الزُّهْرِيُّ، عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شَمَّاسٍ؛ أَنَّ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- الزُّهْرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شَمَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ؛ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ.

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (2/ 66) 1310، وابن قانع في معجم الصحابة (1/ 126)، من طريق صالح بن أبي الأَخْضَر به.

وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (1/ 18) 42، من طريق عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو الأَوْزَاعِي به.

الوجه الثاني- الزُّهْرِيُّ، عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شَمَّاسٍ؛ أَنَّ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ.

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (2/ 67) 1312، من طريق مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ به.

وأخرجه ابن المبارك في الجهاد (ص: 102) 123، من طريق يُونُسَ بْنِ يَزِيدٍ به.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- الزُّهْرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شَمَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ؛ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ.

يرويه عن الزهري: صالح بن أبي الأَخْضَر، وعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرٍو الأَوْزَاعِي.

صالح بن أبي الأَخْضَر اليمامي مولى هشام ابن عبد الملك نزل البصرة ضعيف يعد به من السابعة مات بعد الأربعين ⁽¹⁾4.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص271) 2844.

عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي سبق ترجمته في حديث [17]، وهو ثقة جليل.

الوجه الثاني - الزهري، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ ثَابِتٍ بْنِ قَيْسِ بْنِ شَمَّاسٍ؛ أَنَّ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ.

يرويه عن الزهري: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدٍ.

مالك بن أنس سبق ترجمته في حديث [19]، وهو إمام دار الهجرة رأس المتنقين وكبير المتنبتين.

يونس بن يزيد سبق ترجمته في حديث [82]، وهو ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً وفي غير الزهري خطأ.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - الزهري، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ بْنِ قَيْسِ بْنِ شَمَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ؛ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة فقد أخطأ فيها صالح بن أبي الأخضر وهو ضعيف كما ذكر أبو حاتم الرازي، وأما رواية الأوزاعي فقد انفرد عنه يحيى بن حمزة في هذه الرواية ولعله أخطأ فيها.

الوجه الثاني - الزهري، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ ثَابِتٍ بْنِ قَيْسِ بْنِ شَمَّاسٍ؛ أَنَّ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الثقات، من هم الإمام مالك وهو رأس المتنبتين.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها ضعيف؛ لأن ثابتاً لم يسمع من إسماعيل⁽¹⁾.

(1) قال ابن حجر: «وهو مع ذلك مرسل؛ لأن إسماعيل لم يلحق ثابتاً». "تعجيل المنفعة" (309/1)، وقال أيضاً في "إتحاف المهرة" (19/3): «هكذا أخرجه - أي: ابن حبان - بهذا السياق، وليس فيه ما يدل على أن إسماعيل سمعه من ثابت، فهو منقطع. ورواه مَالِكُ فِي "المَوْطَأِ" عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ ثَابِتٍ أَنَّهُ قَالَ ...، فذكره، ولم يذكره من رواة "الموطأ" إلا سعيد بن عُفَيْرٍ وحده، وقال: قال مالك: قتل ثابت بن قيس يوم اليمامة. قلت: فلم يدركه إسماعيل؛ فهو منقطع أيضاً».

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية المتثبت الثقة وهو الإمام مالك، على رواية الضعيف وهو صالح بن أبي الأخضر.

حديث [176]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: سألتُ أبي وأبا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ مُجَاهِدٍ؛ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: أَوْصَانِي جَبْرِيلُ بِالْجَارِ، حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُورِّثُهُ.

وَاخْتَلَفَ الرُّوَاةُ عَنْ مُجَاهِدٍ:

فَقَالَ بَشِيرُ بْنُ سَلْمَانَ: عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

وَقَالَ يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ: عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَقَالَ زُبَيْدٌ: مُجَاهِدٌ، عَنْ عَائِشَةَ؟

قَالَ أَبِي: حَدِيثُ زُبَيْدٍ أَشْبَهُ؛ لِأَنَّهُ أَحْفَظُهُمْ، وَلَا أُبْعُدُ أَنْ يَكُونَ رَوَى مُجَاهِدٌ عَنْ كِلَاهُمَا.

قَالَ أَبِي: وَقَدْ رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو مِنْ غَيْرِ هَذَا الطَّرِيقِ.

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: سَمِعْتُ أَبَا حَفْصٍ الصَّيْرَفِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، يَقُولُ: الصَّحِيحُ حَدِيثُ زُبَيْدٍ.

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: الصَّحِيحُ حَدِيثُ زُبَيْدٍ.

قُلْتُ لَهُ: فَتَعْرِفُ خِلَافًا سِوَى مَا ذَكَرْنَا؟

قَالَ: لَا.

أولاً - الروايات المعلّة:

الوجه الأول - مجاهد، عن عبد الله بن عمرو.

الوجه الثاني - مجاهد، عن أبي هُرَيْرَةَ.

الوجه الثالث - مجاهد، عن عائشة.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 629) 2221.

ثانيًا - تخرّيج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - مجاهد، عن عبد الله بن عمرو.

أخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص: 50) 105، و(ص: 58) 128، والترمذي في سننه (4/ 333) 1943، وأبو داود في سننه (4/ 338) 5152، وأحمد في مسنده (11/ 38) 6496، وابن أبي شيبة في مصنفه (5/ 220) 25417، والبزار في مسنده = البحر الزخار (6/ 371) 2388، والطبراني في المعجم الأوسط (3/ 38) 2403، والبيهقي في الآداب (ص: 29) 70، وفي شعب الإيمان (12/ 106) 9115، والخرائطي في مكارم الأخلاق (ص: 89) 220، وابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق (ص: 101) 321، والعقيلي في الضعفاء الكبير (1/ 81)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (7/ 220) 2792، والحسين بن حرب في البر والصلة (ص: 112) 216+ 217، من طريق بَشِيرُ بْنُ سُلَيْمَانَ أَبُو إِسْمَاعِيلَ بِهِ.

وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص: 50) 105، والترمذي في سننه (4/ 333) 1943، وأحمد في مسنده (11/ 38) 6496، والطبراني في المعجم الأوسط (3/ 38) 2403، والطبراني في مكارم الأخلاق (ص: 384) 200، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (3/ 306)، والخرائطي في مكارم الأخلاق (ص: 89) 220، من طريق دَاوُدُ بْنُ شَابُورَ بِهِ.

وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (3/ 306)، والخرائطي في مكارم الأخلاق (ص: 88) 219، من طريق سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ زُبَيْدِ الْأَيْمِيِّ بِهِ.

الوجه الثاني - مجاهد، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

أخرجه ابن ماجه في سننه (2/ 1211) 3674، وأحمد في مسنده (15/ 465) 9746، والخرائطي في مكارم الأخلاق (ص: 89) 221، والطبراني في مكارم الأخلاق (ص: 383) 198، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (3/ 306)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (7/ 221) 2793، من طريق يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ بِهِ.

الوجه الثالث - مُجَاهِدٍ، عَنْ عَائِشَةَ.

أخرجه أحمد في مسنده (41/ 147) 24600، وإسحاق بن راهويه في مسنده (3/ 1005) 1745، وأحمد في مسنده (41/ 418) 24942، و(42/ 347) 25539، وابن الجعد في مسنده (ص: 396) 2707، وإسحاق بن راهويه في مسنده (3/ 620) 1196، وابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق (ص: 101) 320، والخرائطي في مكارم الأخلاق (ص: 88) 218، والطبراني

في مكارم الأخلاق (ص: 384) 202، و(ص: 385) 203، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (3/ 306)، و(3/ 307)، من طريق مُحَمَّد بن طَلْحَة عن زبيد الياامي به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - مجاهد، عن عبد الله بن عمرو.

يرويه عن مجاهد: بَشِيرُ بْنُ سُلَيْمَانَ أَبُو إِسْمَاعِيلَ، وَدَاوُدُ بْنُ شَابُورَ، وَزَبِيدُ الْيَامِي.

بشير بن سلمان الكندي الأسلمي أبو إسماعيل الكوفي والد الحكم ثقة يغرب من السادسة بخ م⁽¹⁾ 4.

داود بن شابور بالمعجمة والموحدة أبو سليمان المكي وقيل إن اسم أبيه عبد الرحمن وشابور جده ثقة من السادسة بخ ت س⁽²⁾.

زبيد بموحدة مصغر ابن الحارث بن عبد الكريم بن عمرو بن كعب الياامي بالتحتمية أبو عبد الرحمن الكوفي ثقة ثبت عابد من السادسة، مات سنة اثنتين وعشرين أو بعدها ع⁽³⁾.

الوجه الثاني - مجاهد، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

يرويه عن مجاهد: يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ.

يونس بن أبي إسحاق سبق ترجمته في حديث [124]، وهو صدوق يهم قليلاً.

الوجه الثالث - مُجَاهِدٌ، عَنْ عَائِشَةَ.

يرويه عن مجاهد: زبيد الياامي.

زبيد سبق ترجمته في حديث [177]، وهو ثقة ثبت عابد.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - مجاهد، عن عبد الله بن عمرو.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد اتفق على روايتها ثلاثة من الثقات عن مجاهد.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص125) 715.

(2) المرجع السابق (ص198) 1788.

(3) المرجع نفسه (ص213) 1989.

الوجه الثاني - مجاهد، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد تفرد بروايتها يونس بن أبي إسحاق عن مجاهد ولعله أخطأ فيها.

الوجه الثالث - مُجَاهِد، عَنْ عَائِشَةَ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها عن عائشة زبيد الياامي وهو ثقة ثبت، فمرة رواها عن عبد الله بن عمرو ومرة عن عائشة، قال الدارقطني⁽¹⁾: "والصحيح حديث مجاهد، عن عائشة".

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الروايتان الراجحتان - الأولى والثالثة، وإسناد الأولى صحيح ورجاله ثقات.

وإسناد الثالثة ضعيف لأن مجاهد لم يسمع من عائشة⁽²⁾.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية زبيد في الوجه الثالث لأنه ثقة ثبت، ولكن رجحت معها الوجه الأول للقرائن المذكورة سابقاً، على رواية من يُظن أنه أخطأ في الرواية وهو يونس.

حديث [177]

قال ابن أبي حاتم⁽³⁾: وسألت أبي عن حديث رواه إسماعيل بن زكريّا، عن الحسن بن الحكم النخعي، عن عدي بن ثابت، عن أبي حازم، عن أبي هُرَيْرَةَ؛ قال: قال رسول الله ﷺ: مَنْ بَدَأَ جَفًّا، وَمَنِ اتَّبَعَ الصَّيْدَ غَفَلَ؟

قَالَ أَبِي: كَذَا رَوَاهُ غَيْرُهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَهُوَ أَشْبَهُ.

(1) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (14/ 342) 3689.

(2) قال ابن أبي حاتم: "حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ قَالَ سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ لَمْ يَسْمَعْ مُجَاهِدُ عَنْ عَائِشَةَ ﷺ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ حَنْبَلٍ فِيمَا كَتَبَ إِلَيَّ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ كَانَ شُعْبَةُ يُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ مُجَاهِدُ سَمِعَ مِنْ عَائِشَةَ". ابن أبي حاتم، المراسيل (ص203).

(3) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 645) 2230.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- الحسن بن الحكم النخعي، عن عدي بن ثابت، عن أبي حازم، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ.

الوجه الثاني- الحسن بن الحكم، عن عدي بن ثابت، عن رجل من الأنصار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- الحسن بن الحكم النخعي، عن عدي بن ثابت، عن أبي حازم، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ.

أخرجه أحمد في مسنده (14/ 430) 8836، والشهاب القضاعي في مسنده (1/ 222) 339، والبيهقي في شعب الإيمان (12/ 27) 8956، من طريق إسماعيل بن زكريا به.

الوجه الثاني- الحسن بن الحكم، عن عدي بن ثابت، عن رجل من الأنصار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده (1/ 394) 429، من طريق عيسى بن يونس به.

وأخرجه أحمد في مسنده (15/ 427) 9683، من طريق يعلى، ومحمد، ابنا عبيد به.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول- الحسن بن الحكم النخعي، عن عدي بن ثابت، عن أبي حازم، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ.

يرويه عن الحسن: إسماعيل بن زكريا.

إسماعيل بن زكريا بن مرة الخلقاني بضم المعجمة وسكون اللام بعدها قاف أبو زياد الكوفي لقبه شقوصا بفتح المعجمة وضم القاف الخفيفة وبالمهمله صدوق يخطئ قليلاً من الثامنة، مات سنة أربع وتسعين [سبعين] وقيل قبلها ع⁽¹⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص107) 445.

الوجه الثاني- الحسن بن الحكم، عن عدي بن ثابت، عن رجلٍ من الأنصار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

يرويه عن الحسن: عيسى بن يونس، ويعلى بن عبيد.

عيسى بن يونس سبق ترجمته في حديث [16]، وهو ثقة مأمون.

يعلى بن عبيد سبق ترجمته في حديث [38]، وهو ثقة إلا في حديثه عن الثوري ففيه لين.

رابعاً- الرواية الراجعة:

الوجه الأول- الحسن بن الحكم النخعي، عن عدي بن ثابت، عن أبي حازم، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد تفرد بها إسماعيل بن زكريا وهو صدوق يخطئ، وخالف رواية الثقات.

الوجه الثاني- الحسن بن الحكم، عن عدي بن ثابت، عن رجلٍ من الأنصار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها اثنان من الثقات عن الحسن، قال البيهقي⁽¹⁾: "وَالْمَحْفُوظُ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي كِتَابِ السُّنَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، نَا الْحَسَنُ بْنُ الْحَكَمِ النَّخَعِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ شَيْخٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ".

خامساً- الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة -الثانية، وإسنادها ضعيف لوجود مبهم فيه لا يعرف وهو "رجل من الأنصار".

سادساً- مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية الأوثق والأكثر عدداً على رواية سيئ الحفظ المتفرد.

(1) البيهقي، شعب الإيمان (12/ 28).

حديث [178]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه المبارك بن فضالة، عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ أنه قال: إذا أحب الرجل أخاه فليعلمه؟
قال أبي: ورواه حماد بن سلمة، عن ثابت، عن حبيب بن سبيعة الضبعي، عن رجل حدثه عن النبي ﷺ، مرسلاً.
قال أبي: هذا أشبه، وهو الصحيح، وذلك لزم الطريق.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ.
الوجه الثاني- ثابت، عن حبيب بن سبيعة الضبعي، عن رجل حدثه عن النبي ﷺ، مرسلاً.
ثانياً- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ.
أخرجه أبو داود في سننه (4/ 333) 5125، وأحمد في مسنده (19/ 494) 12514، و(20/ 45) 12590، وابن الجعد في مسنده (ص: 463) 3193، والبيهقي في الآداب (ص: 178) 72، وفي شعب الإيمان (11/ 320) 8593، وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص: 162) 198، وابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك (ص: 144) 500، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (4/ 189) 7321، من طريق مبارك بن فضالة به.
وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (9/ 79) 9939، وأحمد في مسنده (19/ 418) 12430، وابن حبان في صحيحه (2/ 330) 571، من طريق حسين بن واقد به.
وأخرجه أحمد في مسنده (21/ 169) 13535، من طريق مؤمل عن حماد بن سلمة به.
وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده (6/ 162) 3442، من طريق عبد الله بن الزبير به.

الوجه الثاني- ثابت، عن حبيب بن سبيعة الضبعي، عن رجل حدثه عن النبي ﷺ، مرسلاً.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 656) 2237.

أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (2/ 808) 2128، من طريق ابن عائشة، ثنا حماد بن سلمة به.

وهناك طريق أصح من هذه الطريق فيه زيادة رجل وهو "الحارث".

فقد أخرجه النسائي في السنن الكبرى (9/ 79) 9940، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (2/ 807) 2127، و(2/ 808) 2128، من طريق (موسى الأشيب، الحسن بن موسى، الحجاج) عن حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن حبيب بن أبي سبيعة الضبيعي، عن الحارث: أن رجلاً، كان عند النبي ﷺ.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلقة:

الوجه الأول - ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ.

يرويه عن ثابت: حسين بن واقد، وحماد بن سلمة، وعبد الله بن الزبير.

حسين بن واقد سبق ترجمته في حديث [58]، وهو ثقة ربما وهم.

حماد بن سلمة سبق ترجمته في حديث [2]، وهو ثقة تغير بأخرة.

عبد الله بن الزبير بن معبد الباهلي مقبول من الثامنة تم ق⁽¹⁾

الوجه الثاني - ثابت، عن حبيب بن سبيعة الضبيعي، عن رجل حدثه عن النبي ﷺ، مرسلاً.

يرويه عن ثابت: حماد بن سلمة.

حماد بن سلمة سبق ترجمته في حديث [2]، وهو ثقة تغير بأخرة.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، قال أبو نعيم⁽²⁾: "وَرَوَاهُ الْمُبَارَكُ بْنُ فَصَالَةَ، وَحُسَيْنُ بْنُ

وَاقِدٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَعُمَارَةُ بْنُ زَادَانَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، وَهُوَ وَهْمٌ، وَحَدِيثُ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ أَشْهُرُ وَأَثْبَتٌ".

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص303) 3321.

(2) أبو نعيم، معرفة الصحابة (2/ 808) 2128.

الوجه الثاني - ثابت، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سُبَيْعَةَ الضُّبَعِيِّ، عَنْ رَجُلٍ حَدَّثَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا.

الرواية من هذا الوجه راجحة، قال أبو نعيم⁽¹⁾: "وَرَوَاهُ الْمُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ، وَحُسَيْنُ بْنُ وَقْدٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَعُمَارَةُ بْنُ زَادَانَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، وَهُوَ وَهُمْ، وَحَدِيثُ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ أَشْهُرُ وَأَثْبَتٌ"، وقال النسائي⁽²⁾: "وَهَذَا الصَّوَابُ عِنْدَنَا، وَحَدِيثُ حُسَيْنِ بْنِ وَقْدٍ خَطَأٌ، وَحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ أَثْبَتٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، بِحَدِيثِ ثَابِتٍ مِنْ حُسَيْنِ بْنِ وَقْدٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"، وقال الدارقطني⁽³⁾: "يُرويه مبارك بن فضالة، وعبد الله بن الزبير الباهلي، والحسين بن واقد، عن ثابت، عن أنس. وخالفهم حماد بن سلمة، فرواه عن ثابت، عن حبيب بن سبيعة، عن الحارث، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. والقول قول حماد".

خامسًا - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها ضعيف لجهالة الرجل المبهم في الإسناد.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم رواية الأثبت والأوثق وهو حماد، على رواية من دونه.

حديث [179]

قال ابن أبي حاتم⁽⁴⁾: وسألتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَمَحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ أَبِي نُعَيْمٍ الْوَاسِطِي، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَيُّنَ أَبِي؟ قَالَ: فِي النَّارِ، قَالَ: فَأَيُّنَ أَبُوكَ؟ قَالَ: حَيْثُ مَرَرْتُ بِقَبْرِ كَافِرٍ، فَبَشَّرُهُ بِالنَّارِ؟

فَقَالَ: كَذَا رَوَاهُ يَزِيدُ، وَابْنُ أَبِي نُعَيْمٍ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا يُجَاوِزُ بِهِ الزُّهْرِيُّ غَيْرَهُمَا؛ إِنَّمَا يَرَوُونَهُ عَنْ الزُّهْرِيِّ؛ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَالْمُرْسَلُ أَشْبَهُ.

(1) أبو نعيم، معرفة الصحابة (2/ 808) 2128.

(2) النسائي، السنن الكبرى (9/ 79) 9940.

(3) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (12/ 24) 2361.

(4) ابن أبي حاتم، علل الحديث (5/ 692) 2263.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- الزُّهري، عَنْ عامر بن سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- الزُّهري؛ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- الزُّهري، عَنْ عامر بن سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه البزار في مسنده = البحر الزخار (3/ 299) 1089، والطبراني في المعجم الكبير (1/ 145) 326، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (1/ 139) 522، والبيهقي في دلائل النبوة (1/ 191)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص: 546) 595، من طريق (يزيد بن هارون، ومُحَمَّدُ بْنُ أَبِي نُعَيْمٍ الْوَاسِطِيِّ، وَأَبِي نُعَيْمٍ الْفَضْلِ بْنِ دُكَيْنٍ) عن إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ بِهِ.

الوجه الثاني- الزُّهري؛ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه معمر بن راشد في جامعه (10/ 454) 19687، من طريقه به.

ثالثًا- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- الزُّهري، عَنْ عامر بن سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن الزهري: إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ.

إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ سبق ترجمته في حديث [118]، وهو ثقة، وقال الذهبي⁽¹⁾: "ثقة سمع من الزهري والكبار ينفرد بأحاديث تحتمل له ولكن ليس هو في الزهري بذاك الثبت وأشار يحيى القطان إلى لينه".

الوجه الثاني- الزُّهري؛ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن الزهري: معمر بن راشد.

معمر بن راشد: سبق ترجمته في الحديث [19]، وهو ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة شيئاً وكذا فيما حدث به بالبصرة.

(1) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق ت أمير (ص31).

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - الزُّهري، عَنْ عامر بن سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة.

الوجه الثاني - الزُّهري؛ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، قال الدارقطني⁽¹⁾: "يُرْوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي نُعَيْمٍ، وَالْوَلِيدُ بْنُ عَطَاءِ بْنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ. وَغَيْرُهُ يُرْوَاهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ مُرْسَلًا. وَهُوَ الصَّوَابُ".

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثاني، وإسنادها ضعيف مرسل فقد أسقط الزهري الوسطة بينه وبين النبي ﷺ.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية الأضبط عن الزهري.

حديث [180]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ الْأَزْرَقُ - وَالِدُ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ - عَنْ عِيسَى بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ الْجُشَمِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَنْ ضَمِنَ لِي سِتًّا، ضَمِنْتُ لَهُ الْجَنَّةَ: إِذَا حَدَّثَ صَدَقَ...؟

قَالَ أَبِي: رَأَيْتُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي رِوَايَةٍ بَعْضِ الثَّقَاتِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَهَذَا أَشْبَهُ.

أولاً - الروايات المعلة:

الوجه الأول - أبو إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ الْجُشَمِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (4/ 334) 607.

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (6/ 29) 2289.

الوجه الثاني- أبو إسحاق، عن ابن أبي حُسَيْن، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- أبو إسحاق، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ الْجُشَمِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

لم أجد له تخريجًا، تفرد به ابن أبي حاتم.

الوجه الثاني- أبو إسحاق، عَنْ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

لم أجد له تخريجًا، تفرد به أبو حاتم.

ثالثًا- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- أبو إسحاق، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ الْجُشَمِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويّه عن أبي إسحاق: عيسى بن المسيب.

عيسى بن المسيب البجلي قاضي الكوفة⁽¹⁾، ضَعِيف⁽²⁾.

الوجه الثاني- أبو إسحاق، عَنْ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

لم أجده.

رابعًا- الرواية الراجعة:

الوجه الأول- أبو إسحاق، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ الْجُشَمِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

لا توجد رواية راجعة.

الوجه الثاني- أبو إسحاق، عَنْ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

لا توجد رواية راجعة.

خامسًا- الحكم على الرواية الراجعة:

لا توجد رواية راجعة.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (6/ 288) 1600.

(2) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص76).

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

لا توجد رواية راجحة.

حديث [181]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي وأبا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ أَبُو زَكِيرٍ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ قَيْسٍ الْمَدَنِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، سَمِعْتُ أَنَسَ، يَقُولُ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَسْتُ مِنْ دَدٍ⁽²⁾، وَلَا دَدٌ مِنِّي؟

قَالَا: يَغْنِي: لَسْتُ مِنَ الْبَاطِلِ، وَلَا بَاطِلٌ مِنِّي.

وقالا: هكذا رَوَاهُ أَبُو زَكِيرٍ.

وَرَوَاهُ الدَّرَاوَزْدِيُّ، عَنْ عَمْرِو، عَنِ الْمُطَّلَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قُلْتُ لِأَبِي زُرْعَةَ: أَيُّهُمَا عِنْدَكَ أَشْبَهُ؟

قَالَ: اللَّهُ أَعْلَمُ، ثُمَّ تَفَكَّرَ سَاعَةً، فَقَالَ: حَدِيثُ الدَّرَاوَزْدِيِّ أَشْبَهُ.

وسألتُ أبي؟

فَقَالَ: حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ أَشْبَهُ.

أولاً - الروايات المعلّة:

الوجه الأول - عَمْرِو بْنُ أَبِي عَمْرٍو، سَمِعْتُ أَنَسَ، يَقُولُ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني - عَمْرِو، عَنِ الْمُطَّلَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانياً - تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - عَمْرِو بْنُ أَبِي عَمْرٍو، سَمِعْتُ أَنَسَ، يَقُولُ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (34 / 6) 2295.

(2) والدد: الطرب. البتذنجي، التقفية في اللغة (ص336).

أخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص: 274) 785، والدولابي في الكنى والأسماء (2/ 555) 998، من طريق يحيى بن محمد أبي عمرو البصري به.

وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (1/ 132) 413، والبيهقي في السنن الكبرى (10/ 366) 20965، من طريق يحيى بن محمد بن قيس أبي زكير به.

وأخرجه البيهقي في الآداب (ص: 258) 630، من طريق محمد بن محمد بن قيس من أهل المدينة به.

الوجه الثاني - عمرو، عن المطلب بن عبد الله، عن معاوية بن أبي سفيان، عن النبي ﷺ.

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (19/ 343) 794، من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - عمرو بن أبي عمرو، سمعت أنس، يقول: عن النبي ﷺ.

يرويه عن عمرو: يحيى بن محمد بن قيس أبو زكير.

يحيى بن محمد بن قيس المحاربي الضرير أبو محمد المدني نزيل البصرة لقبه أبو زكير بالتصغير من الثامنة بخ م د ت س ق⁽¹⁾.

قال يحيى بن معين⁽²⁾: ضعيف، وقال ابن حبان⁽³⁾: كان ممن يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل من غير تعمد فلما كثر ذلك منه صار غير محتج به إلا عند الوفاق وإن اعتبر بما لم يخالف الأثبات في حديثه فلا ضير، وقال أبو زرعة⁽⁴⁾: أحاديثه متقاربة، وقال أبو حاتم⁽⁵⁾: يكتب حديثه، وقال العقيلي⁽⁶⁾: لا يتابع على حديثه، وقال ابن حجر⁽⁷⁾: صدوق يخطئ كثيراً.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص596) 7639.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (9/ 184).

(3) ابن حبان، المجروحين (3/ 119).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (9/ 184).

(5) المرجع السابق، (9/ 184).

(6) العقيلي، الضعفاء الكبير (4/ 427) 2055.

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص596) 7639.

قلت: صدوق يخطئ.

الوجه الثاني- عمرو، عن المُطَّلَب بن عبد الله، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عن النبي ﷺ.

يرويه عن عمرو: الداروردي.

عبد العزيز بن محمد الداروردي سبق ترجمته في حديث [34]، وهو صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ.

رابعاً- الرواية الراجعة:

الوجه الأول- عمرو بن أبي عمرو، سمعت أنس، يقول: عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد تفرد بها أبو زكير وهو صدوق يخطئ.

الوجه الثاني- عمرو، عن المُطَّلَب بن عبد الله، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواه الداروردي عن عمرو وهو أحسن حالاً منه، وقال الدارقطني⁽¹⁾: "فرواه أَبُو زُكَيْرٍ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ قَيْسٍ، عن عمرو بن أبي عمرو، عن أنس. وروي عن الدَّرَاوَرْدِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنِ الْمُطَّلَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، بْنِ حَنْطَبٍ مُرْسَلًا. وَالْمُرْسَلُ أَشْبَهُ"⁽²⁾.

خامساً- الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة -الثانية، وإسنادها ضعيف مرسل فالمطلب بن عبد الله لم يسمع من معاوية⁽³⁾.

(1) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (12/ 114) 2496.

(2) المرجع السابق، (12/ 114) 2496.

(3) قال ابن أبي حاتم: "سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ الْمُطَّلَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ عَامَّةُ حَدِيثِهِ مَرَّاسِيلٌ لَمْ يُدْرِكْ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ وَأَنَسًا وَسَلَمَةَ بْنُ الْأَكْوَعِ وَمَنْ كَانَ قَرِيبًا مِنْهُمْ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ جَابِرٍ وَلَا مِنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَلَا مِنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ". ابن أبي حاتم، المراسيل (ص 210) 785.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية الداروردي لأنه أحسن حالاً من أبي زكير.

حديث [182]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عن الحارث بن عبد الرَّحِيمِ بْنِ أَبِي ذُبَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عن عائشة، عن النبي ﷺ: أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا.

وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عن النبي ﷺ؟

قَالَ أَبِي: حَدِيثُ الْحَارِثِ أَشْبَهُ، ومحمد بن عمرو لزم الطريق.

أولاً - الروايات المعلة:

الوجه الأول - أبو سَلَمَةَ، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني - أبو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عن النبي ﷺ.

ثانياً - تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول - أبو سَلَمَةَ، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (10 / 355) 7614، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (1 / 442) 455، والخرائطي في مكارم الأخلاق (ص: 37) 49، من طريق مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُعِينَةَ بْنِ أَبِي ذُبَابٍ بِهِ.

الوجه الثاني - أبو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عن النبي ﷺ.

أخرجه أبو داود في سننه (4 / 220) 4682، والترمذي في سننه (3 / 458) 1162، وأحمد في مسنده (12 / 364) 7402، و(16 / 114) 10106، وابن أبي شيبة في مصنفه (5 / 210) 25318، و(6 / 165) 30369، وابن حبان في صحيحه (2 / 227) 479، و(9 / 4176) 483، والبيهقي في شعب الإيمان (1 / 128) 27، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (9 / 248)، وفي تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان (2 / 265)، وابن قانع في معجم

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (6 / 35) 2296.

الصحابة (2/ 195)، والهارث في مسنده = بغية الباحث عن زوائد مسند الهارث (2/ 816) 848، والخرائطي في مكارم الأخلاق (ص: 31) 21، والآجري في الشريعة (2/ 599) 233، والحاكم في المستدرک على الصحیحین (1/ 43) 2، ومحمد بن نصر المروزي في تعظیم قدر الصلاة (1/ 441) 452، وأبو بكر بن الخلال في السنة (4/ 36) 1113، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (11/ 261) 4431، من طریق مُحَمَّد بن عَمْرٍو به.

وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (4/ 356) 4420، من طریق عَبَّاد بن الْعَوَّام، عَنْ حُصَيْنٍ به.

ثالثاً- دراسة الروایات المعلّة:

الوجه الأول- أبو سلمة، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

يرويه عن أبي سلمة: الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُغِيرَةَ.

الهارث بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد بن أبي ذباب بضم المعجمة وموحدتين الدوسي بفتح الدال المدني من الخامسة، مات سنة ست وأربعين ع خ م د ت س ق⁽¹⁾.

قال أبو زرعة⁽²⁾: لا بأس به، وقال أبو حاتم⁽³⁾: يروي عنه الدراوردي أحاديث منكرو وليس بذاك بالقوي يكتب حديثه، وَقَالَ ابْنُ حَزْم⁽⁴⁾: ضَعِيف، وقال الذهبي⁽⁵⁾: ثِقَّة، وقال ابن حجر⁽⁶⁾: صدوق يهم.

قلت: صدوق يهم.

الوجه الثاني- أبو سلمة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عن النبي ﷺ.

يرويه عن أبي سلمة: مُحَمَّد بن عَمْرٍو، وَحُصَيْن.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 146) 1030.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/ 80).

(3) المرجع السابق، (3/ 80).

(4) الذهبي، المغني في الضعفاء (1/ 142).

(5) المرجع السابق، (1/ 142).

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 146) 1030.

محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني من السادسة، مات سنة خمس وأربعين على الصحيح ع⁽¹⁾.

قال يحيى بن معين⁽²⁾: ثَقَّةٌ، وقال ابن سعد⁽³⁾: وَكَانَ كَثِيرَ الْحَدِيثِ يُسْتَضَعَفُ، وقال علي بن المديني⁽⁴⁾: كَانَ ثَقَّةً وَكَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ يُضَعِّفُهُ بَعْضُ الضَّعْفِ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال⁽⁵⁾: وَكَانَ يُخْطَى، وقال الجوزجاني⁽⁶⁾: ليس بقوي الحديث ويشتهى حديثه، وقال أبو حاتم⁽⁷⁾: صالح الحديث يكتب حديثه وهو شيخ، وقال الذهبي⁽⁸⁾: ليس به بأس، وقال ابن حجر⁽⁹⁾: صدوق له أوهام.

قلت: صدوق له أوهام.

حصين السلمي سبق ترجمته في حديث [24]، وهو ثقة تغير حفظه

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - أبو سلمة، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، قال البيهقي⁽¹⁰⁾: "قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى: أَرَجُّوْا أَنْ يَكُونَا مَحْفُوظَيْنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَائِشَةَ".

الوجه الثاني - أبو سلمة، عن أبي هُرَيْرَةَ، عن النبي ﷺ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص499) 6188.

(2) ابن معين، معرفة الرجال للإمام أبي زكريا يحيى بن معين رواية ابن محرز - ط الفاروق (ص158) 495.

(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى - متمم التابعين - مخرجًا (ص363).

(4) ابن المديني، سؤالات ابن أبي شيبة (ص94) 94.

(5) ابن حبان، الثقات (7/ 377) 10518.

(6) الجوزجاني، أحوال الرجال (ص243) 244.

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (8/ 31).

(8) الذهبي، الكاشف (2/ 207).

(9) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص499) 6188.

(10) البيهقي، شعب الإيمان (10/ 355) 7614.

الرواية من هذا الوجه راجحة، وقول أبي حاتم أن محمد بن عمرو لزم الطريق يدفعه متابعة حصين له، قال البيهقي⁽¹⁾: "قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى: أَرْجُو أَنْ يَكُونَا مَحْفُوظَيْنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَائِشَةَ"

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الروایتان راجحتان، وإسناد الأولى ضعيف لأن فيه محمد بن إسحاق بن يسار وهو مدلس من الرابعة ولم يصرح بالسماع.

وإسناد الثانية صحيح ورجاله ثقات.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم رواية الحارث على رواية ابن عمرو وعلل ذلك بأن ابن عمرو لزم الطريق ولكنني وجدت لابن عمرو متابعاً فرجحت كلا الطريقين، كما فعل البيهقي.

حديث [183]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألت أبي عن حديث رواه إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن محمد بن عبد الرحمن بن ماعز، عن سفيان بن عبد الله الثقي، قلت أنا: يا رسول الله، حدثني بأمرٍ أعتصم به ... الحديث؟

قال أبي: خولف إبراهيم بن سعد فيه، رواه عقيل، عن ابن شهاب؛ قال: حدثني محمد بن أبي سويد: أن جدّه سفيان بن عبد الله، قال: يا رسول الله.

قلت لأبي: أيهما أصح؟

قال: قد تابع إبراهيم بن سعد على روايته إبراهيم بن إسماعيل بن مجّمع، وتابع عقيلاً على روايته يونس بن يزيد.

قال أبي: حديث عقيل ويونس أشبه، هم أفهم بالزّهري.

(1) البيهقي، شعب الإيمان (10/ 355) 7614.

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (6/ 45) 2304.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- ابن شهاب الزهري، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَاعِزٍ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّخَفِيِّ.

الوجه الثاني- ابن شهاب الزهري؛ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي سُوَيْدٍ: أَنَّ جَدَّهُ سُفْيَانَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- ابن شهاب الزهري، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَاعِزٍ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّخَفِيِّ.

أخرجه ابن ماجه في سننه (2/ 1314) 3972، وأحمد في مسنده (24/ 143) 15418، وابن حبان في صحيحه (13/ 7) 5700، والطبراني في المعجم الكبير (7/ 69) 6396، والبيهقي في شعب الإيمان (7/ 8) 4572، وفي الآداب (ص: 121) 291، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (3/ 223) 1585، وفي السنة (1/ 15) 22، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان (2/ 316)، وابن منده في الإيمان (1/ 287) 141، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (4/ 349) 7874، من طريق إبراهيم بن سَعْدٍ به.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (7/ 69) 6397، من طريق مُعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى به.

وهناك من رواه عن الزهري عن عبد الرحمن بن ماعز.

فقد أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (2/ 558) 1327، من طريق إبراهيم بن سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَاعِزٍ الْعَامِرِيِّ، عَنْ سُفْيَانَ به.

وأخرجه الترمذي في سننه (4/ 607) 2410، وأحمد في مسنده (24/ 145) 15419، وابن حبان في صحيحه (13/ 6) 5699، وابن أبي الدنيا في الصمت (ص: 47) 7، من طريق مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَاعِزٍ، عَنْ سُفْيَانَ به.

وأخرجه البيهقي في الآداب (ص: 122) 292، من طريق شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْرَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَاعِزٍ، أَنَّ سُفْيَانَ به.

وأخرجه الدارمي في سننه (3/ 1780) 2753، من طريق إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُجَمِّعٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شَهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُعَاذٍ، عَنْ سُفْيَانَ به.

الوجه الثاني - ابن شهاب الزهري؛ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي سُوَيْدٍ: أَنَّ جَدَّهُ سُفْيَانَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ.

ابن حبان في صحيحه (5 / 13) 5698، والبيهقي في شعب الإيمان (7 / 10) 4576، من طريق يونس بن يزيد الأيلي به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - ابن شهاب الزهري، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَاعِزٍ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّقْفِيِّ.

يرويه عن الزهري: إبراهيم بن سعد.

إبراهيم بن سعد سبق ترجمته في حديث [118]، وهو ثقة.

الوجه الثاني - ابن شهاب الزهري؛ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي سُوَيْدٍ: أَنَّ جَدَّهُ سُفْيَانَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ.

يرويه عن الزهري: يونس بن يزيد الأيلي، وعقيل.

يونس بن يزيد سبق ترجمته في حديث [82]، وهو ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلاً وفي غير الزهري خطأ.

عقيل بالضم بن خالد سبق ترجمته في حديث [90]، وهو ثقة ثبت.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - ابن شهاب الزهري، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَاعِزٍ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّقْفِيِّ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة؛ لأنه روي عن "محمد بن عبد الرحمن"، والمحفوظ هي عن "عبد الرحمن بن ماعز"، قال البيهقي: "بَلَّغَنِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الذُّهَلِيِّ، أَنَّهُ قَالَ الْمَحْفُوظُ عِنْدَنَا مَا رَوَاهُ مَعْمَرٌ وَشُعَيْبٌ وَالنُّعْمَانُ بْنُ رَاشِدٍ، وَلَا أَظُنُّ حَدِيثَ يُونُسَ مَحْفُوظًا لِاجْتِمَاعِ مَعْمَرٍ وَشُعَيْبٍ وَالنُّعْمَانِ عَلَى خِلَافِهِ، قَالَ: وَفِي حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ دَلَالَةٌ أَنَّهُ بِرَوَايَتِهِمْ أَشْبَهُ مِنْهُ بِرَوَايَةِ يُونُسَ وَرَوِيَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ سُفْيَانَ التَّقْفِيِّ"

الوجه الثاني - ابن شهاب الزهري؛ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي سُوَيْدٍ: أَنَّ جَدَّهُ سُفْيَانَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، قال ابن حبان⁽¹⁾: "وَالْقَلْبُ إِلَى رِوَايَةِ يُونُسَ أَمِيلٌ".

خامسًا - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها ضعيف لجهالة سويد⁽²⁾.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية يونس لأنه تابعه عليها عنده عقيل فاتفق عليه نفسان، بخلاف الوجه الآخر الذي تفرد به إبراهيم بن سعد.

حديث [184]

قال ابن أبي حاتم⁽³⁾: وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ أَبُو أُوَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ عَطَسَ فَشَمَّتْهُ، ثُمَّ إِنْ عَطَسَ فَشَمَّتْهُ، ثُمَّ إِنْ عَطَسَ فَقُلْ: إِنَّكَ مَضْنُوكٌ⁽⁴⁾؟

قَالَ أَبِي: هَذَا وَهْمٌ؛ رَوَاهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلٌ؛ وَهُوَ أَشْبَهُ.

أولًا - الروايات المعلقة:

الوجه الأول - عبد الله بن أبي بكرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني - عبد الله بن أبي بكرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) ابن حبان، الثقات (5/ 364).

(2) محمد بن أبي سويد الثقفي الطائفي مجهول من الرابعة وليس هو ابن سويد راوي قصة غيلان ت. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 482) 5944.

(3) ابن أبي حاتم، علل الحديث (6/ 52) 2310.

(4) أي مَرْكُوم. وَالضُّنَّاءُ بِالضَّمِّ: الرُّكَّام. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (3/ 103).

ثانيًا - تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول - عبد الله بن أبي بكر، عَنْ عُبَاد بن تميم، عن عَمِّه عبد الله بن زيد، عن النبي ﷺ.

لم أجد له تخريجًا، تفرد به ابن أبي حاتم.

الوجه الثاني - عبد الله بن أبي بكر، عَنْ أَبِيهِ، عن النبي ﷺ. مُرْسَلًا.

مالك في موطنه مالك (2/ 965)، والبيهقي في شعب الإيمان (11/ 508) 8919، من طريق مالك بن أنس به.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - عبد الله بن أبي بكر، عَنْ عُبَاد بن تميم، عن عَمِّه عبد الله بن زيد، عن النبي ﷺ.

يرويه عن عبد الله: أَبُو أُوَيْسٍ.

عبد الله بن عبد الله بن أُوَيْس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي أَبُو أُوَيْس المدني قريب مالك وصهره من السابعة، مات سنة سبع وستين م 4(1).

قال يحيى بن معين⁽²⁾: صَدُوقٌ وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ: أَبُو أُوَيْسٍ مِثْلُ فُلَيْحٍ فِيهِ ضَعْفٌ، وقال ابن حبان⁽³⁾: كَانَ مِمَّنْ يَخْطِئُ كَثِيرًا لَمْ يَفْحَشْ خَطْؤُهُ حَتَّى اسْتَحَقَّ التَّرْكَ وَلَا هُوَ مِمَّنْ سَلَكَ سَنَنَ الثَّقَاتِ فَيَسْلُكُ مَسْلَكَهُمُ وَالَّذِي أَرَى فِي أَمْرِهِ تَنَكُّبَ مَا خَالَفَ الثَّقَاتَ مِنْ أَخْبَارِهِ وَالاحتجاج بما وافق الأثبات مِنْهَا وَكَانَ يَحْيَى بن معين يوثقه مرّة ويضعفه أخرى وذكر أَبُو أُوَيْسٍ الْمَدِينِي فَقَالَ كَانَ ضَعِيفًا، وقال ابن شاهين⁽⁴⁾: ثَقَّةٌ، وقال ابن حجر⁽⁵⁾: صدوق يهمل.

قلت: صدوق يهمل.

الوجه الثاني - عبد الله بن أبي بكر، عَنْ أَبِيهِ، عن النبي ﷺ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص309) 3412.

(2) العجلي، الضعفاء الكبير (2/ 270).

(3) ابن حبان، المجروحين (2/ 24).

(4) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات - ط الفاروق (ص178) 660.

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص309) 3412.

يرويه عن عبد الله: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ.

مالك بن أنس سبق ترجمته في حديث [19]، وهو إمام دار الهجرة رأس المتقنين وكبير المتثبتين.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - عبد الله بن أبي بكرٍ، عَنْ عُبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فلم أجد لها تخريجاً، وتقرّد بها أبو أويس كما ذكر ابن أبي حاتم وهو سيئ الحفظ، وقد خالف من هو أوثق وأثبت منه وهو الإمام مالك.

الوجه الثاني - عبد الله بن أبي بكرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الثقة الثبت الإمام مالك.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة-الثانية، وإسنادها ضعيف مرسل فأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم لم يسمع من النبي ﷺ، وبينهما مفاوز.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية الثقة رأس المتثبتين الإمام مالك، على رواية من دونه "أبو أويس".

حديث [185]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه ابن وهب، عن حميد بن هانئ، عن عباس الحجري، عن عبد الله بن عمر، عن النبي ﷺ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْخَادِمِ يُذْنِبُ؟ قَالَ: يُعْفَى عَنْهُ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً.

وَمِنْ الْمِصْرِيِّينَ مَنْ يُرْوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (6/ 84) 2341.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَرَوَاهُ أَبُو مُطِيعٍ مَعَاوِيَةُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عِيَّاشِ بْنِ عَبَّاسٍ الْقَتَبَانِيِّ، عَنْ عَبَّاسِ الْحَجَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟
قال أبي: بعبد الله بن عمرو أشبهه، غير أنه قد اتفقَ نفسين على ابن عمر.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- عبّاس الحَجَرِيّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- عبّاس الحَجَرِيّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- عبّاس الحَجَرِيّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أبو داود في سننه (4/ 341) 5164، والترمذي في سننه (4/ 336) 1949، وأحمد في مسنده (9/ 453) 5635، و(10/ 138) 5899، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (10/ 133) 5760، والبيهقي في السنن الكبرى (8/ 15798)، و(8/ 15799)، وفي شعب الإيمان (11/ 84) 8219، والخرائطي في مكارم الأخلاق (ص: 131) 376، من طريق حميد بن هانئ أبو هانئ الخولاني به.

الوجه الثاني- عبّاس الحَجَرِيّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (1/ 153) 247، وفي المعجم الأوسط (2/ 212) 1765، من طريق ابن ثوبان، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هَانِئٍ به.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- عبّاس الحَجَرِيّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن عبّاس: حميد بن هانئ أبو هانئ الخولاني.

حميد بن هانئ أبو هانئ الخولاني المصري من الخامسة وهو أكبر شيخ لابن وهب، مات سنة اثنتين وأربعين بخ م⁽¹⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص182) 1562.

قال أبو حاتم⁽¹⁾: صالح، وقال النسائي⁽²⁾: ليس به بأس، وقال الذهبي⁽³⁾: ثقة، وقال ابن حجر⁽⁴⁾: لا بأس به.

قلت: لا بأس به.

الوجه الثاني - عباس الحَجْرِي، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ.

يرويه عن عباس: ابنُ ثُوْبَانَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هَانِيٍّ.

حميد بن هاني سبق ترجمته في حديث [186]، وهو "لا بأس به".

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - عَبَّاسُ الْحَجْرِي، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، قال البيهقي⁽⁵⁾: "وَقَالَ: أَصْبَغُ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ بِإِسْنَادِهِ: سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، وَابْنُ عُمَرَ أَصَحُّ".

الوجه الثاني - عباس الحَجْرِي، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، قال البيهقي⁽⁶⁾: "وَقَالَ: أَصْبَغُ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ بِإِسْنَادِهِ: سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، وَابْنُ عُمَرَ أَصَحُّ".

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الروايتان راجحتان، وإسنادهما حسن؛ لأن فيه حميد الخولاني وهو "لا بأس به".

سائماً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي كلا الروايتين ولكنه غلب الترجيح لرواية ابن عمر وكلاهما راجح.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/ 231).

(2) ابن حجر، تهذيب التهذيب (3/ 51).

(3) الذهبي، الكاشف (1/ 355) 1260.

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 182) 1562.

(5) البيهقي، السنن الكبرى (8/ 18) 15799.

(6) المرجع السابق، (8/ 18) 15799.

حديث [186]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه وكيع، عن صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: لا يُلدَغُ المؤمنُ من جحرٍ واحدٍ مرتين. ورواه أيوب بن سويد، عن يونس، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

قلت لأبي: فأيهما أصحُّ؟

قال: الزهري، عن سعيد بن المسيب أشبه.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني- الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

أخرجه ابن ماجه في سننه (2/ 1318) 3983، وأحمد في مسنده (10/ 175) 5964، وأبو داود الطيالسي في مسنده (3/ 355) 1922، والطبراني في المعجم الكبير (12/ 287) 13138، والشهاب القضاعي في مسنده (2/ 34) 827، والخرائطي في مكارم الأخلاق (ص: 307) 939، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (3/ 1713) 4316، من طريق زَمْعَةَ بن صالح به.

وأخرجه ابن المقرئ في معجمه (ص: 321) 1043، من طريق إبراهيم التيمي، وصالح بن أبي الأخضر به.

الوجه الثاني- الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه البخاري في صحيحه (8/ 31) 6133، ومسلم في صحيحه (4/ 2295) 63 - (2998)، وأبو داود في سننه (4/ 266) 4862، وابن ماجه في سننه (2/ 1318) 3982،

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (6/ 133) 2386.

وأحمد في مسنده (14/ 497) 8928، وأبو الشيخ الأصبهاني في أمثال الحديث (ص: 44) 10، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (4/ 96) 1463، من طريق عُقَيْل بن خالد به.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (2/ 437) 663، والطبراني في مسند الشاميين (1/ 161) 266، والبيهقي في شعب الإيمان (13/ 338) 10450، من طريق سَعِيد بن عَبْدِ الْعَزِيز به.

وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص: 435) 1278، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (4/ 96) 1462، من طريق يُونُس به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - الزُّهري، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يُرويه عن الزُّهري: زَمْعَةُ بن صالح، وإِبْرَاهِيم التَّيْمِيّ، وَصَالِح بن أَبِي الْأَخْضَرِ.

زَمْعَةُ بن صالح سبق ترجمته في حديث [144]، وهو ضعيف.

إِبْرَاهِيم بن يزيد بن شريك التيمي يكنى أبا أسماء الكوفي العابد ثقة إلا أنه يرسل ويدلس من الخامسة مات دون المائة سنة اثنتين وتسعين وله أربعون سنة ع⁽¹⁾.

صَالِح بن أَبِي الْأَخْضَرِ سبق ترجمته في حديث [176]، وهو ضعيف.

الوجه الثاني - الزُّهري، عن سعيد بن المُسَيَّب، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يُرويه عن الزُّهري: عُقَيْل بن خالد، وسَعِيد بن عَبْدِ الْعَزِيز، ويُونُس.

عُقَيْل بالضم بن خالد سبق ترجمته في حديث [90]، وهو ثقة ثبت.

سعيد بن عبد العزيز التنوخي الدمشقي ثقة إمام سواه أحمد بالأوزاعي وقدمه أبو مسهر لكنه اختلط في آخر أمره من السابعة، مات سنة سبع وستين وقيل بعدها وله بضع وسبعون بخ م⁽²⁾ 4.

يونس بن يزيد سبق ترجمته في حديث [82]، وهو ثقة إلا أن في روايته عن الزُّهري وهما قليلاً وفي غير الزُّهري خطأ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص95) 269.

(2) المرجع السابق، (ص238) 2358.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - الزهري، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد رواها الضعفاء عن الزهري، وخالفوا رواية الثقات.

الوجه الثاني - الزهري، عن سعيد بن المسيّب، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الثقات الأثبات عن الزهري، قال الدارقطني⁽¹⁾:

"وَرَوَاهُ صَالِحُ بْنُ أَبِي الْأَخْضَرِ، وَزَمَعَهُ بْنُ صَالِحٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَوَهَمَ فِيهِ. وَالصَّحِيحُ عَنْ سَعِيدٍ وَحْدَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ".

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثانية، وإسنادها صحيح ورجالها ثقات فقد أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية الثقات الأثبات على رواية الضعفاء.

حديث [187]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ؛ قَالَتْ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْحَبَشَةِ الَّذِينَ يَلْعَبُونَ بِالْمَدِينَةِ فَوَقَفَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: خُذُوا يَا بَنِي أَرْفَدَةَ، حَتَّى يَعْلَمَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى أَنَّ فِي دِينِنَا فُسْحَةً، فَقَالُوا: يَا أَبَا الْقَاسِمِ الطَّيِّبِ ... فحسر عن ذراعيه، فابْدَعُوا⁽³⁾؟

قَالَ أَبِي: رُويَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ مَرْوَانَ، عَنْ أَبِي شَيْبَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ بِالشَّعْبِيِّ أَشْبَهُ. وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ هُوَ: أَبُو شَيْبَةَ الْكُوفِيُّ، ضَعِيفُ الْحَدِيثِ.

(1) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (9 / 111).

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (6 / 146) 2400.

(3) أي: فزَعُوا ففترَقُوا. الفراهيدي، العين (2 / 103).

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ، عن عبد الرحمن بن إِسْحَاقَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- مَرْوَانُ، عَنْ أَبِي شَيْبَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ، عن عبد الرحمن بن إِسْحَاقَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال (2/ 547+548).

الوجه الثاني- مَرْوَانُ، عَنْ أَبِي شَيْبَةَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بن إِسْحَاقَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه الحارث في مسنده = بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (2/ 826) 866، من طريق أَبِي عُيَيْدٍ به.

ثالثًا- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ، عن عبد الرحمن بن إِسْحَاقَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

لم أجد من روى عنه.

الوجه الثاني- مَرْوَانُ، عَنْ أَبِي شَيْبَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن مروان: أبو عبيد. لم أجد له ترجمة.

رابعًا- الرواية الراجعة:

الوجه الأول- مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ، عن عبد الرحمن بن إِسْحَاقَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

لا توجد رواية راجحة، قال الذهبي⁽¹⁾: "هذا منكر، وله إسناد آخر واه".

الوجه الثاني - مَرْوَان، عَنْ أَبِي شَيْبَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

لا توجد رواية راجحة.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

لا توجد رواية راجحة.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

لا توجد رواية راجحة.

حديث [187]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألتُ أبي عن حديثِ رواه النُّفَيْلِيُّ، عن مسكينٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ إسماعيلَ بن عُبيد الله، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مَيْمُونَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا رُقِيَّةَ، إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ؟

قَالَ أَبِي: رَوَاهُ بَعْضُ أَصْحَابِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَمَّنْ سَمِعَ يَزِيدَ بْنَ الْأَصَمِّ، عَنْ مَيْمُونَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يُسَمَّ أَحَدًا، فَكَانَ النَّفْيُ يَمْتَنِعُ مِنْ تَحْدِيثِ حَدِيثِ مَسْكِينٍ هَذَا، وَيَقُولُ: لَمْ أَتَابِعْ عَلَيْهِ، وَالَّذِي يَرْوِيهِ الدِّمَشْقِيُّونَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَمَّنْ سَمِعَ يَزِيدَ بْنَ الْأَصَمِّ: أَشْبَهُ؛ لِأَنَّ الْأَوْزَاعِيَّ لَوْ كَانَ سَمِعَ مِنْ إسماعيلَ بن عُبيد الله لَمْ يُكْرَهْ عَنْهُ.

أولاً - الروايات المعللة:

الوجه الأول - الأوزاعي، عَنْ إسماعيلَ بن عُبيد الله، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مَيْمُونَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني - الأوزاعي، عَمَّنْ سَمِعَ يَزِيدَ بْنَ الْأَصَمِّ، عَنْ مَيْمُونَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) الذهبي، ميزان الاعتدال (2/ 547+548).

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (6/ 198) 2450.

ثانيًا - تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - الأوزاعي، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مَيْمُونَةَ،
عن النبي ﷺ.

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (2/ 7) 1050، و(3/ 341) 3343، من طريق
مسكين بن بكير به.

الوجه الثاني - الأوزاعي، عَمَّنْ سَمِعَ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مَيْمُونَةَ، عن النبي ﷺ.
لم أجده، تفرد بذكره أبو حاتم الرازي.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - الأوزاعي، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مَيْمُونَةَ،
عن النبي ﷺ.

يرويه عن الأوزاعي: مسكين بن بكير.

مسكين بن بكير الحراني أبو عبد الرحمن الحذاء من التاسعة، مات سنة ثمان وتسعين
[ومائة] خ م س.⁽¹⁾

قال يحيى بن معين⁽²⁾: لا بأس به، وقال أحمد بن حنبل⁽³⁾: لا بأس به، ولكن في حديثه
خطأ، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾، وقال أبو حاتم⁽⁵⁾: لا بأس به، كان صحيح الحديث يحفظ
الحديث، وقال الذهبي⁽⁶⁾: صدوق يغرب، وقال ابن حجر⁽⁷⁾: صدوق يخطئ وكان صاحب حديث.

قلت: صدوق يخطئ.

الوجه الثاني - الأوزاعي، عَمَّنْ سَمِعَ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مَيْمُونَةَ، عن النبي ﷺ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص529) 6615.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (8/ 329).

(3) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني - ط الفاروق (ص267) 1788.

(4) ابن حبان، الثقات (9/ 194) 15957.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (8/ 329).

(6) الذهبي، الكاشف (2/ 257) 5404.

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص529) 6615.

لم أجده.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - الأوزاعي، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مَيْمُونَةَ،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة.

الوجه الثاني - الأوزاعي، عَمَّنْ سَمِعَ يَزِيدَ بْنَ الْأَصَمِّ، عَنْ مَيْمُونَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
الرواية من هذا الوجه غير راجحة.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

لا توجد رواية راجحة.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

لا توجد رواية راجحة.

حديث [189]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُقَيْلٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ،
عَنْ أَبِي بَنٍ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا يَحِلُّ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ ... الحديث؟
قَالَ أَبِي: أصحاب الزُّهْرِيِّ يُخَالِفُونَهُ؛ يَقُولُونَ: عَطَاءٌ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَشْبَهُهُ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا تَابَعَ عُقَيْلًا عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ.

أولاً - الروايات المعللة:

الوجه الأول - عطاء بن يزيد، عَنْ أَبِي بَنٍ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني - عطاء، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (6/ 205) 2454.

ثانيًا - تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - عطاء بن يزيد، عَنْ أَبِي بن كعب، عن النبي ﷺ.

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (4/ 146) 3960، من طريق عقيل بن خالد الأيلي به.

الوجه الثاني - عطاء، عَنْ أَبِي أيوب، عن النبي ﷺ.

أخرجه البخاري في صحيحه (8/ 21) 6077، و(8/ 53) 6237، ومسلم في صحيحه (4/ 1984) 25 - (2560)، وأبو داود في سننه (4/ 278) 4911، والترمذي في سننه (4/ 327) 1932، وأحمد في مسنده (38/ 557) 23584، ومالك في موطئه (2/ 906) 13، من طريق ابن شهاب الزهري به.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - عطاء بن يزيد، عَنْ أَبِي بن كعب، عن النبي ﷺ.

يرويه عن عطاء: عقيل بن خالد الأيلي.

عقيل بالضم بن خالد سبق ترجمته في حديث [90]، وهو ثقة ثبت.

الوجه الثاني - عطاء، عَنْ أَبِي أيوب، عن النبي ﷺ.

يرويه عن عطاء: ابن شهاب الزهري.

ابن شهاب الزهري سبق ترجمته في حديث [74]، وهو صدوق ربما يهمل.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - عطاء بن يزيد، عَنْ أَبِي بن كعب، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة.

الوجه الثاني - عطاء، عَنْ أَبِي أيوب، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد أخرجها البخاري ومسلم في صحيحهما.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة الثانية، وإسنادها صحيح ورجالها ثقات فقد أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الإسناد الصحيح المشهور والذي ضبطه الزهري على غيره.

حديث [190]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، وَابْنُ عَائِشَةَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا حُمَّ أَحَدُكُمْ فَلْيُشْنِ⁽²⁾ عَلَيْهِ الْمَاءَ الْبَارِدَ ثَلَاثَ لَيَالٍ مِنَ السَّحَرِ؟

قَالَ أَبِي: رَوَاهُ مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَغَيْرُهُ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَهُوَ أَشْبَهُ.

أولًا - الروايات المعللة:

الوجه الأول - حمَّاد بن سَلَمَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني - حمَّاد بن سَلَمَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانيًا - تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول - حمَّاد بن سَلَمَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده (6/ 425) 3794، وابن حجر في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (11/ 34) 2444، من طريق رَوْحِ بْنِ عُبَادَةَ بِهِ.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (7/ 99) 7566، والطبراني في المعجم الأوسط (5/ 232) 5174، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (4/ 223) 7438، و(4/ 447) 8226،

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (6/ 291) 2535.

(2) الشَّيْنُ: قَطْرَانُ الْمَاءِ مِنَ الشَّنِّ قَالَ الْأَخْفَشُ: الصَّبُّ الْمُتَقَطِّعُ، وَالسُّنُّ الصَّبُّ الْمُتَّصِلُ الْمُتَّبَاعُ. غريب الحديث لإبراهيم الحربي (2/ 872).

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (5/ 109) 1860، من طريق عبيد الله بن محمد ابن عائشة به.

الوجه الثاني - حماد بن سلمة، عن حميد، عن الحسن، عن النبي ﷺ.

لم أجد له تخريجاً وغاية ما وجدت: قال الطبراني: وَرَوَاهُمَا أَصْحَابُ حَمَّادٍ: عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ. المعجم الأوسط (5/ 232) 5174).

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - حماد بن سلمة، عن حميد، عن أنس، عن النبي ﷺ.

يروي عن حماد: رُوح بن عبادة، وعبيد الله بن محمد ابن عائشة.

رُوح بن عبادة سبق ترجمته في حديث [62]، وهو ثقة فاضل.

عبيد الله بن محمد بن عائشة اسم جده حفص بن عمر بن موسى بن عبيد الله بن معمر التيمي وقيل له ابن عائشة والعائشي والعيشي نسبة إلى عائشة بنت طلحة لأنه من ذريتها ثقة جواد رمي بالقدر ولم يثبت من كبار العاشرة، مات سنة ثمان وعشرين د ت س. (1)

الوجه الثاني - حماد بن سلمة، عن حميد، عن الحسن، عن النبي ﷺ.

يروي عن حماد: موسى بن إسماعيل.

موسى بن إسماعيل سبق ترجمته في حديث [69]، وهو ثقة ثبت.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - حماد بن سلمة، عن حميد، عن أنس، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، قال ابن العراقي (2): "حميد بن أبي حميد الطويل قال مؤمل بن إسماعيل عامة ما يروي حميد عن أنس سمعه من ثابت يعني البنانى عنه، وقال أبو عبيدة الحداد عن شعبة لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثاً والباقي سمعها من ثابت أو ثبته فيها ثابت".

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص374) 4334.

(2) ابن العراقي، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (ص82).

الوجه الثاني - حمّاد بن سلّمة، عَنْ حُمَيْدٍ، عن الحسن، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواه موسى عن حماد وهو ثقة ثبت.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها أتوقف في الحكم عليه؛ لأنني لم أجد السند كاملاً.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم رواية موسى عن حماد؛ لأن الوجه الأول يشتبه أن يكون حميدًا لم يسمعه من أنس.

باب الفضائل

حديث [191]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسئل أبي عن حديث رواه الليث، عن عُقيل، عن الزُّهري، عن حمزة، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ؛ إِذْ أُتِيتُ بِلَبَنٍ فَشَرِبْتُ، وَنَاوَلْتُ فَضْلَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ. فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ: مَا أَوْلَتْ؟ قَالَ: الْعِلْمُ.

ورواه عبد الرزاق، عن مَعْمَرٍ، عن الزُّهري، عن سَالِمٍ، عن ابنِ عُمَرَ، عن النبي ﷺ؟
قال أبي: حديث حمزة أشبه.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- الزُّهري، عن حمزة، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.
الوجه الثاني- الزُّهري، عن سَالِمٍ، عن ابنِ عُمَرَ، عن النبي ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- الزُّهري، عن حمزة بن عبد الله بن عُمَرَ، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.
أخرجه البخاري في صحيحه (1/ 27) 82، و(9/ 41) 7032، و(9/ 40) 7027،
والنسائي في السنن الكبرى (7/ 110) 7590، والترمذي في سننه (4/ 539) 2284، و(5/ 619) 3687، وأحمد في مسنده (10/ 109) 5868، من طريق عُقَيْل به.
وأخرجه البخاري في صحيحه (9/ 35) 7007، والنسائي في السنن الكبرى (7/ 112) 7595، وأحمد في مسنده (10/ 290) 6142، من طريق صَالِح بن كيسان به.
أخرجه البخاري في صحيحه (9/ 35) 7006، و(5/ 10) 3681، ومسلم في صحيحه
(4/ 1859) 16 - (2391)، وأحمد في مسنده (10/ 469) 6426، و(9/ 389) 5554،
والدارمي في سننه (2/ 1375) 2200، وابن أبي شيبة في مصنفه (6/ 179) 30492، وابن

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (6/ 340) 2573.

حبان في صحيحه (15/ 300) 6878، والبيهقي في السنن الكبرى (7/ 13324)، من طريق
يونس به.

الوجه الثاني - الزهري، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه النسائي في السنن الكبرى (7/ 110) 7591، و(7/ 301) 8068، وأحمد في
مسنده (10/ 415) 6343، و(10/ 290) 6143، من طريق مَعْمَر بن راشد به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - الزهري، عَنْ حَمْرَةَ، عَنِ ابْنِ عَمْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن الزهري: عَقِيلٌ، وَصَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، وَيُونُسُ.

عقيل بالضم ابن خالد سبق ترجمته في حديث [90]، وهو ثقة ثبت.

صالح بن كيسان سبق ترجمته في حديث [50]، وهو ثقة ثبت فقيه.

يونس بن يزيد سبق ترجمته في حديث [82]، وهو ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً
قليلاً وفي غير الزهري خطأ.

الوجه الثاني - الزهري، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن الزهري: مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ.

معمر بن راشد: سبق ترجمته في الحديث [19]، وهو ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته
عن ثابت والأعمش وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة شيئاً وكذا فيما حدث به بالبصرة.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - الزهري، عَنْ حَمْرَةَ، عَنِ ابْنِ عَمْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الثقات الأثبات عن الزهري، وأخرجها البخاري
ومسلم في صحيحهما.

الوجه الثاني - الزهري، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد تفرد بها معمر وخالف الثقات.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الأولى، وإسنادها صحيح ورجالها ثقات، فقد أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية الأكثر والأوثق، على رواية المنفرد.

حديث [192]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: مَا ضَرَّ امْرَأَةً نَزَلَتْ بَيْنَ بَيْتَيْنِ مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَّا تَكُونُ قَدْ نَزَلَتْ بَيْنَ أَبَوَيْهَا.

وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، عَنِ السَّكَنِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْأَصَمِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَائِشَةَ؛ قَالَتْ: مَا ضَرَّ امْرَأَةً كَانَتْ بَيْنَ حَيِّينِ مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَّا تَكُونُ بَيْنَ أَبَوَيْهَا؟

قَالَ أَبِي: هَذَا الْحَدِيثُ أَفْسَدَ حَدِيثَ رَوْحِ بْنِ عُبَادَةَ، وَبَيَّنَّ عِلَّتَهُ، وَهَذَا الصَّحِيحُ، وَلَا يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَيُرْوَى عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، أَشْبَهُ. وَلَوْ كَانَ عَنْ أَبِيهِ، كَانَ أَسْهَلَ عَلَيْهِ حِفْظًا.

أولًا - الروايات المعللة:

الوجه الأول - هِشَامُ بْنُ حَسَّانٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أحمد في مسنده (273 / 43) 26207، والبخاري في كشف الأستار (304 / 3) 2806، وابن حبان في صحيحه (257 / 16) 7267، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (9 / 224)، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (4 / 93) 6985، من طريق رَوْحِ بْنِ عُبَادَةَ بِهِ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (6 / 349) 2580.

وأخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (3/ 393)، من طريق رُوح بن عباد موقوفًا على عائشة رضي الله عنها.

الوجه الثاني - هشام بن حسان، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَائِشَةَ. لم أجده، تفرد بذكره أبو حاتم الرازي.

ثانيًا - تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - هشام بن حسان، عن هشام بن عروة، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عن النبي ﷺ.
الوجه الثاني - هشام بن حسان، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَائِشَةَ.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - هشام بن حسان، عن هشام بن عروة، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عن النبي ﷺ.
يرويه عن هشام: رُوح بن عباد.

رُوح بن عباد سبق ترجمته في حديث [62]، وهو ثقة فاضل.

الوجه الثاني - هشام بن حسان، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَائِشَةَ.
يرويه عن هشام: السَّكَنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْأَصَمِّ.

السكن بن إسماعيل الأنصاري ويقال البرجمي أبو معاذ أو أبو عمرو البصري الأصم صدوق من الثامنة صد⁽¹⁾.

رابعًا - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - هشام بن حسان، عن هشام بن عروة، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عن النبي ﷺ.
الرواية من هذا لوجه غير راجحة، قَالَ الْبَزَّازُ⁽²⁾: "لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ هَكَذَا، إِلَّا هِشَامُ بْنُ حَسَّانٍ، وَلَا عَنْهُ إِلَّا رُوحٌ، وَلَا رَوَاهُ مِمَّنْ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ إِلَّا أَحْمَدُ وَيَحْيَى، وَرَوَاهُ غَيْرُهُمَا فَكَذَّبُوهُ فِيهِ"، وقال الدارقطني⁽³⁾: "يُرْوِيهِ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛ فرواه هشام بن حسان، عن هشام، عَنْ

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص245) 2459.

(2) الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار (3/ 305).

(3) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (15/ 58) 3830.

أبيه، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قاله روح بن عباد، عنه. ورواه الخليل بن مرة، وسلمة بن سعيد، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، موقوفًا، وكلاهما غير محفوظ عن هشام."

الوجه الثاني - هشام بن حسان، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَائِشَةَ. الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فلم أجد لها تخريجًا ولم أجد السند كاملاً حتى أحكم عليه.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

لا توجد رواية راجحة.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

لا توجد رواية راجحة.

حديث [193]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الدَّرَاوَزِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: عَشْرَةٌ فِي الْجَنَّةِ.

وَرَوَاهُ مُوسَى بْنُ يَعْقُوبَ الرَّمَعِيُّ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ شَرِيحٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي: أَيُّهُمَا أَشْبَهُ؟

قَالَ: حَدِيثُ مُوسَى أَشْبَهُ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ يُرَوَّى عَنْ سَعِيدٍ مِنْ طَرُقٍ شَتَّى، وَلَا يُعْرَفُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي هَذَا - شيء.

أولاً - الروايات المعلّة:

الوجه الأول - عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (6/394) 2613.

الوجه الثاني- عبد الرحمن بن حُمَيد، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- عبد الرحمن بن حُمَيد بن عبد الرحمن بن عَوْفٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عبد الرحمن بن عَوْفٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه النسائي في السنن الكبرى (7/ 328) 8138، والترمذي في سننه (5/ 647) 3747، وأحمد في مسنده (3/ 209) 1675، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (2/ 147) 835، وابن حبان في صحيحه (15/ 463) 7002، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (1/ 20) 54، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (1/ 182) 232، والآجري في الشريعة (4/ 1701) 1176، من طريق عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَزِيِّ بِهِ.

الوجه الثاني- عبد الرحمن بن حُمَيد، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه النسائي في السنن الكبرى (7/ 328) 8139، والترمذي في سننه (5/ 648) 3748، من طريق عُمر بن سَعِيدٍ بِهِ.

ثالثًا- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- عبد الرحمن بن حُمَيد بن عبد الرحمن بن عَوْفٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عبد الرحمن بن عَوْفٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن عبد الرحمن: الدَّرَاوَزِيُّ.

عبد العزيز بن محمد الدراوردي سبق ترجمته في حديث [34]، وهو صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ.

الوجه الثاني- عبد الرحمن بن حُمَيد، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن عبد الرحمن: عُمر بن سَعِيدٍ.

عمر بن سعيد بن أبي حسين النوفلي المكي ثقة من السادسة خ م مدت س ق⁽¹⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص413) 4905.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - عبد الرحمن بن حُميد بن عبد الرحمن بن عَوْف، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عبد الرحمن بن عَوْف، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد تفرد بها الدراوردي وخالف من هو أوثق منه.

الوجه الثاني - عبد الرحمن بن حُميد، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها عمر بن سعيد عن عبد الرحمن وهو ثقة، قال الترمذي⁽¹⁾:

"وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: هُوَ أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ"، وَقَالَ أَيْضًا⁽²⁾: "وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا، «وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ»".

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثانية، وإسنادها ضعيف؛ لأن فيه موسى بن يعقوب الذي روى عن عمر بن سعيد، وهو سيئ الحفظ⁽³⁾.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم رواية الأوثق وهو عمر بن سعيد على رواية من دونه وهو الدراوردي.

(1) الترمذي، سنن الترمذي ت شاكر (5/ 648) 3748.

(2) المرجع السابق، (5/ 647) 3747.

(3) موسى بن يعقوب بن عبد الله بن وهب بن زمعة المطلبي الزمعي أبو محمد المدني صدوق سيئ الحفظ من السابعة مات بعد الأربعين بخ 4. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص554) 7026.

حديث [194]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه سهل بن تمام، عن عمران القطان، عن قتادة، عن أبي نصر، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ؛ في المهدى؟
قال أبي: رواه سعيد بن بشير، عن قتادة، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ.
قال أبي: حديث أبي نصر أشبه.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- قتادة، عن أبي نصر، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ.
الوجه الثاني- قتادة، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- قتادة، عن أبي نصر، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ.
أخرجه أبو داود في سننه (4/ 107) 4285، والطبراني في المعجم الأوسط (9/ 176) 9460، من طريق عمران القطان به.
وأخرجه نعيم بن حماد في الفتن (1/ 364) 1063، من طريق الوليد بن مسلم، عن سعيد بن بشير به.

الوجه الثاني- قتادة، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ.
لم أجد له تخريجاً، تفرد به أبو حاتم الرازي.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول- قتادة، عن أبي نصر، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ.
يرويه عن قتادة: عمران القطان، وسعيد بن بشير.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (6/ 417) 2633.

عمران بن داور بفتح الواو بعدها راء أبو العوام القطان البصري من السابعة مات بين الستين والسبعين خت 4⁽¹⁾.

قال يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ⁽²⁾: ضَعِيفٌ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ⁽³⁾: أَرْجُو أَنْ يَكُونَ صَالِحَ الْحَدِيثِ، وقال العجلي⁽⁴⁾: ثقة، وقال أبو داود⁽⁵⁾: ضعيف، وقال النسائي⁽⁶⁾: ضَعِيفٌ، وقال ابن حجر: صدوق يهم ورمي برأي الخوارج.

قلت: ضعيف.

سعيدُ بْنُ بَشِيرٍ سبق ترجمته في حديث [105]، وهو ضعيف.

الوجه الثاني - قتادة، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن قتادة: سعيدُ بْنُ بَشِيرٍ.

سعيدُ بْنُ بَشِيرٍ سبق ترجمته في حديث [105]، وهو ضعيف.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - قتادة، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها عمران القطان عن قتادة وهو أحسن حالاً من سعيد بن بشير.

الوجه الثاني - قتادة، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد تفرد بها سعيد بن بشير عن قتادة وهو ضعيف.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 429) 5154.

(2) العجلي، الضعفاء الكبير (3/ 300).

(3) المرجع السابق.

(4) العجلي، الثقات ط الباز (ص 373) 1301.

(5) الذهبي، ميزان الاعتدال (3/ 236).

(6) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 85) 478.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الأولى، وإسنادها ضعيف؛ لأن فيه عمران القطان وسعيد بن بشير وكلاهما ضعيف.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية من هو أحسن حالاً ولكنه ليس بضابط، على رواية الضعيف.

حديث [195]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسمعتُ أبي وَذَكَرَ حَدِيثًا كَانَ حَدَّثَنَا بِهِ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ خَلْفٍ الْعَسْفَلَانِي، عَنْ الْمُؤَمَّلِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ مَعْمَرِ أَبِي عَقِيلٍ - ابْنِ عَمٍّ لِأَبِي قِلَابَةَ - عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ يُقَالُ لَهُ: أَبُو جَنَابٍ، عَنْ رَايِطَةَ مَوْلَاةِ أَسَامَةَ؛ قَالَ: بَعَثَنِي أَسَامَةُ إِلَى عُثْمَانَ وَهُوَ مَحْصُورٌ فِي دَارِهِ، فَقَالَ: انْطَلِقِي إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ؛ فَإِنَّ النِّسَاءَ الْطُفُ لِهَذَا مِنَ الرِّجَالِ ... فَذَكَرَ مَقْتَلَ عُثْمَانَ بِطَوْلِهِ.

فسمعتُ أبي يقول: روى هذا الحديثَ فَيَاضُ الرَّقِّيُّ، عَنْ أَبِي جَنَابٍ الْكَلْبِيِّ⁽²⁾، عَنْ مَوْلَاةِ أَسَامَةَ...، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوْلِهِ، وَهُوَ بِأَبِي جَنَابٍ أَشْبَهُ.

أولاً - الروايات المعللة:

الوجه الأول - أبو جَنَابٍ الْكَلْبِيِّ، عَنْ رَايِطَةَ مَوْلَاةِ أَسَامَةَ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (6/ 423) 2639.

(2) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (1/ 70).

وسألت يحيى عن أبي جناب الكلبي فقال ليس بقوي قلت اسمه قال يحيى بن أبي حية. ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص 238).

928 - وسألت عن أبي جناب الكلبي فقال هو صدوق قال عثمان هو ضعيف. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (9/ 139).

نا عبد الرحمن قال سألت أبي عن أبي جناب الكلبي فقلت هو أحب إليك أو يحيى البكاء؟ فقال: لا هذا ولا هذا قلت فإذا لم يكن في (1127 ك) الباب غيرهما أيهما اكتب؟ قال: لا تكتب منه شيئاً، ليس بالقوي، وعون بن نكوان أحب إلي منه.

نا عبد الرحمن قال سألت أبا زرعة عن أبي جناب الكلبي فقال صدوق غير أنه كان يدلّس.

الوجه الثاني - أبو جنادة الكلبي، عن مولاة أسامة.

ثانيًا - تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول - أبو جناب الكلبي، عن رابطة مولاة أسامة.

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (39/ 406)، من طريق معمر بن عقيل به.

الوجه الثاني - أبو جنادة الكلبي، عن مولاة أسامة.

أخرجه ابن شبة في أخبار المدينة - ط العلمية (2/ 245) 2113، من طريق الشرفي بن قطامي به.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - أبو جناب الكلبي، عن رابطة مولاة أسامة.

يرويه عن أبي جناب: معمر بن عقيل.

معمر بن عقيل قال الأزدي: لا يصح حديثه⁽¹⁾.

الوجه الثاني - أبو جنادة الكلبي، عن مولاة أسامة.

يرويه عن أبي جناب: الشرفي بن قطامي، وفيّاض الرقي.

الشرفي لم أجد له ترجمة.

فيّاض بن محمد بن سنان الرقي أبو محمد عن جعفر بن برقان وابن إسحاق وعبيدة بن حسان وأبي جناب الكلبي وجماعة وعنه أحمد والوليد بن صالح وغيرها محله الصدق قاله الحسيني وقال في الإكمال ليس به بأس وذكره ابن أبي حاتم وابن خلفون في الثقات زاد ابن خلفون في الرواة عنه أيضًا أبا يونس الصيدلاني والمغيرة بن عبد الرحمن بن عوف الأسدي الحراني⁽²⁾ رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - أبو جناب الكلبي، عن رابطة مولاة أسامة.

لا يوجد وجه راجح رواية مضطربة بها مجهولون.

(1) الذهبي، ميزان الاعتدال (4/ 155) 8689.

(2) ابن حجر، تعجيل المنفعة (دار الكتاب العربي) (ص336) 864.

الوجه الثاني - أبو جنادة الكلبي، عن مولاة أسامة.

لا يوجد وجه راجح رواية مضطربة بها مجهولون.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

لا يوجد وجه راجح رواية مضطربة بها مجهولون.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

لا يوجد وجه راجح رواية مضطربة بها مجهولون.

حديث [196]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه وهب، عن أبي إسحاق، عن ابن عمر: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ؟ فَقَالَ: أَمَّا عَلِيٌّ فَهَذَا مَنْزِلَتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَمَّا عُثْمَانُ فَإِنَّهُ أَذْنَبَ ذَنْبًا عَظِيمًا، فَغَفَرَ اللَّهُ لَهُ... الحديث؟

قَالَ أَبِي: هَذَا يَدْخُلُ بَيْنَهُمَا الْعَلَاءُ بْنُ عِرَارٍ؛ رَوَاهُ زَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عِرَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ.
قال أبي: ذاك نقص رجلاً، وهذا أشبهه.

أولاً - الروايات المعلة:

الوجه الأول - أبو إسحاق، عن ابن عمر.

الوجه الثاني - أبو إسحاق، عن العلاء بن عرار، عن ابن عمر.

ثانياً - تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول - أبو إسحاق، عن ابن عمر.

لم أجد له تخريجاً، تفرد به ابن أبي حاتم.

الوجه الثاني - أبو إسحاق، عن العلاء بن عرار، عن ابن عمر.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (6/ 451) 2659.

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (2/ 38) 1166، وابن أبي عاصم في السنة (2/ 599) 1326، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (9/ 188) 3558، من طريق زيد بن أبي أنيسة به.

وأخرجه معمر بن راشد في جامعه (11/ 232) 20408، وعبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (5/ 450) 9766، من طريق مَعْمَر بن راشد به.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (7/ 446) 8436، من طريق زُهَيْر به.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (7/ 447)، من طريق إسرائيل به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - أبو إسحاق، عن ابن عمر.

يرويه عن أبي إسحاق: وهب.

وهب بن جرير بن حازم بن زيد أبو عبد الله الأزدي البصري ثقة من التاسعة، مات سنة ست ومائتين ع⁽¹⁾.

الوجه الثاني - أبو إسحاق، عن العلاء بن عَزَار، عن ابن عمر.

يرويه عن أبي إسحاق: زيد بن أبي أنيسة، ومَعْمَر بن راشد، وزُهَيْر، وإسرائيل.

زيد بن أبي أنيسة الجزري أبو أسامة أصله من الكوفة ثم سكن الرها ثقة له أفراد من السادسة، مات سنة تسع عشرة وقليل سنة أربع وعشرين وله ست وثلاثون سنة ع⁽²⁾.

معمر بن راشد: سبق ترجمته في الحديث [19]، وهو ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة شيئاً وكذا فيما حدث به بالبصرة.

زهير بن معاوية سبق ترجمته في حديث [96]، وهو ثقة ثبت.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص585) 7472.

(2) المرجع السابق، (ص222) 2118.

إسرائيل بن يونس سبق ترجمته في حديث [61]، وهو ثقة، وقال يحيى بن معين⁽¹⁾: شريك أحب إليّ وهُوَ أقدم وإسرائيل صدوق، وقال عبد الرحمن بن مهدي⁽²⁾: إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري.

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - أبو إسحاق، عن ابن عمر.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فلم أجد لها تخريجاً، وقال أبو حاتم أن وهباً رواها عن أبي إسحاق فتفرد بها وهب وخالف رواية الثقات الأثبات.

الوجه الثاني - أبو إسحاق، عن العلاء بن عرار، عن ابن عمر.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الثقات الأثبات عن أبي إسحاق منهم إسرائيل بن يونس وهو من أثبت الناس في أبي إسحاق.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها صحيح رجالها ثقات.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم رواية الأثبات، والأحفظ، والأكثر عدداً على رواية من دونه.

حديث [197]

قال ابن أبي حاتم⁽³⁾: وسمعتُ أبي وحدثنا عن جعفر بن مسافر، عن مؤمل بن إسماعيل، عن نافع بن عمر، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة؛ قالت: لما مرض رسول الله ﷺ مرضه الذي قبض فيه؛ أغمى عليه، فلما أفاق قال: ادع لي أبا بكر، فلأكتب؛ لئلا يطمع في أمر أبي بكر طامع، ولا يتمنى ممتن، ثم قال: يابى الله ذلك والمؤمنون ثلاثاً، قالت عائشة: فأبى الله إلا أن يكون أبي، فكان أبي.

(1) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص59) 85.

(2) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 131).

(3) ابن أبي حاتم، علل الحديث (6/ 452) 2660.

قَالَ أَبِي: حَدَّثَنَا بِهَذَا الْحَدِيثِ يَسْرَةً، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ...، مُرْسَلًا؛ وَهُوَ أَشْبَهُ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ؛ قَالَتْ: لَمَّا مَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

الوجه الثاني- نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ...، مُرْسَلًا.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ؛ قَالَتْ: لَمَّا مَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ (41/ 271) 24751، وَفِي فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ (1/ 190) 205، مِنْ طَرِيقِ مُؤَمَّلٍ بِهِ.

الوجه الثاني- نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ...، مُرْسَلًا.

أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى (2/ 199) 2095، مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ دَاوُدَ بِهِ.

ثالثًا- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ؛ قَالَتْ: لَمَّا مَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

يُرْوَاهُ عَنْ نَافِعٍ: مُؤَمَّلٌ.

مُؤَمَّلٌ بِنِ إِسْمَاعِيلَ سَبَقَ تَرْجُمَتُهُ فِي حَدِيثِ [174]، وَهُوَ صَدُوقٌ سَيِّئُ الْحِفْظِ.

الوجه الثاني- نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ...، مُرْسَلًا.

يُرْوَاهُ عَنْ نَافِعٍ: مُوسَى بْنُ دَاوُدَ.

موسى بن داود الضبي أبو عبد الله الطرسوسي نزل بغداد ثم ولي قضاء طرسوس الخلقاني بضم المعجمة وسكون اللام بعدها قاف من صغار التاسعة، مات سنة سبع عشرة م د س ق⁽¹⁾. ذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾، وقال العجلي⁽³⁾: ثقة، وقال ابن نمير⁽⁴⁾: ثقة، وقال أبو حاتم⁽⁵⁾: حديثه اضطراب، وقال الذهبي⁽⁶⁾: ثقة زاهد، وقال ابن حجر⁽⁷⁾: صدوق فقيه زاهد له أوهام.

قلت: صدوق فقيه زاهد له أوهام.

رابعاً- الرواية الراجعة:

الوجه الأول- نافع بن عُمَرَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ؛ قَالَتْ: لَمَّا مَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد رواها مؤمل عن نافع وهو سيئ الحفظ.

الوجه الثاني- نافع، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ...، مُرْسَلًا.

الرواية المرسلة من هذا الوجه راجحة.

خامساً- الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة -الثانية، وإسنادها ضعيف مرسل، ابن أبي مليكة لم يلق النبي ﷺ.

سادساً- مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية المرسلة على الموصولة؛ لأن من روى المرسلة هو أحسن حالاً ممن روى الموصولة.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص550) 6959.

(2) ابن حبان، الثقات (9/ 160) 15768.

(3) العجلي، الثقات ط الدار (2/ 303) 1816.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (8/ 141).

(5) المرجع السابق.

(6) الذهبي، الكاشف (2/ 303) 5692.

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص550) 6959.

حديث [198]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: سألت أبي عن حديث رواه ابن أبي فديك؛ قال: حدثني غير واحد، عن عبد العزيز بن المطلب، عن أبيه، عن جدّه عبد الله بن حنطب؛ قال: كنت جالساً عند رسول الله ﷺ؛ إذ جاءه أبو بكر وعمر، فلما نظر إليهما قال: هذان السمع والبصر؟ قال أبي: حدثنا بهذا الحديث موسى بن أيوب، فقال: عن ابن أبي فديك، عن عبد العزيز؛ وهذا أشبه.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- ابن أبي فديك؛ قال: حدثني غير واحد، عن عبد العزيز بن المطلب، عن أبيه، عن جدّه، عن عبد الله بن حنطب، أن رسول الله ﷺ.

الوجه الثاني- ابن أبي فديك، عن عبد العزيز بن المطلب، عن أبيه، عن جدّه عبد الله بن حنطب، أن رسول الله ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- ابن أبي فديك؛ قال: حدثني غير واحد⁽²⁾، عن عبد العزيز بن المطلب، عن أبيه، عن جدّه عبد الله بن حنطب.

أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (2/ 100)، والآجري في الشريعة (4/ 1853) 1322، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (2/ 887) 2295، وابن عساكر في تاريخ دمشق (30/ 115)، من طريق علي بن مسلم به.

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (30/ 115)، والآجري في الشريعة (4/ 1853) 1322، من طريق الفضل بن الصباح به.

الوجه الثاني- ابن أبي فديك، عن عبد العزيز بن المطلب، عن أبيه، عن جدّه عبد الله بن حنطب، أن رسول الله ﷺ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (6/ 459) 2667.

(2) في رواية ابن قانع (منهم عمر بن أبي عمر، وعلي بن عبد الرحمن بن عثمان). ابن قانع، معجم الصحابة (100/2).

أخرجه الترمذي في سننه (5/ 613)، من طريق قُتَيْبَةَ به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - ابنُ أبي فُديك؛ قَالَ: حَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُطَّلِبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

يرويه عن ابن أبي فديك: عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ، وَالْفَضْلُ بْنُ الصَّبَّاحِ.

علي بن مسلم بن سعيد الطوسي نزيل بغداد ثقة من العاشرة، مات سنة ثلاث وخمسين خ د س. (1)

الفضل بن الصباح البغدادي السمسار أصله من نهاوند ثقة عابد من العاشرة، مات سنة خمس وأربعين ت ق (2)

الوجه الثاني - ابن أبي فُديك، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُطَّلِبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

يرويه عن ابن أبي فديك: قُتَيْبَةُ.

قتيبة بن سعيد بن جميل بفتح الجيم ابن طريف الثقفي أبو رجاء البغلاني بفتح الموحدة وسكون المعجمة يقال اسمه يحيى وقيل علي ثقة ثبت من العاشرة، مات سنة أربعين عن تسعين سنة ع (3)

رابعاً - الرواية الراجحة:

الوجه الأول - ابنُ أبي فُديك؛ قَالَ: حَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُطَّلِبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

الرواية من هذا غير راجحة، فقد خالف من رواها الأوثق والأثبت وهو قتيبة.

الوجه الثاني - ابن أبي فُديك، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُطَّلِبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 405) 4799.

(2) المرجع السابق، (ص 446) 5405.

(3) المرجع نفسه، (ص 454) 5522.

الرواية من هذا الوجه راجحة فقد رواها الثقة الثبت قتيبة.

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها ضعيف قال الترمذي: "عبد الله بن حنطب ليس له صحبة"⁽¹⁾، ولكن إن ثبتت له صحبة فإسناده حسن لأن فيه ابن أبي فديك وهو صدوق⁽²⁾.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية الأوثق والأثبت على من دونه.

حديث [199]

قال ابن أبي حاتم⁽³⁾: وسألت أبي عن حديث رواه إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة؛ قال: قرأت في كتاب أبي عبد الرحيم بخطه - وأخبرني محمد بن سلمة أنه خط أبي عبد الرحيم -: عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْة، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي جَمِيلُ النَّجْرَانِيِّ؛ قَالَ: سَمِعْتُ جُنْدُبَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيَّ؛ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِخَمْسٍ: قَدْ كَانَ لِي مِنْكُمْ أَخِلَاءٌ وَأَصْدِقَاءٌ، وَإِنِّي أَبْرَأُ إِلَى كُلِّ ذِي خِلٍّ مِنْ خُلَّتِهِ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا...؟

قال أبي: رواه عبيد الله بن عمرو، عن زيد، عن عمرو، عن عبد الله بن الحارث النجرائي؛ قال: حدثنا جندب؛ وهو أشبهه، وهو عندي عبد الله بن الحارث المكُتَب الكوفي، وقد أدرك جندباً.

(1) قال ابن حجر: "عبد الله" بن حنطب بن الحارث بن عبيد بن عمر بن مخزوم المخزومي عداه في الصحابة وقيل لا صحبة له روى حديثه الترمذي في فضل الشيخين عن قتيبة عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك عن عبد العزيز بن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن أبيه عن جده رواه الترمذي وقال هذا مرسل عبد الله بن حنطب لم يدرك النبي ﷺ قلت قال ابن أبي حاتم له صحبة وكذا قال ابن عبد البر وزاد وحديثه مضطرب الإسناد وقد سقط بين بن أبي فديك وبين عبد العزيز واسطة فقد رواه داود بن صبيح والفضل بن الصباح عن ابن أبي فديك حدثني غير واحد عن عبد العزيز وهكذا رواه علي بن مسلم ويوسف بن يعقوب الصنفار عن ابن أبي فديك قال حدثني غير واحد منهم علي بن عبد الرحمن بن عثمان وعمرو بن أبي عمرو عن عبد العزيز به وقد نبهت على ذلك في ترجمة علي بن عبد الرحمن". ابن حجر، تهذيب التهذيب (5/ 192) 331.

(2) محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك بالفاء مصغر الديلي مولا هم المدني أبو إسماعيل، وقد ينسب إلى جد أبيه، صدوق من صغار الثامنة مات سنة مائتين على الصحيح ع. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص468) 5736.

(3) ابن أبي حاتم، علل الحديث (6/ 467) 2674.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- زَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي جَمِيلُ النَّجْرَانِيِّ؛ قَالَ: سَمِعْتُ جُنْدُبَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيَّ؛ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ.

الوجه الثاني- زَيْدٌ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ النَّجْرَانِيِّ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا جُنْدُبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيَّ؛ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- زَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي جَمِيلُ النَّجْرَانِيِّ؛ قَالَ: سَمِعْتُ جُنْدُبَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيَّ؛ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ.

أخرجه ابن حبان في صحيحه (14/ 334) 6425، والرامهرمزي في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص: 500)، من طريق مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ بِهِ.

الوجه الثاني- زَيْدٌ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ النَّجْرَانِيِّ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا جُنْدُبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيَّ؛ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ.

أخرجه مسلم في صحيحه (1/ 377) 23، والنسائي في السنن الكبرى (10/ 73) 11058، وأحمد بن حنبل في فضائل الصحابة (1/ 100) 71، والرويان في مسنده (2/ 142) 960، والطبراني في المعجم الأوسط (4/ 333) 4357، وفي المعجم الكبير (2/ 168) 1686، والبيهقي في دلائل النبوة (7/ 177)، وأبو عوانة في مستخرجه (1/ 334) 1192، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (2/ 599) 4018، من طريق عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو الرقي بِهِ.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول- زَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي جَمِيلُ النَّجْرَانِيِّ؛ قَالَ: سَمِعْتُ جُنْدُبَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيَّ؛ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ.

يرويه عن زيد: أَبُو عَبْدِ الرَّحِيمِ.

خالد بن يزيد الجمحي ويقال السكسكي أبو عبد الرحيم المصري ثقة فقيه من السادسة، مات سنة تسع وثلاثين ع⁽¹⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص191) 1691.

الوجه الثاني - زَيْدٌ، عَنْ عمرو، عن عبد الله بن الحارث النجرائي؛ قال: حَدَّثَنَا جُنْدُبُ بْنُ عبد الله البجلي؛ قال: سمعتُ النبي ﷺ.

يرويه عن زيد: عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الرقي.

عبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد الرقي أبو وهب الأسدي ثقة فقيه ربما وهم من الثامنة، مات سنة ثمانين عن ثمانين إلا سنة ع⁽¹⁾

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - زَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عبد الله بن الحارث؛ قال: حَدَّثَنِي جَمِيلُ النُّجْرَانِي؛ قال: سمعتُ جُنْدُبَ بْنَ عبد الله البجلي؛ قال: سمعتُ النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة.

الوجه الثاني - زَيْدٌ، عَنْ عمرو، عن عبد الله بن الحارث النجرائي؛ قال: حَدَّثَنَا جُنْدُبُ بْنُ عبد الله البجلي؛ قال: سمعتُ النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد أخرجها مسلم في صحيحه.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة -الثانية، وإسنادها صحيح رجاله ثقات، فقد أخرجها مسلم في صحيحه.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية المشهورة المضبوطة.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص373) 4327.

باب دلالات النبوة

حديث [200]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسمعتُ أبي وذكرَ حديثًا رواه ابنُ فضيل، عن أبي حيان، عن عطاء، عن ابنِ عمر؛ قال: كُنَّا مع النبي ﷺ في سفر، فأقبلَ أعرابيٌّ، فقالَ له النبي ﷺ: هَلْ لَكَ إِلَى خَيْرٍ مِنَ الذَّهَابِ؟، قَالَ: نَعَمْ؛ قَالَ: تَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ الأعرابي: فَمَنْ يَشْهَدُ لَكَ؟ قَالَ: هَذِهِ الشَّجَرَةُ الَّتِي عَلَى دَارِي ...، الْحَدِيثُ.

قَالَ أَبِي: وَقَدْ حَدَّثَنَا عَلِيُّ الطَّنَافِسي، وعبد المؤمن بنُ عليٍّ، عن ابنِ فضيل هَكَذَا، وَأَنَا أَنْكَرُ هَذَا؛ لِأَنَّ أَبَا حَيَّانَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَطَاءٍ، وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ، وَلَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ حَدِيثِ عَطَاءٍ.

قلتُ: مَنْ تَرَاهُ؟

قَالَ: بِحَدِيثِ أَبِي جَنَابٍ أَشْبَهُ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- أبو حيان، عن عطاء، عن ابنِ عمر؛ قال: كُنَّا مع النبي ﷺ.

الوجه الثاني- لم أجد الوجه الذي أشار إليه أبو حاتم الرازي (عن أبي جناب).

ثانيًا- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- أبو حيان، عن عطاء، عن ابنِ عمر؛ قال: كُنَّا مع النبي ﷺ.

أخرجه الدارمي في مسنده (1/ 50) 16، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (10/ 34) 5662، والطبراني في المعجم الكبير (12/ 431) 13582، وابن حبان في صحيحه (14/ 434) 6505، والبيهقي في دلائل النبوة (6/ 14)، والفاكهي في أخبار مكة (3/ 396) 2328، من طريق محمد بن فضيل به.

الوجه الثاني- لم أجد الوجه الذي أشار إليه أبو حاتم الرازي (عن أبي جناب).

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (6/ 481) 2687.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - أبو حيان، عَنْ عَطَاء، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن أبي حيان: محمد بن فضيل.

محمد بن فضيل سبق ترجمته في حديث [140]، وهو صدوق.

الوجه الثاني - لم أجد الوجه الذي أشار إليه أبو حاتم الرازي (عن أبي جناب).

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - أبو حيان، عَنْ عَطَاء، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ.

لا توجد رواية راجعة.

الوجه الثاني - لم أجد الوجه الذي أشار إليه أبو حاتم الرازي (عن أبي جناب).

لا توجد رواية راجعة.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

لا توجد رواية راجعة.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

لا توجد رواية راجعة.

حديث [201]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه أبو بكر بن عيَّاش، عن عبد الملك بن عُمير، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَنُخْرِجَنَّ الظَّاعِنَةَ - أَوِ الظَّعِينَةَ⁽²⁾ - مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى الْحِيرَةِ، لَا تَخَافُ أَحَدًا؟

قَالَ أَبِي: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا تَابَعَ أَبَا بَكْرٍ عَلَى رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (6/ 495) 2697.

(2) الظَّعِينَةُ كُلُّ جَمَلٍ يُرَكَّبُ وَيُعْتَمَلُ عَلَيْهِ وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ وَإِنَّمَا سَمِيتِ الْمَرْأَةَ ظَّعِينَةً لِأَنَّهَا تَرْكَبُهُ. القاسم بن سلام، غريب الحديث (4/ 437).

وبعضهم يزوونه عن عبد الملك، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَدِيٍّ بْنِ حَاتِمٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، كَأَنَّهُ أَشْبَهُ.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- عبد الملك بْنُ عُمَيْرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- عبد الملك، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَدِيٍّ بْنِ حَاتِمٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- عبد الملك بْنُ عُمَيْرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (2/ 215) 1880، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (8/ 309)، من طريق أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَيَّاشٍ بِهِ.

الوجه الثاني- عبد الملك، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَدِيٍّ بْنِ حَاتِمٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (2/ 369) 1132، من طريق أَبِي عَوَّانَةَ بِهِ. قال فيه (عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ).

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (17/ 100) 238، من طريق أَبِي إِسْمَاعِيلَ الْمُؤَدَّبِ (وَأَسْقَطَ الْوَاسِطَةَ بَيْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ وَعَدِيٍّ).

ثالثاً- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- عبد الملك بْنُ عُمَيْرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن عبد الملك: أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَيَّاشٍ.

أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَيَّاشٍ سبق ترجمته في حديث [130]، وهو ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح.

الوجه الثاني- عبد الملك، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَدِيٍّ بْنِ حَاتِمٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن عبد الملك: أَبُو عَوَّانَةَ.

أَبُو عَوَّانَةَ وضاح سبق ترجمته في حديث [56]، وهو ثقة ثبت.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - عبد الملك بن عُمير، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة.

الوجه الثاني - عبد الملك، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الأثبث وهو أبو عوانة فضبط إسنادها، وبين أن هناك واسطة بين عبد الملك وعدي، قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: "قَرِءَ عَلَى الْعَبَّاسِ بْنِ مُحَمَّدٍ الدُّورِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ وَذَكَرَ حَدِيثَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ فِي قِصَّةِ تَسْيِيرِ الضَّعِينَةِ قَالَ يَحْيَى قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ قُلْتُ لَهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ سَمِعَ مِنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ لَا هُوَ مُرْسَلٌ".

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثانية، وإسنادها ضعيف لجهالة الرجل المبهم.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية الأصبط والأوثق.

حديث [202]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ خَطَبَ، فَاسْتَدَّ إِلَى خَشْبَةٍ، فَلَمَّا اتَّخَذَ الْمِنْبَرَ، حَنَّتِ الْخَشْبَةُ ... وَذَكَرَ الْحَدِيثَ؟

قَالَ أَبِي: رَوَاهُ سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ وَسُوَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ أَبِي: هَذَا أَشْبَهَ، وَلَيْسَ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ هَاهُنَا مَعْنَى.

(1) ابن أبي حاتم، المراسيل (ص 132) 476.

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (6/ 498) 2700.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه ابن مردويه في جزء فيه أحاديث ابن حيان (ص: 151) 73، من طريق سُلَيْمَانَ بن كثير به.

الوجه الثاني- يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه البخاري في صحيحه (2/ 9) 918، و(4/ 195) 3585، والبيهقي في السنن الكبرى (3/ 276) 5696، من طريق سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ به.

وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة (2/ 560)، من طريق سُؤَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ به.

وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة (2/ 560)، من طريق مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ به.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول- يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن يحيى بن سعيد: سُلَيْمَانُ بن كثير.

سليمان بن كثير العبدي البصري أبو داود وأبو محمد في غير الزهري من السابعة، مات سنة ثلاث وثلاثين ع⁽¹⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص254) 2602.

قال يحيى بن معين⁽¹⁾: لم يكن به بأس، وقال أيضًا⁽²⁾: ضعيف، وقال ابن حبان⁽³⁾: كَانَ يَخْطِئُ كَثِيرًا أَمَّا رِوَايَتُهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ فَقَدْ اخْتَلَطَ عَلَيْهِ صَحِيفَتُهُ فَلَا يَحْتَاجُ بِشَيْءٍ يَنْقُرُ بِهِ عَنِ الثَّقَاتِ وَيَعْدُ بِمَا وَافَقَ الْأَثْبَاتُ فِي الرِّوَايَاتِ، وقال العجلي⁽⁴⁾: جَائِزُ الْحَدِيثِ لَا بَأْسَ بِهِ، وقال أبو حاتم⁽⁵⁾: يَكْتُبُ حَدِيثَهُ، وقال العقيلي⁽⁶⁾: مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ، وقال: وَقَدْ رَوَى سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ عَنْ حُصَيْنٍ وَحُمَيْدِ الطَّوِيلِ أَحَادِيثَ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهَا، وقال الذهبي⁽⁷⁾: صَوِيلٌ، وقال ابن حجر⁽⁸⁾: لَا بَأْسَ بِهِ. قلت: لَا بَأْسَ بِهِ مَا لَمْ يَخَالَفِ الثَّقَاتِ.

الوجه الثاني - يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ

ﷺ.

يرويه عن يحيى بن سعيد: سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ.

سليمان بن بلال سبق ترجمته في حديث [21]، وهو ثقة.

سويد بن سعيد سبق ترجمته في حديث [80]، وهو صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه.

محمد بن جعفر سبق ترجمته في حديث [31]، وهو ثقة.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ

ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، فقد تفرد بها سليمان بن أبي كثير وخالف الثقات.

(1) ابن معين، سؤالات ابن الجنيدي (ص462) (767).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (4/ 138).

(3) ابن حبان، المجروحين (1/ 334).

(4) العجلي، الثقات ط الدار (1/ 430) 672.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (4/ 138).

(6) العقيلي، الضعفاء الكبير (2/ 137) 626.

(7) الذهبي، الكاشف (1/ 463) 2124.

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص254) 2602.

الوجه الثاني - يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها جماعة من الثقات عن يحيى بن سعيد، ورواها البخاري في صحيحه، وقال الدارقطني⁽¹⁾: "يُرويه يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛ فرواه سليمان بن كثير، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ جَابِرٍ. وخالفه محمد بن جعفر بن أبي كثير، رواه عن يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَفْصِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ جَابِرٍ. ورواه سويد بن عبد العزيز، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ جَابِرٍ، وهو الصواب"، وقال أبو حاتم⁽²⁾: "وأما حديثُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: فإنما هو ما يُرويه عامةُ الثقات، عَنْ يَحْيَى، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَهُوَ الصَّحِيحُ".

خامسًا - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها صحيح ورجالها ثقات، فقد أخرجه البخاري في صحيحه.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية الأكثر عددًا والأوثق والأضبط.

(1) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (13/ 358) 3245.

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 539).

باب الأمراء والفتن

حديث [203]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي حَيَّانٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فِي أَوَّلِ الْآيَاتِ خُرُوجًا...؟
قَالَا: يَخَالِفُونَ حَمَّادًا فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ يَقُولُونَ: أَبُو حَيَّانٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا أَشْبَهُ: عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَالْوَهْمُ مِنْ حَمَّادٍ.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- أبو حَيَّانٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
الوجه الثاني- أَبُو حَيَّانٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- أبو حَيَّانٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
أخرجه الطبري في تفسيره = جامع البيان ط هجر (18 / 10)، من طريق حَمَّاد به.
الوجه الثاني- أَبُو حَيَّانٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه مسلم في صحيحه (4 / 2260) 118 - (2941)، وابن أبي شيبة في مصنفه (7 / 268) 35970 من طريق مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ به.
وأخرجه ابن ماجه في سننه (2 / 1353) 4069، وأحمد في مسنده (11 / 86) 6531، من طريق سُفْيَانَ به.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (6 / 533) 2730.

وأخرجه الحاكم في المستدرک علی الصحیحین (4/ 590) 8645، من طریق جعفر بن عون به.

وأخرجه أبو داود في سننه (4/ 114) 4310، من طریق إسماعيل به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلقة:

الوجه الأول - أبو حيان، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ.

يرويّه عن أبي حيان: حمّاد بن سلمة.

حماد بن سلمة سبق ترجمته في حديث [2]، وهو ثقة تغير بأخرة.

الوجه الثاني - أبو حيان، عَنِ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عمرو بن جرير، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ.

يرويّه عن أبي حيان: مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ، وسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وجعفر بن عون، وإسماعيل.

مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ سبق ترجمته في حديث [65] وهو ثقة حافظ.

سفيان الثوري سبق ترجمته في حديث [23]، وهو ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة.

جعفر بن عون بن جعفر بن عمرو بن حريث المخزومي صدوق من التاسعة، مات سنة ست وقيل سبع ومائتين ومولده سنة عشرين وقيل سنة ثلاثين ع⁽¹⁾.

إسماعيل بن عُليّة سبق ترجمته في حديث [10]، وهو ثقة حافظ.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - أبو حيان، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة.

الوجه الثاني - أبو حيان، عَنِ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عمرو بن جرير، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها جماعة من الثقات عن أبي حيان، وأخرجها مسلم في صحيحه.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص141) 948.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثانية، وإسنادها صحيح ورجالها ثقات، فقد أخرجه مسلم في صحيحه.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي الرواية الأشهر والأكثر رجالاً والأثبت.

حديث [204]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رَوَاهُ الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ حَفْصٍ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَنَسٍ؛ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى يُتْرَكُ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ؟ فَقَالَ: إِذَا كَانَ الْعِلْمُ فِي رِذَالِكُمْ...، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ؟

قَالَ أَبِي: حَدَّثَنِي الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنُ مَرْزِدٍ بَعْلَةَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَخِلَافَهُ فِي الْإِسْنَادِ.

قَالَ أَبِي: حَدَّثَنِي الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي؛ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُطِيعٍ مُعَاوِيَةُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَقْدٍ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى يُتْرَكُ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ؟

قَالَ أَبِي: فَكَأَنَّ هَذَا أَشْبَهُ مِنْ ذَلِكَ.

فَقُلْتُ لِأَبِي: مَنْ حَفْصٌ هَذَا؟

قَالَ: حَفْصٌ أَبُو مُعَيْدٍ.

أولاً - الروايات المعللة:

الوجه الأول - مَكْحُولٌ، عَنْ أَنَسٍ.

الوجه الثاني - مَكْحُولٌ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانياً - تخريج الروايات المعللة:

الوجه الأول - مَكْحُولٌ، عَنْ أَنَسٍ.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (6/ 548) 2745.

أخرجه ابن ماجه في سننه (2/ 1331) 4015، وأحمد في مسنده (20/ 12943)، والطبراني في مسند الشاميين (2/ 385) 1547، والبيهقي في شعب الإيمان (10/ 52) 7149، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (5/ 185)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (8/ 417) 3350، من طريق حفص بن غيلان به.

الوجه الثاني - مكحول، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّة، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه ابن بشران في أماليه (ص: 116) 247247، من طريق بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، قال حَدَّثَنِي عَلِيُّ الْقُرَشِيُّ بِهِ. (لكن لم يذكر فيه "عن رجل")

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - مكحول، عن أنس.

يروي عن مكحول: حفص بن غيلان.

حفص بن غيلان بالمعجمة بعدها ياء تحتانية ساكنة أبو معيد بالمهملة مصغر وهو بها أشهر شامي من الثامنة س ق⁽¹⁾

قال يحيى بن معين⁽²⁾: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات⁽³⁾، وقال أبو داود⁽⁴⁾: كَانَ يَرَى الْقَدْرَ، لَيْسَ بِذَلِكَ، وقال أبو زرعة: صدوق، وقال أبو حاتم⁽⁵⁾: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن عدي⁽⁶⁾: لا بأس به صدوق، وقال ابن حجر⁽⁷⁾: صدوق فقيه رمي بالقدر.

قلت: صدوق.

الوجه الثاني - مكحول، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّة، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

يروي عن مكحول: زَيْدُ بْنُ وَقْد.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص174) 1432.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/ 186).

(3) ابن حبان، الثقات (6/ 198) 7349.

(4) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الأجرى للإمام أبي داود السجستاني - ط الفاروق (ص244) 1617.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/ 186).

(6) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 298).

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص174) 1432.

زيد بن واقد القرشي الدمشقي ثقة من السادسة خ د س ق (1).

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - مكحول، عن أنس.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة.

الوجه الثاني - مكحول، عن كثير بن مرة، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ.

لم أجد الرواية التي ذكرها أبو حاتم الرازي، لأجل ذلك لن أرجح أيا من الأوجه.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

لا توجد رواية راجحة.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

قصد أبو حاتم الرازي في ترجيحه للوجه الثاني أنه قد تبينت له علة الوجه الأول بقوله: "حدثني العباس بن الوليد بن مزيد بعله هذا الحديث وخلافه في الإسناد"، ولم أجد تخريجًا للرواية التي ذكرها أبو حاتم الرازي فتوقفت في الترجيح.

حديث [205]

قال ابن أبي حاتم (2): وسألت أبي عن حديث رواه علي بن الحسن بن شقيق، عن الحسين ابن واقد، عن عبد الله بن بريدة، عن ابن عباس؛ قال: ما نقض قوم العهد إلا أظهر الله عليهم عدوهم، وما جار قوم في الحكم إلا كان القتل بينهم، وما فشت الفاحشة في قوم إلا أخذهم الله بالموت، وما طفف قوم في الميزان إلا أخذهم الله بالسنين، وما منع قوم الزكاة إلا منعهم الله القطر من السماء؟

قال أبي: حدثنا به عبيد الله بن موسى، عن بشير بن مهاجر، عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، وهو وهم، عن ابن عباس أشبهه.

(1) تقريب التهذيب (ص 224) 2158.

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (6/ 577) 2773.

سبق دراسته في حديث [58].

حديث [206]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: سألت أبي عن حديث رواه أبو مصعب الزهري، عن الدراوردي، عن عيسى بن أبي عيسى، عن عبيد الله بن سلمان الأغر؛ قال: حدثنا ابن عمر؛ قال: قلت للنبي ﷺ: أين نذهب إذا أدركتنا الفتنة؟ قال: جبل جهينة⁽²⁾؟

قال أبي: هذا حديث خطأ؛ حدثنا داود الجعفري، فقال فيه: عن عبيد الله، عن أبيه؛ قال: قلنا لعبد الله بن عمرو... ولم يرفعه؛ وهو أشبه.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- عبيد الله بن سلمان الأغر؛ قال: حدثنا ابن عمر؛ قال: قلت للنبي ﷺ.

الوجه الثاني- عبيد الله، عن أبيه؛ قال: قلنا لعبد الله بن عمرو... ولم يرفعه.

ثانياً- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- عبيد الله بن سلمان الأغر؛ قال: حدثنا ابن عمر؛ قال: قلت للنبي ﷺ.

لم أجد له تخريجاً، تفرد به ابن أبي حاتم الرازي.

الوجه الثاني- عبيد الله، عن أبيه؛ قال: قلنا لعبد الله بن عمرو... ولم يرفعه.

لم أجد له تخريجاً، تفرد به أبو حاتم الرازي.

ثالثاً- دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول- عبيد الله بن سلمان الأغر؛ قال: حدثنا ابن عمر؛ قال: قلت للنبي ﷺ.

يرويه عن عبيد الله: عيسى بن أبي عيسى.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (6/ 582) 2779.

(2) وهو جبل جهينة بين المدينة والشام (باليمن) الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعول (5/ 253).

عيسى بن أبي عيسى الحنّاط الغفاري أبو موسى المدني أصله من الكوفة واسم أبيه ميسرة ويقال فيه الخياط بالمعجمة والتحتانية وبالموحدة وبالمهمل والنون كان قد عالج الصنائع الثلاث وهو متروك من السادسة، مات سنة إحدى وخمسين وقيل قبل ذلك ق⁽¹⁾.

الوجه الثاني - عبّيد الله، عن أبيه؛ قال: قُلْنَا لعبد الله بن عمرو ...، وَلَمْ يَرْفَعْهُ.
يرويه عن عبّيد الله: دَاوُدُ الْجَعْفَرِي.

داود بن عبد الله بن أبي الكرام محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي الجعفري أبو سليمان المدني من العاشرة كن ق⁽²⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال⁽³⁾: يخطئ، وقال أبو حاتم⁽⁴⁾: كان ثقة، وقال الذهبي⁽⁵⁾: ثقة نبيل، وقال ابن حجر⁽⁶⁾: صدوق ربما أخطأ.

قلت: صدوق ربما أخطأ.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - عبّيد الله بن سلمان الأغر؛ قال: حَدَّثَنَا ابْنُ عُمر؛ قال: قلتُ للنبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، تفرد بها عيسى بن أبي عيسى وهو متروك.

الوجه الثاني - عبّيد الله، عن أبيه؛ قال: قُلْنَا لعبد الله بن عمرو ...، وَلَمْ يَرْفَعْهُ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد أثبت داود الجعفري الواسطة التي بين عبّيد الله وابن عمر وهو أبوه.

خامساً - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة - الثانية، وإسنادها ضعيف لأن فيه داود بن عبد الله وهو صدوق يخطأ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص440) 5317.

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص199) 1795.

(3) ابن حبان، الثقات (8/ 235) 13190.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/ 417).

(5) الذهبي، الكاشف (1/ 380) 1447.

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص199) 1795.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية من هو أحسن حالاً على رواية المتروك.

حديث [207]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سهلُ بنُ تمامٍ ، عنِ عمرانِ القطانِ ، عنِ قَتَادَةَ ، عنِ أبي نَضْرَةَ ، عنِ أبي سعيدٍ ، عنِ النبي ﷺ ؛ في المَهْدِيِّ ؟
فَقَالَ أبي: رواه سَعِيدُ بنُ بَشِيرٍ ، عنِ قَتَادَةَ ، عنِ أبي الْمُتَوَكِّلِ ، عنِ أبي سعيدٍ ، عنِ النبي ﷺ .

قَالَ أبي: حديثُ أبي نَضْرَةَ أشبهُ.

سبق دراسته في حديث [195].

حديث [208]

قال ابن أبي حاتم⁽²⁾: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الأوزاعي ، عنِ الزُّهري ، عنِ أبي سَلَمَةَ ، عنِ أبي هُرَيْرَةَ ، عنِ النبي ﷺ قال: مَا مِنْ وَاَلِي إِلَّا لَهُ بَطَانَتَانِ : بَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَاهُ عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَبَطَانَةٌ لَا تَأْلُوهُ خَبَالًا ؟
قَالَ أبي: رواه يُونُسُ ، عنِ الزُّهري ، عنِ أبي سَلَمَةَ ، عنِ أبي سَعِيدٍ ، عنِ النبي ﷺ .
قَالَ أبي: هُوَ بِأبي هُرَيْرَةَ أشبهُ؛ لِأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو يَرْوِيهِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عنِ النبي ﷺ .

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- الزُّهري ، عنِ أبي سَلَمَةَ ، عنِ أبي هُرَيْرَةَ ، عنِ النبي ﷺ .

الوجه الثاني- الزُّهري ، عنِ أبي سَلَمَةَ ، عنِ أبي سَعِيدٍ ، عنِ النبي ﷺ .

ثانيًا- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- الزُّهري ، عنِ أبي سَلَمَةَ ، عنِ أبي هُرَيْرَةَ ، عنِ النبي ﷺ .

أخرجه أحمد في مسنده (12 / 178) 7239 ، وعبد الله بن المبارك في مسنده (ص: 272/166) ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (10 / 307) 5901 ، وابن حبان في صحيحه (14 /

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (6 / 585) 2783.

(2) المرجع السابق، (6 / 593) 2790.

6191(70)، والبيهقي في السنن الكبرى (10/ 190) 20317، وفي شعب الإيمان (9/ 500) 7018، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (5/ 358) 2117، من طريق الأوزاعي به.
وأخرجه أحمد في مسنده (13/ 268) 7887، والطبراني في مسند الشاميين (1/ 207) 367، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (5/ 357) 2116، من طريق بُرْدُ بْنُ سِنَانٍ به.
وأخرجه النسائي في سننه (7/ 158) 4201، من طريق مُعَاوِيَةَ بْنِ سَلَّامٍ به.

الوجه الثاني - الزُّهْرِي، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه البخاري في صحيحه (8/ 125) 6611، و(9/ 77) 7198، والنسائي في سننه (7/ 158) 4202، وأحمد في مسنده (17/ 441) 11342، و(18/ 348) 11834، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (2/ 428) 1228، وابن حبان في صحيحه (14/ 72) 6192، والبيهقي في السنن الكبرى (10/ 189) 20314، و(10/ 190) 20315، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (5/ 356) 2113، من طريق يُونُسَ به.

وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (5/ 356) 2114، من طريق يحيى بن سعيد به.
وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (5/ 38) 4612، والبيهقي في شعب الإيمان (9/ 501) 7019، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (5/ 357) 2115، من طريق مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَتِيقٍ، وَمُوسَى بْنُ عُقْبَةَ به.

وأخرجه البيهقي في القضاء والقدر (ص: 273) 395، من طريق مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلّة:

الوجه الأول - الزُّهْرِي، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن الزُّهْرِي: الأوزاعي، وِبُرْدُ بْنُ سِنَانٍ، وَمُعَاوِيَةَ بْنُ سَلَّامٍ.

عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي سبق ترجمته في حديث [17]، وهو ثقة جليل.

برد بن سنان أبو العلاء الدمشقي نزيل البصرة مولى قريش صدوق رمي بالقدر من الخامسة

بخ 4⁽¹⁾.

معاوية بن سلام سبق ترجمته في حديث [20]، وهو ثقة.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص121) 653.

الوجه الثاني - الزُّهري، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن الزُّهري: يُونُس بن يَزِيد، ويحيى بن سعيد، ومُحَمَّد بن أَبِي عَتِيق، ومُوسَى بن عُقْبَةَ.

يونس بن يَزِيد سبق ترجمته في حديث [82]، وهو ثقة إلا أن في روايته عن الزُّهري وهما قليلاً وفي غير الزُّهري خطأ.

يحيى بن سعيد الأنصاري سبق ترجمته في حديث [73]، وهو ثقة ثبت.

محمد بن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر التيمي المدني [وقد ينسب إلى جده] مقبول من السابعة خ د ت س⁽¹⁾.

موسى بن عقبة سبق ترجمته في حديث [35]، وهو ثقة فقيه.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - الزُّهري، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الثقات عن الزُّهري، قال ابن حجر⁽²⁾: "وَمَعَ ذَلِكَ فَطَرِيقُ أَبِي سَعِيدٍ أَرْجَحُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَوَجَدْتُ فِي الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ لِلْبُخَارِيِّ مَا يَتَرَجَّحُ بِهِ رِوَايَةُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فَإِنَّهُ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ كَذَلِكَ فِي آخِرِ حَدِيثٍ طَوِيلٍ"، وقال الدارقطني⁽³⁾: "وَلَا يُدْفَعُ حَدِيثُ صَفْوَانَ، لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ أَبُو سَلَمَةَ حَفِظَهُ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

الوجه الثاني - الزُّهري، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 490) 6047.

(2) ابن حجر، فتح الباري (13 / 192).

(3) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (6 / 117).

الرواية من هذا الوجه راجحة، فقد رواها الثقات عن الزهري، وأخرجها البخاري في صحيحه وذكر أغلب طرقه عن أبي سعيد وكأنه يرجح هذه الطريق⁽¹⁾، قال ابن حجر⁽²⁾: "وَمَعَ ذَلِكَ فَطَرِيقُ أَبِي سَعِيدٍ أَرْجَحُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَوَجَدْتُ فِي الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ لِلْبُخَارِيِّ مَا يَتَرَجَّحُ بِهِ رِوَايَةُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فَإِنَّهُ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ كَذَلِكَ فِي آخِرِ حَدِيثٍ طَوِيلٍ". وقال الدارقطني⁽³⁾: "وَلَا يُدْفَعُ حَدِيثُ صَفْوَانَ، لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ أَبُو سَلَمَةَ حَفِظَهُ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الروایتان راجحتان، وإسنادهما صحيح ورجالها ثقات.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية أبي هريرة ولكن كلا الروایتين راجحتان للقارئ السابقة.

حديث [209]

قال ابن أبي حاتم⁽⁴⁾: وسألت أبي عن حديث رواه المبارك بن فضالة، عن الحسن، عن النعمان بن بشير، عن النبي ﷺ: إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ فِتْنٌ كَقَطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ الحديث. قلت: وروى هذا الحديث يحيى بن سليم، عن هشام بن حسان، عن الحسن، عن أبي موسى الأشعري، عن النبي ﷺ، مرسلاً. قلت: فأيهما الصحيح عندك؟ قال: الحسن، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ؛ أشبهه منه من النعمان بن بشير.

(1) وَقَالَ سُلَيْمَانُ، عَنْ يَحْيَى، أَخْبَرَنِي ابْنُ شَهَابٍ، بِهِذَا، وَعَنْ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ، وَمُوسَى، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، مِثْلَهُ، وَقَالَ شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَوْلُهُ، وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ، وَمُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ، حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي حُسَيْنٍ، وَسَعِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَوْلُهُ، وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ، حَدَّثَنِي صَفْوَانُ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ. البخاري، صحيح البخاري (9/ 77).

(2) ابن حجر، فتح الباري (13/ 192).

(3) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (6/ 117).

(4) ابن أبي حاتم، علل الحديث (6/ 595) 2791.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- الحسن، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني- الحسن، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- الحسن، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه أحمد في مسنده (30/ 353) 18404، وعبد الله بن المبارك في مسنده (ص: 152) 248، والطبراني في المعجم الأوسط (3/ 49) 2439، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (10/ 171)، ونعيم بن حماد في الفتن (1/ 46) 66، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (3/ 611) 6263، من طريق مُبَارَكِ بْنِ فَضَّالَةَ بِهِ.

وأخرجه أحمد في مسنده (30/ 383) 18439، وأبو نعيم الأصبهاني في دلائل النبوة (ص: 549) 483، من طريق يونس بن عبيد به.

الوجه الثاني- الحسن، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا.

أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه (6/ 162) 30341، من طريق هِشَامِ بْنِ حَسَانَ بِهِ.

ثالثًا- دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول- الحسن، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويهِ عَنْ الْحَسَنِ: مُبَارَكُ بْنُ فَضَّالَةَ، وَيُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ.

مُبَارَكُ بْنُ فَضَّالَةَ بفتح الفاء وتخفيف المعجمة أبو فضالة البصري من السادسة، مات سنة ست وستين على الصحيح خت د ت ق⁽¹⁾.

وقال ابن معين⁽²⁾: ضعيف الحديث، وقال مرة⁽³⁾: ثِقَّة، وقال أحمد بن حنبل⁽⁴⁾: كان مبارك يرفع حديثًا كثيرًا ويقول في غير حديث عن الحسن قال نا عمران قال نا ابن مغفل، وأصحاب

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص519) 6464.

(2) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين والمتروكين - ط الفاروق (ص310) 630.

(3) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (4/ 83) 3244.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (8/ 339).

الحسن لا يقولون ذلك غيره، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁾، وقال العجلي⁽²⁾: لَا بَأْسَ بِهِ، وقال أبو داود⁽³⁾: كَانَ شَدِيدَ التَّدْلِيسِ، وقال النسائي⁽⁴⁾: ضَعِيفٌ، وقال أبو زرعة⁽⁵⁾: يَدْلُسُ كَثِيرًا فَإِذَا قَالَ حَدَّثَنَا فَهُوَ ثِقَةٌ، وقال الدارقطني⁽⁶⁾: لِينٌ كَثِيرُ الْخَطَا بَصْرِي يَعِدُّ بِهِ، وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة في المدلسين⁽⁷⁾، وقال⁽⁸⁾: صدوق يدلّس ويسوي.

قلت: صدوق مدلس من الثالثة يجب أن يصرح بالسماع لتقبل روايته.

يونس بن عبيد بن دينار العبدي أبو عبيد البصري ثقة ثبت فاضل ورع من الخامسة، مات سنة تسع وثلاثين ع⁽⁹⁾.

الوجه الثاني - الْحَسَنُ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا.

يرويّه عن الحسن: هِشَامُ بْنُ حَسَانَ.

هشام بن حسان سبق ترجمته في حديث [115]، وهو ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال لأنه قيل كان يرسل عنهما.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - الْحَسَنُ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه راجحة فقد اتفق نفسان في الرواية عن الحسن.

الوجه الثاني - الْحَسَنُ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا.

(1) ابن حبان، الثقات (501/7) 11174.

(2) العجلي، الثقات ط الدار (2/263) 1681.

(3) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص281) 396.

(4) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص98) 574.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (8/339).

(6) الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني ت القشيري (ص64) 477.

(7) ابن حجر، طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص43).

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص519) 6464.

(9) المرجع السابق، (ص613) 7909.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة، هذا الوجه تفرد به هشام بن حسان، وتكلموا في روايته عن الحسن، والحسن لم يسمع من أبي موسى الاشعري، قال علي بن المديني⁽¹⁾: "لم يسمع من أبي موسى الأشعري".

خامساً - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة -الأولى، وإسنادها ضعيف لأن فيه الحسن البصري ولم يسمع من النعمان⁽²⁾.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

أبو حاتم الرازي حين يجد وجهاً آخر فيه إرسال يشك في الوجه الأول لأجل ذلك رجح الوجه الثاني، وخالفته للقرائن المذكورة سابقاً.

(1) ابن العراقي، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (ص70).

(2) وقال علي بن المديني لم يسمع من عبد الله بن عمرو شئنا ولم يسمع من أسامة بن زيد شئنا ولم يسمع من النعمان بن بشير شئنا. المرجع السابق، (ص72).

باب العتق

حديث [210]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسمعتُ أبي وذكرَ حديثًا حدَّثنا به محمدُ بن عبد الله بن المبارك المخرمي؛ قال: حدَّثنا وكيعُ بن الجراح، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن أبي هريرة: أنه أقبل يريد الإسلام، حتى إذا كان ببعض الطريق؛ ضلَّ غلامه، فجعل ينشده وهو يقول: يا لَيْلَةً مِنْ طُولِهَا وَعَنَائِهَا... عَلَى أَنَّهَا مِنْ دَارٍ كُفِّرَ نَجَّتْ
قال: فبينما أنا جالسٌ عند النبي ﷺ إذ طلع الغلام فأعنته.

قلت: وهكذا حدَّثنا أبو سعيد بن يحيى بن سعيد، عن أبي أسامة، عن إسماعيل، عن قيس، عن أبي هريرة؛ قال: قمتُ على رسولِ الله ﷺ....

قال أبي: من الناس من يروي عن إسماعيل، عن قيس: أن أبا هريرة... وهو أشبه.
قال أبو محمد: طلبتُ هذا الحديث في كتاب بُنْدَارٍ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، عن يحيى بن سعيد، عن إسماعيل بن أبي خالد، فلم أجد هذا الحديث عنده، وطلبْتُ في كتابِ يَعْلَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ، فلم أجده عنده.

أولاً- الروايات المعلة:

الوجه الأول- إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن أبي هريرة.

الوجه الثاني- إسماعيل، عن قيس: أن أبا هريرة.

ثانيًا- تخريج الروايات المعلة:

الوجه الأول- إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن أبي هريرة.

أخرجه البخاري في صحيحه (3/ 146) 2531، و(5/ 174) 4393، وأحمد في مسنده (13/ 238) 7845، والبيهقي في دلائل النبوة (5/ 359)، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (1/ 379)، وفي معرفة الصحابة (4/ 1889) 4755، من طريق حماد بن أسامة به.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (6/ 608) 2802.

وأخرجه البخاري في صحيحه (3/ 146) 2530، من طريق مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ به.

الوجه الثاني - إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ.

أخرجه البخاري في صحيحه (3/ 146) 2532، من طريق إِبْرَاهِيمَ بْنِ حُمَيْدٍ به.

ثالثًا - دراسة الروايات المعلقة:

الوجه الأول - إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

يرويه عن إسماعيل: حماد بن أسامة، ومُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ.

حماد بن أسامة سبق ترجمته في حديث [136]، وهو ثقة ثبت ربما دلس وكان بأخرة يحدث من كتب غيره.

محمد بن بشر سبق ترجمته في حديث [65]، وهو ثقة حافظ.

الوجه الثاني - إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ.

يرويه عن إسماعيل: إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُمَيْدٍ.

إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمِيدٍ بن عبد الرحمن الرُّوَاسِي بضم الراء وبعدها همزة أبو إسحاق الكوفي ثقة من الثامنة، مات سنة ثمان وسبعين خ م مد ت س⁽¹⁾.

رابعًا - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

الرواية من هذا الوجه راجعة، فقد أخرجها البخاري في صحيحه.

الوجه الثاني - إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ.

الرواية من هذا الوجه راجعة، فقد أخرجها البخاري في صحيحه.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

الروايتان راجعتان، وإسنادهما صحيح، فقد أخرجهما البخاري في صحيحه.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 89) 169.

سادساً - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

أراد أن يرجح أبو حاتم الرازي الوجه الثاني، ولكني رجحت كلا الوجهين بتخريج البخاري لهما.

باب العُمري

حديث [211]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألتُ أبي عن حديثِ رواه محمد بن خالد الوهبي، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ أنه قال: لا عُمري⁽²⁾؛ فمن أَعمرَ شيئاً، فهو له؟

قال أبي: يروى هذا الحديث يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن جابر، عن النبي ﷺ وهو أشبه، وهذا من محمد بن عمرو.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- أبو سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني- أبو سلمة، عن جابر، عن النبي ﷺ.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- أبو سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه النسائي في سننه (6/ 277) 3752، وابن ماجه في سننه (2/ 796) 2379، وأحمد في مسنده (14/ 315) 8686، وابن أبي شيبة في مصنفه (4/ 509) 22615، والطبراني في المعجم الأوسط (6/ 73) 5828، وابن حبان في صحيحه (11/ 533) 5131، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (14/ 80) 5470، من طريق محمد بن عمرو به.

الوجه الثاني- أبو سلمة، عن جابر، عن النبي ﷺ.

أخرجه البخاري في صحيحه (3/ 165) 2625، ومسلم في صحيحه (3/ 1246) 25 - (1625)، من طريق يحيى بن أبي كثير به.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (6/ 626) 2813.

(2) يُقال: أَعْمَرْتُهُ الدارَ عُمَرَى: أَي جَعَلْتَهَا لَهُ يَسْكُنُهَا مُدَّةَ عُمُرِهِ، فَإِذَا مَاتَ عَادَتْ إِلَى، وَكَذَا كَانُوا يَقْعِلُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَبْطَلَ ذَلِكَ وَأَعْلَمَهُمْ أَنَّ مَنْ أَعْمَرَ شَيْئاً أَوْ أَرْقَبَهُ فِي حَيَاتِهِ فَهُوَ لَوَرَّثَتْهُ مِنْ بَعْدِهِ. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (3/ 298).

وأخرجه مسلم في صحيحه (3/ 1245) 20 - (1625)، من طريق ابنِ شَهَابِ الزهري به.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - أبو سلمة، عَنْ أَبِي هريرة، عن النبي ﷺ.

يرويه عن أبي سلمة: مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو.

محمد بن عمرو بن علقمة سبق ترجمته في حديث [183]، وهو صدوق له أوهام.

الوجه الثاني - أبو سلمة، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

يرويه عن أبي سلمة: يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، وَابْنُ شَهَابِ الزهري.

يحيى بن أبي كثير سبق ترجمته في حديث [20]، وهو ثقة ثبت، وعلة إرساله أنه يروي عن أنس بن مالك والصحابه، وهو في المرتبة الثانية من المدلسين ولا يضر تدليسه إن لم يصرح بالسماع

ابن شهاب الزهري سبق ترجمته في حديث [74]، وهو صدوق ربما يهم.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - أبو سلمة، عَنْ أَبِي هريرة، عن النبي ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير راجحة فقد تفرد بها محمد بن عمرو وهو صدوق له أوهام.

الوجه الثاني - أبو سلمة، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

الرواية من هذا الوجه راجحة فقد اتفق على روايتها نفسان ثقتان، وأخرجها البخاري في صحيحه، قال الدارقطني⁽¹⁾: "يُرْوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سلمة، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، مَرْفُوعًا. وَرَوَاهُ صَالِحُ بْنُ أَبِي الْأَخْضَرِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سلمة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا أَيْضًا. وَالصَّحِيحُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سلمة، عَنْ جَابِرٍ".

(1) الدارقطني، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (9/ 285) 1764.

خامسًا - الحكم على الرواية الراجعة:

الرواية الراجعة -الثانية، وإسنادها صحيح ورجالها ثقات، فقد أخرجه البخاري في صحيحه.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية الأكثر عددًا والأثبت، والرواية المشهورة على من دونهم.

باب الإجازات

حديث [212]

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁾: وسألت أبي عن حديث رواه أبو إسماعيل المؤدّب، عن وائل بن داود، عن سعيد بن عمير ابن أخي البراء، عن البراء، عن النبي ﷺ؛ أنه سئل: أي الكسب أطيب؟ قال: عمل الرجل بيده، وكلُّ بيع مبرور؟

قال أبي: وحدثني أيضاً الحسن بن شاذان، عن ابن نمير، هكذا، متصلاً عن البراء، وأما الثقات: الثوري وجماعة؛ رَوَوْا عن وائل بن داود، عن سعيد بن عمير: أن النبي ﷺ؛ والمرسل أشبه.

أولاً- الروايات المعلّة:

الوجه الأول- وائل بن داود، عن سعيد بن عمير ابن أخي البراء، عن البراء، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني- وائل بن داود، عن سعيد بن عمير: أن النبي ﷺ؛ مرسل.

ثانياً- تخريج الروايات المعلّة:

الوجه الأول- وائل بن داود، عن سعيد بن عمير ابن أخي البراء، عن البراء، عن النبي ﷺ.

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (5/ 433) 10398، من طريق محمد بن عبيد به.

الوجه الثاني- وائل بن داود، عن سعيد بن عمير: أن النبي ﷺ؛ مرسل.

أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (2/ 434) 1171، من طريق سُفْيَان الثوري به.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (5/ 433) 10398، من طريق محمد بن عبيد به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (4/ 554) 23083، من طريق أبي معاوية الضرير به.

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (6/ 653) 2837.

ثالثاً - دراسة الروايات المعلة:

الوجه الأول - وإيل بن داود، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُمَيْرِ بْنِ أَخِي الْبَرَاءِ، عَنِ الْبَرَاءِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرويه عن وإيل: محمد بن عبيد.

محمد بن عبيد بغير إضافة ابن أبي أمية الطنافسي الكوفي الأحذب ثقة يحفظ من الحادية عشرة، مات سنة أربع ومائتين ع⁽¹⁾.

الوجه الثاني - وإيل بن داود، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُمَيْرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ؛ مُرْسَل.

يرويه عن وإيل: سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، ومحمد بن عبيد، وأبو معاوية الضرير.

سفيان الثوري سبق ترجمته في حديث [23]، وهو ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة.

محمد بن عبيد سبق ترجمته في حديث [213]، وهو ثقة.

محمد بن خازم الضرير سبق ترجمته في حديث [38]، وهو ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره.

رابعاً - الرواية الراجعة:

الوجه الأول - وإيل بن داود، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُمَيْرِ بْنِ أَخِي الْبَرَاءِ، عَنِ الْبَرَاءِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الرواية من هذا الوجه غير محفوظة، فقد تفرد به محمد بن عبيد وخالف الثقات، والرواية المسندة غير صحيحة كما قال البخاري⁽²⁾: "وأسنده بعضهم وهو خطأ".

الوجه الثاني - وإيل بن داود، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُمَيْرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ؛ مُرْسَل.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 495) 6114.

(2) البخاري، التاريخ الكبير بحواشي المطبوع (3/ 502).

الرواية من هذا الوجه راجحة، وهي رواية محفوظة، فقد رواها الثقات عن وائل، وقال البيهقي⁽¹⁾: "هَذَا هُوَ الْمَحْفُوظُ مُرْسَلًا"، وقال أيضًا⁽²⁾: "وَالصَّحِيحُ رَوَايَةُ وَائِلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا".

خامسًا - الحكم على الرواية الراجحة:

الرواية الراجحة - الثانية، وإسنادها ضعيف لأن فيه سعيد بن عمير وهو "مقبول"⁽³⁾.

سادسًا - مقصد أبي حاتم من "أشبهه":

رجح أبو حاتم الرازي رواية الأكثر عدد والأوثق.

(1) البيهقي، السنن الكبرى (5/ 433) 10398.

(2) المرجع السابق، (5/ 433).

(3) سعيد بن عمير بن نيار بكسر النون بعدها تحتانية وقيل بين عمير ونيار عقبة مقبول من الرابعة س. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص240) 2375

الخاتمة

الحمد لله الذي بفضلته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبي الهدى والرحمات، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإنني وبعد مضي وقتٍ ليس باليسير مع علم العلل وكتاب علل الحديث، وكتب العلل والحديث والرجال وغيرها: بحثًا ودرسًا وكتابةً، توصلتُ إلى جملة من النتائج والتوصيات، أهمها:

أولاً- النتائج:

- 1- إنَّ علم العلل من أصعب علوم الحديث، وأغمضها، وأدقها؛ مما يلزم المشتغلين فيه أخذ أقصى درجات الحيطة والحذر والدقة في الدراسة والترجيح والحكم، هذا بعد استفراغ الجهد في جمع ودراسة كل ما يمكن الوصول إليه من طرق الحديث، وأقوال العلماء المتعلقة به.
- 2- إنَّ الإمام أبا حاتم الرازي آية من آيات الله تعالى في الحفظ والفهم والمعرفة بعلوم الحديث، والبراعة في علم العلل؛ لكنَّ الكمال لله، فلم يسلم أبو حاتم من بعض الأوهام والأخطاء التي لا تُعد شيئاً مقارنةً بما أبدع فيه.
- 3- يعدُّ كتاب العلل لابن أبي حاتم موسوعةً في علم العلل؛ لكِبَر حجمه، وكثرة أحاديثه وطرقه وفوائده، فلا غنى لطالب الحديث عنه.
- 4- إنَّ الاهتمام بأحاديث المكثرين من الرواية من الصحابة والتابعين ومن بعدهم: جمعاً وحفظاً ودراسةً، يختصر على المرء الكثير من الجهد في علم الحديث: رواية ودراسة.
- 5- ينبغي لمن ترجَّح لديه بالقرائن مخالفة العلماء السابقين في أحكامهم زيادة البحث والتتقيب عن أدلة وقرائن أخرى قبل إصدار الحكم.
- 6- إنَّ كثيراً من تصحيحات المتأخرين التي لم يُسبقوا إليها مدخولة، خاصةً عند مخالفتهم العلماء السابقين؛ مما يعني وجوب الحذر من الاعتماد على تصحيحاتهم.
- 7- من أهم قواعد الترجيح بين الروايات عند الاختلاف: الترجيح بالأقوى، فإن استوى الرواة في ذلك فبالأكثر، وإلَّا فبقرائن أخرى.
- 8- بلغت أحاديث الدراسة في هذه الرسالة مئتين واثنى عشر حديثاً، دُرِس خلالها أربع مئة وأربعون وجهاً تقريباً.

- 9- بلغ عدد الأحكام على المرويات التي درستها عند الإمام أبي حاتم الرازي: (اثنين وسبعين وجهًا صحيحًا، وثلاثة وعشرين وجهًا حسنًا، وثمانية وتسعين وجهًا ضعيفًا).
- 10- ليس شرطًا في الترجيح بين الروايات الصحة والضعف.
- 11- الاختلاف بين روايتين ليس بالضرورة معناه اضطراب الحديث وسقوط الاحتجاج به، فقد تكون علة الاختلاف أحيانًا غير قاذحة في صحة الحديث.
- 12- اشتمل كتاب علل ابن أبي حاتم على طرق وروايات عدة لم أعثر عليها في كتب السنة؛ مما يجعل هذا الكتاب موسوعة حديثية.
- 13- إذا شكَّ الإمام أبو حاتم الرازي في رواية ترك وصلها ورجح الموقوف أو المرسل وهذا ظاهر في صنيعه في كتاب العلل.
- 14- حكم أشبهه عند الإمام أبي حاتم الرازي استخدمه في الترجيح بين الروايات المختلفة والتي يرى أنها هي الرواية المحفوظة أو المعروفة أو الأقرب إلى الرواية المشهورة.
- 15- وافقت الإمام أبا حاتم الرازي في ترجيح الكثير من الوجوه، وخالفته في بعض منها مثل حديث [2]، وذكرته القرائن التي تدل على ذلك.
- 16- قد يرجح الإمام أبو حاتم الرازي وجهًا على وجه مقارنة بالوجه الآخر، ويكون كلا الوجهين مضطربين، مثل حديث [3] رجح بين ثلاثة أوجه، وجه أفضل من الأوجه التي تسبقه، ولكن الدارقطني لم يرجح أيًا من تلك الأوجه، وذكر أنها أوجه مضطربة.
- 17- يرجح أبو حاتم الرازي الإسناد الذي اشترك على روايته مجموعة من الثقات، ويجعل الإسناد الآخر الشاذ مرجوحًا؛ فلا يرجحه لتفرد الراوي فيه وإن كان ثبتًا.
- 18- يرجح الإمام أبو حاتم الرازي الحديث الذي ضبطه راويه، ولا يرجح الإسناد الآخر ويذكر ما فيه من علة، مثل ما ذكر في الحديث [7] ذكر علة أن أبا عتاب سلك فيه طريق الجادة أي الطريق السهل والمشهور، والتي تسبق إليه الألسنة، وهو طريق خاطئ ليس بصحيح.
- 19- إذا ورد في رواية رواة مجهولون وكانت الرواية موصولة، ثم أتت بعدها رواية أخرى، أو يكون الوجه موقوفًا، ويكون الرواة فيه معروفين، فيرجح الإمام أبو حاتم الرازي الوجه الموقوف على الوجه الموصول الذي فيه رواة مجهولون.

20- إذا ثبتت عند الإمام أبي حاتم الرازي الواسطة التي سقطت بين راويين بنقل عدل ضابط؛ فإنه يرجح الرواية التي ثبتت فيها الواسطة، وذكرت فيها الواسطة بين الراويين، أي أن الإمام أبا حاتم الرازي يرجح الوجه الصحيح ويترك الوجه المرسل.

21- إذا كانت الرواية الموصولة غير راجحة، وقارنها الإمام أبو حاتم الرازي برواية مرسل؛ فإنه يرجح المرسل على الموصولة، مع أنني لم أجد الرواية المرسل التي رجحها أبو حاتم الرازي، فقمْتُ بالتوقف في ترجيح الروائتين الموصولة والمرسل؛ لأنني لم أجد الرواية الأخرى التي رجحها الإمام أبو حاتم الرازي.

22- رجح الإمام أبو حاتم الرازي في بعض الروايات روايةً على أخرى، مع أن كلا الروائتين راجحتان محفوظتان، وقمت بترجيحهما وذكر القرائن في ذلك، مثل ما ذكرت في حديث [16].

23- من شدة تحري الإمام أبي حاتم الرازي ودقته في الأحاديث وفي الترجيح بين الروايات، كان إذا شك في روايةٍ رجح التي أسقط فيها راوٍ أو رجح المرسل، مثل ما فعل في الحديث [17] فإنه رجح الرواية التي أسقط فيها الراوي أنس وقال إنها هي الأقرب أن تكون صواباً؛ لكنني وجدت الرواية التي وُجد فيها أنس رضي الله عنه وأرضاه، وقد أخرجها الإمام مسلم في صحيحه، فرجحت تلك الرواية لجلالة الإمام مسلم ولشدة تحريه في رواية الأحاديث في صحيحه.

24- إذا تساوت عندي المرجحات بين الوجهين، فإنني أقوم بترجيح كلا الروائتين، مثل ما فعلتُ في حديث [18]، فكلا الروائتين صحيحتان، رواها الثقات، فقمْتُ بترجيحهما.

25- قام الإمام أبو حاتم الرازي بالترجيح بين الروائتين بقوله أشبه، مثل الحديث [19]، ذكر حكم أشبه على الرواية وهي الرواية الثابتة والمحافظة والراجحة.

26- قام الإمام أبو حاتم الرازي بترجيح الرواية الموقوفة على الرواية المرفوعة؛ لأن الرواية المرفوعة تفرد بها راوٍ واحدٍ وتبعه فيها ضعيف، أما الرواية الموقوفة فقد رواها عنه الثقات، منهم شعبة.

27- رجح الإمام أبو حاتم الرازي الرواية التي رواها الثقة، وترك الرواية المنكرة التي تفرد بها الضعيف عن الثقة، مثل ما ذكرت في الحديث [75].

28- من شدة تحري الإمام أبي حاتم الرازي قام بترجيح الرواية الموقوفة ظناً منه أنها هي الصواب، لأن الوليد بن مسلم رواها، وهذا ليس من عادة الوليد، فهو معروف أنه رفاع، ولكنني

خالفت أبا حاتم ورجح المرفوعة لرواية الثقات لها وضبطهم لها، مثل ما ذكرت في حديث [77].

29- رجع الإمام أبو حاتم الرازي رواية الأحفظ والأثبت، مثل ما ذكرت في حديث [78]، رجع رواية وكيع والفضل بن دكين على رواية الضعيف وهو الحسن بن قتيبة لضبطهما وقوتهما وشدة حفظهما.

30- رجع الإمام أبو حاتم الرازي الإسناد الذي فيه أثبت الناس في الراوي، مثل ما فعل في حديث [80]؛ رجع الإسناد الذي فيه إسرائيل بن يونس؛ لأنه من أثبت الناس في جده أبي إسحاق السبيعي.

31- رجع أبو حاتم الرازي الرواية التي اتفق عليها نفسان على الرواية التي تفرد بها راوٍ واحد مثل ما ذكر في حديث [82].

32- في حديث [87] رجع الإمام أبو حاتم الرازي رواية معمر لأنه ألزم الناس للزهري؛ ولكنني وجدت في الرواية الأخرى أنها اتفق على روايتها نفسان وأخرجه البخاري في صحيحه، وهذه القرائن ساعدتني على ترجيح كلا الوجهين.

33- يرجح الإمام أبو حاتم الرازي الرواية التي يرويها أثبت الناس في الشيخ وإن كان السند مرسلًا.

34- من شدة تحري الإمام أبي حاتم الرازي كان إذا وجد رواية موقوفة ورواية مرفوعة شك في الرواية المرفوعة، ورجح الرواية الموقوفة مثلما فعل في حديث [101]؛ فقام بترجيح الرواية الموقوفة، ولكنني خالفته في ذلك ولم أرجحها؛ لأن هذه الرواية مضطربة، خلط فيها ابن لهيعة وإسنادها مضطرب.

35- يرجح الإمام أبو حاتم الرازي رواية على أخرى في كتابه، ثم في موضع آخر إذا ذكر الرواية نفسها تردد في ترجيح إحداها وسكت ولم يرجح منها شيء، مثل ما ذكر في حديث [108].

36- رجع الإمام أبو حاتم الرازي رواية الأوثق والأضبط والأثبت على رواية من هو ثقة ولكنه قل ضبطه قليلاً مثل ما فعل في حديث [110].

37- يرجح أبو حاتم الرازي في بعض الأوقات الرواية الشاذة التي تخالف ما رواه الأثبات، وهذا تعنت من أبي حاتم، وهذا يدل على أنه يعدل عن ترجيح الرواية المحفوظة عند وجود أقل شك.

38- رجح الإمام أبو حاتم الرازي في حديث [182] رواية الحارث على رواية ابن عمرو، وعلل ذلك أن ابن عمرو لزم الطريق، وسلك طريق الجادة، ولكنني وجدت لابن عمرو متابعًا آخر على روايته فرجحت كلا الطريقتين، وهذا يدل على أن ابن عمرو لم يسلك الطريقة الجادة.

39- رجح الإمام أبو حاتم الرازي رواية الثقات الأثبات على رواية الضعفاء. مثل ما فعل في حديث [186].

40- رجح الإمام أبو حاتم الرازي الرواية المرسلة على الموصولة لأن من روى المرسلة هو أحسن حالًا ممن روى الموصولة.

41- كان أبو حاتم الرازي يرجح الوجه المرسل إذا شك في الوجه الموصول، وهذا تعنت من الإمام أبي حاتم، وفي حديث [209] قمتُ بمخالفته ورجحتُ الوجه الآخر للقرائن التي ذكرتها داخل الحديث.

ثانيًا - التوصيات:

أوصي طلبة العلم كافةً بتقوى الله تعالى في جميع تفاصيل حياتهم؛ إن أرادوا نيل العلم لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: 282]، ثم أوصي بالأمور الآتية:

1- الاهتمام بكتاب علل الحديث لابن أبي حاتم: تحقيقًا ودراسةً، فقد حُقِّقَ تحقيقًا متميزًا؛ لكنه ما زال بحاجة إلى مزيد من العناية، خاصةً بعد ظهور كثير من المخطوطات، واستحداث وسائل البحث الإلكترونية المتميزة بالسرعة والشمول، فقد وجدتُ بعضًا من الطرق والروايات التي لم يقف عليها مُحَقِّقو الكتاب.

2- الاهتمام بعلم العلل وكتبه ومظان وجوده في الكتب المخطوطة.

3- الاهتمام بكتب الأجزاء الحديثية والفوائد والغرائب، فهي مليئة بالروايات المفيدة في الترجيح عند الاختلاف.

4- الاهتمام بالكتب والموسوعات المحوسبة: مراجعةً، ونقدًا، وتصحيحًا، ودعمًا للعاملين عليها؛ لما لها من دور كبير في خدمة علوم الحديث عامة، وعلم العلل خاصة، بما توفره من

سرعة وسهولة وشمولية في البحث؛ مما يعالج ولو قليلاً ما يعانيه أهل الحديث اليوم من الافتقار إلى الحفظ الشديد الشامل الذي تميز به أهل الحديث السابقين.

5- الحذر من التسرع في الحكم على الأحاديث دون البحث عن عللها، ودراسة أقوال العلماء فيها.

6- إكمال دراسة الروايات التي حكم عليها العلماء بأشبهه، أو أشبه بالصواب، مثلاً: دراسة الروايات التي حكم عليها الدارقطني بقوله أشبه بالصواب.

﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

[الصفات: 180 - 182]

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- 1- ابن أبي الخير، أحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي الأنصاري الساعدي اليمني. خلاصة تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (وعليه إتحاف الخاصة بتصحيح الخلاصة للعلامة الحافظ البار علي بن صلاح الدين الكوكباني الصنعاني) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط5. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، (1416هـ).
- 2- ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا. الخمول والتواضع، تحقيق: فاضل بن خلف الحمادة الرقي. ط1. الرياض: دار أطلس الخضراء، (1433هـ - 2012م).
- 3- ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا. العيال. تحقيق: فاضل بن خلف الحمادة الرقي. ط1. الرياض: دار أطلس الخضراء، (1433هـ - 2012م).
- 4- ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا. المطر والرعد والبرق. تحقيق وتخريج: طارق محمد سكلوع العمودي. ط1. السعودية: دار ابن الجوزي، (1418هـ-1997م).
- 5- ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي. الجرح والتعديل. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي. (د.ت).
- 6- ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، ابن أبي حاتم. العلل. تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد، وآخرين. ط1. (د.ن): مطابع الحميضي، (1427هـ-2006م).
- 7- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، ابن أبي حاتم. علل الحديث. تحقيق: جزء من علل ابن أبي حاتم: بعض الجناز، البيوع كاملاً، جزء من النكاح، من أول المسألة رقم (1089) إلى نهاية المسألة رقم (1239). (رسالة دكتوراة)، تحقيق: د/علي الصياح. (د.ط). (د.م): (د.ن)، (د.ت).
- 8- ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي. المراسيل.

- تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة، (1418هـ-1998م).
- 9- ابن أبي شيبة، أبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي. **العرش وما روي فيه**. تحقيق: محمد بن خليفة بن علي التميمي. ط1. الرياض: مكتبة الرشد، (1418هـ-1998م).
- 10- الأثرم، أبو بكر أحمد بن محمد بن هاني. **سؤالات أبي بكر الأثرم لأبي عبد الله أحمد بن حنبل**. تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهرى. ط1. القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، (1428هـ-2007م).
- 11- الأثرم، أبو بكر أحمد بن محمد بن هاني الإسكافي الأثرم الطائي وقيل: الكلبي. **ناسخ الحديث ومنسوخه**. تحقيق: عبد الله بن حمد المنصور. ط1. (د.م): (د.ن)، (1420هـ-1999م).
- 12- ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري. **أسد الغابة في معرفة الصحابة**. تحقيق: علي محمد معوض وآخرين. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية الطبعة، (1415هـ-1994م).
- 13- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير. **الكامل في التاريخ**، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري. ط1. بيروت، لبنان: دار الكتاب العربي، (1417هـ - 1997م).
- 14- الأجزري، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الأجزري. **الشریعة**. تحقيق: د. عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي. ط2. السعودية: دار الوطن، (1420هـ-1999م).
- 15- أحمد بن حنبل، الإمام أحمد بن محمد بن حنبل. **العلل ومعرفة الرجال**، رواية المروزي وغيره. تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس. ط1. الهند: الدار السلفية، (1408هـ-1988م).
- 16- أحمد بن حنبل، الإمام أحمد بن محمد بن حنبل. **العلل ومعرفة الرجال**، رواية ابنه عبد الله. تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس. ط2. الرياض: دار الخاني، (1422هـ-2001م).
- 17- الإسفرايني، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري. **مستخرج أبي عوانة**. تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي. ط1. بيروت: دار المعرفة، (1419هـ - 1998م).

- 18- الأعرابي، أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن الأعرابي. المعجم. تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني. (د.ط.). (د.م): دار ابن الجوزي، (د.ت).
- 19- الباغندي، أبو بكر محمد بن محمد بن سليمان. مسند أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز. تحقيق: محمد عوامة. ط3. دمشق، بيروت: دار ابن كثير، (1407هـ-1987م).
- 20- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، التاريخ الكبير. (د.ط.). بيروت: دار الكتب العلمية، (1407هـ-1986م).
- 21- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة. الجامع الصحيح المختصر. تحقيق: د. مصطفى ديب البغا. ط3. بيروت: دار ابن كثير، (1407هـ-1987م).
- 22- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة. الضعفاء الصغير. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. ط1. حلب: دار الوعي، (1396هـ).
- 23- البرذعي، أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم. سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ومعه كتاب أسامي الضعفاء. تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهرى. ط1. القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، (2009م).
- 24- البرقاني، أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب. سؤالات البرقاني للدارقطني - رواية الكرجي عنه-. تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى. ط1. باكستان: كتب خانه جميلي، (1404هـ).
- 25- البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرين. ط1. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، (1988م-2009م).
- 26- البقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي. النكت الوفية بما في شرح الألفية. تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل. ط1. الرياض: مكتبة الرشد، (1428هـ-2007م).
- 27- أبو بكر النجاد، أحمد بن سلمان بن الحسن بن إسرائيل بن يونس. أمالي أبي بكر النجاد. ط1. الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، (2004).

- 28- البُنْكُثي، أبو سعيد الهيثم بن كليب بن سريج بن معقل الشاشي. **المسند للشاشي**. تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله. ط1. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، (1410هـ).
- 29- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرَوُجَردي الخراساني. **الآداب**. تحقيق: أبي عبد الله السعيد المندوه. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، (1408هـ-1988م).
- 30- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرَوُجَردي الخراساني. **الأسماء والصفات**. تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي. ط1. جدة: مكتبة السواوي. (1413هـ-1993م).
- 31- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرَوُجَردي الخراساني. **الإيمان**. تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد. ط1. الرياض: مكتبة الرشد، (1423هـ-2003م).
- 32- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرَوُجَردي الخراساني. **السنن الصغير**. تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي. ط1. باكستان: جامعة الدراسات الإسلامية. (1410هـ-1989م).
- 33- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرَوُجَردي الخراساني. **السنن الصغير**. تحقيق: خليل بن محمد العربي. ط1. القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، (د.ت).
- 34- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرَوُجَردي الخراساني. **السنن الصغير**. تحقيق: د. عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي. ط2. السعودية: دار الوطن، (د.ت).
- 35- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرَوُجَردي الخراساني. **السنن الكبرى**. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. ط3. بيروت: دار الكتب العلمية، (1424هـ-2003م).
- 36- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَؤرة. **الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وآخرين. ط2. مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، (1397هـ-1977م).

- 37- الترمذي، يوسف بن محمد الدّخيل النجدي. **سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي**. ط1. السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، (1424هـ-2003م).
- 38- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَؤرة بن موسى بن الضحاك. **الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية**. تحقيق: سيد بن عباس الجليمي. ط1. مكة المكرمة: المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز، (1413هـ-1993م).
- 39- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَؤرة. **علل الترمذي الكبير**. ترتيب: أبي طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، وآخرين. ط1. بيروت: مكتبة النهضة العربية، (1409هـ-1989م).
- 40- تمام، تمام بن محمد بن عبد الله. **الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام**. ط1. بيروت: دار البشائر الإسلامية، (1408هـ-1987م).
- 41- التميمي، أحمد بن علي بن المثنى. **مسند أبي يعلى الموصلي**. تحقيق: حسين سليم أسد. ط2. دمشق: دار المأمون للتراث، (1410هـ-1990م).
- 42- ابن تيمية، أبو العباس أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني. **كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية**. تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي. (د.ط.). (د.م.): مكتبة ابن تيمية، (د.ت.).
- 43- الجارود، أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري. **المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم**. تحقيق: عبد الله عمر البارودي. ط1. بيروت: مؤسسة الكتاب الثقافية، ودار الجنان، (1408هـ-1988م).
- 44- الجرجاني، أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس بن مرداس الإسماعيلي. **المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي**. تحقيق: د. زياد محمد منصور. ط1. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، (1410هـ).
- 45- الجزائري، طاهر الجزائري الدمشقي. **توجيه النظر إلى أصول الأثر**. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط1. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، (1416هـ-1995م).
- 46- ابن الجعد، علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي. **مسند ابن الجعد**. تحقيق: عامر أحمد حيدر. ط1. بيروت: مؤسسة نادر، (1410هـ-1990م).

- 47- جُمُيع، أبو الحسين محمد بن أحمد بن جُمُيع. **معجم الشيوخ**. تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة. طرابلس: دار الإيمان، (1405هـ-1985م).
- 48- الجنيد، أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله الختلي. **سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى ابن معين**. تحقيق: أحمد محمد نور سيف. ط1. المدينة المنورة: مكتبة الدار، (1408هـ-1988م).
- 49- أبو الجهم الباهلي، العلاء بن موسى بن عطية. **جزء أبي الجهم العلاء بن موسى الباهلي المؤلف**. تحقيق: عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقرى. ط1. السعودية: مكتبة الرشد، (1420هـ-1999م).
- 50- الجُورْجَانِيّ، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي. **أحوال الرجال**. تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستويّ. (د.ط.). باكستان: حديث أكاديمي - فيصل آباد، (د.ت.).
- 51- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي. **الضعفاء والمتروكون**. تحقيق: أبي الفداء عبد الله القاضي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، (1406هـ-1986م).
- 52- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي. **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**. تحقيق: إرشاد الحق الأثري. ط2. فصل آباد: إدارة العلوم الأثرية، (1401هـ-1981م).
- 53- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي. **الموضوعات**. تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. ط1. المدينة المنورة: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية، (د.ت.).
- 54- الحاكم، أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن النيسابوري الكرابيسي. **ما اتصل إلينا من فوائد أبي أحمد الحاكم**. تحقيق: أحمد بن فارس السلوم. ط1. (د.م.): دار ابن حزم، (1425هـ-2004م).
- 55- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم. **سؤالات مسعود بن علي السجزيّ، مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة**. تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي، (1408هـ-1988م).
- 56- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم. **المستدرک علی الصحیحین**، تحقيق: مقل بن هادي الوادعي. (د.ط.). القاهرة: دار الحرمين، (1417هـ-1997م).

- 57- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم. **معرفة علوم الحديث**، تحقيق: أ. د. السيد معظم حسين. ط1. المدينة المنورة: المكتبة العلمية، (1397هـ-1977م).
- 58- ابن حبان، أبو حاتم محمد بن أحمد بن حبان. **الثقات**. ط1. الهند: مؤسسة الكتب الثقافية، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، (1393هـ-1973م).
- 59- ابن حبان، أبو حاتم محمد بن أحمد بن حبان. **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة، (1414هـ-1993م).
- 60- ابن حبان، أبو حاتم محمد بن أحمد بن حبان. **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. ط1. بيروت: دار المعرفة، (1412هـ-1992م).
- 61- ابن حبان، أبو حاتم محمد بن أحمد بن حبان. **مشاهير علماء الأمصار**. تحقيق: مجدي بن منصور بن سيد الشوري. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، (1416هـ-1995م).
- 62- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. **الإصابة في تمييز الصحابة**. (د.ط.). الهند: طبعة كلكتا، (د.ت.).
- 63- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**. تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق. ط1. بيروت: دار البشائر، (1416هـ-1996م).
- 64- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. **تقريب التهذيب**. تحقيق: محمد عوامة. ط3. سوريا: دار الرشيد، (1411هـ-1991م).
- 65- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. **تهذيب التهذيب**. ط1. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، (1325هـ).
- 66- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. **طبقات المدلسين أو تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**. تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي. ط1. الأردن: مكتبة المنار، (1403هـ-1983م).
- 67- ابن حجر، ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري شرح صحيح البخاري** تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، وآخرين. بيروت: دار المعرفة، (1379هـ).
- 68- ابن حجر العسقلاني: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. **لسان**

- الميزان. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط1. بيروت: دار البشائر الإسلامية، (1423هـ-2002م).
- 69- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. المطالبُ العالية بِرَوَائِدِ المَسَانِيدِ الثَّمَانِيَةِ. تحقيق: مجموعة من الباحثين في 17 رسالة جامعية. تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشَّثْرِي. ط1. (د.م): دار العاصمة للنشر والتوزيع - دار الغيث للنشر والتوزيع، (د.ت).
- 70- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. النكت على كتاب ابن الصلاح. تحقيق: ربيع بن هادي عمير. ط3. الرياض: دار الراجعية، (1415هـ-1994م).
- 71- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. تحقيق: نور الدين عتر. ط3. دمشق: مطبعة الصباح، (1421 هـ-2000م).
- 72- الحرَّاني، أبو عروبة الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود السُّلَمي الجَزْري. أحاديث أبي عروبة الحراني برواية أبي أحمد الحاكم. تحقيق: د عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى. ط1. السعودية: شركة الرياض، (1419هـ-1998م).
- 73- الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير القرشي. مسند الحميدي. تحقيق: حسن سليم أسد الدَّاراني. ط1. دمشق: دار السقا، (1996م).
- 74- ابن حيان، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان. أحاديث أبي الزبير. تحقيق: بدر بن عبد الله البدر. (د.ط.). الرياض: الناشر: مكتبة الرشيد، (د.ت).
- 75- ابن حيان، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري. العظمة. تحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري. ط1. الرياض: دار العاصمة، (1408هـ).
- 76- ابن حيان، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر. كتاب الأمثال في الحديث النبوي. تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد. ط2. الهند: الدار السلفية، (1987م).
- 77- ابن حَيَّوِيَه، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن زكريا بن حَيَّوِيَه. من وافقت كنيته كنية زوجه من الصحابة. تحقيق: مشهور حسن محمود سلمان. ط1. الدمام: دار ابن القيم للنشر والتوزيع، (1409هـ-1988م).

- 78- الخرائطي، أبو بكر محمد بن جعفر بن سهل السامري. مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها. تحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري. ط1. القاهرة: دار الآفاق العربية، (1419هـ-1999م).
- 79- ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي. صحيح ابن خزيمة. تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي. (د.ط.). بيروت: المكتب الإسلامي، (د.ت.).
- 80- الخشاب، أبو حامد أحمد بن محمد بن يحيى بن بلال النيسابوري. جزء فيه أحاديث أبي حامد أحمد بن محمد بن يحيى بن بلال النيسابوري الخشاب. تحقيق: أبي عبد الأعلى خالد بن محمد بن عثمان. ط1. (د.م.): الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، (2008م).
- 81- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب. البخلاء. بعناية: بسام عبد الوهاب الجابي. ط1. (د.م.): دار ابن حزم، (1421هـ-2000م).
- 82- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب. تاريخ بغداد: تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قاطناتها العلماء من غير أهلها وواديها. تحقيق: د. بشار عواد معروف. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي، (1422هـ).
- 83- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: د. محمود الطحان. (د.ط.). الرياض: مكتبة المعارف، (1403هـ-1983م).
- 84- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي. شرف أصحاب الحديث. تحقيق: د. محمد سعيد خطي أوغلي. (د.ط.). أنقرة: دار إحياء السنة النبوية، (د.ت.).
- 85- الخَلعي الشافعي، أبو الحسن علي بن الحسن بن الحسين بن محمد. التاسع من الخلعيات. ط1. (د.م.): مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني، (2004م).
- 86- خليل، محمود محمد خليل. المسند الجامع. ط1. بيروت: دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع. الكويت: الشركة المتحدة لتوزيع الصحف والمطبوعات، (1413هـ-1993م).
- 87- الخليلي، أبو يعلى خليل بن عبد الله بن أحمد بن خليل. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق: د. محمد سعيد بن عمر إدريس. ط1. الرياض: مكتبة الرشد، (1409هـ).

- 88- خيثمة، أبو بكر أحمد. **التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة**. تحقيق: صلاح بن فتحي هلال. ط1. القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، (1427هـ-2006م).
- 89- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار. **الإلزامات والتتبع للدارقطني**، تحقيق: الشيخ أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، (1405هـ-1985م).
- 90- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار. **تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان**. (د.ط.). (د.م.): (د.ن.)، (1414هـ-1994م).
- 91- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار. **سنن الدارقطني**. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرين. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة، (1424هـ-2004م).
- 92- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار. **الصفات**. تحقيق: عبد الله الغنيان. ط1. المدينة المنورة: مكتبة الدار، (1402هـ).
- 93- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار. **الضعفاء والمتروكين**. تحقيق: محمد بن لطفي الصباغ. ط1. بيروت: المكتب الإسلامي، (1400هـ-1980م).
- 94- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. ط1. الرياض: (د.ن.)، (1405هـ-1985م).
- 95- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار. **المؤتلف والمختلف**. تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي، (1406هـ-1986م).
- 96- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار. **النزول**. تحقيق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي. ط1. (د.م.): (د.ن.)، (1403هـ-1983م).
- 97- الدارمي السجستاني، أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد. **الرد على الجهمية**.

- تحقيق: بدر بن عبد الله البدر. ط2. الكويت: دار ابن الأثير، (1416هـ-1995م).
- 98- الدارمي، أبو السري هناد بن السري بن مصعب بن أبي بكر بن شبر بن صغفوق بن عمرو بن زرة بن عدس بن زيد التميمي الدارمي. الزهد. تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي. ط1. الكويت: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، (1406هـ).
- 99- الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام. مسند الدارمي المعروف بسند الدارمي. تحقيق: حسين سليم أسد الداراني. ط1. الرياض: دار المغني. (1421هـ-2000م).
- 100- أبو داود، سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي. مسند أبي داود الطيالسي. تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن التركي. ط1. مصر: دار هجر، (1419هـ-1999م).
- 101- دكين، أبو نعيم الفضل بن عمرو بن حماد بن زهير بن درهم القرشي التيمي بالولاء الملائي، المعروف بابن دكين. الصلاة. تحقيق: صلاح بن عايض الشلاحي. ط1. السعودية- المدينة: مكتبة الغرباء الأثرية، (1417هـ-1996م).
- 102- الدوري، عباس بن محمد. يحيى بن معين وكتابه التاريخ. تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف. ط1. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، (1399هـ-1979م).
- 103- الدولابي، أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدولابي. الذرية الطاهرة النبوية. تحقيق: سعد المبارك الحسن. ط1. الكويت: الدار السلفية، (1407هـ).
- 104- الدولابي، أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد. الكنى والأسماء. تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي. ط1. بيروت: دار ابن حزم، (1421هـ-2000م).
- 105- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. تحقيق: د.بشار عواد معروف. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي، (1424هـ-2003م).
- 106- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز. تذكرة الحفاظ، (د.ط.). بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ت.).
- 107- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز. ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين. تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري.

(د.ط.). مكة المكرمة: مكتبة النهضة الحديثة، (د.ت).

108- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز. سير أعلام النبلاء. تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط. ط3. (د.م): مؤسسة الرسالة الطبعة، (1405هـ-1985م).

109- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. تحقيق: محمد عوامة، وآخرين. ط1. جدة: دار القبلة، ومؤسسة علوم القرآن، (1413هـ-1992م).

110- الذهبي، أبو طاهر المخلص محمد بن عبد الرحمن بن العباس البغدادي. المخلصيات وأجزاء أخرى. تحقيق: نبيل سعد الدين جرار. ط1. قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، (1429هـ-2008م).

111- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز. المغني في الضعفاء. تحقيق: نور الدين عتر، إدارة إحياء. ط1. قطر: التراث الإسلامي، (د.ت).

112- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز. من تكلّم فيه وهو مؤثّق أو صالح الحديث. تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. ط1. (د.م): (د.ن)، (1426هـ-2005م).

113- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز. ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق: علي محمد البجاوي. (د.ط.). بيروت: دار المعرفة، (1382هـ-1963م).

114- الرامهرمزي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خالد الرامهرمزي. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي. تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب. ط3. بيروت: دار الفكر، (1404هـ).

115- الربيعي، أبو سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد. تاريخ مولد العلماء ووفياتهم. تحقيق: د. عبد الله أحمد سليمان الحمد. ط1. الرياض: دار العاصمة، (1410هـ).

116- ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السّلامي، البغدادي، ثمّ الدمشقي. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرين. ط7. بيروت: مؤسسة الرسالة، (1422هـ-2001م).

- 117- ابن رجب الحنبلي، ابن رجب. شرح علل الترمذي. تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد. ط2. الرياض: مكتبة الرشد، (1421هـ-2001م).
- 118- ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي. فتح الباري شرح صحيح البخاري. تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود. وآخرين. ط1. المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، (1417هـ-1996م).
- 119- الرحيلي، د. عبد الله بن ضيف الله. الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية. ط1. جدة: دار الأندلس الخضراء، (1420هـ).
- 120- الرزاز، أبو جعفر محمد بن عمرو بن البخترى بن مدرك بن سليمان البغدادي. مجموع فيه مصنفات أبي جعفر ابن البخترى. تحقيق: نبيل سعد الدين جرار. ط1. لبنان: دار البشائر الإسلامية، (1422هـ-2001م).
- 121- الزركلي، خير الدين. الأعلام. ط5. بيروت: دار العلم للملايين، (2002م).
- 122- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله. المستقصى في أمثال العرب. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية، (1987م).
- 123- الزهري، محمد بن سعد بن منيع. الطبقات الكبير. تحقيق: د. علي محمد عمر. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي، (1421هـ-2001م).
- 124- الساعي، تاج الدين علي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله أبو طالب. الدر الثمين في أسماء المصنفين. تحقيق وتعليق: أحمد شوقي بنين. ط1. تونس: دار الغرب الإسلامي، (1430هـ-2009م).
- 125- السبكي، أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي. طبقات الشافعية الكبرى. تحقيق: محمود محمد الطناحي، وآخرين. (د.ط.). (د.م): دار إحياء الكتب العربية، (د.ت).
- 126- السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث. سؤالات أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم. تحقيق: د. زياد محمد منصور. ط1. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، (1414هـ-1994م).
- 127- السجستاني، أبو عبيد الآجري أبو داود سليمان بن الأشعث. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الأشعث في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم. تحقيق: د. عبد العليم

- عبد العظيم البستوي. ط1. (د.م): مكتبة دار الاستقامة، (1418هـ-1997م).
- 128- السَّجِسْتَانِي، أبو عبيد الآجري أبو داود سليمان بن الأشعث. سنن أبي داود. حكم على أحاديثه وآثاره: محمد ناصر الدين الألباني، واعتني به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. ط2. الرياض: مكتبة المعارف، (1424هـ).
- 129- السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد. التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة. ط1. بيروت: الكتب العلمية، (1414هـ-1993م).
- 130- السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد. فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث للعراقي. تحقيق: علي حسين علي. (د.ط.). (د.م): دار الإمام الطبري، (1424هـ-2003م).
- 131- السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي. الأنساب. تحقيق: عبد الله عمر البارودي. ط1. بيروت: دار الجنان، (1408هـ-1988م).
- 132- السُّؤْدُونِي، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوبَغَا. الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة. دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان. ط1. اليمن: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، (1432هـ-2011م).
- 133- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. أسماء المدلسين. تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار. ط1. بيروت: دار الجيل، (1412هـ-1992م).
- 134- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، (1417هـ-1996م).
- 135- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. سنن النسائي، بشرح جلال الدين، وحاشية الإمام السندي. اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة. ط2. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، (1406هـ-1986م).
- 136- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. طبقات الحفاظ. ط1. (د.م): (د.ن)، (1403هـ).
- 137- الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس المطلبلي الشافعي. اختلاف الحديث.

- تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب. ط1. المنصورة: دار الوفاء، (1422هـ-2001م).
- 138- الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع ابن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي. **مسند الإمام الشافعي**. رتبته على الأبواب الفقهية: محمد عابد السندي، عرف للكتاب وترجم للمؤلف: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، تولى نشره وتصحيحه ومراجعة أصوله على نسختين مخطوطتين: السيد يوسف علي الزواوي الحسني، وآخرين. (د.ط.). بيروت: دار الكتب العلمية، (1370هـ-1951م).
- 139- الشافعي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي. **شرح السنة**. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرين. ط2. بيروت: المكتب الإسلامي، (1403هـ-1983م).
- 140- الشافعي، سبط ابن العجمي. **التبيين لأسماء المدلسين**. تحقيق: يحيى شفيق. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، (1406هـ-1986م).
- 141- ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي. **تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين والمتروكين**. تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهرى. ط1. القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، (1430هـ-2009م).
- 142- ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أيوب. **جزء فيه فضائل سيدة النساء بعد مريم فاطمة بنت رسول الله**. تحقيق: أبو إسحاق الحويني الأثري. ط1. القاهرة مكتبة التربية الإسلامية، (1411هـ).
- 143- ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي. **ناسخ الحديث ومنسوخه**. تحقيق: سمير بن أمين الزهيري. ط1. الزرقاء: مكتبة المنار، (1408هـ-1988م).
- 144- الشيباني، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد. **السنة**. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. ط1. بيروت: المكتب الإسلامي، (1400هـ).
- 145- ابن شيبه، يعقوب بن شيبه. **مسند عمر بن الخطاب**. تحقيق: كمال يوسف الحوت. ط1. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، (1405هـ-1985م).
- 146- الشيخ الأصبهاني، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري. **أحاديث أبي الزبير**. تحقيق: بدر بن عبد الله البدر. (د.ط.). الرياض: مكتبة الرشيد، (د.ت.).
- 147- شيرازي، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري. **مقدمة ابن الصلاح "علوم الحديث لابن الصلاح"**. تحقيق: نور الدين عتر. (د.ط.). دمشق: دار الفكر، (1406هـ-).

1986م).

148- ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن. مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح. تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن. (د.ط.). القاهرة: دار المعارف، (د.ت.).

149- أبو طاهر الأصبهاني، صدر الدين أبو طاهر السلفي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم سلفه. المشيخة البغدادية - مخطوط عدد الأجزاء: (35) جزءاً، ينقصها (1) و (7). أعده للشاملة: أحمد الخصري. (د.ت.).

150- ابن طاهر المقدسي، محمد بن طاهر. ذخيرة الحفاظ المخرج على الحروف والألفاظ. تحقيق: د. عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي. ط1. الهند: دار الدعوة، (1416هـ-1996م).

151- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي. طرق حديث من كذب علي متعمداً. تحقيق: علي حسن علي عبد الحميد. ط1. عمان: المكتب الإسلامي، (1410هـ).

152- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي. الروض الداني إلى المعجم الصغير. تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمير. ط1. بيروت: المكتب الإسلامي، (1405هـ-1985م).

153- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي. مسند الشاميين. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة، (1409هـ-1989م).

154- الطبراني. أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي. المعجم الأوسط. تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وآخرين. (د.ط.). القاهرة: دار الحرمين، (1415هـ-1995م).

155- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي. المعجم الكبير. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. ط2. القاهرة: مكتبة ابن تيمية، (1404هـ-1983م).

156- ابن طبرزد، عمر بن محمد بن معمر أبو حفص المؤدب. منتقى من حديث ابن مخلد وغيره: رواية ابن طبرزد. تحقيق: هشام بن محمد الكدش. ط1. (د.م.): مكتبة التوعية

الإسلامية، (1426هـ-2006م).

- 157- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. تهذيب الآثار - الجزء المفقود-. تحقيق: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا. ط1. دمشق: دار المأمون للتراث، (1416هـ-1995م).
- 158- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. تهذيب الآثار. تحقيق: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا. ط1. دمشق: دار المأمون للتراث، (1416هـ-1995م).
- 159- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. جامع البيان في تأويل القرآن. تحقيق: أحمد محمد شاكر. ط1. (د.م): مؤسسة الرسالة، (1420هـ-2000م).
- 160- الطحاوي، رواية أبي جعفر الطحاوي عن خاله إسماعيل بن يحيى المزني تلميذ الشافعي. السنن المأثورة للإمام محمد بن إدريس الشافعي. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعي. ط1. بيروت: دار المعرفة، (1406هـ-1986م).
- 161- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة. شرح مشكل الآثار. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة، (1415هـ-1494م).
- 162- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة. شرح معاني الآثار. تحقيق: محمد زهري النجار. وآخرين. ط1. بيروت: عالم الكتب، (1414هـ-1994م).
- 163- طهمان الدقاق، أبو خالد يزيد بن الهيثم. من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال. تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهرى. ط1. القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، (1429هـ-2008م).
- 164- الظاهري، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي. حجة الوداع. تحقيق: أبو صهيب الكرمي. ط1. الرياض: بيت الأفكار الدولية للنشر، (1998م).
- 165- عاصم، ابن أبي عاصم. الأحاد والمثاني. تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة. ط1. الرياض: دار الراية، (1411هـ-1991م).
- 166- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد البر. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، وآخرين. (د.ط.). المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، (1387هـ-1967م).
- 167- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد البر. جامع بيان العلم وفضله. تحقيق: أبي الأشبال الزهيري. ط1. السعودية: دار ابن الجوزي، (1414هـ-1994م).

- 168- عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني. المصنف. (د.ط.). (د.م): (د.ن)، (1403هـ).
- 169- عبد الملك، ابن القطان الفاسي أبو الحسن علي بن محمد. بيان الوهم والإيهام الواقعي في كتاب الأحكام. تحقيق: د. الحسين آيت سعيد. ط1. الرياض: دار طيبة، (1418هـ-1997م).
- 170- ابن عبد الهادي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن يوسف الدمشقي. تعلية على العلل لابن أبي حاتم. تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله. ط1. الرياض: أضواء السلف، (1423هـ-2003م).
- 171- عبد بن حميد، أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر. المنتخب من مسند عبد بن حميد. تحقيق: الشيخ مصطفى العدوي. ط2. (د.م): دار بلنسية للنشر والتوزيع، (1423هـ-2002م).
- 172- العبسي، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبه الكوفي. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار. تحقيق: كمال يوسف الحوت. ط1. بيروت: دار التاج، (1409هـ-1989م).
- 173- أبو عبيد الهروي، القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي. الطهور للقاسم بن سلام. حققه وخرج أحاديثه: مشهور حسن محمود سلمان. ط1. (د.م): مكتبة الصحابة، (1414هـ-1994م).
- 174- العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي. معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم. تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي. (د.ط.). المدينة المنورة: مكتبة الدار، (د.ت.).
- 175- العجمي، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن خليل سبط. الاغتباط بمن رمي بالاختلاط. ط1. القاهرة: دار الحديث، (1408هـ-1988م).
- 176- ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد ابن مبارك بن القطان. التراجم الساقطة من الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث. استدراك وتحقيق: أبو الفضل عبد المحسن الحسيني الناشر. ط1. القاهرة: مكتبة ابن تيمية، (1413هـ-1993م).
- 177- ابن عدي، أبو أحمد بن عدي. الكامل في ضعفاء الرجال. تحقيق: عادل أحمد عبد

- الموجود، وآخرين. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، (1418هـ-1997م).
- 178- العراقي، أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم. **المدلسين**. تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، وآخرين. ط1. المنصورة: دار الوفاء، (1415هـ-1995م).
- 179- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله. **تاريخ مدينة دمشق**. تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي. (د.ط.). بيروت: دار الفكر، (1415هـ-1995م).
- 180- العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي. **الضعفاء الكبير**. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. ط1. بيروت: دار المكتبة العلمية، (1404هـ-1984م).
- 181- العلائي، أبو سعيد خليل بن كيكلي. **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. ط2. بيروت: عالم الكتب، (1407هـ-1986م).
- 182- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني. **معجم مقاييس اللغة**. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. (د.ط.). (د.م.): دار الفكر، (1399هـ-1979م).
- 183- الفاكهي، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي. **أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه**. تحقيق: د. عبد الملك عبد الله دهيش. ط2. بيروت: دار خضر، (1414هـ).
- 184- ابن الفرات، أبو مسعود أحمد بن الفرات بن خالد الضبي. **جزء فيه عوالي منتقاة من جزء أبي مسعود أحمد بن الفرات، انتقاء الذهبي**. تحقيق: أبو عمار عبد الله بن ضيف الله العامري الشمراني. ط1. الإمارات: دار الريان، (1413هـ-1992م).
- 185- الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو. **العين**. تحقيق: د. مهدي المخزومي، وآخرين. (د.ط.). (د.م.): دار ومكتبة الهلال، (د.ت.).
- 186- الفسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان. **المعرفة والتاريخ**. تحقيق: أكرم ضياء العمري. ط1. المدينة المنورة: مكتبة الدار البيضاء، (1410هـ).
- 187- فيروزآبادي، محمد بن يعقوب. **القاموس المحيط**. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي. ط8. بيروت: مؤسسة الرسالة، (1426هـ-2005م).
- 188- ابن قانع، أبو الحسين عبد الباقي. **معجم الصحابة**. تحقيق: صلاح بن سالم المصراطي. ط1. المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، (1418هـ).

- 189- ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد الشهير بابن قدامة المقدسي. **المنتخب من العلل للخلال**. تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد. ط1. الرياض: دار الراجعية، (1998م).
- 190- قرظه، أبو عبد الله محمد بن أحمد المصنعي العنسي (جمع). **مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب**. وقدم له: محمد بن عبد الوهاب الوصابي. ط1. اليمن: مكتبة صنعاء الأثرية، (1426هـ-2005م).
- 191- القضاعي، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكيم. **مسند الشهاب**. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة، (1407هـ-1986م).
- 192- القطيعي، أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شبيب البغدادي. **جزء الألف دينار وهو الخامس من الفوائد المنتقاة والأفراد الغرائب الحسان**. تحقيق: بدر بن عبد الله البدر. ط1. الكويت: دار النفائس، (1414هـ-1993م).
- 193- ابن قيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية. **الفروسية**. تحقيق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان. ط1. السعودية: دار الأندلس، (1414هـ-1993م).
- 194- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**. تحقيق: أحمد محمد شاكر. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ت).
- 195- كَرْدُوش، أبو عَلِيٍّ الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ نَصْرِ الطُّوسِيِّ. **مختصر الأحكام**. تحقيق: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي. ط1. السعودية: مكتبة الغرباء الأثرية، (1415هـ).
- 196- اللالكائي، الإمام هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي. **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**. تحقيق: د. أحمد سعد حمدان الغامدي. (ط8). الرياض: دار طيبة، (1423هـ-2003م).
- 197- لوين، أبو جعفر محمد بن سليمان بن حبيب بن جبير الأسدي المصيبي. **جزء فيه حديث المصيبي لوين**. تحقيق: أبو عبد الرحمن مسعد بن عبد الحميد السعدني. ط1. الرياض: أضواء السلف، (1418هـ-1997م).

- 198- ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد. **سنن ابن ماجه**. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (د.ط.). (د.م): دار إحياء الكتب العربية، (د.ت).
- 199- المحاملي، أبو عبد الله البغدادي الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعيد بن أبان الضبي. **أمالي المحاملي**. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. ط1. (د.م): دار النوادر، (1427هـ-2006م).
- 200- ابن مخذ، الإمام إسحاق بن إبراهيم بن مخذ الحنظلي. **مسند إسحاق بن راهويه**. تحقيق: د. عبد الغفور عبد الحق حسين بر البلوشي. ط1. المدينة المنورة: مكتبة الإيمان، (1412هـ-1991م).
- 201- المدني، علي بن المدني. **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المدني في الجرح والتعديل**. تحقيق: موفق ابن عبد الله بن عبد القادر. ط1. الرياض: مكتبة المعارف، (1404هـ-1984م).
- 202- المروزي، أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي. **السنة**. تحقيق: سالم أحمد السلفي. ط1. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، (1408هـ).
- 203- المزي، أبو الحجاج يوسف. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. تحقيق: د. بشار عواد معروف. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة، (1403هـ-1983م).
- 204- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري. **صحيح مسلم**. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ط1. بيروت: دار إحياء الكتب العربية، دار الكتب العلمية، (1412هـ-1991م).
- 205- معين، أبو زكريا يحيى بن معين. **معرفة الرجال**. تحقيق: محمد كامل القصار، الجزء الثاني: -رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز- تحقيق: محمد مطيع الحافظ، وغزوة بدير. ط1. دمشق: مجمع اللغة العربية، (1405هـ-1985م).
- 206- مغلطاي، مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكري الحنفي، **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد، وآخرين. ط1. (د.م): الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، (1422هـ-2001م).
- 207- مغلطاي، مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكري الحنفي، **التراجم الساقطة من كتب إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي**. من: **ترجمة الحسن البصري إلى: ترجمة الحكم بن سنان**، تحقيق ودراسة: طلاب وطالبات مرحلة الماجستير (لعام 1424 - 1425) شعبة

التفسير والحديث - جامعة الملك سعود إشراف: د. علي بن عبد الله الصياح تقديم: د. محمد بن عبد الله الوهيبي. ط1. الناشر: السعودية: دار المحدث للنشر والتوزيع، (1426هـ).

208- المقدسي، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد. من عوالي الضياء المقدسي تخريجه من الموافقات في مشايخ أحمد. تحقيق: محمد مطيع الحافظ. ط1. بيروت: البشائر الإسلامية، (1422هـ-2001م).

209- ابن المقرئ، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ. المعجم. تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد. ط1. الرياض: مكتبة الرشد، (1419هـ-1998م).

210- المقرئ، أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. ط1. القاهرة: دار الحديث، (1421هـ-2000م).

211- ابن مَمَك، أبو عمرو الأصبهاني أحمد بن محمد بن إبراهيم بن حكيم المدني ويعرف بابن مَمَك. جزء فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم «نضر الله امرأ سمع مقالتي فآدأها». تحقيق: بدر بن عبد الله البدر. ط1. بيروت: دار ابن حزم، (1994م).

212- ابن مَنَدَه، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن العبدى. الإيمان. تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة، (1406هـ-1985م).

213- ابن مَنَدَه، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن العبدى. معرفة الصحابة لابن منده. حققه وقدم له وعلق عليه: أ. د. عامر حسن صبري. ط1. (د.م): مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، (1426هـ-2005م).

214- ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف. تحقيق: أبي حماد صغير أحمد بن محمد حنيف. ط1. الرياض: دار طيبة، (1405هـ-1985م).

215- ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الرويفعي الإفريقي. لسان العرب. (د. ط). بيروت: دار صادر، (د. ت).

216- ابن النجار، أبو عبد الله محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله بن محاسن. نيل تاريخ

- بغداد. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، (1417هـ-1997م).
- 217- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني. تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي. ط1. بيروت: دار البشائر الإسلامية، (1424هـ-2003م).
- 218- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني. الضعفاء والمتروكين. تحقيق: بوران الضناوي، وآخرين. ط1. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، (1405هـ-1985م).
- 219- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني. السنن الكبرى. تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي. بإشراف: شعيب الأرناؤوط. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة، (1421هـ-2001م).
- 220- أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، (1409هـ-1988م).
- 221- أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران. دلائل النبوة. تحقيق: د. محمد رواس قلعه جي، وآخرين. ط2. بيروت: دار النفائس، (1406هـ-1986م).
- 222- أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران. ذكر أخبار أصبهان. (د.ط.). (د.م): دار الكتاب الإسلامي، (د.ت.).
- 223- أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران. صفة الجنة. تحقيق: علي رضا عبد الله. ط2. سوريا: دار المأمون للتراث، (1415هـ-1995م).
- 224- أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران. الطب النبوي. تحقيق: مصطفى خضر دونمز التركي. ط1. (د.م): دار ابن حزم، (2006م).
- 225- أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران. مجلس من أمالي أبي نعيم الأصبهاني. تحقيق: ساعد بن عمر غازي. ط1. طنطا: دار الصحابة، (1410هـ-1989م).
- 226- النميري، أبو زيد عمر بن شبة (واسمه زيد) بن عبيدة بن ريطة النميري البصري. تاريخ

- المدينة. تحقيق. فهيم محمد شلتوت. (د.ط). إيران: دار الفكر، (1386هـ).
- 227- النوري، السيد أبو المعاطي، وآخرون. موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله. ط1. (د.م): عالم الكتب، (1417هـ-1997م).
- 228- النووي، محيي الدين بن شرف. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير. تحقيق: محمد عثمان الخشت. ط1. بيروت: دار الكتاب العربي، (1405هـ-1985م).
- 229- النيسابوري، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري. مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت، لبنان: دار المعرفة.
- 230- الهاشمي، سعدي بن مهدي. أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية كتاب الضعفاء: لأبي زرعة الرازي الرسالة العلمية. (رسالة ماجستير). (د.ط). المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، (1402هـ-1982م).
- 231- الهروي، حامد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن معاذ الهروي. 356 فوائد أبي علي الرِّقَاء. البغدادي، أبي محمد جعفر بن محمد بن نصير بن قاسم البغدادي. فوائد الخُلدي. البغدادي. أبي بكر مكرم بن أحمد بن محمد بن مكرم القاضي البغدادي. فوائد مُكْرَم البَرَّاز. مجموع فيه ثلاثة أجزاء حديثية. تحقيق: نبيل سعد الدين جرار. ط1. (د.م): دار البشائر الإسلامية، (1431هـ-2010م).
- 232- الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي. بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث. تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري. ط1. المدينة المنورة: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، (1413هـ-1992م).
- 233- الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي. كشف الأستار عن زوائد البزار. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة، (1399هـ-1979م).
- 234- الوكيل، أبو عمرو أحمد بن عطية. نثر النبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم فضيلة الشيخ المحدث أبو إسحاق الحويني. ط1. مصر: دار ابن عباس، (1433هـ-2012م).
- 235- ياقوت الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي. معجم البلدان. (د.ط). بيروت: دار صادر، (1397هـ-1977م).
- 236- ابن يونس، أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى الصدي. تاريخ

ابن يونس الصدفي. تحقيق: د. عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، (1421هـ-2000م).

الفهارس العامة

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية والآثار.
- فهرس الرواة والأعلام.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	اسم السورة	رقم الصفحة
﴿الْمِ غَلِبَتِ الرُّومُ﴾	2-1	الروم	55
﴿الْحَوَارِيِّينَ﴾	12	لقمان	473
﴿لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	95	النساء	311
﴿مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ﴾	99	الأنعام	50
﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾	223	سورة البقرة	367
﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾	88	هود	2

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

رقم الصفحة	رقم الحديث	طرف الحديث
499	حديث "146"	أترون هذه هيئة على أهلها
335	حديث "88"	أتى سعد رسول الله ﷺ يوم حكم في بني قريظة
360	حديث "97"	أتى عبد الله بن مسعود في رجل تزوج امرأة
237	حديث "55"	اجتمع عيدان في عهد النبي ﷺ
308	حديث "78"	اجتنبوا كل مسكر
444	حديث "126"	اجتنبوا كل مسكر
230	حديث "52"	احضروا الجمعة وادنوا فيها
562	حديث "173"	أخبرني يا كعب عن إسرافيل
112	حديث "13"	إذا أتى أحدكم أهله
578	حديث "178"	إذا أحب الرجل أخاه فليعلمه
453	حديث "129"	إذا أكل الكلب فهو سبع
165	حديث "30"	إذا جعلت المشرق عن يسارك
345	حديث "91"	إذا حضر المؤمن الموت
605	حديث "190"	إذا حُمَّ أحدكم فليشئ عليه الماء
533	حديث "160"	إذا خرج الرجل من بيته
134	حديث "19"	إذا قال المؤذن فقولوا مثل ما يقول
122	حديث "16"	إذا كان الماء قلتين
223	حديث "50"	إذا كان يوم الجمعة فاغتسل الرجل
233	حديث "53"	إذا كان يوم الجمعة ملبس الملائكة
91	حديث "7"	إذا وقع الذباب في إناء أحدكم
424	حديث "118"	أرأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً
89	حديث "6"	استنزهوا من البول
178	حديث "34"	أصلاتان معاً
478	حديث "141"	اطلعت في الجنة فرأيت أغلب أهلها الفقراء والمساكين

235	حديث "54"	اغتسلوا يوم الجمعة
261	حديث "62"	أفطر الحاجم والمحجوم
586	حديث "182"	أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا
371	حديث "102"	أكنت نهيته أن يزوجك
619	حديث "196"	أما علي فهذا منزلته من رسول الله -ص-
449	حديث "128"	أمرنا رسول الله أن نستشرف العين والأذن
382	حديث "106"	آمروا النساء في بناتهن
427	حديث "119"	إن أطيّب ما أكل الرجل من كسبه
504	حديث "149"	إن الدنيا سجن المؤمن
479	حديث "139"	إن الكبرياء روائي
390	حديث "109"	إن امرأتي لا تدفع يد لامس
646	حديث "209"	إن بين يدي الساعة فتنة
403	حديث "113"	أن رجلاً حلف بـ(لا إله إلا الله) كاذبًا
151	حديث "24"	أن رجلاً صلى خلف الصف وحده
365	حديث "99"	إن شئت سبعت لك
110	حديث "12"	أن عثمان ؓ أكل خيرًا ولحمًا
592	حديث "184"	إن عطس فشتمته
511	حديث "152"	إن لله عبادًا على منابر من نور
393	حديث "110"	إن لي وليدة وأنا أعزل عنها
288	حديث "72"	إن من أصححته وأوسعت له
460	حديث "132"	إن هذا القرآن سبب
470	حديث "136"	أن يأخذ العفو من أخلاق الناس
330	حديث "86"	أنا ابن العواتك
212	حديث "45"	إنا أنزلنا المال لإقام الصلاة
429	حديث "120"	أنت ومالك لأبيك
464	حديث "134"	إنما الحسد في اثنتين
283	حديث "70"	إنما سمي البيت العتيق

167	حديث "31"	أنه صلى في ثوب واحد
162	حديث "29"	أنه صلى في نعليه
209	حديث "44"	إني سائلك عن مسألة ومغلظ عليك
300	حديث "75"	أهدى ملك الروم إلى النبي -ص-
571	حديث "176"	أوصاني جبريل بالجار
636	حديث "203"	أول الآيات خروجًا
498	حديث "145"	أول ما ينتن من الرجل بطنه
328	حديث "85"	أي العمل أفضل
656	حديث "212"	أي الكسب أطيب
317	حديث "81"	إياكم والظلم
374	حديث "103"	الأيام أحق بنفسها
641	حديث "206"	أين نذهب إذا أدركتنا الفتنة
617	حديث "195"	بعثني أسامة إلى عثمان وهو محصور في داره
154	حديث "25"	بين العبد والكفر ترك الصلاة
512	حديث "152"	بين العبد والكفر ترك الصلاة
608	حديث "191"	بيننا أنا نائم إذ أتيت بلبن فشربت
293	حديث "73"	بينما نسير مع رسول الله -ص- وهو حرم
242	حديث "56"	تدري ما يوم الجمعة
377	حديث "104"	تزوج رجل امرأة فلم يجدها عذراء
138	حديث "20"	تفضل صلاة الرجل في الجميع
357	حديث "96"	تلقت الملائكة روح رجل ممن كان قبلكم
94	حديث "8"	توضؤوا من لحوم الإبل
306	حديث "77"	ثلاثة كلهم ضامن على الله
81	حديث "4"	جاء رجل إلى علي بن أبي طالب فسأله عن وضوء رسول الله -ﷺ-
434	حديث "122"	جار الدار أحق بالدار
643	حديث "207"	حدثنا في المهدي
589	حديث "183"	حدثني عن أمر أعتصم به

203	حديث "42"	حدثهم ذات ليلة عن بني إسرائيل
473	حديث "137"	الحواريين كانوا قصارين
579	حديث "179"	حيث مررت بقبر كافر فبشره بالنار
432	حديث "121"	خاتناً قالت يده فضمنه عثمان
568	حديث "175"	خشيت أن أكون من أهل النار
632	حديث "202"	خطب فاستند إلى الخشبة
467	حديث "135"	الخلف: من بعد ستين سنة
342	حديث "90"	خير الجيوش أربعة آلاف
304	حديث "76"	الخيـل معقود في نواصيها الخير
545	حديث "166"	دخل المسجد فإذا رجل يقول يا الله الواحد الصمد
483	حديث "140"	دخل على مريض فوافقه وهو في الموت
355	حديث "95"	الذهب بالذهب
160	حديث "28"	رآني أبو مسعود الأنصاري وأنا أصلي يوم العيد
274	حديث "66"	رأيت الطبيب في مفرق رسول الله -ص-
75	حديث "3"	رأيت ربي عز وجل
353	حديث "94"	الربا بضعٌ وسبعون باباً
296	حديث "74"	الركن والمقام ياقوتتان من ياقوت الجنة
147	حديث "23"	سألت النبي -ص- فلم أترك شيئاً
518	حديث "155"	سألته عن نجاة هذا الأمر
100	حديث "9"	سمع النبي -ص- قومًا يكرهون استقبال القبلة بالغائط
455	حديث "130"	سئل النبي -ص- عن الكلالة
594	حديث "185"	سئل عن الخادم يذنب؟
270	حديث "65"	الشهر هكذا وهكذا تسع وعشرين وثلاثين
350	حديث "93"	الصلاة على القبور
190	حديث "38"	ضرب النبي -ص- مثل الصلوات الخمس
499	حديث "147"	عبادي كلكم مذنب إلا من عافيت
612	حديث "193"	عشرة في الجنة

214	حديث "46"	على الفطرة ما بتدربناه
187	حديث "37"	الغنم من دواب الجنة
258	حديث "61"	فأفطروا في يوم غيم
333	حديث "87"	فجاء ابن أم مكتوم وهو يميلها علي
560	حديث "172"	في الشفاعة
492	حديث "142"	فيما ناجى الله به موسى
279	حديث "68"	قال لضباعة: اشترطي
267	حديث "64"	قبلها وهو صائم
626	حديث "199"	قد كان لي منكم أخلاء وأصدقاء
462	حديث "133"	قصة الساحر وأصحاب الأخدود
411	حديث "115"	قضى في رجل وقع على جارية امرأته
105	حديث "11"	كان إذا توضأ حرك عارضيه
141	حديث "21"	كان إذا سلم قال لا إله إلا الله ..
159	حديث "27"	كان إذا فرغ من صلاته
525	حديث "157"	كان رسول الله -ص- يقول عند منامه
172	حديث "32"	كان لا يماري ولا يداري
281	حديث "69"	كان لا يوضع حجر على حجر بمبنى إلا
549	حديث "168"	كان يتعوذ من الحرق والغرق
85	حديث "5"	كان يتوضأ بالمد
157	حديث "26"	كان يصلي حتى تورمت قدماه
535	حديث "161"	كان يقول إذا دخل مضجعه
200	حديث "41"	كان يوتر بثلاث يسلم بينهن
71	حديث "2"	كان يوضع له وضوءه
420	حديث "117"	كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع
182	حديث "35"	كانت صلاة النبي ﷺ من الليل ثمان ركعات
103	حديث "10"	كانت له خرقة يتمسح بها
528	حديث "158"	كفارة المجلس

544	حديث "165"	كفارة المجلس سبحانه اللهم
443	حديث "125"	كل مسكر حرام
252	حديث "59"	لا تحل الصدقة إلا لخمسة
601	حديث "188"	لا رقية إلا من عين حمة
221	حديث "48"	لا صلاة قبل خروج الإمام يوم العيد
254	حديث "60"	لا صيام لمن لم ينو من الليل
387	حديث "108"	لا طلاق ولا عتاق في غلاق
653	حديث "211"	لا عمري فمن أعمر شيئاً فهو له
406	حديث "114"	لا نذر في غضب
440	حديث "124"	لا يحل أكل الثوم
415	حديث "116"	لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث
603	حديث "189"	لا يحل لمؤمن أن يهجر أخاه
496	حديث "144"	لا يدخل الجنة رجل في قلبه مثقال ذرة من خردل من كبر
369	حديث "101"	لا يعزل عن الحرية إلا بإذنها
597	حديث "186"	لا يلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين
630	حديث "201"	لتخرجن الظاعنة من المدينة إلى الحيرة
538	حديث "162"	لتدعن السجع في الدعاء
583	حديث "181"	لست من دد ولا دد مني
506	حديث "150"	لكل عمل شرة
494	حديث "143"	للدنيا أهون على الله من هذه على أهلها
396	حديث "111"	لما أصيب جعفر بن أبي طالب
621	حديث "197"	لما مرض رسول الله ﷺ
502	حديث "148"	لما مرض سلمان الفارسي
547	حديث "167"	اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي
541	حديث "163"	اللهم إني أعوذ بوجهك الكريم
476	حديث "138"	لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً
116	حديث "14"	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك

566	حديث "174"	ليس منا من لم يوقر كبيرنا
246	حديث "57"	ليستغني أحدكم عن الناس ولو بشووص سواك
541	حديث "164"	ما أصبحت غداة قط إلا استغفرت الله
512	حديث "153"	ما الإسلام
338	حديث "89"	ما زلت حتى ظننت أنّ معي خولاً لي
523	حديث "156"	ما صلى على عبد من أمتي صادقاً
610	حديث "192"	ما ضرَّ امرأة نزلت بين بيتين من الأنصار
322	حديث "83"	ما غبرت قدما عبد في سبيل الله
531	حديث "159"	ما من عبد يقول: سبحان الله
315	حديث "80"	ما من غادر إلا وله لواء غدر يوم القيامة
643	حديث "208"	ما من والٍ إلا وله بطانتان
248	حديث "58"	ما منع قوم الزكاة إلا حبس عنهم القطر
640	حديث "205"	ما نقض قوم العهد إلا أظهر الله عليهم عدوهم
348	حديث "92"	ما من عبد يصلي عليه أمة إلا غفر له
221	حديث "49"	المتعجل إلى الجمعة
638	حديث "204"	متى يترك الأمر بالمعروف
176	حديث "33"	مثل الصلاة كمثل نهر
599	حديث "187"	مر رسول الله ﷺ على الحبشة الذين يلعبون
127	حديث "17"	المرأة ترى ما يرى الرجل في المنام
118	حديث "15"	مسح أعلى الخف وأسفله
62	حديث "1"	المسح على الخفين
516	حديث "154"	المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
276	حديث "67"	مشى عن زميل له
458	حديث "131"	المعوذتين
286	حديث "71"	من أفرد بالحج فقد أحسن
311	حديث "79"	من أقام مع المشركين فقد برئت منه ذمة الله
577	حديث "178"	من بدا جفا ومن اتبع الصيد غفل

228	حديث "51"	من ترك الجمعة ثلاثًا
447	حديث "127"	من ذبح قبل الصلاة فليعد
206	حديث "43"	من سمع المؤذن
325	حديث "84"	من شهداء أمتي
264	حديث "63"	من صام ثلاثة أيام فقد صام الشهر
196	حديث "40"	من صلى في يوم وليلة اثنتي عشرة ركعة
581	حديث "180"	من ضمن لي ستًا ضمنت له الجنة
384	حديث "107"	من كان منكم ذا طول فليتزوج
129	حديث "18"	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام إلا بمئزر
615	حديث "194"	المهدي
367	حديث "100"	نساؤكم... في الرخصة
379	حديث "105"	نهى أن يتزوج الرجل على عمتها أو خالتها
362	حديث "98"	نهى أن يجلس الرجل على مائدة يشرب عليها الخمر
144	حديث "22"	نهى رسول الله ﷺ عن النوم قبل العشاء
437	حديث "123"	نهى عن لبس الحرير المعصفر
194	حديث "39"	نور بالفجر قدر ما يبصر القوم مواقع نبلهم
184	حديث "36"	هاتي الملحفة يا جارية
624	حديث "198"	هذان السمع والبصر
629	حديث "200"	هل لك إلى خير من الذهاب
400	حديث "112"	والله لأغزون قريشًا
650	حديث "210"	يا ليلة من طولها عناء
553	حديث "169"	يا رسول الله من أبر
558	حديث "171"	يحشر الناس ثلاثة أفواج
218	حديث "47"	يصلني في بيته في ثوب واحد متوشحًا به
556	حديث "170"	يقوم الرجل في رشحه إلى أنصاف أذنيه
319	حديث "82"	يوشك أقصى مسالح المسلمين بسلاح

فهرس الرواة والأعلام

رقم الحديث	الراوي أو العَلَم
حديث "137"	آدم بن أبي إياس
حديث "120"	أبان بن تغلب
حديث "210"	إبراهيم بن حميد
حديث "118"	إبراهيم بن سعد
حديث "34"	إبراهيم بن طهمان
حديث "123"	إبراهيم بن عبد الملك
حديث "37"	إبراهيم بن عيينة
حديث "76"	إبراهيم بن محمد
حديث "32"	إبراهيم بن مهاجر
حديث "32"	إبراهيم بن ميسرة
حديث "186"	إبراهيم بن يزيد
حديث "2"	ابن أبي عدي
حديث "74"	ابن شهاب الزهري
حديث "66"	أبو إسحاق السبيعي
حديث "66"	أبو بكر النهشلي
حديث "64"	أبو بكر بن المنكر
حديث "130"	أبو بكر بن عباس
حديث "38"	أبو معاوية الضرير
حديث "157"	أبو هاشم الرمانى
حديث "116"	أحمد بن عبدة
حديث "56"	إسحاق بن إبراهيم
حديث "60"	إسحاق بن حازم
حديث "78"	إسحاق بن سليمان
حديث "129"	إسحاق بن عيسى الطباع

إسحاق بن محمد	حديث "14"
إسرائيل بن يونس	حديث "61"
إسماعيل بن جعفر	حديث "31"
إسماعيل بن زكريا	حديث "177"
إسماعيل بن عبد الله	حديث "77"
إسماعيل بن عُلَيَّة	حديث "10"
أشعث بن سوار	حديث "167"
أنس بن عياض	حديث "31"
أيوب السختياني	حديث "3"
بديل بن ميسرة	حديث "153"
برد بن سنان	حديث "208"
بشر بن بكر	حديث "71"
بشير بن المهاجر	حديث "58"
بشير بن سلمان الكندي	حديث "176"
بقية بن الوليد	حديث "55"
بكير بن عبد الله	حديث "33"
ثابت بن أسلم	حديث "63"
ثور بن يزيد	حديث "108"
الجراح بن الضحاك	حديث "128"
الجراح بن مليح	حديث "124"
جرير بن حازم	حديث "57"
جعفر بن برقان	حديث "98"
جعفر بن ربيعة	حديث "9"
جعفر بن عون	حديث "203"
جويرية بن أسماء	حديث "117"
حاتم بن وردان	حديث "127"
الحارث بن عبد الرحمن	حديث "182"

الحارث بن عبيد	حديث "113"
الحارث بن مرة	حديث "169"
حبان بن هلال	حديث "116"
حجاج بن أرطاة	حديث "53"
حجاج بن حجاج	حديث "29"
الحسن بن صالح	حديث "1"
الحسن بن عمر	حديث "140"
الحسن بن قتيبة	حديث "78"
الحسن بن موسى	حديث "154"
الحسن بن واقد	حديث "58"
حسين بن ذكوان	حديث "166"
حصين بن عبدالرحمن السلمي	حديث "24"
حفص بن عبد الرحمن	حديث "62"
حفص بن عمر	حديث "139"
حفص بن غياث	حديث "13"
حفص بن غيلان	حديث "204"
الحكم بن عبد الملك	حديث "52"
الحكم بن فروخ	حديث "92"
حماد بن أسامة	حديث "136"
حماد بن زيد	حديث "114"
حماد بن سلمة	حديث "2"
حماد بن نجيع	حديث "141"
حميد بن مسعدة	حديث "89"
حميد بن هاني	حديث "187"
حنش بن الحارث	حديث "66"
خالد الحذاء	حديث "9"
خالد بن أبي الصلت	حديث "9"

خالد بن عبد الله	حديث "56"
خالد بن يزيد	حديث "8"
خالد بن يزيد الجمحي	حديث "199"
خلف بن خليفة	حديث "72"
خُلَيْد بن دَعْلَج	حديث "46"
داود بن عبد الله	حديث "206"
داود بن شابور	حديث "176"
الربيع بن أنس	حديث "159"
ربيع بن عبيد الكناني	حديث "4"
ربيع بن عثمان	حديث "45"
رجاء بن صبيح	حديث "74"
روح بن القاسم	حديث "12"
روح بن عبادة	حديث "62"
زائدة بن قدامة	حديث "65"
زبيد بن الحارث	حديث "176"
زكريا بن زائدة	حديث "128"
زكريا بن منظور	حديث "143"
زمنة بن صالح	حديث "143"
زهير بن محمد	حديث "51"
زهير بن معاوية	حديث "96"
زياد بن الحصين	حديث "158"
زياد بن عبد الله البكائي	حديث "55"
زياد بن كليب	حديث "107"
زيد بن أبي أنيسة	حديث "196"
زيد بن واقد	حديث "204"
زيد بن يحيى	حديث "106"
سعيد المقبري	حديث "44"

حديث "51"	سعيد بن أبي أيوب
حديث "5"	سعيد بن أبي عروبة
حديث "172"	سعيد بن إياس الجريري
حديث "105"	سعيد بن بشير
حديث "156"	سعيد بن سعيد
حديث "103"	سعيد بن سلمة
حديث "186"	سعيد بن عبد العزيز
حديث "47"	سعيد بن عبد الرحمن
حديث "86"	سعيد بن منصور
حديث "82"	سعيد بن يحيى اللخمي
حديث "23"	سفيان الثوري
حديث "75"	سفيان بن حسين
حديث "37"	سفيان بن عيينة
حديث "192"	السكن بن إسماعيل
حديث "46"	سلام بن مسكين
حديث "141"	سلم بن زريق
حديث "99"	سلم بن قتيبة
حديث "81"	سليمان بن أبي سليمان
حديث "174"	سليمان بن أيوب (أبو أيوب الطيالسي)
حديث "21"	سليمان بن بلال
حديث "116"	سليمان بن حرب
حديث "131"	سليمان بن حيان
حديث "25"	سليمان بن داود
حديث "86"	سليمان بن داود العتكي
حديث "149"	سليمان بن سمير
حديث "202"	سليمان بن كثير
حديث "32"	سليمان بن مهران الأعمش

حديث "7"	سهل بن حماد
حديث "153"	سويد بن ابراهيم
حديث "80"	سويد بن سعيد
حديث "54"	سويد بن عبد العزيز
حديث "140"	سيار بن حاتم
حديث "1"	شريك النخعة
حديث "34"	شريك بن عبد الله المدني
حديث "22"	شعبة بن الحجاج
حديث "5"	شيبان النحوي
حديث "20"	شيبان بن عبدالرحمن
حديث "175"	صالح بن أبي الأخضر
حديث "89"	صالح بن حاتم
حديث "33"	صالح بن عبد الله
حديث "79"	صالح بن عمر
حديث "50"	صالح بن كيسان
حديث "141"	صخر بن جويرية
حديث "72"	صدقة بن يزيد
حديث "50"	الضحاك بن عثمان
حديث "169"	ضمام بن عمرو
حديث "40"	عاصم بن بهدلة
حديث "63"	عاصم بن سليمان الأحول
حديث "114"	عباد بن العوام
حديث "83"	عباد بن جويرية
حديث "89"	العباس بن الوليد
حديث "162"	عبد الأعلى بن عبد الأعلى
حديث "11"	عبد الحميد بن حبيب
حديث "143"	عبد الحميد بن سليمان

حديث "139"	عبد الرحمن المحاربي
حديث "70"	عبد الرحمن بن خالد
حديث "3"	عبد الرحمن بن يزيد
حديث "148"	عبد الرزاق الصنعاني
حديث "140"	عبد السلام بن مطهر
حديث "161"	عبد الصمد بن عبد الوارث
حديث "102"	عبد العزيز بن ربيع
حديث "118"	عبد العزيز بن عبد الله
حديث "57"	عبد العزيز بن مسلم
حديث "11"	عبد القدوس بن الحجاج
حديث "85"	عبد الكبير بن عبد المجيد
حديث "109"	عبد الكريم بن مالك
حديث "155"	عبد الله بن بشر
حديث "134"	عبد الله بن صالح
حديث "160"	عبد الله بن صالح
حديث "184"	عبد الله بن عبد الله بن أويس
حديث "149"	عبد الله بن عثمان
حديث "161"	عبد الله بن عمرو
حديث "60"	عبد الله بن لهيعة
حديث "82"	عبد الله بن وهب
حديث "154"	عبد الملك بن عبد العزيز
حديث "69"	عبد الملك بن عمرو القيسي
حديث "10"	عبد الوارث بن سعيد
حديث "22"	عبد الوهاب بن عبد المجيد
حديث "30"	عبد الرحمن المسعودي
حديث "19"	عبد الرحمن بن إسحاق
حديث "3"	عبد الرحمن بن عائش الحضرمي

حديث "17"	عبد الرحمن بن عمر الأوزاعي
حديث "53"	عبد الرحمن بن يزيد
حديث "34"	عبد العزيز بن محمد الداروردي
حديث "37"	عبد الله بن أبي إدريس
حديث "32"	عبد الله بن أبي نجيح
حديث "15"	عبد الله بن المبارك
حديث "7"	عبد الله بن المثنى
حديث "32"	عبد الله بن عثمان
حديث "23"	عبد الله بن نمير
حديث "19"	عبد الملك بن عبد العزيز
حديث "114"	عبد الوهاب بن عطاء
حديث "136"	عبدة بن سليمان
حديث "136"	عبيد الله بن سعد البغدادى
حديث "116"	عبيد الله بن عمر
حديث "199"	عبيد الله بن عمرو الرقي
حديث "190"	عبيد الله بن محمد بن عائشة
حديث "93"	عبيد الله بن مقسم
حديث "43"	عبيد الله بن المغيرة
حديث "44"	عبيد الله بن عمر
حديث "12"	عثمان بن حكيم
حديث "22"	عثمان بن عثمان
حديث "56"	عثمان بن محمد
حديث "81"	عطاء بن السائب
حديث "108"	عطاف بن خالد
حديث "85"	عفان بن مسلم
حديث "90"	عقيل بن خالد
حديث "17"	عكرمة بن عمار

حديث "171"	العلاء بن أبي العباس
حديث "172"	علي بن زيد
حديث "67"	علي بن عبد الحميد
حديث "198"	علي بن مسلم
حديث "130"	عمار بن زريق
حديث "139"	عمار بن محمد
حديث "102"	عمر بن أبي سلمة
حديث "4"	عمر بن ثابت
حديث "155"	عمر بن سعيد
حديث "54"	عمر بن عبد الواحد
حديث "21"	عمر بن علي
حديث "194"	عمران بن داود
حديث "18"	عمرو بن الربيع
حديث "75"	عمرو بن حكام
حديث "115"	عمرو بن دينار
حديث "151"	عمرو بن عثمان
حديث "86"	عمرو بن عون
حديث "24"	عمرو بن مرة
حديث "77"	عمرو بن هاشم
حديث "141"	عوف بن أبي جميلة
حديث "206"	عيسى بن أبي عيسى
حديث "180"	عيسى بن المسيب
حديث "16"	عيسى بن يونس
حديث "198"	الفضل بن الصباح
حديث "161"	الفضل بن الموفق
حديث "39"	الفضل بن دكين
حديث "92"	الفضل بن سويد

الفضل بن موسى	حديث "168"
فضيل بن غزوان	حديث "58"
فليح بن سليمان	حديث "95"
فياض بن محمد	حديث "195"
القاسم بن الفضل	حديث "91"
القاسم بن مبرور	حديث "82"
القاسم بن معن	حديث "21"
قتادة السدوسي	حديث "3"
قتيبة بن سعيد	حديث "198"
قيس بن الربيع	حديث "124"
الليث بن أبي سليم	حديث "13"
الليث بن سعد	حديث "18"
مالك بن أنس	حديث "19"
مالك بن سعيد	حديث "151"
مالك بن مقول	حديث "66"
مبارك بن فضالة	حديث "209"
مبشر بن مكسر	حديث "21"
المتنى بن صباح	حديث "74"
مجاهد بن موسى	حديث "23"
محمد بن إسحاق	حديث "8"
محمد بن الحسن	حديث "67"
محمد بن الصباح	حديث "86"
محمد بن بشر العبدي	حديث "65"
محمد بن بكار	حديث "39"
محمد بن جعفر	حديث "31"
محمد بن حجارة	حديث "166"
محمد بن سليم	حديث "42"

حديث "40"	أبو صالح السمان
حديث "86"	محمد بن سليمان
حديث "88"	محمد بن صالح التمار
حديث "31"	محمد بن طلحة
حديث "136"	محمد بن عبد الرحمن الطفاوي
حديث "117"	محمد بن عبد الرحمن بن غنج
حديث "208"	محمد بن عبد الله بن أبي عتيق
حديث "23"	ابن أبي ليلى
حديث "50"	محمد بن عبد الرحمن
حديث "140"	محمد بن عبد الملك
حديث "212"	محمد بن عبيد الطنافسي
حديث "50"	محمد بن عجلان
حديث "34"	محمد بن عمار
حديث "182"	محمد بن عمرو بن علقمة
حديث "15"	محمد بن عيسى
حديث "116"	محمد بن عيسى الطباع
حديث "38"	محمد بن فضيل
حديث "129"	محمد بن كريب
حديث "137"	محمد بن يوسف الفريابي
حديث "13"	مروان بن معاوية
حديث "89"	مسدد بن مسرهد
حديث "112"	مسعر بن كدام
حديث "188"	مسكين بن بكير
حديث "139"	مسلم بن إبراهيم
حديث "141"	مطر بن طهمان
حديث "20"	معاوية بن سلام
حديث "31"	معتمر بن سليمان

حديث "109"	معقل بن عبيد الله
حديث "19"	معمر بن راشد
حديث "195"	معمر بن عقيل
حديث "168"	مكي بن إبراهيم
حديث "104"	مندل بن علي
حديث "24"	منصور بن المعتمر
حديث "4"	المنهال بن عمر
حديث "69"	موسى بن إسماعيل
حديث "197"	موسى بن داود
حديث "35"	موسى بن عقبة
حديث "26"	موسى بن مسعود
حديث "173"	مؤمل بن إسماعيل
حديث "42"	هشام الدستوائي
حديث "115"	هشام بن حسان
حديث "45"	هشام بن سعد
حديث "120"	هشام بن عروة
حديث "145"	هشام بن عمار
حديث "79"	هشيم بن بشير
حديث "77"	هقل بن زياد
حديث "5"	همام بن يحيى
حديث "56"	وضام اليشكري
حديث "23"	وكيع بن الجراح
حديث "61"	الوليد بن عبد الله بن أبي ثور
حديث "171"	الوليد بن عبد الله بن جميع
حديث "16"	الوليد بن كثير
حديث "83"	الوليد بن مزيد
حديث "11"	الوليد بن مسلم

حديث "196"	وهب بن جرير
حديث "139"	يحيى بن أبي بكير
حديث "20"	يحيى بن أبي كثير
حديث "56"	يحيى بن المغيرة
حديث "18"	يحيى بن أيوب
حديث "76"	يحيى بن حمزة
حديث "13"	يحيى بن زكريا
حديث "73"	يحيى بن سعيد الأنصاري
حديث "65"	يحيى بن سعيد القطان
حديث "136"	يحيى بن عبد الأعظم
حديث "140"	يحيى بن عبد المجيد
حديث "39"	يحيى بن عبد الحميد الحماني
حديث "85"	يحيى بن كثير
حديث "181"	يحيى بن محمد
حديث "56"	يحيى بن مهلب
حديث "1"	يزيد بن أبي زياد
حديث "20"	يزيد بن سنان
حديث "73"	يزيد بن عبد الله
حديث "160"	يزيد بن هارون
حديث "95"	يعقوب بن عبد الرحمن
حديث "38"	يعلى بن عبيد
حديث "120"	يوسف بن إسحاق
حديث "56"	يوسف بن موسى
حديث "124"	يونس بن أبي إسحاق
حديث "210"	يونس بن عبيد
حديث "106"	يونس بن محمد أبو حمد المؤدب
حديث "19"	يونس بن يزيد